



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
جامعة بغداد - كلية الآداب
قسم علم الاجتماع

الأثار الاجتماعية

لانهيار سلطة الدولة في العراق
دراسة ميدانية

أطروحة تقدم بها
رباح مجيد محمد الهيتي

إلى مجلس كلية الآداب وهيئة الدراسات العليا في جامعة بغداد
كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع

بإشراف
الأستاذة الدكتورة ناهدة عبد الكريم حافظ

١٤٢٦ هـ
٢٠٠٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

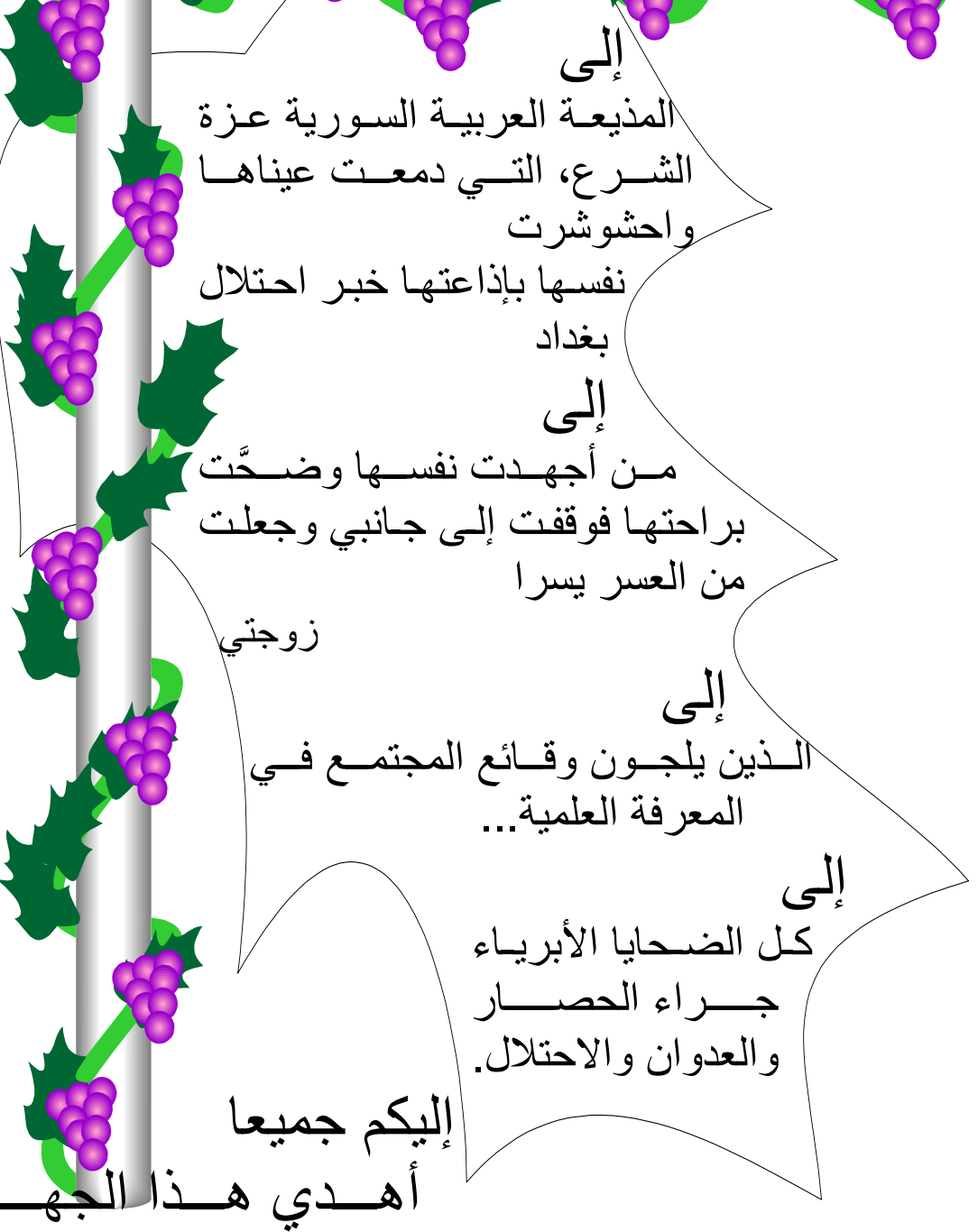
مَحَبَّةُ اللَّهِ

وَالَّذِينَ مَعَهُ

أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ

سورة الفتح: من الآية ٢٩

الإهداء



إلى

المذيعة العربية السورية عزة
الشرع، التي دمعت عيناها
واحشوشرت
نفسها بإذاعتها خبر احتلال
بغداد

إلى

من أجهدت نفسها وضحت
براحتها فوقفت إلى جانبي وجعلت
من العسر يسرا

زوجتي

إلى

الذين يلجون وقائع المجتمع في
المعرفة العلمية...

إلى

كل الضحايا الأبرياء
جراء الحصار
والعدوان والاحتلال.

إليكم جميعا

أهدي هذا الجهد

المتواضع

الباحث

رباح

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الأطروحة جرى تحت إشرافي في كلية الآداب/ جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع.

التوقيع:

الأستاذة الدكتورة: ناهدة عبد الكريم حافظ
(المشرف)

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الأستاذة الدكتورة: ناهدة عبد الكريم حافظ
رئيس قسم علم الاجتماع

قرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة (الآثار الاجتماعية لانهييار سلطة الدولة في العراق، دراسة ميدانية)، وقد ناقشنا الطالب رباح مجيد محمد الهيتي في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة آداب في علم الاجتماع.

الأستاذ الدكتور
ناهدة عبد الكريم حافظ
المشرف على الأطروحة
عضوا

الأستاذ الدكتور
متعب مناف السامرائي
رئيس اللجنة
عضوا

الأستاذ الدكتور
عبد اللطيف عبد الحميد
عضوا

الأستاذ الدكتور
عبد المنعم علي الحسني
عضوا

الأستاذ المساعد الدكتور
قصي كامل شبيب
عضوا

الأستاذ المساعد الدكتور
لطيف كريم محمد العبيدي
عضوا

صدقته الأطروحة من قبل مجلس كلية الآداب/ جامعة بغداد.

الأستاذ الدكتور
فليح كريم خضير الركابي
عميد كلية الآداب



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣-١	المقدمة
٢٥٠-٤	الباب الأول: الجانب النظري
٦٩-٤	الفصل الأول: الإطار المرجعي للبحث
٤	المبحث الأول: أبعاد البحث
٤	١. مشكلة البحث
٧	٢. أهمية البحث
٨	٣. أهداف البحث
٨	الصعوبات التي واجهت الباحث
١٥	المبحث الثاني: أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث
١٥	١. الآثار الاجتماعية Social Effects
١٦	٢. الانهيار Collapsing
٢٠	٣. السلطة Authority
٢٣	٤. الدولة State
٢٨	٥. سلطة الدولة The State Authority
٢٨	٦. العشيرة Clan
٣١	٧. الغنيمة Spoil
٣٤	٨. العقيدة Doctrine
٣٥	٩. المواطنة Citizenship
٣٩	المبحث الثالث: دراسات سابقة
٣٩	أولاً: دراسات عراقية
٥٩	ثانياً: دراسات عربية
٦٥	ثالثاً: دراسات أجنبية

٧٠-٩١	الفصل الثاني: نظريات وتوجهات الدراسة
٧٠	مدخل
٧٢	المبحث الأول: نظرية الأنومي (الانحلال المعياري)
٧٩	المبحث الثاني: نظرية السلوك الجمعي
٨٣	المبحث الثالث: تطبيقات نظرية
٩٢-١٤٦	الفصل الثالث: انهيار سلطة الدولة
٩٢	المبحث الأول: السلطة شرعيتها ونوعيتها
٩٩	المبحث الثاني: مراحل انهيار سلطة الدولة
١١٠	المبحث الثالث: الأسباب التي ساهمت في الوصول إلى انهيار سلطة الدولة في العراق
١٤٧-٢٥٠	الفصل الرابع: الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق
١٤٧	المبحث الأول: آثارها على البناء الاجتماعي
٢٠٦	المبحث الثاني: ردود أفعال متباينة
٢٥١-٤٤٢	الباب الثاني: الجانب الميداني
٢٥١-٢٧٨	الفصل الخامس: الإطار المنهجي للبحث
٢٥١	المبحث الأول: منهج الدراسة
٢٦٢	المبحث الثاني: أدوات جمع البيانات والمعلومات
٢٧٤	المبحث الثالث: مجالات البحث
٢٧٧	المبحث الرابع: فرضيات البحث
٢٧٩-٤٠٧	الفصل السادس: الدراسة تحليلها وتفسيرها
٢٧٩	عرض بيانات البحث وتحليلها وتفسيرها

٤٠٨- ٤٤٢	الفصل السابع: النتائج النظرية والميدانية
٤٠٨	أولاً: النتائج النظرية
٤١٥	ثانياً: النتائج الميدانية
٤١٥	١. نتائج أساسية
٤٢٢	٢. الدراسة الحالية والدراسات السابقة
٤٢٨	٣. المفاهيم الإجرائية
٤٣٠	٤. الإجابة على التساؤلات التي وردت في مشكلة البحث
٤٣٥	٥. التوصيات والمقترحات
٤٤٣- ٤٦١	مصادر البحث
٤٤٣	أولاً: المصادر العربية
٤٦٠	ثانياً: المصادر الأجنبية
٦٨-١	الملاحق
A-C	خاتمة البحث باللغة الإنكليزية

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره قبل كل شيء على منحه إياي نعمة العقل والإيمان والصبر والصحة والأمان والمثابرة ومواجهة الصعوبات والذي مكنتني من إنجاز هذه الدراسة. ووفاءً وتقديراً و عرفانا أجد لزاماً عليّ وأنا أنهى أطروحتي هذه أن أتقدم بشكري الجزيل ووافر امتناني لكل من أعانني وساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع وفي مقدمتهم أستاذتي الفاضلة **الدكتورة ناهدة عبد الكريم حافظ** التي لم تدخر وسعاً في توجيهي، كما وأتقدم بشكري للأستاذين الفاضلين **الدكتور عبد المنعم الحسني** و**الدكتور كريم محمد حمزة**، لما أبدوه من رعاية وتشجيع مستمرين.

كما لا يمكن أن أنسى المرحوم الأستاذ الفاضل **الدكتور عادل عبد الحسين** شكاراً والذي أشرف على هذه الدراسة في مرحلة من مراحلها، ولكن وافته المنية قبل أن تكتمل هذه الدراسة.

وידعونى العرفان بالجميل إلى أن أتقدم بعميق شكري إلى السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة بغداد، وإلى الخبراء الأفاضل لما أبدوه من ملاحظات وتوجيهات بشأن تصميم الاستمارة الاستبائية. كما أعرب عن وافر شكري وامتناني لأفراد أسرتي كافة لما أبدوه لي من مساعدة ووقوفهم إلى جانبي طوال مدة إعداد هذه الأطروحة.

والعرفان بالجميل والواجب يحتم عليّ توجيه الشكر والامتنان لكل من ساهم في إعطاء المعلومات وجمعها سواء من شهود العيان أو من المتطوعين في جمع معلومات البحث وغيرهم والذين عملوا على تسهيل نجاح مهمة البحث.

وأتوجه بشكري وامتناني إلى موظفات مكتبة قسم علم الاجتماع جامعة بغداد ومكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبة إعدادية هيئة للبنين ومكتبة هيئة العامة. وأخيراً أرجو المعذرة وقبولها من الذين لم تذكر أسماءهم من دون قصد بالتأكيد وهم كثيرون فجزاهم الله عني خير الجزاء.

ومن الله العون والتوفيق

الباحث
رباح مجيد الهيتي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

مرَّ المجتمع العراقي بحقبة زمنية اكتنفها القلق والإحباط؛ نتيجة للحروب المتتالية والحصار الاقتصادي الدولي الذي أنهك المجتمع العراقي، وسط سلطة دكتاتورية قوية، تعتمد القوة أساساً لشرعيتها. لذلك بات المجتمع العراقي يعيش كوابت اجتماعية نفسية كثيرة، لا يجرؤ في أغلب الأحيان على تنفيس هذه الكوابت خوفاً من سلطة لا ترحم.

وقد مرَّ المجتمع العراقي في فترة ما بعد غزو الكويت، أي بعد عام (١٩٩٠)، بمحاولات جريئة للتنفيس عن هذه الكوابت، من خلال الانقلابات والتمرد على السلطة، ولكنها فشلت في تحقيق أهدافها ولم تأت أكلها، إلى أن أتت الفرصة الواقعية لانهاية سلطة الدولة عن طريق العدوان العسكري عام (٢٠٠٣)، الذي انفجرت فيه كل الكوابت المستترة عن الحروب المتتالية، والحصار القاسي، وضغط وظلم السلطة السياسية، التي عبّر عنها قسم من أبناء المجتمع بالسخط والانتقام والحقد والمصالح الشخصية والانتهازية والولاءات الجزئية، وكان الوطن هو الضحية الأولى في ذلك.

ومما شجّع ذلك وساهم فيه، سلطة وقوات الاحتلال، التي صارت واقع حال، فهي أول وأكبر الآثار الاجتماعية لانهاية سلطة الدولة في العراق، وما تبعه من آثار هو نتيجة لهذا الاحتلال.

وقد كانت الدراسة الحالية تشمل المدة الزمنية (٢٠٠٣/٤/٩) إلى (٢٠٠٤/١٢/٣١)، فضلاً عن التركيز على العوامل التي ساهمت في وصول سلطة الدولة إلى الانهيار، إذ كانت المدة المذكورة هي الأكثر وضوحاً، وقد عايش الباحث -حاله حال جميع العراقيين الموجودين داخل العراق- أغلب آثارها، وكان شاهد عيان، وملاحظاً علمياً لدراسته.

ومما تجدر الإشارة إليه أننا نرجو أن تكون هذه الدراسة مفيدة في الحياة الاجتماعية الواقعية التي يعيشها المجتمع العراقي، بعد انهيار سلطة الدولة في العراق ودخول قوات الاحتلال وما صاحبها من آثار، علما إن هناك دراسات أو استطلاعات عامة للرأي، لكنها محددة جدا من ناحية المجال الذي تناولته، كأن تقوم هذه الدراسات أو الاستطلاعات بدراسة المقاومة فقط، أو استطلاع عام للرأي بخصوص رأي العراقيين في الاحتلال.. وهكذا.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، مستخدما ومستعينا بعدة أدوات ووسائل لجمع البيانات والمعلومات، وقد عززت بيانات البحث ومعلوماته بملاحق، تضم الصور الفوتوغرافية والمنشورات والكتب الرسمية، التي ساعدت الباحث في تفسير الظواهر بدقة وواقعية.

إلا أن هذه الدراسة أنجزت في ظروف اجتماعية وسياسية وأمنية سيئة وصعبة، لذا يدعو الباحث الباحثين الآخرين إلى تنمة المشوار، ودراسة الآثار الاجتماعية للموضوع دراسة علمية، في ظروف أفضل اجتماعيا وسياسيا وأمنيا، ولفترات زمنية تمتد أطول مما جاء في البحث.

وقد تضمن هذا البحث بابين: الباب النظري والباب الميداني، إذ احتوى الباب

الأول (الجانب النظري) على أربعة فصول، كان الفصل الأول: الإطار المرجعي للبحث، متكونا من أبعاد البحث وأهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث، ودراسات سابقة.

أما الفصل الثاني: فقد تناول نظريات وتوجهات الدراسة، أما الفصل الثالث:

فقد تناول انهيار سلطة الدولة، فيما تناول الفصل الرابع: الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق.

أما عن الجانب الميداني للبحث -الباب الثاني- فقد احتوى على ثلاثة

فصول، كان الفصل الخامس: يمثل الإطار المنهجي في البحث، متكونا من منهج

الدراسة ونوعيتها واختيار عينة البحث ومجتمع البحث ووحدة العينة وأدوات جمع البيانات والمعلومات ومجالات البحث الثلاثة (البشري - المكاني - الزمني)، ومن ثم فرضيات البحث، أما الفصل السادس: فتناول نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها، وفيما يخص الفصل السابع: فقد تناول استخلاصات نظرية وميدانية.

ثم ختم البحث بقائمة المصادر والمراجع فضلا عن الملاحق المستخدمة في البحث وأخيرا خاتمة البحث باللغة الإنكليزية.

وفي الختام فإن الباحث يحمد الله ويشكره على إنجاز هذا البحث بصورته الحالية، الذي استمد فيه العون من الله فهو نعم المولى ونعم النصير ومن كل من ساهم فيه. وإذا كان الباحث قد أخطأ فهو يرجو غفران خطئه والسير بعده بخطى صحيحة متجنبين هذا الخطأ وإن كان أصاب ونجح وأفلح فله الحمد والشكر.

والله ولي التوفيق

الباحث
رباح مجيد الهيتي

الفصل الأول:

الإطار المرجعي للبحث

المبحث الأول:

أبعاد البحث

١. مشكلة البحث:

(اختيار موضوع أو مشكلة البحث ليس هو بالعملية السهلة التي يستطيع الباحث تنفيذها دون بذل الجهود الفكرية والعلمية المكثفة والدقيقة)^(١).
لذلك كان اختيار موضوعنا هذا بعد هذا الجهد الفكري والعلمي الذي استند إلى ملاحظات الباحث العلمية، التي كان لها دور بارز في اختيار مشكلة البحث ودراستها، إذ أن من أهم خصائص الموضوعية والمنهج العلمي أنه يبدأ عادة بالملاحظة^(٢).

بدأت بوادر الأزمة السياسية تفتتح بشكل كبير جدا بعد التلميحات والتهديدات الصريحة باتخاذ عدوان أمريكي - بريطاني ضد العراق، وكانت هذه المدة في أثناء السنة التحضيرية لدراسة الدكتوراه وبذلك حفزت هذه المرحلة الباحث في التفكير بإجراء بحث يتعلق بالأزمات السياسية وانعكاساتها على المجتمع.
وظلت هذه الفكرة موضع تأمل الباحث إلى أن وقع العدوان فعلا في ٢٠/٣/٢٠٠٣، وبعد تراتب الأحداث بدأ الباحث يلاحظ عن كثب مجريات الأمور وصار الباحث نفسه شاهد عيان لكثير من الأوضاع، إذ أن الباحث من حيث كونه إنساناً يتفاعل ويتأثر مع الواقع الذي يسود المجتمع^(٣).

(١) د. إحسان محمد الحسن، ود. عبد المنعم علي نجرس، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص ٥٥.

(٢) ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، المعارف، بغداد، ١٩٨١، ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٧.

وبما أن فكرة البحث كانت موجودة أو قريبة في ذهن الباحث، لذا بدأ يكرس ملاحظاته، ويستقصي كثيرا من الأمور، ويسجل بعض الملاحظات، ولاسيما عندما ظهرت إلى الواقع مشاكل لم تكن موجودة في المجتمع، ومنها على سبيل المثال، كميات الأسلحة الهائلة وبأنواع مختلفة، لم يعرفها الشارع ولا المجتمع إلا ذوو الاختصاص العسكري.

وكانت هذه الأسلحة قد استولى عليها الناس عن طريق النهب من معسكرات الجيش، وحتى البعض منها كانت أسلحة ثقيلة، كالمدمعية والصواريخ، هذه الأسلحة عرضت علنا للبيع في الشارع وبأسعار بخسة.

كانت هذه من أول الملاحظات المادية التي نبهت الباحث، فضلا عن الملاحظات المعنوية كالتوتر والقلق عند الناس، هذه الملاحظات أخذت تسجل بشكل يومي وتحفظ عند الباحث، لتكون ركيزة أساسية في بحثه، ومن خلال انهيار سلطة الدولة وتطور الأحداث المصاحبة لها، قرر الباحث أن تكون مشكلة بحثه (الآثار الاجتماعية لانهاية سلطة الدولة في العراق).

إن مشكلة البحث: هي كل قضية يمكن إدراكها أو ملاحظتها ويحيط بها شيء من الغموض^(١). فالعدوان على العراق بقساوته وما أسفر عنه من انهيار للسلطة الحاكمة في العراق، وما ترتب عن هذا الانهيار من آثار اجتماعية، ترتب عليها بالتالي تغيرات وتطورات أثرت بشكل كبير في الناس، دفعت الباحث إلى الاهتمام بدراسة هذه المشكلة^(٢)، فأحس الباحث بالمشكلة وشعر بها، لذلك كان هذا

(١) د. مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٥، ط٣، ص ٥١.

(٢) د. معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٧.

الشعور بمثابة الحافز الطبيعي العلمي الذي حفز الباحث على التفكير، ودفعه إلى البحث والاستقصاء^(١).

ومن الدوافع الأخرى التي حفزت الباحث لاختيار مشكلة البحث ودراستها دراسة علمية، تكرار بعض الظواهر الاجتماعية في المجتمع العراقي، مثل ظهور السلطات الدكتاتورية وقساوتها على المجتمع العراقي، ورد فعل المجتمع العراقي تجاهها، عن طريق العنف الدموي غالبا، وتكرار بعض المشاكل الاجتماعية كالسلب والنهب (الفرهود) وغيرها في مدد زمنية، وكذلك البعد الوطني لهذه الدراسة، كل ذلك حفّز الباحث بجدية تامة لاختيار هذا الموضوع من خلال طرح عدة أسئلة أهمها:

أ. لو كانت السلطة الحاكمة في العراق ليست دكتاتورية، عندما وقع العدوان وأدى إلى انهيارها، فهل كان من الممكن أن تحدث أعمال السلب والنهب والحرائق؟

ب. هل أن المدة التي عاشتها السلطة وما أحدثته من حروب وتسببت في حصار قاس كان له الأثر السلبي في المجتمع؟

ج. هل كانت هذه الأحداث المتمثلة بالفوضى الاجتماعية وانهيار لمؤسسات الدولة متوقعة؟

د. لماذا لم تلعب الضوابط الذاتية (الدينية والأسرية) دورها في منع وقوع تلك الفوضى؟

هـ. هل كان انهيار السلطة متوقعا بعد أن لبس الشك المجتمع العراقي في لعبة (القط والفأر) بين سلطة العراق والقوى الخارجية ولاسيما أمريكا، وللمجتمع العراقي تجارب في ذلك الشك كأحداث ١٩٩١؟

٢. أهمية البحث:

(١) د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، ١٩٧٧، ط٦، ص٤٩.

السلطة من الظواهر الاجتماعية المهمة التي تترك آثارها على المجتمع، وقد تتنوع هذه الآثار بتنوع السلطات والمدة الزمنية التي تتولاها السلطة في المجتمع، فالآثار المترتبة على تفاعل المجتمع مع السلطة مهمة سواء كانت هذه الآثار الاجتماعية متلازمة مع وجود السلطة أو بعد انهيارها.

إن أهمية البحث هذا تتجسد في أبعاد عدة، منها: أن السلطة التي حكمت المجتمع العراقي سلطة دكتاتورية قوية، استمرت نحو ربع قرن من الزمان، وأخضعت المجتمع العراقي لأزمات عديدة أنهكت قواه، ابتداءً من الاعتقالات في بداية تسلم السلطة لزام الأمور في المجتمع، هذه الاعتقالات ذات الطابع السياسي المتمثل في الصراع بين الأحزاب والقوى السياسية التي كانت موجودة (حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، حزب الدعوة.. الخ)، مروراً بالحرب العراقية - الإيرانية، التي استمرت زهاء ثماني سنوات، وغزو الكويت، وما ترتب عليه من أحداث كالعدوان الثلاثيني على العراق، ومن ثم التمرد الداخلي في العراق بعد الانسحاب من الكويت، وبعد ذلك الحصار المفروض على العراق، الذي استمر ثلاث عشرة سنة، ومن ثم العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق، الذي أسفر عن انهيار سلطة الدولة.

إن دكتاتورية السلطة، وأسلوبها في خنق المجتمع وتراتب الأحداث، أوجد ردّة فعل اجتماعي انفجر بانهيار سلطة الدولة، وكانت نتائجه بروز حالات من الفوضى الاجتماعية، وعدم الأمن الاجتماعي، وانهيار وتعطل مؤسسات المجتمع عن أداء وظائفها، وقد يكون أساسها هو رد الفعل الاجتماعي إزاء السلطة المنهارة.

لكن هذا الفعل الاجتماعي اختلطت معه حالات كثيرة لا تزال تحتاج إلى تفسير، منها التدخل الأجنبي (قوات الاحتلال، إيران، تركيا)، والكويت وبعض الدول الأخرى، فضلاً عن الأبعاد العلمية للبحث.

٣. أهداف البحث:

يمكن تحديد أهداف البحث فيما يأتي:

- أ. تفسير العلاقة بين انهيار السلطة وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية.
- ب. دراسة وتفسير الظواهر السلوكية الجمعية التي رافقت انهيار سلطة الدولة، وأثرها في البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع العراقي.
- ج. التعرف على الآثار الاجتماعية المرافقة لانهيار سلطة الدولة، الإيجابية منها والسلبية، للاستفادة منها مستقبلاً.
- د. تفسير الأسباب التي دعت القوى الخارجية إلى التدخل والعمل على انهيار السلطة في العراق.
- ◀ الصعوبات التي واجهت الباحث:
- واجه الباحث صعوبات كثيرة في أثناء كتابته للبحث بجانبه النظري والميداني وكانت أبرز الصعوبات التي واجهها الباحث هي:
١. صعوبات أمنية خاصة بالبحث:

إذ يعد اختيار موضوع البحث في هذه المدة التي يمر بها العراق، التي تزامنت مع كتابة البحث، خطراً أمنياً على الباحث ألقه كثيراً؛ لأن الأوضاع الأمنية والسياسية لم تستقر بعد في العراق.

وقد يفسر البعض ويؤول البحث في عدة قضايا يكون الباحث بعيداً عنها، كالقضايا السياسية والأمنية والمخابراتية، وقد يتعرض الباحث لتساؤلات أو اتهامات محرجة، ولاسيما وأن في هذه المدة ساد في المجتمع العراقي الفوضى، وظهرت جهات عدة، سواء في الداخل أو الخارج، توزع استمارات استبائية ودراسات لا يعرف مصدرها. وقد اختطف في المدة التي كان الباحث يكتب فيها مادته النظرية أحد الأشخاص الذي ادعى أنه يدرس في مجال علم النفس، ومن بلد خارج العراق وبالتحديد من (لبنان) من قبل جماعات عراقية، واتهموه بأنه جاسوس لحساب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ولم يعرف بعد ذلك حقيقة هذا الأمر، وتقريباً في الفترة التي قام بها الباحث بتوزيع استمارة الاستبيان بشكل نهائي، أي في الجانب

الميداني من البحث اختطفت الصحفية الإيطالية (جوليان سكرنيا) في ٢٠٠٥/٢/٤ قرب جامعة بغداد في أثناء إجرائها لقاءات بخصوص ضرب مدينة الفلوجة والأسر النازحة منها.

وقد نصح قسم من الأساتذة الباحث بالابتعاد عن الخوض في مثل هذه البحوث في هذه المدة؛ لضبابية الوضع في العراق من الناحية الأمنية والسياسية.

٢. ومن الصعوبات الأخرى التي واجهها الباحث في هذا الصدد صعوبة

الحصول على قوائم تخص التدريسيين:

وذلك للوضع الأمني المتردي والتعليمات الأمنية التي تلقاها موظفو الجامعة (جامعة بغداد) بعدم إعطاء أية معلومة عن التدريسيين، ولا سيما بعد أن كثرت اعتقال وخطف واغتيال الكثير من الأساتذة الجامعيين، مثلهم مثل الكفاءات العراقية الأخرى، وهذه الصعوبات التي واجهها الباحث على الرغم من أن الباحث كان يحمل كتبا رسمية تصرح بتسهيل مهمته البحثية بذلك.

ومن الصعوبات الأخرى في هذا الصدد عملية توزيع الاستمارة الاستبيانبة وجمعها، التي رافقتها صعوبات احترازية وأمنية، وقد امتنع بعض التدريسيين عن ملء الاستمارة بعد قراءتها واعتذروا بأعذار كثيرة، وقسم آخر صرح علانية عن عدم ملئ الاستمارة لخطورة الموضوع.

كما عانى الباحث صعوبة في جمع المعلومات مجازفا في ظروف أمنية صعبة بعد التوكل على الله، فعلى سبيل المثال كان الباحث يصور المنشورات التي تلتصق على الجدران في الشوارع والطرق والمحلات، مستغلا أوقاتا لا يوجد فيها أحد من الناس، كأن تكون في وقت الظهيرة مثلا الساعة (٢-٤) ظهرا، وفي بعض الأحيان في الليل وعندما يكون هناك أشخاص من المارة يشاهدونه وهو يصور المنشورات، أو يرفع بعضها عن الجدران، للاحتفاظ بها كملاحق ويشاهدهم الباحث يتهامسون بالكلام، يقلقه ويتولد لديه نوع من الخوف والقلق خوفا من اتهامه بأية

تهمة؛ لأن المارة من الناس لا يعرفون بأن هذا الشخص غرضه هو البحث العلمي، وكذلك عندما كان يلتقي الباحث ببعض شهود العيان من الناس ومراجعتهم أكثر من مرة لغرض التأكد من مصداقية المعلومات التي قد تولد الشبهات على الباحث، وكذلك المقابلات التي أجراها مع بعض المعتقلين المفرج عنهم والذين اعتقلتهم قوات الاحتلال، كما أصر الباحث على السفر لأكثر من مدينة بهدف لقاء الناس وتصوير بعض الأحداث التي ظهرت آثارها بعد الانهيار ودخول المحتل، حاملا معه آلة التصوير الشخصية لالتقاط الصور، ومتسائلا عن أية ظاهرة يراها مستعينا ببعض الأشخاص من تلك المدن.

٣. صعوبات جمع المصادر:

إذ لحقت بمؤسسات الدولة التعليمية ومكتباتها نصيبا كبيرا من القصف المعادي وكذلك نصيبها من السلب والنهب والحرق. فقد قامت قوات الاحتلال بقصف الكثير من مؤسسات الدولة التعليمية والثقافية الأكاديمية بمختلف أنواعها، وكذلك اتخاذها تكتلات عسكرية لقوات الاحتلال التي تفننت بالعبث بها، كسرا وإحراقاً وتدميرا بأنواع التدمير كافة، ثم نالها بعد ذلك ما نالها من سلب ونهب وحرق من أطراف خارجية وداخلية، ولأسباب عديدة ورد ذكرها في البحث.

ومن أهم الأماكن التي تعرضت للتدمير والسلب والنهب والحرق والتي أثرت في الباحث هي المكتبات، وعلى سبيل المثال لا الحصر المكتبة الوطنية والمكتبة المركزية التابعة لجامعة بغداد، ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب جامعة بغداد وغيرها، ما أضاف إلى البحث صعوبات كبيرة، انعكست على (الجهد، الوقت، المال) والتي أرهقت الباحث.

٤. صعوبات التنقل:

واجهت الباحث صعوبات كثيرة وكبيرة في التنقل من مكان سكن أسرته، وهو في (مدينة هيت بمحافظة الأنبار) وبين بغداد مقر إقامته في أثناء الدراسة، ومقر الجامعة التي يدرس فيها ويقوم بإجراء بحثه فيها، علما أن الطريق الذي يربط (هيت-بغداد) هو الطريق السريع الذي يربط (عمان-بغداد)، وهو الطريق الذي تدور فيه فعاليات المقاومة ضد قوات الاحتلال، وخاصة في مدن: (هيت - الرمادي - الفلوجة - أبو غريب)، وكل هذه المدن هي بين (هيت-بغداد)، وقد أغلق الطريق أكثر من مرة، مما عطل الباحث كثيرا عن دراسته وعن مراحل إنجاز بحثه. كما احتجز الباحث كثيرا ومعه الكثير من الناس (الركاب) في الطريق لساعات عديدة قد تكون من الصباح الباكر حتى الغروب وبصورة مقصودة من قبل قوات الاحتلال.

وقد تتعرض السيارات والمركبات في هذا الطريق إلى القصف المستمر، وقد راح ضحية هذا القصف الكثير من الناس المدنيين الأبرياء، من دون أي سبب وجرح الكثير واعتقل الكثير، لمجرد أنه قد استقل سيارة قد يكون مشتبه بها بأية شبهة، ومنها أن السيارة تحمل مقاومين للاحتلال أو تحتوي على أسلحة أو تمد المقاومين للاحتلال والمجاهدين بالغذاء أو الدواء أو غيرها من التهم.

وفي أحد المواقف كان الباحث في إحدى مراحل الاستمارة الاستثنائية وكانت مدينة الفلوجة تتعرض للقصف الشديد في الشهر العاشر من عام (٢٠٠٤)، وكان الباحث على موعد مع بعض الأساتذة بخصوص الاستمارة الاستثنائية، فعملت قوات الاحتلال على إجبار جميع المسافرين على الترحل من السيارات وقطع الطريق في منطقة تبعد عن الفلوجة نحو (٥ كيلومتر)، والقصف الجوي والمدفعي قريب جدا، وقد جرح بعض المسافرين، وكان هذا التوقف عن قصد من قبل قوات الاحتلال.

فضلا عن الاستقزازات الكثيرة من قوات الاحتلال للمسافرين والقلق لعدم فهم إشارة المحتل، وهذا لا ينطبق على الباحث وحده وإنما على كل المسافرين، فضلا عن الاختناقات المرورية التي تفتعلها قوات الاحتلال، التي ساهمت في تعطيل الباحث وتكليفه (جهدا ومالا ووقتا) إضافيا كثيرا، مع القلق النفسي، أضف

إلى ذلك أزمات الوقود المستمر ولا سيما (البنزين - الكاز) التي ألهمت أسعار التنقل.

٥. صعوبات حياتية:

تجسدت هذه الصعوبات في انقطاع التيار الكهربائي المستمر في (الصيف والشتاء) وعطل المولدات الكهربائية البديلة، مما أجبر الباحث على الكتابة في أجواء شبه مظلمة مستعينا بالأجهزة التكنولوجية (الشمعة والفايروس) وغيرها من تكنولوجيا الظلام!!

وبعد إجهاد الباحث وتعبه في هذه الظروف يتوقف عن الكتابة منتظرا رحمة عامل الكهرباء أو رحمة أصحاب المولدات، ولا سيما بعد أزمات الوقود التي تشغل المولدات مثل (الكاز - البنزين)، هذه الظروف عانى منها أغلب العراقيين، لكن نحن الآن بصدها لنبين الصعوبات التي يقوم فيها القائمون في البحوث والدراسات وطلاب العلم بصورة عامة والمرضى وكبار السن.

٦. صعوبات احترازية:

ساورت الباحث الكثير من اللحظات القلقة والمتوترة على مادة البحث المكتوبة بعد كثرة المداهمات للبيوت والاعتقالات من قوات الاحتلال، هذه المداهمات التي قد تطال مدناً بأكملها من دون استثناء، ومداهمة أي بيت لا شيء وإنما لمجرد أنه بيت مواطن عراقي، وقد صاحبت هذه المداهمات سرقات لكل شيء (الذهب - الأموال - وحتى السكائر!!) من قوات الاحتلال، والعبث بممتلكات المواطنين وتدمير وتكسير أثاث البيوت، لذلك قلق الباحث كثيرا على مادة البحث المكتوبة، فعمل الباحث على أن يصور المادة المكتوبة بصورتها النهائية لكل فصل (التبييض) نحو أربع مرات، أي (البحث صور أربع مرات)، ووزع في أربعة أماكن خوفا عليه من العبث أو السرقة، عندما تكون مداهمات تطال مدينة سكن الباحث، ولاسيما بعد تردد الإشاعات حول المداهمات أو وقوع مداهمات فعلية في المدينة لبعض الأحياء، وهذا

الإجراء الاحترازي كلف الباحث (جهدا ومالا ووقتا) إضافيا مع الخوف والقلق المستمر.

وقد قامت قوات الاحتلال فعلا بمداهمة بعض البيوت ومكاتب الطباعة والتصوير فكسروا أجهزة الحاسوب (الكومبيوتر) وعبثت بممتلكات المواطنين، وقد كان المكتب الذي يطبع فيه الباحث بحثه أحد المكاتب^(*)، التي داهمتها قوات الاحتلال وعبثت بالأثاث والأجهزة، وكسرت جهاز الحاسوب (الكومبيوتر) في المكتب، لذلك كانت حسابات وتحولات واحترازات الباحث في محلها.

٧. صعوبات نفسية وأمنية خاصة بالأسرة:

هذه الصعوبات أقلقَت الباحث كثيرا وعطلته عن العمل والكتابة كثيرا، هذه الصعوبات تتجسد في خوف الأطفال والنساء في الأسرة من تصرفات المحتل، وهي بصورة مستمرة تتمثل في خوف الأطفال من طيران قوات الاحتلال ولاسيما في الليل، وعندما يتقصد المحتل الطيران بارتفاعات منخفضة ويرفع أصوات الطائرات بشكل مخيف، وكذلك قصف المدينة لأكثر من مرة، إذ قصفت بيوت قريبة جدا من سكن الباحث مع التفجيرات المستمرة التي لا يعرف مصدرها في بعض الأحيان، مع إطلاق العيارات النارية بشكل مستمر.

هذه التصرفات جعلت من الأطفال والنساء داخل الأسرة بحالة من الخوف والرعب والإرهاب الشديد الذي يؤدي إلى بكاء الأطفال بشكل مستمر، ورمي أنفسهم في أحضان الباحث من الخوف بحثا عن أمان لحالة طفل خائف، مما أثر في الباحث وعطله عن الكتابة وعن العمل لمرات متكررة، هذه التصرفات التي أثرت نفسيا في الأطفال وانعكست على الباحث الذي راح يقضي وقته في تهدئة الأطفال وإلهائهم عن هذا الوضع الإرهابي ويطمئنهم، فضلا عن نزوح أسر المدينة بكاملها تقريبا خارج المدينة إلى المدن والقرى الأخرى، عندما قصف المحتل المدينة التي

(*) أنظر، الملاحق، الصور.

يسكنها الباحث، إذ قصفت بيوت المواطنين المدنيين وأحد جوامع المدينة، والجمعية الخيرية للبر والإحسان في المدينة!

هذا النزوح والقصف أثر نفسياً على أسرة الباحث، وعطل الباحث عن دراسته، وكذلك التهديد المستمر لمدينة هيت بجعلها (فلوجة ثانية)، هذه العبارة التي يتباهى بها المحتل ويفتخر بها، هذا التهديد سرى على جميع المدن العراقية التي يعتقد المحتل بأنها مقاومة له، التهديد والتفاخر بتدمير المدن وإبادة أهلها جماعياً، وهدم البيوت على ساكنيها صار هوية ودليل عمل للمحتل في ترسيخ مفاهيمه بخصوص الديمقراطية والحرية والتحرير وحقوق الإنسان!! كما يبدو في تصريحاته وتصرفاته في العراق.

المبحث الثاني:

أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث

إن المفاهيم أساسية وضرورية في كل علم، وكما يرى (هندرسون): التفكير يصبح مستحيلاً من دون أطر ومراجع تصويرية، وهو تعبير عن الأفكار والتصورات برموز لفظية لغوية تتجسد من خلال الملاحظة أي أنه تجريد للواقع^(١). وهو تعبير عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الوقائع والأحداث بغض النظر عن حادثة بعينها^(٢).

وللمفهوم وظائف علمية أهمها تتجسد في (توجيه الباحث من خلال تحديدها للمنظور وتعينها لنقطة الانطلاق)^(٣)، ثم تمكن الباحث في أن يفكر بأنواع السلوك غير مهتم بكل أفعاله^(٤).

وسوف نعتمد في دراساتنا هذه على مفاهيم علمية ينحدر قسم منها من التراث الاجتماعي وقسم آخر من مجال علم الاجتماع السياسي المعاصر، وذلك حسب طبيعة موضوع الدراسة. وسنعمد المفاهيم الإجرائية في نهاية القسم الميداني من البحث بعد مقارنتها وربطها وإخضاعها للدراسة، إذ أن من صفات المفاهيم الإجرائية اعتمادها على المفاهيم النظرية المجردة، وكذلك اعتمادها على البيانات الميدانية المستمدة من مجتمع البحث، ومفاهيم بحثنا تتضمن ما يأتي:

١. الآثار الاجتماعية *Social Effects*

كلمة الأثر، تعني بقية الشيء، والجمع آثار وأثر، والأثر ما بقي من رسم الشيء، ويقال: أثر كذا وكذا بكذا وكذا أي اتبعه إياه، وأثرَ في الشيء: ترك فيه أثراً،

(١) د. ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٥٤.

(٢) د. عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص ١٦٥.

(٣) د. محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ط ٣، ص ٩١.

(4) Fichter, J.H. Sociology; Chicago, The Univ. of Chicago press, 1969, p, 3.

وفي أثره أي بعده، والأثر الخبر، وقوله عز وجل: ﴿مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾^(١)، أي: نكتب ما أسلفوه من أعمالهم^(٢)، وفي القرآن الكريم جاءت الآثار بمعنى طريقهما الذي جاء فيه^(٣)، كما ورد في سورة الكهف ﴿قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾^(٤).

وفي أدبيات علم الاجتماع، لا يوجد مفهوم مستقل للآثار الاجتماعية، وإنما يصاغ هذا المفهوم حسب ثقافة ومعرفة ونظرة الباحث، ونعني بالآثار الاجتماعية في بحثنا هذا: هو كل ما نتج من خلال انهيار السلطة الحاكمة في الدولة، وتأثيراتها في البناء الاجتماعي من آثار إيجابية وسلبية، علما بأن البحث سيركز على الآثار السلبية أكثر، مثلا أن انهيار السلطة أدى إلى انهيار الضبط الرسمي وهذا مما أدى إلى تخلخل في وظائف مؤسسات المجتمع الرسمية، وأصبحت غير قادرة على أداء وظائفها ومن ثم غير قادرة على إشباع الحاجات الاجتماعية للمجتمع.

٢. الانهيار *Collapsing*

المفهوم في اللغة العربية كما ورد في لسان العرب: (انهار الجرف أو البناء، سقط، والمصدر منه انهيار)^(٥)، وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٦)، والمعنى هنا سقط البنيان بالباني^(٧).

والمقصود في بحثنا انهيار السلطة، هو سقوط النظام الحاكم الذي كان يقوده صدام حسين وما يتعلق به من مؤسسات، ليس بالشيء الغريب في التاريخ، وإنما

(١) سورة يس، من الآية ١٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، إعداد نصيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان، ص ١٩.

(٣) حسنين محمد مخلوف، كلمات القرآن، تفسير وبيان، القاهرة، ١٩٥٦، ط ٢، ص ١٨٠.

(٤) سورة الكهف، الآية ٦٤.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، مصدر سابق، ص ٨٥٤.

(٦) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية ١٠٩.

(٧) حسنين محمد مخلوف، كلمات القرآن، مصدر سابق، ص ١١٦.

ظروف وكيفية الانهيار هي التي تكون مختلفة وغريبة في بعض الأحيان، إذ يرى كثير من المفكرين وجود عوامل وأسباب لانهيار السلطات.

فقد يرى (ماكس فيبر وأنجلز) أن للمصلحة الاقتصادية أهمية كبيرة لكل الفئات المتصارعة، لذلك تصيغ كل فئة متصارعة نسيجا من المعتقدات تكون أيديولوجية تحتمي بها لتبرير مصالحها وصراعها لاكتساب المكانة والقدرة.

أما (فرديناند تونيس وأسولد شبينجر)، فيعتقدون بأن انتشار روح الفردية والمنظمات الأثانية المصلحية هي السبب في انهيار وانحلال تماسك الجماعة، ومبدأ السلطة وذهب آخرون إلى أن السلطة لا تستمر إلا إذا استمر اعتقاد الناس بتفوقها^(١).

ويشير (روبرت م. ماكيفر) في كتابه (تكوين الدولة): أن انهيار السلطات حادث ويحدث في المجتمعات البسيطة، وكذلك في ظل المجتمعات المعقدة الحديثة، إلا أن أسباب الانهيار يختلف وفقا لتداعيات العصر وفلسفته وأيديولوجيته.

ففي المجتمعات البسيطة تتوافق مؤسسات الجماعة مع أخلاقها، ويستمر هذا التوافق ما دام التنظيم الاقتصادي بسيطا وغير معقد، وأن سمات مؤسسات هذا المجتمع غير مفروضة من الخارج، لذلك يكون هناك نظام واحد للأخلاق والمعتقدات والقيم، وهذا المركب الموحد من الأفكار والأخلاق والقيم والمؤسسات الذي يسود المجتمعات البسيطة، يتهافت وينهار في ظل الحضارة المعقدة ولا سيما في المجتمع التعددي الحديث الذي تنشأ فيه الاختصاصات المهنية والثقافية، والذي يتحرك فيه الأفراد والفئات تحركا متزايدا بسبب تطور وسائل المواصلات، فيؤدي هذا التحرك والتخصص إلى ولاءات متعددة، وليس الولاء العام الذي يسود مؤسسات الجماعة، بل يفرض ولاءات غريبة ومناوئة لها. هذه الولاءات تلجأ إلى التحارب والصراع

(١) روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة د. حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦،

والتنافس من أجل الاستحواذ على المؤسسات الجماعية وهذا شأن المجتمع الغربي الحديث.

إن التقدم الصناعي والتكنولوجي أوجد عدة محاور مصلحة متعارضة، وهذه المحاور أخذت بالتنافس والتساوم على الغنائم، وفي نفس الوقت ظهرت عدة مراكز للقدرة الاقتصادية والسياسية، وبذلك ظهرت السوق المفتوحة وازدادت المصالح المتعارضة تتصارع للنجاح فيها أو السيطرة عليها.

وساد الرأي القائل بابتعاد السلطة عن السوق وأن تتركها حرة، وقد أدى تمركز الرأسمالية الحديثة المتزايد إلى تحصن هذه المصالح، وبذلك رأى بعض الكتّاب أن الحكومة أو السلطة فقدت صفتها الجماعية، وأن الحكومة باتت حلبة للمصالح المتصارعة وتتمو هذه المصالح في الأمم المتعدنة.

كل هذه التغيرات في المؤسسات والحكومات والسلطات أدى إلى انتشار النزعة الفردية وما تتطوي عليه من ريبة في السلطة وخوف منها، وعجلت هذه الفردية في انفصال عدة مؤسسات عن السلطة، مثل المؤسسة الدينية، وسهلت الهجرة، وزادت من مراكز المدن المحتشدة، فاستوطنت هذه المدن بفئات مختلفة في ثقافتها وتقاليدها، مما أدى إلى ضعف العادات القديمة، وبذلك ازدادت النزعات المصلحية، وبات الخلط بين المصالح الاقتصادية والوطنية حتى عدوها واحدة.

هذا الانحلال نسبي وليس حتمي؛ لأن قيم المجتمع تتغير وتتبدل وتزول، وتأتي قيم أخرى بدلا عنها، إن الذي يهمننا من هذا هو العلاقة بين التغير القيمي وتغير السلطة وأنظمة الحكم.

إن العلاقة بين التغير القيمي والتغير الاجتماعي أكيدة، وإن بروز القيم الفردية والعقلانية شاهد على فضح تقاليد كانت السلطة تحتمي بها لتخطي ما تنتهجه من إساءة واستغلال للإنسان.

إن هذا التغير أدى إلى استحداث قواعد للسلطة، فقد برزت الأخلاق الفئوية والمصلحية بدلا من الأخلاق الجماعية العامة، وبذلك ضعفت أواصر توحد

الجماعة، وأدى هذا الضعف إلى زيادة الصراع بين الفئات والأفراد في سبيل النجاح المادي.

وقد زاد من ذلك الصراع على المصالح تقدم التكنولوجيا، وبذلك ظهرت نظريات وأفكار تصور الدولة بأنها ليست أكثر من آلة للاستغلال الطبقي أو أنها جهاز للسيطرة تتصارع المصالح المنظمة، صراعا أزليا لوضع اليد عليه، وأنكرت هذه النظريات على الدولة وظيفتها كأداة لتوحيد الجماعة.

هذا الانحلال والانهيار في قواعد السلطة القديمة، يؤدي إلى ظهور الشك في القيم القديمة، والحيرة أمام القيم الجديدة، مما ينتج عنه تسنم أشخاص للسلطة لا تقاليد تقدسهم ولا مبادئ تكرمهم، وهم يتصفون بالانتهازية وأسلوبهم هو العنف أو أية وسيلة تصلهم إلى السلطة، وهذه الظاهرة موجودة في التاريخ.

ويتفق الأستاذ *Brooks Adams* مع هذا التفسير، إذ يرى المدينة مجرد فعاليات اقتصادية يسخط فيها الفن وينهار النظام الخلفي^(١)، ويرى الدكتور حسن حنفي أن الظلم سبب انهيار السلطة والملك، وأن العدل أساس الملك (وعلى الحاكم أن يختار أي الطريقتين مع المحكوم، طريق العدل فيقوم الملك، أو طريق الظلم فينهار الملك)^(٢).

٣. السلطة *Authority*

(١) د. عبد الجليل الطاهر، المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة، دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٣، ص ١٦٣.

(٢) د. حسن حنفي، مجلة العربي، العدد (٥٣٩)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٣٥.

وردت عدة مفاهيم للسلطة، فالمفهوم في اللغة العربية، يعني الملك والقدرة^(١)، وفي القرآن الكريم ورد في عدة معانٍ كان أقربها لبحثنا ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(٢)، وتعني السلطة هنا التسلط والقدرة^(٣)، وفي سورة النحل قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾^(٤)، والمعنى هنا التسلط والولاية^(٥)، وفي سورة القصص قال تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾^(٦)، والمعنى هنا تسلطا عظيما وغلبة^(٧).

وفي المجتمع السلطة ظاهرة عامة ودائمة لتنظيم شؤونه^(٨)، ويرى بعض الأنثروبولوجيين أنه لا يوجد مجتمع من دون سلطة سياسية^(٩)، فالعلاقة بينهما مقدسة كما يرى دوركايم^(١٠).

ولأهمية هذه الظاهرة لابد من أن نتعرف عليها، إذ أنها تمنح لبعض الأشخاص الحق في إصدار الأوامر على الآخرين، وعلى الآخرين تكون الطاعة،

(١) فؤاد أفرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، ١٩٥٦، ط٣، ص ٣٣٠.

(٢) سورة الحجر، الآية ٤٢.

(٣) حسنين محمد مخلوف، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٤) سورة النحل، الآيات ٩٩-١٠٠.

(٥) حسنين محمد مخلوف، مصدر سابق، ١٦١.

(٦) سورة القصص، الآية ٣٥.

(٧) حسنين محمد مخلوف، مصدر سابق، ٣٤٣.

(٨) د. إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣، ص ١٣٣.

(٩) جورج بالاندييه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٤.

فما مميزات هذه السلطة؟ هل تتميز بالقهر والقوة حتى يذعن وينصاع لها الآخرون؟ أم أن لها وجه آخر في قبولها؟ أم تتميز بأنها حق شخص معين أو مجموعة أشخاص لهم الحق في احتكارها في سبيل اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر للآخرين؟ أو قد تكون علاقة بين اثنين^(١)؟

ولكن السلطة ظاهرة عامة ودائمة بين الناس، وتتحد من مصدرين:

١. أن السياسة هي ظاهرة جماعية وليست فردية، لذلك يجب أن تتعلق

السلطة السياسية بالعلاقات بين الناس.

٢. بما أن السلطة السياسية ظاهرة جماعية، فهي لا يمكن أن تكون ملكاً أو

احتكاراً لأحد.

أما (اميتاي اتزيوني) فإنه يرى السلطة من خلال العلاقات القائمة في

المجتمع، والتي تتمثل في الاندماج والصراع، ويعرفها على النحو الآتي: (السلطة:

هي القدرة على التغلب على المقاومة، كلاً أو جزءاً، لغرض إجراء تغييرات بوجه

معارضة لها)^(٢).

ويعرف (بارسونز) السلطة بأنها: القدرة على تنفيذ الالتزامات بصفة شرعية،

بكونها تمثل أهداف الجماعة^(٣).

(١) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سابق، ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، مطابع جامعة الموصل، الموصل،

١٩٨٦، ص ٨٦-٨٨.

(3) Talcott Parsons, Politics and Social Structural the Free, N.Y, 1969, p,

361.

وتعرف بأنها: (القوة التي تمارسها الدولة بعد أن تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها)^(١).

والسلطة تعني معادلة بين طرفين (الآمر والمأمور)، فهي نفوذ يستمر الموافقة عليه فتكون شرعيته إذا لاقى الطوعية في الموافقة، أما إذا كانت الطوعية غير موافق عليها فتكون غير شرعية^(٢).

ولابد هنا من أن نميز بين السلطة والتسلط، والقوة والحكومة، فهذه المفاهيم متداخلة مع بعضها البعض، وهي مختلفة فيما بينها، لكن يبدو أن الكثير يخلط بينها. فالسلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب القوة، أما القوة بلا سلطة فظلم واستبداد^(٣).

أما (ماكس فيبر)، فيرى أن اقتران السلطة بأدوار اجتماعية فيما تكون القوة مرتبطة بالشخصية^(٤). والتسلط يعني سوء استخدام السلطة؛ لأنه يفرض الخضوع على الناس بقوة غير مستمدة من إرادة المجتمع^(٥)، وغالبا تبالغ الشخصية التسلطية في حقوقها والدفاع عن نفسها^(٦).

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤، ص ١٣٧.

(٢) د. فردريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٥.

(٣) جاك مارتينان، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٤٥-١٤٦.

(4) Ralph Dahyendor F., Class and Class Confication Industrial Society, Stanford, Stanford Univ. Press, 1959, p, 166.

(٥) د. هادي نعمان الهيتي، مجلة العربي، العدد (٥٣٩)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

(6) Kennth J. Gergen and David Morlowe, Personality and Social Behavior, Addison-Wesley Publishing, Co (INC). Philtippin, 1970, p, 6.

أما عن القوة، فهي التي تستطيع أن تجبر الآخرين على إطاعتك، وأما الحكومة، فهي الجهاز الذي تتم من خلاله ممارسة السلطة^(١).

هذا عن السلطة، وفي الفصل الثالث سوف نتكلم عن السلطة، نوعيتها وشرعيتها بشيء من التفصيل.

٤. الدولة *State*

في معاجم اللغة العربية، ومنها مختار الصحاح ولسان العرب، تعني الدولة عدة معانٍ، (الدَوْلَة) في الحرب، أن تُدال بإحدى الفئتين على الأخرى، يقال: كانت لنا عليهم دولة، والجمع (الدُّولُ) بكسر الدال، و(الدُّولة) بالضم: في المال، يقال: صار الفيء دولة بينهم يتداولونه، يكون مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع (دولات ودول)^(٢).

وفي القرآن الكريم وردت بمعنى متداولٍ في الأيدي^(٣)، وذلك في سورة الحشر، حيث قال تعالى ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٤).

وفي أدبيات علم الاجتماع والمفاهيم السياسية التي تأخذ معنى ومفهوم الدولة من التعبير الأوربي، نجد اختلافاً واضحاً بين ما جاء في اللغة العربية والقرآن

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٢، ص ٢١٥-٢١٦.

(٣) حسنين محمد مخلوف، مصدر سابق، ص ٣٦.

(٤) سورة الحشر، الآية ٧.

الكريم، فالمفهوم كما رأينا معناه في اللغة العربية والقرآن الكريم هو التحول والتغير والسيطرة، أما معناه في التعبير الأوربي فيمثل الديمومة والاستمرارية^(١).

وهو السائد في النظم والمفاهيم الاجتماعية والسياسية اليوم، ومن الصعوبة أن نجد تعريفاً شاملاً مانعاً للدولة إلى حد الآن، وقد وجدت تعريفات متعددة لهذا المفهوم تختلف باختلاف ثقافة وفكر المنظرين لها، وقد رصد أحد الباحثين ١٤٥ تعريفاً مختلفاً للدولة^(٢).

وعلى الرغم من أن الكثير من الكتاب يصرون على أن مفهوم الدولة هو من إفرزات انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية، ونشوء وتطور المجتمعات القومية في أثناء القرن الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر^(٣)، بأن الدولة الحديثة المعمول بها الآن في كل بلاد العالم قد نشأت مع الثورة الفرنسية عام (١٧٨٩)^(٤).

إلا أن (بوليوس ولهاوزن)، يشير في كتابه (الدولة العربية وسقوطها)، بأن: (أطلق العباسيون على حكومتهم اسم الدولة، أي العهد الجديد)^(٥)، وقد اختلف هذا المفهوم حسب العصر الذي ظهر فيه أو حسب النظام والثقافة التي تعمل عليه (ولا يتضمن التاريخ نموذجاً يمكن للمرء أن يمسك به، ويؤكد أنه دولة لكل العصور)^(٦).

(١) د. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٠.

(٢) د. ثامر كامل محمد، مجلة الحكمة، العدد (٢٣)، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٥٦.

(٣) د. صادق الأسود، مصدر سابق، ص ٣٨.

(٤) د. فردريك معتوق، مصدر سابق، ص ٣٢٢.

(٥) يوليوس ولهاوزن، الدولة العربية وسقوطها، نقله إلى العربية د. يوسف العشي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٦، ص ٤٤٠.

(٦) بيل هـ. فيرجسون وريتشاردو مانسيان، مجلة المنار، العدد (٣٤)، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٧، ص ٥٠.

ومن بين تعاريف الدولة أنها: (كل البنيات السياسية بتتوعها تفضي إلى الدولة، وهي مؤسسة سياسية عليا تحوي جميع المؤسسات الأخرى، ومنها تستمد هذه المؤسسات نظريا على الأقل وجودها وسلطتها وتكليفها)^(١).

والدولة تعرف أيضا بأنها: (كيان سياسي - قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة)^(٢).

والدولة عند (هيكل): تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية، وعند (ماركس): تارة جهاز مستقل للعمل السياسي، ولكنه جهاز طفيلي منعزل عن المجتمع المدني، وهي تارة بمثابة مجلس إدارة لمجمل البرجوازية في الدول الحديثة، أما عند (ماكس فيبر) فهي: (التنظيم الذي يحتكر استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية معينة)^(٣).

ويرى (ماكيفر)، أن الدولة تعبير عن النظام السياسي المتكون من الحكومة والإدارة والمبادئ وكل الحقوق والواجبات وجميع ما يتناوله الناس في حياتهم اليومية بكونهم مواطنون^(٤).

أما (جان بودان)، فيعرف الدولة: (حكومة شرعية تتكون من عدة أسر ومن ممتلكاتها المشتركة، ولها سلطة قسرية وسيادة عليا)^(٥).

(١) د. محمد فايز عبد اسعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٢٣.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ط ٢، ٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٤) رويرت م. ماكيفر، مصدر سابق، ص ٤٨٦.

(٥) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٢٦.

وقد تعني الدولة: (أجهزة وهيكل ومؤسسات)^(١)، فهي نظام شامل يشرف على كل مجالات المجتمع وهذا النظام له أحكام وقوانين شرعية يتحتم على المواطنين الالتزام بها، وإطاعتها، لأنها وجدت من أجل راحتهم واستقرارهم، وتحقيق أهدافهم، وهي تعد القانون الذي ينظم الناس^(٢).

وهي تمتلك الحق في التدخل لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمنظمات التي يتكون منها المجتمع، وهذا التدخل له مبرراته الأصولية من خلال الشرعية التي يمتلكها^(٣).

وعلى هذا صارت الدولة كائنا له شخصية اعتبارية، وهذه الشخصية الاعتبارية متميزة بمبدأين هما:

١. مبدأ الاستمرار.

٢. مبدأ التوحد.

ويعني مبدأ الاستمرار أن الدولة بصفقتها شخصية اعتبارية، تبقى ثابتة مقارنة مع الأشخاص الحاكمين في السلطة مهما كان التغيير السياسي الذي يحصل أي أن الحكومات والحاكمين دائمي التغيير، إلا أن الدولة بمضمونها من قوانين وأحكام تبقى ثابتة، ولهذه الاستمرارية وضع أساسي وهو ارتباط الدولة بالدول الأخرى والاعتراف بها.

أما مبدأ الوحدة، فالهدف منه أن تعمل في سبيل الخير العام، وإن تباينت طبيعة الأعمال التي توصل إلى هذا الهدف^(٤).

(١) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص ٣١.

(٢) د. إحسان محمد الحسن، عام الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٤) د. محمد طه بدوي، النظرية السياسية النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث،

القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦٨-٧٤.

وللدولة أركان ووظائف لا بد من تواجدها لاستمرارها، وأركان الدولة هي الشعب والأرض، أي الإقليم، والحكومة بمعنى التنظيم السياسي الذي يتضمن وجود الحاكم والمحكوم، والشعب يتكون من الناس الذين يعيشون معا في أية دولة وقد يختلط في هذا العيش ناس من غير أهل البلد لكن العادة جرت على تسمية أهل البلد بالشعب وهم مشتركون في قضايا مهمة، مثل الحياة المشتركة المتمثلة بالأعراف والعادات والمصير المشترك، وقد تكون اللغة والدين والتاريخ المشترك.

أما الأرض أو الإقليم فهي رقعة جغرافية قد تكون متصلة أو قطعا متباعدة أو جزرا، ويشمل الإقليم ليس فقط الأرض وإنما المياه المجاورة، وتعرف بالمياه الإقليمية للدولة، إلى جانب طبقات الجو التي تلو إقليمها.

ويؤكد الكثير من المفكرين أن للإقليم دورا هاما في تكوين الدول من الناحية الاجتماعية من حيث عاداتهم وأخلاقهم وأفكارهم، وهذا ما ذهب إليه (ابن خلدون) و(مونتسكيو).

وقد يعطي الموقع الجغرافي للدولة أهمية كبرى بين الدول والقارات ولخصوبة الأرض وخيرات الأرض المعدنية وكثرة مياهاها.. الخ، وقد تكون لأهمية هذه الخيرات ضريبة العدوان والاستعمار بفعل الأطماع الخارجية.

أما الركن الثالث، فهو الحكومة، ونعني بها الهيئة الحاكمة أي الهيئة المشرفة على أحوال الشعب والإقليم^(١)، أما عن وظائف الدولة فقد تكون أهمها توفير الأمن الداخلي واستقرار النظام، والدفاع ضد أي اعتداء خارجي قد تتعرض له الدولة، فضلا عن هذه الوظائف التقليدية فقد أنيطت بالدولة وظائف أخرى خاصة بعد تعقد الحياة الاجتماعية وتطورها، وتطور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، ومن أهمها تنمية

(١) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سابق، ص ١٤٩-١٥٢.

المجتمع في جميع مجالاته الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط وتنظيم المدن، وقد تتغلغل وظائف الدولة عن طريق مؤسساتها حتى في كيان الأسرة لغرض تنظيمها^(١).

٥. سلطة الدولة *The State Authority*

وهي: كيان اجتماعي يمثل الدولة والمجتمع بشكل عام، ولا تنحصر في شخصية الرئيس أو السلطان أو الحاكم كما كان قبل ظهور الدولة الحديثة، فهي كيان اجتماعي مستمر البقاء وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد وقوانين وأنظمة الدولة بشكل عام وموافق عليها، وتلقى قبول غالبية المجتمع، والسلطة في الدولة الحديثة تعد أحد العناصر الثلاثة الرئيسية لها، بجانب الإقليم والشعب^(٢).

وبذلك تصبح كيانا عضويا، يتمثل في الصور الذهنية للحياة العليا للمجتمع^(٣)، فهي نظام سياسي تمارس شرعيتها من خلال الحكومة التي هي بمثابة الجهاز الذي يتم من خلاله ممارسة السلطة، فالحكومة تكون التجسيد الحي الواضح لسلطة الدولة، ولكنها ليست الدولة^(٤).

وإن زوال شرعية السلطة أو شرعية الحكومة لا يعني زوال الدولة، فالدولة هي مفهوم ثابت نسبيا، أما السلطة والحكومة فهي أجهزة تمثل كيانات وأركان مهمة لقيام الدولة وديمومتها واستمراريتها، وقد تتغير بين فترة وأخرى ضمن نطاق الدولة.

٦. العشيرة *Clan*

جاء في لسان العرب، عشيرة الرجل بنو أبيه الأذنون، وقيل هم القبيلة والجمع عشائر والعشير: القريب والصديق، والمعاشير: جماعات الناس^(٥)، وفي مختار الصحاح، التعاشر أي المخالطة^(٦)، وفي منجد الطلاب العشيرة أي القبيلة والقريب

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٢) د. إسماعيل علي سعد، مصدر سابق، ص ١٤١-١٤٢.

(٣) د. محمد طه بدوي، مصدر سابق، ص ٦٦-٦٧.

(٤) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٥) ابن منظور، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ٧٨٤-٧٨٥.

(٦) الرازي، مصدر سابق، ص ٣٣٤.

والصديق والمعشر الجماعة^(١). والعشيرة هي جزء من القبيلة، لها نفس الأصل وهي ترتبط فيما بينها بالعصبية والمصالح الاقتصادية وغالبا ما يكون للعشيرة بقعة جغرافية محددة للإقامة (مكان للسكن)، وتكون العصبية، ومكان السكن بمثابة الهوية التي تتعزز وتقوى فيها روابط التكاتف والتضامن والتلاحم^(٢).

هذا التقارب والتلاحم المكاني الاجتماعي ينتج عنه نوع من التفكير والسلوك ينغرس عن طريق التنشئة الاجتماعية ويكون أقرب إلى ما جاء بالفعل المكون كما يرى محمد عابد الجابري، أي النظام المعرفي القائم الذي يؤسس المعرفة وكيفية إنتاجها داخل الثقافة.

والنظام المعرفي هو جملة من المفاهيم والمبادئ والإجراءات تعطي للمعرفة في حقبة تاريخية بنيتها اللاشعورية^(٣).

ونقصد بالعشيرة ليس الانحدار من الجد الواحد وعصبية الدم والقرباية، إنما نقصد أيضا هو كل ما يربط ويعبر عنه في القبيلة والعشيرة (ذوي القربى)، الأقارب منهم والأباعد، وهذا لا يعني قرابة الدم وحدها حقيقة كانت أم وهمية، بل نقصد كذلك كل ما في معناها من قرابات وولاءات ذات الشحنة العصبية مثل الانتماء إلى المدينة أو طائفة أو حتى حي سكني.

وقد برزت أهمية هذا المفهوم في البحث عندما اتضح لنا من خلال المشاهدة والملاحظة أن شكل ونوعية السلطة كانت معتمداً بشكل أساسي على العشيرة، وعصبيتها وثقافتها، كما سنرى في مبحث السلطة نوعيتها وشرعيتها، اتضح أن (النصرة القبلية العشائرية والتعصب الطائفي والطموح في الحصول على مغام ومصالح ظواهر تبقى نشطة أو كامنة في كيان الجماعات سواء كان أفرادها يعيشون

(١) فؤاد أفرام البستاني، مصدر سابق، ص ٤٧٨.

(٢) فردريك معتوق، مصدر سابق، ص ٩١.

(٣) د. كريم محمد حمزة، محاضرات في المجتمع العربي المعاصر، أقيمت على طلبة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (غير منشورة).

في مجتمع إقطاعي أو رأسمالي أو اشتراكي من نوع الاشتراكيات المطبقة حالياً، نقول في كيانات الجماعات وليس فقط في نفوس الأفراد لأن اللاشعور السياسي لا شعور جماعي.

إذ يرى الأمر يتعلق بعلاقات سياسية اجتماعية بين الأفراد وليس بسلوك الفرد، فالعلاقات الاجتماعية ذات الطابع العشائري والطائفي لا تزال تحتل موقعا أساسيا وصريحا في حياتنا السياسية والاجتماعية^(١). وقد لجأنا إلى مفهوم العشيرة لنظم معه المجتمع المحلي، إذ شوهد أن أفعال وسلوكيات الكثير ولاسيما في المدن ومنها بغداد كانت أقرب إلى العشائرية وخاصة في أعمال السلب والنهب (الفرهود)، وقد يفسر هذا أن الكثير من المدن العراقية ومنها بغداد نشأت كمراكز لمجموعة القرى التي تحيط بها بلدات صغيرة ظلت تتسع باستمرار لتتحول إلى مدن دون أن تفقد أكثر صفاتها الريفية المتوارثة^(٢).

وهذا ما يطلق في علم الاجتماع (ترييف المدن)، وقد نمت هذه الظاهرة واتسعت ملامحها منذ الحرب العراقية - الإيرانية، وذلك للظروف الصعبة التي ألمت في المجتمع، ومن هذه الملامح ما ظهر في إقامة العزاء في الشارع باستعمال الخيمة في بغداد والمدن الكبرى لمدة ثلاثة أيام وأكثر، وهذه الحالة هي عكس سمات المدينة لأن الشارع ليس ملكا لأحد.

وفي هذه المدة ازداد عدد الشهداء، ومن ثم ازدادت ملامح هذه الظاهرة، وكذلك نتيجة لهذه الظروف ظهرت حالات رعي الأغنام في الشوارع والحدائق العامة، وحالات أخرى غيرها، أدت إلى تراجع المدينة وأخذت سمات الريف (ترييف المدن) وهذه الظاهرة امتداد لما ظهر لاحقا من صفات عشائرية في السلوك

(١) د. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ط٣، ص١٣.

(٢) كريم عبد، الدولة المأزومة والعنف الثقافي، عراق ما بعد الحقبة الثورية وأسئلة المستقبل، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص٤٥.

الاجتماعي في أثناء انهيار السلطة، إذ أن الشخصية العراقية ظلت نتيجة للظروف التي يمر بها المجتمع بين مد وجزر بين الريف والمدينة، لذلك لم تتضح بشكل بارز ملامح المدينة في المدن من الناحية السلوكية^(١).

٧. الغنيمة *Spoil*

(ما أوجف عليه المسلمون بخيلهم وركابهم من أموال المشركين وجمعها غنائم)^(٢)، (وغنم الشيء فاز به وناله بلا بدل وغممه كذا، أعطاه إياه زائداً على نصيبه والغنيم ما يؤخذ من المحاربين عنوة، المكسب عموماً)^(٣)، و(ما يؤخذ من غير المسلمين حرباً)^(٤).

وفي بحثنا هذا سوف نوظف مفهوم الغنيمة على قسمين (الغنائم الداخلية والغنائم الخارجية)، وهي مترابطة مع بعضها من ناحية العقل الباطن، ولكن من ناحية العقلية الملازمة لها وشكل وأسلوب الحصول على الغنيمة، هو المختلف حسب ثقافة المجتمع الذي غرس هذا المفهوم واعتقد به.

ومهما اختلف شكل وأسلوب الحصول على الغنيمة، يبقى فعل الاعتقاد هو المهم، فالعقلية العربية ومنها العراقية نتيجة للتنشئة الاجتماعية الدينية والأسرية والمجتمعية بصورة عامة تعتقد بالغنيمة لكن هذا الاعتقاد سار بطريقتين:

الطريق الإسلامي: وهو الذي يعتقد به أن ما يؤخذ من أموال غير المسلمين حرباً، والطريق الثاني: هو الطريق العشائري الذي يجيز عن طريق عدم فهم الاعتقاد الإسلامي الصحيح للغنيمة وهو أخذ أموال المنهزمين والمستضعفين والمحاربين عنوة بغض النظر عن دينهم وولاءاتهم الأخرى.

(١) د. قيس النوري، محاضرات في الحضارة والشخصية، أقيمت على طلبة الماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ (غير منشورة).

(٢) لسان العرب، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١٠٢٣.

(٣) منجد الطلاب، مصدر سابق، ص ٥٢.

(٤) د. معن خليل عمر، نحو علم اجتماع عربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤، ص ٧٦.

وهذا الاعتقاد العشائري الخاطيء، هو الذي ساد عندما انهارت السلطة وأخذ مال المسلمين عنوة، ونهبت الأموال الخاصة والعامة، ومؤسسات الدولة بحجة الغنيمة، فاعتقد أن كل ما خلفته السلطة المنهارة هو غنائم وجائز أخذه والفوز به، فالعقل الباطن والتنشئة الاجتماعية العشائرية المغروسة في هذا العقل هي التي حركت ووجهت السلوك والفعل، وأصبحت العشيرة المرجعية المهمة في توظيف هذا المفهوم، وهي أشبه بالدوافع اللاشعورية التي تؤسس السلوك في نظر علماء التحليل النفسي، فالعقلية ملازمة لهذا الفعل^(١).

وفي هذا القسم تتعدى الغنائم عامة الناس، فالنظر إلى الغنيمة نتيجة العقل الباطن وتجاربه المجتمعية يتجسد في النخبة السياسية والفعل السياسي وخاصة الانقلابات السياسية.

ونحن نرى أن كل فعل سياسي ورائه محرك اجتماعي يحركه لا شعوريا، فتقافة الغزو والانقلابات من أجل الوصول إلى السلطة ورائها محرك الغنيمة، مثلا من يستولي على السلطة يريد أن يستولي على كل مقدرات وخيرات البلاد، ولتصبح ملكا له، كذلك تعد الدولة هنا غنيمة تم الاستيلاء عليها، عبر الانقلابات الثورية والدموية، لذلك فشل الانقلاب يعني موت أصحابه ونجاح الانقلاب يعني الفوز بغنيمة الدولة وما فيها^(٢).

هذا السلوك ورائه محركات بعيدة في الشخصية التي تتجسد في الحرمان النسبي والعنف المتواتر الوقوع، وعدم وجود الأمن نتيجة الخوف من السلطة والشعور بالاضطهاد ولاسيما عند الأقليات التي تحس بعدم العدالة مع الشعور بالحق والحسد نتيجة عدم التكافؤ مع أفراد السلطة والمقربين لها، كل هذه العوامل تعمل كمحركات

(١) محمد عابد الجابري، مصدر سابق، ص ٥٠-٥٢.

(٢) كريم عبد، مصدر سابق، ص ٧٢.

سلوكية اجتماعية ونفسية وسياسية تترك آثارها على الفرد والمجتمع متجسدة في تجارب الماضي.

والقسم الثاني للغنائم لا يختلف كثيرا عن الأول، فهي أيضا تجارب بعيدة المدى يرافقها إحساس بالقوة والغلبة واستضعاف الآخر، فضلا عن الحقد والحسد والكراهية، فالعقل الباطن هو الذي يوجه السلوك، لكن شكل السلوك أو الفعل هو الذي يختلف فكانت الغنيمة أحد أسباب التدخل الخارجي لانهايار السلطة للحصول على الغنائم، كما سنوضحه في فصل طبيعة انهيار سلطة الدولة.

فالغنائم الخارجية لا تكون كالدخالية بواسطة الفرهود والسلب والنهب من الشارع، وقد حصل هذا فعلا من جنود المحتلين عن طريق مدهامة البيوت فتسرق أموالهم ومصوغاتهم الذهبية، وحتى السكائر سرقت، لكن بطريقة منتظمة ومؤسسة ومخطط لها، وتكون الغنائم الخارجية أكبر بكثير من الغنائم الداخلية الصغرى، ولا تحمل لجة أو صرخة إزائها.

ومن أهم الغنائم الخارجية لانهايار السلطة في العراق هو النفط، والواقع أن انهيار السلطة العراقية بالقدرة العالمية - الأمريكية تشكل غنيمة ثمينة من غنائم هذا العدوان، فتأمين عقود النفط للشركات الأمريكية وكبر حجم التخريب والتدمير المفتعل للبنية التحتية العراقية من المعتدين وإعادة إعمارها يعد غنيمة ثمينة، كما صرح بذلك نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول ولفويتز: بأن السبب الأساسي في غزو العراق، على حين يتم التعامل مع كوريا الشمالية دبلوماسيا، هو أن العراق يسبح على بحر من النفط)^(١).

٨. العقيدة *Doctrine*

(١) نادر فرجاني، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي،

العقيدة: ما عقد عليه القلب والضمير، وهو ما تدين به الإنسان واعتقده وجمعه عقائد^(١)، ولا نقصد في بحثنا هذا العقيدة الدينية، وإنما كل ما اعتقد به الإنسان وآمن به واعتبره صحيحاً وأصبح له القدرة والقابلية على تحريك سلوك الأشخاص والجماعات، وتتسم العقائد بوظيفتها التوجيهية للسلوك^(٢).

وقد تتضمن العقائد عناصر كثيرة قد تدخل ضمن الموروثات الثقافية المتجسدة في الحكم والأمثال الشعبية^(٣)، والأقاويل وحتى الخرافات، وكما يقول (كيلي *Kelly*) الإنسان مقيد أساساً بتفسيراته للبيئة وعقائدها التي نشأ عليها وآمن بها، فالفرد يدرك الواقع من خلال بيئته التي ساهمت في تكوين القيم والصور في ترسيخ عقائده^(٤).

ويرى (جاسترو) أن (العقل الإنساني هو عقل باحث عن العقيدة وليس عن الحقيقة)، إذ تلعب العقائد دوراً هاماً في تشكيل قواعد السلوك^(٥)، والعقيدة كمتغير معرفي مهم في تفسير السلوك الإنساني أشار إليهما كل من (لوين وتولمان) في نظريتهما، ففي نظريته عن (المجال الحيوي) أكد لوين أن الفرد يتصرف في إطار (مساحة حياتية *Life Space*)، تمثل جماع المؤثرات النفسية التي تظهر آثارها على الفرد في زمن معين، ومن ثم فإن سلوك الإنسان يعتمد على أهدافه الأساسية ومفهومه لاحتمال أن تتحقق تلك الأهداف أو أن تنجح الأساليب المتبناة في تحقيق الأهداف.

(١) منجد الطلاب، مصدر سابق، ص ٤٨٩.

(٢) د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ط ٢، ص ٢٨.

(٣) د. جلال مديبولي، دراسات في الثقافة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٤٣.

(٤) د. محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٢٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

أما (تولمان) فإنه يرى أن كل فرد ينشئ (خريطة معرفية)، هي جماع توقعاته للعلاقة بين المسالك والنتائج وأن تلك الخريطة بما تتضمنه من عقائد واستعدادات معرفية تشكل متغيرا وسطيا بين الحوافز البيئية وبين سلوكيات الإنسان، ومن هنا فإن (السلوك الزمني للإنسان هو نتاج لخريطته المعرفية عن البيئة الزمنية)^(١). وساهمت عقائد الناس في توجيه سلوكياتهم سواء قبل انهيار السلطة أو بعدها، فالعقيدة لعبت دورا هاما في تسييس الدولة عن طريق الحزب وشعاراته ومبادئه، وكان للعقيدة أبعادا واضحة في اتخاذ القرار عند رئيس السلطة ومساعديه وكانت فجوة بين عقيدة أصحاب القرار في السلطة وبين الواقع، لذلك ساهمت العقيدة في انهيار سلطة الدولة، وكان للعقيدة أبعادا كبيرة بعد الانهيار إذ اتسم المجال السياسي بتياراته بعقائد مختلفة شتى، واصطدمت بقوة المعتدين الذين ساهموا في توجيهها وفقا لمصالحهم.

وكان للعقيدة ارتباطا عضويا مع الفعل الاجتماعي للناس بعد الانهيار، متمثلة بأعمال السلب والنهب (الفرهود) وحتى القتل توجهه العشيرة تارة، ومعتقدات خاصة تارة أخرى.

٩. المواطنة *Citizenship*

بما أن المواطنة هي صفة نابعة من الوطن وتتعلق بالمواطن لا بد من تعريف المواطن والوطنية لارتباط هذه المفاهيم ببعضها ببعض. (فالوطن منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أو لم يولد، والمواطن الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه)^(٢)، والمواطن هو أيضا: (فرد من المجتمع وعضو كامل الحقوق والواجبات في الدولة، والوطنية هي حب الوطن والعمل على تحصينه والدفاع عنه على الأصعدة كافة)^(٣).

(١) د. محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٢) منجد الطلاب، مصدر سابق، ص ٩٢٧.

(٣) فردريك معتوق، مصدر سابق، ص ٨٧-٢٥٥.

لهذا فالمواطنة هي هذا المزيج من المفاهيم، على أن يُعَدَّ لها وعي وطني، لكي تنمو وتترسخ في ذهن وفعل الشخص المواطن، فعن طريق التنشئة الأسرية والتوجه المجتمعي تبرز المواطنة الناضجة التي تتجسد في الالتزام بالمؤسسات والقوانين الرسمية لأنها جزء لا يتجزأ من الواجبات الاجتماعية والأخلاقية.

فعندما يحس المواطن هذا الإحساس تجاه قوانين ومؤسسات مجتمعه سوف يبني ضبطاً داخلياً ملتزماً إزاء القوانين التي تجسد المواطنة، والتي تحد من الحاجة إلى أساليب الضبط المؤسسي والرقابة الشكلية لهذه الواجبات^(١).

ويعد الوعي الوطني قاعدة لتقرير المصير مجسداً بالوعي الاجتماعي عن طريق تلاحم وتكاتف المجتمع في بوتقة واحدة يصاحبه وعي اقتصادي عن طريق الشعور بأن المصلحة واحدة ومشتركة يجب الدفاع عنها، ويعزز هذا بالوعي السياسي الناجم عن الوعيين الاجتماعي والاقتصادي^(٢).

وأكثر ما يحتاج هذا الوعي الوطني في بلد مثل العراق المتميز بعدم التجانس الاجتماعي بتعدد أديانه ومذاهبه وطوائفه، فهذه التعدديات صارت عناصر من شأنها أن تعرقل الوحدة الوطنية عندما يكون الشعور أن الطائفة أو الدين أو المذهب أو حتى العشيرة تختلف عن غيرها من الطوائف والأديان والمذاهب والعشائر اختلافاً جوهرياً، فهذا الشعور له أبعاد سلبية خطيرة على الوحدة الوطنية ونضج المواطنة.

فحينما يترجم هذا الشعور بالالتزامات الجزئية لهذه النماذج (دين، مذهب، طائفة، عشيرة) عن طريق السلوك اليومي الاجتماعي والسياسي، تكون هذه الجزئيات

(١) د. قيس النوري، الأسرة مشروعا تنمويا، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٤، ص ٥٨.

(٢) أدريا نوبينا يون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد،

بديلا للوطن الواحد مما تخلق توترات واضطرابات من شأنها أن تؤثر على روح المواطنة فتعيق الاندماج الوطني والقومي^(١)، ولاسيما في مدد الأزمات والحروب.

لذلك تبرز في هذه الفترات الامتحانات والاختبارات الوطنية، ويتجسد نجاح هذه الاختبارات لا عن طريق الشعارات والمساومات، وإنما عن طريق العمل من أجل الوطن والمقاومة القتالية في أثناء الحرب، وهنا يكون إعادة اعتبار للمواطنة بعد أن تتخلص من تلك الجزئيات من دون أن يمس ذلك الوطن.

وتبرز روح المواطنة باعتبارها سلوكا واعيا وفعالا عن طريق المساهمة الجادة في بناء الوطن أو الدولة عن طريق مؤسساتها والالتزام بالواجبات المؤسسية والأخلاقية إذ تعد المواطنة قيمة عليا كالشرف والأمانة^(٢).

إذ أن مشاركة المواطن الفعالة في مؤسسات الدولة ومشاركته بحقوق المواطنة لهذا العصر المتمثلة في (حرية التفكير والتعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات المشاركة في اتخاذ القرارات وفي الوظيفة العامة إضافة إلى حق التعليم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص، ويقف في مقدمة ذلك الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم)^(٣).

ومن المهم الإشارة إلى أننا سنعود في نهاية البحث إلى صياغة هذه المفاهيم إجرائيا بعد الإلمام بالمادة النظرية واختبارها ميدانيا لتتضح المفاهيم الإجرائية أكثر لهذا البحث.

(١) د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في الدول النامية، مطبعة التوجيه المعنوي، ١٩٩٠، ص ١٤٤.

(٢) د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود، مدخل إلى علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٦، ص ٣٢١-٣٢٤.

(٣) د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٠١.

المبحث الثالث:

دراسات سابقة

أولاً: دراسات عراقية

١. دراسة (ظاهرة النهب والسلب والفرهود في مدينة بغداد بعد سقوط نظام

الحكم في العراق) للدكتور قاسم حسين صالح^(١).

وهي دراسة سابقة حديثة بعد انهيار السلطة في العراق وذات علاقة مباشرة في بحثنا هذا، وقد أراد الباحث تحليل هذه الظاهرة من الناحية السايكولوجية وقد تناولت دراسته مدخل لفهم السلوك الجمعي *Collective Behavior* والذي يقصد به السلوك التلقائي العفوي غير المنظم الذي يصعب تنبؤ تطوراتها وقد اهتم بصورة خاصة بالحشد *Crowds* والغوغاء *Mobs* وهي غالباً ما تكون جموعاً غير منظمة تتضمن أفراداً غريباً عن بعضهم، وتظهر هذه الجموع في الأجواء القلقة والمتوترة.

ويعرف فيها على أنها جموعاً تستهدف القيام بأعمال عدوانية مثل تخريب الممتلكات أو إشعال النار فيها أو نهبها، ولا تتجه الغوغاء إلى الأعمال العدوانية بشكل عشوائي بل قد تتجه نحو هدف معين.

وقد استعرض الباحث فيها بعض نظريات السلوك الجمعي لتفسير الظاهرة بشكل مبسط وسريع، مثل نظرية الحثالة، ونظرية مجهولية الاسم، والاستقلالية للعالم (لوبون).

كما عرض آراء العالم (براون) في تفسير تقلب الناس العاديين إلى نهابين ومخربين ورأى (براون) حسب عرض د. قاسم أن الناس يختلفون حسب الاستعداد للمشاركة في الشغب، وقال بوجود عتبات متعددة لهذه المشاركة سنوجزها بشكل رؤوس نقاط، ولمن يريد دراستها والاطلاع عليها مراجعة البحث الأصلي للدكتور قاسم حسين، هذه العتبات هي:

١. الخارجون على القانون.

(١) د. قاسم حسين صالح، ظاهرة النهب والسلب والفرهود في مدينة بغداد، ٢٠٠٣.

٢. المتقبلون للإيحاء.

٣. الحذرون.

٤. المنساقون.

٥. المشجعون.

ويوجز الدكتور قاسم بعض الأفكار التي توصلت لها نظريات وبحوث السلوك

الجمعي الميدانية:

◀ ففي السلوك الجمعي الغوغائي لا وجود للفعل العقلاني بل السلوك الشعبي

واللاوعي الجمعي هو الحاضر.

◀ الفرد المثقف والمتحضر قد ينقلب إلى همجي وبربري وسط هذه الجموع.

◀ إغراءات الحشد تؤثر في الناس وتحدد مواقفهم.

◀ تسود الفوضى وتغيب السلطة في هذه الجموع.

◀ يذوب الوعي الشخصي وبيبرز اللاوعي الجمعي في توجيه السلوك في مثل

هذه الجموع.

◀ عامل الغربة وعدم التعارف بين أعضاء الجماعة يؤدي إلى عدم الشعور

بالفردية.

◀ المسؤولية الجمعية هي التي تسود في الغوغاء مما يجعل المسؤولية الفردية

ضعيفة.

◀ كما قام الدكتور قاسم حسين بتحليل لسايكولوجية الفرهود في مدينة بغداد،

ويعتمد د. قاسم حسين في هذه الدراسة في جمع معلوماته على شهود

العيان وعلى ملاحظاته الشخصية لأنه كان حاضرا هذه الأحداث من حيث

كونه مواطنا عراقيا وملاحظا علميا.

ويرى د. قاسم أن ظاهرة النهب والفرهود كانت عامة شملت الناس الفقراء

والمنتمين للأحياء الفقيرة، وكذلك بعض المثقفين والموظفين الذين ينحدرون من أحياء

راقية، علما أن أول من أسهم في هذه الأعمال هم الذين ينحدرون من الأحياء الشعبية الكبيرة على أطراف بغداد، والصغيرة في الوسط.

ويرى د. قاسم أن تعرض بغداد بشكل كبير لأعمال النهب والحرائق أكثر من باقي مدن العراق يعود إلى أن بغداد ظلت في مأمن ولاسيما في تمرد ١٩٩١، عكس المدن العراقية الأخرى، التي سادت فيها الفوضى وانتشر فيها السلب والنهب والحرق، لذلك ظل في بغداد احتقان نفسي انفجر في أثناء انهيار السلطة، ويرى د. قاسم أن أسباب ظاهرة النهب والسلب والفهود التي حدثت بعد الانهيار كانت تتمثل في:

١. كان معيار القيم بين الأجيال أساسا في الظاهرة، إذ يرى أن المولودين قبل عام ١٩٧٠، لهم قيم تختلف عن المولودين بعد عام ١٩٧٠، وهذه القيم تزرعها المرجعيات المهمة في التنشئة الاجتماعية وأهمها الأسرة والمدرسة والثقافة الفرعية والأقران ووسائل الإعلام والجامع والكنيسة، وكانت هذه المرجعيات لها دور في تبني الأسس الأخلاقية ونظام الضبط الاجتماعي كانت قوية للمولودين قبل عام ١٩٧٠، إلا أن هذه المرجعيات بدأت تتراجع في تأثيرها في جيل المولودين بعد عام ١٩٧٠، إذا بدأ النظام يخترق هذه المرجعيات وأولها الأسرة ومن ثم المدرسة، هذا الاختراق قائم عن طريق الحزب وأساليبه المتعددة والمتنوعة، ويرى د. قاسم أن ثقافة العنف سادت على جيل ما بعد ١٩٧٠، ولاسيما ما بعد عام ١٩٧٤ إذ كان تأثير الحروب والحصار عليهم كبيرا.

ويؤكد د. قاسم، بوصفه شاهد عيان، أن أكثر من ٩٠% من الذين قاموا بأعمال السلب والنهب هم من الجيل الثاني المولودين عام ١٩٧٤ وما بعده، وأحد أبرز أسباب هذا التفسير يرى الدكتور قاسم أن الخلل في المنظومة القيمية ولاسيما في الأسرة والمدرسة ومعايشة الحروب والحصار كان لها أثر سلبي في هذا الجيل.

٢. ومن الأسباب المهمة هو الوضع الاقتصادي، الذي لازم تدهوره الحروب والحصار والذي ميز العراقيين بطبقتين: طبقة المحرومين والمعدمين، وهم الغالبية. والطبقة المتميزة الغنية، التي تأخذ كل شيء، وهي المترفة اقتصاديا، وهم المتنفذون في السلطة الذين زادهم الحصار غنى وقوة، مما ولد نقمة ضد النظام، ويرر هذا أعمال النهب والسلب والحرق ولاسيما عند الفقراء والمحرومين، مما أدى بهم إلى نهب قصور النظام وحتى نهب ممتلكات المؤسسات العامة، وكانت أبرز تبريرات النهب والفرهود هي:

- ◀ ثروة هرب سارقوها وتركوها.
- ◀ حق عام لا توجد له سلطة تحميه أو توزعه.
- ◀ استرداد لحق مسلوب.
- ◀ عقوبة لنظام غير عادل وانتقام منه.
- ◀ إشفاء لغيل من حيف.
- ◀ حاجة أو عوز.

وقد استنتج د. قاسم حسين من هذا البحث أن انفراد كبار المسؤولين في السلطة المنهارة بالثروة والملكية لعب دورا في اندفاع العامة لحظة الانهيار إلى نهب من كانوا رموز السلطة في سلوك جمعي.

٣. ويستنتج أيضا أن الحزب الواحد، كان سجنا فكريا وجسديا على العراقيين مما احتقنهم نفسيا في كل مجالات الحياة وروضهم فكريا، وأن شخصية رئيس السلطة شخصية تسلطية.

٤. وبصفته شاهد عيان، يؤكد د. قاسم أن مبدأ (الحلال والحرام) اعتمد على العدوى النفسية، التي تسمى بفتوى الشارع، ولاسيما عند الذين كانوا مترددين بين الحلال والحرام، وأغرثهم الغنائم الثمينة من أموال طائلة ودفاتر للمداولات وأجهزة ثمينة، فكانت تبريراتهم تعميمية (ما دام الناس كلهم، هكذا بصيغة التعميم، يقومون بهذا العمل فهذا يعني أن العمل ليس

حراماً)، وهذه الفتوى ساعدت على انتشار هذه الظاهرة خاصة في تفسيرات السلوك الجمعي.

٥. ويرى د. قاسم أن طرفين أساسيين يتحملان ما حصل من أعمال نهب وفرهود في العراق، ولاسيما بغداد هما: النظام السابق، وأمريكا، إذ شجعت أمريكا على أعمال النهب والحرائق وكانت حريصة على حماية القصر الجمهوري ووزارة النفط، وهذا يعود لمصلحتها الخاصة.

وكانت أمريكا تريد من هذه الأعمال أن تظهر للعالم:

- أ. أن أمريكا أرادت أن تؤكد للعالم بأن النظام في العراق قد انهيار.
- ب. أن تؤكد أمريكا أن النظام كان يحتكر الثروة ويبذرهما فيما ترك الناس في أغنى بلد نفطي فقراء يذهبون كل شيء حتى الكراسي.
- ج. إعطاء صورة عن الشعب العراقي بأنه متخلف وغوغائي، وهذا يولد القناعة بأن الأمر يستدعي بقاء القوات الأمريكية فيه.
٦. الإعلام والتقنوات الفضائية ساهمت في نقل الصورة التي يريدها الأمريكان عن الشعب العراقي، إذ ركزت على أعمال السلب والنهب وأهملت الحالات الإيجابية لغالبية الشعب العراقي، الذين لم يشاركوا في هذه الأعمال.

٧. تأخر الرادع الديني في منع أعمال النهب والفرهود والمتمثل في علماء الدين وخطباء المساجد.

٨. يرى أن القائمين بأعمال النهب والفرهود في بغداد لحظة الانهيار هم:

- أ. المجرمون اللصوص (خاصة عندما أطلق جميع السجناء قبل الانهيار).
- ب. الفقراء والمحرومون.
- ج. العسكريون من الجنود.
- د. عناصر مخربة مثل عناصر موالية للنظام وعراقيي الخارج وأياد عربية وأجنبية ولاسيما الإسرائيليين والكويتيين.

وعن حرائق بغداد، كانت تتم بعد سرقة ونهب الممتلكات وهي عمليات منظمة وفق تخطيط معين، ويعتقد المتقنون بأن أعمال الحرق ولاسيما المكتبات والجامعات كانت على أيدي الكويتيين.

٢. دراسة (مسؤوليتنا المشتركة: أثر حرب جديدة على أطفال العراق)، فريق الدراسات الدولي، وورثسايلد، كندا، تورنتو، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣^(١).

قام فريق من الخبراء الدوليين بينهم اثنان من أقطر الأطباء النفسانيين في العالم، في أوائل عام ٢٠٠٣ ببحث ميداني سابق للحرب مع أطفال عراقيين، واستنتجوا أن هؤلاء الأطفال بالفعل مصابون بأضرار نفسية كبيرة والسبب هو التهديدات التي تطلقها أمريكا وحلفائها بشن الحرب ضد العراق.

وقد قام فريق الباحثين بزيارة أكثر من مائة أسرة عراقية اتضح لديهم من خلالها أن الأطفال يعانون من أمراض ووساوس ملازمة لهذا التهديد، أبرزها الخوف وفكرة التعرض للقتل، وقد صدم الباحثون بهذا.

وقد توصل الباحثون إلى أن الأطفال العراقيين سيتعرضون لخطر كبير جدا من الموت جوعا والإصابة بالأمراض والصدمات النفسية والقتل إذا وقعت الحرب، وقد توقع الباحثون أن وقوع الحرب سوف يزيد عدد القتلى والجرحى وأن إصابات الأطفال ستكون بمئات الآلاف، وقد قام الباحثون بمقابلة أطفال وأحداث ليعبروا عن أنفسهم وقد خلت أجوبتهم من الشعارات السياسية المكررة، ولم يكونوا مهتمين بالقضايا السياسية بل كان اهتمامهم بمخاوفهم الخاصة، مما يكشف نموذجا من المعاناة والمشاكل العقلية.

كانت النقطة الرئيسية في كل أجوبتهم حول مشاعرهم الشخصية بأنهم ضحايا لا حول لهم ولا قوة لحياة من الحرمان (العقوبات) ولاحتمالات تدميرهم أو موتهم

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقى،

نتيجة حرب لا يمكن تفاديها، وكان أهم ما توصلوا إليه من شعور الأطفال بوقوع الحرب هي آلام في الرأس والتوتر والخوف وسرعة الغضب والاكتئاب والكوابيس المزعجة ونوبات الأرق ومشاعر الوحدة وأن الحياة لا تستحق أن يحياها الإنسان. وفيما يأتي الاستنتاجات الأساسية لمسؤوليتنا المشتركة، تأثير حرب جديدة في أطفال العراق:

١. الأطفال العراقيون أكثر عرضة للمخاطر في أوائل عام ٢٠٠٣، مما كانوا عليه في ١٩٩٠ قبل حرب عام ١٩٩١.
٢. (١٦) مليون مدني عراقي، نصفهم من الأطفال، يعتمدون كلياً على الحصص الغذائية التي توزعها الحكومة، وستؤدي الحرب إلى تعطيل نظام التوزيع، فتكون النتيجة نقصاً في الغذاء وسوء التغذية وربما المجاعة.
٣. لا يوجد في العراق إلا ما يقدر بمخزون شهر واحد من الغذاء.
٤. نحو ٥٠٠ ألف طفل عراقي مصابون بسوء التغذية الحادة، أو يعانون من نقص الوزن وهؤلاء معرضون بشكل خاص للأمراض والموت في حالة نشوب الحرب.
٥. لا يساوي نظام الرعاية الصحية إلا جزء مما كان عليه قبل عام ١٩٩١، وتقدر الأمم المتحدة أن المستشفيات ستخلو من الأدوية بعد بدء الحرب بـ ٣ إلى ٤ أسابيع.
٦. أصبحت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة أعلى مرتين أو ثلاث مرات مما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وتعني هذه الهشاشة المرتفعة في معدلات أكبر للأمراض والوفيات بين الأطفال في ظروف النزاع المسلح.
٧. شبكات المياه والصرف الصحي في حالة بالغة السوء بعد اثنتي عشرة سنة من العقوبات، وتصب يومياً (٥٠٠) ألف طن متري من المياه

المبتذلة غير المعالجة في أحواض المياه العذبة، مما يعني أن ٦٠% فقط من العراقيين يستطيعون الحصول على ماء نظيف، وسوف يكون أي تعطيل إضافي بسبب الحرب بمثابة كارثة.

٨. تقدر الأمم المتحدة أن الحرب قد تؤدي إلى موجة لاجئين يزيد عددهم عن ١,٤ مليون ونازحين داخليين يبلغ عددهم مليوني نازح، وستضم هذه الأعداد ثلاثة أرباع المليون طفل من اللاجئين ومليون طفل من النازحين الداخليين.

٩. يعاني الأطفال العراقيون بالفعل من أمراض الصدمة النفسانية الحادة، وتسبب الحرب الوشيكة حالات من الخوف والقلق والكوابيس المزعجة والاكتئاب ويطن ٤٠% من الأطفال الذين جرى استطلاع آرائهم أن الحياة تستحق أن يحيها الإنسان.

١٠. تقدر الأمم المتحدة أن (٥٠٠) ألف نسمة قد يحتاجون إلى علاج طبي طارئ في حالة نشوب الحرب.

١١. أن المستوى الحالي لاستعدادات الطوارئ منخفض جداً، ولا توجد ترتيبات وإمدادات ملائمة للوفاء بالاحتياجات الخاصة للأطفال في الحرب.

١٢. ستكون حرب جديدة في العراق كارثة بالنسبة إلى أطفال العراق البالغ عددهم (١٢) مليوناً، والذين يعانون فعلاً من الضعف والهشاشة بسبب العقوبات الاقتصادية الطويلة.

وفيما يأتي عرض نماذج لرسائل من أطفال العراق ما قبل الحرب أدلوا بها

لفريق البحث:

◀ (يأتون من أعلى، من الجو، وسيقتلوننا ويدمروننا، أستطيع أن أشرح لكم أننا نخاف من ذلك كل يوم وكل ليلة) شيماء ٥ سنوات.

- ◀ (عندي فكرة واحدة فقط في رأسي معظم الوقت، تعني الحرب الموت بالنسبة إلي وإلى عائلتي بالطبع) إيزار ١٨ سنة.
- ◀ (سيقع دمار كثير وستزهق أرواح كثيرة، نحن نعرف ذلك، ما يقلقني أكثر من أي شيء آخر لوضع ما بعد الحرب، هو ما إذا كنت سأظل حية) إسراء ١٦ سنة.
- ◀ (أرادت إيثار (١٠ سنوات) توجيه رسالة إلى الرئيس جورج بوش تقول فيها (سيموت أطفال عراقيون كثيرون، ستشاهد ذلك على التلفزيون، وستندم بعد ذلك).
- ◀ (لا أتوقع منهم أن يقتلوا كثيرين، ذلك غير مقبول، ربما يشعر الشعب الأمريكي ببعض التعاطف معنا لأننا مسالمون ولا نريد أن نهاجمهم) شاهدة ١١ سنة.

٣. أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة العراق، تقدم بها د. عدنان ياسين مصطفى ود. كريم محمد حمزة^(١).

هذه الدراسة حديثة تشير إلى آثار الحروب والحصار على الأسرة العراقية منذ عام ١٩٩١، إلى ما بعد الانهيار في ٢٠٠٣. وكان من أهم نتائجها أنها تشير إلى أن الأسرة العراقية ابتليت بنزاعات وحروب وحصار اقتصادي دولي بصورة تراكمية، والذي خلق آثارا عميقة بنوعية ووظيفية، ويعتقد الباحثان أن آثار هذه الحروب والحصار كان تأثيرهما أكثر وضوحا على الأسرة من غيرها من المؤسسات.

(١) د. عدنان ياسين مصطفى ود. كريم محمد حمزة، أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة العراق، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.

حيث أن كل المؤسسات كان التأثير عليها واضحا إلا أن الأسرة انعكس عليها مضاعفا وخاصة خسارتها لأبنائها، وقد عانت من ضغوط وقلق وحرمان، وقد أحاطت الدراسة قضايا رئيسية بوصفها صورة كلية متداخلة من حيث متغيراتها وآثارها المتبادلة وكانت أهم تلك القضايا: الفقر، وصحة الأسرة، والعنف الأسري، والزواج والتفكك الأسري، وشبكات الأمان الاجتماعي.

وتتوقع هذه الدراسة من الناحية الديموغرافية تراجعاً في النمو السكاني في العراق، نتيجة للحروب والنزاعات والحصار التي أدت إلى موت الآلاف، وتبين الدراسة أن نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور في آخر تعداد رسمي للسكان عام ١٩٩٧ بالمقارنة مع التعدادات السابقة، حيث بلغت نسبة الإناث (٥٠,٣%) مقابل (٤٩,٧) للذكور.

وتلاحظ هذه الدراسة تراجع معدل النمو السكاني من (٣,١%) بين (١٩٧٧-١٩٨٧) إلى (٢,٨%) عام ١٩٩٠، ثم إلى (٢,٤%) عام ١٩٩٤، نتيجة لما تركته الحروب وظروف الحصار من آثار عميقة على الأوضاع الديموغرافية للسكان، ولاسيما على معدل النمو السكاني، من خلال انخفاض معدل الولادات العام، بسبب تقلص معدلات الزواج وبسبب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال لا سيما الرضع، إلى جانب الهجرة التي شملت بصفة خاصة الشباب غير المتزوجين.

وقد انخفض معدل الخصوبة الكلية منذ (٦,٢) عام (١٩٨٧) إلى (٤,٧) عام ١٩٩٣، وحسب الإسقاطات السكانية، كما تشير الدراسة، بلغ ذلك المعدل (٥,٠٢) خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٧، ويلاحظ معدل الخصوبة تراوح خلال عقد السبعينات أي قبل الحرب العراقية - الإيرانية بين (٧,١ و ٧,٢) كمتوسط إلا أنه استقر على (٥,٧) تقريبا عام ١٩٩٧.

من جانب آخر يسير الاتجاه العام لمتوسط عمر المرأة عند الزواج نحو الارتفاع التدريجي، ويبدو هذا الاتجاه واضحا بالنسبة للذكور أيضا، إذ يميلون إلى

تأخير سن زواجهم رغبة في الحصول على شهادة أعلى أو بسبب صعوبات الزواج والهجرة.

ومن جانب آخر تراجع نسبة السكان النشيطين اقتصاديا أي مجموع السكان ما بين أعوام (١٩٧٧-١٩٨٧)، إلا أن نسبتهم إلى مجموع السكان ارتفعت في التسعينيات.

ويلاحظ بلوغ الأمية بين السكان عام ١٩٩٠ (٨,٤%) وفي عام ١٩٩٦ بلغت نسبة الأمية (١٣%) بين الإناث و(٥,٤%) بين الذكور.

أما عن الفقر، فهناك زيادة كبيرة كلما اتجهنا إلى سنوات التسعينيات وما بعدها، حيث ضالة الدخل وتآكل قيمتها.

تشير هذه الدراسة إلى أن بعثة FAO لاحظت أن نحو (٣,٥) مليون عراقي من الموظفين والقوات النظامية وبعض العجزة وأرباب المعاشات يحصلون على رواتب قدرها (٢٠٠٠) دينار شهريا، (كانت تساوي أقل من دولار واحد عام ١٩٩٥)، وأصبحت تساوي أكثر من دولار بقليل مطلع عام ١٩٩٩.

كما لاحظ تقرير FAO أن نحو (٧٠%) من السكان أصبحوا في وضع مزر، وقد باع الكثير من هؤلاء ممتلكاتهم وأثاث ولوازم بيوتهم، بل وحجارة منازلهم، لقد تضاعف عبء الحصار مع فقدان كثير من الأسر لمعيها، واضطرارها لدفع أبنائها إلى العمل في سن مبكرة للحصول على دخل إضافي واضطرار نساء كثيرات للدخول إلى سوق العمل الهامشي لإعالة الأسرة.

وتوضح هذه الدراسة أن انحدار كبير في مستوى الأسر في الحضر من ناحية فئاتها الدخلية، وتشير إلى نقطة مهمة، وهي أن الفئات الدخلية في الريف أعلى من الفئات الدخلية للأسرة في الحضر بنسبة ستة أضعاف، وهذا يعكس أن الريف كان يعيش وضعاً أفضل من الحضر، ويرجع هذا إلى أن الدولة راحت تشتري المنتجات الزراعية ولاسيما الحنطة والشعير والرز والقطن وغيرها بأسعار باهظة من الفلاحين والمزارعين، لكي توفر حاجات البطاقة التموينية.

وتوضح الدراسة أن نسبة الأسر التي انتقلت إلى دخل أدنى مما كانت عليه عام ١٩٩٠، تزيد بنحو سبعة أضعاف نسبة الأسر التي ارتفعت في فئات الدخل كما أنها تزيد بمقدار الضعف عن نسبة الأسر التي حافظت على مواقعها على الفئات الدخلية.

وتوضح الدراسة أن حجم البطالة وانتشارها وتوزيعها ازدادت تفشيا بين السكان، ولاسيما في مرحلة ما بعد عام ١٩٩١، وترى هذه الدراسة أن انخفاض النشاط الاقتصادي في العراق الذي أحدثه الحصار الاقتصادي الذي فرض منذ آب ١٩٩١، إلى انخفاض حاد في مستوى نصيب الفرد من الدخل فقد ازدادت وطأة الحصار على المستوى المعيشي للمواطنين ولاسيما ذوي الدخل الواطئة بصورة أشد مما توحى به متوسطات الدخل، وذلك لأن من النتائج العرضية للحصار والتضخم المرافق له زيادة التفاوت في توزيع الدخل على نحو ازدادت فيه نسبة الأسر والأفراد الذين يتقاضون دخولا دون المتوسط، في أثناء مدة الحصار قياسا إلى المدة السابقة له.

وتجلب الانتباه هذه الدراسة إلى أن أعباء مرحلة الحصار كانت أشد ضغطا على النساء، ولاسيما المعيلات لأسرهن، فقد أظهرت نتائج اختبار عينة عشوائية من (٧٥٠) امرأة تم حصرهن لغاية أيلول ١٩٩٧، وتمثل (٧,١%) من النساء المعيلات في بغداد مدى ارتباط الفقر بالإعالة، إذ بالرغم من ارتفاع نسبة النشاطات اقتصاديا في العينة (٤٨,٩%) فإن المرأة المعيلة كانت تحتاج إلى تكثيف ساعات عملها أو تشغيل الأولاد بسبب التعطل الكبير في العينة مع أن (٤٢%) منهن اعتمدن على نمط العمل المنتج داخل المنزل، في حين اشتغلت (٧٠%) في القطاع غير الرسمي، إن انفراد المرأة بتحمل عبء الإعالة الأسرية يعد سببا ذاتيا ومبدئيا لفقر الأسرة.

ويتضح أن نسبة الفقراء فقرا مدقعا في الحضر أعلى منها في الريف، وقد يكون ذلك ناتجا عن وجود بدائل كثيرة لسلة البطاقة التموينية تتمثل فيما يحصل

عليه المواطنون في الريف من خلال تربية المواشي والدواجن والمنتجات الزراعية، وبالمقابل نجد أن نسبة الفقراء فقرا مدقعا تكاد تكون متساوية في الريف والحضر، مما تعني أن المناطق باختلاف بيئاتها تأثرت بنسب متساوية من جراء الحصار.

وتؤكد هذه الدراسة مؤشرا مهما وهو سوء التغذية إذ كان متوسط السرعات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من إنفاقه عام ١٩٨٨ نحو (٣٥٨١) سعرة، أما في عقد التسعينيات فقد وصفت أوضاع التغذية في العراق بأنها مأساوية، ولاسيما بعد انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة (٢٧% من إنتاج السنوات ١٩٨٩-١٩٩٠)، وانخفاض أعداد المواشي بنسبة تتراوح بين (٣٤-٨١%) فضلا عن انخفاض بل انعدام إنتاجية الأراضي التي تعرضت للأسلحة المحرمة، ولذلك قدرت بعثة *FAO* حاجة العراق لسد النقص عام (١٩٩٣-١٩٩٤) بنحو (١٢,٥) مليار دولار ارتفع إلى (٢,٧) مليار دولار في موسم (١٩٩٥-١٩٩٦).

وكأمثلة على سوء الوضع الغذائي تشير الدراسة إلى أن سعر الدقيق ارتفع (١٦٦٧) مرة مقارنة بسعر عام ١٩٩٠، وارتفعت أسعار الرز والحليب المجفف بين (٤٣٧٥) مرة و(٥٥٠٠) مرة لنفس الفترة، أي بحدود (٣٧-٥٨%) طبقا لأسعار ١٩٩٣.

لقد اختصرت منظمة اليونسيف الوضع التغذوي بالإشارة إلى أن مؤشر القدرة الشرائية *FPPI* للأسرة في العراق كان في تناقص مستمر ابتداء من (٣,٦٢) عام ١٩٩٠، إلى (٠,١٥) وهذا يعني أن الأسرة تتفق ما لا يقل عن (٨٠%) من دخلها على الغذاء وهذا لم يكن يؤمن لها حدا أدنى من السرعات الحرارية الضرورية، فضلا عن التنازل عن الكثير من متطلبات الحياة، إن بعض آثار سوء التغذية تلاحظ في المستويات المتدنية لإنجازات كثير من طلبة المدارس.

وتبرز الدراسة ظاهرة اضطرار الأسرة لتشغيل أطفالها وما تبع هذه الظاهرة من آثار سلبية انعكست على الأسرة وأبنائها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن تقرير اليونسيف ذكر أن التدهور التدريجي للتعليم ترافق مع تعاضم مسؤولية الأسرة في

توفير مستلزمات الحياة، وأن عمل الأطفال خارج المنزل يضع عائقا أمام استقرار الدوام في المدارس، وتشير البيانات إلى أن السبب الرئيسي لعمل الأطفال هو الفقر. ومن أهم الآثار السلبية التي رافقت هذه الظاهرة هي الانخفاض في المستوى التعليمي وعدم الاستقرار في الدوام في المدارس وشيوع ظاهرة التسول والتشرد لدى الذكور والإناث وحتى ظهور ما سمي (بالأسر المتسولة) وكذلك ظهور تجارة وتناول المخدرات وكذلك تجارة الجنس.

وقد أشارت بيانات اعتمدت عليها هذه الدراسة إلى أن (٦٧%) من آباء وأمهات الأطفال كانوا على قيد الحياة، غير أن (٣٢%) من الآباء كانوا متوفين في جبهات الحرب أو عسكريين.

ومما يعرف عن انتشار الحيل والقدارة والملابس الرثة واستئثار عاطفة الناس، ولاسيما عند المعوقين لدى ظاهرة التسول، ظهرت حالة أخرى وهي التسول بملابس نظيفة وأنيقة عند نساء شابات، ليوحين بأنهن موظفات لا يكفي دخلهن لإعاشة أسرهن كما أصبح التسول يجذب آلاف المتقاعدين الذين لا يتجاوز رواتبهم الشهرية (دولارين) أي نحو (٤٠٠٠) دينار.

وتشير الدراسة كذلك إلى جانب آخر وهو بيئة المسكن العراقي، فقد تدهورت لأسباب عديدة في مقدمتها تراكم النفايات في الأزقة والمحلات، ولاسيما تلك التي تمثل أصل المدينة وتاريخها إلى جانب قلة المتاح من مواد التعقيم والخلل الكبير في تصريف المياه الثقيلة وقلة الآليات الخاصة بفتح المجاري وإدامتها إلى جانب حقيقة هي أن الحروب والنزاعات قد أضرت بالبيئة ضررا فادحا لم تقابله أي إجراءات فعالة، على الرغم من أن مرحلة التسعينيات قد شهدت بعض التحسن في النظام الصحي، كل هذا انعكس سلبا على الأسرة وأحوالها الصحية العامة فضلا عن تداخلها مع عوامل أخرى مثل تدني المستوى التعليمي للأُم خصوصا وبطالة الأب واكتضاض المسكن.

وتناولت الدراسة مؤشرا آخر وهو العنف الأسري، أوضحت الدراسة أن بعض مظاهر العنف في المجتمع العراقي أظهرت أن العجز المادي أدى إلى تصدع بناء الأسرة وإلى خلل في أداء الأدوار الاجتماعية بالشكل المطلوب إذ أن صعوبة الحياة وصعوبة توفير المستلزمات المعيشية اضطرت الآباء إلى استعمال العنف مع أبنائهم.

وتوضح الدراسة أن العنف بمختلف أشكاله منتشر في المجتمع العراقي، وهذا له جذور ثقافية نابعة من التقاليد العصبية والقبلية كالثأر، وتشير الدراسة إلى العنف اللفظي وهو الأكثر انتشارا بين الأشكال الأخرى للعنف في المجتمع.

ويشيع العنف في الأسر الكبيرة الحجم بالقياس إلى الصغيرة، وتشير الدراسة إلى أن العنف يزداد داخل مؤسسات ودوائر الدولة يليها الشارع ثم المجتمع بشكل عام وأخيرا الأسرة، وتشير الدراسة إلى أن أشهر حالات العنف المؤسسي التي شهدتها المجتمع العراقي تمثلت في عملية قتل عشرات النساء بقطع رؤوسهن بسبب ممارستهن البغاء أو السمسرة أو الاتجار بالرقيق الأبيض وذلك عام ٢٠٠١ دون تقديمهن إلى المحاكمة وقد قيل في حينها إن عوامل سياسية فرضت ذلك الإجراء، ولم يصدر عن الدولة أي بيان أو تفسير.

وأشارت الدراسة أيضا إلى الزواج والتفكك الأسري إذ أثرت عليه فضلا عن الحالة الاقتصادية المادية الطابع العسكري الذي ساد الحياة الاجتماعية وجعل الثقة بالغد محدودة وغامضة.

وتشير الدراسة أيضا إلى تأثير صحة الأسرة، إذ انعكست ظروف الحروب على صحة الأسرة مباشرة حيث كان العراق يستورد ما قيمته (٤٥٠) مليون دولار من الأدوية سنويا إلى جانب إنتاجه المحلي وكانت معظم الخدمات الصحية شبه مجانية وأسعار الدواء رخيصة جدا بالقياس إلى أسعارها في البلدان المجاورة، وقد انعكس ذلك إيجابيا على أوضاع الأسرة العراقية، غير أن الأوضاع تغيرت نسبيا خلال عقد الثمانينيات، ثم تدهورت خلال الحقبة التالية لعام ١٩٩١، فلم يعد العراق

باستطاعته استيراد عشر ما كان يستورده في الماضي إلى جانب توقف الصناعات الدوائية المحلية بسبب نقص المواد الأولية والأجهزة وتدنت إمدادات مياه الشرب إلى (٩) ملايين متر مكعب شهريا بعد عام (١٩٩١) مقابل (٤٥) مليون كانت متاحة قبل ذلك العام.

كما تقلصت القدرة على رفع النفايات من (٢٦٨٨) طن يوميا إلى (٢٠٠) طن وانخفضت نسبة الصرف الصحي من (٤٩%) عام ١٩٩٠ إلى (٤٨,٣%) عام ١٩٩٩، وبذلك ظهرت وارتفعت الإصابة بأمراض كثيرة نتيجة لهذا الوضع مثل الإصابة بمرض السل وقد تضاعف نحو (٥) مرات خلال عقد التسعينيات بين النساء.

كما أن حالة ولادة واحدة من كل ثمانية حالات كانت تتعرض لإشكالات معقدة وتشير الدراسة أن دراسة لليونسيف تؤكد أن سوء التغذية للأمهات تنعكس نتائجه على ولادة أطفال ناقصي الوزن، وقد كانت نسبة هؤلاء لا تزيد على (٥%) قبل عام ١٩٩٠، غير أن النسبة ارتفعت إلى (٢٢%) منتصف التسعينيات، كما انتشرت حالات الأنيميا بحدود ٦٠% من النساء الحوامل.

كما ارتفع معدل وفيات الأمهات في سن الحمل، وكذلك ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع، وخلال العام (٢٠٠٠) انخفض عدد العمليات الجراحية بنسبة (٥٥%) عما كان عليه الحال سنة ١٩٨٩، وانخفض عدد الفحوصات المخبرية للفترة ذاتها بنسبة ٥٧%.

وقد اهتمت الدراسة بالنواحي النفسية والعصبية، إذ تؤكد وجود حالات مرضية نفسية كالقلق والكآبة والأرق وفقدان الوزن والصداع وخاصة عند النساء إذ يعانون من آثار الحرب ويشاهدن أحلاما سيئة أثناء النوم.

وأشارت الدراسة إلى تأثير شبكات الأمان الاجتماعي للأسرة إذ أن الحروب والحصار قد أثرت عليها تأثيرا سلبيا مباشرا وأهمها مجانية التعليم والزامية الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي والتأمين الصحي وغيرها، كما أن الأحداث

التي تلت عام ١٩٩٠، أدخلت المجتمع العراقي المحاصر في مأزق خطير كما يمكن أن يجعل منه ضحية للمجاعة أو ساحة لحرب أهلية، مما جعل الدولة تبحث عن بعض الحلول التي توفر الأمن للمجتمع، والتي استمر العمل بها.

ومن هذه الحلول: الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة، وشمل الأسر التي تقودها نساء من أرامل والمطلقات التي لا يكفي دخلها لسد احتياجاتها الإنسانية، وحالات الأطفال من الأيتام والمعوقين ومجهولي النسب والعاجزين كلياً بسبب الشيخوخة أو المرض أو العوق وأسر النزول والمودع في مؤسسة إصلاحية إذا زادت حكوميته عن سنة، وأخيراً كل عراقي مستمر بالدراسة الجامعية ما لم يكن له معيل شرعي مكف بإعالتة شرعاً وقانوناً.

هذه الإجراءات اعتمدت على قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠، وفي ١٤/٥/٢٠٠٠، صدر تعديل للقانون شمل بموجبه كل مواطن كفيف البصر، بغض النظر عن وضع أسرته، وكل مواطن مصاب بالشلل الرباعي التام بغض النظر عن أسرته ثم كل شخص متوفى أو مصاب بعجز بنسبة ٦٠% فأكثر جراء العمل، ومن عمال الأجرة اليومية العاملين في مواقع الشؤون الهندسية لديوان الرئاسة.

ومن خلال القانون أنشئت مؤسسات إيوائية لرعاية الأيتام من الجنسين، ومراكز لتشخيص العوق، فضلاً عن مركز لرعاية المعوقين بديناً، وآخر لرعاية المكفوفين وثالث لرعاية المعوقين والعاجزين كلياً، إلى جانب الورش المحمية والجمعيات التعاونية، غير أن أهم ما في القانون هو توفير رواتب شهرية منتظمة للأسر الفقيرة، وقد تعاضم عدد الأسر التي تحصل على راتب من الرعاية الاجتماعية رغم ضآلته وتدني قيمته.

واهتمت الدراسة بالبطاقة التموينية، التي تبنتها الدولة منذ فرض الحصار الدولي على العراق، ولو أن هذه البطاقة التموينية لا تفي بحق احتياجات الأسر

حتى أن بعض الباحثين عدوا السعرات التي يحصل عليها المواطن بموجب البطاقة التموينية (أي كلفة تلك السعرات) بأنه خط الفقر المدقع.

وتشير الدراسة في الخاتمة، إلى ما بعد الحرب الأخيرة التي أدت إلى سقوط النظام تحت مظلة الاحتلال الأمريكي، فقد أسفرت عن نتائج هائلة ومدمرة خلال الحرب قضى على الآلاف، وبعد دخول قوات الاحتلال الأمريكي بغداد بعد (٩ نيسان ٢٠٠٣) شهد المجتمع العراقي هزة كبرى وشللاً مؤسسياً عاماً، وانهارا لكل الضوابط الرسمية، وقد انطلقت كل نوازع الشر من عقالها وراحت تهدم كل ما تم بناؤه خلال عقود من الزمن، بل إن تلك النوازع انتهكت حتى المحرمات دون وازع من ضمير، وفي ظل غياب تام لسلطة القانون وسلطات الضبط التنفيذية.

وأهم المؤشرات التي أسفرت ولها صلة مباشرة وغير مباشرة بالأسرة هي البطالة، ولاسيما بعد أن حلت سلطة التحالف العديد من المؤسسات التي تضم آلاف من الموظفين، من ذلك على سبيل المثال وزارة الإعلام ووزارة الدفاع وغيرها، ويضم اتحاد العاطلين الذي تشكل بعد ٩/٤/٢٠٠٣، ما يقرب من (١٢٠) ألف عاطل مسجل، وهذا العدد محدود بمدينة بغداد على الأكثر، وإن كانت هناك أعداد مسجلة في المحافظات الأخرى، ويتظاهر العاطلون يوميا طالبين عملاً أو شمولهم بالتأمينات الاجتماعية، وكذلك انتشار ظاهرة الفقر التي تتصل اتصالاً عضوياً بالبطالة، وقد قدر البنك الدولي نسبة العراقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر بحوالي (٨٠%).

وأشارت الدراسة إلى أن الحرب وما تبعها أدت إلى هدم ونهب وقصف مئات المدارس وعدم توفر عامل الأمن فيها بسبب تحويلها إلى مخازن للأسلحة والعتاد، ونتيجة للانفلات الأمني وانحيار سلطة الضبط اضطرت الأسرة إلى عدم إرسال أبنائها إلى المدارس (خصوصاً الإناث).

وتشير الدراسة إلى أن (٦٠%) فقط من الطلبة أدوا امتحانات السنة الدراسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣، واضطرت آلاف النساء المعيلات لأسرهن إلى الانسحاب من العمل

والبقاء في المنزل خوفا من الاختطاف والاعتداء، مما أدى إلى تعقيد المشكلات التي تعاني منها الأسرة بسبب تلك البطالة الإجبارية، وانهارت ولعدة أشهر بعد سقوط بغداد إجراءات الأمان الاجتماعي ممثلة في صندوق الزكاة وصناديق التسليف فضلا عن رواتب الرعاية الاجتماعية للأسرة.

بل إن المؤسسات الإيوائية للأطفال والأحداث تعرضت للسطب والنهب والاعتداء مما أفقد هؤلاء فرص الحياة الآمنة، والخدمات الضرورية على نحو يلاحظ المرء في الشارع من خلال أعداد المتسولين والمشردين الذين تنتشر بينهم مظاهر سلوكية انحرافية مثل السرقة وتناول المخدرات.

وتشير الدراسة إلى أن الأمن الإنساني للمرأة العراقية قد انهار من خلال جرائم الاختطاف والاعتصاب والمتاجرة بالرقيق الأبيض عبر الحدود. تلك الظواهر وغيرها تفصح عن حقيقة أن الأوضاع المتردية للأسرة العراقية بعد عام ١٩٩١ قد ازدادت تعقيدا بعد الحرب الأخيرة.

ثانياً: دراسات عربية

١. أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية:

دراسة حالة الكويت للباحثة أنوار العلي^(١).

في مقدمة هذه الدراسة تشير الباحثة أن اجتياح أراضي الكويت واحتلاله أسفر عن آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية، ظلت الأسرة الكويتية تعاني منها حتى الآن.

وتؤكد الباحثة أن العدوان على الكويت، كان مستهدفاً كل ما هو كويتي، فغير أسماء الشوارع والمؤسسات والوزارات والمناطق بل أنه حول دولة ذات سيادة إلى محافظة من محافظات العراق.

وتشير الباحثة إلى أن العدوان أراد أن يقضي على الطبيعة والحيوان وحرقت متعمداً سبعمائة بئر نفط، وسرق كل شيء حتى التراث والمخزون الفكري والثقافي، وكانت أكبر سرقة في العالم، كما تشير الباحثة.

وتؤكد الدراسة أن العدوان على الكويت عرض الأسرة الكويتية إلى هزة قوية، خلطت المفاهيم والمبادئ والقيم وأفرزت نوعين من الأضرار:

أ. الأضرار المادية المتمثلة في العدوان المادي والاقتصادي على المنشآت والممتلكات والتخريب والنهب والسلب.

ب. الأضرار المعنوية، التي تمثلت في سعي المعتدي إلى طمس وإلغاء الهوية الكويتية ونزع الشعور بالأمن الاجتماعي والانتماء القومي للشعب الكويتي، والتسبب في حالات توتر نفسي وتوجس مستمر لدى الناس وشيوع حالة الازدواج العاطفي بين أهل الكويت، من جراء الممارسات الوحشية من قبل النظام المعتدي.

(١) أنوار العلي، أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة

الكويت بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، (٧-٩)

تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.

وتشير الدراسة إلى أن الكويتيين سواء كانوا داخل أو خارج الكويت، كانوا يعانون من عدد من الآثار السلبية للاحتلال حسب ما جاء في دراسة أجريت على طلبة جامعة الكويت، استندت عليها الباحثة أنوار العلي جاء فيها:

- أ. الشعور بعدم الأمن.
- ب. تغير النظرة تجاه الروابط العربية.
- ج. الخوف من عودة الاحتلال مرة أخرى أو احتلال أي دولة خليجية أخرى.
- د. الشعور بالعصبية.
- هـ. القلق المستديم.
- و. الفزع في أثناء النوم.
- ز. الشعور بالاكنتاب.
- ح. الانطواء.
- ط. الخوف والتشاؤم واهتزاز القيم.

وتشير الباحثة إلى أن الاحتلال حاول إشاعة الفوضى من خلال تدمير المؤسسات الوطنية وأشارت الدراسة إلى وضع المرأة، وتؤكد أن المرأة ساهمت مساهمة فعالة في المقاومة الكويتية، وأنها عانت من الاعتقال والتعذيب النفسي والجسدي.

ومن الصعوبات التي عانت منها المرأة الكويتية هو ما واجهته المرأة المتزوجة من غير كويتي، ولاسيما المتزوجة من الجنسية العراقية وما واجهها من مصاعب في التعامل مع المجتمع والمشاعر المتضاربة بين الزوج الذي يحمل جنسية المعتدي أو جنسية دولة مساندة للعدو وبين ولاتها لوطنها وما ترتب عن ذلك من آثار سلبية على أسرتها وأبنائها.

فضلا عن تحمل المرأة في الكويت أعباء المسؤولية الكاملة لأسرهن وإعالتها نظرا لغياب الشريك (شهيدا أو أسيرا)، ومن الآثار التي تركها اجتياح الكويت صعوبة ترسيخ القومية العربية في أذهان الأطفال من قبل الأم الكويتية.

٢. أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية: دراسة حالة

السودان، للباحثة سمية البشير الطيب^(١).

تشير الدراسة إلى أن عدم اقتسام السلطة والثروة في السودان خلق شعورا لدى الجنوبيين بالتهميش، لهذا الشعور والظلم وعدم المساواة أدى لاشتعال فتيل الحرب الأهلية بين حكومة السودان الشمالي والجنوبيين، لما يقارب من نصف قرن من الزمان.

فالحروب الأهلية والنزاعات القبلية وعدم الاستقرار السياسي الحاد، كان له عظيم الأثر وكانت أهم الآثار الناتجة عن الحرب في السودان على الأسرة هو أن المرأة فقدت الأمن والاستقرار، وأن الحرب بلغت حداً مأساوياً في السودان يصعب على المجتمع تحمله.

إذ تعطلت حركة التنمية ووجهت الموارد لمقابلة الأجندة العسكرية واصبح المواطنون وأسرهم يعيشون ظروفاً اقتصادية صعبة ومعقدة، وأصبح الملايين يتهددهم شبح المجاعة وانتشار الوبائيات والأمراض، وازدادت حركة النزوح من الريف إلى المدن وانهارت بنية الاقتصاد الريفي.

وكانت أهم الآثار السلبية هو إزهاق الأرواح وفقدان الموارد البشرية (بالموت أو الأسر)، وكانت أكبر المعاناة تتمثل عند النساء والأطفال وكبار السن، وهم يمثلون السواد الأعظم من ضحايا الحرب.

فغالبيت النساء أصبحن أرمال أو أيتام أو أسر دون عائل، ومشاركة الشباب الإجبارية في الحرب، هذه المشاركة التي فرقت الأسرة وفقدت رعاية وحماية الأب والزوج.

(١) سمية البشير الطيب، أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة السودان، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، (٧-٩) تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.

وتشير الباحثة إلى خطورة الألغام الأرضية والتلوث البيئي للحياة والأرض من بقايا الأسلحة والبارود، وتشير الباحثة إلى تفشي الأمراض ونقص الأدوية أو سرقتها بواسطة الأطراف المتحاربة، فقد أدى ذلك إلى تدني مستوى الدخل إذ أصبح السكان يعيشون في أدنى مستوى للفقر.

وقد أدت الحرب إلى عدم الثقة بين الأطراف المتنازعة والمحايدة، كما أغلقت المدارس أو دمرت أو استعملت كمخازن للطعام أو السلاح، وفقدان الأمن للطلبة، كما كانت هناك الآثار النفسية على المرأة خاصة بإجبارها على المشاركة في الحرب قسراً أو يؤخذ أحد أفراد أسرتها للمشاركة قسراً.

كما أدت الحرب إلى تشرد بعض الأسر لعدم وجود المسكن بسبب هروبها من المناطق المتحاربة وهذا ما أدى إلى انتشار البطالة.

٣. أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية:

دراسة حالة لبنان، للدكتورة منى فياض^(١).

تؤكد هذه الدراسة أن الحرب اللبنانية صارت مثلاً يحتذى في العنف الأهلي بكل أنواعه، كالتمثيل بالجنث والتتكيل بالمحجوز عليهم والمسجونين والمخطوفين، بحيث تم تطبيق آخر صرعات أفلام العنف الشديد، وقد عانت من التفكك ومن المشاكل على أنواعها، وساهمت آثار الحرب على المجتمع اللبناني في تلاحم الأسر وتجمعها في بيوت أو قرى تكون أكثر أمناً بسبب تنقل الحرب اللبنانية من منطقة لأخرى على مدى السنوات، وساهمت في تغيير الظروف والشروط الطبيعية لمعيشة الأسر، وهذا مما زاد التوتر ولهذا آثار نفسية عميقة، وكما زادت العدوانية بشكل عام.

(١) الدكتورة منى فياض، أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة

حالة لبنان، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت،

(٧-٩) تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣..

والحرب كانت مصدر انفعالات في المجتمع اللبناني، انعكست في ممارسات جنسية عشوائية، حيث تشير هذه الدراسة إلى كتاب هدى بركات (حجر الضحك) حول هذه الانفعالات، الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الأسرية وعلاقتها الداخلية. وأدت الحرب في لبنان إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي انعكس على الأسر، والذي نتج عنه العديد من المشاكل، وتشير الباحثة إلى ظاهرة جديدة على المجتمع اللبناني أفرزتها الحرب وهي هجرة الفتيات بمفردهن، وخاصة إلى كندا، كما تشير الدراسة إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية ورفع المحرمات (التابو) بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها، فتصبح مستحبة أو تفرض فرضاً، وهذا ما جسدهته الباحثة ميدانياً، وكيف ينعكس ذلك على المرأة تحديداً، مثل ازدياد ممارسة العنف الجنسي وزنا المحارم.

وتشير الدراسة إلى أن الحرب ساهمت في تأخير سن الزواج وتغيير النظرة إليه، ولاسيما حالات مشاركة الشباب في الحرب مما حرّمهم التعليم، ولذلك أصبحوا غير مرغوبين من الفتيات أو بسبب هجرة الشباب للعمل خارج لبنان بسبب الحرب وعند رجوعه يكون الزواج من الأصغر سناً، مما زاد من حالات الفتاة العازبة، وكذلك تغيير النظرة إلى الزواج من الفتاة فلم يعد الزواج صمام أمان بل العلم والعمل. ولذلك من المشاكل التي أفرزتها الحرب هي مشكلة التهجير والذي سبب اضطراباً وانقطاعاً في البنية الأسرية، وكذلك عانى المجتمع اللبناني إثر الحرب حالات الاعتقال والأسر وما يخلفهما من آثار اقتصادية ونفسية.

وقد حصلت في دولة الجزائر أحداث السلب والنهب بصورة عامة ومؤسسات الدولة بصورة خاصة ويبدو أن هذه الحالة حالة متكررة في العديد من بلدان العالم العربية والأجنبية وعبر العصور، ولا نريد استعراض هذه الحالات عبر التاريخ والدول لكثرتها، لكن على سبيل المثال، ظهر حالات السلب والنهب والعنف المدمر والتخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها في أثناء ثورة أكتوبر ١٩٨٨ في الجزائر، إذ استمر العنف المدمر يومين ليضمحل قطاع المؤسسات العمومية مثل

أسواق الفلاح ومقرات الحزب الحاكم وممتلكات الدولة وسياراتها ومساكن رموز السلطة^(١).

ويفسر المنصف وناس، الاتجاه الذي يمكن أن يفسر تجاه انفجار أكتوبر ١٩٨٨ في افتراضات أبرزها ما يخص العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع سواء في عصر الاستعمار الفرنسي التي دامت حوالي مائة وثلاثين سنة، أو مع الدولة الوطنية والتي اتسمت بطابع عدائي متبادل، هذا العداء والعنف المتبادل تحول إلى أيديولوجية فاعلة في الحياة السياسية فهو عنف وعداء دائم مخطط ناتج في أشكال العقل والفعل المضاد، فهي ليست فعلا عفويا.

هذا العنف والعداء المستمر والمتبادل يعكس رفض العلاقة الموجودة بين الدولة ومؤسساتها والمواطنين كأفراد، تبينت آثاره في أشكال التخريب والتدمير الذي أصاب رموز الدولة ومؤسساتها ليعلن عن مدى العداء المستمر طوال حقبة بعيدة، هذا الانفجار عمل على استنزاف أجهزة الدولة الوطنية واهتزاز الثقة برموز الدولة في الخيال الشعبي^(٢).

(١) المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩١، سنة ١٩٩٥، ص ١٠٦.

(٢) د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ط ١، ص ٣٢٩-٣٣٠.

ثالثاً: دراسات أجنبية

١. انهيار (الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج)، دراسة قام بها روبرت

باريلسكي^(١):

انقسم الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة ذات سيادة ومن بين هذه الدول اعتبرت روسيا نفسها وريثاً للاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، فقد انهار النظام السياسي السوفيتي سريعاً بعد كانون الثاني ١٩٩١، إذ تبين هذه الدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الخليج العربي، وما طرأ من تغير، وكيف تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي في تغير الأوضاع العالمية والذي يجب على دول الخليج العربي أن تدير دبلوماسيتها من خلاله.

وكان العراق ضمن الدول الخليجية المشمولة في التأثير في هذه الدراسة، وتفترض الدراسة أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة قد زاد من فوضى نظام الدولة في الشرق الأوسط، وتوضح الدراسة أولويات السياسة الخارجية الروسية ومشكلاتها في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتتبع الأسباب التي تدعو موسكو إلى تقويم علاقتها مع دول الخليج في إطار أكبر، حيث تتنافس روسيا مع كل من تركيا وإيران وباكستان والصين، لبسط نفوذها في منطقة القوقاز ووسط آسيا، وكذلك تنافس روسيا نديها التقليديين في الغرب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحقيقة القول أن التنافس شيء متأصل في النظام الدولي، وسوف يستمر التنافس بين روسيا والغرب في الشرق الأوسط على مدى المستقبل المنظور.

واجهت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مشاكل متعددة خارجية وداخلية واقتصادية وعسكرية، أثرت بشكل كبير على علاقاتها مع دول الخارج، وخاصة دول

(١) روبرت باريلسكي، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره في أمن الخليج، أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص ١٣١-١٦٤.

الخليج بصورة سلبية وقد شوهت سمعتها وأضعفت الثقة بها وخاصة عدم الاستقرار السياسي الداخلي.

أرادت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أن تتبع سياسة وموقفا أكثر عمليا من السياسة والمواقف السابقة مع الجمهوريات السوفييتية السابقة ذات التراث الإسلامي، فبدلا من الأيديولوجية السلطوية الاشتراكية التحديثية التي تتعارض مع الثقافية والقيم الإسلامية لمنطقة الشرق الأوسط، أرادت أن تكون سياسة وموقف روسيا عمليا أكثر منه أيديولوجيا.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي مباشرة، نهجت حكومة الرئيس الروسي بوريس يلتسن في البداية نهج جورباتشوف الموالي للغرب، غير أن حكومة يلتسن عدلت سياستها عام ١٩٩٢، إلى حد ما عندما لاحظت أن الناخبين الروس يتفقون مع النقاد القوميين القائلين بأن الكرملين يجب أن يؤكد المصالح القومية بقدر أكبر من الجرأة.

يصل تأثير العالم الإسلامي إلى الاتحاد الروسي ويمثل تحول المواطنين المسلمين إلى الراديكالية السياسية مصدر قلق لموسكو، فضلا عن التنافس العشائري والإقليمي يزيد من تعقيد الصراعات العرقية.

وضعت روسيا قوتها العسكرية في خدمة الدفاع عن وحدة الأمة، وتعد الحرب الشيشانية التي استمرت منذ عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٦، دليلا على فشل السياسة الداخلية الروسية.

وفي هذه الحرب أفادت وزارة الدفاع الروسية في كانون الأول ١٩٩٥ بأن نحو ٢٠٠٠ من العسكريين الروس قتلوا في الحرب الشيشانية، ولم يعرف على نحو مؤكد عدد القتلى من الثوار، وكما هو الحال غالبا ما كان المدنيون هم الضحايا الرئيسيين في الحرب، إذ بلغ عدد القتلى منهم ٢٠,٠٠٠، وقد دمرت الحرب مدينة جروزني العاصمة الإقليمية للشيشان تدميرا شديدا، كما دمرت البنية التحتية للشيشان لكنها لم تهزم الثوار.

لقد دمرت الحرب صورة روسيا في الشرق الأوسط، مما أفشل جهودها لتحسين علاقتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع هذه الدول، وأفرزت هذه الحرب بأن روسيا لا يوجد لها حدود محددة للدولة تتمتع بدفاع جيد كما كانت روسيا تعيش آمنة في كنف الاتحاد السوفييتي.

وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ إلى الإضرار بالنظام النفطي السوفييتي، وانخفاض الإنتاج، وطوال فترة وجود الاتحاد السوفييتي كانت الهيئات الحكومية السوفييتية تخطط وتتحكم في تطوير موارد الطاقة السوفييتية، لكن اعتباراً من ١٩٩٠-١٩٩١ اختفى التخطيط والتطوير المركزي للطاقة، مع تفكك الحكومة السوفييتية، وبعد فترات الضعف هذه انتعشت الدولة الروسية من جديد وعدلت مواقعها في القوقاز وآسيا الوسطى، وهذا ما تحاول روسيا أن تفعله.

وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كقوة غربية أولى، وأصبحت منافسة قوية لروسيا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وقد لاحظ الروس أن أغلب الشركات التي تقوم بأكبر الاستثمارات النفطية في بحر قزوين (أذربيجان وكازاخستان) كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية نديها التقليديين في الشرق الأوسط.

وقد حققت السياسة الروسية عام ١٩٩٤، بعض النجاح في منطقة الخليج العربي، ففي عام ١٩٩٤ تطلعت دولة الكويت لتعزيز أمنها عن طريق تحسين علاقاتها مع روسيا، كما عرضت موسكو أن تستخدم تأثيرها الدبلوماسي لدى بغداد للمساعدة في حسم الأمور المعلقة بين الكويت والعراق، وفي الوقت ذاته قررت دولة الكويت شراء معدات دفاعية من روسيا قيمتها ٧٠٠ مليون دولار.

وقد وصف الروس هذا التعاون بأنه دليل على الدور الإيجابي الذي ترمع روسيا القيام به في المنطقة، ذلك الدور الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالمصالح القومية الروسية، وذكر أن موسكو كانت تسعى أكثر من غيرها (يقصد الولايات المتحدة)

لإعادة العراق إلى وضعه الطبيعي في الأسرة الدولية، ومصالح روسيا المادية في العراق معروفة جيدا.

فقدت روسيا نصيبها من السوق العالمية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، بسبب عدم استقرارها السياسي في الداخل، وتوجهها نحو الغرب في السياسة الخارجية، وقد حاولت روسيا استعادة مواقعها التي فقدتها، كما حاولت دخول الأسواق التي تسيطر عليها الشركات الغربية، كذلك حاولت إحياء مبيعاتها من الأسلحة في العالم العربي، وتحسين علاقاتها العسكرية والسياسية والاقتصادية كالاستثمارات وبيع الأسلحة ودخول السوق العالمية للطاقة، لكن عدم الاستقرار السياسي الذي عانته روسيا قد عطل هذه العلاقات والاستثمارات، لذلك فقد أصاب روسيا وهنا سياسيا واقتصاديا من جراء انهيار الاتحاد السوفييتي.

اتضح حاجة دول الخليج العربي إلى تحالف أمني يعتمد عليه مع قوى كبرى عام ١٩٩٤، وفي هذه الفترة بدأت روسيا حملة دبلوماسية لرفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، مقابل المعاملة التفضيلية عندما بدأ العراق تسديد ديونه وتطوير حقول نفط جديدة، لكن روسيا بعرضها تأييدا للقرار المبكر بانصياع العراق للاتفاقات التي تم إقرارها بعد الحرب قد أضرت بمصداقيتها لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وكذلك ما حصل في هايتي عام ٢٠٠٤، أي بعد انهيار سلطة الدولة في العراق فقد انهارت السلطة في هايتي بشكل مماثل تقريبا لما حدث في العراق، فهناك أوجه شبه كثيرة في هذين البلدين بعد انهيار سلطتهما، فالأيدي الأجنبية وبالتحديد أمريكا هي التي كانت وراء العنف والتدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، ومن ثم أجبرت الرئيس الهايتي على ترك البلاد، ومن ثم التوجه الصاحب لوسائل الإعلام لتغطية هذه الأعمال بصورة قصدية أولها شرعنة التدخل الأجنبي في البلاد ولاسيما أمريكا على أساس أن أهل هذه البلاد غير قادرين على تنظيم

الاستقرار، وقد حصلت أعمال مماثلة لما حصل في العراق، مثل عدم الأمان الاجتماعي والفوضى والنهب والسلب والحرائق.

هذه ملاحظات عن القنوات الفضائية العربية والأجنبية، وكذلك كتابات الصحف؛ لأنه حدث جديد بثته القنوات الفضائية، وتناقلته الصحف في أثناء كتابة الأطروحة ولم تكن دراسة سابقة في حينها لتوثيقها.

الفصل الثاني:

نظريات وتوجهات الدراسة

مدخل:

(لا يمكن أن يكون علم بدون نظرية أو نظرية لا تعكس مجالاته الدقيقة أو العريضة ولا توجد نظرية بدون بحوث تغذيها وتبنى بها مقوماتها الأساسية، ولم يحصل أن قامت بحوث بدون إطار نظري تستند عليه في البرهنة والرفض)^(١). وهذا يعني الارتباط المتلازم بين الواقع بما هو كائن وبين العلم بأفكاره للوصول إلى الحقائق العلمية عن طريق الدراسة، أي التنظير والبحث العملي الميداني، لذلك يكون أهم وظائف النظرية أنها متعلقة بتأويل ما تكتشفه، وقدرة الاتفاق عليه من الواقع، وسيوضح بأننا سنحتاج إلى النظرية في كثير من الحالات لكي نستطيع أن نفسر الواقع^(٢).

ونحن نقصد من هذا إننا لا نريد أن نغالي في المادة النظرية وتجميع الأفكار، ولا نريد أن نهتم بالبحث الميداني فقط ونجمع كمّاً هائلاً من البيانات والأرقام الجامدة، وبمعنى آخر نحن لا نريد أن يكون بحثنا هذا مجرد عملية لجمع البيانات أو الاستغراق في جدل حول المنهج والعلاقات الإحصائية، ولا نريد أن نبالغ في التأمل والتنظير الفلسفي، وإنما نريد أن تكون المقولات النظرية في خدمة البحث الميداني الأمبريقي ولا نعزل الجانب النظري عن الجانب العملي^(٣).

(١) د. معن خليل عمر، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، مطابع البيان التجارية، دبي، ١٩٨٩، ط١، ص٩.

(٢) أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة د. محمد حسين غلوم، مطابع الوطن، الكويت، ١٩٩٩، ص٣٢.

(٣) د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، ١٩٧٢، ص٢٤.

والنظرية في علم الاجتماع تهدي الباحث إلى الاستخدام الصحيح للمنهج الذي يريده في بحثه وتسهل له عملية السير في مراحل بحثه فضلا عن مد النظرية للباحث بالفروض والممكنات التأويلية^(١).

ولأهمية النظرية الاجتماعية بصورة عامة ولهذا البحث بصورة خاصة ويتناوله لجانين مهمين مترابطين هما انهيار سلطة الدولة والآثار الاجتماعية. اعتمدنا على أكثر من نظرية اجتماعية وأكثر من توجه ومن المعروف (هو استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة الاجتماعية)^(٢).

أما عن النظريات والتوجهات المستخدمة في البحث فهي نظرية السلوك الجمعي والأنومي (اللامعيارية أو فقدان المعايير-والإنحلال الخلقي)، فالسلوك الجمعي الذي (قد يوجد في كل من الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة)^(٣)، وقد يكون ضمن السلوك الفردي^(٤).

أما عن الأنومي فهو الذي ينظر إلى المجتمع بحال التقهقر للبنية الثقافية ويحدث خصوصا عندما يكون تقاطع كبير بين الأهداف والمعايير الثقافية والإمكانات التي يجب أن تقوم بها البنية الاجتماعية للأفراد للتصرف وفقا لهذه الأهداف والوصول لها، وتشير كذلك إلى المجتمع المضطرب الذي ينتقص للإجماع على المبادئ والمعايير^(٥).

(١) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دراسة تكميلية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة طبع، ص ٧.

(٢) أيان كريب، مصدر سابق، ص ١٥.

(٣) د. حاتم الكعبي، السلوك الجمعي، ج ١، مطبعة الديوانية، الديوانية، ١٩٧١، ص ١٣٩.

(٤) د. حاتم الكعبي، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٥) ف. ج. رايت، مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ط ١، ص ٤١.

المبحث الأول:

نظرية الأنومي (الانحلال المعياري)

The Anomie Theory

مصطلح *anomie* يعني اللامعيارية أو فقدان المعايير وهو مشتق من الكلمة اليونانية *anomia* انعدام القانون^(١). ويعني: (فقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق)^(٢). وتتمثل وتتضح هذه الحالة أو الصفات عندما يكون انهيار في البناء الثقافي والاجتماعي وتتهار الروابط المتصلة بين المعايير والأهداف الثقافية وبين القدرات الاجتماعية عند الأفراد للقيام بسلوك يتسق معها، وهي حالة الفوضى وانحلال الأمن، ومن أبرز نتائجها الانحراف والجريمة^(٣).

وللأنومي أهمية كبرى في التراث السوسيولوجي، إذ أصبح مادة نظرية يعتمد عليه في تفسير الكثير من المشكلات الاجتماعية بعد دراسات العالم الفرنسي أميل دو كهايم *Emile Durkheim* في الانتحار وتقسيم العمل. وبعدها ازدادت أهمية دراسة الأنومي من الناحية السوسيولوجية وتناوله العديد من علماء الاجتماع أمثال روبرت ماكيفر، وديفيد رايزمان، وآدرلر، وكوجان، وروبرت ميرتون وغيرهم. وسوف نعرض باختصار لما جاء به دوركايم؛ وذلك لأهميته في بروز هذا التراث السوسيولوجي وتأثيره في العلماء من بعده، ولاسيما العالم الأمريكي روبرت ميرتون *Robert Merton*، الذي طوّر دراسات الأنومي السوسيولوجية التي نعتمد عليها في هذه النظرية.

(١) د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياها، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ط١، ص ٢٥٥.

(٢) د. سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع-محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٩٥.

(٣) د. علي الهادي الحوات وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، مطابع الثورة العربية، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٥، ص ٦١.

اللامعيارية عند دوركايم:

يعني دوركايم باللامعيارية (حالة اضطراب تصيب *order* أو حالة من انعدام الانتظام *cregulation* أو التسبب، تنجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية، في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف)^(١).

لفتت مشكلة ارتفاع معدلات الانتحار اهتمام دوركايم، فقام بدراسة علمية، توصل من خلالها إلى عدة أنواع للانتحار تتم بأشكال مختلفة، هي الانتحار الأناني أو الفردي، وهي صورة للتدمير الذاتي، والانتحار الغيري، وهي صورة للتضحية في سبيل الآخرين، أو الانتحار اللامعاري وهي صورة لانحلال المعايير المجتمعية الذي ربطه بحالة الأنومي.

وعند دوركايم عدة أنواع للامعيارية، أبرزها تتمثل في اللامعيارية الاقتصادية، التي تبرز خلال الأزمات الاقتصادية، وللامعيارية الأسرية أو الزوجية التي تبرز بفقدان أحد الأعمدة الرئيسية في الأسر، كحالات الترمل، واللامعيارية في تقسيم العمل، التي تبرز في حالة الاغتراب، وغالبا ما تؤدي هذه الحالات اللامعيارية إلى الانتحار^(٢).

ويفسر دوركايم اللامعيارية في دراساته هذه على إنها حالة مجتمعية يسودها الاضطراب الاجتماعي وعدم التوازن وانحلال الضوابط الاجتماعية، وقد تمثلت نتائج هذا في ارتفاع معدل الانتحار في المجتمع^(٣).
اللامعيارية عند روبرت ميرتون:

هي: (حالة الانعدام الأخلاقي *demoralization* للوسائل *means* القائمة في (كثير) من الجماعات التي تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الاجتماعي^(٤)).

(١) د. سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مصدر سابق، ص ٢٠٣.

(٢) د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٢٦١-٢٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٤) د. سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

وهي أيضا حالة الانعدام النظامي *De-institutionalization* التي تتميز بها هذه الوسائل التي تنجم عن عملية تمجيد الأهداف *Goals* الثقافية، والاستهانة بأي شكل من أشكال الإشباع الذي يمكن أن تحققه المشاركة الخالصة في نشاط المنافسة، وعدم الاقتناع بغير المحصلة (الناجحة) تماما التي توفر الإشباع المطلوب^(١).

فالأشخاص عندما يعجزون في الوصول إلى أهدافهم التي تعد مهمة بالنسبة لهم بسبب جمود البناء الاجتماعي المتمثل بأعرافه المفروضة عليهم، فضلا عن الطموح المتزايد لهؤلاء الأشخاص وعدم قناعتهم بظروفهم الحالية، ينشأ تضارب بين الوسائل التي يقرّها المجتمع والأهداف، وهذا ما يؤدي إلى إحباط للأشخاص، لذلك يلجئون للوسائل غير المشروعة لتحقيق أهدافهم^(٢).

إذ يميّز ميرتون بين نوعين من الأبنية: (الأولى الاجتماعية)، عني بها مجموعة علائق اجتماعية منتظمة تقوم بربط أعضاء الجماعة أو المجتمع بعضهم ببعض، والثانية ثقافية، عني بها مجموعة قيم معيارية منتظمة تتحكم بسلوك الشخص داخل الجماعة أو المجتمع^(٣).

يفترض (ميرتون) ترابط وتماسك البناءين في المجتمع في سبيل تنظيم سلوك الأفراد. أما إذا حصل انقطاع كبير بين هذين البناءين، أي عندما تقع فجوة أو انفصال بين معايير أو قيم المجتمع والطاقت البنائية لأعضاء المجتمع، بحيث لا ينصاعون لأوامرها بسبب جمودها وصعوبة شروطها وعدم تماشيها مع التطورات الاجتماعية، فإن تصدع وتفكك البناء الثقافي يكون جائراً بحيث تكون القيم الثقافية

(١) د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٢٨٥-٢٨٦.

(2) Richard Claward and liboydohlin, Deleningnency and opporartiry; a theory of Delen Qnent Gang, 1960, p. 86.

(٣) د. معن خليل عمر، البناء الاجتماعي - أساقه ونظمه ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان -

نفسها عاملا مشجعا للأشخاص بأن تكون سلوكياتهم مضادة لها وعدم مسايرتها. وبهذا السلوك يصبح البناء الاجتماعي مضادا للبناء الثقافي وهذا الحال يؤدي إلى السلوك المنحرف^(١)، الذي (قد يكون نموذجا للصراع بين آمال محددة ثقافيا ومصائر محددة اجتماعيا)^(٢). وبهذا يبدأ الانهيار الاجتماعي في البناء الاجتماعي وتحصل اللامعيارية والسبب حسب نظر (ميرتون) هو البناء الاجتماعي.

(إن حالة هذا الانفصال والتقاطع بين البنائين الاجتماعي والثقافي تؤدي إلى بروز الانعدام الأخلاقي *demoralization* للوسائل *means* الموجودة في أغلب الجماعات وهي حالة من اللانظام التي تميز هذه الوسائل والتي تأتي عن وضعية تمجيد الأهداف *Goals* الثقافية، والتخفيف والتقليل من شأن أي نوع من الإشباع الذي ينجز عن طريق المنافسة، وعدم الاقتناع بغير النهاية الناجحة للحصول على الإشباع المطلوب.

إن انعدامية أخلاقية الوسائل هو افتقارها للإلزام أي افتقادها لخاصية المعايير الاجتماعية التي عن طريقها يتم تحقيق الأهداف المشروعة ثقافيا عن طريق وسائل غير مشروعة نظاميا وهذا التطبيق لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة)^(٣).

ويصنف روبرت ميرتون الاستجابات التوافقية عند الأشخاص لحالة اللامعيارية في مخطط أو خريطة اجتماعية بشكل مرتسم يوضح فيه خمسة تصانيف أو سبل سلوكية تستعمل الوسائل المؤسسية لتحقيق أهداف ثقافية تمثل الطموح والمصالح والغايات المراد الوصول إليها، ويبين ميرتون ذلك عندما لا يستطيع الفرد

(١) د. معن خليل عمر، البناء الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٣٩.

(٢) د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٥-٢٨٦.

الوصول إلى طموحه وغاياته فإنه من الممكن أن ينحرف في سلوكه عن المعايير الثقافية^(١).

والجدول الآتي يبين مرتسم^(*) روبرت ميرتون لتوضيح أنواع نماذج التكيف الاجتماعي عند الأشخاص:

جدول رقم (١)

يوضح أنواع التكيف الاجتماعي عند الأشخاص حسب تحليل روبرت ميرتون

ت	نموذج التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المؤسسية
١.	المطابقة أو المماثلة	+	+
٢.	الخلق أو الإبداع	+	-
٣.	الطقوسي (الأنواع اجتماعيا)	-	+
٤.	الانسحابي	-	-
٥.	المتنرد أو العاصي	± ^{**}	±

١. المطابقة أو المماثلة:

نعني بمماثلة وسائل الشخص المؤسسية مع طموحه الثقافي وهذه الحالة تخلص من الانحراف الاجتماعي والانحلال المعياري والخلقي لمجاراة الشخص للظروف التي يعيشها.

٢. الخلق أو الإبداع:

وفيه تكون عدم مماثلة وسائل الفرد المؤسسية مع طموحه وأهدافه الثقافية فقد تكون أهداف الشخص في هذه الحالة الوصول إلى السلطة مثلا لكن وسيلة الوصول

(١) د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠، ص ٨١.

(*) المرتسم مأخوذ عن د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، نفس المصدر أعلاه، ص ٨٣.

(**) (+ مقبول) (- مرفوض) (± يرفض القيم والمعايير السائدة ويحل محلها قيما جديدة بديلا عنها).

لها لا تؤهله لتحقيق هدفه فيلجأ إلى طرائق منحرفة عن الوسائل التي حددتها المؤسسة الاجتماعية كالحزب وهذا لا يوصله إلى هدفه بشكل طبيعي فيكون سلوكه تجسيدا للتحلل الخلقي.

٣. الطقوسي (القنوع اجتماعيا):

وهي الحالة التي تكون فيها القناعة سهلة للشخص بحيث يكون مالكا للوسائل المؤسسية في سبيل تحقيق هدفه الثقافي لكنه غير قادر للوصول إلى هذا الهدف فيلجأ إلى التبريرات الاجتماعية للابتعاد عن التنافس في الوصول إلى هدفه كأن يلجأ إلى إقناع حاله بالأمثال الشعبية لتبرير فشله مثل (القناعة كنز لا يفنى) أو (كل شخص ونصيبه في الدنيا)... الخ، وهذا النوع من الأساليب يجعله مهماشا متلاشي الطموح والابتكار والإبداع ولكن بالوقت نفسه يجعله متوافقا مع المواقف التي تمر به فتمنحه بعض الرضا والاستقرار النفسي.

٤. الانسحابي:

المنكمش في استخدام الوسائل المؤسسية، لذلك فهو غير قادر على الوصول إلى أهدافه الثقافية وطموحاته الشخصية بمعنى أن يكون انهزاميا من مسؤوليات المجتمع وما تقتضيه مراحل تطور المجتمع. واحتمال أن تكون هناك معوقات اجتماعية مثل المحرمات والممنوعات بحيث لا تساعده في الوصول إلى أهدافه وطموحه مما يولد عنده شعورا بالعجز على تحقيق ذلك فيلجأ للانسحاب من المجتمع ومن تفاعله مع الآخرين وهذا غالبا ما يؤدي إلى انعزاله واغترابه عنهم فيكون مهماشا ومقتنعا بعدم فاعليته في المجتمع، وغالبا ما يلاقي هذا الشخص انتقادات الناس له ويعد في نظرهم منحرف عنهم.

٥. المتمرد أو العاصي:

تتجسد هذه الحالة في رفض الشخص لقيم المجتمع الذي يعيش فيه لكنه يحل بدلا عنها قيما جديدة بديلة عن الأولى سواء كان ذلك على صعيد الوسائل المؤسسية

أو الأهداف الثقافية. وفي هذه الحالة يبحث الشخص عن تحديد موقفه بشكل خاص يلبي خصوصيته الثقافية والشخصية ولكي لا يتمثل ويتطبع مع مجتمعه الحالي بل يحاول تغير بناء مجتمعه.

فالمتنرد يمثل التحدي الصارخ لقيم مجتمعه بهدف تبديلها فهو يرى وسائل المؤسسة التي يعيش فيها بأنها إحدى معوقات تحقيق طموحه وأهدافه فيأتي بوسائله الخاصة وأهدافه الشخصية بشكل علني لتحدي الواقع الاجتماعي وهذا انحراف عن ما هو موجود في مجتمعه^(١).

(١) د. معن خليل عمر، مصدر سابق، ص ٨١-٨٢.

المبحث الثاني:

نظرية السلوك الجمعي

The Collective Behavior Theory

حدد كل من (آرنس برجس وروبرت بارك) مصطلح وحقل السلوك الجمعي عام ١٩٢١ بأنه أحد المجالات السوسولوجية في البحث وتبعهم في ذلك (بلومر) مؤكداً أهميته في علم الاجتماع ويرى (تيرنر وكليان) إن السلوك الجمعي أحد الفروع الأساسية لعلم الاجتماع^(١)، وإن للسلوك الجمعي عدة تعاريف فيعرف بأنه ذلك السلوك الذي تتحطم فيه المعيارية الاجتماعية نتيجة ضغط طبيعي واجتماعي حاد مما يؤدي إلى اضطراب التوازنية السلوكية^(٢).

ويتصف السلوك الجمعي غالباً بأنه تلقائي وعفوي ومتقلب وغالباً ما يكون له ردود فعل عاطفية قوية^(٣). وهناك عدة أنواع للسلوك الجمعي، وأكثر ما يعنينا في هذا البحث هي جموع الحشد والغوغاء إذ تتصف طبيعة الناس في هذه الجموع بأنها غير منتظمة، وبضياح الهوية الشخصية؛ لعدم وجود صلات تعريفية سابقة بين الأشخاص، وتظهر هذه الجموع في الشوارع والساحات وفي الظروف القلقة والمتوترة، ويعرف أحد علماء النفس الغوغاء بوصفها تلجأ إلى العدوان وغاياتها التخريب والتكسير والعبث في الممتلكات وسرقتها وإشعال النار فيها^(٤). إن أكثر الدراسات تصف السلوك الجمعي بالعاطفية إلا أنه قد يكون (يتصف بدرجة عالية من المعقولية والرزانة كما هي الحال في التفاعل الاجتماعي المباشر الذي يحدث بين المدرس وطلابه في الصف مثلاً)^(٥).

(١) د. ناهدة عبد الكريم حافظ، سملزر ونظرية السلوك الجمعي، مجلة العلوم الاجتماعية، العددان ٣٤-٣٥، ٢٠٠٤، بغداد، ص ٣٧.

(٢) د. متعب مناف السامرائي، محاضرات في السلوك الجمعي، العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، (غير منشورة).

(٣) د. ناهدة عبد الكريم حافظ، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٤) د. قاسم حسين صالح، مصدر سابق، ص ٣.

(٥) د. حاتم الكعبي، مصدر سابق، ص ١٤٧.

يطرح السؤال التالي: (ما الذي يجعل السلوك الاجتماعي سلوكاً جمعياً؟)^(١).

عند مشاهدة حفلات الزفاف أو مواكب التشييع أو ممارسة بعض الطقوس الدينية مثلاً، نجد الناس الذين يشاركون في هذه الحفلات أو المراسيم تجمعهم حالة ذهنية مشتركة، ويشيع بينهم جو نفسي اجتماعي مشترك، مُعبّر عنه بالعواطف والمشاعر واتجاهاتهم العقلية وأعمالهم، إن هذا الاشتراك والتفاعل في هذه السلوكيات الاجتماعية هو الذي يهيئ الشروط التي يكون على أثرها ما يعرف بالسلوك الجمعي^(٢).

وغالباً يتصف السلوك الجمعي بانحلال الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وللسلوك الجمعي نظريات عدة سنقوم بعرض بعضها بشكل موجز؛ لأهمية ما جاءت به من آراء، ونركز على توظيف القيمة المضافة في بحثنا هذا.

وترى نظرية (الحتالة *riffraff theory*)، إن أعمال الشغب يقوم ويشارك بها فئة أصحاب الجرائم والإدمان والمراهقين والمشردين والمنحرفين عن القانون^(٣). أما نظرية (مجهولية الاسم *Anonymity*)، التي جاء بها العالم (لويون) فهي ترى أن المشاركين في أعمال الشغب الطائشة واللامسؤولة هم عادة غرباء عن بعضهم، لا يعرف أحدهم الآخر، فالهوية الشخصية لأحدهم غير معروفة، مما يولد حماساً أكثر لهذه الأعمال على أساس غياب المسؤولية الاجتماعية، فتتحل كل الضوابط الاجتماعية في هذه الجموع، ويشعر الشخص هنا بالقوة لاخنتائه بالجماعة، إذ يبرر مسؤولية ما يفعله بعمل الجماعة بشكل عام^(٤).

(١) د. حاتم الكعبي، مصدر سابق، ص ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٣) د. قاسم حسين صالح، مصدر سابق، ص ٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(١) نظرية القيمة المضافة *Value Added* للعالم نيل سملزر*N.Smelser*

في هذه النظرية يحدد سملزر عوامل وظروف وبشروط ينتج عن تراكمها واختلاطها السلوك الجمعي. وأهم ما يميز النظرية تعقب المراحل، إذ كل مرحلة تعقب التي قبلها ولا تصبح مرحلة إلا إذا جاءت بعد المرحلة السابقة، إذا تعتمد على الأداء (*Process* التصير)، يعني تبدأ بالارتفاع والتراكم من البداية حتى النهاية، أي نظرية المرحلة أو القيمة المضافة^(١).

ولهذا يحدد سملزر خمسة مراحل أساسية لعملية القيمة المضافة لتفسير

السلوك الجمعي وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة التهيئة البنائية *Structural Conducirness*

تتصف هذه المرحلة بظروف معينة ذات طبيعة بنائية تعد ظروفًا مهيئة ومشجعة للكشف عن أفعال معينة للسلوك الجمعي على سبيل المثال المجتمع المتميز بظروف اقتصادية أو سياسية معينة تهيئ وتشجع لأعمال تتصف بالسلوك الجمعي، لكن هذه الظروف ليست كافية لمثل هذا النوع من السلوك بل يجب أن تعقبه مؤشرات أخرى.

المرحلة الثانية: مرحلة التوتر البنائي *Structural Strain*

تعد هذه المرحلة تواصلاً أو تراكمًا لظروف المرحلة السابقة فالحركات السياسية الثورية قد تتبع من الجماعات المضطهدة اجتماعياً وسياسياً وبذلك تتراكم ظروف المرحلة الأولى مع ظروف المرحلة الثانية فتتبين التوقعات المحتملة للكشف عن السلوك الجمعي.

المرحلة الثالثة: مرحلة نمو وانتشار عقيدة معممة*Growth and Spread of Generalized Belief*

(١) د. متعب مناف السامرائي، مصدر سابق،

في المرحلتين الأولى والثانية (التهيئة البنائية والتوتر البنائي) تعقبهما تطور تعميمي اعتقادي للموقف، ولا بد أن يكون لهذا التعميم الاعتقادي أهمية ومعنى لمن يشارك فيه. وهذا الفهم والمعنى المشترك لا يتم إلا إذا وجدت عقيدة عامة بين المشاركين في الموقف. ومهمة هذه العقيدة أن تحدد مصدر التوتر وخصائصه، وأي استجابة تفضي لذلك التوتر، وبهذا تصبح هذه المرحلة كأنها الإطار الفكري الذي يحدد أفعال وسلوكيات المشاركين لمواجهة موقف التوتر.

المرحلة الرابعة: العوامل المعجلة *Precipitating Factors*

في بعض الحالات تتحقق المراحل السابقة ولكن السلوك الجمعي لا يحدث^(١). على سبيل المثال قد تقع مظاهرات صاخبة تتجسد فيها المراحل الثلاثة، لكن الهرب لا يحدث من المظاهرة إلا إذا حدثت واقعة معينة تعجل بالهرب، كأن يقتل أحد المتظاهرين باشتباك المظاهرة مع الشرطة. وفي ظروف التوتر العنصري توجد في أغلب الأحيان حوادث تؤدي إلى تهيج أو إشعال العنف، مثل عراك بين شخص من عنصرين مختلفين، كما حدث في أمريكا في لوس انجلوس تحديدا عندما أدى مقتل أحد الزوج إلى حوادث شغب كثيرة. إن مثل هذه الحوادث المهيجة قد تبرز الخوف والحقد الذي تنطوي عليها العقيدة المعقدة وتصيح بداية لشرط التوتر، وقد تعيد الشروط البنائية المهيئة للسلوك الجمعي.

المرحلة الخامسة: تحرك المشاركين للقيام بفعل

Mobilization of Participants Foractions

وهي مرحلة الفعل عندما يأتي الأشخاص بفعل معين، إذا ما وجدت الظروف والشروط المناسبة، فإن الشرط الوحيد المتبقي يتجسد بفعل الجماعة. تتميز هذه المرحلة بظهور حالة الرعب وحالة العداة وبداية التحريض على الثورة^(٢).

(١) د. ناهدة عبد الكريم حافظ، مجلة العلوم الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٣٨-٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

المبحث الثالث:

تطبيقات نظرية

أولاً: تطبيق نظرية الأنومي:

انعدام الأخلاق كان حاضراً بشكل تطبيقي واقعي كبير على مجتمع البحث، سواء من الداخل، أي من بعض الأشخاص في المجتمع العراقي، أو من الخارج أي من قبل قوات الاحتلال. وحالات الأنومي بكل ما تعنيه من معاني تجسدت بشكل كبير، ولو رجعنا إلى نظرية روبرت ميرتون كمثال نجدها في الآتي:

إن حالة الانعدام الأخلاقي للوسائل في كثير من الجماعات والاستهانة بأشكال الإشباع المقبولة، وطغيان مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، كان سائداً بشكل كبير وبصور مختلفة. فهذه الحالة من الداخل كان لها مراحل، فعندما كانت السلطة تسيطر على مؤسسات الدولة تفشت حالة الأنومي في الفساد الإداري الكبير الذي ظهر بشكل بارز في كل مؤسسات الدولة، يغذيه طبيعة البناء الاجتماعي، فالأحداث التي مرّ بها المجتمع العراقي من حروب متتالية وحصار خلق حالة من الارتباك والتوتر الاقتصادي - الاجتماعي، ولاسيما الارتباك الذي نتج عنه حالات من البطالة وفقدان القيمة الشرائية للعملة العراقية، وتدني دخل الفرد بشكل كبير، وبروز حالة الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. أي عندما تسلم بعض الأشخاص مسؤوليات قيادية وإدارية بالمجتمع (كضابط الجيش - والمحافظ - والقائمقام - ومدير الناحية - وضباط الأمن الداخلي - والشرطة - وغيرهم)، كانوا غير مؤهلين لها أخلاقياً وعلمياً، أدت إلى فقدان القيمة المعنوية للمسؤولية.

هذا البناء الاجتماعي قابله طموح غير محدود للأشخاص؛ نتيجة تطور وتعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى خلل وخرق البناء الاجتماعي الثقافي بوسائل غير مشروعة، وكذلك أدى إلى فساد إداري وظهور جرائم ذوي الياقات البيضاء في المجتمع بشكل بارز مع حالة الأنومي، وفي ظل مؤسسات الدولة، وعندما انهارت السلطة نهائياً بدخول قوات الاحتلال تجسدت هذه الحالة، إذ اتسع

مجالاتها فطالت من الأشخاص المسؤولين في الدولة إلى قطاعات كبيرة في المجتمع، ولاسيما بعض الفئات المحرومة والفقيرة، التي تحس بأن السلطة ظلمتها وأهدرت حقوقها، فضلا عن وجود الأعداد الكبيرة من المنحرفين والمجرمين في المجتمع، بعد أن فتحت أبواب السجون لهم.

هذه الظروف غذت حالة الأنومي بشكل كبير حال انهيار السلطة وبرزت بأشكال مختلفة في المجتمع العراقي. مثل: حالات السلب والنهب من مؤسسات الدولة خاصة، وكثرة الجرائم والجرائم اللاأخلاقية خاصة، وحالات الحرق والتدمير والتخريب، لتُظهر وتعبّر بشكل مستتر حالات عدم الرضا والإحباط والتذمر تجاه السلطة المنهارة والوضع المتردي الذي يعيشونه لفترة طويلة.

وبالرجوع إلى مرتسم روبرت ميرتون لتوضيح أنواع نماذج التكيف الاجتماعي عند الأشخاص وتطبيقه على أحداث البحث، نجدها تتمثل في الآتي:

١. المطابقة أو المماثلة:

وتتجسد في الناس المتقدمين في العمر؛ لأنهم غالبا ما يكونون محافظين على البناء الاجتماعي.. وكذلك ليست لديهم القوة والقابلية في القدرة على إنجاز أغلب الأعمال أو التعبير عن إرادتهم بصورة واضحة.

٢. الخلق والإبداع:

وهذا يتجسد في ابتكار الأشخاص طرقاً غير مشروعة من أجل الوصول إلى الثراء، مثلا: يريد الشخص أن يصبح ثريا، لكن ليس المهم كيف يكون وبأي طريقة أو وسيلة قد يجمع الثروة عن طريق السرقة أو النهب أو السلب أو التزوير.

٣. الطقوسي (القنوع اجتماعيا):

قد يتجسد هذا عند المرأة، ولاسيما وإن المرأة الشرقية والعراقية خاصة، غالبا ما تسعى إلى الهروب من المخاطر تماشيا للخوف والعجز، وبذلك تلجأ هذه

الشخصيات إلى الامتثال للأعراف الاجتماعية فتتشبث بالأقاويل السائدة مثل (الذي لا ينال العنب يَـكُول حامض)، (كل واحد وحضه ونصيبه).

٤. الانسحابي:

قد ينطبق هذا الحال على المغتربين؛ لأنهم لا يشاركون في الإطار العام للقيم، أو قد تكون مع المثقفين بعد الإحباطات المستمرة.

٥. المتنرد أو العاصي:

قد تتمثل هذه الحالة عند الجماعات المتنردة وتحويل هذه الجماعات إلى ثورية، وربما تتجسد في (المراهقين) الذين غالباً ما ينضمون في عصابات أو مجموعات صغيرة.

أما عن حالات الأنومي التي أصابت قوات الاحتلال باعتبارها عامل خارجي أثرت مباشرة وبصورة كبيرة على المجتمع العراقي فتمثل في:

١. الطريقة الهمجية التي تعاملوا بها مع العراقيين عندما تجاوزوا كل

المعايير وأخلاق وأنظمة المجتمع العراقي والدولي، بعمليات القصف الوحشي للمدن والإبادة الجماعية للعراقيين.

٢. عدم التمييز بالقصف بين المدنيين بكل فئاتهم (نساء - أطفال - شيوخ).

٣. الاستهزاء بالقيم الأخلاقية والدينية للمجتمع بقصفهم المساجد والمدارس والمستشفيات والمقابر وحتى سيارات الإسعاف التي تنقل الجرحى وطرد المرضى من المستشفيات واحتلالها.

٤. استخدام الأسلحة الممنوعة دولياً وفقاً للأنظمة والمعايير المجتمعية والدولية.

٥. منع الأشخاص من نقل جرحاهم ومرضاهم إلى المستشفيات ومنع العوائل من دفن موتاهم في المقابر المخصصة.

وعلى هذا الحال بقي علينا أن نسأل ليقارن، ما الفرق بين احتلال بغداد أو تدميرها على يد التتر والمغول (هولاكو) عام (١٢٥٨م)، واحتلال أمريكا وتحالفها للعراق عام (٢٠٠٣م)؟

ثانياً: تطبيق نظرية السلوك الجمعي نظرية القيمة المضافة (للعالم نيل سملزر)

يمكن تطبيق مراحل نظرية القيمة المضافة التي ذكرها العالم نيل سملزر على ما طرأ من أحداث.

المرحلة الأولى: مرحلة التهيئة البنائية:

اتسم المجتمع العراقي قبل الانهيار النهائي للسلطة بظروف كثيرة كانت تشير إلى التهيئة للتمرد والثورة، إلا أن هذه المرحلة استغرقت وقتاً كبيراً؛ نتيجة لبطش ودكتاتورية وقوة السلطة في الداخل. هذه الظروف نابعة من طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع بصورة عامة، متجسدة في الأسرة والعلاقات الاجتماعية وكل ما يحمله الشارع من ظروف سيئة، انعكست سلباً على الحياة الاجتماعية وما ينطوي عليه هذا البناء من مؤسسات بنوية صاحبها التخلف والركود والفساد الإداري.

فقد عاش المجتمع العراقي مدة طويلة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة الحروب وما صاحبها (١٩٧٩-٢٠٠٣)، والحصار، انعكس كل ذلك على الوضع الاقتصادي الذي اتسم بسوء المستوى المعاشي، وانخفاض دخل الفرد وظهور البطالة، ولاسيما بطالة المتعلمين، وارتفاع أسعار السلع كانت الضحية الأولى فيه الأسرة العراقية بكل عناصرها (رجال - نساء - أطفال - كبار السن)، لذلك عاشت الأسرة العراقية وضعاً مرتبكاً وغير مستقر، يسوده عدم الأمان لفترة ربع قرن تقريباً؛ مما جعل المجتمع العراقي مهيباً لإعلان التمرد والثورة على السلطة، في الموقف الذي يعتقد المجتمع مناسباً، هذه الظروف الصعبة وطول مدتها أصبحت بمثابة تهيئة واستعداد كبير للثورة والتمرد بشكل يشير للانفجار وهذه الظروف الاجتماعية التأثير.

المرحلة الثانية: مرحلة التوتر البنائي:

تعد هذه المرحلة تواصلاً وتراكماً لظروف المرحلة السابقة التهيئة البنائية، فالظروف السياسية غير المستقرة والاضطهاد المستمر لبعض الجماعات، ولاسيما المناوئة للسلطة، واليد الحديدية التي قبضت على سياسات الداخل العنجهية، واستمرار الحروب والاعتقالات والسجون، جعل أكثر العراقيين يعيشون حالة من التوتر، مما أدى إلى مؤشرات اتضحت فيما بعد في المجتمع العراقي على شكل هجرات إجبارية خارجية ولاسيما المتعلمين أصحاب الشهادات العليا والسياسيين، أو بشكل انسحاب كبير لبعض المثقفين وأساتذة الجامعات من الوضع السائد لعدم رضاهم، وبنفس الوقت خوفاً من إجراء أي حلول من بطش السلطة القائمة.

فقد تعددت حالات التوتر داخل المجتمع العراقي بتعدد وسائل الضغط عليه من السلطة بإجراءاتها التعسفية غير المدروسة، ومنها إجبار الناس بالقوة في الانخراط (بالجيش الشعبي - جيش القدس - فدائيي صدام - خفارات وواجبات حزب البعث - السخرة الإجبارية - الاعتقالات والسجون - الظلم الاجتماعي بأنواعه...)، كل هذا وغيره جعل المجتمع في حالة توتر شديد، يسعى للخلاص من السلطة بأي شكل من الأشكال، وفي هذه المرحلة امتزجت الظروف النفسية مع الاجتماعية.

المرحلة الثالثة: مرحلة نمو وانتشار عقيدة معمة:

في المرحلتين الأولى والثانية (التهيئة البنائية والتوتر البنائي)، يجب أن يتبعهما مرحلة التعميم الاعتقادي، ولهذا التعميم أهمية ومعنى مشترك للمشاركين في الموقف. هذا المعنى أو الاعتقاد المعمم المشترك صاحبه عوامل ساعدت على

تعميمه وانتشاره، مثل الهجرة خارج القطر، وإتاحة الفرصة لمشاهدة القنوات الفضائية العربية والعالمية، مما عزز العقيدة التي تقول بالظلم والتحيز ضد الآخر، والكبت

والانغلاق الاجتماعي وغيرها، التي أشعرت المواطنين العراقيين بأنهم مضطهدون في ظل سلطة دكتاتورية قاسية على المواطن، وحرمته من أبسط حقوقه، ولاسيما بعد أن قام المواطن العراقي بعقد مقارنات بينه وبين العالم الآخر ليجد نفسه مهملاً ومهمشاً، وأنه أقل شأنًا حتى من الدول التي يحس بأنه أفضل منها.... وأنه عاجز عن فعل أي شيء يحرره من هذه السلطة أو السجن الداخلي الكبير.

هذه الصورة المأساوية نقلها بشكل كبير المواطن المهاجر إلى مواطنيه في الداخل، لتعزز وتعمم العقيدة المشتركة بالظلم. هذه العقائد جعلت المواطنين العراقيين يعتقدون بضرورة الثورة وتغيير النظام، ولكنهم معتقدين أيضا بعجزهم إزاء هذا إلا أن ينتظروا فرصة المساعدة الخارجية التي تبلورت بشكل علني أثر التداعيات السياسية والعسكرية قبل انهيار السلطة نهائياً.

المرحلة الرابعة: العوامل المعجلة:

ربما تتحقق المراحل السابقة ولكن السلوك الجمعي لا يحدث فلا بد من عوامل مهيجة تشعل وتهيج الناس لإعلان الثورة أو التمرد بصورة مباشرة ويبدو أن أهم العوامل التي دفعت المجتمع العراقي لإعلان حالات الهيجان والسلوك الجمعي هو دخول القوات المحتلة بغداد من دون المقاومة المتوقعة واختفاء عناصر ورموز السلطة بصورة نهائية ومفاجئة. وساهمت في ذلك القنوات الفضائية بشكل مباشر لتثير الناس وتهيجهم وتعلمهم بسقوط السلطة وقد كان أمراً مخططاً له حسب ما يرى الباحث. فقد قامت قوات الاحتلال بسيناريو كبير إذ سلطت وسائل الإعلام والفضائيات على ساحة الفردوس في وسط بغداد لتسقط تمثال الرئيس وسط الإعلاميين العالميين والعرب والجنود الأمريكان، وإن الجنود والإعلاميين كانوا أكثر من عدد المواطنين المحتشدين، هذا السيناريو الذي تجسد في تمثيلية استعمارية القصد منها الخبث والنيل من كرامة وعزة وسمعة العراق.

لا توجد في أي مركبة أو أي مدرعة أمريكية سلم (كرين أو سلنك) وحبل، وعلم العراق إلا في هذا السيناريو وهو مقصود لإنزال علم العراق والحط منه ومن

رئيس العراق، وحالات النهب والسلب كانت أولاً من الأمريكان وبتشجيع منهم ليعطوا صورة للعالم بأن العراق همجي ولا يصلح لتنظيم نفسه بنفسه وكذلك لإشعال عاطفة الناس وتشجيعهم على السلب والنهب وسوف نتكلم عن ذلك في الفصل الرابع من هذا البحث فضلاً عن عامل التوتر والإحباط والظلم والحقد المنتشر لدى العامة كل ذلك ساهم في تعجل وإشعال السلوك الجمعي.

المرحلة الخامسة: تحرك المشاركين للقيام بفعل:

وهي مرحلة الفعل الذي يقدم عليه الأشخاص عندما تتوفر لهم الظروف المناسبة وهذه المرحلة عبارة عن التحريض والكشف عن العداء وتتسم بالرعب. بعد أن عرف المواطنون واقتنعوا بسقوط النظام عن طريق الإعلام والفضائيات وبعد أعمال الشغب والنهب المقصود في البداية من قبل المحتل وأشخاص قليلون سارع بعض المواطنين عن طريق الإيحاء والتقليد إلى التعبير عن التوترات المستترة والحقد والظلم اتجاه السلطة ورموزها.

كما ساعد في ذلك وجود عدد من المجرمين الذين خرجوا من السجن قبل سقوط السلطة بفترة قصيرة. لذلك اختلطت الأمور على العامة ما بين العوامل الخارجية والمنحرفين والمجرمين وبعض الناس المعوزين والمحبتين والحاقدين على السلطة لتعم حالات الفوضى وعدم الأمان في عموم المجتمع وتتعلل مؤسسات الدولة عن أداء واجبها مما أدى إلى أن تتلثم مسيرة الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية بعد أن أخذ السلوك الجمعي في انتشار في معظم بلدات القطر. فغابت المسؤولية نهائياً وحصل إرباك في البناء القيمي للمجتمع لاختلال موازين الضبط الاجتماعي وظهور حالات الانكسار عبر عنها بشكل سلوك جمعي فهي إفرازات المرحلة السابقة بما تحملها من توترات واحباطات بردود وفعل أريك الحياة الاجتماعية إذن هذا السلوك هو تراكمي بدأ بشكل توترا سلوكيا متناميا بالوصول إلى السلوك الجمعي فأساس الكسر الاجتماعي موجود في المرحلة الأولى التهيئة البنائية.

ولا بد من بيان إن عملية الكسر الاجتماعي وغياب الضوابط الاجتماعية والسلوك الجمعي الذي حصل لا يشمل كل أفراد المجتمع وإنما جزء منهم تتمثل حسب رأي الباحث في:

١. الطلبة أو المتهورون:

فقد كانوا أول الناس ويغلب على هذا الطابع في رأى الباحث الهيجان العاطفي والانتهازية والمصلحة وضعف المواطنة والمدسوسين من جهات غائية والمنحرفين والمجرمين وبعض المراهقين.

٢. المساندون:

وهم المدفوعون من جهات منظمة وكذلك بعض القيادات أو الرموز المعارضة للنظام أو بعض الجهات الخارجية التي لها مصلحة في التخريب.

٣. المترددون:

وهم الناس العاديون تقريبا والذين اختلط معهم الحلال بالحرام والعيب والمباح والذين يبررون أعمالهم بمقولات شعبية مثل (حشر مع الناس عيد) و(الكل يعمل كذا) ومنهم بعض المعوزين والفقراء وضعيفي الإيمان بالوطنية والدين والذين يحسون بأنهم مراقبين لعدم ثقتهم بالوضع عموما.

٤. المشاهدون:

الذين لا يعرفون ماذا يفعلون وغير مصدقين لما يحصل لكبر حجم الصدمة والمفاجئة وقد يكثر بينهم كبار السن والنساء والمنسحبون عن المجتمع كالغرياء والمحبطين.

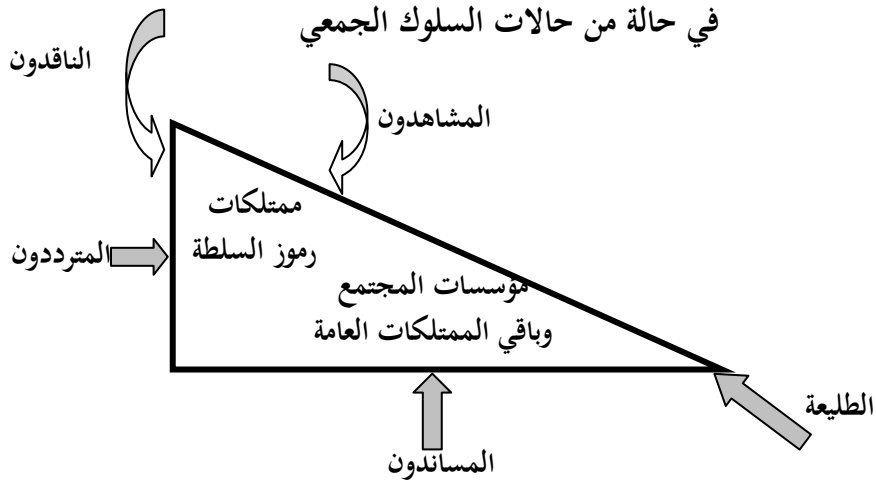
٥. الناقدون:

وهم الذين لا يعجبهم الوضع الذي حصل ولا التصرفات التي تحصل والذين استفزتهم وسائل الإعلام والفضائيات ويكثر فيهم الوطنيون والمؤمنون بالدين (الحلال والحرام) والملتزمون اجتماعيا والمتقفون والمتعلمون بدرجة عالية كأساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم.

وممكن أن يتبين ذلك في الشكل الآتي:

شكل رقم (١)

يوضح عملية الكسر الاجتماعي وغياب الضوابط الاجتماعية



وفيما يأتي رسم يوضح مراحل نظرية سملزر للقيمة المضافة:

شكل رقم (٢)

يوضح مراحل نظرية سملزر للقيمة المضافة



المبحث الثاني:

ردود أفعال متباينة

أولاً: ظهور حالات السلب والنهب والحرائق وفقدان الأمن

الاجتماعي:

إن حالات السلب والنهب والحرائق ظهرت واضحة وكبيرة ولاسيما من مؤسسات الدولة فيجب معرفة إن أول شيء سلب من العراق هو حرите وكرامته بواسطة المحتل ثم تلاه السلب المقصود لممتلكات الدولة وربما كان المحتل وأطرافاً خارجية قد خططت له مسبقاً لأنها كانت كما يبدو منظمة وتستهدف مؤسسات لها أثراً معنوياً ومادياً كبيراً وأمام الإعلام، وربما كان هذا التصرف من قبل المحتل يأخذ اتجاهين:

الاتجاه الأول: الإيحاء للعالم بأن الشعب العراقي شعب غير منضبط

اجتماعياً وسياسياً وتشويه صورة هذا الشعب أمام العالم وإظهاره بمظهر الفوضوي المتسيب.

الاتجاه الثاني: الإيحاء للعراقيين بأن السلطة قد انهارت نهائياً مما مهد لحالة

اللامعيارية (الأنومي) بالآليات الآتية:

الآلية الأولى: تشجيع العراقيين للفوضى.الآلية الثانية: ممارسة الانحلال عن المعايير الخلقية من المحتل نفسه بضرب

كل القيم الأخلاقية والإنسانية للمجتمع العراقي كما سنرى لاحقاً ثم عدم احترام القوانين الدولية والانحلال الأخلاقي عنها وانتهاك القيم والمعايير الأخلاقية الإنسانية والقوانين الدولية فكان الانحلال عن المعايير الخلقية (اللامعيارية) مدفوعاً بالعامل الخارجي بشكل كبير ومؤثر.

وقد أكد البروفيسور خالد بيومي بأن في ١٦ نيسان/أبريل كان حاضراً عندما

شجعت قوات الاحتلال الناس بصورة مباشرة إلى البدء بالقيام بالسلب والنهب وسارع

الجنود الأمريكيين في هذه اللحظات إلى تصوير العراقيين وهم يعبرون عن ذلك وعن معارضتهم لسلطة صدام، وإن إسقاط تمثال صدام حسين في تلك اللحظات كان أمراً مفتعلاً قامت به القوات الأمريكية عن طريق دبابة ولم يكن العراقيون هم الذين فعلوا ذلك لبيثوا حالة الفوضى عن طريق الإعلام الذي كان متمركزاً بالقرب من الساحة التي أسقط فيها التمثال^(١).

هذا السيناريو الإعلامي الذي قامت به القوات الأمريكية لم يكن وحده في انتشار حالات السلب والنهب والحرائق وكما يرى الباحث وجود حلقات أخرى متممة لذلك وهي:

١. دخول منظم وغير شرعي لقوى خارجية جاءت مع المحتل أو في أثناء الاحتلال لمساعدة المحتل هدفها هو إحلال الفوضى وسلب ونهب وحرق مؤسسات الدولة وربما تكون هذه القوى الخارجية تمثلها قوات الاحتلال نفسها وأفراد وعصابات مدسوسة قصداً من الحكومة الكويتية وذلك بدافع الحقد على سلطة صدام حسين وبدافع الانتقام لما جرى في أثناء غزو الكويت، وكذلك أفراد وجماعات جاءت من إيران وقد تكون لنفس الدوافع بفعل الحرب العراقية الإيرانية مع احتمال دافع آخر وهو محاولة إيران السيطرة على العراق لكون الولايات المتحدة الأمريكية تمثل عدواً استنزانياً لإيران.

٢. دور العصابات والمجرمين داخل العراق (عصابات منظمة وصغيرة) والعصابات من خارج العراق (منظمة) للاستيلاء على أملاك وأموال كثيرة وكبيرة عن طريق فرصة وحافز مناسبين.

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، مصدر سابق،

٣. عامة الناس من الشعب العراقي، ومن المعروف ولاسيما في البلدان النامية أن سقوط الحكومات يتزامن معه أعمال الشغب^(١).

ويذكر التاريخ إن العراق قديماً وحديثاً مر بحالات كثيرة مشابهة لحالة ٢٠٠٣ من سلب ونهب كما حصل من أحداث في أثناء الحرب العالمية الأولى وكذلك ثورة العشرين والسنوات ١٩٣٦-١٩٤١-١٩٥٨-١٩٦٣-١٩٩١ وعرفت هذه الحالة شعبياً بالعراق باسم الفرهود^(*) وغالبا ما تتكرر هذه الحالة مع الأزمات السياسية والاجتماعية لتعم معها حالة الانفلات الأمني وغالبا ما تكون دوافع هذه الحالة هي الظلم والتعسف الواقع على المواطنين من قبل السلطة لتكون ردود الفعل عند الانهيار لهذه السلطة الحقد والانتقام والتشفي والتأثر، وقد تسود هذه الحالة عادة عقائد فهمها خاطئاً من قبل الناس وهو تبرير هذه الأفعال بأنها شرعية ومقبولة رداً للظلم وخاصة السلب والنهب (الفرهود) على اعتبار إنها غنائم. يعتقد إن الاستيلاء عليها حلال خاصة إذا كانت تعود للسلطة لأنها حق مغتصب من المواطن، أو الاعتقاد بأن السلطة هي بمثابة الأب بالنسبة للمواطنين (الأبناء) فعندما يموت الأب يحق وراثته من قبل أبناءه فيتم تبرير هذه الأعمال واعتبارها غنائم شرعية يقرها الدين وفقاً لاعتقادهم وثقافتهم وانتهازيتهم عندما يكون الحلال هو ما يخدم مصالحهم^(٢).

(1) Gebriel Almond and James Coleman, The Politics of the Developing Areas prinecatan university press, New Jersey, 1960, p. 449.

(*) لتكرار هذه الظاهرة بالمجتمع وانتشارها تأثر الناس بها فقد تغنى بها المجتمع العراقي ضمن تراثه الشعبي ففي الغناء العراقي أغنية تشير إلى الفرهود وتقول، (حلو الفرهود كود يصير يومية...) وقد عبرت هذه الظاهرة والتصاقها بالحالة السياسية كذلك بالمزح والسخرية ومنها أن صحفياً قابل امرأة تبيع وتشترى على الأرصفة (دلالة) وسألها، ما رأيها بالديمقراطية، فقالت، له ماذا تعني بالديمقراطية، قال، لها يعني تسقط حكومة وتأتي أخرى كل أربع سنوات، قالت، هذا خير ونعمة من الله يعني كل أربع سنوات فرهود.

(٢) د. نوري عبد الحميد العاني، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد ٣٤، ٢٠٠٣، ص ٢١-٢٢.

وقد امتلأت الشوارع والمحلات وحتى تشكلت أسواقا خاصة لهذه الظاهرة (السلب والنهب) وعرفت باسم الحواسم وصار الشارع العراقي عبارة عن مخزن كبير للأسلحة وبكل أنواعها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. فقد عرضت في الأسواق صواريخ ثقيلة ومدافع وقذائف هاون وأسلحة لا يمكن أن يستخدمها الأشخاص لتتعد تكنولوجيايتها وكبرها وخطورتها فضلا عن الأسلحة الخفيفة كالقنابل الصغيرة (رمانة)، والرشاشات والمسدسات إضافة إلى العتاد والذخيرة والطلقات. وقد استولت بعض الجماعات حتى على طائرات حربية تم عرضها وعلى دبابات لتعم الفوضى العسكرية. وتنتشر وتشجع ثقافة العنف والقتل، وقد قامت العصابات المنظمة والداخلية من خارج العراق بتهريب كميات هائلة من أسلحة الجيش العراقي التي تركت للسلب والنهب عن قصد من المحتل ولاسيما الثقيلة، وقد استولت المقاومة الوطنية العراقية على عدد كبير من هذه الأسلحة والذخائر.

وفي رأينا إن القوى الخارجية وبمساعدة قوات الاحتلال قد قامت بإحراق كل ما له علاقة بحضارة العراق عن عمد وذلك لطمس الحضارة العراقية وتشويه شخصية الفرد العراقي وكذلك لتحطم معنويات الشعب العراقي.

فقد حرقت المكتبات بعد سرقتها ونهبها لا بل حرقت كل مؤسسات الدولة بعد سرقتها ونهبها فأى مكان يسرق وينهب يقومون بإشعال النار فيه فكانت هذه التصرفات بصورة منتظمة واضحة، وقد سرقت الأماكن التاريخية العراقية بواسطة جنود الاحتلال وقوى خارجية وساد العبث فيها كما أشار لذلك شهود عيان كثيرين يسكنون بالقرب من هذه الأماكن التاريخية مثل نَقْر في الديوانية محافظة القادسية وبابل والآثار الموجودة في الناصرية وبغداد وقد سلبت ونهبت بشكل منظم المتاحف العراقية وحطمت بعض مقتنياتها والعبث فيها ثم حرقها، فقد عمدوا على ضرب الحضارة العراقية فنهب المتحف الوطني العراقي للآثار وكسرت أغلب محتوياته وقاموا بسلبه بشكل منظم، فقد سرقوا التماثيل والجرار

والمزهريات التي صنعها وأبدعها الآشوريون والبابليون والسومريون والميديون والفرس والإغريق وعبثوا بها^(١) وهذا قد يكون دليلا على الحقد على الحضارة العراقية والثأر من العراق والعرب والمسلمين كما صرح بذلك جورج دبليو بوش عندما وصف العدوان على العراق بأنه حرب صليبية على هذا الأساس العقيدي المقصود ليس المجتمع العراقي بحاضره كما يتضح من زلة اللسان الأمريكية لرئيسها جورج دبليو بوش وإنما القصد هو تفرغ الأحقاد المكبوتة على المجتمع العراقي والمسلمين بصورة عامة، ولتدل أيضا على همجية^(*) الحضارة الأمريكية المتمثلة بإدارتها وقواتها وعدم معرفتها وفهمها لمعنى وقيمة هذه الآثار وجهلها ورعونتها إزاء الحضارات والتاريخ. فقد استقال في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ اثنين من المستشارين للحكومة الأمريكية في إدارة بوش من منصبيهما وهما مارتن سالفيان *Martin Sullivan* وغازي فيكان *Garry Vikan* احتجاجا على ما قام به الجنود الأمريكان في عدم حماية الكنوز الأثرية العراقية بل المساعدة على السلب والنهب والسرقة على الرغم من التحذيرات المسبقة على حدوث ذلك وصرح فيكان بعد أن شاهد اهتمام القوات الأمريكية بحماية البترول العراقي بقوله أننا نقيم البترول بالتأكيد لكننا كما يتضح لا نفهم ونعرف معنى وقيمة الآثار، وقد سرقت وسلبت كنوز كثيرة وقيمة جدا قد لا تقدر بثمن على سبيل المثال مزهرية أرووك التي ترجع إلى ٥٠٠٠ عام وقيثارة أور والتمثال البرونزي

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٥٨.

(*) حتى لا يتهم الباحث بعدم الموضوعية عندما وصف أمريكا بالهمجية نود أن نبين إن مفهوم الهمجية هو مفهوما علميا متداولاً ويدل غالبا على الأعمال غير الإنسانية وغير الأخلاقية كالقتل والإبادة الجماعية والسلب والنهب والحرق والاعتداء المبرح، وقد وصف التاريخ بأن المغول التتر كانوا همجيين عند دخولهم بغداد وعاثوا فيها فسادا وقتلا وحرقا، ويتضح إن الأمريكان بدخولهم بغداد والعراق كانت أعمالهم اللأخلاقية واللاإنسانية أشد فتكا وانتهاكا لما قام به المغول في بغداد عام ٦٥٦هـ-١٢٥٨م، وبين ما قام به الأمريكان عام ٢٠٠٣ وبعدها (القرن الحادي والعشرين للحضارة الإنسانية)!

لباستيكي الذي يعود زمنه إلى المملكة الأكادية علما إن هذا التمثال على الرغم من وزنه الكبير فقد هرب إلى خارج العراق^(١).

وقد سرقت ونهبت وحرقت عن قصد أيضا الجامعات العراقية والمؤسسات التعليمية الأخرى كالمجمع العلمي العراقي وبيت الحكمة والمكتبات العامة مثل المكتبة الوطنية والمكتبة المركزية التابعة لجامعة بغداد ومكتبات كثيرة أخرى.

ويرى الباحث إن هذا السلب والنهب والسرقات والحرائق للمتاحف والجامعات والمؤسسات التعليمية والمكتبات والبنك المركزي العراقي فضلا عن خسارتها المادية الكبيرة التي تقدر ببلايين الدولارات فإنها تعد خسارة أعظم وأكبر من الناحية المعنوية والتي تمس مسيرة حضارات عالمية وليس حضارة العراق فقط، وهذه الأفعال كانت منظمة ورائها أهدافا سياسية وحضارية واقتصادية وإجرامية (مافيا)، هذه الأوضاع المرتبكة والمضطربة التي صاحبت انهيار سلطة الدولة في العراق غيبت فيها الضوابط الاجتماعية وانهارت الرقابة الرسمية وغير الرسمية على الأشخاص المواطنين وغير المواطنين الداخليين من الخارج وأخرجت تطلعات هؤلاء الأشخاص عن كوابتها وكبحها لتحقيق أهدافا كان يصعب تحقيقها في الظروف الطبيعية والوسائل الشرعية لتبرز في ظل هذه الظروف المربكة والمضطربة غير الطبيعية وبوسائل غير شرعية وغير أخلاقية حالة اللامعيارية (الأنومي) كما وضح كل من دوركايم وميرتون^(٢).

وقد تفشت حالة أخرى تعبر عن الخلل التنظيمي للبناء العشائري في العراق في الفترة الأخيرة وهي مساعدة البعض من الشيوخ والوجهاء في العشائر بعض الأشخاص من العشيرة في عمليات سلب ونهب وسرقة وقطع طريق وخاصة على الطرق الخارجية بين المدن لتكون السيارات الحديثة والشاحنات والمسافرين الداخليين

(١) جيف سيمونز، نفس المصدر، ص ٤٠٧-٤٠٨.

(٢) محمد عزت حجازي وآخرون، نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ط ٢، ص ٥١.

والخارجين من العراق فريسة في أيدي هؤلاء مما أدى إلى فقدان الأمان على الطرق الخارجية والإساءة إلى بعض شيوخ ووجهاء العشائر والإساءة إلى سمعة بعض العشائر التي اشتهرت بالكرم والضيافة والنخوة والشجاعة والقيم العشائرية الطيبة الأخرى.

إن عدم الاستقرار السياسي غالبا ما ينتج عنه ضعف السلطة وعدم قدرتها على حماية الممتلكات والأعمال الاقتصادية^(١)، فقد تفشت الجريمة بشكل واسع جدا وبكل أنواعها إذ ظهرت في العراق جرائم ربما لم تكن موجودة سابقا، أي في حقبة سلطة صدام، كتجارة المخدرات وخطف الأطفال والنساء وتفشي حالة القتل في الشوارع وبروز ثقافة العنف وقد ظهرت عصابات منظمة (مافيا) قامت بأعمال التهريب بشكل واسع وكبير كتهريب الأسلحة والآثار والأشخاص وممتلكات مؤسسات الدولة وتعد هذه الجرائم خطرة جدا وعملا مباشرا في تهديد الأمن القومي بصورة عامة.

وربما كان الاحتلال هو السباق في تشجيع هذه الحالات خدمة لمصالحه قريبة المدى والبعيدة، علما إن انهيار سلطة الدولة في ٩/٤/٢٠٠٣ إلى الشهر السادس حزيران ٢٠٠٣ تقريبا على الرغم من الانفلات الأمني وظهور حالات السلب والنهب لمؤسسات الدولة إلا إن الوضع عاد طبيعيا تقريبا بعد ذلك فالمحلات فتحت أبوابها والأسواق رائجة ولم تظهر جرائم من المواطنين لافتة للانتباه عدا حالات السلب والنهب والحرائق المقصودة من أطراف خارجية بمساعدة أعوانها في الداخل وحتى بعض محلات الذهب فتحت أبوابها في بغداد والمحافظات. وقد ظهرت حالة صحوة للضوابط الاجتماعية غير الرسمية في هذه الأثناء وبدأت المؤسسة الدينية خاصة بتفعيلها، فقد استرجع عددا كبيرا من المواطنين ما نهبوه وسلبوه من مؤسسات الدولة وقد خصصت لجان تطوعية باستلام هذه المواد عن طريق المؤسسة الدينية

(1) Monte Palmer, the Dilemmas of political Development, F. E. peacoo publisher, Inc. girasce Illinois, p. 195.

خاصة. فقد زودت فعلا مؤسسات الدولة بتلك المواد إذ إن كثيرا من الحالات التي رافقت انهيار السلطة كان على شكل هيجان وغليان عاطفي سرعان ما انطفأ عند عدد كبير من الناس، لكن مشكلة تفشي الجريمة برزت عندما استولت قوات الاحتلال على العراق فعليا فقد ظهرت أنواع العصابات وأنواع الجرائم بغياب الجيش والشرطة والأمن التي ألغها الاحتلال عن قصد. وفي رأي الباحث إن الاحتلال هو أبو الجرائم لأنه أصلا خرق للقوانين الدولية فهو جريمة بحد ذاته، ووجود الاحتلال أصلا في البلد هو حالة عدم أمان وقد اثبت الواقع ذلك من خلال تصرفات قوات الاحتلال من مدهامات واعتقالات وقصف عشوائي وإبادة جماعية للمدن. ومما نشط الجريمة أيضا العفو العام عن المجرمين قبل انهيار السلطة بمدة زمنية قليلة قد لا تتجاوز ثلاثة أو أربعة أشهر وكذلك هروب من بقي في السجون(*) الذين لم يشملهم العفو كالقتلة والسياسيين أثناء انهيار السلطة وانهيار المؤسسات الحكومية، وكانت السجون واحدة منها، وبالطبع فإن الجريمة لها اتباعها والمجرمون ليس كلهم في السجون والمستعدون للتنفيذ أكثر من المنفذين وألقي القبض على بعضهم، وهناك مثل يقول (من أمن العقوبة أساء التصرف) (والمال السائب يعلم السرقة) وهذا الحال هو السائد والظروف السيئة والمريكة تزداد كما ونوعا في ظل الاحتلال وغياب سلطة شرعية قوية.

فقد حصلت حالات تهجير إجباري لبعض الأسر العراقية في الشمال من ذوي الأصول العربية وتهجير بعض الأسر من بعض مناطق الجنوب مما أدى ذلك إلى

(*) يستخدم الباحث مفهوم السجن ولا يستخدم مفهوم المدرسة أو المركز الإصلاحية لكون السجن فعلا رجع بصفاته التعسفية وأسوأ من ذلك في ظل الاحتلال وقد لاقى المعتقلون العراقيون فيه أنواع التعذيب والإهانات كما سنرى في فقرة تصرفات المحتل إزاء العراقيين وفي هذه الأثناء مدة انهيار السلطة أصبحت هذه الأماكن سيئة جدا لعدم وجود من يعتني بها والموجودين فيها لاقوا الجوع والعطش والقلق ومات بعضهم إلا إن بعضهم أنقذ عن طريق اقتحام هذه المؤسسة من قبل ذويهم أو المواطنين.

توتر وعدم أمان ومساعدة على الانحرافات الاجتماعية كالجريمة وخاصة الاقتصادية لفقدان هؤلاء المواطنين مأواهم وعملهم وقد تزامن ذلك مع بروز حالة الهجرة غير الشرعية من خارج العراق إلى العراق والإقامة الدائمة في العراق بصورة غير شرعية ولاسيما من إيران لارتياح الأماكن المقدسة كالنجف وكربلاء وبغداد، وكل ذلك زاد من حالات الفوضى والجريمة ولاسيما أن الضوابط الاجتماعية الرسمية وحتى غير الرسمية باتت هشة لا تقاوم الجريمة بشكل فعال أمام الظروف المجتمعية الصعبة والمضطربة التي ولدت حالة عدم الأمن الذي أصبح مرتبطا بشكل كبير بالأحداث الداخلية وتأثيرات القوى الخارجية على الداخل هذا التأثير زاد من التهديدات الواقعة على المجتمع والدولة العراقية لتكون حالة عدم الأمن الاجتماعي هي السائدة وانتشار ظواهر خطيرة على المجتمع كالهجرة غير الشرعية والإرهاب والتهريب والمخدرات^(١)، وزيادة كبيرة في البطالة التي عززت وجود الجريمة وانعدام الأمن الاجتماعي وكذلك شيوع الفقر الناتج عنها الذي يعد من العوامل الأساسية في النزاعات الداخلية وشيوع عدم الاستقرار السياسي^(٢)، ومن المعروف أن البطالة تشجع على الجريمة وخاصة جرائم السرقة^(٣). وهذه الحالة قد ولدتها سياسة المحتل وكذلك مجلس الحكم المنحل والسلطة المؤقتة إذ لم تحتوي الشباب والموظفين الذين طردوا من وظائفهم (وزارة الدفاع والداخلية والإعلام) بل عمدت قوات الاحتلال ومجلس الحكم والسلطة المؤقتة إلى ذلك مما أدى إلى خلق فجوة بين السلطة والشعب. وبما إن الجرائم تزداد والبطالة تزداد فإن حالة الأمن أصبحت أكثر اضطرابا وغاب الأمان الاجتماعي

(١) مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر، ١٩٩٩، الكويت، ص١٩٧.

(٢) د. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون (عوامل الانحراف-المسؤولية الجزائية-التدابير) دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٤، ص٨٢.

(3) S.Miler, Povity.Ine quality and conflict, the Annals September, 1967, p. 10.

على جميع المستويات الفردية والاجتماعية والمؤسسية أي انعدام الأمن الاجتماعي بصورة عامة. ومن الطبيعي فإن هذه الظروف تصبح تربة خصبة للتفنن بضرب المعايير الأخلاقية وظهور أنواع مختلفة من الجرائم، فقد ظهرت على سبيل المثال حالات غير مألوفة في المجتمع العراقي ويبدو أنها نتيجة مباشرة لانتهيار السلطة وتوجد أيادٍ خفية في تفعيلها، إذ انتشرت بصورة غير مألوفة جرائم القتل وسادت ثقافة العنف ومما هو غير مألوف أن نجد هذه الجرائم في وضح النهار وبصورة علنية يجاهر بها، مثلا نجد أشخاصا ولاسيما في منطقة باب الشرقي في بغداد التي اشتهرت بإيواء المنحرفين يضعون لافتات على رؤوسهم مكتوب عليها (قاتل بالأجر) أي بمعنى إن هذا الشخص صاحب اللافتة يحترف مهنة القتل ومستعد أن يقتل أي شخص لقاء مبلغ، وكذلك ظهور حالات القتل عن طريق شخص آخر بين القاتل وصاحب المصلحة بالقتل ويتخذ هذا الوسيط مكانا له في المقهى أو أحد الشوارع متفق عليه من الوسطاء، وكذلك انتشار بيع القنابل الرمانية لغرض القتل وتجد بائع هذه القنابل ينادي (فرح قلبك برمانة) وغيرها من الأقاويل التي شاعت أي أقتل من تريد قتله بواسطة هذه القنبلة (الرمانة). هذه الحالات لم يسبق لها مثيل في العراق وقد تكون قد ظهرت بفعل قوى خارجية خفية. ومن حالات عدم الأمن الاجتماعي التي سادت في المجتمع تعرض المدارس والجامعات للتفجيرات وخطف الطلاب والطالبات مما أدى إلى غياب عدد كبير من الطلاب والطالبات عن المدارس والجامعات وتركهم الدراسة في العام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وإذا حرص الطلاب والطالبات على الالتزام بالدوام المدرسي فقد يجبر ذويهم الآباء والأمهات والأخوة على ملازمة المدرسة والجامعة منذ بداية الدوام وحتى نهايته، وقد يحمل البعض الأسلحة خوفا من أية حالة خطرة قد تظهر. وقد تزامن مع هذه الحالة اختطاف واعتقال وقتل أساتذة الجامعات وتصفييتهم كما حدث لبعض الأطباء وباقي الكفاءات العراقية، فضلا عن عدم الأمن الاجتماعي في أي شارع يمر به المواطن فالانفجارات متوقعة في كل لحظة ومؤسسات الدولة مستهدفة ولاسيما مراكز الشرطة التي راح ضحيتها

الكثير من العراقيين الأبرياء وزرع الفتن بين الشرطة والشعب بإلقاء تهم التفجيرات على المقاومة الوطنية العراقية لتشويه صورتها، وتزداد حالة عدم الأمن الاجتماعي بزيادة التفجيرات وبروز ظاهرة تفجير السيارات المفخخة وعلى سبيل المثال فجرت السفارة الأردنية في بغداد وفجرت فنادق كثيرة منها فندق جبل لبنان في بغداد، وربما تكون هذه التفجيرات من صنع قوات الاحتلال. وهذا ما يبدو من تصريحاتهم التي قد تريد زرع الفتن الداخلية في المجتمع العراقي وتشويه بعض الحركات الاجتماعية وخاصة المنتمية للدين الإسلامي وإبقاء ذرائع الاحتلال بدعوى إن العراقيين لا يستطيعون حفظ الاستقرار والأمن الاجتماعي فقد صرح الناطق الأمريكي بعد تفجير فندق جبل لبنان في بغداد إن التفجير يحمل بصمات جماعات إسلامية^(١).

علما إن هذا المسؤول الأمريكي لم يعرف أصلا مصدر الانفجار هل هو عن طريق سيارة مفخخة أم قذائف هاون أم أصابع ديناميت أم صواريخ أو ربما قصف جوي، فكيف عرف هذا المسؤول إذا إن التفجير يحمل بصمات جماعات إسلامية؟ هذا التصريح كما يرى الباحث الغرض منه تشويه صورة المسلمين وإصاق الأعمال الإرهابية عليهم وخلق فتن داخلية، وهذه سياسة قديمة جديدة للمحتل. وقد فجرت سيارة عضو مجلس الحكم عز الدين سليم وراح ضحيتها، ليسارع المسؤولون الأمريكيون في تصريحاتهم بإصاق التهم بالزرقاوي^(٢)، إذ صرح المسؤولون الأمريكيون حال وقوع الانفجار إن بصمات الزرقاوي وراء العملية وبعد مضي وقت قليل وبنفس اليوم ٢٠٠٤/٥/١٧ يصرح مسؤول أمريكي آخر يتهم فيها أعضاء في سلطة صدام حسين إذ قال المسؤول إنها تحمل بصمات النظام السابق، لتتضارب تصريحاتهم في نفس الحادث وفي هذه الأثناء لم يعرف المصدر كيفية التفجير فهل هي بفعل سيارة مفخخة؟ أم قذائف هاون أم مصدر ووسيلة أخرى؟؟

وتستمر التفجيرات وغالبا ما تكون الشكوك حول أطراف خارجية وراءها لتتطال أماكن العبادة المقدسة سواء للمسلمين أو الأديان الأخرى حيث فجرت عدة

(١) نقلا عن قنوات فضائية كالجزيرة والعربية.

(٢) نقلا عن قنوات فضائية كالجزيرة وغيرها.

كنائس في بغداد والموصل وراح ضحيتها الأبرياء وتزامنت تلك مع تفجيرات في مساجد المسلمين كان أبرز ضحاياها عالم الدين السيد محمد باقر الحكيم. ومراقده وقبور لبعض الأولياء وخاصة في الأيام ٢٩-٣٠-٣١/٧/٢٠٠٤ وفي عدة مدن عراقية ولا يعرف من وراء هذه التفجيرات ولكن الغرض منها زرع الفتن، وبعد عام وأكثر من عام على الاحتلال يكتشف العراقيون كذب وعود قوات الاحتلال بأنهم جاءوا محررين وأنهم جاءوا من أجل إحلال الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان إذ أن الوضع ازداد سوءاً مع تدهور مستمر للخدمات الإنسانية وعدم الأمن الاجتماعي وزيادة وانتشار الإبادة الجماعية داخل المدن العراقية.

ثانياً: تصرفات المحتل إزاء العراقيين:

من الواضح إن التصرفات غير الإنسانية التي تعامل بها المحتل مع العراقيين كانت قد سبقت قواته، فاستمرار الحصار ولجنة العقوبات التي تسيطر عليها دول الاحتلال كان لها شأن كبير في ذلك كما اتضح فيما بعد، ولعبة الخداع الأمريكي للعالم وللعراقيين خاصة كانت مستمرة أيضاً، فذرائع الاحتلال أسقطت الواحدة تلو الأخرى مع ممارسة نفس التصرفات التي كانوا يعيبيونها على السلطة المنهارة وإدانتها بشكل مستمر، فدكتاتورية صدام حسين على الشعب أسقطت بزوال صدام حسين عن السلطة والمجيء بدكتاتورية المحتل التي عبر عنها بول بريمر أحسن تعبير كما اتضح فيما بعد، وأسلحة الدمار الشامل التي لم يوجد لها أي دليل وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطة المنهارة سقطت بانهيار السلطة لتعمم الانتهاكات الصارخة والعلنية للمحتل ابتداء من شن العدوان العسكري على العراق بصورة انفرادية إلى الابادات الجماعية المتمثلة في قتل المدنيين الأبرياء.

وهذا يعكس عدم صحة شعاراتهم في جلب الحرية للعراقيين ولا ندري أية حرية في ظل احتلال شرس الذي أكد بشكل لا يقبل الشك إن الاحتلال هو سلب الحرية ولا يمكن أن يعطيها.

فالتصرفات العشوائية للمحتل إزاء العراقيين بصورة مباشرة والانتهاكات الواضحة للقانون الدولي قد اتضحت منذ اللحظات الأولى لدخول الاحتلال العراق مثلاً منع الأمريكيون المواطنين العراقيين في الناصرية ومدن أخرى من الحصول

على الطعام والماء إلا إذا أبدوا تعاونهم معهم علما إن هذه السياسة وهي تجويع المدنيين تعد انتهاكا للقانون الدولي.

فعلى سبيل المثال تشير المادة ٥٤ من البروتوكول الأول الملحق بمعاهدات جنيف منع تجويع المدنيين كأحدى وسائل الحرب ويبدو أن هذه التصرفات منهجية ومنظمة وصادرة من أعلى المسؤولين الأمريكيين كما يبدو من تصريح قائد عمليات مشاة البحرية الأمريكية بول روش *Paul Roche* للصحافة إذ يؤكد إن الخطط الأمريكية الموجهة ضد أهل الناصرية تتضمن تجويع المواطنين المدنيين ومنعهم من الماء والغذاء لإخافتهم وتحطيم معنوياتهم^(١).

وكذلك الاستفزازات المستمرة منذ اللحظة الأولى لدخول القوات المحتلة العراق إذ عمدت هذه القوات إلى منع استخدام الطرق العامة للمواطنين كأحد وسائل الاستفزاز مثل قطع الطرق على المواطنين ومنعهم من السفر والتنقل من منطقة لأخرى بمناسبة ومن دون مناسبة أو تعطيل الطرقات بالتوقيف المتعمد لا لسبب معين والاعتقالات الكثيرة المتكررة على الطرق وعمل حواجز مفتعلة بطرق غريبة كأن تضع حواجز كونكريتية في منعطفات خطيرة أو تظعها في طرقات مظلمة دون أية إشارة لها وبهذا راح الكثير من السواق والمسافرين ضحية لذلك، وخلق اختناقات مرورية كثيرة داخل المدن وضرب السيارات بذرائع تجاوزهم لهذه الحواجز وقتل من فيها فعلى سبيل المثال لحوادث الطرق قتل سبع نساء مع أطفال عند أحد حواجز التفتيش من قوات الاحتلال الأمريكية^(٢)، وحوادث مشابهة كثيرة جدا على الطرقات.

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٥٣-٥٤.

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٥٣.

(*) تتعدد وتنوع حوادث الطريق بشكل مستمر نتيجة للتصرفات الاستفزازية المقصودة من قبل قوات الاحتلال والأمثلة على ذلك كثيرة جدا منها قصف حافلة (باص) أجرة لنقل الركاب المدنيين في مدينة الرمادي بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٤ وراح ضحيتها سبعة قتلى من المواطنين العراقيين المدنيين وجرح (١١) بينهم أطفال ونساء كما صرح بذلك قائد شرطة مدينة الرمادي عندما فتحت النيران من قبل أسلحة قوات الاحتلال وأمطرت الحافلة بالطلقات النارية وقد اعترفت قوات الاحتلال الأمريكية بهذا الحادث بدعوى وبذريعة إن الحافلة لم تستجب لطلقات نار تحذيرية من قبل قوات الاحتلال. كما صرح بذلك الناطق باسم قوات الاحتلال الأمريكية (قناة الشرقية). علما بأن هذه التحذيرات غير مفهومة من قبل المواطنين العراقيين وقد كان الباحث شاهد عيان لكثير من الحالات والاستفزازات

وتأتي بعد ذلك السياسة الثابتة للمحتل (القديمة الحديثة) وهي زرع وإثارة الفتن وأحياء مبدأ فرق تسد مستغلة الظروف الاجتماعية المربكة وحالة الفوضى السياسية لتثير المفترقات الاجتماعية بآلياتها المعروفة وهي إيقاظ ما زرع من عصبية ومشاعر اجتماعية نفسية اقتصادية مبنية على تراكمات تاريخية استعمارية قديمة وثقافية سياسية حديثة محلية وقد عززها نظام السلطة المنهار مثل التحيز والتعصب الديني والمذهبي والعشائري والأثني لتفعيل الولاءات الجزئية بهدف إضعاف المواطنة وتفتيت الوحدة الوطنية، وذلك بتذويب المواطنة والإسلام والعروبة بألفاظ طائفية أثنية كالعرب والأكراد والتركمان والسنة والشيعية والمسيح والمسلمين وغيرها^(*). ولا يوجد في العراق تقريبا من قتل على أساس إنه سني أو شيعي أو مسلم أو مسيحي الخ، إذا أستثنينا ملة السلطات الحاكمة في العراق لكن يوجد من هو ضد الاحتلال أو مع الاحتلال وتصوير الآخر على أنه مخيف مستغل مضطهد، وقد يتم تفعيل هذه الآليات بواسطة الرشاوى السياسية والاقتصادية على أساس الحرمان النسبي الحاصل مع السلطة المنهارة أو بواسطة الخدع الأمريكية بالوعود لتحقيق أهداف الفئة المساندة للمحتل أو بواسطة الضغوط الأمريكية عن طريق القوة من أجل إيقاض

خاصة على الطريق السريع (عمان-بغداد) حيث يراجع الباحث في هذا الطريق كل أسبوع تقريبا من مدينة هيت إلى بغداد (مقر دراسته). وقد حدثت نتيجة لهذه الإشارات غير المفهومة والاستفزازات الكثير من الحوادث وراح ضحيتها الكثير من الأشخاص المدنيين ومن هذه الإشارات غير المفهومة على سبيل المثال إشارات ضوئية بواسطة جهاز يدوي صغير (لايت) أو ضوء العجلة المستخدمة من قبل قوات الاحتلال غير معروف القصد من هذه الإشارة مما يوقع السائق والركاب في حيرة وغموض لفهم هذه الإشارات هل يتوقف السائق؟ أم يسير بشكل مستمر؟ أم يسير ببطيء؟ أم يغير اتجاه الطريق؟ أم يرجع إلى الخلف؟ وإذا أخطأ السائق فهم هذه الإشارات يكون مصيره الموت هو ومن معه من الركاب كما حدث ذلك بكثرة.

ومن التصرفات الاستفزازية في الطرقات والتي راح ضحيتها الكثير سير عجلات قوات الاحتلال عكس اتجاه السير (رون سايد Wrong Side) وقد تصيب هذه التصرفات الذعر والخوف بين الناس.

(*) هذه التراكمات كانت في الأصل حالة تعددية متعايشة لكن المحتل يحاول تحويلها إلى انقسامية عدائية تهدد بحرب أهلية.

الفتن وخلق التناقضات الاجتماعية من أجل تفرقة المجتمع ووضع إستراتيجية اجتماعية سياسية تتطابق مع مصالح المحتل في العراق والشرق الأوسط بصورة عامة.

إلا إن هذا المنهج التفريقي للمحتل يبدو أنه عجز عن تحقيق أهدافه إذ تغلبت كما يبدو الموحدات الوطنية على ثقافة التجزئة التي أرادها المحتل منذ اللحظات الأولى نتيجة لدور علماء الدين والوطنيين أولا والتجربة التاريخية للعراق مع المحتل ثانيا وتصرفات المحتل العنيفة المكشوفة إزاء العراقيين ثالثا وعدم تحقيق الوعود واكتشاف الخدع التي جاء بها المحتل مثل الحرية والسلام وغيرها رابعا.

وقد ابتدع المحتل آليات أخرى تتناسب والظروف التي يمر بها العراق من أجل نشر الفتن فبدأ بتفعيل كل ما يجده مناسبا في ذلك وراح يروج قضية المقابر الجماعية التي اسندها إلى نظام السلطة المنهارة بوقت كان العراق مهيبا عاطفيا لتقبل هذه الأفكار ليستفز الذين اضطهدهم من قبل النظام السابق ويجبرهم على تصديق هذه القضية وراحت القنوات الفضائية تتسابق لتغطية ما يعرض من جثث أموات قديمة وحديثة وإصاقها بنظام السلطة السابقة بغض النظر عن كون هذه الجثث هي فعلا كانت ضحية النظام السابق بالإعدامات الجماعية أم لم تكن كذلك، لأن المواطن العراقي في رأينا قد شل ثقافيا وإعلاميا في هذه المرحلة وذلك بسبب:

١. تسليط الضوء بشكل كبير على هذه الجثث ومن أشهر القنوات

الفضائية.

٢. عقد لقاءات تلفزيونية وحوارات خاصة عن هذه القضية.

٣. الظرف الذي خرجت فيه هذه القضية مناسب جدا للدعاية والانتشار

والخداع.

٤. تأثير الرأي العام العالمي المكرس ضد السلطة السابقة وتصديقه لهذه

القضية وإسنادها.

٥. انبهار العراقيون بجهاز الأقمار الصناعية (الستلايت) بعد أن سمعوا به ولم يروه.

وصار هذا الجهاز من أهم مقتنيات الأسرة واعتقدوا في البداية أن كل ما يبث هو صحيح خاصة بعد دعمه بالصور التي ربما يكون بعضها غير صحيح. وقد شكك الباحث كثيرا في قضية المقابر الجماعية التي ألصقت بالسلطة المنهارة لكنه بنفس الوقت لا يبرئ هذه السلطة (سلطة صدام حسين) من الاعدامات الجماعية والانتهاكات والقتل لعدد كبير من المواطنين الأبرياء. إن هدف الفتن الداخلية هو الذي وراء هذا التصور المقصود، ويفترض الباحث إن قسما من جثث الموتى التي ظهرت قد تكون بفعل السلطة المنهارة لكن القسم الأكبر لم يكن كذلك وإنما يرجحه الباحث إلى:

١. المقابر الجماعية التي حدثت في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، خاصة وإن القتال امتد إلى مدن كثيرة في داخل العراق كالبصرة والعمارة وديالى وغيرها.

٢. نبش مقابر قديمة كانت ملامحها وآثارها غير واضحة مما أدى إلى إخراج جثث قديمة.

٣. المقابر الجماعية التي ارتكبتها وقام بها المحتل نفسه أثناء العدوان على العراق عام ١٩٩١.

٤. الإبادة الجماعية والمقابر الجماعية التي ارتكبتها قوات الاحتلال نفسها عند دخولها العراق عام ٢٠٠٣ وعلى سبيل المثال قامت قوات الاحتلال بقصف مدينة بابل بالقنابل العنقودية الممنوعة دوليا فكانت الضحايا كثيرة جدا وعبارة عن مقابر جماعية فعلية وأغلبهم من النساء والأطفال المدنيين ولم يبق من أجساد هؤلاء الضحايا سوى جثثهم المتفحمة بالقرب من مستشفى الهلال وقد مات في المستشفى التعليمي نتيجة لذلك أكثر من واحد وستين شخصا وهم يتلقون العلاج وإجراء العمليات

الجراحية وأشار الأطباء إن أغلب الموتى هم من المدنيين وبقراءة ٨٠% ثمانون بالمائة، ويعتقد إنه قد دفن عدد كبير غير هؤلاء في قراهم^(١)، وقد قام الجيش الأمريكي بالدفن الجماعي للموتى العراقيين بواسطة البلدوزرات ويشكل أكوام بشرية^(*).

ثم يتساءل الباحث ألم تكن تصرفات قوات الاحتلال بالإبادة الجماعية للمواطنين المدنيين وبمدن عراقية مختلفة بشكل مقصود ومبرمج مقابر جماعية وقد أشار لذلك بعض المراقبين ومنها منظمة مركز *Action Center* التي مقرها نيويورك التي أكدت إن القيادة العليا الأمريكية أمرت بتدمير السكان المدنيين والمقاومة العراقية^(٢)، وقد جاءت هذه المقابر الجماعية التي قامت بها قوات الاحتلال بعدة أشكال منها:

١. هدم البيوت على أصحابها وقتل من فيها من المدنيين ولاسيما الأطفال والنساء وإبقاء جثثهم متعفنة تحت الأنقاض وتكررت هذه الحالة في مدن عديدة منها (الفلوجة-تلعفر - بغداد) وهذه العمليات المميتة كانت تحت شعار الحل الحذر ومن قبلها شعارات الحرب النظيفة والعادلة والقنابل الذكية!.
٢. القصف الجوي على حفل زفاف في قرية مقر الذيب في القائم على الحدود العراقية-السورية والتي راح ضحيتها عددا كبيرا من المدنيين نساء وأطفالا.
٣. القصف العشوائي والإبادة الجماعية لقرية النعيمية في محافظة الأنبار بالقرب من مدينة الفلوجة والتي راح ضحيتها الكثير من المواطنين

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٥٢-٥٣.

(*) للمزيد من المعلومات حول المقابر الجماعية للعراقيين التي قامت بها قوات الاحتلال راجع جيف

سيمونز، التنكيل بالعراق، مصدر سابق ذكره، الصفحات، ٣٣-٣٨.

(٢) جيف سيمونز، نفس المصدر، ص ٥٣.

المدنيين الأبرياء لتتحول إلى جنائز علنية والقصف الجوي المكثف لقرية زوبع بين أبو غريب والفلوجة والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من المواطنين الأبرياء كان أغلبهم من النساء والأطفال - كان من بينهم طفل في القماط- ومما يزيد الأمر سخرية وسخطا تصريحات المسؤولين الأمريكيين بعد القصف الذي أدعو به إن أنصار الزرقاوي قد فروا من هذه القرية إلى مدن أخرى؟! (أي سنضرب ونبيد مدن أخرى فر إليها الزرقاوي وأنصاره) الباحث.

- ٤ . القصف العشوائي على المتظاهرين المدنيين في النجف والكوفة والحلة والديوانية والذي راح ضحيته العشرات من المواطنين المدنيين الأبرياء.
- ٥ . الإبادة الجماعية لملجأ العامرية في بغداد والذي راح ضحيته المئات من المدنيين العراقيين (أكثر من ٤٠٠ مدني بين رجل وامرأة وطفل)^(١).
- وربما يكون العدد أكبر بكثير حيث شمت رائحة الجثث الكريهة بحرق هؤلاء المدنيين مسافة عدة كيلومترات.
- ٦ . قصف الأسواق الشعبية التي راح ضحيتها العشرات من القتلى المدنيين الأبرياء في (سوق الفلوجة وسوق الشعب في بغداد) وغيرها من إبادات جماعية كثيرة.

هذه الإبادة الجماعية للمواطنين المدنيين الأبرياء لماذا لم يعلق عليها ويخصص لها برامج وحوارات ولقاءات مع المواطنين كما حدث في التصوير الجماعي لما يسمى بالمقابر الجماعية التي قام بها نظام السلطة المنهار؟ وتستمر محاولة خلق الفتن لتطال قصف المساجد واعتقال وقتل الرموز الدينية والاستخفاف بهم كما حصل في قصف مساجد كثيرة في عدة مدن عراقية

(١) جيف سيمونز، نفس المصدر، ص ٣٧.

كالنجف والكوفة والرمادي وبغداد والفلوجة وغيرها، وتم اعتقال واغتيال خطباء وأئمة المساجد وبعض المصلين والمرجعيات الدينية بهدف إيجاد الفتن والفرقة.

فعلى سبيل المثال ترويح دعاية قتل عالم الدين السيد عبد المجيد الخوئي من قبل السيد مصطفى اليعقوبي ووجهوا نفس التهمة إلى السيد مقتدى الصدر، الذي أصبح رمزا دينيا واجتماعيا عند الكثير من الناس، واعتباره وأنصاره خارجين على القانون، وراحوا يصرحون علنا باعتقاله أو أسره ليستخفوا بمشاعر المواطنين ونسوا أنهم أنفسهم خارجين على القانون باحتلالهم العراق بدون أي سند قانوني.

وتستمر أحداث الفتن والاستفزازات وخاصة في عمليات المداهمة، إذ قامت قوات الاحتلال بعمليات مداهمة واعتقالات مخيفة وعنيفة وواسعة جدا للأسر العراقية وبأوقات حرجة جدا كأن تكون بعد منتصف الليل أو أي وقت يشاؤون وبصورة استفزازية تتم فيها الاعتقالات وزج الناس في السجون دون أية أدلة ملموسة عن ارتكابهم أي جرم وعدم الاكتراث للمشاعر، إذ يعمد المحتل مثلا على إهانة المواطن العراقي والاستخفاف بمشاعره فيقوم جنود الاحتلال بضرب الأب في الأسرة أمام أولاده وزوجته ويشدون وثاقه ويضربوه على رأسه وهو في الأرض ويضربون شيخ العشيرة مثلا أمام أتباعه ويقيدونه. ولم يتوقف الأمر على ذلك بل تعداه إلى انتهاكات أخرى مثل دخول أية غرفة في البيت وانتهاك حرمة مع السرقات المصاحبة لهذه المداهمات للأموال والذهب وغيرها من قبل جنود الاحتلال.

هذه المداهمات التي استلبت فيها إنسانية العراقي فضلا عن كون هذا النوع من التصرفات اللاإنسانية ينتج عنها حالات رعب وهلع وخوف شديدة خاصة عند الأطفال والنساء والتي تؤدي في بعض الحالات إلى أمراضا نفسية وعصبية عديدة كالهستيريا والقلق الدائم والخوف والشعور بعدم الأمان بصورة مستمرة إن هذه التصرفات التي تستهدف المدنيين عمدا في الحرب والسلم وتنتشر حالة الرعب والخوف وعدم الأمان بينهم تعد إرهابا وقد كان هذا الإرهاب الموجه ضد العراقيين إرهابا منظما ودوليا، فلا يمكن أن نتصور أية دولة أو منظمة

أن تزرع حالة الرعب والخوف لدى المواطنين المدنيين وضربهم وإبادتهم جماعيا وبصورة متعمدة كما فعلت أمريكا-بريطانيا وحلفائهما تجاه المواطنين من المدنيين العراقيين. هذه التصرفات اللاإنسانية ولدت ردود فعل مضادة لقوات الاحتلال مما زاد من عمليات المقاومة والانتقام والكرهية للمحتل، ومن التصرفات والاستفزات الأخرى للمحتل على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

◀ التقاط صور للنساء في الشوارع دون أي احترام للقيم والأعراف الاجتماعية.

◀ ضرب قنابل دخانية أثناء تجمع عدد من الموظفين المسنين والمرضى والمعاقين والمتقاعدين لاستلام مبالغ نقدية في بغداد^(١).

◀ قصف الأماكن العامة للمواطنين المدنيين كالمطاعم الشعبية كما حصل في مطعم شعبي في منطقة الشعلة في بغداد وضرب المظاهرات المدنية والأعراس والمساجد والمستشفيات والكليات والمدارس الدينية والأسر الآمنة في بيوتها والاعتقالات في الشوارع والطرق وفي كل مكان.

◀ الاستمرار في الخداع وإيجاد الذرائع لقصف المدن أبرزها وجود أنصار القاعدة ووجود الأردني أبو مصعب الزرقاوي والبحث عن صدام حسين واتباعه لتتم عمليات الإبادة الجماعية للمدن.

وتأتي بعد ذلك فضيحة أبو غريب^(*) التي مارس فيها المحتل شتى أنواع التعذيب والإذلال للعراقيين وإجبارهم على تصرفات لا يمكن أبدا أن تقبل بها

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٤٣٥.

(*) فضيحة سجن أبو غريب وما جرى من انتهاكات صارخة للقيم والأعراف الإنسانية والقوانين الدولية شبيهة بحالة الشهيد الفلسطيني الطفل محمد الدرة عندما سلطت عليه الأضواء في الفضائيات وصار الكل يدين هذه الجريمة مع إغفال الكثير لمثل هذه الجريمة وأبشع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن ما يصور للعالم من قبل الإعلام هو المفصوح وما خفي أعظم وهذا حال سجن أبو

الأعراف والقوانين الإنسانية بانتهاك سافر ومنها الإذلال الجنسي والضرب المبرح والتعذيب النفسي بكل أنواعه بصورة منتظمة صادرة من أعلى المسؤولين الأمريكيين ليعبروا عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي جاءوا بها إلى العراق، ثم تأتي بعدها الخدعة الأخرى وهي تصوير محاكمة الرئيس صدام حسين بهدف إلهاء المجتمع عن مآسي عظيمة ليكتشفوا بعد ذلك إن رئيس هذه المحكمة المعين هو أصلاً متهم ومدان بجرائم قتل؟!.

ونحن نرى أن الأمة الإسلامية والعربية معرضة دائماً لأبشع الجرائم الإنسانية وعن قصد وغالباً ما تكون أحقاد عقيدية وحضارية ولنا أمثلة في ذلك لتشابه هذه التصرفات مع الجدول الآتي:

جدول رقم (٣)

يبين أوجه الشبه للتصرفات التي تقوم بها القوات المحتلة بالعراق وتصرفات

الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وما عمله هولوكو عند دخوله بغداد وبصورة همجية(*)

تدمير الكيان الصهيوني الإسرائيلي للفلسطينيين القرن الواحد والعشرين.	ت	تدمير العراق على يد أمريكا-بريطانيا وحلفائهما القرن الواحد والعشرين (٢٠٠٣-٢٠٠٤).	ت	تدمير بغداد والحضارة العربية الإسلامية في زمن المغول التتر بقيادة هولوكو (٦٥٦هـ-١٢٥٨م).	ت
قتل المدنيين من النساء والرجال والأطفال وهدم البيوت على	١	قتل المدنيين من النساء والرجال والأطفال دون تمييز ودفنهم في مقابر	١	قتل جميع من كان موجوداً من صغار وكبار ونساء حتى	١

غريب إذ سلط عليه الضوء لتتناقل فضيخته لكن ما خفي في سجون أخرى أعظم وما ينتهك خارج السجون قد يكون أكثر بشاعة.

(*) أخذ الباحث أمثلة التتر بقيادة هولوكو والكيان الصهيوني الإسرائيلي وقوات الاحتلال بقيادة أمريكا-بريطانيا وحلفائهما لأنها تعتبر نماذج من الأمثلة الأكثر همجية في التاريخ الإنساني حسب رأي الباحث.

سالت الدماء في الطرقات.	جماعية وهدم البيوت على ساكنيها.	ساكنيها.
-------------------------	---------------------------------	----------

٢	قتلوا جميع من وجدوه في المساجد والجوامع.	٢	قصف وضرب المؤسسات المدنية وحصارها كالمستشفيات والمدارس والجامعات وضرب المظاهرات المدنية.	٢	قصف وضرب المؤسسات المدنية التي تهتم بهوية الشعب الفلسطيني من أجل طمسها.
٣	جعل بغداد مقبرة جماعية وقد قتل فيها حوالي ثمانمائة ألف أو مليون.	٣	قتل واعتقال الخطباء والأئمة والمصلين وضرب وقصف المساجد والجوامع.	٣	قتل واعتقال المصلين وإذلالهم ومنعهم من الصلاة خاصة في المسجد الأقصى.
٤	وقتل أكابر ووجهاء البلد وعلمائها وأمرائها.	٤	انتشار الأمراض المميتة عن طريق الحصار كأمراض سوء التغذية وأمراض السرطان المصاحب للضرب بأسلحة الدمار الشامل كاليورانيوم المنضب.	٤	حصار المدن ومنع مواطنيها من العمل وإحلال البطالة والجوع والفقر وتسيبها كما هو في رفح.
٥	قتل الخطباء والأئمة وحملت القرآن وعطلت المساجد والمدارس.	٥	انتشار الجيف الكريهة التي خلفتها جثث الموتى نتيجة القصف كما هو حال البيوت التي هدمت على ساكنيها في تلعفر والفلوجة وغيرها.	٥	قتل وتصفية قيادي ورموز الانتفاضة والسلطة الفلسطينية.
٦	انتشار الأمراض نتيجة الجيف الكريهة التي خلفتها جثث قتلى التتر ^(١) .	٦	قتل وتصفية العلماء وقيادي الجيش العراقي والقادة السياسيين.	٦	حرق المواد الإنسانية كالغذاء والدواء المقدمة للشعب الفلسطيني من خارج فلسطين ومنها المقدمة من عرب

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، بدون سنة

فلسطين ١٩٤٨ .				
---------------	--	--	--	--

٧	لم يسلم من السبي والقتل إلا من اختفى في بئر أو غيره وقد استمر هذا الحال أربعين يوماً ^(١) .	٧	حرق المواد الإنسانية (الغذائية والطبية) المقدمة للمدن المنكوبة من القصف ومنع مساعدتها كما حصل في مدينة الفلوجة ومحاصرة المدن وإبادتها كما حصل في الفلوجة وتلعفر-النجف ومدينة الصدر في بغداد.	٧	انتهاج الأكاذيب والمراوغة مع الشعب والقيادة الفلسطينية.
٨		٨	انتهاج الأكاذيب والمراوغة والخدع مع العراقيين.	٨	إيجاد ذرائع لضرب المدن الفلسطينية وممارسة المداهمات والاعتقالات.
٩		٩	إيجاد ذرائع وهمية لخلق وإشعال الأزمات لغرض ضرب المدن والإبادة الجماعية للمدنيين واستمرار الاعتقالات والمداهمات.	٩	خلق الفتن الداخلية.
١٠		١٠	إيقاض فتن داخلية.	١٠	ضرب وانتهاك القرارات الدولية والاستخفاف بالأعراف الاجتماعية.

(١) عبد الحي بن أحمد العكبري الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية،

بيروت، ج٣، بدون سنة طبع، ص ٢٧١.

انتهاكات صارخة للمعتقلين الفلسطينيين في السجون.	١١	ضرب وانتهاكات القرارات الدولية والاستخفاف بالأعراف الاجتماعية.	١١		
استخدام الأسلحة الممنوعة دولياً في ضرب المواطنين المدنيين.	١٢	انتهاكات صارخة للمعتقلين العراقيين في السجون.	١٢		
		استخدام الأسلحة الممنوعة والمحرمة دولياً في ضرب المواطنين المدنيين.	١٣		

ثالثاً: ردود الفعل العراقية تجاه المحتل:

تباينت ردود الفعل العراقية تجاه المحتل منذ اللحظات الأولى وفي عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: والذي برز من اللحظات الأولى وقد كان معبراً عن المقاومة الوطنية العراقية ضد المحتل وكذلك برزت أشكالاً للتضامن الاجتماعي للعراقيين فيما بينهم نتيجة لتصرفات المحتل وخاصة أثناء العمليات العسكرية الأولى.

الاتجاه الثاني: والذي برز مناقضاً للاتجاه الأول فهو يعمل على تخريب البنية الاجتماعية العراقية من أجل مساعدة المحتل والتعاون معه وتسهيل مهمته في الاستحواذ على العراق وممتلكاته وشيوع حالة اللأمن وظهور حالات التجسس والعمالة مع المحتل.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الرفض للمحتل لكنه مستسلم للواقع إذ لا يستطيع المقاومة أو أنه غير مقتنع بمقاومة المحتل لإدراكه عدم فاعليتها أمام قوة وتكنولوجيا المحتل لكن بنفس الوقت يدعو إلى استقرار المجتمع وتحسين حالته واستثمار فرصة لذلك متحملاً صابراً على الوعود السياسية للمحتل متأملاً وضعاً جيداً في المستقبل. وقد كانت آليات هذه الاتجاهات في الآتي:

الاتجاه الأول: برزت المقاومة الوطنية العراقية منذ اللحظات الأولى لدخول المحتل العراق وقد يتزعم هذه المقاومة الحركات الإسلامية داخل العراق (*) بشكل رئيسي مع حركات أخرى تتسم بكونها شعبية وطنية فالمقاومة هي كل رد فعل ضد

(*) لم تكن في عهد سلطة صدام حسين المنهارة حركات إسلامية منظمة لها تنظيمات سياسية أو دينية ظاهرة تعمل داخل العراق بصورة علنية إلا أن العدوان حرك المشاعر الدينية والاحتلال أفرز تنظيمات وحركات نابعة من الدين الإسلامي متقاربة الأهداف سعت بشكل كبير على تنظيم نفسها من أجل تفعيل مبدأ الجهاد ضد المحتل. وقد ساعد ذلك منذ اللحظات الأولى بعض الملتزمين بالدين الإسلامي من دول إسلامية عدة جاءوا لمساندة المجاهدين العراقيين في هدف موحد وهو الجهاد ضد الاحتلال.

المحتل سواء كان عملاً عسكرياً أو أي عمل يردع به المحتل دفاعاً عن الوطن، ولكي نميزها عن الإرهاب فالإرهاب هو من يضرب ويقتل المواطنين الأبرياء سواء كانوا مدنيين أو عسكريين ومن يدمر البنية التحتية للعراق. فالمقاومة عرفاً اجتماعياً وسياسياً ودينياً واجباً طبيعياً وللشعوب المحتلة أن تلجأ لها وبكل السبل لمقاومة الاحتلال سواء كان بالسلاح أو الكلمة أو بغيرهما تسانده القرارات الدولية، فهي حق مشروع أقرته ميثاق الأمم المتحدة، والمقاومة العراقية ظهرت من موقع دفاعي عن الوطن والنفس ولحماية الحقوق والكرامة والمصالح وكل القيم الإنسانية، فكانت رد فعل عراقي منذ اللحظات الأولى من دون تدخل السياسة في تفعيلها ولا الاعتبار الطائفية وإنما الجهاد الإسلامي وروح المواطنة الشعبية.

وكانت ولادة المقاومة شيئاً طبيعياً فكل فعل رد فعل وهناك ما يعرف بالتحدي والاستجابة لذلك عبرت عن رد الفعل للاحتلال، فالاحتلال يولد المقاومة التي اتسمت منذ لحظاتها الأولى بأنها (عقيدة دينية-وطنية شعبية) تطبيقاً للنصوص الدينية المتمثلة بالآيات القرآنية الكريمة ووفقاً للتراث الشعبي والاجتماعي حيث لها خزينا ثقافياً واسعاً. غالباً ما وصفت المقاومة الوطنية العراقية بالجهاد عاكسة بذلك روح الشعب الوطنية لذلك نرى إن أركانها اثنان هما (عقيدة دينية-وطنية شعبية) ويستند بعضها إلى الآيات القرآنية ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَمْوَاتٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾^(٢)، وقوله

(١) سورة البقرة، ١٥٤.

(٢) سورة البقرة، ١٩٠-١٩١.

تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ﴾^(١)،
 وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْأَدْبَارَ *
 وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ
 وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ * فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ
 اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ
 اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
 فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ
 اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿أَذِنَ
 لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ
 رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٥).

وكذلك تنطلق المقاومة من الإرث الثقافي الوطني قديما وحديثا متخذة
 المجاهدين والوطنيين قدوة في ذلك وأفضل القدوة محمد ﷺ والصحابة رضي الله عنهم والقادة مثل
 خالد بن الوليد-سعد بن أبي وقاص-حمزة بن عبد المطلب-عمرو بن العاص-
 صلاح الدين الأيوبي-محمد الفاتح-عمر المختار-عبد القادر الجزائري-جميلة
 بوحيرد-يوسف العظمة-عز الدين القسام-الشيخ ضاري وغيرهم كثيرون، فصارت
 المقاومة تعني الوطنية وهذا يعني عندهم أعلى حالات النضوج لتدل على الوعي
 الوطني والديني والاجتماعي واتخذت المساجد أثناء المقاومة في بعض المدن الشحن
 العاطفي وسيلة معنوية كبيرة إذ صاحب القتال دائما تكبير المساجد الذي كان عاملا

(١) سورة آل عمران، ١٦٩.

(٢) سورة الأنفال، ١٥-١٦-١٧.

(٣) سورة التوبة، ١١١.

(٤) سورة الحج، ٣٩.

(٥) سورة الفتح، من الآية ٢٩.

قويا في رفع معنويات المقاتلين، وللمقاومة آليات كثيرة للتفعيل تأثرت ولا زالت تتأثر بعدة عوامل أبرزها:

١. القدوة بالنبي محمد ﷺ وأصحابه ﷺ وإبطال الأمة العربية والإسلامية رحمهم الله.

٢. الحق الشرعي الديني والاجتماعي والقانوني الدولي.

٣. خطب الجمعة من كل أسبوع في المساجد والمناسبات الدينية في حشد المواقف المساندة للمقاومة ضد المحتل.

٤. رد الفعل المناهض للمحتل إزاء تصرفاته خاصة بعد المداهمات والاعتقالات في البيوت والاستفزات المستمرة على الطرقات واستنكار ما جرى من انتهاكات فيما يسمى بفضيحة أبو غريب.

٥. الثأر ضد القتل العشوائي ورد الاعتبار ضد الانتهاكات الموجهة للكرامة والقيم العراقية التي تمس شرف وشخصية العراقي وخاصة في المجتمعات القروية.

إلا أن هذه المقاومة على الرغم من استمرارها وضرباتها الموجهة للمحتل إلا أنها بقيت تقريبا تعمل بصورة مجزأة تشتت في مدن وتضعف في مدن أخرى مما خلق وضعا يريح المحتل ويسهل التعامل معها من أجل احتواء أو التخلص منها ومما أدى إلى ضعف المقاومة وجود فجوة بين المقاومة الوطنية وبين السلطات المؤقتة المعينة من قبل المحتل ويسعى المحتل دائما إلى اتساع هذه الفجوة من أجل السيطرة على المقاومة وإضعاف هيبته وقوة وشرعية السلطات المعينة. وإن المحتل يرفض أي تصرف وفكرة للمقاومة ويعد العراقيون إرهابيين وقاطعي طريق ومتمردين ولا أحد يعرف ويفهم ماذا تعني عند الأمريكيين مفاهيم مثل (الحرية-حقوق الإنسان).

إذ تنادي بها أمريكا وترفع شعاراتها وتضربها عرض الحائط وتبصق بها عند أي موقف واقعي لا يتماشى مع مصالحها وأهدافها وسياستها، وغير معروف أيضا ماذا تعني عند الأمريكيين مفاهيم مثل (المقاومة-الإرهاب).

فراحت القوات الأمريكية تضرب وتقصف بكل قوة وقسوة المدن والمواطنين المدنيين ولم ينج منهم حتى الجرحى المصابين المحمولين في سيارات الإسعاف إذ قصفوا أكثر من مرة وقتل بعضهم فصارت الذرائع الكثيرة قد اعتاد عليها العراقيون وتوقعوا قصف مدنهم فصارت شعارات وتصنيفات لحملات الإبادة الجماعية للمدنيين في المدن لغرض إيقاف وهزيمة المقاومة الوطنية العراقية وقتل المدنيين، ومن هذه الشعارات والتصنيفات والتي فشلت جميعها في هزيمة المقاومة لكنها نجحت في إسقاط الموتى من المدنيين (الأفعى المتسلقة وعقرب الصحراء-والمطرقة الحديدية- والشبح الغاضب) الخ، والذرائع كانت على غرار الذريعة الخاصة بإسامة بن لادن بعد تفجيرات ١١/٩/٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك ليكون إسامة بن لادن ذريعة على أساس إنه متعاون مع الدولة أو الأنظمة أو حتى الأشخاص غير المرغوب فيهم من قبل أمريكا وإلحاق الضربات بهم كما حصل في أفغانستان والعراق، فصارت الذرائع لقتل العراقيون متعددة أبرزها مثلا ما حدث في الفلوجة بقتل أربعة من رجال الأمن الأمريكيين والتمثيل بجثتهم -علما إن أخلاق ومبادئ الإسلام لا تقبل التمثيل بالجثت مهما كان- لتكون ذريعة قوية للانتقام والإبادة الجماعية للمدنيين علما إن أغلب الذين قتلوا في الفلوجة هم من المدنيين غير المسلحين ولا علاقة لهم بالجثت وغيرها مثل الأطفال والنساء والمعاقين. هذا الانتقام صرح به بريمر عندما وصف هذا الفعل بأنه عمل خسيس ومناف لأدبيات وقواعد المجتمع المتحضر، وإن قتلهم لم يمر من دون عقاب، ونحن نتساءل هل إن الانتقام الهجمي الوحشي الشرس ضد المدنيين الأبرياء والذين لا علاقة لهم بهذا الفعل والإبادة الجماعية وهدم البيوت على ساكنيها هي من أخلاق وقواعد المجتمع المتحضر وإنه عمل فاضل.

أم أن بريمر تعود لعبة الخداع الأمريكي والكيل بمكيالين في التصرفات تجاه العراقيين؟

وتوالت الذرائع ومنها البحث عن صدام حسين وأعوانه، والبحث عن أنصار القاعدة ووجودهم في العراق، ووجود (أبو مصعب الزرقاوي وأنصاره) في العراق

وهؤلاء جميعاً إرهابيون ويشجعون على الإرهاب في نظر أمريكا، فتقوم القوات الأمريكية وحلفاءها بضرب هذه المدن ولكنها لم تعثر على أي واحد من هؤلاء ليكون المدنيين هم الضحايا، وقد تكررت هذه الذرائع لأكثر من مرة عن وجود هذه العناصر ولم يعثر في أية مرة على الزرقاوي مع النفي القاطع لسكان المدن المنكوبة عن وجوده فيها وأبرز المدن التي تعرضت لهذه الذرائع (تكريت في صلاح الدين - الفلوجة في الأنبار - ديالى - الحلة - وتلعفر في الموصل - نينوى) مع مدن أخرى كثيرة.

إن إثبات بطلان هذه الذرائع والظلم الحاصل بقتل المدنيين الأبرياء وتعرضهم للربح والإرهاب زاد من انتشار وتأييد وشعبية واتساع قاعدة المقاومة وأيقن أغلب العراقيون افتراءات وخدع المحتل. وراح المحتل يصور المقاومة الوطنية على أسس طائفية بهدف تجزئتها والنيل منها فصار يطلق ويروج شعارات المثلث السني وغيره من التصنيفات بغرض تجزئة المقاومة وتقليل فاعليتها إلا أن المقاومة الوطنية العراقية اتسع نطاقها الجغرافي فمن الشمال (الموصل وكركوك) ومن الجنوب (البصرة والعمارة ومدن أخرى) إلى الشرق (ديالى ومدن أخرى) ثم الوسط (بغداد والنجف ومدن أخرى) والغرب (الأنبار)، فالمقاومة الوطنية إذن ليست كما يدعون طائفية بل عمت أغلب مدن العراق. وقد أثبتت المدن العراقية مقاومتها العنيفة وقوة وكبر معنوياتها على الرغم من ضعف حجم إمكانية هذه المدن مثل (الفلوجة - القائم - الرمادي - الكوفة - النجف - سامراء - الناصرية - البصرة وحتى بعض الأحياء في مدينة الصدر والأعظمية والدورة واللطيفية وشارع حيفا وشارع المطار) مقارنة بعدة وتكنولوجية المحتل، علماً إن المقاومة لم تتوقف وكانت مستمرة يومياً. فقد لا يمر يوماً إلا وضرب رتل عسكري للمحتل على الطرق أو ضرب قاعدة عسكرية في المعسكرات القديمة للجيش العراقي أو القصور الرئاسية وغيرها من المؤسسات التي اتخذت كثكنات عسكرية ثابتة لجيش الاحتلال. وكذلك ضرب ما يسمى بالمنطقة الخضراء في بغداد والتي يتواجد فيها مسئولو الاحتلال وكذلك ضرب مطار بغداد الدولي الخ من ضربات يومية مستمرة ليلاً ونهاراً. هذه المقاومة العنيفة من العراقيين

جعلت قوات الاحتلال تتخبط في تصرفاتها مما أفقدها رشدها وراحت تضرب وتنتهك كل القرارات والقوانين والأعراف الدولية فصارت عمليات المداهمة والاعتقالات للأسر العراقية شبه يومية تصاحبها تصرفات غير إنسانية فعلى سبيل المثال ضرب رجال الأسرة وإهانتهم أمام النساء والأطفال بأبشع صورها. هذه التصرفات زادت من مشاعر الحقد والكراهية وحب الانتقام من المحتل وأضعفت ادعاءاته بالحرية وحقوق الإنسان كما زادت من شعبية وقاعدة المقاومة الوطنية عن عقيدة راسخة وقوية كنتيجة وردود أفعال لهذه المداهمات وصار الإيمان بأن المقاومة وإشهار السلاح ضد المحتل شرفاً لأغلب المتعرضين لهذه الإهانات.

وقد عمد المحتل على تشويه صورة المقاومة الوطنية وزرع الفتن لغرض تجزئتها وإنهائها وقد كثرت التفجيرات التي استهدفت المواطنين المدنيين ولاسيما الشرطة مما راح ضحيتها الكثير من الأبرياء من الشرطة والشعب وكذلك انتشرت جرائم القتل ورميهم في الطرقات ووضع لافتات بأن هؤلاء القتلى يتعاملون مع قوات الاحتلال وكثرت الشائعات بأن المجاهدين هم القاتلون، أو تنسب لجماعات إسلامية أو منظمات وأحزاب سياسية لغرض تشويه سمعتها وزرع الفتن وغيرها من الشائعات التي يراد منها الفتن وكسر المقاومة.

ويمكن القول بأن أكثر هذه التفجيرات وعمليات القتل وتدمير مؤسسات الدولة وضرب الكنائس وتخريب البنية الاقتصادية مثل تدمير مؤسسات الدولة وضرب مشاريعها، مثل مشاريع الماء والكهرباء وتفجير آبار النفط وياقي المشاريع والمؤسسات العائدة للدولة وللصالح العام وحتى الخاص ترجع إلى:

١. قوى خارجية غرضها إشاعة الفوضى فيه وتدمير العراق.
٢. عناصر تعمل داخل العراق لمصلحة قوى خارجية أو داخلية هدفها إحلال الفوضى وعدم الأمان في العراق.
٣. قوات الاحتلال نفسها لغرض إبقاء الذرائع لوجودها.

وفي كل هذه الأحوال يرى الباحث إن أمريكا وحلفائها على العلم بها أو بمساعدتها، وقد بنى الباحث هذا الرأي بناء على تصرفاتها مع المواطنين العراقيين من خدع واستفزازات ومداهمات وانتهاكات وإبادة جماعية. إلا أن المقاومة تعمل تطبيقاً لنصوص دينية سماوية سمحاء لغرض الإصلاح وليس العبث والتخريب. وإن ما يجري من قتل وتدمير وتخريب لممتلكات الدولة وحتى ممتلكات الأشخاص يعد إرهاباً وليس مقاومة. وكما ذكرنا فإن المقاومة هي ضد المحتل والإرهاب هو من يضرب ويقتل المواطنين الأبرياء سواء كانوا مدنيين أو عسكريين ومن يدمر البنية التحتية للعراق.

وقد مورس الإرهاب ضد العراقيين من الداخل ومن الخارج فقد قام بعض الأشخاص والمنظمات من الداخل بممارسة الإرهاب لأغراض إحلال الفوضى والتدمير وعدم الاستقرار تمثل بذلك بالقتل وتدمير الممتلكات وإشاعة الخوف بين المواطنين بعدة تصرفات كإطلاق قنابل دخانية أو صوتية أو قتل الأشخاص وغير ذلك. ومن الخارج مورس الإرهاب خاصة من قوات الاحتلال أمريكا-بريطانيا عن طريق زرع الرعب والخوف عند المواطنين بعدة تصرفات كالرمي العشوائي بالرصاص على المواطنين وقتلهم وقصف المدن وهدم البيوت على ساكنيها وغيرها من التصرفات. وقد عرف الإرهاب الدولي كما ورد في اتفاقية عام ١٩٤٧ من قبل عصبة الأمم المتحدة بأنه (أفعال إجرامية موجهة ضد دولة من الدول، ويقصد بها أو يراد منها خلق حالة من الرعب في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو الجمهور العام)^(١).

ومن الأمور المصاحبة للمقاومة والتي كان ولا يزال هدفها تشويه صورة المقاومة الوطنية والمجاهدين بروز تيارات كثيرة تدعي بأنها إسلامية وراحت تعطي

(١) عبد الحسين شعبان، الإسلام والإرهاب الدولي، ثلاثية الثلاثاء الدامي، الدين، القانون، السياسة،

تقديم عبد الله التركماني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠١، ٢٠٠٤، ص ٢١٨.

لنفسها تنظيمات وأسماء لا وجود لها في السابق، وتدعي هذه الجماعات بأنها إسلامية، وقد قامت هذه الجماعات بتصرفات عدة لا يقبلها الإسلام ولا مبدأ الجهاد في الإسلام مثل قتل الأبرياء وتدمير مؤسسات الدولة والمشاريع العامة وحتى الخاصة وتخريب البنية التحتية للعراق علما إن الإسلام ضد ثقافة القتل. وبذلك أصبحت الثقة بالمجاهدين مهزوزة عندما كثرت هذه الجماعات وتسالت بين المجاهدين واكتشف قسم منهم بالتجسس. وبذلك أصبح المجاهدين عبئا كبيرا في كثير من الحالات على بعض المدن نتيجة لتصرفات من يدعي الإسلام والجهاد على حساب الإسلام والمجاهدين.

ومما يثير الانتباه أن المقاومة الوطنية العراقية غير معروفة في تشكيلاتها وقيادتها وتنظيمها وربما تكون هذه أحد مواطن قوتها، ولو عرفت وكشفت لما بقيت وإنما يتم تصفيتاها.

ويرى في نظر الباحث إن نجاح وفشل المقاومة في العراق له أبعادا كبيرة جدا على المنطقة فنجاحها يقوض ويحد من طموح أمريكا في التدخل العسكري وضرب دول أخرى مثل سوريا ومصر والسعودية والسودان وإيران، وكذلك يعني تصدع وتفكك مطامح ومطامع إستراتيجية أمريكا في المنطقة (الشرق الأوسط خاصة) وعدم تكرار الضربات العسكرية والاحتلال المباشر، وفشل المقاومة يعني تمادي أمريكا بضرب واحتلال أي بلد تريده.

وقد اتخذت المقاومة بعض الإجراءات للتعبير عن وحدة هدفها وهو التحرير وطرد المحتلين في التعاون ماديا ومعنويا بين بعض المدن المقاومة، فقد حصل تعاون بين أهالي الفلوجة وأهالي النجف وأهالي بغداد والمدن الأخرى المقاومة، على الرغم من الصعوبات والمعوقات التي صاحبت هذا التعاون، فقد كان المحتل يضرب أي نوع من الاتحاد بين المدن العراقية فهو يتلف ويمنع وصول المواد الإنسانية المقدمة للمتضررين المدنيين من مواد غذائية وطبية وغيرها كما حصل في مدامات الأعظمية في جامع الإمام الأعظم عندما حرق وأتلف جميع المساعدات التي كانت

مقررة لأهالي الفلوجة وضرب جميع المساعدات التي كانت متوجهة لأهالي النجف كما حاصر مدينة تلعفر ومنع وصول أية مساعدة إليها وقد قامت قوات الاحتلال بفتح ساحة العراق كمكان للحرب وتصفية كل القوات والتيارات المعادية لأمريكا. وكان حل وزارتي الدفاع والداخلية والتي تتضمن حرس الحدود والكمارك والشرطة والأمن أبرز آلياتها في تحقيق عدم الأمن والاستقرار المتعمد كما إن آليات تشييط هذه الساحة الحربية صارت على حساب أمن وسلامة العراقيين وقد اتخذت أمريكا هذه الساحة لتحقيق الأهداف التالية:

١. وضع العراق في حالة الحرب والقتال وعدم الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي ليكون ذريعة في تدخل واستمرار الوجود الأمريكي وحلفائه في العراق.
٢. سحب كل التيارات والقوى التي تريد أن تضرب وتتقم من أمريكا إلى العراق واتخذت من حل حرس الحدود والشرطة وسيلة لذلك.
٣. اتخاذ ذلك يعطي لأمريكا فرصة جمع وحصر أعدائها في مكان ومحيط جغرافي واحد وضيق لتسهيل عملية الإبادة.
٤. جعل العراق والفلوجة عبرة لمن يحاول ضرب أو إيذاء أو معاداة أمريكا وتخويفهم عن طريق الإبادة الجماعية للمدنيين وبأقوى الأسلحة المحرمة دوليا.
٥. دفع الضرر عن أمريكا وابتعاد الهجمات عنها (من الداخل) عن طريق العراق لتسهيل هذه العملية على المعادين لأمريكا بدخولهم العراق وتجمعهم في مكان واحد لإمكانية حصرهم وإبادتهم. وجعل أمريكا مكانا آمنا وبعيدا عن ضربات وهجمات أعدائها.
٦. خلق الذرائع والإشاعات على دول تريد أمريكا أن تضربها أو تتدخل بشؤونها وتتمثل هذه الذرائع بالمساعدة الخارجية للمقاتلين العراقيين وإمدادهم بمقاتلين وإمدادات مادية كالأسلحة وغيرها، وكان حل حرس

الحدود أحد آليات هذه الأهداف ومن أبرز الدول التي اتخذت عليها ذرائع التدخل بالعراق وإمداده بالمقاتلين والأسلحة هي (سوريا-إيران- أفغانستان).

وقد تزامنت هذه الإبادة الجماعية للعراقيين ولاسيما في الفلوجة وبغداد وتلعفر وسامراء والرمادي والنجف مع اختطاف صحفيين فرنسيين وصحفيتين إيطاليتين - إضافة إلى عمليات الاختطاف الأخرى لباقي الجنسيات لكن الاهتمام كان بخصوص الفرنسيين والإيطاليين - حيث هبت الكثير من المنظمات والدول والشخصيات العربية والأجنبية في المطالبة بسلامتهم والإفراج عنهم واعتبار هذا العمل لا إنساني وغير مقبول. والعجيب في ذلك إن الإبادة للمواطنين المدنيين العراقيين مستمرة ولكن بدون أن يتكلم أحد، وكأن الأمر لا يعني أحدا وإن هذه الإبادة هي شأننا عراقيا داخليا أو (عراقيا-أمريكا). وكذلك تزامن ذلك مع إعدام ١٢ شخص من النيبال كانوا قد اختطفوا في العراق، لكن لم يحدث هذا الاهتمام من قبل هذه المنظمات والدول والشخصيات الإنسانية؟! يظهر ذلك وكأن النيباليين والعراقيين غير محسوبين على الإنسانية أو أنهم من درجات سفلى أو دنيا في الإنسانية وكأن قتل الأمريكيين والفرنسيين يعد تجاوزا على حقوق الإنسان ويجب أن تتدخل الشخصيات والمنظمات الإنسانية لمنع ذلك، هذا لا يعني إن الباحث مع الأشخاص الذين يقومون بعملية الخطف أو ضد هؤلاء الرهائن بل يؤكد الباحث إن عمل المقاومة والجهاد يجب أن يكون شريفا ونظيفا بعيدا عن الإرهاب ويتحلى بالأخلاق العربية والإسلامية الأصيلة، لكن الملفت للانتباه هو إن التعامل المزدوج والتناثر فيه ووضع في مكيالين من قبل الدول والمنظمات والشخصيات التي تدعي الإنسانية هو الذي ينبغي التأكيد عليه.

وقد وجدت في هذه المدة حالة جديدة في المجتمع العراقي تعبر عن الوضع المأساوي المتمثل بوجود عدد كبير من الضحايا الأبرياء الذين قتلوا سواء من المقاتلين المقاومين أو من المدنيين كنتيجة للقصف العشوائي كذلك الموتى الذين لم

يستطع ذويهم من نقلهم إلى المقابر بسبب حصار المواطنين في الشوارع وصعوبة وصولهم إليها فاضطر الناس إلى دفن موتاهم في الملاعب الرياضية (ملاعب كرة القدم) والشوارع وحدائق البيوت وقد صاحب ذلك انتشار الروائح الكريهة لتعفن وتفسخ الجثث وعدم القدرة على نقلها إلى المقابر ووجودها فترة طويلة تحت الأنقاض وبأعداد كبيرة كما حصل لبعض الأسر الذين قتلوا جميعهم بهدم بيوتهم عليهم.

وقد استحدثت أيضا مقابر لبعض المجاهدين من العرب والمسلمين الذين جاءوا للدفاع عن العراق ولاسيما بعد العدوان العسكري على العراق ومن أبرز هذه المقابر (مقبرة داخل جامع أبو حنيفة في الأعظمية)، والتي صارت مزارا لكثير من المواطنين.

هذه الأوضاع جعلت العراقيين في حالة ملل وإنعدمت ثقتهم بالوعود التي يسمعونها من المحتل أو السلطات المؤقتة في العراق واستمرار عدم الأمان والاستقرار وتدهور الأوضاع الإنسانية. وقد ظهرت ضمن هذا الاتجاه أشكال أخرى من ردود الفعل العراقية تجاه المحتل تعبر عن التضامن الاجتماعي للمجتمع العراقي نتيجة الإحساس بالخطر الخارجي المتمثل بالمحتل. وقد عبر عن صور هذه الأشكال من التضامن منذ اللحظات الأولى للعدوان العسكري على العراق وإحساس العراقيين بالخطر فقد تضامنت بعض المدن العراقية الأكثر أمنا مع بعض المدن العراقية المضطربة مع الأهالي بتوفير كل المساعدات المادية والمعنوية والإنسانية وذلك من خلال:

١. فتح الأسر لبيوتها أمام النازحين من العراقيين من المدن المنكوبة التي تعرضت لقصف جوي عنيف وضربات مسلحة أخرى مثل بغداد والبصرة والنجف.
٢. تطوع المواطنون بالتبرع ببيوتهم وإخلائها لهؤلاء المواطنين النازحين من سكناهم بصورة مجانية.

٣. إيواء بعض أسر النازحين وجعلهم ضيوفا عليهم موفرين لهم كل الخدمات.
٤. إخلاء تجمعات سكنية كبيرة وكثيرة كالعمارات والفنادق والبيوت التي هي في طور البناء وجعلها في خدمة النازحين من المدن المنكوبة وإمدادهم بكل المساعدات الإنسانية كالغذاء والدواء والأثاث المنزلي كالفرش والوقود وأجهزة التدفئة وغيرها.
٥. التبرع بالمال والدم والمواد الغذائية والأدوية وكل ما يساهم في ضماد جرح ومساعدة المدن المنكوبة المتعرضة للقصف والحصار.
٦. ظهرت بعض الحالات القليلة نسبيا، مع ما ورد من تبرعات مجانية متمثلة بتأجير البيوت للأسر النازحة وبأسعار مرتفعة جدا مستغلين بذلك الظروف الصعبة، -ومن الجدير بالذكر إن بعض هؤلاء قد تراجعوا عن تصرفاتهم تضامنا مع هذه الأسر واسترجعوا المبالغ النقدية التي استلموها مقابل أجر الإقامة- وقد حصل هذا بفعل عدة حسابات منها:
- أ. انتقاد الناس لهؤلاء المستغلين لمثل هذه الظروف.
- ب. دور خطباء المساجد والمتقنين والمرشدين الاجتماعيين الشعبيين في بلورة وعي جماعي عام يساند التضامن الاجتماعي.
- ج. إدراك بعض هؤلاء أن الوضع قد يكون مؤقتا أو دائما وربما يشمل حتى المدن الآمنة نسبيا. وقد ظهرت حالات الندم والتأسف والتضامن الاجتماعي مع الأسر النازحة من بيوتها.
٧. ظهور جماعات تطوعية هدفها حماية وأمن المجتمع إذ أخذت دور الشرطي الحارس على سلامة المواطنين وممتلكاتهم وكانت أبرز هذه الجماعات مؤلفة من الشباب مثل (شباب المحلة أو المنطقة-شباب المنظمين عن طريق المساجد-المتقنين).

٨. ظهرت جماعات تطوعية في خدمة تنظيم الأمور العامة أخذت أدواراً عدة مثل دور شرطي المرور أو دور المرشد الإنساني أي يكون دليلاً لمن فقد شخصاً أو بحاجة إلى حاجة لا يعرف تدبيرها خاصة من الأسر النازحة وتدبيره لها الخ.

٩. القيام بمظاهرات شعبية مدنية سلمية تعبر عن التضامن الاجتماعي ورفضها لقوات الاحتلال على الرغم من تعرض هذه المظاهرات للقصف العشوائي من المحتل وفي عدة مدن مثل بغداد-الناصرية-الكوفة الخ.

١٠. التضامن الديني الاجتماعي إذ تضامن العراقيون مع بعضهم البعض على الرغم من الاختلافات الدينية والطائفية والاثنية. وقد عبر عن هذا على سبيل المثال المسيحيين من المواطنين العراقيين عن طريق الكنائس في جمع التبرعات الإنسانية من مواد غذائية وطبية وغيرها للمدن المنكوبة كما حدث في (عيد الفصح) عند المواطنين المسيحيين العراقيين وقد سبق ذلك التآلف والتآخي والتضامن العراقي في بداية العدوان إذ اجتمعت الأسر مع بعضها في المساعدة والإيواء لبعضهم بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو المذهبية أو الاثنية التي راهن عليها المحتل كثيراً في زرع الفتن وتقسيم العراق، وظهور المواطنة العفوية بتذويب وصهر وإزالة كل ما غرسه الاستعمار قديماً من أجل التجزئة والتقسيم.

١١. رفض الكثير من المتطوعين العراقيين سواء من الشرطة والجيش الجديد في مشاركة المحتل بضرب العراقيين كما حدث مع الكتيبة ٣٦ من الجيش العراقي الجديد، التي رفضت مشاركة المحتلين في قتال المقاومة الوطنية في الفلوجة، ردة الفعل هذه عرضت العراقيون في هذه الكتيبة إلى العقوبة من قبل قوات الاحتلال عن طريق محاصرتهم واحتجازهم في (معسكر طارق) قرب الفلوجة وتمت هذه المحاصرة في الطائرات والمدرعات ومعاملة عناصرها بالتعذيب البدني والنفسي وتجريدتهم من السلاح وحصل ذلك في ١٤/٤/٢٠٠٤. وقد حصل رد فعل عراقي بعيداً

عن السياسة والأمن شعر به البعض من العراقيين بنوع من الارتياح والابتهاج على الرغم من صعوبة وتدهور الأوضاع في العراق بشكل عام وهو الإبداع العراقي في أولمبياد أثينا ٢٠٠٤ وخاصة في كرة القدم (*).

الاتجاه الثاني:

برز في هذا الاتجاه ضرب وتدمير البنية التحتية للمجتمع العراقي والتعاون مع المحتل وتسهيل مهمته في السيطرة والاستحواذ على العراق وتدمير ونهب ممتلكاته وشيوع حالة اللأمن وظهور حالات التجسس والعمالة مع المحتل، فقد شاعت عمليات وجرائم التجسس والعمالة بشكل كبير وقد كان وراء هذه الحالة عدة عوامل أبرزها ما يلي كما يرى من وجهة نظر الباحث:

١. العامل الاقتصادي:

فالعراق واجه فقرا كبيرا وحرمانا اقتصاديا كبيرا وشاعت حالة البطالة وتفاقت بعد الاحتلال، وقد استغل المحتل هذا الوضع وذلك بإغراء المتعاملين معه بالمال الوفير سواء كان على شكل دولارات أمريكية أو عملة وطنية. وقد ساعد على هذه

(*) حيث سجل العراق إنجازا يعد كبيرا في تاريخ الكرة العراقية خاصة وفي ظل هذه الظروف إذ صعد إلى دور الأربعة في هذه المسابقة علما إن رياضة كرة القدم من الرياضات الشعبية في العراق ويحرص المواطنون على متابعتها. والمفاجئ في هذا الإنجاز إن الفريق العراقي ذهب إلى الأولمبياد وهو فاقد كل وسائل الإعداد الفنية والمادية عدا الروح المعنوية التي شكلت له عامل تحد كبير يستجيب لظروف العراق المتأزمة المتردية في ظل الاحتلال.

فقد حرم الفريق العراقي والرياضة العراقية بشكل عام من التدريبات الرياضية المنظمة بسبب اغتصاب قوات الاحتلال للملاعب الرياضية والأندية والساحات الرياضية وجعلها ثكنات عسكرية لقوات الاحتلال كما تم الاستيلاء على قسم من المؤسسات والملاعب والأندية العراقية من قبل بعض الأحزاب وبعض الأسر وجعلها مكانا خاصا لهم كما حصل لباقي مؤسسات الدولة مع تدهور الأمن الاجتماعي وشيوع حالات الانفجارات اليومية ضد المواطنين المدنيين مع توقف الدوري العراقي لكرة القدم وباقي الألعاب بسبب تردي الأوضاع الإنسانية والأمنية والظروف السيئة الأخرى كل هذا جعل العراقيون يتحدون ويستجيبون لهذا التحدي مما فاجأ الجميع بهذا الإنجاز الرياضي في ظل ظروف صعبة جدا.

الحالة أيضا ضعف الرقابة الرسمية إذ يشعر الجاسوس والعميل مع المحتل بشيء من الأمان إذ لا يتوقع إن هناك من يحاسبه أو يقاضيه تجاه هذا العمل خاصة وإن بعض المواطنين الذين نشأوا وفقا للأيدولوجية البعثية أو نشأوا في ظل الخوف والرعب من السلطة المنهارة (سلطة صدام حسين) اعتبروا المواطن أو فهمومها على أنها الخضوع للسلطة مما أفقد المواطن معناها وهبتها وروحها كما إن المواطن العادي غالبا ما يلهث وراء رزقه حتى يعيش وسط هذه التعقيدات الاجتماعية الاقتصادية، مع شيوع التسبب الكبير والفوضى في الشارع العراقي مع انفتاح الأسواق وجعلها سوقا حرة تحتوي كل شيء ليصبح المواطن مستهلكا يطمح لأخذ كل شيء بغض النظر عن الوسيلة التي يحصل بواسطتها على الأموال والنقود ولكن هذا لا ينطبق على كل المواطنين بل على البعض الذي لا يهمله مصدر وشرعية ووسيلة جلب الأموال.

وقد شجع ذلك أيضا الغطاء المهني الذي يخنفي به البعض بذريعة العمل الشريف مع المحتل بعيدا عن السياسة والتجسس إذ يبرر عمله بمهنة الترجمة أو نقل المواد وغيرها من التبريرات، مع طمع بعض المقاولين والتجار في الحصول على أية غنيمة من المحتل فراحوا يعقدون الاتفاقيات والعقود في مجال البناء والإنشاء (المقاولات) وفي مجال التجارة وتجهيز قوات الاحتلال بالمواد اللازمة لهم بغض النظر عن نوعيتها، علما إن هذه المقاولات والتجارة لا تمثل إلا غنائم صغيرة أرادوا إلهاء المواطن العراقي بها وتبقى الغنائم الكبيرة للشركات الأمريكية وحلفائها مثل عقود النفط والمشاريع العملاقة لتنتج المجال واسعا لشركات المتعددة الجنسية في العراق.

٢. الجهل وعدم الوعي الاجتماعي السياسي:

إذ وقع الكثير وتورطوا بأعمال جاسوسية نتيجة لجهلهم بمفهوم ومعنى التجسس والعمالة وكذلك عدم وعيه الاجتماعي والسياسي لنتائج عمله على غيره

وعلى الوطن مع قصور وخلل في التنشئة الاجتماعية بصورة عامة والأسرية بصورة خاصة، وأخذ مثل هذه الأمور بطابع اللامبالاة وهذا ينعكس على مفهوم الوطنية إذ أن الكثير من الناس لم يفهموا ولم يدركوا معنى وأبعاد الوطنية كنتيجة للقصور في التنشئة الاجتماعية.

وقد شاعت في بداية الاحتلال أفكارا وممارسات تدعو لبقاء المحتل وترحب به عند بعض المواطنين على أساس أن أمريكا وحلفائها جاءوا لتحرير العراق من اضطهاد صدام حسين. وقد شجع هذا التيار الكثير من المواطنين الذين اضطهدهم من قبل السلطة والمحرومين اقتصاديا والمتمردين على السلطة. وقد خيم شعور الحقد والكراهية على السلطة المنهارة (سلطة صدام حسين) على الفعل والواقع الذي جاء به المحتل إلا أن بمرور الوقت كشفت أهداف المحتل بصورة تدريجية نتيجة لممارسات وتصرفات المحتل ضد العراقيين فانقلب الكثير من هؤلاء المرحبين للمحتل إلى مناوئين وضد المحتل فيما بعد.

وقد ساد في ظل هذه الظروف ضرب بعض المقاولين والتجار والمتعهدين مع قوات الاحتلال أو تهديدهم وراح الكثير من الضحايا الأبرياء نتيجة لهذا التصرف إذ لا توجد معايير أخلاقية وطنية ثابتة لقياس هذه الحالات. وقد اختلطت أمورا كثيرة في هذا الاتجاه إذ عمد البعض إلى تفجير الشاحنات والتي تدخل إلى العراق واختطاف سائقيها وقد يبرر البعض هذه الأعمال على أساس أنها جزء من المقاومة ومنع دخول أية إمدادات عسكرية أو مادية أو غذائية وغيرها للمحتل وتفتيت حلفاء المحتل من الدول والشركات وذلك بقتل المتعهدين والسواق أو سحب شركاتهم لكي يضعفوا المحتل. وقد استغل البعض هذه الحالة وراح يسطو أو يقطع الطريق أمام أية شاحنة تدخل العراق والاستيلاء عليها، حتى إن بعض الشاحنات كانت تنقل المواد الغذائية للمواطنين العراقيين بهدف تمويل البطاقة التموينية الغذائية الشهرية مما أربك هذا النظام وصعد أسعار هذه المواد في السوق إضافة إلى كونه عمل تخريبي.

وقد ساد أيضا في هذا الاتجاه تفجير وتعطيل البنية التحتية العراقية المتمثلة بأنابيب المياه وشبكة الكهرباء وغيرها من المشاريع التي يعتمد عليها الشعب العراقي. وكانت هذه الأعمال مقصودة وتعمل لحساب أطراف خارجية وربما يكون المحتل أساسا وراءها للغايات التي جاء بها باستمرار عدم الأمان والاستقرار لاستمرار ذريعة التدخل والحصول على أكبر كمية من الغنائم لشركاته بعد تعطيل وضرب البنية التحتية.

٣. العامل السياسي:

إذ أصبحت المؤسسة السياسية هشة وضعيفة جدا بفعل سيطرة المحتل على العراق، إذ ساد العراق عدم الاستقرار السياسي حيث استخدم المحتل قوته ودكتاتوريته تجاه المؤسسة السياسية فراح يتخذ آليات مؤقتة تخدم مصالحه ووجوده داخل العراق فراح يعين مرة مجلس الحكم ليرأس المؤسسة السياسية في العراق بالتعاون مع المحتل ومرة يعين سلطة مؤقتة ناقصة السيادة لا تستطيع أن تعمل أو تقرر أي شيء حتى وإن كان أمرا داخليا، وقد اختير لرئاسة المؤسسة السياسية الغالبية من العناصر المتعاملة مع المحتل قبل دخوله العراق ومساندته بدخول العراق ومشاركته السلطة في أثناء الاحتلال فراحت هذه السلطات تلبى كل أهداف ومصالح المحتل بغض النظر بما سيؤول إليه هذا التعاون من أحداث وأخطار مستقبلية على المواطن والوطن. وخضعت المؤسسة السياسية لتبعية سياسية صارمة وخضوع تام بفعل دكتاتورية المحتل وبفعل تورط بعض عناصر هذه المؤسسة بمعاهدات وعمليات عمالة وربما تجسس لصالح المحتل مما جعل هذه المؤسسة تابعة بصورة نهائية للمحتل، وقد أثبتت أحداث الواقع في العراق إن هذه السلطة أو المؤسسة السياسية لا تستطيع فعل أي شيء سوى ترديد شعارات المحتل مثل اتخاذ شعار الحرية الذي جاء به المحتل والذي اتخذته المؤسسة السياسية غطاء لها لخداع المواطن وليكشف المحتل هو عن نفسه ويعلن الاحتلال علنا ثم الشيء المثير للدهشة هو تصريح

الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في ١٦/٩/٢٠٠٤ إن العدوان على العراق وغزوها قرار غير شرعي وغير قانوني ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أي بعد حوالي سنة ونصف من الاحتلال يكسر الصمت المخزي لأكبر مؤسسة سياسية عالمية الأمم المتحدة، هذا العدوان الذي أعطته المؤسسة السياسية في العراق بعد الاحتلال الشرعية وأعطته صفة التحرير وأرادت أن تحتفل بذكراه! وقد أثبتت الأحداث أيضا تعاون السلطة السياسية المطلق مع الاحتلال في إيذاء المواطن والوطن وتجسيد ذلك في مساندة المحتل في الاعتقالات والمداهمات المستمرة وضرب المدن العراقية وإبادتها أو بالصمت لما يحدث لتعبر هذه السلطة بأنها لا حول لها ولا قوة ومما يثير الدهشة أن المحتل حاصر وضرب بقسوة مدينة تلغفر في شمال العراق ولم تحرك السلطة العراقية ساكنا بذلك وقد كان التحرك لإنقاذ هذه المدينة من بطش المحتل عن طريق تركيا عندما هدد وزير خارجية تركيا هدد أمريكا بوقف التعاون معها بخصوص العراق!

الاتجاه الثالث:

يعبر هذا الاتجاه عن التوسط بين المنهجين الأول والثاني معتبرا واقع الحال منهجا في تصرفاته فهو رافض للاحتلال ولا يرغب فيه لكنه قابل بالواقع على مضض متحمل غيظا فهو لا يستطيع مقاومة المحتل مدركا قوته وشراسته وضعف حال العراق خاصة بعد تدمير مؤسسته العسكرية والسياسية التي يمكن أن يلجأ إليها في المقاومة في غير هذه الظروف فهو يدرك بأن المقاومة مهما استمرت فهي ضعيفة لا تجني نفعا وربما تكون ضحاياها وضررها أكثر من فوائدها آخذا بنظر الاعتبار قوة وتكنولوجية المحتل وشراسته في التدمير دون أية ضوابط أو كوابح تردعه، وبنفس الوقت يريد هذا الاتجاه أن يستغل أية فرصة ويستثمرها في سبيل إعادة الحياة السياسية والاجتماعية للعراق مستخدما كل الوسائل الممكنة له متحملا وصابرا على الوعود السياسية التي يطلقها المحتل متأملا وضعها جديدا في المستقبل.

لذلك نجد إن هذا الاتجاه راح ينخرط مرة ضمن المؤسسة السياسية ليحجز مقعدا يمثل فيه طموحاته السياسية ومشاركا في السلطة أو مشاركا في مؤتمرات ونشاطات سياسية مع السلطات المؤقتة أو مع قوات الاحتلال بهدف الحصول على أية مكاسب وطنية مدركا أن اللعبة السياسية فيها أخذ وعطاء ولكن بحذر شديد وعليه نجد أحزابا وحركات سياسية قد شكلت هذا الاتجاه وراحت تتادي بالديمقراطية لتحقيق أهدافها وطموحها. وقد صرح أنصار هذه الأحزاب والحركات السياسية بمناوئتها للاحتلال والسلطة المؤقتة على الرغم من مسابرتها للوضع ومشاركتها في بعض القرارات السياسية وقد مثل هذا الاتجاه الكثير من السياسيين والمفكرين وأساتذة الجامعات الذين اجبروا على الهجرة إلى خارج العراق ولكنهم استمروا في لعب دورهم في خدمة الوطن عن طريق تحركاتهم الخارجية مع أطراف سياسية عدة وتفعيل الداخل عن طريق إمداد جماعاتهم ومن يمثل اتجاهاتهم من الناحية المادية والمعنوية والمعرفية. وقد اضطر البعض للهجرة الإجبارية خوفا من التصفيات والاعتقالات التي تتم داخل العراق.

وقد ظهر أيضا في هذا الاتجاه ولاء بعض شيوخ العشائر وتعاونهم مع المحتل لكن ليس كما هو في الاتجاه الثاني إذ أن هذا التعاون ليس بهدف تدمير البنية التحتية الذي يحرص عليه بعض شيوخ العشائر حتى ولو على حساب المواطن والوطن. وقد برز في هذا الاتجاه أيضا رد فعل معاد ومناهض للمحتل ولكن بشكل غيظ للمداهمات المستمرة للأسرة العراقية وما يصاحبها من أفعال سيئة لا إنسانية لكنه مختلف عن الاتجاه الأول وليس بنفس النشاط إذ يشجع المقاومة المسلحة لكن بالكلمة أو المساعدة الممكنة للمقاومة ماديا ومعنويا لكن من دون اللجوء إلى القتل وقد حمل هذا الاتجاه الحقد والكراهية للمحتل بشكل كبير نتيجة لكل تصرفات المحتل من استنقازات واعتقالات ومداهمات وإبادة جماعية الخ.

الفصل الثالث

انهيار سلطة الدولة

المبحث الأول:

السلطة شرعيتها ونوعيتها

لاستمرار شرعية السلطة وديمومتها ومن أجل بناء كيانها وتبرير وجودها فإن مفهوم السلطة ذو أهمية كبيرة؛ لتداخله ببناء المجتمع وحياة الناس، وتتضمن السلطة عدة معانٍ في حياة الناس، فمن الناحية الفلسفية والأخلاقية تعد ضرورة ملحة لتنظيم مسيرة المجتمع، ومن الناحية النفسية تحمل معاني الشعور بالأمن والأمان، وتتجسد مهمتها الأخلاقية في العدالة والتكافؤ بين أفراد المجتمع الواحد، وتتضمنها لهذه المعاني تكرر شرعيتها لتمارس قوتها لا تسلطها^(١)، بغض النظر عن نوعية سلطتها.

فالسُّلطة تمسك بالقوانين وتجزئ لنفسها استخدام القوة كأداة شرعية لتنظيم المجتمع، وتعطي لشاغلي مراكزها القوة في اتخاذ القرار من أجل تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه^(٢)، لا أن تُستغل هذه المواقع للتسلط والذي هو مغاير للسلطة. وكما يرى (جون لوك) (الشرطي الذي يجاوز حدود سلطاته يتحول إلى لص أو قاطع طريق، كذلك من يتجاوز حدود السلطة المشروعة سواء كان موظفا رفيعا أم وضيعا، ملكا أم شرطيا، بل أن جرمه يكون أعظم إذا صدر عن عظم الأمانة التي عهد بها إليه...)^(٣).

(١) د. قاسم حسين صالح، إشكالية العلاقة بين السلطة والفرد في المجتمع العربي، المؤتمر العربي

(دور علم النفس في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل العربي)، حزيران، ٢٠٠٢، ص ١٤.

(٢) إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،

١٩٨٤، ص ٣٠٩.

(٣) د. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ط ٣، ص ٧٩.

فالسُّلطة تبرز صفتها الشرعية عندما تقوم بتنفيذ الالتزامات والأهداف الجمعية للمجتمع ويعاقب من يمتنع القيام بها^(١). وعلى هذا فالشرعية تمنح للسُّلطة استقرارها إلى حد ما وتكون وسيلة لضبط أعضائها وامثالهم لها سواء بشكل طوعي أو قسري^(٢).

وتتعدد وتتوَّع مصادر الشرعية السياسية^(٣)، فقد تكون قاعدة قانونية مسبقة نافذة أو ربما تستند إلى قاعدة أخلاقية اجتماعية^(٤)، وهذا ما وضحه ابن خلدون في مقدمته في الفصل الحادي والخمسين، في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره. إذ يرى (أن الاجتماع للبشر ضروري، وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه، لا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله، يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، الذي جاء به مبلغه، وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم)^(٥). وبهذا يؤكد بأن للشرعية أهمية في حياة الناس، فأينما تجتمع الناس كان لا بد من أن يأمرهم أحد إذا لم يؤمروه بأنفسهم وتجب الطاعة والانصياع له^(٦).

(1) Talcot Parsons, OP. Cit, P. 361.

(2) Talcot Parsons, on the concept of political power, Rein hard. Bendix and say mony m. Lipset (eds), class status and power. Second Edition, Rontledge and kegan (LTD), London, 1967, P. 248.

(٣) على الدين هلال و د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ٥٦.

(٤) محمد نور فرحات، بحث في شرعية السُّلطة السياسية في المجتمع العربي الحديث، مجلة المنار، السنة السادسة، العدد ٦٦ حزيران، ١٩٩٠، ص ٥٦.

(٥) أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون، مطبعة مصطفى محمد، مصر، بدون سنة طبع، ص ٣٠٣.

(٦) د. محمود محمد سلمان، الماوردي والاجتماع السياسي دراسة سوسيولوجية، سياسية تحليلية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢١.

نستطيع القول أن شرعية السلطة هي قدرة الدولة التي تستند إلى تبريرات يقرّها المجتمع كالتقنين والقوانين^(١). وقد تفرض نفسها على المواطنين سواء بصورة إجبارية أو طوعية، أو يقبلها جزء من المواطنين أو غالبيتهم...
وغالبا ما تعتمد شرعية السلطة إلى قسم من المبررات المنطقية والعقلانية لتعزير مكانتها وتسدّد قراراتها، وعادة تكون هذه التبريرات متوافقة مع الظروف الحضارية والاجتماعية التي تسود المجتمع، وتعتمد أيضا على درجة الوعي الحضاري والسياسي للمجتمع.

ويمكن تقسيم مبررات شرعية السلطة إلى خمسة أشكال مهمة هي:

١. إسنادها إلى الدين وغالبا يكون عبر نظرية التفويض الإلهي في الحكم.
٢. تبريرات تستند لأعراف المجتمع وعاداته الاجتماعية.
٣. اللجوء إلى الدستور والقانون كشكل عقلائي.
٤. التبريرات الملهمة للقائد (صفات كرزمانية).
٥. الإقناع بالمصلحة العامة والصالح العام للمجتمع^(٢).

وعندما نتكلم عن شرعية السلطة وأنواعها لا بد من أن نشير إلى العالم (ماكس فيبر) وتقسيمه الثلاثي الشهير لأنواع السلطة وهي: السلطة التقليدية التي تكون تبريرات شرعيتها تستند للأعراف والتقاليد وتكون السلطة هنا وراثية وتتمثل بسلطة الأمير والسلطة الأبوية وسلطة رئيس العشيرة. والسلطة الملهمة (الكارزمية) التي تكون على أساس وجود قائد لديه مؤهلات أخلاقية أو سياسية أو عقلية وتتمثل هذه السلطة عند الأنبياء والسحرة والقادة المشهورين، والسلطة العقلانية-القانونية التي تجيز للقانون التوصل إلى الحكم عن طريق الاختيار والانتخاب وتتمثل هذه السلطة في القاضي والحاكم^(٣).

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٣٧.

(٢) د. إحسان محمد الحسن، نفس المصدر، ص ١٣٧-١٣٨.

(٣) د. عادل عبد الحسين شكاره، محاضرات في التنظيم الاجتماعي، أقيمت على طلبه الدراسات العليا،

الدكتوراه، العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (غير منشورة).

وهناك من يميز بين نموذجين للشرعية وهي:

١. الشرعية الثورية: وهي الأسلوب المعتاد في التخلص من الأنظمة سواء الملكية أو الدكتاتورية.

٢. الشرعية الدستورية: وهي المتوقعة وفقا لمعايير متفق عليها معتمدة على الديمقراطية^(١).

وتوجد أيضا أنظمة سلطوية ذات خصائص متشابهة في مضمونها وإطارها العام، وتتمثل هذه الخصائص بالآتي:

◀ الطغيان:

وأهم مميزاتها سيطرة شخص واحد ووصوله بطريق غير مشروع كالمؤامرات والاعتقالات الخ، وقراراته تكون حسب أهوائه من دون اعتبار لشؤون العامة، وبذلك تكون إرادة الطاغية هي الدستور المعمول به وليس على المجتمع سوى الانصياع والطاعة والخنوع، وتكون الأولوية لمصالح الطاغية الشخصية ويجيز لنفسه الاستحواذ على موارد البلد وممتلكاته، وتمنع مساءلة الطاغية مهما كانت أخطاءه، ويكون متعاليا ومغرورا ويرغب في إذلال الناس وقهرهم.

◀ الاستبداد:

وأهم مميزاته فرض الرأي على الآخرين على أساس رصانة الرأي وأحقية ومعرفة مصلحة الآخرين، على أساس أنه الكبير الراعي للمصالح العامة، وكأنه الأب داخل الأسرة، وقد تقترب إلى نظرية (السلطة الأبوية) إذ يعد عامة الناس قسرا لا يفقهون مصالحهم ولا يدركونها، وعلى الجميع أن يحترموه ويتقون به فهو كبير القوم وداهيتهم.

◀ الدكتاتورية:

(١) د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، مصدر سابق، ص ١٧٠.

وتتميز بتجميع كل السلطات الحكومية في يد شخص واحد وفي أغلب الأحيان الوصول للسلطة هنا يكون بطريق غير مشروع، وتطاع أوامر الدكتاتور من دون نقاش، وقد تكون صفة الدكتاتورية على الأفراد والجماعات مثل دكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة) وقد استخدم (كارل ماركس) هذا المصطلح.

◀ الشمولية:

وقد يطلق عليه مذهب السلطة الجامعة، وهو محاولة صهر الأفراد ومؤسسات الدولة وباقي الجماعات في الكل الاجتماعي (المجتمع - الشعب - الدولة)، بواسطة العنف بأنواعه والإرهاب واغتصاب الحقوق، هذا الكل يتجسد في شخصية القائد الواحد الذي تتجمع بيده جميع السلطات، وربما يكون هذا الشخص (كرزماتي)، وقد يحظى بالطاعة الكبيرة من المواطنين، وأغلب الأحوال تكون هذه الطاعة مغفلة بالخوف، وغالبا ما تسيطر الدولة في هذا النوع على جميع وسائل الإعلام لتوجيهها خدمة لإيديولوجيتها.

والجدير بالذكر أن الديمقراطية في هذا النوع منبوذة ومكروهة وغير معترف بها، سوى من الناحية الظاهرة؛ لتبرير سلطاتها وفيها يتجسد شعار (إذا قال القائد قال الشعب).

◀ السلطة المطلقة:

وأهم مميزاتها بأن تكون سلطة الحكومة بلا قيود وحدود، ومن دون أي مؤسسة نيابية أو ردع دستوري مع خلوها من الرقابة على وظائف المجتمع ومن أبرز دعائها (توماس هوبز وروبرت فيلمر)، إذ يدافع (فيلمر) عن سلطة الحاكم المطلقة بإرجاعها إلى (التفويض الإلهي في الحكم)، أو الحق الإلهي، فالملك يجب أن يحكم كل شيء حسب ما يريد، ولا توجد قوانين تحده سواء كانت وضعية أو عرفية فالملك يتمتع بحق الأولوية.

◀ الأوتوقراطية:

وغالبا ما ينعت بها الحكام المنفردون في الحكم بشكل تعسفي، على الرغم من وجود قوانين ودرساتير تحد من هذه السلطة، لكن الواقع بمقدور الحاكم أو الرئيس أن ينفذها ويحذفها متى يشاء، وفي أغلب الأحيان تحقق الأوتوقراطية المصالح الشخصية.

◀ المستبد المستنير أو العادل:

يعد هذا النوع نفسه خادما للدولة مهتما بالإصلاح، وينفس الوقت فهو مستبد ولا يجوز لأحد أن يراقب أعماله، وأن استبداده هو من أجل مصلحة الشعب، ويلجأ إلى التبريرات لخدمة مصالحه ومجازفاته^(١).

ومن خلال عرضنا لخصائص الأنظمة نجد أنها متداخلة ومتشابهة في أغلب صفاتها، وغالبا ما تتجسد في شخص واحد، وهذا ما ذهب إليه أصحاب المذهب الفردي، إذ يرون أن (كل إنسان يتمتع بسلطة على الآخرين فإنه يميل إلى التعسف في استعمالها)^(٢).

ونحن نرى فيما يخص الشرعية أن إقرارها وقبولها لا يتوقف على شكل التأييد أو المعارضة؛ لأن التأييد والمعارضة أصلا أصبحت زائفة حتى لدى المواطنين أنفسهم، وذلك حيث يقبل المواطنون أو يعارضون سلطة ما، لا يكون هذا على أساس وعي وطني سياسي اجتماعي حقيقي، وإنما زائف ومشوه ومخادع؛ لأنه يشوبه الخلل باتجاهات عديدة كأن أساسها السلطة نفسها أو المواطنين أنفسهم، فقد يكون (القبول أو المعارضة) نتيجة لضغط الدولة المباشر بالإكراه مثلا أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تكريس أيديولوجيتها بوسائل كأجهزة الإعلام باختلاف أنواعها التي تسيطر عليها الدولة أو عن طريق مؤسسات الدولة التي تضغط عليها السلطة

(١) د. أمام عبد الفتاح إمام، مصدر سابق، ص ٨٢-١١٢.

(٢) موريس ديفرجيه، النظم السياسية، ترجمة أحمد حسيب عباس، الناشر مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة طبع، ص ٥٨.

المتمثلة (المدارس-الجامعات-مؤسسات الدولة الأخرى) هذا التأثير يقابله أما عدم وعي وطني وسياسي واجتماعي أو لأبالية للأمر السياسية من أغلبية المواطنين لكون السياسة حالة مقدسة تؤذي صاحبها وتنقله إلى جهنم إذا عبر عن رأيه.

فتشوه شرعية السلطة قابل في كل مدة عن طريق الخداع والتضليل فحتى الشرعية العقلانية المفترض أن تكون على وفق معايير الانتخاب والاختيار أصبح من السهل تزييفها واللعب فيها كلعبة الاستفتاء العام وغيرها.

وشرعية الصالح العام التي تفترض مصالح المواطنين عامة في الأولوية والاهتمام في العدالة وتكافؤ الفرص فوجودها ظاهر فقط لأن المستتر هو أهداف مصلحة تبعية غالبا للخارج أي (بوجود السلطة التابعة للخارج)، لعدم وجود سلطة وطنية خالصة في ظل العولمة والتأثيرات السياسية الاقتصادية العسكرية المستجدة دائما، لذلك بات من الصعب على المواطن أن يشعر بوجود سلطة وطنية منسجمة مع تاريخه وتراثه وحضارته.

فالشرعية تكاد تكون مستوهنة أصلا، فضلا عن نوع السلطة والتي غالبا ما تلبس رداءين (رداء الصالح العام المعلن ورداء الخضوع لسياسة الخارج المستتر) فمهما كانت نوعية هذه السلطة بغض النظر كونها ديمقراطية أو دكتاتورية.

المبحث الثاني:

مراحل انهيار سلطة الدولة

لقد أسلفنا أن انهيار السلطات ليس بالشيء الغريب في المجتمع، ولكن قد تكون أشكال وطرائق الانهيار هي الغريبة أو المفاجئة، ويبدو إن الانهيار في كثير من الأحيان ملازم للسلطات والحضارات، وقد عبر عن ذلك الكثير من العلماء والكثير منهم يربط بين الحضارات والدول والسلطات حتى جاءت مترابطة بشكل وثيق عند أبرز العلماء، ومن ضمنهم (ابن خلدون). إذ يشير إلى نمو وانحلال وانهيار الحضارة، يعني بها أيضا الدولة والسلطة.

إن من أبرز من تكلم عن انهيار الحضارات والسلطات (ابن خلدون وتوينبي واشبنجلر وروسو وسيروكسن)، وعدوها ضمن مراحل وظروف خاصة تحيط بهذا الانهيار. ويبدو أن مراحل الانهيار أسهل بكثير من مراحل البناء وسنتكلم عن هؤلاء العلماء ونظرياتهم.

◀ ابن خلدون:

أوضح (ابن خلدون) في مقدمته الارتباط الوثيق بين الدولة والحضارة، إذ يرى أن وفرة الخيرات المادية تؤدي إلى نشوء الحضارات والدول، وقد ربط عامل الترف بشكل كبير في نشوء وانهيار الدول والحضارات، فالترف يكون أحد العوامل المؤدية إلى ضعف رجال السلطة والدولة، حتى أنهم يلجئون في حمايتهم إلى المرتزقة. وكما أن الترف يقود إلى الغلاء المستمر الذي يؤدي في النهاية إلى انهيار الاقتصاد والمجتمع الذي تكون بدايته التفسخ الخلقي، إذ يربط ابن خلدون بين الأخلاق والبيئة المحيطة للإنسان حتى أنه يقسم الدولة إلى مراحل، ولكل مرحلة أخلاقها الخاصة بها، وفي آخر مرحلة يرى (ابن خلدون) شيوع الفساد الأخلاقي والكراهية والمكر في سبيل توفير وسائل المعيشة بأي وسيلة كانت، حتى وإن كانت غير شرعية؛ لذلك يكثر الكذب والخداع والغش وضعف الإيمان والربا في البياعات، وهذا يسري حتى بين الأقارب والمحارم.

وهذا الترف حسب رأي ابن خلدون من علامات انهيار المجتمع البشري، وبعد الدولة مركز الشر وانهيار المجتمع يؤدي إلى صور مختلفة للعنف الذي تعبر عنه الدولة.

وهو يرى أن الظلم مدمر للعمران وأن أهم عوامل انهيار الدول هو في العامل المادي، ويرى (ابن خلدون) أن للدولة دورة تمر بها وهي النشوء ثم الفناء ثم النشوء^(١)، وأن للدولة أعماراً طبيعية كما للأشخاص، وقد يكون هذا العمر مائة وعشرين سنة، إلا أن هذا العمر ليس ثابتاً وإنما يختلف في كل جيل، فيزيد عن هذا وينقص منه، ويقدر عمر الجيل بحوالي أربعين سنة. ولكل جيل صفاته تبدأ من الخشونة المتلازمة للبداءة والنشوء وانتهاءً بالنعومة الملازمة للحضارة والترف، والتي هي مرحلة الفناء والانهيار^(٢).

◀ توينبي:

يرى (توينبي) أن انهيار الحضارات أوضح من قضية نموها، وتوجد علامات للانهيار ظاهرة تسبق مرحلة الانهيار، وهذا حين تنفاد الحضارة لحظة السقوط والانهيار فتشتريه بثمن التسليم إلى الاتحاد السياسي بالقوة القاهرة، وهذا ما يسميه بالدولة العالمية.

وقد توصل (توينبي) إلى أن أشهر الحضارات الحية من غير الحضارة الغربية قد توقفت عن النمو من الداخل قبل تدهورها وانهيارها من الخارج عندما اصطدمت بالحضارة الغربية^(٣).

(١) د. علاء حمروشي، قضية الدولة عند ابن خلدون، مجلة المنار، العدد الرابع والثلاثون، تشرين الأول، ١٩٨٧، ص ٣٥-٣٩.

(٢) أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مصدر سابق، ص ١٧٠-١٧٢.

(٣) آرنولد، ج. توينبي، بحث في التاريخ، نقله إلى العربية وعلق عليه طه باقر، مطبعة التقيض الأهلية، ج ١، بغداد، ب.ت، ص ٣٥٧-٣٥٨.

يؤمن توينبي بفكرة الله في التاريخ وما تلعبه من دور كبير، فهو يؤكد أن مصير كل حضارة تنشأ يجب أن تتجزأ الهدف الذي أودعه الله فيها، وبهذا فهو يتخلى عن مبدأ الحرية الجبرية المادية في التاريخ، إلا أنه يقع في شرك جبرية روحية.

وهو يرى إن التصير التاريخي هو تصير روحي، فعندما تتناسى الحضارة رسالتها المقدسة التي أودعها الله فيها، فإنها تسير في التفكك والانهايار. ويعتقد أن المدنيات والحضارات تضمحل وتفنى بضعف في الكيان الداخلي وليس بالضربات الموجهة من الخارج، ويرى بفقدان الأقلية المنتخبة دورها في القيادة ولاسيما أثناء الأزمات إذ تسيطر الأخطار على المدينة، وينتهي رأيه بقوله قد تنهار السلالات وتتلاشى بعض العنصریات أما المدينة باقية بالرغم من ذلك^(١).

ويفسر (توينبي) توقف الحضارات وانهارها بشكل حتمية جبرية، ومنها النظرية التي ترجع ذلك بانتهاء نصب الساعة الكونية أو إلى شيخوخة الأرض وهرمها، ونظرية أخرى يرى فيها الحضارة كأنها عضو حي محدودة العمر تعينه قوانين البيولوجية الخاصة بطبيعة ذلك العضو الحي، ويرى في نظرية ثالثة توقف الحضارات عن النمو ناتج عن تسافل في الصفة البيولوجية للأعضاء المشاركين فيها نتيجة الزمن الطويل الذي مضى على انحدارهم من سلالة أجدادهم، ويفترض أيضا نظرية الدورية في التاريخ^(٢).

← اشبنجلر:

يعتقد (شبنجلر) بوجود بعض النماذج الأساسية التي تميز كل حضارة، ويؤمن باستطاعة إرجاع تلك النماذج لنمط رئيسي واحد الذي يعد بابا لكل النماذج،

(١) د. عبد الجليل الطاهر، المشكلات الاجتماعية في حضارة متبدلة، مصدر سابق،

ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) آرولد. ج. توينبي، نفس المصدر، ص ٣٦٦.

يسيطر على البنية الحضارية بأكملها. ويرى وجود مراحل تمر بها الحضارة تماثل بشكل كبير المراحل التي يمر بها الكائن الحي، وهي (دور الولادة والطفولة، المراهقة فالبلوغ، وأخيرا الانحلال والانهيار).

ولتوضيح ذلك يشبه الفصول الأربعة بأسماء مناسبة، ففي فصل الربيع تبرز الحضارة منتفضة من خرافة كبيرة، عندما ينغرس ويتكرس الإيمان داخل القلوب وتستحوذ العقيدة فيظهر النظام الإقطاعي المعروف بوجود النبلاء والقساوسة، وتبرز القرية في الريف، فعندما يأتي الصيف أخذت الحضارة في دور العنفوان والشباب فنتسم بالنضوج، ويزدهر ويكثر الإبداع والابتكار الفكري، فيعلو شأن الرياضيات وتنشأ المدن، ويكون زمام الأمور في يد الطبقة الوسطى فتمشي الدولة مشيا حثيثا اتجاه الحكم المطلق. وحين يأتي الشتاء وتتساقط أوراق الحضارة وتختفي نظارتها ورواؤها وتظهر المدينة وتتهار الحضارة ويأخذ الناس في مدة قصيرة من الديمقراطية ينخدعون في كنفها الحرية التي يعقباها الحكم العنصري والدكتاتوري، فتكون النهاية ظهور المدن العملاقة الكبيرة، فالمدينة بالنسبة له دكتاتورية المال^(١).

◀ روسو:

من الممكن أن تحدث ظاهرة انهيار الدولة عندما يتراجع الأمير أو الرئيس عن حكم الدولة وفقا للقوانين ويغتصب السلطة السيادية. لهذا يتم تغيير فريد إذا الدولة نفسها ستتكلمش وليس الحكومة فقط، بمعنى آخر تتحل الدولة الكبيرة وتتشكل فيها ومنها دولة ثانية مكونة فحسب من أعضاء ليست لعامة الشعب سوى سيد له وطاغية، مجبرين على الطاعة وليسوا ملزمين بها، ويحدث نفس الشيء عندما يقوم أعضاء الحكومة منفردين باغتصاب السلطة التي لا ينبغي أن يمارسوها إلا كهيئة وهذا خرق للقوانين ويشكل فوضى كبيرة، والدولة التي تكون أقل انقسامًا عن الحكومة تتلف أو تغير شكلها. وبانهيار الدولة يأخذ سوء

(١) د. عبد الجليل الطاهر، مصدر سابق، ص ١٦٠.

استخدام الحكم مهما كان نوعه، شكل الفوضى وبهذا فإن الديمقراطية تتحل إلى غوغاء والأرستقراطية إلى أولغارشية والملكية تتحل إلى طغيان^(١). فيوجد اتجاهان تفسد فيهما حكومة من الحكومات وهما عندما تضغط الدولة نفسها أو عندما تتهار. وتضغط الحكومة نفسها عندما تتحول من العدد الكبير إلى الصغير بمعنى من الديمقراطية إلى الأرستقراطية ومن الأرستقراطية إلى الملكية، وهذا ميلها الطبيعي^(٢).

وأخيرا عندما تصبح الدولة قد أشرفت على الانهيار ولا تكون موجودة إلا في صورة هامشية وكاذبة، تنفصل العلاقات الاجتماعية في قلوب الجميع، وتتبرج أوضح المصالح بوقاحة في رداء الصالح العام المقدس، عندئذ تكون الإرادة العامة صماء لا يعبر الناس عن آرائهم بعد أن يكونوا مقادين جميعهم بدوافع خفية كمواطنين كأن الدولة لم تكن موجودة أصلا، ويعمل على تمرير مراسيم جائرة لا مصلحة لها إلا الأغراض الخاصة تزيفا باسم القوانين، فهل ينتج عن ذلك أن الإرادة العامة تصبح قد انهارت؟ كلا فهي موجودة أبدا كما هي ونقية لكنها تخضع لإرادات ثانية تتقلب عليها إذ أن كل واحد قد قدم أغراضه عن المصلحة العامة، يرى جيدا أنه لا يقدر فصلها عنها نهائيا، إلا أن دوره في الضرر العام لا يبدو له شيئا، بجانب الخير الخاص به وحده الذي يرمي الوصول إليه. فباستثناء الخير الخاص فهو ينبغي الخير العام من أجل مصلحته الخاصة بنفس القدرة التي يبذلها الآخر من أجلها^(٣).

◀ سوروكين:

(١) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع، ص ١٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠-١٧١.

أراد (سوروكين) في كتابه *The sociology of Revolutions & Socialrcultural Dynamics* أن يدرس مميزات الحضارات والمدينة الحديثة وعلاقتها بظهور الثورات والقلقل، فأشار إلى أن القلاقل والاختلاف في المدينة ينتج عنه فقدان التوازن بين العقل والغريزة بحث (سوروكين) الأسباب والاضطرابات الداخلية فحلل تقريبا ١٦٢٢ ثورة أو صراعا داخليا من تاريخ اليونان والرومان وأوربا بصورة عامة، واهتم بشكل كبير في مدى وشدة الاضطرابات وعدد الجماهير المشتركة فيها، فتوصل إلى صورة تشاؤمية، إذ يستغرب من القسم الذين يدعون السلام والمحبة أو تقدم المدينة.

لم يؤمن (سوروكين) بأن المدينة توصلت إلى تقدم ملموس وإنما يعد ما يدعوه بالتقدم تخبط في الأحوال الاقتصادية وفي تركيز السلطة. فيوصف الفن الديني في النحت والتصوير والأدب والموسيقى والبناء بأنه (جيد). أما الفن الدنيوي فهو (سيئ) ويسمى الذوق الرمزي بالجودة، والذوق الحسي بالقبح. ويقول أن العلاقات المبنية على أساس التضامن العائلي (جيدة).

أما المؤسسة المبنية على الالتزام والتعاقد (سيئة) ويسمى القيم الجيدة *Ideational* أي المعنوية والقيم الحسية المادية *Sensate* (سيئة) ويعتقد بأن المجتمع الحديث ينحو مبدأ اللذة.

يرى (سوروكين) أن الحضارة السائدة قبل القرن الخامس قبل الميلاد تتصف بأنها دينية معنوية وكان النظام العقلي الديني هو السائد، وقد تبدلت الحضارة في القرنين الخامس والرابع إلى مثالية، صار فيها الانسجام بين الطابع المعنوي والحسي. وسادت الحضارة ذات الطابع الحسي المادي في الحقبة ما بين القرن الثالث حتى القرن الأول وتلت ذلك حقبة انتقال سرعان ما أعقبتها حقبة دينية سادت فيها الروح المتصوفة وبقيت هكذا حتى القرن الثالث عشر والرابع عشر إلى أن

عادت الحضارة ثانية إلى النظام المثالي الذي يسود فيه العقل ومنذ القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر ازدهرت التجريبية^(١).

وقد تتضح هذه الأشكال في ما يسمى (نظرية المراحل الثلاث) التي جاء بها (سوروكين) فهو يرى أن كل حضارة لا بد أن تمر في هذه المراحل وهي:
أن الحضارة نشأتها تكون روحانية ثم بعد مدة زمنية تتغير إلى حضارة تسود فيها المرحلة المثالية وفي آخر المطاف تتغير إلى المرحلة الحسية ثم تنهض من الطابع الحسي إلى المرحلة الروحانية وعند انهيار هذه المرحلة تنتج عنها المرحلة المثالية ثم تنهار وتتغير إلى المرحلة الحسية وتستمر هذه المراحل في هذا التغير الدائري إلى نهاية البشرية^(٢). ومن الممكن تصنيف دوائر التغيير الاجتماعي إلى الأشكال الآتية:

١. الدوائر ذات الاتصال بالحضارة المادية، من الممكن دراسة هذا الشكل في أحد الأقاليم ولمدة محددة من الزمن. كاستعمال الآلات والاختراعات التي تكون على الصناعة، والأزمات وغيرها، وتوجد دوائر كبرى تتمثل في مؤسسات كبيرة كظهور وانهيار العبودية في روما.
٢. دوائر تتصل بالحضارة المعنوية غير المادية، كظهور وانهيار بعض المذاهب الدينية في بعض المناطق وظهور وانهيار بعض الأشكال من الدول والحكومات.
٣. دوائر متصلة بتراكيب حضارية، مثل الحضارة المحلية والوطنية كظهور وانهيار بعض العوائل الحاكمة وظهور وانهيار حكم بعض الطبقات أو ظهور وانهيار بعض الأمم^(٣).

(١) د. عبد الجليل الطاهر، مصدر سابق، ص ١٦٠-١٦١.

(٢) د. فردريك معتوق، تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسعة مؤلفات أساسية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٢، ص ٩٣.

(٣) د. عبد الجليل الطاهر، مصدر سابق، ص ١٦٢-١٦٣.

وانهيار الدول يفقدها سيطرتها المركزية التي بواسطتها تمارس السيادة حتى في أدنى حدودها ويكون هذا الحال مبررا للدول الكبرى بذرائع مختلفة وعادة تكون غير مشروعة للتدخل في الشؤون الداخلية، حيث لا يكون الغرض غالبا ما تظهره هذه الدول وهو إنقاذ أجهزة ومؤسسات (الدولة المنهارة) وإعادة أعمارها والعمل على الاستقرار وتوفير الأمن ومنع حدوث مجاعات ومشاكل اجتماعية وإنما دائما الغرض الحقيقي المستتر هو التدخل بهدف محاصرة وضغط على دول أخرى أو الظفر بغنائم وخيبرات المنطقة المستهدفة، وكما يقول (كلاغي T.Callaghy) أن الدول التي تصدعت سيادتها ساهمت المجموعة الدولية في انهيارها تماما^(١).

ويبدو ومما سبق من أفكار ونظريات بخصوص مراحل انهيار سلطة الدولة وجود بعض العوامل المشتركة بين هؤلاء المنظرين، كان العامل المادي أكثرها بروزا ثم يأتي عامل المراحل التاريخية التي غالبا ما تم تشبيهها بالكائن الحي (البشري). وقد تكون لهذه العوامل قوتها في المدد الزمنية التي شاعت فيها الفلسفة العضوية والتفسيرات التاريخية بعد أن كانت الحياة السياسية والاجتماعية أقل تعقيدا مما نحن فيه الآن.

وقد يكون العامل المادي الأكثر حضورا ربما في كل التفسيرات حتى وقتنا الحاضر، وذلك لأهمية وقوة الاقتصاد في الحضارات والدول والسلطات وما يلعبه من دور فعال في المجتمع. كما وقد أشار بعض هؤلاء المنظرين على تأثير العوامل الداخلية بشكل كبير إذ لها أهميتها الكبرى في انهيار السلطات والدول والحضارات على الرغم من تعدد وسائل هذه العوامل فقد تتمثل هذه العوامل الداخلية بضعف البناء الداخلي وبأشكال ووسائل مختلفة مثل اغتصاب السلطة من الرئيس أو الأمير

(١) سعيد الصديقي، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مجلة المستقبل العربي،

أو الملك وظهور حالة التسلط (سوء استخدام السلطة)، وما يسودها من ظلم وحرمان وانكماش للدولة على ذاتها مما يولد ظهور انقسامات جزئية داخل الدولة أو السلطة الواحدة أو الحضارة ويفقد الشعب والمجتمع ثقته بالقيادة والنخبة الحاكمة، وتكون الحضارة أو الدولة أو السلطة أشبه بالصورة الهامشية لدى العامة خالية من التفاعل مع نخبتها وقيادتها مما يولد انفصال العلاقة بين المجتمع والسلطة وخلق فجوة بينهما تزداد كلما ازداد هذا الانفصال، وكذلك القلاقل والاضطرابات التي تؤدي إلى الانهيار.

وقد أغفلت وأهملت هذه النظريات التأثيرات والتدخلات الخارجية التي تؤدي إلى انهيار الحضارات والدول والسلطات، هذه التدخلات التي كان (العامل المادي الذي أكده أغلب هؤلاء المنظرين) الغنيمة التي تستقطب هذه التدخلات الخارجية. وقد كان لانهيار سلطة الدولة في العراق العوامل الأكثر بروزاً هي ضعف كيان وبناء الدولة من الداخل نتيجة للظروف التي مرت بها من حروب وحصار وغزو واحتلال وما ولدته هذه الظروف من ظلم وحرمان وفقير واضطهاد وقسوة وسوء احترام المواطنين مما أدى إلى انفصال وخلق فجوة بين السلطة والمجتمع، ثم جاء العامل الخارجي (المباشر للانهيار) الذي جرته هذه العوامل لتجد التأثيرات الخارجية ذرائع ومبررات للتدخل بهذا الغطاء حيث كان الهدف المعلن للقوات الأجنبية الخارجية لانهيار السلطة هو تخلص المجتمع من هذا الظلم والتسلط ويبقى الهدف المستتر وهو الغنائم المادية الكبيرة والحماية الأمنية لهذه الغنائم على مدد طويلة.

وفي رأينا أن السلطة العراقية المنهارة تصدعت وتفككت من الداخل قبل أن تنهار بفعل الضربات الخارجية خلال العدوان العسكري الأمريكي - البريطاني على العراق. وقد مرت سلطة الدولة العراقية في مراحل ساهمت في انهيارها كانت كالاتي:

١. مرحلة الحرب الطويلة مع إيران وما تبعها من سياسات داخلية خاطئة واجهت فيها مواطنيها وأثقلت كاهلهم بل نفت الكثير منهم خارج البلاد.

٢. مرحلة الورطة الكويتية (غزو الكويت)، وما تمخض عنها من قلاقل واضطرابات.
٣. مرحلة اغتصاب الحزب الواحد السيادة، مروراً بإنشاء السلطة الأسرية- القروية المتمثلة بأسرة ومعارف الرئيس.
٤. إنشاء سلطة وجه (صدامية السلطة) بقيادة الرئيس وأولاده وحاشيته.
٥. العلاقة الهامشية المبتورة بين السلطة والشعب التي تنتج عنها عدم الولاء للسلطة لانقطاع العلاقة بينها.
٦. اغتصاب أموال الدولة والمواطنين على حد سواء بتبريرات وهمية مسنودة بقرارات ومراسيم.
٧. نشوء التوتر الحاد والحقد والقلق إزاء السلطة حتى عبر عنه بالانفجار لاحقاً.
٨. ضربات العدوان الخارجي الذي أشعل نيران التوتر والحقد ضد السلطة والمتمثل بالغارات الجوية العسكرية المستمرة المتلاحقة منذ عام ١٩٩١-٢٠٠٣.
٩. العامل المادي المتمثل بالوضع الاقتصادي السيئ الذي وصل ذروته بفعل الحصار وسياسة السلطة المنهارة.
١٠. عدم مصداقية السلطة مع الخارج وخنقها سياسياً وعالمياً وإقليمياً مما جعلها تتخبط في قرارات ارتجالية غير صائبة.
١١. مساهمة المنظمات الدولية في انهيار السلطة ومحاولة تدمير المجتمع العراقي ولاسيما مجلس الأمن والأمم المتحدة.
١٢. العدوان العسكري المباشر في ٢٠/٣/٢٠٠٣، الذي وصلت به السلطة إلى الانهيار النهائي.

المبحث الثالث:

الأسباب التي ساهمت في الوصول إلى انهيار سلطة الدولة في العراق

لا يمكن أن نفهم الكثير عن الآثار الاجتماعية لانهيار السلطة من دون معرفة الصلة بين شرعية ونوعية السلطة وأسباب انهيارها من جهة وبين العلاقة بين المجتمع والسلطة من جهة ثانية وبين العلاقة بين السلطة وعلاقاتها الخارجية الدولية من جهة أخرى، لذلك يتضمن هذا المبحث عدة أسباب متداخلة ومتراصة.

فبالأسباب الداخلية الناتجة عن النظام السياسي كثيرة ومتنوعة ابتداء من المبالغة في الاستحواذ واحتكار اتخاذ القرار في يد مسؤول واحد أو شلة صغيرة من المسؤولين^(١). مروراً بالضغط على المجتمع وأتقال كاهله بالحروب والحصار وتهميش البعض منه انتهاءً بالعلاقة السيئة التي سادت بين السلطة العراقية ودول الخارج سواء منها دول الجوار أو الإقليمية أو العالمية وبشكل متواتر على مدى استلام السلطة وبقائها ولحد انهيارها.

هذه الأسباب الداخلية منها والخارجية تخللتها مصالح انتهازية وحقد ظاهر ومستتر لذلك أخذت شعارات ورموز واعتقادات تحيط بها لتبرير هذا السبب أو ذلك. وبذرائع سقطت أغليبتها بعد العدوان العسكري الذي كشف النوايا المستترة فلقد سمع وشوهد ما شوهد من الأسباب والذرائع كأسلحة الدمار الشامل ودكتاتورية النظام وعنفه وبعدها تبين إن العراق كان لعبة في يد (أمريكا وحلفائها والأمم المتحدة) من جهة وبين السلطة العراقية التي انهارت من جهة أخرى. فلولا هذا التواطؤ المستتر بين أمريكا وحلفائها والأمم المتحدة وسذاجة وعنجهية السلطة المنهارة لما وصل

(١) د. خير الدين حسيب وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة

العراق إلى ما وصل إليه الآن فأمريكا وحلفائها والأمم المتحدة (تصرفا كما لو أنهم في موقع الله ذي القدرة الإلهية الكلية والشرعية المطلقة)^(١).

فالأمر لا يتعلق إذا لا بأسلحة الدمار الشامل ولا بدكتاتورية السلطة ولا بالحرب ضد الإرهاب كما يزعمون وإنما هو بالأساس أهداف مستترة وهي تأمين وحماية وأمن إسرائيل وامتداد نفوذها وتشويه الإسلام والقضاء عليه والاستحواذ على خيارات المنطقة ونهبها فهي حرب (غنائم وعقائد).

كرس هذا العدوان الذي نتج عنه انهيار السلطة وآثارها الاجتماعية في شكل خلق عدو وهمي يصلح للذرائع والتبريرات لشن أي عدوان سواء على العراق أو غيره وهو الإسلام باسم (القاعدة وإسامة بن لادن) عن طريق الخداع الأمريكي المعروف سواء على الشعب الأمريكي نفسه أو على العالم، وكما أوضح (سي رايت ميلز) *Mills* أن سلطة توجيه الناس وخداعهم قد أصبحت مصدرا أساسيا من مصادر القوة في المجتمع الأمريكي^(٢). وبهذا الخداع يفتتح المجتمع الأمريكي بسلطاته عبر التلاعب به والاستهزاء به أولا وكذلك عبر التهديد والوعيد والاستغلال بإبقائه في دوامة الخوف والجهل^(٣).

وتبين أن الحرب عقائدية ابتداء من زلة لسان الرئيس الأمريكي عندما تكلم عن (حرب صليبية) وكذلك الشعارات الأخرى باسم الحرب العادلة والحرب النظيفة والحرب المقدسة.

ولعل الشيء الساخر في هذه الحرب المقززة هو النفاق الديني (الذي يرسل الجنود الأمريكيين إلى القتال، لقد صادر بوش الله. والله له آراء سياسية محدودة، لقد

(١) جان بودريار، ذهنية الإرهاب لماذا يقاتلون بموتهم، ترجمة بسام حجار، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٣، ص ١٩-٢٠.

(٢) د. السيد الحسيني، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(٣) جان بودريار، مصدر سابق، ص ٩٤.

أوكل الله أمريكا بعناية إنقاذ العالم بالطريقة التي تحلو لها، الله جعل من إسرائيل حجر الزاوية في سياسة أمريكا في الشرق الأوسط وكل من يجرؤ على المساءلة إنما هو:

- أ. معادٍ للسامية.
- ب. معادٍ لأمريكا.
- ج. في صف العدو...و....
- د. إرهابي^(١).

لهذا فالكل يجب أن يعرف حسب ما قال جورج دبليو بوش (أما أن تكونوا معنا وأما أن تكونوا ضدنا)^(٢).

فأمريكا هي التي تزعم إنها راعية السلام وضد الإرهاب وتمثل القانون الدولي وهي الحارس الأمين على شعوب العالم!.

لهذا الانهيار للسلطة العراقية وبأسباب داخلية وخارجية ظاهرة ومستترة سوف يفرز وضعاً جديداً ونوعياً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتبرز إفرزاتها في الآثار المترتبة لهذا الانهيار الذي عبّد الطريق لعولمة العالم وأمركته.

١. الأسباب الداخلية:

تراكمت الأسباب الداخلية التي صارت تتخرّج جهاز السلطة من الداخل وتتنوعت وتكررت بشكل غريب، إذ لم تستفيد السلطة من دروس وعبر الماضي ولا ندري بسبب عنجهيتها أم بسبب سذاجتها وضعف تخطيطها أم بسبب وهن الجهاز السلطوي ومحدودية تفكيره - ونقص بالوهن ليس مدى سيطرة الدولة على الداخل، وإنما سوء التركيب السلطوي وبنائه وعملية اتخاذ القرار - وقد انعكست جميع الأسباب على الشعب العراقي والأسرة خاصة، إذ عاشت الأسرة العراقية ولنحو ربع قرن

(١) جان بورديار، مصدر سابق، ص ٩٥-٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(١٩٧٩-٢٠٠٣) حالات من القلق والاستفزاز وعدم الاستقرار لا مثيل لها وكانت أرواح أبنائها هي الضحية الكبرى.

فمنذ تسلم حزب البعث السلطة في العراق ولاسيما قيادته وقيادة السلطة المتمثلة بصادم حسين عملت السلطة على أكل رجالها أولاً وتصفية أعدائها وتشتيت واعتقال المواطنين التي لا ترغب فيهم السلطة ثانياً عن طريق العنف بأنواعه العنف السياسي والعنف الجسدي وحتى العنف اللفظي الذي ظهر في النخبة السياسية للسلطة بأعلى المستويات في مؤتمرات ولاسيما العربية، وإنهاك المجتمع في حروب باهظة أنهكت قواه ومن ثم تسببت في الحصار الذي غدى مآسي الحروب والمدد السابقة من إحباط وجوع وقهر وظلم.

علما إن كل سبب يولد أسباب أخرى وهذه الأسباب تكرر التي قبلها بصورة مستمرة ومتداخلة ومتراصة عضويا ووظيفيا وسوف نعرض هذه الأسباب الداخلية:

أ. العنف بأنواعه:

توجد عدة اتجاهات لتعريف العنف ولأهمية هذا المؤشر في استخدامه الكبير من السلطة ضد المواطنين سوف نعرض هذه الاتجاهات كما جاء بها (حسين توفيق إبراهيم) في دراسة حول العنف السياسي في النظم العربية.

(الاتجاه الأول العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية، الاتجاه الثاني العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها، والاتجاه الثالث العنف كأوضاع هيكلية/بنائية)^(١).

إذ يرى الاتجاه الثالث أن العنف (باعتباره مجموعة من الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولذلك يطلق عليه اسم (العنف الكلي) أو البنائي، ويتخذ أشكالا عدة منها:

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

◀ غياب التكافل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة.

◀ غياب العدالة الاجتماعية.

◀ حرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية.

◀ عدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل) لقطاعات عريضة من المواطنين.

◀ التبعية على المستوى الخارجي^(١).

والعنف الهيكلي والعنف السلوكي مرتبطان ارتباطاً كبيراً، فوجود العنف الهيكلي يعني حدوث اضطرابات وتناقضات في البنية الاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى حدوث العنف السلوكي، لأن الرغبة والطموح والنضال لتغيير البنيان الاجتماعي والتصريح بذلك يرتبط بالتوترات والقلق والصراعات الاجتماعية المستمرة والعداء والحقد المستمران الذي ينبئ في انفجار الصراع عن طريق العنف^(٢).

ولا شك في أن السلطة العراقية المنهارة قد استخدمت كل أنواع العنف ضد مواطنيها مما سبب حالات من التوتر والقلق والاضطراب في حالة مستترة انتظرت لحظة إشعالها وهيجانها.

لأن العنف صار الهوية المميزة للسلطة الذي ألحق أضراراً كبيرة في المجتمع، والمشكلة هو أن الذي يمارس العنف هو السلطة المعترف بوجودها من قبل المجتمع ولو أن هذا الاعتراف قسري في غالبه، فاستخدام السلطة للعنف الجسدي والمعنوي بصورة لا جدال فيها على أساس أن ذلك هو من حقوقها للدفاع عن نفسها أو لتبرير سيطرتها على المجتمع^(٣).

(١) د. ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ٣٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٣) غسان رياح، ظاهرة الإجرام في حرب السنين، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٤.

ومن أمثلة العنف الذي استخدمته السلطة على مواطنيها بجميع أنواعه
نضرب بعض الأمثلة التي سادت طوال مدة حكم السلطة:

١. استخدام العنف في جميع مؤسسات الدولة من رموز السلطة المقنعين

باسم حزب البعث فطالب المدرسة أو الجامعة الذي يرتقي في سلم
الرفاق يأمر المعلم أو الأستاذ وينجح بالقوة والعنف وإن المعلم أو
الأستاذ لا حول لهم ولا قوة وإذا تدمروا من ذلك قد تقع عليهم العقوبات
الوظيفية أو الانتقام منهم عن طريق زجهم في بعض المعسكرات
التدريبية العسكرية وهذا أقل شيء.

٢. استخدام العنف ضد الأسر العراقية عن طريق رموز السلطة ورفاق

حزب البعث ومنها على سبيل المثال الاشتراك بالقوة في معسكرات
التدريب أو قواطع الجيش الشعبي وغيرها وقطع أرزاق الناس، وصارت
البذلة ذات اللون الزيتوني في الشارع العراقي علامة للإرهاب والخوف
لذلك كان المواطن دائما -يتقى شر مرتديها- لأنه أحد رموز السلطة.

٣. عنف أجهزة الأمن والمخابرات عن طريق زج الكثير في السجون

والمعتقلات لأسباب واهية أو من دون أسباب والبعض يصل إلى حكم
الإعدام، لذلك أصبح هاجس الخوف والشك ملازمين للشخصية العراقية
وأصبحت مقولة (الحائط له آذان) سائدة في كل مكان.

٤. تهميش بعض المواطنين والجماعات على أساس طائفي أو سياسي

وغيره مما أدى إلى قصور في التكامل الوطني الذي أحدثته السلطة.

٥. التحيز والتعصب الكبير وعدم التكافؤ في الفرص لكل مجالات الحياة

مما ولد الحرمان النسبي.

ب. سياسة الحزب الواحد:

ويمثل هذا النموذج نمط بناء السلطة المنهارة في العراق بواسطة حزب البعث العربي الاشتراكي، سعيًا منها لإحكام السيطرة التامة على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية لتأمين قبضتها على المواطنين في المجالات كافة، وعلى هذا الأساس أصبحت مؤسسات الدولة هي الحزب.

فالحزب يعد مؤسسة مهمة في الوقت الحاضر لما يؤديه من دور فعال في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع والآثار التي تتركها هذه الأحداث في مسيرة المجتمع^(١).

بدأت مسيرة الحزب في المجتمع تقريبًا على مبدأ (الثورة تأكل رجالها)، فقد قامت ثورة تموز وهي ثورة الحزب بتصفية أبرز رجال الحزب والثورة، واستمرت هذه التصفية بصورة مستترة تقريبًا، إلى أن تسلم صدام حسين زمام السلطة في الحزب والدولة فأخذ طابع العنف العلني ضد رجال الحزب والثورة بصورة جلية، وأول ما تجسد في الإعدام الجماعي لرجال الحزب والثورة حال تسلم صدام حسين السلطة بذريعة محاولة الاغتيال عام ١٩٧٩.

وبعدها سار الحزب على وفق مبدأ (الأقربون أولى بالحزب)، فأخذت العشيرة تزحف على الحزب وهذا يعني سيطرة العشيرة على جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، حتى صار دمج الحزب بالدولة. فأعضاء الحكومة أعضاء في الحزب ويسيطرون على جميع المراكز الحكومية باسم الحزب^(٢). ثم ما لبث الحزب أن عمد على تقوية مفاهيم (الغنيمة والعقيدة بجانب سيطرة العشيرة على الحزب فغنائم الحزب كانت تذهب بشكل امتيازات لرفاق الحزب، وكانت هذه الغنائم والامتيازات تغدق وفقًا لدرجة الولاء للعقيدة البعثية، وزادت درجة الغنائم والامتيازات لرفاق الحزب بزيادة الأعياد الوطنية للحزب والمناسبات المفتعلة من قبل الحزب.

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٢) د. عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع

السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٨٨.

وعلى هذا الأساس صار التمايز كبير بين المواطنين بين من يحصل على هذه الغنائم والامتيازات وبين المحروم منها، لذلك صار الانتماء للحزب بالآونة الأخيرة وتقريباً أكثره على هذا الأساس وهو المصلحة، لكن هذه المصلحة لم تكن فقط مركزة على غنائم الحزب وإنما كانت على أساس الحماية منه أو الحصول على شيء من النفوذ بواسطته، ومن هذه التجليات والمصلحة التي تسوق المواطن للانتماء للحزب والعاطفة التي يشتريها المواطن عن طريق سيطرة الحزب على وسائل الإعلام والمؤسسات). صار مبدأ (ميكنزي) قريباً جداً لهذا الانتماء. إذ يؤكد في كتابه الأحزاب السياسية في بريطانيا بأن توجد عوامل تجعل الأفراد ينتمون للحزب السياسي وهي:

١. المصلحة: أي الرغبة في الحصول على مكاسب ذاتية للأفراد الذين ينتمون إليه كالحصول على المناصب والوظائف والأموال والمكافآت والامتيازات، ويدفع عامل المصلحة حسب دراسة (ميكنزي) ٧٠% من الأفراد بالدخول إلى الأحزاب السياسية.
٢. الانفعال: أي اندفاع المواطنين إلى تأييد أفكار وبرامج وأهداف وسياسات الحزب من دون تحفظ، وذلك لأنها تثير عواطفهم ونزاعاتهم النفسية وتجعلهم متحمسين لنظرة الحزب والوقوف بجانب قضاياهم وأمورهم والدفاع عنها من دون خوف أو تردد. ويدفع عامل العاطفة نحو ٢٦% من الأفراد بالدخول إلى الأحزاب السياسية.
٣. الإدراك والتعقل والعقيدة: أي أن الشخص يدخل إلى الحزب لا بسبب المصلحة أو العاطفة أو الانفعال بل بسبب الإيمان والعقيدة والإدراك الثاقب لأفكار وأيديولوجية ومعتقدات وأهداف الحزب بحيث تكون هذه جزءاً لا يتجزأ من شخصيته وآماله في الحياة وتطلعاته.

والأشخاص الذين يدخلون إلى الحزب بسبب هذا العامل هم الحزبيون الحقيقيون الذين يبقون على الحزب ويدافعون عنه ويناضلون من أجل نصرته مهما كانت الظروف ويدفع عامل الإدراك والتعقل والبصيرة والإيمان بمبادئ وفلسفة الحزب فقط ٤% من الأشخاص بالدخول إلى الأحزاب السياسية^(١).

إذ بات هذا الانتماء لحزب البعث واضحا بهذه الصورة فقد كانت المصلحة في أغلب الأحيان هي أساس الانتماء بسبب الامتيازات والغانم وبعدها كانت العاطفة، ابتداء من رياض الأطفال إلى كل مؤسسات الدولة مع الانغلاق الإعلامي الخارجي على العراق وتوجيه الإعلام وفقا لأيديولوجية الحزب التي عززت هذه العاطفة ومن ثم كانت العقيدة أو الإيمان الفعلي (بفكر) الحزب هي الأخيرة قد تجسد هذا في انهيار السلطة عندما انهزم البعثيون في مقدمة المنهزمين وباعوا مبادئهم إلا القلة القليلة.

وفي رأينا أن حزب البعث كان سائرا أيضا على وفق مبدأ الحزب يخطط له العباقر والمبدعون ثم يقتلون، ويدافع عن الحزب ومبادئه وأيديولوجيته المجانين والحمقى وهم الأكثرية في الحزب وعليهم يقع التكليف في تنفيذ سياسة الحزب وعليهم تكون لائمة الناس وهذا ما حصل فعلا، فعلى سبيل المثال أصبحت هذه الفئة مكروهة من المواطنين لتنفيذ أوامر حزب البعث على حساب المواطنين، بجرهم عنوة لتنفيذ الأوامر ومنها أخذ المواطنين بالقوة لقواطع الجيش الشعبي وجيش القدس والسخرة وغيرها لتبقى هذه الفئة كالمجانين لا تفقه سوى تنفيذ الأوامر، ويتسلم الحزب ويقوده الانتهازيون وهم القلة والذين يمتلكون اتخاذ القرار والنفوذ والسلطة العليا ويجبون أن يصعدوا ويترقوا وينفذوا رغباتهم على حساب الآخرين غير عابئين لأي مشاعر وظروف أخرى سوى مصالحهم الانتهازية.

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مصدر سابق، ص ١٦٣.

وسياسة الحزب هذه خلقت حالة من القلق الاجتماعي والنفسي وانعدام الأمن الاجتماعي لدى المواطنين بإحساسهم بالضغط المتواتر من الحزب. فالقلق الاجتماعي هو (شعور سيكو اجتماعي ينتاب الفرد أو الجماعة أو المجتمع نتيجة وجود ظروف قاهرة ومشكلات مستعصية وملابسات لا يمكن التكهن بإبعادها ونتائجها المدمرة على الأفراد والمجتمع)^(١).

وإن الأمن من الناحية النفسية هو أن يحس الأفراد بالهدوء والاطمئنان والابتعاد عن القلق وإحساس الأفراد بمودة من يحيط بهم، أما من نشأ منذ الصغر على الخوف والقلق فإنه يحمل معه هذه البذور من الشك والقلق والخوف باقي حياته^(٢). فالأمن من الناحية الاجتماعية يعني عدم وجود الخطر المادي أو الحماية منه وهو بنفس الوقت الحماية من القلق النفسي^(٣).

هذه السياسة من الحزب جعلت الفرد يعيش في حالة عدم الأمن والقلق المستمرين ولاحتواء هذه المشكلة وللتعويض عن الحرمان المادي لجأ الكثير من الأفراد للحزب فعندما يشعر الفرد بنقص حاجاته فإنه يمكن أن يشبعها عن طريق آخر يندفع حوله^(٤). ليكون الحزب مثلاً ملبياً لحاجاته، فالحرمان النسبي وتعصب الحزب لفئات من دون غيرها ومحاربة من يقف ضده خلق حالة من الخلل

(١) د. إحسان محمد الحسن، القلق الاجتماعي في تركيا، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٦٠.

(٢) إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٦.

(3) Julius Gould and kolb, williamm,j, Adictionary of the social sciences, London, 1956, p.626.

(4) Earl Bell, H, social Foundation of Human Behavior, New York, Har Per, 1961, P. 123.

الاجتماعي تجسدت فيها خلل في المواطنة أضعف التلاحم الوطني بحيث عملت على وضع تناشز بين الولاء للدولة والولاء النفسي والعاطفي لبعض الجماعات^(١).

وبذلك فقد حزب البعث أهم خاصية وهي الإسناد الشعبي التي هي بنظر ماكيفر وسيلة مهمة للحزب في تيرئته من أي طابع طبقي^(٢).

ومما سهل عملية انهيار السلطة هو احتكارها الجيش والمؤسسة العسكرية بكل أنواعها (جيش - داخلية - أمن - الخ)، وضخ هذه المؤسسة بالجيش العقائدي الحزبي العشائري نتيجة للدورات والكلديات العسكرية السريعة مما أضعف بناء الجيش وأدى إلى انحرافه عن وظيفته الأساسية من حماية الوطن والدفاع عنه إلى حماية السلطة والحزب وردع والقضاء على من يخالفه مهما كان، ومما يبرر احتكار السلطة للمؤسسة السياسية هو المبدأ الذي يقول إن من سمات الحزب الواحد هو أن يحتكر القوة السياسية بدافع أنه يمثل الوحدة الاجتماعية^(٣).

ج. الحرب العراقية - الإيرانية:

نستطيع القول إن المجتمع العراقي مجتمع محارب، هذا ما يؤكد التاريخ والواقع، فالعراق منذ العصور القديمة خضع لتجارب الحرب وقد يكون أحد الأسباب المهمة لذلك هو الموقع الجغرافي المهم ومن ثم بروز أولى الحضارات والمدن في العالم على أرضه مع وجود حضارات منافسة له وقريبة منه ولاسيما الحضارة الفارسية، ولا مجال لسرد هذا التاريخ، إذ ليس هو موضوعنا ولكن لا بد من الإشارة لذلك. فالحرب ظاهرة اجتماعية غالبا ما تتجسد على شكل صراع مسلح بين دولتين أو مجموعتين من الدول. ويربط بعض المفكرين نشأة المجتمعات السياسية وبرز

(1) Richard L. Park, Political Modernization in the Developing world, The Annal, November, 1976, p. 37-38.

(٢) د. عبد الرضا حسين الطعان، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٣) بوتومر، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة،

السلطة فيها بالحروب وكما يقول المفكر الفرنسي فولتير أول ملك في العالم لا بد أنه كان حتما محاربا منتصرا^(١).

وفي عصر السلطة العراقية المنهارة خاض العراق حربا ضروسا استمرت ثماني سنوات كانت الخسائر فيها فادحة من الناحية المادية والمعنوية أولها هو الاستنزاف الكبير للموارد البشرية، إذ بدأت بوادر انهيار السلطة تلوح في الأفق كلما طال أمد الحرب واتسعت آثارها على المجتمع العراقي.

على الرغم من انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية عسكريا وسياسيا تقريبا في ذلك الوقت إلا أنها حملت معها آثارا كبيرة تجاوز المجتمع قسما منها وتعمقت في أقسام أخرى خاصة بعد تورط السلطة العراقية في غزو الكويت بعد مرور سنتين فقط على وقف إطلاق نار الحرب. وضع المجتمع العراقي في اختبار صعب وكما يقول (فون برنهاردي *Von Bernhadi* أن الحرب هي امتحان للشعوب)^(٢).

صاحبت الحرب العراقية - الإيرانية مشاكل اجتماعية كثيرة وكبيرة كان جزءا كبيرا منها سببه السلطة نفسها، فقد كانت سياسة الحزب الواحد تضغط بشكل كبير على المجتمع بصورة عامة وبمهام أثقلت كاهله ابتداء من التجيش الإجباري للمواطنين عن طريق ضخ الجيش بالشباب لأكثر قدر ممكن على شكل سحب المواليد الكثيرة والكبيرة للخدمة العسكرية ولفترات طويلة تجاوز بعض منها الاثنى عشر سنة والثلاثة عشرة، إضافة إلى سحب القسم الآخر في الغالب من المواطنين الكبار في العمر وطلاب الجامعات والمدارس وجميع موظفي الدولة إلى قواطع

(١) د. بطرس بطرس غالي، الحرب بين مصر وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠، ١٩٦٧، ص ٥.

(٢) جاستون بوتول، الحرب والمجتمع تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة عباس الشربيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٩٩.

الجيش الشعبي، وهي بمثابة خدمة عسكرية في الجيش النظامي لكن باسم آخر، إلى أن تم تجييش المواطنين بصورة كاملة تقريبا.

وكان هذا التجييش العسكري يتم عن طريق عنف الحزب، حتى صار رفاق الحزب من المكروهين والمنبوذين وزاد شعور الحقد عليهم جدا في المجتمع نتيجة لأساليبهم القمعية والعنيفة من أجل هذا التجييش العسكري وإطاعة أوامر الحزب. وهذا ولد خلافا في التضامن الاجتماعي الوطني للمواطنين، فضلا عن التبرعات الإجبارية الكثيرة في الدم والمال والذهب وغيرها.

صاحبت هذه الممارسات مشاكل كثيرة في أثناء الحرب انعكست على الأفراد والأسرة والمجتمع بصورة عامة وكانت هذه المشاكل متداخلة ومتراطة مع بعضها البعض فالأفراد على سبيل المثال ازدادت بينهم الأمراض النفسية والعصبية بسبب الحرب والمشاكل الجسدية نتيجة العوق.

أما الأسرة فقد انخفض دخلها بسبب استدعاء أعضائها ولاسيما الأب للاشتراك في المعارك الحربية، وزيادة العبء على المرأة بسبب غياب الرجل الذي يمثل العمود الفقري للأسرة^(١).

والأطفال كذلك عانوا بسبب هذه الحرب من الرعاية الاجتماعية والتنشئة الأبوية، ونشأوا نشأة حربية مليئة بمنظار العنف والدم والقتل والسلب وأزيز الطائرات وقصف المدافع وانهييار للأسر وممتلكاتها^(٢). مما أدى إلى نشوء جيل مبني على الفرع والقلق.

(١) د. محمد الجوهري وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥، ط٢، ص٣٣٧.

(٢) سعد المغربي، انحراف الصغار، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠، ص١٧٥.

والمجتمع وما أصابه من زيادة في الجرائم ومنها انحراف الأحداث وجنوحهم وقد يكون أحد أسبابها الرئيسية هو عدوى العنف المصاحب للحرب إذ غالباً ما يلعب الأطفال والأحداث ألعاب الحرب بعد إعجابهم بالجنود المقاتلين^(١).

فضلاً عن جرائم التجسس والسرقة^(٢)، وظهور جرائم تزوير العملة وزيادة البطالة خاصة بطالة المتعلمين والبطالة المقنعة.

ومن الممارسات السيئة الأخرى التي ساهمت فيما بعد بانهيار السلطة بروز ظاهرة الإعدام عن طريق تشكيل فرق الإعدام بذرائع الهروب من القتال، وكذلك تهميش بعض الجماعات في المجتمع مما زاد من خلق فجوة كبيرة بين السلطة والمجتمع والذي أدى إلى عدم احترام الجانبين لبعضهما التي بانته في الانهيار النهائي عام ٢٠٠٣.

ومن الأساليب السيئة التي رافقت الحرب العراقية-الإيرانية والتي انعكست آثارها لاحقاً على المواطن والسلطة هو مفهوم المواطنة.

إذ عمد الحزب على تنشأة الأجيال على مواطنة ناقصة ومزيفة، ظهرت آثارها فيما بعد أثناء الانهيار. عندما تخلى المواطنون عن السلطة كما تخلى الجيش وساد السلب والنهب من مؤسسات الدولة وظهرت الولاءات الجزئية على حساب الوطن، ثم بناء هذه الوطنية وفقاً لأيديولوجية الحزب، فقد ظن الحزب إن الوطنية الحقيقية هي مدى الالتزام بالحزب وتعليماته هذه الوطنية في نظر الحزب متكونة من (رفع العلم يوم الخميس في المدارس وإطلاق العيارات النارية احتفاءً به وقراءة الأناشيد والكلمات التي تمجد الحزب على حساب التعليم. وكذلك تتجسد في أداء الخدمة العسكرية الإجبارية ولمدد طويلة جداً مما أدى إلى قتل الكثير

(١) أدوين هـ. سذرلاند ودونالد كريسبي، مبادئ علم الإجرام، ترجمة محمود السباعي ود. محمد صادق المرصفاوي، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون سنة طبع، ص ٢٦٩.

(٢) د. جلال ثروت ود. محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٧٣.

من المبدعين في اختصاصات علمية نادرة بهذه الذرائع، إذ يجب أن تكون المواطنة عن طريق (الاستريح والاستعد)، العسكرية حتى تكون مواطناً ملتزماً بالوطنية).

ونسى الحزب أن الوطنية الصحيحة هي في العلم والعمل وخلق الاقتصاد المتين لخدمة الوطن والمواطنين وقد لازم كل هذا تدمير البنية التحتية العراقية والتي استمرت طوال مدة الحرب وبشكل متلازم بصورة عكسية فكما طالت سنوات الحرب زاد انهيار الاقتصاد العراقي إلى أن وصل ذروته في سنوات الحصار العجاف والتي كان الضحية الأولى فيها هو المجتمع.

د. غزو الكويت:

كان غزو الكويت سبباً من الأسباب المباشرة التي أدت إلى انهيار سلطة الدولة في العراق وذريعة عضوية حيوية سادت كل المراحل التي أعقبت هذا الغزو والذي أدى إلى احتلال العراق. إن قرار غزو الكويت كان مفاجئاً على الأقل داخل العراق إذا افترضنا أنه مخطط له من قبل قوى خارجية ولم يكن مفاجئاً لها.

فغزو الكويت يدل على دكتاتورية السلطة القائمة وارتجالها في اتخاذ القرار حتى وإن كان مصيرياً يخص العراق بكامله، ففي الثاني من آب عام ١٩٩٠ أمر صدام حسين بقرار فاجأ شعبه ورفاقه وأعضاء سلطته السياسية وكان هذا القرار الشخصي الخطير المفاجئ حتى للقادة العسكريين، إذ يقال أن أعلى المراتب والمستويات في القيادة العسكرية العراقية، لم تعلم باتخاذ هذا القرار سواء كان وزير الدفاع أو رئيس الأركان أو حتى مدير المخابرات العسكرية^(١)، مما خلق هذا الفعل والتصرف هزات سياسية وعسكرية بدأت من داخل النظام نفسه أدت إلى إضعاف الثقة بين القياديين أنفسهم داخل العراق وقد يكون غير مفاجئ

(١) د. علي الشمrani، صراع الأضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن،

من خارج العراق ولاسيما أمريكا بعد أن مررت عليه طريقتها في تطبيق مبدأ الخداع الأمريكي.

فبعد الحرب مع إيران أراد العراق أن يتغلب على ما يمكن أن يحدث من أزمة اقتصادية قد تطيح به، وهذه الأزمة قد يكون سببها النفط الذي يعد المورد الأساسي للبلاد ولاسيما بعد أن علم العراق أن الكويت والإمارات العربية المتحدة اللتان لم تعيرا أهمية لما قد يلاقيه الاقتصاد العراقي فيما بعد الحرب فاستمرت في إنتاج النفط حسب رغبتها متجاوزتين الحصص المخصصة لهما من منظمة أوبك وهذا أدى إلى انخفاض عائدات النفط العراقية وبشكل كبير.

وقام العراق في هذه الفترة بالصاق تهم بالكويت بأنها تأخذ كميات كبيرة جدا من نفط حقل الرميلة الذي يمتد إلى داخل الكويت، ولم توافق على تحويل ملكية أو تأجير جزيرتي ورير و بوبيان لكونهما تسيطران على المجرى المائي المؤدي إلى ميناء أم قصر في جنوب العراق.

وفي الحقيقة أن أمريكا كانت تحت الكويت على شن حرب اقتصادية على العراق^(١). وكان صدام حسين يعتقد أن أي عمل يقوم به ضد الكويت بهدف حماية الاقتصاد العراقي من الانهيار حتى وإن كان عسكريا لا يحمل أمريكا أن تتخذ ضده إجراءات قاسية^(٢)، خاصة بعد أن اطمأن صدام حسين لما أبدوه له السادة الأمريكيان الذين قابلوه وعلى مستوى رفيع وفقا لسياسة ومبدأ الخداع الأمريكي إذ (اجتمع صدام في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٠ مع خمسة أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي، وهم روبرت دول *Robert Dole*، وآلان سميسون *Alan Simpson*، وهاوارد متزينباوم *Howard Metzenbaum*، وجيمس ماك كلور *Jamesm,*

(١) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق بالعقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ط٢، ص ٢٣٥.

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل-السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٠٩.

Clure، وفرانك موركوفسكي *Frank Murkowski*، وحضرت الاجتماع أيضا السفيرة الأمريكية فـي بغداد أبريل غلاسبي *(April Glaspie)*^(١).

وقد اتسمت هذه الجلسة باسترضاء وتطمين صدام حسين، وفي يوم ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٠ قامت فرقتان مدرعتان عراقيتان بأخذ موقع لها على الحدود الكويتية^(٢)، تناقلتها الأخبار فكان رد مارغريت تتوايلر الناطقة بلسان وزارة الخارجية الأمريكية أن أمريكا لا ترتبط مع الكويت بمعاهدات دفاعية أو أمنية^(٣).

وبعدها بيوم واحد أي في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠ أشهرت السفيرة الأمريكية في بغداد أبريل غلاسبي الضوء الأخضر لصدام حسين لغزو الكويت^(٤). إذ قالت له (رأينا هو أن عليكم انتهاز الفرصة لإعادة بناء بلدكم وليس لنا رأي في الصراعات العربية - العربية من مثل خلافكم الحدودي مع الكويت)^(٥).

وفي يوم ٣١ تموز/ يوليو بعد أن تأكدت النيات العراقية لغزو الكويت أوضح مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيلي ردا على سؤال إذا قام العراق بغزو الكويت أجب وبتأكيد أن أمريكا ستقلق بشدة ولكنها غير ملزمة باستخدام القوة العسكرية^(٦).

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل-السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ٣٠٩.

(٢) جيف سيمونز، مصدر سابق، ٣١٠.

(٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ط ٢، ص ٢٩.

(٤) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٥) نفس المصدر، ص ٢٩.

(٦) نفس المصدر، ص ٢٩.

وفي رأينا أنه على الرغم من القرار المفاجئ لغزو الكويت من رئيس السلطة إلا أن العراق ومسؤوليه كانوا يشكّون بوجود مؤامرة ضد العراق بإقحامه بمشاكل سياسية واستدراجه بحرب أخرى غير الحرب الإيرانية وذلك للأسباب التالية:

١. لقد دُفع بالعراق وإيران لخوض حربا ضروسا استمرت ثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨) راح ضحيتها الكثير من الموارد البشرية والطبيعية والمعلوماتية - كان الهدف منها إضعاف الدولتين البارزتين في منطقة الشرق الأوسط والحد من نفوذهما العقائدي (العقيدة البعثية - العقيدة الخمينية) خوفا من انتشارها في المنطقة وتوظيفها ضد مصالح أميركيا - والغرب.

٢. اتضح بعد نهاية الحرب عام ١٩٨٨ وخروج العراق منتصرا عسكريا وسياسيا كما يدعي زيادة طموح العراق عسكريا في بناء قوة عسكرية إقليمية - وبناء قاعدة صناعية عسكرية ومدنية بدأت تقلق الغرب وأميركيا بشأن مصالحهما ووضع استقرار إسرائيل ولاسيما وإن إسرائيل كانت العدو اللدود للعراق وسبق أن قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي تموز - هذه المخاوف فضلا عن زيادة الشعور لدى المواطنين العرب وحتى العراقيين بأن العراق أصبح قوة عسكرية وصناعية متنامية قادرة على حماية العرب والدفاع عنهم إقليميا.

٣. خذَلَّ العراق ما يخطط له الغرب وأميركيا بإقحامه بالحرب مع إيران، إذ كان يراد من هذه الخطط والأهداف إضعاف العراق عسكريا وصناعيا وزيادة الفتن الداخلية، وضرب الثورة الإسلامية الإيرانية ذات المعتقدات الخمينية المناوئة للغرب، إلا أنه اتضح فيما بعد الحرب العكس إذ

تنامت قدرة العراق العسكرية وخبراته القتالية وزيادة القاعدة الصناعية التكنولوجية والدعوة إلى عقد مؤتمرات إسلامية داخل العراق ودعمها.

٤. السيطرة على العراق واحتلاله ومحاولة تقسيمه وفقا للمصالح الغربية وخاصة الأمريكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و بروز برامج غربية أمريكية يجب توظيفها في المنطقة لصالح الغرب وأمريكا وإسرائيل ومنها مشروع (العولمة-والشرق الأوسط الكبير-والتطبيع العربي الإسرائيلي الخ). لذلك سعى الغرب وأمريكا لزع العراق في حرب جديدة كانت الظروف مهيئة لها ومن عدة جوانب وجبهات إلا أن العراق اختار الجبهة التي أراد أن تسقط فيها سلطته وهي الجبهة الكويتية التي تورط فيها.

فقد رسم للعراق عدة جبهات وجهات من الممكن استدراجه فيها للحرب فالجبهة الشمالية مرشح الحرب فيها مع تركيا بأمر هذه بوقف تدفق نهر الفرات بقصد إلحاق الأذى به عن طريق تجويعه وتدمير صناعته وزراعته، ولاسيما وإن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، ومن الجبهة الشرقية الظروف مهيئة عن طريق دعم المطالب والمزاعم الترابية والمائية لإيران (شط العرب) ومطالبها المالية بتعويضها عن خسائر الحرب وإيران تقريبا ما تزال في حرب غير معلنة مع العراق ومن السهولة زجها في حرب ضد العراق.

أما من الجبهة الغربية الجنوبية فمن الممكن استدراج العراق بحرب مع إسرائيل بعد الإيعاز لإسرائيل بحملة عسكرية برية بقصد وضع فخ للعراق في حرب ضد إسرائيل والغرب وأمريكا. وأصبحت الظروف مهيئة لاستدراج العراق إلى حرب من جنوبه عن طريق أراضي نجد والحجاز والكويت وهو ما حصل فعلا^(١).

(١) عبد الإله بلقزيز، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد-الوطن العربي إلى أين؟، دار الطليعة

وعلى أثرها تراكمت وزادت الخسائر العراقية في كل المجالات وبدأت بوادر انهيار السلطة تتضح وفقا لما تلاها من تطورات ابتداء من قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وانتهاء بانهيار السلطة نهائيا عن طريق العدوان العسكري المباشر للعراق والذي هو استمرار وامتداد لهذا القرار.

فالخسائر البشرية الفادحة كانت أول ضحايا هذا الغزو وإذ عمدت القوات الأمريكية وحلفائها إلى ضرب العراق جيشا وشعبا بأقصى ما يمكن وبصورة وحشية وهمجية إذ استخدمت أنواع متعددة من الأسلحة الفتاكة والممنوعة دوليا ضد العراق مثل القنابل العنقودية واليورانيوم المنضب والقنابل الكيماوية المحرقة فهي حرب نووية إذ (استخدم فيها ٣٢٠ طن من اليورانيوم المنضب)^(١)، أو (ما يعادل سبع قنابل نووية من نوع القنبلة التي أسقطت على هيروشيما)^(٢).

هذه الأسلحة الفتاكة التي تركت وراءها آثارا عصبية من أمراض عاناها الشعب العراقي كأمراض السرطان والتشوهات الولادية وغيرها مما ولد مشاكل اجتماعية نفسية صحية سياسية انعكست على السلطة نفسها بصورة سلبية.

وتلت الخسائر البشرية الخسائر العسكرية الفادحة التي تكبدها الجيش العراقي بسبب سياسة السلطة غير المسؤولة، فقد تم انتحار بطيء لهذا الجيش الذي صرف عليه المليارات من قبل السلطة، خسر معظم آلياته العسكرية وأسلحته وأغلب معداته المادية فضلا عن الخسارة المعنوية لقادته من القياديين والضباط وانتكاسة جنوده وخذلان الشعب.

أما عن الخسائر الاقتصادية فكان تأثيرها أشد وطأة إذ تم التخطيط لضرب البنى التحتية الاقتصادية العراقية لشل قدراته العسكرية والمدنية حتى تتسنى السيطرة

(١) أمي ورتنفتون، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلح النووي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٥.

(٢) جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، تحرير - نيفين عبد المنعم مسعد، أحمد منيسي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ١٣٠.

على العراق مستقبلا بسهولة وهو ما تم فعلا إذ قامت القوات الأمريكية وحلفائها بضربات قاصمة استهدفت البنية التحتية للعراق بضربها مواقع إنسانية وهامة مثل مراكز التموين والجسور والطرق الرئيسية ومحطات الاتصال والمصانع المدنية بما فيها مصانع حليب الأطفال وشبكات الكهرباء والماء والمعسكرات والمصانع الحربية مما أدى إلى شل قدرة العراق وعدم تأمين حاجياته وانهايار صموده^(١).

وقد تعددت مصادر تخريب الاقتصاد العراقي الخارجية والداخلية ابتداء من قرار الحصار على العراق من مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) عام ١٩٩٠ وما تبعه من مشاكل اقتصادية داخلية سوف نوضحها في الحصار على العراق كأحد أسباب الانهيار.

ومن المشاكل التي رافقت الغزو للكويت وانسحاب الجيش العراقي مكسورا التي ساهمت في التمرد الداخلي ضد السلطة عام ١٩٩١ الذي أصاب أغلب محافظات العراق، هذا التمرد الذي صاحبه رد فعل عنيف من سلطة النظام ضد المتمردين والذي عمق حالات التناقض والتناشر والفجوة بين السلطة والشعب والذي خلق حالات من الحقد والانتقام والكراهية ضد السلطة من قبل الشعب.

٢. الأسباب الخارجية:

يبدو أن من أهم الأهداف للعقوبات والعدوان هو تدمير العراق بكل مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخ. وذلك وفقا لمبدأ دمر الأرض ثم العدو، وهذا ما ظهر جليا بعد غزو الكويت وانسحاب الجيش العراقي، إذ كان الشعار المطروح هو تحرير الكويت، إلا أن الأهداف المحددة تجاوزت متطلبات تحرير الكويت إلى الأهداف الحقيقية وهي تدمير الشعب العراقي، لذلك بات العراق مختبرا لأقوى الأسلحة تدميرا في التاريخ الحديث بتحويل العراق إلى معسكر إبادة جماعية. لذلك كانت الأسباب الخارجية أشد وطأة وقسوة على السلطة من الأسباب الداخلية، على

(١) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص ٤٩.

الرغم من أهمية الداخلية، هذه الأسباب الداخلية والخارجية مرتبطة ومتداخلة مع بعضها البعض.

أ. الحصار الاقتصادي:

اتضح إن الحصار الذي فرض على العراق كان يحمل أهدافا عديدة أولها وهو الهدف الظاهر انهيار سلطة الدولة العراقية مرورا بتهميش جميع المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وآخرها الأهداف المستترة بتدمير الشعب العراقي واحتلال العراق وبسط الأمركة على العالم وحماية إسرائيل. فالكلام عن سقوط نظام السلطة العراقية والإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين كان صريحا ومعلنا ومن أكبر المسؤولين الأمريكيين ابتداء من جورج بوش الأب وكلينتون والبرايت ومن ثم جورج بوش الابن ومساعديه. وقد عمدت الولايات المتحدة إلى تجاهل وإهانة المنظمات الدولية وذلك بخرقها وانتهاكها للقوانين الدولية وتجاهلها والضغط عليها من أجل تدمير العراق، ومن بين القوانين الدولية التي انتهكت من قبل أمريكا من أجل الظفر في العراق ما يلي:

١. اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الملحق بها لعام ٧٧.
٢. الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها الصادرة في ٩ كانون الأول لسنة ١٩٤٨.
٣. اتفاقية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٤. اتفاقية المرأة.
٥. اتفاقية الطفولة.

٦. روحية محاكمات نورتبرغ والقانون الدولي العام^(١).

وسعت أمريكا بذلك إلى بسط نفوذها واستعراض عضلاتها العسكرية ذات التدمير الشامل للإنسان وبيئته عندما استخدمت أعنف وأرعب الأسلحة ضد المدنيين، تلك الأسلحة التي حرمتها المواثيق والمعاهدات الدولية كأسلحة اليورانيوم المنضب والأسلحة الكيميائية التكتيكية والنابالم ومتفجرات الوقود-الهواء ذات النطاق النووي *FAES* والقنابل العنقودية وغيرها.

وهذا تلويح وإشارة لكل من يقف ضد أمريكا وبهذا خدمت إسرائيل وشجعته على التجاوز ضد فلسطين بإبادتهم إبادة جماعية وعزلهم وقتل قيادتهم وهذا ما حصل في مرات عدة وكما في رفح وغيرها.

وقد صرح كبار المسؤولين الأمريكيين بأن الهدف الرئيسي هو تدمير الشعب العراقي. فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بلقائه مع طارق عزيز الذي يشغل وزير خارجية العراق آنذاك ١٩٩١ بأننا سنعيدكم إلى عصر قبل الصناعة، وكذلك تصريحات أولبرايت عندما أكدت إن الحصار والعقوبات التي راح ضحيتها الآلاف من أطفال العراق تعد جديرة ومبررة^(٢) والكثير من التصريحات المماثلة التي تتماشى مع هذه السياسة الأمريكية تجاه العراق.

في ٦ آب عام ١٩٩١ أقر مجلس الأمن القرار ٦٦١ الذي يقضي بفرض الحصار على العراق، والحصار يعد دولياً أحد آليات الحرب وقد استخدمت هذه الآلية منذ أقدم العصور إلا أنه في العصر الحديث لم يحصل في تاريخ تعامل الأمم

(١) نعمة جمعة، انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق-أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة بغداد، ٨-٩ أيار (مايو) ٢٠٠١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٣٨.

(٢) د. أشرف بيومي، الآثار المترابطة للحصار والعدوان خلاصة ورقة، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

المتحدة مع أشد وأخطر الأزمات الدولية منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ أن اتخذت جزاءات وعقوبات كالتى اتخذت ضد العراق من ناحية شموله مناحي الحياة كافة^(١).

وكان هذا القرار بدافع أمريكي عن طريق سياستها مع دول العالم والدول الأعضاء في مجلس الأمن التي ترمي إلى التهديد والرشوة المألوفين لتعزيز سياستها^(٢).

اتخذت القرارات الصادرة من مجلس الأمن في الوقت الذي بلغت ديون العراق بعد حربه مع إيران ١٠٠٠ مليار دولار^(٣).

وفي نفس الوقت كان العراق قد حرم من إيرادات العملة الأجنبية التي تقدر ١٥ مليار دولار عام ١٩٩٠، وأثر هذا بصورة كبيرة على استيراد العراق للغذاء الذي يعتمد عليه بنسبة ٧٠ بالمائة من حاجاته والذي حرم منه أيضا وذلك بتجميد أرصده وحرمانه من إيرادات بيع النفط وبهذا الوقت بدأت بوادر نقص الخزين من الغذاء^(٤).

بهذه العملية المتواترة بفرض الحصار من قبل مجلس الأمن وبجهود أمريكية وحرمان العراق من الكثير من حقوقه بدأت بوادر الآثار المدمرة والشاملة على العراقيين والتي مست كل نواحي الحياة بطريقة منتظمة متخذة ضرب البنية التحتية الأساسية لجميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية التي لم يسلم منها حتى الأطفال الرضع.

(١) د. نزار العنبيكي، مشروعية تدابير الحضر الشامل المطبقة على العراق في ضوء أحكام الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق بالعقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص ٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٨.

التأثير بدأ أكثر وضوحاً بزيادة سنوات الحصار، ففي الجانب العسكري تأثر الجيش العراقي بشكل كبير نتيجة الحصار فقد كان أمراً مخططاً له وذلك لإنهاك هذا الجيش أكثر فأكثر ولاسيما بعد انكساره وانسحابه من الكويت.

الحصار أثر على الجيش من الناحية المادية والمعنوية، فمن الناحية المادية ظل الجيش على آلياته ومعداته وأسلحته التقليدية والتي دمرت وأعطبت أكثرها أثناء الدخول والانسحاب من الكويت وبفعل الضربات الموجهة له عن طريق الغارات الجوية المستمرة والتي لم يكن لها أي سند قانوني دولي سوى انفراد أمريكا وتهميش المنظمة العالمية، وقد بقيت هذه الآليات دون تجديد بفعل الحصار وهذا الأمر كان مقصوداً.

ودخل الجيش في قفص الجوع والرشوة والفساد الإداري الذي طال كل مراتب الجيش، إذ لم يتوفر للجيش من الغذاء والملبس والعناية ما كان له قبل الحصار، وإن الجندي العراقي كان يشكو من العوز والفاقة في أغلب الحالات خارج مؤسسته العسكرية لانخفاض المرتبات وزيادة الأسعار لكل شيء وحاجة الأسرة المتنامية، وعلى الرغم من هذا نجد الجندي العراقي يأخذ سبلاً غير شرعية من أجل التخلص من واجباته العسكرية التي باتت ترهقه وأسرته، فلجأ إلى الرشوة التي أصبحت بشكل مألوف جداً بين الضابط والجندي وظهرت لها مسميات شعبية عديدة منها:

عندما يلجأ الجندي لرشوة الضابط من أجل إجازة قصيرة أو النقل إلى وحدات أكثر أماناً وقرباً لأسرته يأتي برشوة للضابط بأسماء رمزية مثلاً يقول له (هل تريد ناطوح أو سابوح)^(*)، أو يقول له (خذ هذا الخروف يلعب به الأطفال)، علماً بأن الجندي نفسه لا يأكل لحم الخروف لمدة قد تزيد على الأشهر لكنه يدبر الأموال من أي جهة لغرض رشوة الضابط، عدا الأموال الطائلة والهدايا الضخمة إذا كانت الإجازات طويلة الأمد أو ما شابه ذلك. وأمور أخرى والمهم أن المؤسسة العسكرية

(*) الناطوح يعني الخروف والسابوح يعني السمك.

واليد الحديدية للسلطة بدأت تفقد بريقها وقوتها وهيبته بسبب الفساد الإداري وهذا انعكس على الجانب المعنوي للجيش بصورة نفسية فضلا عن المعنويات المكسورة بسبب الوسوس التي ترافق الجنود ونتيجة هزيمة الجيش عام ١٩٩١ وضربهم بأسلحة الدمار الشامل.

أما عن المؤسسات المدنية فالآثار بدأت واضحة وبشكل كبير جدا في كل مؤسسة مما أدى إلى حالات السؤم والملل والحقد والشعور بالحرمان والظلم من قبل السلطة والتي اتسعت فيها الفجوة بين السلطة والمجتمع مما أدى إلى انهيار السلطة. فعلى سبيل المثال تضررت الأسرة العراقية بشكل كبير جدا نتيجة الحصار فقد وصل الأمر إلى أن بعض العراقيين الذين كانوا من الطبقات المتوسطة قبل الحصار يسكنون في بيوت مشيدة من طابقين في بنائها أخذوا بهدم الطابق العلوي وبيع المواد مثل الأبواب والشبابيك وحتى الأحجار، وفي أسر أخرى وصل الحال إلى بيع أكثر أثاث الأسرة كالصحن والفرش وحتى بيع ما يحصلون عليه من البطاقة التموينية كالسكر والشاي لأنه صار بحكم الممنوعات على هذه الأسر.

فضلا عن الزيادة المستمرة في الأسعار كافة وانخفاض رواتب الموظفين التي قد لا تتجاوز الدولارين أو ثلاث دولارات، وارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وخاصة بطالة المتعلمين والبطالة المقنعة مما اضطر العدد الكبير من هؤلاء المتعلمين إلى الهجرة الإجبارية خارج العراق بسبب العامل الاقتصادي أولا ثم بعض مضايقات السلطة ثانيا.

وقد رافق ذلك ارتفاع عدد الجرائم وخاصة الاقتصادية كتزوير العملة والتي لعبت إيران دورا بارزا فيها، وجرائم التهريب وغيرها مما زاد من مشاكل السلطة. لم يسلم أي قطاع أو أي مجال من مجالات المجتمع من الحصار لأنه كان قاسيا وشاملا ومدبرا بحزم من قبل أمريكا وحلفائها، وقد رافق ذلك زيادة في الأمراض نتيجة الحصار خاصة عند الأطفال كسوء التغذية وأمراض كانت نتيجة الأسلحة

الكيميائية والتي ألقنها أمريكا وحلفائها كالسرطان والتشوهات الخلقية وزيادة الوفيات نتيجة لهذه الأمراض.

ومما كان يزيد الأمر سوءا ارتباط العامل الاقتصادي بالأخبار السياسية والتي لعبت الإشاعة فيها دورا بارزا، إذ أن حركة السوق كانت ملزمة بحركة الإشاعات التي قد يروج لها تجار الحرب والحصار ولم تكن مسيطرا عليها من قبل الجهات الرسمية.

وفي هذه الأثناء لجأت السلطة إلى العشائر وشيوخها لاستمالتهم معها بعد أن تآزم الوضع داخليا من مشاكل اقتصادية وجنائية وغيرها وخنق السلطة خارجيا وكان هذا اللجوء لكسب ود العشائر وشيوخها خوفا من أي احتمال خطر على السلطة لتوفير الحماية لها والتضامن الاجتماعي الداخلي وبسط سيطرتها على المجتمع التي باتت تحس بأنها مهددة فيه.

فاستخدمت حملات مخططة لاستمالة العشائر بجانبها كان أبرزها شراء بعض شيوخها عن طريق الهدايا وضخ الأموال لهم وإعطائهم بعض الامتيازات الاجتماعية وتصويرهم للناس على أنهم مهمين في المجتمع عن طريق وسائل الإعلام ولاسيما التلفزيون، فظفرت العشائر بهذه الغنائم والامتيازات إلا أن عقيدتها بقيت وفقا للمثل الشعبي (لط أخوك وأحس أيدك) الذي ظهر بشكل جلي عندما وصل الخطر الفعلي إلى السلطة فتخلت العشيرة عن السلطة وراحت مهرولة حول الغنائم الأخرى التي سترتها من الأب حسب عقيدتها فنهبته وسرقت مؤسسات الدولة^(*) عندما وقع العدوان الفعلي على السلطة وتبخرت بشكل مفاجئ.

كل هذه الآثار التي خلفها الحصار كانت ذات تأثير كبير على السلطة العراقية التي باتت معزولة في الخارج ومريضة من الداخل بسبب كثرة المشاكل التي

(*) لا نقصد بأن كل العشائر أو العشيرة بكاملها، وكل شيوخ العشائر وأبنائهم قاموا بعمليات السلب والنهب، إلا أن الغالبية كانت على هذا الدين والذريعة كانت بأنهم يرثون الحكومة وهم الأولى بها وهذه غنائم شرعية لها.

أحببت كثيرا من معنويات الشعب الذي بات ينتظر سقوط وانهيار السلطة التي سببت له كل هذه المشاكل.

ب. العدوان العسكري:

استمرت لعبة الخداع الأمريكي من أجل العدوان العسكري على العراق وأخذت أمريكا بشن الذرائع والاتهامات على السلطة العراقية لتمير عدوانها المرسوم والمخطط له وكانت أهم تلك الذرائع:

◀ امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد مواطنيه ودول الجوار واحتمال كبير ضد أمريكا، وبصرح جورج دبليو بوش بالقول لقد حصلنا منذ حرب الخليج على أدلة دقيقة بأن الخطط العراقية لم تكن محددة بالأسلحة الكيميائية التي استخدمها العراق ضد إيران، بل أنها تمتد إلى الحصول على الأسلحة النووية والأسلحة البايولوجية^(١).

وقد استخدمت هذه الذريعة بشكل كبير ضد العراق على أساس أنه لا يثنيه شيء في استخدام هذه الأسلحة حتى ولو ضد شعبه، إذ استخدمت في جريمة حلبجة في شمال العراق كمثال بارز. وقد أسقطت هذه الذريعة بشكل كبير فيما بعد إذ أتضح أن إيران هي المتهم الأساسي في ضرب حلبجة بأسلحة الدمار الشامل والتي راح ضحيتها ٥٠٠٠ مواطن كردي عراقي، إذ إن التقرير الأمريكي الأول عن حلبجة أدان الإيرانيين بذلك وليس العراقيين لكن وجهت التهمة إلى العراقيين على الرغم من الاتضاح فيما بعد أن إيران هي التي استخدمت المواد الكيميائية في هذه المدينة^(٢).

◀ العراق دولة إرهابية ويؤوي ويرعى الإرهاب ولاسيما بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ كانت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ أمرا مروعا

(1) G.Bush National security strategy of the united states, 20 sept. 2002.

(موقع البيت الأبيض-الإنترنت).

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٣٠٦.

بالنسبة لأمريكا، فقد استيقظ الأمريكان من فرضية الحماية الجغرافية، إذ كانت أمريكا تضمن بأنها بمأمن من خطر الدول التي تتعارض وأيدولوجيتها خاصة النامية وأن توفير الحماية والصداقة مع معسكر الغرب هو الملاذ الآمن لها. إلا أن هذه الأحداث أثبتت لأمريكا بأن الخطر والصاروخ النووي قد يأتيها من أي مكان، ولاسيما وأنها تشعر بأن الكثير من شعوب وحكومات العالم الخارجي كارهين وحاقدين عليها بسبب تدخلها في شؤونهم.

وقد شعرت أيضا بأن هناك مجموعات عسكرية أو شبه عسكرية غير منظمين لدول ما تزايد نشاطهم وجرأتهم في تحدي أمريكا مع احتمال حصول هذه المجموعات على تقنيات عسكرية وتقنية متطورة قادرة على استخدام أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة النووية والبايولوجية والكيميائية مع زيادة التطور العسكري والتقني لبعض الدول النامية التي كانت ضعيفة بنظر أمريكا وسعيها وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ومنها دول مناهضة للقيم والأيدولوجية الأمريكية.

هذه التحديات التي تشعر بها أمريكا صارت مصدر قلق لاستراتيجيتها وسياستها الخارجية وطموحها في تسيدها العالم، ومما أكد تلك الوسواس الأمريكية

المباغثة السريعة والمفاجئة في ١١ أيلول ٢٠٠١ الذي أعاد حسابات استراتيجيو أمريكا، فراحت تصنع الذرائع بضرب دول تتهمها مرة بالإرهاب ومرة لامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل ومرة بذرائع أخرى غير حقيقية في أغلب الأحيان فشنت العديد من الضربات والعدوان ابتداء من أفغانستان وذلك ثأرا لكرامتها وردا لاعتبارها، وكان العراق الهدف الاستراتيجي المهم لها لما ستكتسبه من غنائم واعتبارات وتكريس لوجودها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

◀ اتهام السلطة العراقية من قبل جورج دبليو بوش بمحاولة اغتيال جورج بوش (الأب) والذي أراد من هذه الذريعة تبرير ذريعة العراق دولة إرهابية وترعى الإرهاب.

◀ العراق نظام دكتاتوري وينتهك حقوق الإنسان.

بعد سياسة العنف ونظام الحزب الواحد التي أخذت دليل عمل للسلطة العراقية خلقت معارضين كثيرين لهذه السياسة الذين أغلبهم قد خرجوا من العراق مما كونوا أحزابا ومنظمات مناوئة للسلطة عبر قنواتهم الخارجية، وقد نقلوا ما تعرضوا له وما يتعرض له المواطنون العراقيون الذين يناهضون السلطة، مما صوروا وجهها دكتاتوريا وعنيفا للسلطة العراقية بانتهاكها حقوق الإنسان بوسائلها العنيفة المعتمدة على السجون والنفي وغيرها.

هذه الاتهامات أدت بالغرب وأمريكا أن تتخذها كذرائع ضد نظام السلطة وخاصة بعد غزو الكويت، والذي ساعد في تكريس هذه الصورة عدم مبالاة السلطة العراقية لما يحدث للمواطنين العراقيين من جوع وفقير باتخاذها سياسة البذخ والإسراف اللامبرر كإنشاء القصور الرئاسية والاحتفالات الوطنية والشخصية بصورة لا مبالاة للمواطن العراقي، هذه السياسة مهدت لجورج دبليو بوش أن يعد العراق كأحدى الدول المارقة في تصنيفه، إذ تتسم هذه الدول كما يقول جورج دبليو بوش بأنها تقمع شعوبها وتبذر مواردها القومية للمصلحة الشخصية للحكام وهي لا تبدي احتراما للقانون الدولي وتهدد خيراتها وتنتهك المعاهدات الدولية بشكل كبير وتسعى بجدية للحصول على أسلحة الدمار الشامل مع التقنيات العسكرية المتقدمة الأخرى من أجل استخدامها للتهديد بشكل عدواني وتحقيق أهدافها العدوانية وهذه الدول ترعى الإرهاب وترفض القيم الإنسانية الأساسية وتكره الولايات المتحدة وكل شيء ترمز إليه^(١).

(1) G. Bush, Ibid.

◀ عدم امتثال العراق لمطالب الأمم المتحدة.

منذ صدور القرار رقم ٦٦٠ في ٢ آب لعام ١٩٩١ والقرار ٦٦١ في ٦ آب لعام ١٩٩١ ولحين شن أمريكا وحلفائها العدوان العسكري على العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ ظل الصراع قائماً بين العراق من جهة وأمريكا/الأمم المتحدة من جهة أخرى، ورغم إدعاء العراق التعاون الكامل مع القرارات ذات الصلة إلا أن أمريكا/الأمم المتحدة كانتا تصران على إن العراق لم يمثل ولم يطبق كامل التعليمات التي صدرت بحقه مما جعلت ذريعة مباشرة لشن عدوان عسكري على العراق إلا إن هذا العدوان حتى وإن كان العراق فعلاً غير ممثل تماماً لمطالب الأمم المتحدة فإنه هو أيضاً يعد انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة وهو غير شرعي وقد أكد عدد كبير من المحامين الدوليين عدم شرعية هذه الحرب التي تعد عدواناً سافراً بموجب القانون الدولي لأنها اتخذت من دون أي قرار أو تفويض من مجلس الأمن وليس لها أي شرعية من أي مصدر، كما أنه لا يوجد أي قرار صادر عن الأمم المتحدة يجيز القوة ضد العراق خارج نطاق ميثاق الأمم المتحدة ولا يوجد أي قرار يدعو إلى إسقاط سلطة لها سيادة بالقوة^(١).

وقد كانت أغلب الادعاءات لعدم امتثال العراق لمطالب الأمم المتحدة تنحصر حول إمكانية وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وقد صرح بليكس أحد المسؤولين المشرفين على أسلحة الدمار الشامل العراقية في لقاء مع هيئة الإذاعة البريطانية أن قوات التحالف اعتمدت دلائل مشوشة ووثائق مزورة كذريعة لشن العدوان على العراق، في الوقت نفسه اعترف المسؤولون البريطانيون بتزوير الوثائق التي اتهم فيها العراق بشرائه اليورانيوم من النيجر^(٢).

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٣٦٠-٣٦١.

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل، نفس المصدر، ص ٤٠٩-٤١٠.

وقد استقال عدد من المسؤولين المشرفين على أسلحة الدمار الشامل العراقية وذلك لما وجدوه من إحفاف من قبل الأمم المتحدة بحق العراق ومن بينهم ديفيد كي الذي أكد أن العراق لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل (*).

◀ الدعوى التاريخية الدينية:

كان العدوان على العراق يتسم بنزعة تاريخية دينية ظهرت بشكل جلي وواضح في تصريح جورج دبليو بوش بوصف العدوان بالحرب الصليبية والتي قيل بوقتها إنها زلة لسان، وحتى وإن افترضنا بأنها زلة لسان فهي تعني الكثير عند علماء التحليل النفسي إذ تعبر زلات اللسان عند هذا الاتجاه -التحليل النفسي- عن الكوابت الموجودة في العقل الباطن وهذه الكوابت لها أسس فعالة تنشط من حين لآخر.

هذا العدوان راح يروج له مريدوه بدعايات مضللة والتي يتبعها عادة التحليل والتقليد الأعمى فقد روجت الإدارة الأمريكية منذ بداية العدوان بأنها ستشن حرباً عادلة وحرباً نظيفة وحرباً مقدسة وهذه الدعايات لها أسس تاريخية دينية أساسها الحملات الصليبية فمفهوم الحرب المقدسة يعد من أبرز مصادر الأيديولوجية الصليبية وفي القرن الخامس الميلادي بلور القديس أوغسطين *Augustinus* (٣٥٤-٤٣٠م)، فكرة تبرير الحرب وفقاً للأساس الديني موضحاً كيف تصبح الحرب عادلة *bellum justum* بإخضاعها لشروط، هذه الشروط التي خضعت للتبسيط بشكل كبير من قبل اللاهوت الأوربيين إلا أنها اختصرت بثلاث شروط هي:

١. وجود سبب عادل *juste cause* لوقوع الحرب وفي الغالب يكون هذا السبب العادل عدواناً أو فعلاً ضاراً قام به الآخرون.

(*) عن القنوات الفضائية العربية، وقد علق على ذلك وزير خارجية أمريكا كولن باول والأمين العام

للأمم المتحدة كوفي عنان، ٢٠٠٣.

٢. أن يسند قرار الحرب إلى سلطة شرعية وغالبا تتصف هذه السلطة بالعلمانية.

٣. سلامة القصد أي وجوب أن تكون دوافع المشاركين في الحرب نقية وسليمة ويجب أن تكون الحرب الطريق الوحيد المتاح لتحقيق هدفا عادلا.

ويرى اوغسطين استبعاد السلام من جملة الأسباب العادلة للحرب لأن كل جانب يقوم بالحرب من أجل السلام الذي يخدم مصالحه^(١).

لذلك أتضح إن الأيديولوجيات الدينية المتمثلة بالحروب الصليبية لا تزال تحرك وتوجه وتحكم السياسيين والمفكرين في الغرب في تعاملهم مع العرب والمسلمين لأسباب دينية تاريخية مستمرة في نشأتها الشعبية والدينية والنفسية والسياسية لحد الآن، وفكرة الحرب العادلة مرتبطة أساسا بفكرة الحرب ضد المسلمين وبهذا صارت تعرف بالحرب المقدسة^(٢).

والتي اسند إليها مفهوم القيم الأمريكية الذي يحتوي على مبادئ واحترام حقوق الإنسان هذه القيم التي أريد عولمتها وأمركتها تحتوي على جانبين، الجانب الظاهر الذي يتم به تمرير المثاليات الأخلاقية والمتاجرة بها والتستر فيها، والجانب المستتر الخفي الذي يحتوي أهدافا عدوانية ضد هذه المثاليات كما هو في حالة (الحرب العادلة والمقدسة والنظيفة)، وقد عبرت كتابات بعض المفكرين والسياسيين الأمريكيين استهجانهم على أدعاء القيم الأمريكية ومنهم بريجينكي المستشار السابق للأمن القومي الأمريكي بقوله: (أن الخواء الروحي أفقد أمريكا تماسكها وقدرتها على استيعاب العالم وفي كتابه (لعبة الأمم) يقول مايلز كوبلاند: (إن أي تفحص لوثائق وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع ومجموعة المخابرات المركزية تظهر لنا مثاليتنا في

(١) د. قاسم عبدة قاسم، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، العدد ١٤٩، مطابع السياسة، الكويت،

١٩٩٠، ص ٣٤-٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

العلن وانتهازيتنا في السر)، وفي كتابه الموسوم (مأساة واشنطن الرسمية) يقول الكاتب الأمريكي جيمس رستون: (أن الولايات المتحدة تتمسك بالأشياء الباطلة وترمي جانبا العناصر الثابتة تصرح بالإيمان لكنها لا تؤمن)^(١).

وقد وصف جاك م. بالكين أستاذ القانون الدستوري والتعديل الأول (للدستور الأمريكي) في كلية الحقوق بجامعة بال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ شخصية الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الذي يقود حملة الحرب المقدسة والعادلة والنظيفة (الحرب الصليبية) بالآتي: (يواجه العالم اليوم رجلا فردا مدججا بأسلحة الدمار الشامل، ويتصرف بسلوك عدواني معربد، لعله إذا لم يحسن حساباته سيغرق العالم بالدم ويؤدي به إلى فوضى مطلقة، هذا الرجل الفظ المتعجرف المهووس بالقتل والقتال هو حقا أخطر شخص على وجه الأرض. والمشكلة أن اسم هذا الرجل هو جورج دبليو بوش وأنه رئيسنا)^(٢).

وفي مقابلة مع أحد جنود هذه الحرب النظيفة المقدسة العادلة مع مراسل (سي.إن.إن) المرافق للقوات الأمريكية في ٢١ آذار ٢٠٠٣ صرح الجندي (A.J) إنه يريد أن يصل إلى العراق حتى يعربد وينتقم لما جرى في ١١ أيلول)^(٣).

وقد أسقطت بعض هذه الذرائع بعد العدوان لعدم مصداقيتها كذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وذلك بشهادة بعض مسؤولي عمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة بالعراق مثل بليكس وديفيد كي، وهذا ما اتضح واقعا بعد انهيار السلطة واحتلال العراق إذ لم يجد لحد الآن هذه الأسلحة في العراق، وعززت بعض الذرائع من أجل تمريرها مرة أخرى على دولة أخرى كذريعة الدعاوى التاريخية

(١) محمد سعيد الصحاف، الغطاء التبريري لمغالطة (الحرب العادلة)؛ مجلة دراسات اجتماعية، العدد ١٥، ٢٠٠٢، ص ١٦-١٧.

(٢) نصير عارودي، حروب دبليو بوش (الوقائية) بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣، ص ٨.

(٣) نصير عارودي، نفس المصدر، ص ١٢.

الدينية، إذ اعتبر الإسلام والعرب العدو اللدود المتجدد المستمر للغرب وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العدو التقليدي لأمريكا. إذ اعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي خسارة قوية لأمريكا، لأن أمريكا كانت تتخذ من هذا العدو التبريرات والذرائع الكافية من أجل تمرير سياستها وخاصة ما يتعلق ببناء ترسانات للأسلحة وتطوير أسلحة مدمرة وعابرة للقارات، بعد هذا الانهيار للاتحاد السوفيتي بدأت أمريكا خاصة تبحث عن عدو لا يمكن إسقاطه وهو منتشر في كل العالم ولاسيما المناطق الإستراتيجية المليئة بالثروات الطبيعية ولاسيما البترول فكان الإسلام الذي تنتظم في لوائه كل الدول العربية.

هذا العدو يساعد المرجعيات والأيديولوجيات الأمريكية في تبرير عدوانها متى شاعت في المكان والزمان المناسب لسياستها ولاسيما وإن العروبة والإسلام يعدان بمثابة النقيض للغرب ومشاريعه^(١)، ولاسيما بعد الإستراتيجيات المعلنة بخصوص الشرق الأوسط الكبير والعولمة لكي تستطيع ضرب وتشويه الهوية العربية الإسلامية وجرها نحو العولمة الأمريكية بكل ثقافتها.

العدوان على العراق لم يكن عسكرياً بحتاً بل اتخذ أشكالاً متعددة ابتداءً من الحصار الذي دام ثلاث عشرة سنة والذي أصبح عملية إبادة جماعية خاصة للأطفال العراق الذين عانوا من مشاكل سوء التغذية وقلة الدواء الذي راح ضحيته آلاف الأطفال العراقيين باسم الحصار والذي انتهكت فيه العديد من قرارات الأمم المتحدة والقرارات الدولية^(*)، وبخاصة الأطفال والنساء وكذلك الخناق السياسي الذي افتعلته ضد العراق أمريكا/بريطانيا وبعض الدول العربية والإقليمية لغرض عدم تمكن العراق من ممارسة دوره السياسي وسهولة عزل العراق وحشد أكبر قدر من الدول ضده، وقد

(١) د. مازن إسماعيل الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد ٢، ١٩٩٤، ص ٣٠.

(*) للمزيد الإطلاع على ميثاق منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها وما تم ضمن ذلك في العراق باسم الحصار، راجع جيف سيمونز، التكتيل بالعراق، مصدر سبق ذكره.

قامت الأمم المتحدة على سبيل المثال من حرمان العراق من حق التصويت حسب ما تقتضيه المادة ١٩ من الميثاق وحرمان العراق وعدم قبوله في الجمعية العامة^(١).

لقد شُنَّ العدوان العسكري الكبير ضد العراق من أكثر من ثلاثين دولة عام ١٩٩١ وقد استخدمت فيه أقوى وأفتك الأسلحة الممنوعة دولياً وراح ضحيتها آلاف العراقيين وانتشرت بسببها العديد من الأمراض ودمرت فيها البيئة والأراضي بحيث (أُلقت الطائرات الأمريكية من المتفجرات بين ١٦ كانون الثاني/يناير و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ما يعادل قوة قنبلة هيروشيما على العراق كل أسبوع وهو حجم تدمير لا مثيل له في تاريخ الحروب)^(٢).

وقد كرس هذا العدوان من أجل شل العراق وضرب مرتكزاته في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتدمير ممتلكاته فقد قصفت الجسور والطرق والمدارس والمساجد والجامعات والمصانع والبيوت السكنية وبدالات الاتصال ومشاريع المياه والكهرباء والهدف من هذا كله جعل العراق بلدا متخلفا يسوده الفقر والمرض والجهل فضلا عن محاولة زرع الفتن الداخلية وتقسيم العراق. استمر هذا العدوان العسكري منذ عام ١٩٩١ إلى حد الآن وذلك عن طريق القصف الجوي المستمر لمدن العراق والذي مهد إلى شن العدوان الكبير من أمريكا وحلفائها عام ٢٠٠٣ والذي وظفت فيه أيضا لعبة الخداع الأمريكي إذ طرحت شعارات التحرير والديمقراطية وعندما نالت من العراق تحول التحرير إلى الاحتلال والديمقراطية إلى العنف.

وقد انهارت السلطة نهائيا نتيجة لهذا العدوان إذ كان سببا مباشرا لانهارها، وقد استخدمت أيضا في هذا العدوان أسلحة الدمار الشامل بأنواعها وبشكل لا مثيل له في التاريخ، وكان ضحيتها المجتمع العراقي.

(١) جيف سيمونز، التتكيل بالعراق، مصدر سابق، ص ٦٤.

(٢) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٣٣.

الفصل الرابع:

الآثار الاجتماعية لانتهيار سلطة الدولة في العراق

المبحث الأول:

آثارها على البناء الاجتماعي

أولاً: آثارها على الأسرة:

يعد البناء الاجتماعي من الأسس المهمة في دراسة المجتمع، وقد أولى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا أهمية بارزة لهذا الأساس؛ لكونه يمثل نسيج العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالاستقرار والديمومة ذات التأثير المتبادل^(١)، فهو أساس العلاقات التي تعطي للمجتمع شكله^(٢)، من خلال تكرار وتنظيم السلوك الاجتماعي بين آونة وأخرى وهو المنظم للمؤسسات التي يتضمنها المجتمع^(٣).

والبناء الاجتماعي يتضمن المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والصحية وغيرها التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأسرة وتتأثر بها فالعلاقة وثيقة ومتفاعلة مع البناء الاجتماعي بمؤسساته والأسرة^(٤). فالأسرة هي المسؤولة عن تكوين اتجاهات الفرد وتطبيع شخصيته والتي تعكس تأثير النظام العام للمجتمع^(٥)، إذ يؤثر هذا النظام في الأسرة ويتأثر بها^(١)، لذلك تضع

(١) د. علاء الدين جاسم البياتي، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الأعلمي، دار التربية، بيروت-بغداد، ١٩٧٥، ط١، ص٤٩.

(٢) دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١، ص٣١٣.

(٣) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥٧.

(٤) د. إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تفسير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨١، ص١١٩.

(٥) د. سعد الدين إبراهيم، الأسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان، مطابع مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص١٦٨.

الأسرة أسس وقواعد الامتثال مع المجتمع لتضبط سلوك أفرادها^(٢)، فالأسرة تحرص على أن تعلم أبناءها بطريقة كفوءة ضوابط المجتمع^(٣).

وإذا ما نظرنا إلى تعاريف الأسرة نجدها تتكون من العناصر المهمة التالية التي هي أساس بناء الأسرة واستمرارها والمتمثلة في (الرجال والنساء والأطفال)، فالرجال وأبرزهم الأزواج هم عماد الأسرة الرئيسيون ولهم وظائف اجتماعية كبيرة، إذ يقع عليهم عاتق المسؤولية الكبرى. والنساء ولاسيما الزوجات عليهن وظائف اجتماعية كبيرة وتقع عليهن مسؤوليات كبرى. ومن ثم الأطفال الذين هم ثمرة الأسرة وتطلعات مستقبلها. وقد أصابت هذه المكونات والعناصر الرئيسية للأسرة آثار اجتماعية كبيرة أضرت بوظائفها ونجمت عنها خلا أضر بينائها بصورة عامة وكانت هذه الآثار سلبية في أغلبها ونحن نؤكد أن الآثار بدأت على الأسرة منذ الحرب العراقية-الإيرانية أي منذ عام ١٩٨٠ وفي أثناء غزو الكويت مروراً بالأحداث التي تلتها كالحصار ١٩٩٠ التي استمرت آثاره على الأسرة حتى بعد انهيار السلطة عام ٢٠٠٣ والعدوان العسكري عام ١٩٩١ ومن ثم التمرد الداخلي على السلطة عام ١٩٩١ ثم العدوان العسكري ٢٠٠٣ وما تلاه من تداعيات الاحتلال فيما بعد انهيار السلطة عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

فالرجال وأغلبهم من الأزواج كانوا ضحايا السلطة، إذ عملت تداعيات انهيار السلطة على فقدانهم وعلى حساب أسرهم فهم وقود كل الحروب التي خاضتها السلطة إذ كانت الخسائر البشرية كبيرة جداً أما بالموت في الحروب غير المتكافئة أو بالعوق الجسمي وشل قدراتهم أو بالعوق العقلي والعصبي والنفسي أو عن طريق

(١) د. عبد الله الخريجي، الضبط الاجتماعي، القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٨٢، ط ٢، ص ٤٣٠.

(٢) د. جبارة عطية جبارة، المشكلات الاجتماعية والتربوية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٣٣.

(3) Edwin H. Sutherland and Donald R. Gressy, *Criminology*, T.B-Lippincott Company Philadelphia, Toronto, 1970, p. 203.

تغيب هؤلاء الأزواج عن أسرهم بسبب الأسر أو فقدان. هذا كله أثر في الأسرة بشكل مباشر وأدى إلى قصور وخلل في وظائفها وهذا بالتالي كان يقود في كثير من الأحيان إلى تفكك أسري أو اجتماعي نتيجة لغياب الأزواج أو غياب أدوارهم ووظائفهم الرئيسية في الأسرة. كما إن انهيار السلطة أدى إلى ظهور آثار أخرى على الأسرة بخصوص الأزواج ولاسيما عندما انتشرت البطالة بشكل واسع مما أدت هذه الحالة إلى العوز، وقد انتشرت أيضا السوق السوداء التي تحمل بضائعها في أغلب الأحيان المسروقات التي تغذي هذه الأسواق إذ أصبحت أسواقا كبيرة ومشهورة ومزدهرة بفعل هذه المسروقات. وتسمى بأسماء أصبحت طبيعية مثل (سوق الحرامية) وغيره. وباتت هذه الحالات في الجرائم وعدم الأمان والتسول والبطالة مألوفة جدا في المجتمع العراقي بفعل تداعيات انهيار السلطة وكان ثمن ذلك تدفعه الأسرة العراقية.

أما النساء فقد أثر هذا الوضع المتداعي بفعل تغيب الرجال أو شل قدراتهم عن ممارسة وظائفهم الاجتماعية والأسرية لأدوارهم الطبيعية بشكل كبير جدا بحيث أصبحت ولاسيما الزوجات يمارسن أدوارا ووظائف جديدة وثقيلة بنفس الوقت لصعوبة وتعقد الحياة.

فالزوجة أصبحت هي الأم والأب والمعيل الحقيقي للأسرة وباتت تتحمل أوزارا ثقيلة لم تكن تألفها، وبات الوضع الأمني المتردي يشكل لها مخاطر وتحديات أخرى. فالزوجة أصبحت تترك أسرتها باحثة عن عمل أو تاركة أسرتها إلى مكان عملها بعد غياب الزوج أو تذهب لممارسة أدوارا شتى من أجل الأسرة كأن تقف بالدور لتحصل على حصتها التموينية أو قنينة الغاز أو إبريق النفط أو حتى لتحصل على (طبقة بيض) بسعر مناسب من أجل إفطار أسرتها أو لتبديل بعض مواد حصتها التموينية كالشاي مثلا أو السكر بمواد أخرى أكثر فائدة أو لتبيعه، إذ أصبح الشاي والسكر فضلا عن بعض المواد الغذائية الأخرى كاللحم من المنوعات

على الأسرة باستثناء الباذنجان^(*)، لانخفاض ثمنه في السوق وكثرته. لقد كان لكثرة القتلى العراقيين والمغيبين من الأزواج وارتفاع عدد الثكالى والمهجورات والمطلقات وحتى العانسات بفعل ظروف الحروب والحصار وتدايعات انهيار السلطة، وكذلك ارتفاع زيادة المريضات والفقيرات لهذا تحملت الزوجة أعباء مسؤوليات ثقيلة جدا مما أثر في الوظائف الاجتماعية للزوجة داخل الأسرة وظهرت حالات جديدة أصبحت شبه معتادة مثل التسول الأسري^(**) المنظم وظاهرة السوق السوداء وتجارة الأرصفة^(***) وغيرها.

وهذا الحال لا ينحصر على النساء من الزوجات فهناك أسر فقدت النساء معيلهن الوحيد كأن يكون الابن أو الأخ لذلك باتت المرأة المعيلة الفعلية للأسرة وسط هذه التحديات من غياب الرجل كمعيل سواء كان زوجا أو ابنا أو أخا مع انتشار

(*) صار هذا النوع من الغذاء الوجبة الرئيسية لأغلب المواطنين، إذ صار يؤكل تقريبا ثلاث وجبات يومية عند الأسر الفقيرة خاصة، ليس بدافع الطعم اللذيذ له أو بدافع فوائده الغذائية الصحية، وإنما لكثرة إنتاج هذا المحصول الغذائي ورخص ثمنه مقارنة مع بقية المواد الغذائية الأخرى كالطماطة والبطاطا والبيض وغيرها، وحتى صارت له ألقاب أما للسخرية من الوضع أو للتعبير عن الوضع الذي يعيشه المواطن العراقي وأسرته ومن هذه الألقاب (صديق العائلة) و (وحش الطاوة)، وعندما كثرت الأوسمة للمواطنين بمناسبة أو بدون مناسبة في عهد السلطة المنهارة نادى البعض -عن طريق السخرية- بأن تعطي الدولة وسام شرف للباذنجان لموقفه البطولي مع الأسرة.

(**) شاعت في بغداد والمحافظات هذه الظاهرة وبشكل منظم إذ اتخذت الكثير من الأسر هذه الحالة كمهنة لها وقد احترفتها بشكل منظم (الأب والأم وأطفالهما) وصاروا يتجولون بشكل منتظم في المدن، إذ تقوم هذه الأسر بأستأجار سيارة أجرة كبيرة أو صغيرة حسب عدد الأسر المنظمة وتذهب مثلا كل أسبوع إلى مدينة، والسيارة تنتظرهم آخر النهار في مكان متفق عليه للذهاب والإياب.

(***) الوضع الفوضوي ورخاوة السلطة أتاح لهذا النوع من التجارة فرصة كبيرة للازدهار، فقد تبيع وتتاجر بهذا النوع بكل شيء بغض النظر عن أنه مقبول أو غير مقبول اجتماعيا وقانونيا ودينيا، وقد استغلت الأرصفة أكبر استغلال حتى صارت هذه الأرصفة تؤجر لقاء مبالغ عالية إذا كان الموقع أمام محل مشهور أو موقع مهم. وصارت متنفسا كبيرا للتجارة غير الشرعية على الرغم من أن هذه التجارة غير الشرعية أصبحت أيضا مصدرا عند المحلات والأسواق التجارية الطبيعية.

واسع للبطالة، وكل ذلك يبين معاناة النساء فضلا عن صعوبات العمل والوضع الأمني المتردي واحتمال التعرض لشتى الأمراض الجسدية والنفسية والعصبية مثل العوق نتيجة العمل ومشاكل سوء التغذية ولاسيما النساء الحوامل وعدم رعايتهن وكذلك ظهور أمراض ومشاكل تتعلق بعدم انتظام الدورة الشهرية وصعوبة الإرضاع الطبيعي وزيادة في عمليات الإجهاض غير الشرعي وأمراض سقوط الشعر وسقوط الأسنان وازدياد انتشار العقم^(١)، وانتشار أمراض عصبية ونفسية شتى مثل الخوف والقلق والأرق إضافة إلى أمراض المجتمع التي لاحقت النساء خاصة كالعنف الاجتماعي والجريمة بأنواعها وحصول انهيارات اجتماعية كالتفكك الاجتماعي والأسري متمثلة بازدياد فشل الزواج وارتفاع معدلات الطلاق وحتى وجود حالات الانتحار بسبب هذه الضغوط الاجتماعية والأسرية، وعليه يجب الإشادة بدور النساء العراقيات اللاتي تحملن هذه الأعباء وحافظن على كثير جدا من الأسر وسجلن نجاحات كثيرة تفوقن فيها حتى على الرجال في بعض الأحيان على الرغم من صعوبة الظروف وتشابك الأدوار والوظائف الاجتماعية والأسرية وتضاربها لدى النساء.

أما الأطفال فتتضح الآثار بشكل جلي في عدة نواحي منها الأمراض الجسدية والبدنية والنفسية والعصبية، فقد عانى الأطفال نتيجة لانهايار السلطة حتى بعد الاحتلال. فقد كان الأطفال أول المتضررين من السلطة وانهارها والاحتلال. فقد كانت الأمراض ملازمة لهم حيث عمل الحصار على نقص في التغذية الذي أصاب الأطفال بشكل مباشر بأمراض سوء التغذية لأن متطلبات الطاقة اليومية التي يحتاجها الأطفال كانت شبه معدومة، فالنقص بالغذاء النوعي سواء البروتين أو الحديد أو النقص الحاد في الحليب حتى للأطفال الرضع الذين عانوا من جوع أمهاتهم النساء ذوات الصدور الجافة من الحليب إلى معاناة

(١) جيف سيمونز، التكتيل بالعراق، مصدر سابق، ص ١٦٥-١٦٧.

نقص الحليب الصناعي الذي عززته حالات البطالة والفقر لدى آبائهم وذويهم من الرجال فأصبحت حالة النقص الغذائي المزمن متلازمة مع أمراض الأطفال الذين أصبحوا أكثر عرضة للأمراض ومن دون علاج بسبب نقص الأغذية والأدوية بسبب الحصار.

وقد انتشرت حالات العوق الجسدي والبدني نتيجة الحروب وما خلفتها من تفجيرات وقصف عشوائي، إذ ازدادت حالات بتر وقطع الأطراف والشلل وكذلك الأمراض الخطيرة المصاحبة للأسلحة التدميرية التي ضرب فيها المجتمع العراقي من قبل قوات الاحتلال كالقنابل العنقودية وأسلحة اليورانيوم المنضب وبعض الأسلحة والغازات ذات التدمير الشامل التي هي محرمة دولياً.

فقد عاش الأطفال العراقيون داخل أسرهم حالات من الرعب والإرهاب والخوف نتيجة لتصرفات المحتلين خاصة فحالات التهديد بضرب العراق وضرره بصورة فعلية وقاسية والغارات الجوية المستمرة بشكل عشوائي وأصوات المدافع والطائرات وحالات وجود المدرعات والدبابات في الشوارع وبين البيوت والمداهمات والاعتقالات داخل الأسر وأمام أعين الأطفال وبصورة همجية وشرسة كل ذلك كان سبباً في الإرهاب والخوف والرعب كأن تدهم الأسر في داخل بيوتها وفي ساعات متأخرة من الليل ويضرب الأب والأم أمام الأطفال وتستعمل حالات لا إنسانية وهمجية ضدهم من جنود الاحتلال، تولد لدى الأطفال حالات من الخوف والقلق والحقد والعصبية وأمراض عصبية ونفسية شتى.

وكذلك أصاب الأطفال الظلم والجور نتيجة لحالات الفقر والبطالة التي ولدها انهيار السلطة والاحتلال وحالات اللأمن وانتشار الجريمة إذ فقد الأطفال فرصتهم في التعليم نتيجة هذه الظروف، فقد انتشرت حالات اختطاف الأطفال وحالات ضرب المدارس بصورة قسدية وغير قسدية واستخدمت المدارس كمعسكرات ومخازن لأسلحة الجيش من قبل السلطة أو المحتلين على السواء هذه الحالات زادت من نسب الجهل والامية، إذ اضطرت الأسر إلى منع أطفالها من الالتحاق بالمدارس

خوفا عليهم أو في حالات أخرى أصبح الآباء والأمهات ملازمين لأبواب المدارس منذ بدء الدوام وحتى نهايته هذا إذا واصل الطفل دراسته. ونتيجة لذلك ازدادت حالات التسرب والهروب من المدارس وحالات التشرد والتسول والعمل في سن مبكرة نتيجة لهذه الظروف.

وبصورة عامة فإن الآثار كانت واسعة وكبيرة على الأسرة وكان أغلبها سلبيا فقد اعتاد العراقيون قبل أن تنهار السلطة وحتى قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠ على الاهتمام الكبير وربما الإسراف في توفير حاجاتهم من الغذاء وبشكل جيد وكانت الأسعار مقبولة لدى أغلب الأسر العراقية وكذلك بالنسبة للدواء فقد كان متوفرا بشكل كبير وبنوعيات جيدة مدعوما من السلطة ويكاد أن يكون مجانا أو بأسعار رمزية. وكانت حالات الأمن متوافرة وجيدة والتعليم بوضع أفضل وحتى حالات الأمية بين الكبار فقد استطاع العراق تقليصها إلى حد كبير وكانت الأسرة العراقية مستقرة وآمنة إلى حد ما عدا ظروف الحرب العراقية-الإيرانية وما خلفته من خسائر ولاسيما الخسائر البشرية. إلا أن الحال انقلب على عقبيه بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ فقد شهدت الأسرة العراقية أي بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ أزمات وتدهور متعاقب في كل المجالات إذ كان العراق يستورد أغلب حاجاته الغذائية والدوائية خاصة من الخارج ليقدمها للمجتمع والمواطن بصورة رخيصة ومدعومة. إلا أنه بعد الحصار توقفت تقريبا معظم استيراداته الغذائية والدوائية بصورة خاصة وباقي السلع بصورة عامة وبهذا أصبحت أسعار المواد تتصاعد وبشكل كبير جدا وكان الثقل الأكبر على المواد الغذائية والدوائية مقابل ذلك كانت القدرة الشرائية تميل إلى الانخفاض حتى وصل الحال في الأسرة العراقية إذا أرادت الحصول على حليب الأطفال الصناعي يكون عن طريق وصفة طبية هذا إذا كان موجود فعلا في مخازن الدولة وينطبق الحال كذلك على كل الأدوية وخاصة المتعلقة بالأمراض المزمنة.

واعتمدت السلطة العراقية في هذه الأثناء على نظام البطاقة التموينية التي لم تف بالمطلوب من الغذاء اللازم للحاجات الإنسانية، إذ أن النقص كبير في هذه

البطاقة من ناحية نوعية الغذاء والحاجات اللازمة ومن الناحية الكمية. ومع ذلك اضطرت بعض الأسر إلى بيع مواد هذه البطاقة مثل الشاي والسكر وحتى الرز بسبب البطالة الواسعة والفقر المنتشر وتساعد أسعار هذه المواد بشكل لم يألفه العراقيون من قبل إذ زاد سعر المواد الغذائية إلى أكثر من ١٠٠٠ بالمائة تقريباً.

وقد رافق ذلك الانخفاض الكبير في رواتب الموظفين الذين اضطروا إلى ترك وظائفهم أو العمل ليل نهار لمواجهة متطلبات الحياة الأساسية ولاسيما أرباب الأسر. فأصبحت السوق السوداء رائجة مقابل التضخم الشديد وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن ولاسيما الموظف الذي شكل أكبر نسبة بين العراقيين وهذا الانهيار في الدخل الحقيقي أحدث مشكلة كبيرة في بعض الأسر العراقية التي راحت تباع معظم أثاثها ومقتنياتها وأوانيها إلى أن وصل الحال إلى بيع حتى أحجار البيوت إذ عمل بعض أصحاب البيوت ذي الطابقين مثلاً على هدم الطابق العلوي وبيع أحجاره وشبابيكه وأبوابه. كما باعت بعض الأسر ولاسيما الفقيرة حتى الفراش لتواجه شتاءً بارداً وصيفاً حاراً مع نقص في الفراش والغذاء وكذلك نقص في وقود الطاقة كالنفط وقناني الغاز إذ ارتفعت أسعاره بشكل كبير جداً ليحرم الأسرة العراقية من كل وسائل الراحة الإنسانية فضلاً عن تدهور الأوضاع البيئية والسكنية وازدحامها ليزيد كل ذلك من الآثار السلبية للأسرة العراقية.

وقد صاحب هذا الحال التدهور الكبير في مؤسسات الدولة ذات التأثير المباشر بالأسرة ليزيد من سلبيات الوضع على الأسر، فقد كان المرضى ذو الحالات الخطيرة والصعبة يضطرون للخروج من المستشفيات بسبب نقص في الأدوية والعلاج بصورة عامة وكذلك نقص في المواد الضرورية للعمليات الجراحية، كما كان الأطفال يهربون من المدارس بسبب الخروج إلى العمل أو عدم قدرة الأسرة على الاستمرار في تعليم أبنائها بسبب صعوبة الحالة المعيشية خاصة فعلى سبيل المثال أصبح المعلمون في كثير من الأحيان يمارسون عدة مهن إضافة إلى وظيفتهم كمعلمين.

وقد أدى ذلك إلى ترك بعض المعلمين لمدارسهم بصورة دائمة أو متقطعة في سبيل الالتحاق بمهنة أخرى ارتضاها لنفسه في سبيل توفر معيشة أسرته كأن يعمل سائق تكسي أو في محل تجاري، وقد انعكس ذلك سلبا على دوره كمعلم ومربي إذ أصبح المعلم مثلا يحس بأزمة تضارب الأدوار كأن يعمل المعلم عند الطالب نفسه إذ يكون الطالب بناءا والمعلم نفسه عاملا تابعا للطالب أو يعمل المعلم كبائع في محل يعود للطالب أو يعمل المعلم كسائق تكسي أجرة يوقفه الطالب ويستأجره وغيرها من الحالات المشابهة.

هذا الوضع كما ذكرنا سابقا أدى إلى تفشي هروب الطالب والمعلم من المدرسة ومن ثم انتشار الجهل والامية وانخفاض مستوى التعليم الذي انعكس صورة مباشرة على الأسرة والمجتمع.

وسادت وانتشرت حالات الجريمة وظهور جرائم لم يكن العراق يألفها من قبل، كالمخدرات والعنف الاجتماعي والجسدي وازدياد حالات عدم الأمان. وقد تكرر ذلك بعد انهيار السلطة الذي سوف نفرده له فقرات خاصة كهجرة الأسر من أماكن سكناهم إلى محافظات أكثر أمنا أو حتى إلى خارج العراق ولاسيما دول الجوار كالأردن وسوريا.

ثانياً: آثارها على وسائل الضبط الرسمية وغير الرسمية:

١. آثارها على وسائل الضبط الرسمية:

هل تتهار الضوابط الاجتماعية بانهييار السلطة الحاكمة في المجتمع؟ إذا كان حصول انهيار الضوابط الاجتماعية متلازماً لانهييار السلطة الحاكمة في المجتمع فيبدو أن الحل الهوبيزي وهو الحل الذي يميل إلى السياسة هو الذي يضبط المجتمع من الانحرافات والسلوكيات غير السوية، ويبدو أن الترويض هو الفعال في المجتمع بواسطة القوة والخوف لضمان الامتثال، (إذ أنه إن لم تكن ذنباً أكلتك الذئب) وأن الناس في حرب مع جميع الناس، وأن السلطة الدكتاتورية القوية المتسلطة هي التي تضبط وتنظم المجتمع بدافع الخوف من العقاب.

أما إذا كان الجواب بنفي الفكرة السابقة ويرجح الحل الاجتماعي على الحل الهوبيزي السياسي أي أن قواعد المجتمع المتمثلة بالأخلاق الخيرة المعتمدة على الأعراف الاجتماعية والدين والعادات والتقاليد هي التي تضمن ضوابط المجتمع والامتثال له بفعل الضوابط الداخلية الذاتية المتكونة من التنشئة الاجتماعية فإن تفعيلها يجب أن يكون مخططاً له بحكمة ودراية تساهم فيه كل مؤسسات المجتمع ابتداء من الأسرة وتعليم أصوله على وفق منهج تربوي متكامل تساهم فيه جميع هذه المؤسسات لضمان منع حدوث خلل اجتماعي يهز هذه الضوابط الاجتماعية كما حصل في المجتمع العراقي حال انهيار السلطة بدخول المحتل وتشجيعه لهذا التصدع الاجتماعي.

ومن المفيد العودة إلى بعض أفكار توماس هوبز *Thomas Hobes* الذي

يطرح التساؤل الآتي:

(لماذا يطيع الأفراد قواعد المجتمع)^(١)، الذي يرى هوبز كما أسلفنا أن الخوف والقوة هي التي تجبر الأفراد على الطاعة، وعليه فإن هذا الحل عمره قصير فهو مرتبط عضويا ووظيفيا بالأمر أو الحالة التي يخاف منها وأن هذه الحالة تولد ردود فعل سلبية ضدها بقدر ما تضيفه من قهر والتزام خوفا من العقاب والجزاءات كلما طالت المدة الزمنية لها، وقد تنهار هذه الحالة المتمثلة بالقوة والقهر والخوف فينهار معها الضبط المبني عليها والمرتبب عضويا ووظيفيا معها وتستفحل ردود الفعل التي لازمتها والتي هي سلبية مبيتة معها أشكال من الحقد والكراهية وحب الانتقام لما صدر من حالة الخوف والطاعة الإجبارية.

ولنا مثال في ذلك السلطة السياسية في العراق التي كانت تجبر المجتمع على طاعة قوانين وأنظمة جائرة ومتسلطة وتتصف بالعنف في أغلب الأحيان مما أجبر المواطن إطاعتها مرغما عن طريق مؤسساتها القمعية فعلى سبيل المثال التجنيد الإجباري في الجيش وربما زحف هذا التسلط بطريقة شعورية أو لا شعورية من المؤسسات الرسمية إلى الأسرة العراقية لتجد الضوابط المبنية على القوة والخوف فرصتها في هذه المدة. وعندما انهارت هذه السلطة وانهارت معها آلياتها الرسمية في الضبط المعتمدة على المؤسسات الضبطية الرسمية القانون وأجهزة الأمن والشرطة استفحلت حالات الفوضى الاجتماعية التي انتشرت معها الجريمة بأنواعها والعنف الاجتماعي وحالات السلب والنهب وكسر وحرق ممتلكات الدولة (السلطة) تعبيرا عن الحقد والانتقام الذي لازم هذا النوع من الضبط، لذلك نجد أن الحل الهوبزي حلا سياسيا قصير الأجل وله من الآثار السلبية أكثر من الإيجابية في حفظ النظام واستقراره.

ويبدو لنا الحال في انهيار السلطة في العراق أن الإرباك الاجتماعي والخلل القيمي قد ظهر بشكل كبير فمن المفترض أن نجد الضوابط الاجتماعية الرسمية في

(1) Traveis Hirchi, couses of Delinquency, university of California, Press Berkeley and Los Angeles, 1969; P. 5.

المجتمع العراقي لها حضور قيمي اجتماعي أكثر منه حضور عقائدي سياسي، لأن المجتمع العراقي وأن وقع تحت تأثير سلطة متسلطة لمدة طويلة إلا أن الوعي الاجتماعي المبني على القيم المتمثلة في القانون والشرطة وأجهزتها الأخرى يجب أن يكون بارزا ومؤثرا حيث يعبر بدرجة كبيرة عن النمو الفكري والأخلاقي الذي يربط الإنسان وعلاقته بالدولة والمجتمع^(١)، وأن يعطي للقانون قوة وفعالية يستطيع من خلالها أن يحافظ على كيانه^(٢).

فالمواطن يجب أن يحمل موقف تقدير واحترام لقوانين المجتمع فهو يعكس الاندماج والتماثل لتطور المجتمع ومدى الالتزام والاحترام للقانون إلا أن تسلط السلطة السياسية التي كانت تدير هذا القانون التي ساهمت في إبراز مؤثراته أضعفت الضبط الاجتماعي الرسمي ومنها التسلط الجائر للسلطة وطريقة أدائها السلبي تجاه المواطنين وكذلك ظروف الحصار والعمليات العسكرية المتلاحقة وما لحقها من فقر وبطالة وتفكك اجتماعي وقصور في التنشئة الاجتماعية الأسرية التي انعكست على التفاعل بين الضوابط الرسمية والظروف الاجتماعية المحيطة. وإذا نظرنا إلى آليات الضبط الرسمية في المجتمع العراقي نجدها ضعيفة البناء من الناحية المؤسسية ومن الناحية المجتمعية قبل أن تنهار السلطة أصلا ولكن بانهيار السلطة بدأ واضحا انهيار الضبط الرسمي في المجتمع العراقي. فالنظام المؤسسي الرسمي في العراق كان يسوده الفساد الإداري بأشكاله المتنوعة إذ استفحلت حالات الرشوة في أغلب مؤسسات الدولة تقريبا ولاسيما في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية وبعد غزو الكويت أي فترة ١٩٩٠ وما بعدها انتشرت

(1) Garyf, Jensen, sociology of delinquency, sagepuble, cations Beverly Hills London, 1981; p. 22.

(2) International encyclopedia of the social sciences david L. sills editor, volumes -9 and 10- complete and unabridged the MacMillan company & the free press, New York collier-Macmillan publishers, London, 1968; p. 73.

هذه الحالة لتسود معها حالات التزوير والسرقة من ممتلكات الدولة بأيدي الكثير من المسؤولين أنفسهم وقسم من الموظفين العاديين وصارت المحسوبة والمنسوبة والواسطات هي السائدة في النظام المؤسسي التي كانت بمثابة بواذر لانهايار هذه المؤسسات وكانت آليات الضبط الرسمي غير شرعية لأنها تخضع لقوة وسيطرة ونفوذ أشخاص معينين وتتماشى وفقا لأهوائهم ورغباتهم لذلك ساد الظلم المؤسسي والحرمان والحقد على المؤسسات.

وكانت هزيمة وانهايار السلطة في العراق مناسبة ملائمة لفضح هشاشة هذا الضبط الرسمي فكانت عمليات السلب والنهب والحرائق تعبيراً عن الظلم والحقد المؤسسي، وقسم آخر كان استمراراً لعمليات الفساد الإداري الموجود أصلاً، فضلاً عن ذلك فقدت كل آليات الضبط الرسمي مسؤولياتها وفعاليتها بانهايار السلطة مما أدى إلى الفوضى المؤسسية والاجتماعية لأن القانون والأعراف المؤسسية لم تندمج ولم تتداخل مع الشخصية العراقية المؤسسية لدى أغلب موظفي الدولة لذلك كانت تقريبا القيم السائدة في المؤسسات الرسمية هي قيم خاوية.

ومن المعروف أن الضبط الاجتماعي غالباً يمثل القيم التي تسود في المجتمع الذي يعيش ويتفاعل فيه الأفراد^(١). إذ أن تصرفات الأفراد بغض النظر عن مجتمعهم تتأثر بعدة قوى تساهم في ضبط السلوك^(٢). وأن النظام الرسمي يمثل جانبا من هذه القوى. وإذا نظرنا إلى آليات الضبط الرسمي نجدها قد تأثرت بشكل كبير جداً بانهايار السلطة وفقدت فعاليتها تقريبا بعد أن تعطلت عن أداء وظائفها خصوصا بعد دخول قوات الاحتلال. فقد ساهمت هذه القوات بشكل كبير بكسر هذه الضوابط أو التشجيع على ذلك. فالمؤسسات الرسمية الضبطية كالقانون والشرطة

(1) CLIFFORD R, SAW and wdan areas, The university of Chicago press
Chicago and London, 1972, p. 170.

(2) Richard T.Lopiere, A theory of social control, Mcgraw Hill Book
company-New York, Toronto, London, 1954, p. 25.

وقوات الأمن والجيش وباقي المؤسسات الأخرى قامت قوات الاحتلال بإلغائها وقسم آخر قامت بتعطيلها. فقد أصبحت المؤسسة القضائية المتمثلة بالمحاكم مغيبة تماما وليس لها أي وجود لأنها فقدت الشرعية تقريبا وفقدت الحماية، فالقاضي لا يستطيع أن يقضي بحكم ضد أي مجرم مثلا لأنه مهدد بالخطر لعدم وجود من يحميه بعد أن قامت قوات الاحتلال بإلغاء وزارة الداخلية وما تبعها من آليات تفعيلها بشكل مقصود لتترك وتكسر آليات الضبط الرسمية لتحل الفوضى وعدم الأمان في المجتمع. وتقوم بتشكيل جهاز الجيش والأمن والشرطة يخدم مصالحها وأهدافها ليكون صورة شكلية للمؤسسة الرسمية ومنهجها مخططا لإرباك وسائل الضبط الرسمي بحيث أصبحت هذه الأجهزة ذاتها متخبطة في أشكالها وأهدافها أمام الانفلات الأمني ليكون التساؤل المحير الشرطة تحمي من؟ أو مع من؟ هل هي لحماية قوات الاحتلال أم لحماية مجلس الحكم ومن ثم السلطة المؤقتة؟ أم لحماية الشعب؟ فالشرطة صارت أداة تتخذها قوات الاحتلال لتنفيذ أهدافها وصارت أداة لمجلس الحكم والسلطة المؤقتة لتنفيذ أهدافها وهي بنفس الوقت غير قادرة على حماية نفسها وحماية المجتمع.

وقد فقدت بذلك وسائل الضبط الرسمية هيبتها أمام المجتمع ولم تكن هذه الوسائل مقرة فعلا يحترمها المجتمع وذلك لكون وجود الاحتلال وتدخله وتعيينه لمن يريد في هذه الوسائل والأجهزة ومن ثم عدم ثقة المجتمع بأغلب الأشخاص الذين تولوا زمام الأمور في هذه الأجهزة والوسائل، وكذلك ما ساد هذه الأجهزة والوسائل الضبطية الرسمية من إشاعات سلبية شتى أضعفت من فاعليتها، ومما يزيد الأمر سوءا هو أن صورة الشرطة أصلا غير محبوبة وغير مخيفة^(١)، وليس لها من الهيئة ما يمكنها من تثبيت وضعها في الظروف الطبيعية فكيف يكون الحال في ظروف فوضوية غير طبيعية وبعد انقطاع العلاقات تقريبا بين

(١) فتحية الجميلي، إعلام الأطفال والناشئة إزاء القانون والجريمة وتقدير الدور المعاصر لرجل

الشرطة، حلقة دراسية تنظمها مديرية الشرطة العامة، ١٩٧٩، ص ٥.

الوسائل الضبطية الرسمية المتمثلة بالقانون وأجهزة الأمن والشرطة مع المجتمع. ومن المفترض أن تكون العلاقات قائمة على التعاون المتبادل والمصير المشترك بين الشرطة والمجتمع وباقي المؤسسات الرسمية الأخرى مع الحرص الشديد لبعضهما على تحقيق الأهداف المشتركة^(١). وعندما نأخذ تجربة العراق في هذا المجال نتضح لنا مراحل خطيرة ومهمة أثرت في المجتمع وأهمها مراحل تشكيل ودور الشرطة وأثرها بعد انهيار السلطة الحاكمة.

ربما لم يكن الذي شهده المجتمع العراقي بعد الانهيار التام للسلطة الحاكمة في ٢٠٠٣/٤/٩ ودخول قوات الاحتلال إلى بغداد مشهودا في مجتمعات أخرى بنفس الدرجة من العنف والقوة، إذ أن انهيار السلطة أطلق كل النوازع الشريرة لدى الأفراد كما أنه وهذا هو المهم عطل وجمد كليا الدور الذي يمكن أن تقوم به المؤسسة الرسمية المتمثلة بالقانون وآلياته الضبطية من الجيش وأمن والشرطة - بصورة خاصة- من وظائف وقائية وعلاجية. وكان من المفترض أن تلعب مؤسسات أخرى كالأسرة والدين وغيرها أدوارا تتضمن الردع والعقاب لكن ما حدث يوحي أن بعض الأسر والعشائر هي التي دفعت أبناءها إلى السلوك المنحرف وانتهاك المعايير والقيم السلوكية والتجاوز على القوانين بعد غياب جهاز الشرطة الذي جعل تقريبا كل شيء ممكنا. وقد تعززت الآثار السلبية لهذا الغياب مع تراجع وقصور دور المواطن وتفضيله الجلوس في بيته كإجراء لمواجهة الفتنة وهو بالطبع إجراء سلبي أسقط عن المواطن واجباته الضبطية إزاء مجتمعه مما مهد المسرح للمجرمين والمنحرفين كي يعبثوا كما يشاءون واستفحال الجريمة في كل مكان وبكل أنواعها من قتل وخطف واغتصاب وتفجيرات وسرقة وغيرها وعندئذ أدرك المجتمع العراقي أنه بحاجة إلى مؤسسة ضبطية رسمية تكون لها الشرعية والفاعلية مهما كلف الأمر.

(١) د. إحسان محمد الحسن، واقع العلاقة الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، مطبعة

وبذلك دخل المجتمع العراقي مرحلة أخرى باحثا عن وسائل ضبطية رسمية فكانت المرحلة الأولى تشكيل شرطة طوعية إلا أنها فقدت الفاعلية بشكل يؤكد ضعفها وراحت هذه الجماعات التطوعية تبحث عن حل آخر لتجد أن الشرطة الرسمية هي الوحيدة القادرة فعليا أن تضبط الأمور بشكل ناجح لعدة اعتبارات وهي أن الشرطة الرسمية لها من القدرة والخبرة والدراية والوسائل ما لا يمكن توفره عند أي بديل مهما كان (أسرة أو عشيرة أو مليشيات الخ) وأثبتت هذه التجربة حقيقة مهمة وبسيطة لكنها خطيرة وهي أن المجتمعات الحضرية - بل وحتى المجتمعات الريفية - لا تستطيع أن توفر البديل الفاعل لأدوار جهاز الشرطة. والقانون يجب أن يكون فوق الفرد والعشيرة والأسرة والمنظمة السياسية وغيرها فضلا عن حقيقة أن رجل الشرطة لا يتصرف طبقا لانتماءاته العشائرية أو الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الطائفية، بل يتصرف بوصفه ممثلا للمجتمع بشكل عام ومن ثم فهو ينحاز إلى المواطن أي كانت هويته ويعادي المجرم أي كانت هويته.

استمرت هذه المرحلة وشهدت تعاون لجان مختلفة مع الشرطة منها على سبيل المثال لجنة دور الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها، ولجنة أصدقاء المرور وكذلك شباب المساجد وغيرها. غير أن هذه المرحلة اعتمدت على توجهات نظرية غير معززة بخبرات ميدانية واقعية، لأن جهاز الشرطة الرسمي لم يتبلور بعد ويدخل حيز التنفيذ الفعلي في هذه المرحلة.

وبعد هذه المرحلة ولاسيما بعد أن سادت الجريمة والفوضى الاجتماعية والتفجيرات في كل مكان أدرك المواطن العراقي تعاونه مع الشرطة هو ليس مجرد واجب أو مجرد مشاركة شكلية بل هو واجب يمس صميم حياته، وبذلك لاحظنا أن المواطنين وبعد انهيار جهاز الشرطة القديم شكلوا بأنفسهم وعلى نحو تلقائي أجهزة شرطة محلية لتنظيم المرور وحماية مناطقهم ومنع وصول المجرمين إليها ومساعدة المرضى والمعوقين والتعاون مع الأسر المشردة التي أجبرت على ترك بيوتها بسبب خطورة المكان والتعاون في إلقاء القبض على المجرمين.

إن جهاز الشرطة الذي ظهر تلقائياً من المتطوعين يؤكد أيضاً حقيقة أن ما من مجتمع يحيا ويتطور من دون أن تكون أجهزة الشرطة على رأس مؤسساته الأمنية وأهم قوى الضبط الرسمية فيه.

وفي هذه المرحلة وبعد الهفوات التي تعرض لها المتطوعون ساد الاعتقاد في المجتمع وبين المتطوعين المتعاونين مع الشرطة أنه لا يوجد بديل عن الشرطة الرسمية لما تحمله من الكفاءة والدرجة العالية من الاحتراف والتخصص وعليه فإن المجموعات الطوعية لا تستطيع أن تحفظ الأمن على النحو النموذجي المطلوب، أي أن هذه المجموعات لا بد أن تكون عوناً لجهاز الشرطة لا أن تكون بديلاً له وأن تعبر عن سلوكها ومواقفها وإنجازاتها عن نمط جديد وفاعل من العلاقة ما بين جهاز الشرطة الرسمي وبين المجتمع. فالشرطة لا تستطيع أن تعمل على خدمة المجتمع بقدراتها المؤسسية الرسمية الخاصة، كما أن المجتمع لا يستطيع أن يحفظ أمنه من دون جهاز للشرطة محترف ومتمرس ومن ثم فالشرطة والمجتمع وجهان لحقيقة واحدة هي الأمن الاجتماعي.

وبعدها دخلت الشرطة العراقية مرحلة رسمية لكنها حرجة ويبدو أنها غير ناضجة لما شابها من قصور في معاييرها الرسمية، إذ قامت السلطة السياسية المؤقتة بتشكيل جهاز الشرطة لكن هذا التشكيل لم يبن على أسس صحيحة ونقية مما أثار الشك لدى بعض المواطنين فيها على الرغم من التعاون الحاصل بينهم، فقد انتقل تقريباً بعض رجال الجيش العراقي النظامي إلى جهاز الشرطة والكثير من رجال الشرطة السابقين ولكن المشكلة أن بعض من كانوا في هذه الأجهزة ارتبطوا بجهاز الشرطة الجديد بغض النظر عن السيرة الذاتية للشخص ولذلك دخل هذا الجهاز الخطير الكثير من العسكريين والمدنيين الذين كان قسم منهم من المجرمين أو المشتبه بهم أو من المفصولين من وظائفهم لظروف مختلفة، قسم منها يتعارض ومهام الشرطة الأمني. وكذلك فإن الاغراءات الكبيرة في رواتب جهاز الشرطة مهد الكثير من المواطنين الانخراط بهذا الجهاز الخطير ليس بدافع حماية المجتمع وأمنه

ولكن بدافع الحصول على الراتب المجزي، وقد حدثت مثالب كثيرة في هذا الجهاز إذ عمدت بعض الأسر بتسجيل بعض أفراد أسرتها في جهاز الشرطة حتى إن بعض المسجلين لم يتجاوز أعمارهم الثالثة عشر وقد سجلت أسماء وهمية لا وجود لها بدافع تسلم المسؤولين لرواتبهم على هذا الجهاز، وكذلك سجلت الأعداد الكبيرة في مراكز الشرطة حيث يكــــون التسجيل الرسمي لكل مركز شرطة بالعشرات لكن الموجود الفعلي من الشرطة هو أقل بكثير. ولم تكن هناك معايير أخلاقية أو أمنية للتسجيل في هذا الجهاز الخطير الجديد حتى إن بعض المنحرفين أنفسهم صاروا شرطة ولهم مسؤوليات كبيرة على الرغم من أنهم ما زالوا على انحرافهم فصار المثل (حاميتها حراميتها) يطبق على الشرطة.

وقد ظلت الشرطة في الواجهة التي تتحدى كل الصعاب التي أفرزها انهيار السلطة وأبرزها التفجيرات المتتالية على مراكز الشرطة سواء بأصابع الديناميت أو بإطلاق النار العشوائي أو عن طريق السيارات المفخخة الملوغمة ليكون الضحايا هم من الشرطة أنفسهم لتتكبد الشرطة أغلى الخسائر وتمر بأصعب الظروف وبأعلى درجات التحدي، وهذا لا يعني أن الشرطة لم تكن فعالة وكانت سلبية بل كانت لها وظائف وأدوار مهمة جدا لا يمكن أن يقوم بها غيرها، وقد أثبتت في مواقف عدة جدارتها ومكانتها وكذلك احتوت الشرطة على عناصر وطنية مخلصه وفعالة كان هدفها فعلا خدمة المواطن والمجتمع وأعطت من الشهداء الشيء الكثير.

ونحن إذ نركز على الشرطة كوسيلة من وسائل الضبط الرسمي لكونها هي في الواجهة دائما وأن دورها ظاهر للعيان أكثر من أي مؤسسة رسمية أخرى وهي الجهاز المنفذ الفعلي للقانون وكذلك إن الشرطة العراقية والجيش وقوى الأمن المختلفة قد تعرضت للتغيب المقصود من قوات الاحتلال بعد حل وزاراتها ومؤسساتها ليعم اللاأمن والفوضى في المجتمع ولكي تثقل كاهل الشرطة العراقية والمؤسسات الضبطية الرسمية مستقبلا.

وربما أستطيع القول أنه كلما أستقر النظام السياسي ازدادت فاعلية الضبط بالقانون على الوسائل الأخرى وإن جهاز الشرطة لا يمكن الاستغناء عنه حتى إذا استغنى المجتمع عن السلطة السياسية بصورة مؤقتة.

٢. آثارها على وسائل الضبط غير الرسمية:

إذا سلمنا جدلاً بوهن الضوابط المؤسسية الرسمية بسبب بنائها المستمد من القهر والخوف الذي خلق الحقد والانتقام على تلك المؤسسات والاعتداء عليها بالسلب والنهب والحرق على أساس إنها تمثل رموز السلطة المنهارة، فما الذي أصاب الضوابط غير الرسمية المتمثلة بوسائل العرف والعادات والتقاليد والرأي العام والضبط الأسري التي عبرت أيضاً عن ضعفها وخللها عند الكثير من الناس فهل اللوم يقع على نظام السلطة؟ في رأينا أن الضوابط غير الرسمية في المجتمع العراقي حصل لها اندماج مع الضوابط الرسمية مما أعطى الضوابط غير الرسمية في كثير من الأحيان صفات الضوابط الرسمية. فالحقبة الزمنية الطويلة التي سادت فيها السلطة العراقية المتجبرة خلقت من القيم الاجتماعية المبنية على الأيديولوجية السلطوية (البعثية) ما يمكنها من غزو الأسرة العراقية والعادات وقسم كبير من الرأي العام، فصار رب الأسرة الذي يحمل العقيدة البعثية ينقل تعاليم ومبادئ ما يتلقاه في مؤسسته الرسمية بصورة شعورية أو لاشعورية إلى الأسرة والأبناء لتعزيز اندماجهم وقد حدث ذلك عن طريق المدارس أيضاً التي أصبحت وسيلة

فعالة لنقل تعاليم الحزب وحتى إن قسما من المعارضين وضد فكرة الحزب السلطوية وضد النظام الحاكم قد نقلوا أساليب الحزب والسلطة بصورة لاشعورية إلى أبنائهم وأسره عن طريق رد الفعل المعاكس للسلطة فقد نقلوا بطريقة لاشعورية العنف ضد أبنائهم بطريقة غير مقصودة تعبيراً عن رفضهم لما لاقوه في مؤسساتهم وفي كل مكان تسيطر عليه السلطة أو عن طريق الحقد أو الكره الموجه ضد النظام والسلطة الذي اختلط في أحيان كثيرة مع مفاهيم الوطن فمثلاً الحقد على السلطة ونظامها

ورموزها اختلط بطريقة غير مقصودة بتنفيذ هذا الحقد والكره والانتقام ضد المواطنين وضد ممتلكات الدولة وكرهها على أساس أنها هي السلطة بذاتها فقسم كبير أصبح يستاء من العراق ومن الوطن والقصد منه هو الاستيلاء من السلطة ورموزها.

وبذلك أصبحت الضوابط غير الرسمية يسودها الارتباك والهشاشة وهذا بطبيعة الحال سببه تقصير في الوعي الأسري والاجتماعي بصورة عامة لذلك يتحمل المجتمع والأسرة هذا الضعف فضلا عن السلطة الحاكمة.

وهذا يعني إن التقصير هو في عملية التنشئة الاجتماعية التي تعد النواة الأساسية الأولى في الوصول إلى الضبط الاجتماعي فعن طريقها يتعلم الأفراد التماثل مع المعايير السلوكية^(١)، التي تضبط الأفراد عن طريق الأساليب والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع ويؤثر بها على أفرادها بعدة وسائل سواء عن طريق الأفكار أو المعتقدات أو السلوك^(٢).

هذه الآلية الضبطية المهمة وهي التنشئة الاجتماعية تستطيع أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الضبط الاجتماعي؛ لأنها الطريق التي يغرس فيها المجتمع قيمه عند الأفراد بجانب خطير ومهم وهو الارتباط الذهني والعاطفي^(٣).

فعندما يشوب التنشئة الاجتماعية القصور والخلل يكون من الممكن جدا قصور وضعف الضوابط الاجتماعية ومن المهم معرفة أن أهم أركان التنشئة الاجتماعية في المجتمع العراقي هي الدين والعرف والقيم والعادات والتقاليد هذه الأركان التي أخذت مسارات مشوهة وغير صحية في جانب كبير من التنشئة

(١) د. فاروق مصطفى إسماعيل، التغيير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٢١٨.

(٢) كارل منهيم، علم الاجتماع النظري، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص ١٨١.

(٣) د. قيس النوري، آفاق التغيير الاجتماعي النظرية والتنمية، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠، ص ١٨٠.

الاجتماعية في المجتمع العراقي الذي انعكس بدوره على وجود قصور وضعف في الضوابط غير الرسمية.

فالدين يوجد بين أفراد المجتمع في توضيح المعاني والقيم وحتى الوصول إلى الأهداف^(١)، وهو أحد آليات التضامن الاجتماعي وإرساء أسس المحافظة عليه^(٢). إلا أنه صار بفعل الجهل بمفاهيم الدين وبروز الولاءات الجزئية المذهبية التي طغت على الولاءات الحقيقية للدين مما اصطبغ بالانتهازية والطقوسية المعتمدة على العادات أكثر من الإيمان بمبادئه، فأخذ الناس يبالغون في العبادات المعروفة بالأركان كالصلاة مثلاً والتقشير بالمعاملات الأخلاقية التي يريدها الدين فعلاً، التي يبنى على أساسها الضبط الاجتماعي وكذلك المبالغة في الطقوس الدينية المبنية على العادات الاجتماعية وكأن الدين لا يوجد فيه شيء آخر فالطقوس صارت هي البرهان للمسلم^(*).

فالجانب المثالي والنظري والطقوسي مضبوط ونتكلم فيه ونتحمس ونتجادل ونخطئ ونصيب لكن العمل والأيدولوجية فيها جانب الصمت والتقشير. أما نواحي القصور في التنشئة الاجتماعية التي هي أساس الضبط غير الرسمي ترجع إلى بعض العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي تعززها بعض الحكم والأقوال الشعبية أو الفهم الخاطئ لهذا الموروث الاجتماعي كالفهم الخاطئ للغنيمة وللأمثال الشعبية مثل (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب) (وحشر مع الناس عيد) أو الفهم الخاطئ لبعض الأحاديث مثل فهم الحديث الشريف (انصر أخاك ظالماً أو

(١) حسين عبد الحميد أحمد، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٩٩.

(٢) ينقول تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢، ط ٢، ص ١٧١.

(*) نحن نركز على الإسلام أكثر من باقي الأديان، على أساس إن غالبية المجتمع العراقي هم من المسلمين.

مظلوما^(١). وعليه فهناك حالة ملحة إلى إعادة بناء مجتمعي يضم الأعراف الحسنة لأنها غالبا ما تتضمن الأفعال الحسنة التي تحتوي على التصديق^(٢). وسلطة المجتمع القوية تعتمد على ما يتعلمه الناس وتتناقله عبر الأجيال، من القواعد المتمثلة بالأعراف الاجتماعية والتي تكون لها قدرة على أن توجه أفعالنا إلى السلوك الذي يقبله المجتمع^(٣)، والذي يعزز ويثبت الاستقرار فيه^(٤).

كما نحتاج إلى إعادة بناء التعاليم الدينية على أساس القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وليس على أساس العادات الاجتماعية المتلبسة بالدين التي أفقدت الدين فاعليته وهيبته، فالدين أساسا يهتم وينظم الحياة الاجتماعية ويأمر بتعاليم أخلاقية تضبط سلوك الناس وتدعم استقرار المجتمع^(٥)، ومن ثم تضمن وجود ضوابط اجتماعية غير رسمية تساهم التنشئة الاجتماعية باستمرارها وتعزيزها عن طريق الدين والأعراف والقيم والتقاليد والرأي العام وتكون الأسرة بؤرة مهمة لها، هذه الضوابط عندما ينجح المجتمع فعلا بترسيخها لدى أبنائه يضمن رأس مال اجتماعي خصب يعزز فيه استقراره وضمان أمنه وسلامته بغض النظر عن الظروف التي يمر بها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أخرى لأن هذه الضوابط

(١) نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج٧، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٨٨، ج٧، ص٢٦٤.

(2) Jack P. Gibbs, Norms, Deviance, and social control, Elsevir, New York, Oxford, 1981; p. 8.

(3) Jenny Cook, Gumperz, social control and socialization Rautledg, kegan Paul, London and Boston, 1973; p. 3.

(4) P.H. Gulliver, social control in African society, printed in great Britain by Charles Birchall, sonsltd, Liverpool, London, 1963; p.1.

(٥) السيد متولي العشماوي، الجوانب الاجتماعية لظاهرة الإدمان، ج١، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٣، ص١٩٨.

تكون ذاتية شخصية داخلية يساهم ذهن الإنسان وأفكاره عن طريق غرسها عبر الأجيال في إلزام السلوك المتوافق مع المجتمع.

ومن الأمثلة على خرق الضوابط غير الرسمية من أفراد المجتمع بأشكال وأنواع تنظيماته الاجتماعية هو ما حدث بعد انهيار السلطة ودخول قوات الاحتلال بغداد في ٩/٤/٢٠٠٣ وما بعدها إذ تجلت الآثار بصورة واضحة بدخول قوات الاحتلال مؤسسات الدولة وقاموا بكسر أبوابها وشجعوا أفرادا مأجورين لسرقة هذه المؤسسات وتصويرها وبثها مباشرة للعراقيين وللعالم بقصد تشويه صورة العراقيين وبقصد الإيحاء للعراقيين بأن الأمور سائبة ولا توجد سلطة وحماية للمجتمع وإن قوات الاحتلال تشجع ذلك ولا تمنع أحدا عن أي تصرف سلوكي. وكذلك فإن قوات الاحتلال توحى للعالم أن العراقيين بحاجة لمن يضبط وينظم مجتمعهم لأنهم غير قادرين على ذلك وإن حالات العنف والسلب هي التي تسود مجتمعهم. وقد شارك بذلك في المرحلة اللاحقة لهذه المرحلة المجرمين والمنحرفين ثم أعقبت ذلك المرحلة الخطيرة التي كان الانتشار هو الحافز لها فبدأت العشائر وبضوابط وهمية تغزو مؤسسات الدولة وكذلك ساهمت بعض الأسر العراقية بذلك وبتشجيع أبنائها مع انهيار كامل لمبدأ الرقابة الوالدية إذ ساهم بعض الآباء بشكل كبير في هذه المرحلة لتعم الفوضى كل البلد. وقد شاركت في ذلك أيضا القوى الأجنبية والخارجية وبدوافع مقصودة. وكان الإرباك الاجتماعي هو السائد في هذه المدة وكان دور علماء الدين ضعيفا في بداية الأمر وكذلك الحال للمربيين بكل أشكالهم والسبب هو الانهيار التام للسلطة ومؤسساتها الذي شكل صدمة كبيرة للمجتمع العراقي أفقدت توازنه الاجتماعي ولاسيما الضبطي. بدأت بعد ذلك الضوابط الاجتماعية تصحو شيئا فشيئا وبدأت روادع الأفراد غير الرسمية تعود شيئا فشيئا لتأخذ الضوابط غير الرسمية بعض مسؤولياتها في الردع الاجتماعي لكن بغياب أهم وظائف الضبط الاجتماعي غير الرسمي وهو العقاب الاجتماعي الذي غاب بشكل واضح.

فقد شل العقاب الاجتماعي تقريبا على المنحرفين لأسباب عدة منها:

١. أن أعداد كبيرة من المواطنين ساهموا في عمليات الفوضى الاجتماعية.
 ٢. أثر الصدمة الكبيرة على المواطنين بسبب انهيار السلطة التي أفقدتهم توازنهم.
 ٣. كثرة التبريرات الاجتماعية الاعتقادية عند الأسرة والعشيرة ومنها (أعراف عشائرية غير صحيحة - فتاوى دينية وهمية ومن أشخاص غير مؤهلين لذلك - الفهم الخاطئ لبعض المفاهيم الاجتماعية المتوارثة كالغنيمة).
 ٤. عدم وجود سلطة رسمية تراقب وتحاسب.
 ٥. الخوف من المجهول ومن المستقبل.
- وقد أثبت هذا الوضع أن الوسيلة النموذجية والصحيحة لضبط الجريمة والانحراف والفوضى لا تأتي في جيش قوة كبيرة من الشرطة بل في مجتمع يدرّب وينشأ أبناءه على الوعي بالقانون واحترام الالتزام به أولاً وفي توجيه وإرشاد من يخرق القانون على العودة إلى المجتمع بصورة مقبولة بواسطة ضغوط الضوابط الاجتماعية غير الرسمية^(١).

ثالثاً: آثارها على المؤسسات الاجتماعية الأخرى:

١. المؤسسة السياسية:

المؤسسات الاجتماعية أبتكرها الإنسان لتنظيم سلوكه عن طريق مجموعة من الآليات والقواعد بهدف إشباع حاجاته وتلبية مصالحه والوصول إلى الأهداف التي يريدها^(٢). وعند دخول قوات الاحتلال العراق انهارت هذه المؤسسات فجأة وبالأخص الحكومية لارتباطها العضوي والوظيفي بالحكومة التي كانت مسيطرة عليها تماماً والتي أفقدتها التفاعل الحقيقي مع المجتمع لتكون أدواته الرئيسية في تحقيق مصالحه

(١) فرانس فوكوياما، التصدع العظيم، الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة عزة

حسين كبة، الناشر بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٣٦.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٣٨.

وأهدافه حتى ولو على حساب المجتمع، هذا الارتباط غير الشرعي المتجاوز لحقوق المواطن التي نشأت المؤسسة من أجل تحقيقه، وعند انهيار السلطة انهارت هذه المؤسسات الحكومية وفقدت آلياتها.

وعند سيطرة قوات الاحتلال على أرض الواقع وإعلان احتلالها للعراق سارعت هذه القوات بإصدار الأوامر بحل أهم مؤسسات الدولة وهي مؤسسات الدفاع والداخلية والإعلام لتسود الفوضى والاضطرابات التي يتخذ منها المحتل ذرائع لبقائه. دخلت أمريكا وحلفاؤها بادعاءات كاذبة وشعارات مبرقة ودعاية مضللة ليتهاون تحليلاً وتقليداً أعمى لمن لا يقدر ولا يستوعب ولا يفقه أهداف هذا الاحتلال إذ جاءوا يحملون شعارات التحرير وتناسوا بأنهم الذين عملوا على تجويع الشعب العراقي لمدة ثلاث عشر سنة وهم الذين ضربوا بنيته التحتية وهددوا بإرجاعه إلى القرون المتأخرة وهم الذين أبادوا الشعب جماعياً ولاسيما المدنيين عن طريق الحصار والتجويع ومنع الدواء وانتهاج أسلوب الرعب ضد هذا الشعب بالغارت اليومية المستمرة وكأن هذا القصف بالقنابل الذي لم يكن له مثيل هو السبيل لرفع الاضطهاد السياسي عن الشعب العراقي، وكما هو معروف فإن كل ما بني على باطل فهو باطل. وكما هو حاصل فإن احتلال العراق كان باطلاً لأنه من دون أي سند أو أي قرار دولي بل العكس هو تجاوز على القرارات الدولية، وبهذا انتهكت قوات الاحتلال الحرية والديمقراطية والقرارات الدولية، فالاحتلال هو الذي يسلب الحرية فكيف يعطيها والاحتلال هو نفس لحقوق الإنسان وقد اتضح أن الأمريكان جاءوا بحرية الكلام فقط وربما تصدر هذا النوع مستقبلاً.

فقد بدأت الفوضى والتشجيع المقصود لها مبكراً إذ صودرت الحريات والحقوق وانتهكت كل الأعراف المؤسسية والاجتماعية، فقد قام حلفاء الاحتلال من أحزاب سياسية كانت في الخارج وشخصيات كانت تتعامل مع المحتل في السر والعلن في إعلان تشكيل أحزابهم في الداخل وتشكيل بعض الأحزاب وقد وصل عدد الأحزاب في العراق بعد الاحتلال نحو أكثر من ٣٥٠ حزبا هذا الكم الكبير من الأحزاب قد

أحدث فوضى وإرباكا في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق فقد اغتصبت بعض الشخصيات العائدة من الخارج وأحزابهم مباني ومؤسسات الدولة وحتى بيوت بعض المواطنين على أساس أنهم موالون للسلطة السابقة، لذلك زادت هذه الأحزاب بسوء تصرفها وتنظيمها الفوضى في البلاد. مما أفقدها القاعدة الشعبية والشك في قدراتها

ف
تنظيم البلاد واستقراره وزاد الشك في عمالتها مع المحتل ومساندته على حساب المواطن العراقي بعد إن فضحت أساليبهم في دخول العراق بأحضان المحتل بعد أن ساعدته على احتلال العراق^(١). وقد كان من أولويات قوات الاحتلال وحلفائها المنفيين في الخارج هو اجتثاث حزب البعث العربي الاشتراكي ذلك لأسباب عدة من أبرزها هو سيطرة الحزب على البلاد طوال مدة السلطة والمعاملة العنيفة لمن يقف ضده أو ضد مبادئه، لذلك كانت هذه الوسيلة ربما تعبر عن أحقاد دفينه تجاه الحزب، فقد حل هذا الحزب وحرّم بعض أعضائه من وظائفهم، ألم يعد هذا تجاوزا على الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي يدعون بها، فقد حل الحزب وحرّم بعض أعضائه من الوظائف من دون أي تحقيق أو محكمة أو سند قانوني بل وتجاوزا ذلك باعتقال بعض عناصره ثم دخل العراق بمرحلة سياسية جديدة وهي مرحلة تواجد سلطة عراقية مؤقتة يعينها الاحتلال خدمة لمصالحه القريبة والبعيدة، فهو يريد تعيين سلطة عراقية مؤقتة حتى يدعي بأنه جاء لتحرير العراق من السلطة الدكتاتورية السابقة وكذلك لتقديم بعض الرشاوى السياسية لعملائه الذين خدموه في عملية احتلال العراق والإطاحة بالسلطة وكذلك تحقيق أهداف بعيدة وهي كسب المغنم السياسية والاقتصادية التي جاء من أجلها المحتل فمن الناحية السياسية أراد المحتل أن يعين سلطة مؤقتة على طريقة لعبة الشطرنج لتكون تحت سيطرته يقويها ويثبتها أو يهينها ويزيلها متى شاء وبهذا يحقق ضمانات بعيدة المدى مثل:

(١) خير الدين حسيب، حوار حول الملف العراقي، المستقبل العربي، العدد ٣٠٣، ٢٠٠٤، ص ١٣.

١. ضمان أمن واستقرار إسرائيل وإخافة أي بلد يعادي سياسة أمريكا.
 ٢. وجود أكبر عدد ممكن من القوات الأمريكية في الخليج العربي والشرق الأوسط.
 ٣. ضمان السيطرة على النفط في العراق والخليج العربي وحتى الشرق الأوسط.
 ٤. ضمان سيطرة سياسية وعسكرية وتجارية لتفويت الفرصة والحد من الدول المتوقع صعودها على المستوى الدولي وعلى منطقة الشرق الأوسط كالصين واليابان وألمانيا وفرنسا.
 ٥. ضرب أي مشروع عربي قومي أو إسلامي في المنطقة.
- ومن الناحية الاقتصادية الحصول على الغنائم الكبيرة في العراق والخليج العربي ولاسيما النفط وضمن احتكار العقود المغرية للشركات الأمريكية وحلفائها بذريعة أعمار العراق وضمن تنفيذ السياسات الأمريكية مستقبلا ولاسيما أن العالم يريد الأمريكيان يسير على وفق برنامج العولمة أو الأمركة التي سيكون العراق والمنطقة مكانا خصبا لها للتجارة والأسواق الاستهلاكية والأيدي العاملة الرخيصة.
- ومن الأهداف الأخرى تعيين هذه السلطات المؤقتة هو استلابها من سيادتها الكاملة وهذا ما حصل في العراق فعلا وحسب التصريحات المتتالية للمسؤولين الأمريكيين.
- ومما هو متفق عليه أن التفاوض وإبرام المعاهدات مع دول ذات سيادة حالة صعبة ومن الأسهل كثيرا تدمير الدولة واحتلالها ثم تعيد بناءها وأنت تسيطر عليها كما تريد وقد سهلت أمريكا هذا المنهج عن طريق القنابل والأسلحة المدمرة لتضمن عقودا رائجة^(١).

(١) جيف سيمونز، عراق المستقبل، مصدر سابق، ص ٤٠٦.

هذا الوضع قد لا يرضي سوى المهرولين إلى السلطة السياسية والذين عينتهم قوات الاحتلال لإدارة شؤون البلاد وهؤلاء في الغالب لا ينظرون إلى الاحتلال كوجود استعماري وإنما ينظرون إليه كمحرر ومنقذ وبذلك تفقد هذه الفئة في الغالب الشرعية وقد يمتنون من أغلب الشعب العراقي، هذه الفئة تحاول أن تبرر سلطتها استناداً على ما تقوله قوات الاحتلال وما توفره من دعم مادي ومعنوي لهم.

لكن الشرعية للسلطة العراقية حسب رأينا هي في الشارع والمجتمع العراقي وليس في واشنطن، لذلك ظلت هذه السلطة تتخبط في كل ممارساتها بحثاً عن القبول والاستقرار وهذا يعني أن عدم الاستقرار الحكومي هو دليل واضح لعدم الاستقرار السياسي^(١). وهذا الوضع يخدم المحتل ليعزز ذرائعه في أن العراقيين لا يستطيعون حفظ النظام والاستقرار حتى وأن سلموا السلطة ويجب مشاركة أمريكا وقوات الاحتلال لضمان استمرارية السلطة وحفظ الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي هذه التصريحات كانت بصورة علنية ومتكررة من الحاكم المدني في العراق بول بريمر والمسؤولين الأمريكيين في واشنطن لذلك عمدوا على خلط الأوراق في نهجهم بوضع سلطة مؤقتة في العراق يسودها الصراع والتباين الثقافي وخلق فجوات واتجاهات متعددة. فقامت سلطة الاحتلال بتفعيل العشيرة وزجها في السلطة ليس إيماناً بالعشيرة وحفاظاً عليها لأنهم يعرفون إن مبادئ ومفاهيم المؤسسات تتناقض مع مبادئ ومفاهيم العشيرة لكنهم أرادوا بذلك زرع النزاع وعدم الاستقرار السياسي فراحوا يشجعون العشائر على تنظيم أنفسهم على وفق قوالب سياسية وعمدوا على تأسيس روابط ومؤسسات ومؤتمرات للمساهمة في شؤون السلطة والمشاركة فيها، صحيح أن العشيرة جزء لا يتجزأ من التنظيم السياسي في العراق لكن عندما تستحوذ العشيرة على المؤسسة السياسية ينتج عنها خلا وتناشراً في

(1) David F. Roth and Frank L. Wilson, the comparative study of politics, second edition, prentice-Hall Inc, Englewood cliffs, New Jersey, 1980, p. 945.

المعايير السياسية المعروفة لأن طابع العشيرة في الغالب بدوي يؤمن بالمعايير العشائرية البدوية المتمثلة بالقرابة والعصبية مما سيخلق تعطلا وقصورا في المؤسسة السياسية وخلق ولاءات جزئية عشائرية تقف عائقا أمام المواطنة الناضجة، وبذلك تعمدت قوات الاحتلال في زج العشيرة بشكل بارز إلى جانب العقيدة الدينية والطائفية في منهج تعيين السلطة لخلق التجزئة الاجتماعية وبلورة التناقض السياسي فكانت تقسيمات السلطات المؤقتة سواء في مجلس الحكم المعين أو السلطة المؤقتة المعينة وفقا للولاءات الجزئية للعشيرة^(*) والطائفة هذا التقسيم الذي لم يخدم المؤسسة السياسية في المجتمع العراقي لكن الهدف الحقيقي منه هو زرع بذور التجزئة وعدم الاستقرار السياسي فصار مثلا رئيس الجمهورية من حصة العشيرة ورئيس الوزراء من حصة الطائفة وهكذا مع نائبي رئيس الجمهورية والوزراء ليكون المعيار السياسي بالأساس قائما على تقسيمات جزئية طائفية وعشائرية وليست قائمة على أسس علمية مبنية على الكفاءة والخبرة فصار الفرد العراقي مقتنعا بعدم وجود قواعد صحيحة لبناء السلطة السياسية بعد أن انهارت السلطة السابقة وأصبح المسؤولون السياسيون أول من ينتهك المعايير السياسية في قراراتهم وإن الانحراف عن المعايير المعروفة تصبح القاعدة في العمل السياسي^(١). قامت قوات الاحتلال بإعطاء شيئا سوريا للمؤسسة السياسية للعراقيين فبدأت تخطط وترتب لهذه العملية بخطوات ابتدأت بمجلس الحكم المعين ثم السلطة المؤقتة المعينة ثم خطوات مستقبلية على أساس الانتخابات وغيرها لكنها مصطنعة وزائفة والدليل على هذا هو الاحتلال نفسه، والتصريحات التي أعلنها المسؤولون

(*) هذا الوضع سيعزز من الصراعات الداخلية على الغنائم بشكل خاص بعد أن تعود عليها بعض شيوخ العشائر في زمن السلطة السابقة المنهارة، وحرّم منها المنفيين خاصة فصارت طموحا مشروعا بالنسبة للمنفيين.

(١) د. نبيل رمزي اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،

الأمريكيون سواء من أعلى الإدارة الأمريكية (جورج دبليو بوش) أو من المسؤولين
الأمريكيين

في العراق، باحتساب سيادة ناقصة في العراق لعدم إمكانية العراق على حفظ النظام
والاستقرار، ومنها تصريح جورج دبليو بوش بإبقاء ١٣٠,٠٠٠ جندي بعد نقل
السلطة للعراقيين، أين هذه السلطة والسيادة في ظل هذا التدخل السافر؟

كما إن تصريحاتهم بإخراجهم أو إبقائهم في العراق يقرر وفقا لما يطلب منهم
من الحكومة العراقية المقبلة وإنهم (الأمريكان) سيعملون اتفاقا عسكريا لإقامة قواعد
عسكرية في العراق بناء على طلب الحكومة الجديدة^(١)! من أين أتت هذه
التأكيدات؟ إلا إذا كانت الحكومة المقبلة سيتم انتخابها حسب مفاهيمهم فهل هي
حكومة مفصلة تفصيلا أمريكيا بثوب عراقي؟ وهل يمكن أن تسمى حكومة وطنية
عراقية إذا قبلت بهذا الوجود العسكري والقواعد العسكرية وهذا التدخل، والعراق ربما
بعد مدة من الزمن لا يحتاج لمثل هذا الوجود العسكري الذي يحمل أخطاره على
العراق والعرب بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام علما إن قسما من العراقيين
يؤيدون هذا الوضع الذي يبرر وجود قوات الاحتلال في العراق على أساس أن خروج
هذه القوات يساعد على عدم الاستقرار السياسي وحل الفوضى الاجتماعية. الذي
يرى في نظر الباحث أن قوات الاحتلال هي التي تعمل على زيادة المشاكل
السياسية والأمنية ولو أعيد الجيش العراقي القديم ومؤسسات وزارة الداخلية بشكل
منظم ومن العراقيين لساعد على استقرار الأمن خاصة أكثر من وجود قوات
الاحتلال خاصة وإن شك قسم من العراقيين دائما موجه ضد قوات الاحتلال ولاسيما
في التفجيرات سواء السيارات المفخخة وغيرها، أضف إلى ذلك عمليات المداهمات
والاعتقالات والاستفزازات وابدات المدن وضرب المدنيين بصورة قسدية كل هذا

(١) خير الدين حسيب، مصدر سابق، العدد ٣٠٣، ص ١٦.

وغيره من الأعمال تساند الرأي الذي يقول أن خروج قوات الاحتلال أكثر ضمانا لاستتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي في العراق.

بدأت مرحلة تعيين مجلس الحكم الذي أدرك العراقيون بصورة عامة ومنذ اللحظة الأولى فشله وعدم إمكانية فاعليته لأنه مجلس عينته أمريكا ولا وجود لأي قاعدة شعبية له ولا يوجد تفاعل بينه وبين الشعب وقد اتضح بأنه كان مجرد صورة وليس حكما ولم تكن التطلعات الشعبية تتأمل منه شيئا لعدم الثقة به فهل يوجد من يثق ويؤمن بسلطة زمرة صنعها المحتل من المنفيين خارج الوطن أو يسلم مقاليدته بشكل كبير إلى هؤلاء المنفيين^(١). وكان المجلس فضلا عن عدم شرعيته يعاني مشكلات كثيرة فهو منقسم على نفسه وقد هدد بعض أعضائه بالاستقالة واستقال البعض وقد قتل أحد أعضائه.

وفي هذه المرحلة التي ظهر فيها مجلس الحكم المعين مرت الذكرى السنوية الأولى لدخول المحتل إلى بغداد ٢٠٠٤/٤/٩ وقد حدثت تطورات سريعة في هذه الأثناء وما لحقها فقد تطورت عمليات المقاومة بشكل ملحوظ وزاد انتشارها في المدن العراقية وشعرت قوات الاحتلال بذلك فقد فرضت قوات الاحتلال منع التجول في ساحة الفردوس في ٢٠٠٤/٤/٩ خوفا من غضب العراقيين ضد المحتل وضد الإجراءات الاستفزازية لمجلس الحكم المعين إذ كان مجلس الحكم المعين يحضر للاحتفال بدخول قوات الاحتلال إلى بغداد واعتبار ذلك اليوم عطلة وطنية^(*) رسمية، وقد أبطلت المقاومة العراقية هذه الممارسات. هذه الحالة التي حصلت في ساحة الفردوس تؤكد زيف ما جرى من سيناريوهات مصطنعة في هذه الساحة في ٢٠٠٣/٤/٩ في أثناء دخول المحتل بغداد وقيام قوات الاحتلال بإسقاط تمثال صدام

(١) أنتوني كوردسمان، تحليل الانتخابات في العراق الجانب الآخر من الحكاية، المستقبل العربي، العدد ٣٠١، ٢٠٠٤، ص ٢٨.

(*) هل توجد نخبة وطنية تحتفل باحتلال بلادها وجعل يوم دخول الاحتلال عاصمتها عطلة وطنية رسمية أم أن هذه الوطنية من ضمن الصناعات الأمريكية التي ستروج للعالم.

حسين في ساحة الفردوس وتصويره وبثه للعالم لغرض تكريس لعبة الخداع الأمريكية على العالم. إن حالات الفرح التي عممت بعض شوارع العراق في بداية سقوط وانهيار السلطة الحاكمة ربما كانت عبارة عن هيجان وفوران عاطفي ابتهاجا بانهيار وسقوط السلطة الحاكمة وليس ترحيبا بالاحتلال كما صورته المحتل والبعض ممن تعامل معهم.

شهدت هذه المرحلة احراجات كبيرة لقوات الاحتلال ومجلس الحكم المعين مما لاقوه من مقاومة وطنية كبيرة بدأت بالانتشار وبدأ المحتل على طريقته يروج بالدعايات الكاذبة واستمراره بمنهجية الخداع الأمريكي. قام المحتل بتصوير المقاومة على أنها غير شرعية وليست لها قاعدة شعبية وهدفها زعزعة الأمن والاستقرار وحاولت زرع الفتن وإقصاء هذه المقاومة وعزلها بمفاهيم ربما كانت ساذجة مثل المثلث السني والمربع الشيعي وغيرها إلا أن شرعية وانتشار المقاومة أفضل هذه الذرائع والخدع وقامت قوات الاحتلال بمداهمات واعتقالات واسعة جدا طالت أغلب المدن العراقية ولم تستثن الكبير ولا الصغير ولا المريض وقد ضربت القيم والأعراف العراقية وحتى القرارات الدولية عرض الحائط لما ساد هذه الاعتقالات والمداهمات من انتهاكات فاضحة وكان في هذه الحالة مجلس الحكم المعين يساند قوات الاحتلال على حساب المواطنين العراقيين بسبب الضغوط الأمريكية ويسبب التأمل بمكاسب وبمناصب سياسية فقد كان مجلس الحكم المعين هشاً ولم يفعل أي شيء إيجابي للمواطن العراقي. وفي هذه المدة اختفت شخصيات من مجلس الحكم كانت مسطرة عليها الأضواء في شاشات التلفزيون والفضائيات والمؤتمرات منذ تأسيس المجلس وظهرت شخصيات أخرى لم تكن عليها الصورة من قبل، إذ كان هم هذه الشخصيات هو السفر إلى الخارج والظفر بغنيمة سياسية أو اقتصادية للعضو المعين. فقد كان مجلس الحكم المعين على الرغم من الاشتباكات الدموية بين المحتلين والمقاومة العراقية والتجاوز الكبير من قوات الاحتلال في عمليات المداهمة والاعتقالات ساكتاً إلا القليل منهم ولم يتخذ أية خطوة إيجابية بجانب المواطنين وإنما

كان موقفه مساندا للمحتل ومدافعا عنه ويستتكر ويستخف بالمقاومة الوطنية ويبرر الاعتقالات والمداهمات وكان يرفض أي تحريض ضد قوات الاحتلال، وقد ظهرت في هذه المرحلة حالة تفعيل الميليشيات الحزبية المسلحة والتابعة لأغلب وأبرز الأحزاب المشاركة في مجلس الحكم المعين بضرب العراقيين والتحالف مع قوات الاحتلال في الفلوجة والكوفة بمساعدة مجلس الحكم المعين.

كانت هذه الممارسات العسكرية الفتاكة مقصودة من قوات الاحتلال لكن أخذت دعايات مضللة مثل عملية الحل الحذر^(*) إذ أكد ريكاردو سانشير قائد قوات الاحتلال في العراق يوم ٢٠٠٤/٤/٧ إن عملياتنا العسكرية هذه مقصودة. وقد بدأت في هذه المرحلة حالة الوضوح التام للدكتاتورية الأمريكية المحتملة سواء على المجتمع العراقي الذي نال ما نال من قنابل وأسلحة دمار شامل وتدمير بيوت وممتلكات عامة وخاصة أو ديكتاتورية سياسية صارمة تمثلت بشخص بول بريمر الحاكم المدني في العراق وكان لهذا أثره في تخاذل أعضاء مجلس الحكم المعين في عدم رد الظلم والقسوة عن المواطنين العراقيين، وقد اتضحت هذه الدكتاتورية عندما وصلت المرحلة الأخيرة من دور مجلس الحكم المعين والانتقال إلى السلطة العراقية المؤقتة المعينة إذ أجبر بول بريمر أشخاصا معينين لتسلم السلطة ومنع ترشيح أي شخص آخر لا تختاره قوات الاحتلال. فقد صرح عضو مجلس الحكم المعين المنحل السيد محمود إبراهيم عثمان في ٢٠٠٤/٦/٢ إن بول بريمر متسلط ودكتاتوري وقد استخدم التهديد في حالة إذا رشح شخص ثالث لرئاسة الجمهورية المؤقتة وكان المرشحان هما السيد عدنان الباجي وغازي الياور - هذا هو المبدأ المعمول به بين مجلس الحكم المعين والسلطة المؤقتة وقوات الاحتلال فلا يوجد

(*) التسمية هو الحل والحذر والفعل هو القصف العشوائي والإبادة الجماعية للمدنيين وتدمير ممتلكات الدولة والمواطنين بصورة مقصودة (البنية التحتية العراقية) وهدم البيوت على أصحابها.

تعاون أو حوار بين هذه السلطات المؤقتة والمحتلين بل خضوع للشروط القسرية والأوامر.

على هذا الأساس كان التلاعب بمستقبل العراق حيث عدت العدة بصياغة دستور وانتخابات وبعض الأعراف السياسية ببصمات أمريكية وبواجهة مجلس الحكم المعين، لكن هل يجوز لمجلس حكم معين فاقد الشرعية أن يتلاعب ويقرر مستقبل ودستور العراق^(١)؟ فأني تصرف من قبل الاحتلال وعملائه هو باطل.

في هذه المرحلة قامت الأمم المتحدة بإرسال مبعوثين لها إلى العراق لغرض المساعدة كما تدعي ووضع برامج تحت مظلتها كإقرار سلطة معينة في العراق أو الإشراف على صيغة للحكم في العراق وغيرها، في الحقيقة إن هذه المحاولات تحت مظلة الأمم المتحدة هي تبريرات وتغطية واضحة للاحتلال الأمريكي لأن الاحتلال هو أصلاً خرقاً وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة وهو عمل فردي لا يستند لأي قرار دولي فربما يكون هناك تواطؤ مسبقاً بين قوات الاحتلال والأمم المتحدة فالمفروض من الأمم المتحدة هو إعادة السلطة الشرعية الوطنية للعراق من دون تدخل أجنبي بعد زوال مبررات العدوان والاحتلال والعودة إلى القوانين واحترام العراق وسيادته وشعبه.

بعد تدخل الأمم المتحدة في العراق وإرسال مبعوث لها لإقرار سلطة مؤقتة معينة استمرت الانتهاكات والمداهمات والعدوان العسكري على المدن العراقية من قبل قوات الاحتلال من دون أي قيد من أحد وقد أثبت الواقع أن قرارات وهيكلية وبناء السلطة المؤقتة المعينة لا تختلف عن سابقها مجلس الحكم المنحل إذ الاثنان يصبان في خدمة المحتل وأوامر قسرية وكلاهما صناعة أمريكية مفتقرة للشرعية ومشكوك في مصداقيتها.

(١) خير الدين حسيب، حوار حول مستقبل العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٠٤، ٢٠٠٤، ص ١٨.

فهذه السلطة ناقصة السيادة وفاقدة الفاعلية وأبسط دليل هو الانتهاكات والمداهمات والعدوان العسكري الصارخ على المدن العراقية وقصف المدنيين من دون أن تعمل أي شيء من أجل المواطن والوطن، فالسلطة المؤقتة هي امتداد لمجلس الحكم المنحل ووريثة الاحتلال.

وقد فشلت السلطة المؤقتة المعينة كما فشل من قبلها مجلس الحكم المنحل في احتواء أو حل أي أزمة من الأزمات التي مر بها العراق خلال هذه المرحلة. وقد ساد في ظل هذه المرحلة العدوان العسكري الصارخ والمدمر ضد المدن العراقية مثل الفلوجة والنجف والكوفة وسامراء والرمادي والقائم والموصل والبصرة وبغداد والعمارة والناصرية ومدن عراقية أخرى بذرائع مثل وجود الزرقاوي في بعض هذه المدن أو الاعتداء على القوات الأمريكية!!! وغيرها من الذرائع وكانت السلطة المؤقتة المعينة في أغلب الأحيان عوناً للمحتل ضد المواطن العراقي.

وسادت أيضاً ظاهرة اختطاف الأجانب ولاسيما سائقي الشاحنات التي تمد قوات الاحتلال بالبضائع المستوردة من خارج القطر وتهديد دولهم وشركاتهم من الانسحاب من العراق أو قتل المختطفين وكانت ذرائع هذه الشركات والدول هو المساهمة في إعادة إعمار العراق (*).

٢. المؤسسة العسكرية:

(*) أي ضرب وتخريب العراق، ضرب العراق بإرسال بعض الدول قواتاً عسكرية بذريعة تقديم الخدمات الإنسانية ولغرض فرض الأمن والاستقرار كما هو في اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها، وعندما اعتقلوا مواطنيها في العراق وهددوا على سحب قواتهم لقاء الإفراج عنهم رفضوا وأكدوا المشاركة إذن أية إنسانية، أليس من الأجدر هو توفير الإنسانية لمواطنيهم فك اعتقالهم ثم إن هذا الاستقرار والأمن الذي يدعوه زاد من الطين بلة ولاسيما إن الكثير من العراقيين رافضين ذلك. تخريب العراق في سبيل ربط العراق عن طريق الرشاوى السياسية ورؤوس الأموال الأرستقراطية الموالية للغرب كما في بعض أعضاء مجلس الحكم والوزراء وأعضاء السلطة المؤقتة وبعض شيوخ العشائر الباحثين عن مصالحهم المتممة لمصالحهم مع السلطة السابقة وربط العراق ضمن الأمركة والعولمة من سوق واستهلاك وأيدي عاملة وحماية شركاتهم وتجريد العراق من سيادته الخ.

الانهيار العسكري متوقع بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٩١ وما تكبده الجيش من خسائر مادية ومعنوية وبشرية وما لحق به من أضرار جراء ذلك وما أستخدم من أسلحة فتاكة ومدمرة ضده كاليورانيوم المنضب وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والقنابل العنقودية وغيرها فضلا عن أنه بالأساس جيش منهك ومتعب ولم يذق طعم الراحة بعد أن خاض حربا طويلة مع إيران امتدت نحو ثماني سنوات وما خلفته هذه الحرب من آثار نفسية ومعنوية ومادية كعطب أغلب آلياته وعدم تطويرها كما إن حالات الانتظار والرعب المصاحبة بالتهديد بالعدوان العسكري والضرب بالأسلحة المدمرة قد خلق حالة من الرعب بين صفوفه. وكان للحصار الذي استمر ثلاث عشرة سنة أثر سلبي وثقل كبير على المؤسسة العسكرية إذ بقيت آليات الجيش ومعداته من دون تطوير مع عطب وتدمير أغلب ما يمتلك، وقد ضربت بنيته التحتية وعدم القدرة على تجديدها أو شراء غيرها كما إن سوء التغذية الذي لازم الجنود خاصة وتدني الرواتب، وقد صاحب ذلك نقشي الفساد الإداري داخل المؤسسة العسكرية الذي أفقدها باقي هيبتها وقوتها فحالات الرشوة والتزوير والواسطات عمت تقريبا كل المؤسسة العسكرية وبأعلى المستويات نتيجة الضغط الاقتصادي خاصة وكذلك التخبط في اتخاذ القرارات العسكرية والسياسية.

كما إن السياسات المرافقة لذلك والمتمثلة بانقسام الجيش على نفسه بقيادات متشعبة إذ تفرعت عدة فروع للجيش العراقي النظامي تمثلت بالجيش النظامي والحرس الجمهوري وجيش القدس وفدائيي صدام وغيرها وكل مسؤول تقريبا أخذ حصته بالقيادة عديمة الخبرة لهذه الفروع، مما أفقد الجيش توازنه وصار الاهتمام ببعض القطاعات من دون الأخرى وحتى اضطهاد لبعض قيادي الجيش نتيجة لهذه الفروع. وصار الكم على حساب النوع إذ فتحت دورات سريعة لتخريج الضباط وزيادة في عدد المعاهد والكليات العسكرية لتخريج أكبر عدد ممكن من هذه القطاعات المختلفة في الجيش وعليه فقد وقع العدوان العسكري عام ٢٠٠٣ على

جيش منهك القوى فاقد الثقة بقيادته وشلت حركته عن طريق الإشاعات وضرب بنيته التحتية وقطع الاتصالات مع مسؤوليه ثم انهارت السلطة تقريبا بدخول المحتل إلى بغداد ٢٠٠٣/٤/٩ التي كسرت الجيش معنويا التي أدت إلى تفككه وعمد المحتل على تشجيع السلب والنهب ومن ضمن ذلك نهب جميع مخازن أسلحة الجيش الثقيلة والمتوسطة والخفيفة وتوزع الجيش بأسلحته على العشائر والأسر وصار الشارع العراقي مخزنا للأسلحة وساحة عرض كبيرة لبيع الأسلحة بكل أنواعها من دون تدخل من أحد لحمايتها أو صيانتها من العبث وراحت كميات كبيرة جدا عن طريق التهريب خارج العراق، هذا الخطأ الكبير المقصود الذي ارتكبه المحتل انقلب عليه إذ استولت المقاومة العراقية على كميات كبيرة من هذه الأسلحة وبكل أنواعها، علما إن أغلب أفراد المقاومة بل وأغلب أفراد الشعب العراقي هم متدربون على السلاح وبأنواعه ولهم الخبرة بذلك لما مر به العراق من حروب وما صاحبها من معسكرات تدريبية للطلبة وتشكيل الجيوش الفرعية كالجيش الشعبي والقدس وفدائيي صدام وغيرها والتجنيد الإجباري لأغلب المواليد في أثناء حرب إيران، وفي هذه المرحلة (مرحلة دخول المحتل العراق) حل الجيش العراقي والمؤسسة العسكرية بشكل قصدي كوزارة الدفاع والداخلية (الجيش-الأمن-المخابرات-الشرطة-حرس الحدود-حرس الكمارك الخ)، بقرار غير شرعي من قبل بول بريمر (وتتمثل عدم مشروعية القرار بالآتي:

◀ أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الغازية والمحتلة لم تعلن النصر في حربها.

◀ لم تخض سلطة الاحتلال أية مفاوضات ولم يعقد أي مؤتمر يعلن بموجبه استسلام القوات العراقية المحاربة ولم يوقع أي مسؤول عسكري أو مدني عراقي صك الاستسلام باسم القوات المسلحة العراقية.

◀ لا تتيح القوانين الدولية ومعاهدات جنيف للسلطة المحتلة التدخل في هيكلية الدول التي تم احتلالها وقوانينها الداخلية^(١).

هذا القرار بحل الجيش هو من أهم الأهداف الحقيقية للعدوان الذي كان يهدف إلى انهيار مؤسسات الدولة وتدميرها ولاسيما المؤسسة العسكرية، وهو دليل على مخطط الاحتلال للبقاء في العراق وليس التحرير كما ادعوا، وحل مثل هذه المؤسسات التي تضم الجيش والداخلية التي تضم الأمن والمخابرات والشرطة هو دليل لإثارة الفوضى وعدم الاستقرار واستخدامها ذرائع للبقاء والاحتلال.

بدأت في هذه المدة تصفية أعضاء الجيش العراقي الوطنيين والتضييق عليهم واعتقالهم وإهانتهم مما أدى إلى خروج هذه الكفاءات إلى خارج القطر بحثاً عن الأمان والاستقرار والبحث عن سبل العيش بعد البطالة التي لحقت بهم إزاء ذلك. وبعد الفوضى العارمة التي عمت البلاد وتفريغ العراق من كفاءاته ونهب مخازن الجيش من أسلحة وغيرها ونهب كافة مؤسسات الدولة وشيوع وانتشار الجريمة بأنواعها عمد المحتل إلى إعادة بناء جيش جديد لكنه مختلف عن الجيش العراقي الأصلي بوظائفه وأدواره وتطلعاته فقد أراد المحتل بناء مؤسسة عسكرية وجيش يخدم أهدافه ومصالحه وسياسته في العراق والمنطقة (الشرق الأوسط) وعدم النظر إلى إسرائيل كعدو.

ولكن هذا الجيش الجديد فقد أهم وظائفه وهي الحماية الخارجية لبلده والأمة العربية بعدم تأكيده على الانتماء القومي للعراق إذ أراد لهذا الجيش أن يكون بمثابة شرطياً حارساً للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ولاسيما بعد زج العراق مستقبلاً في برنامج العولمة لخدمة الأمريكان وعلى حساب الثقافة والهوية الوطنية العراقية والعربية الإسلامية.

(١) عبد الوهاب القصاب، الجيش، المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، ٢٠٠٤، ص ١٢٠.

وقد اعتمد المحتل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية على بعض رجال الأمن والمخابرات العراقية السابقة بعد إغرائهم بالرواتب المجزية والرشاوى الإدارية والسياسية إذ أصبح هذا النفر بوجه آخر بعد أن كان سابقا موجها ومتصدرا في نظام السلطة السابقة المنهارة وكان هذا ترتيب بريمر والمخابرات الأمريكية (CIA). وقد زجت المؤسسة العسكرية (جيش-شرطة الخ) وتم توريثها في مشكلات الأمن الداخلية والنزاعات الداخلية وضرب المقاومة العراقية وهذا ما حصل في مدن الفلوجة والنجف ومدينة الصدر في بغداد، وقد لاقت قوات الاحتلال بعض المشاكل والعصيان والتمرد في هذا المجال كما حصل في الكتيبة ٣٦ من الجيش الجديد عندما رفضت القتال ضد المقاومة الوطنية العراقية في الفلوجة ورفض بعض أعضاء الشرطة ضرب العراقيين في مدن أخرى وهذه المشاكل نابعة من سوء التنظيم والبناء الفارغ في هذه المؤسسة التي تبنها المحتل.

وقد صاحب بناء المؤسسة العسكرية ظهور ميليشيات حزبية عسكرية تابعة لأكبر الأحزاب السياسية التي تصدرت القوى السياسية في العراق في هذه المرحلة، اربكت الأمن الداخلي واربكت حتى قرارات المؤسسة السياسية لعدم السيطرة عليها، وقد أريد إدخال هذه الميليشيات في الجيش الجديد، وهذا قد يخلق مشاكل إضافية لأن هذه الميليشيات عقائدية ذات ولايات جزئية وأيديولوجية قصيرة المدى تدخل ضمن أهداف الأحزاب التابعة لها فهي لا تخدم أهداف جيش وطني قومي، وإن تغذية ودعم هذه الميليشيات عسكريا ورسميا لها أضرار ومشاكل كبيرة في المستقبل إذا سادت الفتن والاضطرابات الداخلية الاجتماعية والانقسامات السياسية، علما أن بعض هذه الميليشيات شاركت قوات الاحتلال بضرب المواطنين العراقيين في أكثر من مدينة عراقية.

إن المؤسسة العسكرية بصورة عامة لها دور بارز وفعال ومؤثر في الحياة الاجتماعية.

ومن ضمن الآثار التي اتضحت على المؤسسة العسكرية وانعكست على المجتمع بصورة عامة هو الفراغ الناشئ عن حل حرس الحدود والكمارك والشرطة والأمن والمخابرات، إذ صار الوضع الداخلي وهنا تسوده الفوضى من كل جانب فقد استغل البعض هذا الفراغ ليعزز الجريمة وساهم في انتشارها وإدخال جرائم لم تكن معروفة سابقا في العراق أو كان مسيطرا عليها تماما كتجارة الرقيق والمخدرات وتهريب الآثار والأسلحة المنهوبة من الجيش العراقي وجرائم أخرى والدخول غير الشرعي للعراق وما جر من مشاكل كبيرة وعدم السيطرة على البضائع الداخلة إلى العراق كالمواد الغذائية التالفة والفاسدة والأدوية الفاسدة والمنتهي مفعولها لعدم وجود السيطرة النوعية.

٣. المؤسسة الدينية:

تعد المؤسسة الدينية الأكثر تفعيلا في الحياة الاجتماعية بعد الانهيار التام للسلطة إذ أخذت هذه المؤسسة دورا فعالا في حياة الناس العادية وفي أبعادها على الحياة السياسية بصورة خاصة. وتبلور رد فعلها القوي في مقاومة المحتل على الرغم من القصور الوظيفي المؤقت لهذه المؤسسة ولاسيما في أثناء الانهيار التام للسلطة، فقد تراجع الضبط الديني بعض الشيء في البداية الأولى للانهيار عندما اتسمت الحياة الاجتماعية بعنفوان الفوضى الاجتماعية، وساد السلب والنهب والذي يرجع إلى خلل في التنشئة الاجتماعية الدينية والفهم الخاطيء لبعض المفاهيم الدينية. مثل (الغنيمة-العقيدة) فقد استولى عدد كبير من الناس على ممتلكات وأملاك الدولة على أساس إنها غنيمة، وكان البعض يعتقد بأن سلوكه صحيحا وفقا لتعاليم الدين الإسلامي! هذا الفهم الخاطيء للمفاهيم الاجتماعية والدينية والخلل الناشئ في التنشئة الاجتماعية أفقد أو شوه الدين معنى ووظيفة في أشد الأوقات التي أحتاجها المجتمع من هذه التعاليم والقيم فالدين كونه نظاما موزونا من الأخلاق والقيم الذي ينعكس على السلوك، وتكون أهميته أكبر وأمتن من أي شيء يصنعه الإنسان ويستخدمه

ويسيطر عليه فهو منظومة قيم تؤثر في سلوكيات الناس بحيث يوصمها بمبادئ الدين السمحاء^(١)، والدين بهذه المبادئ والقيم يعد المنظم الرئيسي لسلوك وعلاقات الإنسان^(٢)، إلا أن هذا التقصير ما فتىء أن تراجع واستعادت المؤسسة الدينية قوتها وهيبته في حياة الناس وكان دور علماء الدين عن طريق المساجد والخطب الدينية والوعظ والإرشاد والنصح فعالا إذ قام بعض الناس بإرجاع الممتلكات التي نهبها من المؤسسات الحكومية ونظمت لجان في المساجد وغيرها لاسترجاع هذه الممتلكات والكتب. وكان دور علماء الدين كبيرا في قضية التسامح الاجتماعي الذي عمل على إحباط كل محاولات إيقاض الفتن في المجتمع، وبدأت المؤسسة الدينية تمارس الوظائف الحقيقية للدين وتأثيره في حياة الناس. هذه الوظائف تعزز وتقوي النظام والاستقرار الاجتماعي عن طريق القواعد السلوكية التي يأمر بها الدين والمتمثلة بصيانة أداء الحقوق والواجبات ورسم الصورة الصحيحة في المعاملات بين الآخرين وفقا للأحكام والقيم الدينية^(٣)، وبينهما على وجه الخصوص تعاليم الدين الإسلامي التي تربط العبادات بالمعاملات بطريقة صحيحة لحفظ النظام الاجتماعي وإفهام الناس على أن الدين ليس العبادات والالتزام بها وإنما أيضا المعاملات الجزء المهم المكمل لها لحفظ النظام الاجتماعي عن طريق وضع ضوابط وحدود لتصرفات الأفراد على مبدأ الحلال والحرام وتوظيف العبادات لخدمة المعاملات بين الناس^(٤).

(١) د. إحسان محمد الحسن، علم الإجرام دراسة تحليلية في التفسير الاجتماعي للجريمة، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٤٩.

(٢) د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني الأنساق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٤٢٣.

(٣) د. سلوى علي سليم، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبة، ١٩٨٥، ص ١٦.

(٤) عبد المجيد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، دار النشر في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧، ص ٧٨.

وفي هذه الأثناء أي بانهييار السلطة ودخول المحتل العراق عمد المحتل على إيقاظ الفتن بطرائق شتى لكن المؤسسة الدينية كانت بالمرصاد إزاء ذلك، وكان دور علماء الدين في هذه الناحية سيفا بتارا بذلك إذ نظموا مظاهرات كبيرة في كل أنحاء العراق تدعو إلى الوحدة بين الأديان للمواطنين العراقيين والوحدة بين المذاهب الإسلامية فخرجت المظاهرات تدعو بمبادئ وتعاليم الوحدة الإسلامية وعدم التفريق ورس الصفوف ضد المحتل وفقا لتعاليم الدين الإسلامي وما جاء بالآيات القرآنية الكريمة: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١)، والشعارات الاجتماعية مثل (لا سنية لا شيعية نعم وحدة إسلامية)، و (لا سنة لا شيعية هذا الوطن ما نبيعة) وغيرها، وبدأ التكاتف والتضامن والتآزر بين علماء المسلمين السنة والشيعية خدمة للوطن منتهجة الدين الإسلامي منهاجا موحدًا.

وحاول المحتل إيقاظ الفتن أيضا عن طريق الكوابت السياسية واستفزاز المضطهدين من السلطة المنهارة وبذلك بإطلاق شعارات بأن أهل السنة هم الذين ثبتوا نظام السلطة السابقة وهم الذين كانوا يدعمونه ويدافعون عنه وقد فشلت بسرعة هذه المحاولة عندما صارت كما يقول (كارل منهايم) الطوائف الدينية تجسد مسؤولياتها في الحفاظ على أمن وسلامة ووحدة المجتمع ودفع النزاعات والصراعات التي تؤدي إلى تقسيم أفراد المجتمع^(٢). ثم عاد المحتل على طريقته في الخداع وصار يقوي مذهب ديني على حساب مذهب آخر من الناحية السياسية ظنا منه في أن يخلق اضطرابات وفتن إلا أن الصحو الدينية أفقدتهم هذا السلاح وصار المواطنون العراقيون بكل أطرافهم ومذاهبهم وأديانهم أعداء للمحتل، ثم ما لبث المحتل إلا أن يجد ذرائع أخرى لخرق المؤسسة الدينية لما لها من تأثير في المجتمع

(١) القرآن الكريم، سورة آل عمران، من الآية ١٠٣.

(٢) د. إحسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الاجتماعي، مطابع

دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص ٣٧٧.

إذ أرادوا إقصاء هذه المؤسسة عن المجتمع والحد من فعاليتها قدر الإمكان فراحوا يوجهون الاتهامات من دون أي سند قانوني وفعلي ضد بعض علماء الدين والخطباء في المساجد والشباب الملتزم دينيا بذرائع التطرف والتعاون مع القاعدة فبدأت حركة الاعتقالات والمداهمات من دون أية تهمة لمجرد أن الأشخاص يتجمعون في المساجد أو يقومون بأعمال الزكاة والمساعدة للمتضررين من العدوان أو من يقوم بمساعدات خيرية وإنسانية توجه له التهمة فورا بأنه من أعضاء القاعدة وغيرها من التهم.

وقامت قوات الاحتلال بمداهمة وانتهاك الكثير من المساجد وفي مختلف أنحاء العراق واعتقال علماء الدين والمصلين وخدم المساجد وقصفها وتدميرها وكسر ممتلكاتها والعبث بها من دون أي قيد أو حرمة لأية قيم إنسانية. وفي ذكرى مرور عام على دخول المحتل العراق ظهرت ردود الفعل العراقية ضد المحتلين بقوة وإيمان قاطع بأن المحتل لم يجلب معه إلا الشر والقتل والاعتقالات وعدم الاستقرار، فكانت المؤسسة الدينية أول المبادرين في تفعيل الحركات الوطنية ضد قوات الاحتلال، فقد خرجت مظاهرات عدة تتدد وتهدد الاحتلال على سبيل المثال خرجت مظاهرات واسعة في بغداد والنجف يوم ٢٠٠٤/٤/٤ كان أغلبهم من أنصار السيد مقتدى الصدر وزحفت هذه المظاهرات إلى ساحة الفردوس التي حيكّت فيها مسرحية التمثال وابتهاج المرتزقة بدخول المحتل العراق.

وفي يوم ٢٠٠٤/٤/٤ قامت القوات الإيطالية بإطلاق النار على المتظاهرين في الناصرية، وهذه أيضا إحدى علامات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي جلبها الغرب معهم. وتوالت المظاهرات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال في أغلب المدن العراقية واستمرت عمليات المداهمة والاعتقالات للمؤسسة الدينية ورموزها في معظم أنحاء العراق.

نالت المؤسسة الاقتصادية الجزء الكبير من التخريب والتدمير بدوافع داخلية وخارجية، فقد أدى الحصار الاقتصادي ولمدة ثلاث عشرة سنة إلى ضعف البنية التحتية الاقتصادية للعراق إذ توقفت وقطعت أغلب المواد والبضائع الداخلة إلى العراق وقلل بشكل كبير من شأن البضائع الخارجة من العراق كما فقد العراق رصيده وقوته الشرائية بتجميد أرصده من العملة الصعبة في الخارج وفقدانها بالداخل مع تعرض العملة العراقية لمؤامرات التزوير من الخارج وعصابات الداخل مما أفقدها الثقة الشرائية نتيجة التضخم والهبوط المستمر في قيمة الدينار العراقي خراج العراق وداخله^(*)، وفي هذه الأثناء أفقر الشعب العراقي إلى حد كبير إذ أصبحت رواتب الموظفين لا تلبى الحد الأدنى من مستوى المعيشة إذ كان راتب المعلم في العراق مثلا نحو ثلاثة آلاف دينار عراقي وطبقة (دزينة) البيض سعرها ثلاثة آلاف دينار عراقي وكيلو الطمامة الواحد ٥٠٠ دينار عراقي وكيلو اللحم الواحد ٣٥٠٠ دينار عراقي^(**).

يضاف إلى ذلك سوء حالة البيئة المحيطة بالفرد العراقي نتيجة الحصار فالشوارع قذرة والحفريات في كل مكان ومؤسسات الدولة خالية من كل وسائل الراحة في الصيف والشتاء والموظفون متمردون وغالبا ما ينقطعون عن الدوام لانشغالهم بأعمال خارج مؤسساتهم تدر عليهم شيئا من المال لتلبية متطلبات الأسرة. ومع هذا

(*) وصل الحد في التعامل بالعملة العراقية في الداخل بوزن الأوراق النقدية بالميزان لضعف قيمتها وصار التنقل فيها صعبا جدا لدى التجار لأن التاجر إذا أراد أن يتسوق بمبلغ قدره مثلا عشرون مليون دينار عراقي وهو ما يساوي نحو (عشرة آلاف دولار أو أقل) يجب عليه أن يحمل هذه الأوراق المالية في أكياس كبيرة أو أوعية كبيرة وهذا يخلق له صعوبة نقلها وتعرضها لخطر السرقة.

(**) أصبحت الأسرة العراقية ضعيفة الحال ولا تستطيع أن تلبى أدنى مستوى من حاجاتها الإنسانية إذ أصبحت الكثير من المأكولات الضرورية كاللحم مثلا والكثير من الحاجات الضرورية من الممنوعات كسراء فراش أو ملابس أو مواد معمرة كالثلاجة وغيرها، وأصبح الموظف العراقي يعمل ليل نهار فالمعلم صار سائق تاكسي بعد الدوام والموظف الآخر صاحب حانوت وهكذا مما أدى إلى مشاكل اجتماعية وأسرية كثيرة جدا، هذا الحال ينطبق تقريبا على زمن الحصار على العراق أي تقريبا منذ عام ١٩٩٠-٢٠٠٣ بانهيار السلطة.

كله فقد كانت السلطة القائمة تضغط على المواطن بوسائل شتى وتحمله أكثر من قابليته كأن تجبر المواطن بالالتحاق بالخفارات الحزبية أو الالتحاق بالقواطع العسكرية لمدة أشهر كالجيش الشعبي وجيش القدس وغيرها مما أدى إلى ترك المواطن لعمله وانحراف بعض المواطنين عن المعايير الاجتماعية والأخلاقية من أجل معيشتهم فيلجأ إلى الرشوة في سبيل الابتعاد عن هذه الضغوط والمسؤوليات السلطوية أو يلجأ إلى التزوير والغش والكذب والخداع أو حتى الهرب من أسرته لمدة أشهر والعمل في مدن بعيدة عن إقامته ليتجاوز هذه الضغوطات. وقد زاد العدوان العسكري على العراق عام ١٩٩١ وما بعدها من الغارات الجوية المستمرة والضغوط الاقتصادية الخارجية المفتعلة سوء الحالة الاقتصادية إذ دمرت أكثر مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية كما زادت سنوات الحصار من الأزمات الاقتصادية وازداد الوضع المعيشي سوءاً مع زيادة كبيرة في البطالة. وكانت هذه السياسات الاقتصادية الضاغطة على العراق مفتعلة ومقصودة الغرض منها هو انهيار السلطة وتدمير غالبية الشعب العراقي وفقدان ثقته بنفسه وبالسلطة وبكل ما يحيط به عن طريق هز معنوياته ولاسيما المدنيين الذين كانوا هدفاً مهماً ورئيسياً في الحصار والعدوان العسكري وتصرفات المحتل وتوجد حالات كثيرة يعتمد فيها المحتل تدمير أغلب العراقيين وكسر معنوياتهم وخاصة المدنيين منذ البدايات الأولى للحصار الذي أوجد لذلك. فقد قامت لجنة العقوبات التي تترأسها أمريكا وبريطانيا وهما القوتان الرئيسيتان لاحتلال العراق بمنع أو تأخير عدد كبير من الحاجات الإنسانية المرسلة إلى المدنيين بقصد كسر معنوياتهم وزيادة الضغط عليهم بدوافع الانتقام والحقد والكراهية وبذرائع متجددة دائمة وهي منع هذه المواد من دخول العراق حتى لا تستخدم في صناعة أسلحة الدمار الشامل وخلق عدم الاستقرار في المنطقة بتهديداتها للأمن والسلم ومن هذه الحالات (أرسلت امرأة في بغداد عام ١٩٩٤ جوراً حاكته بيدها إلى أبنيتها التي تعيش في بريطانيا وكانت قد ولدت طفلاً لتوها) (الحفيد الأول للمرأة)

فاتصل قسم الجمارك البريطاني بالابنة وأبلغها أنه قد قبل السماح لها بتسلم الجورب عليها أن تقدم إلى لجنة المقاطعة طلب الحصول على إجازة استيراد لمنحه لها!^(١).
وقد شملت المواد الممنوعة أو التي تأخر دخولها العراق بسبب لجنة العقوبات موادا كثيرة جدا منها على سبيل المثال ملابس للأطفال والكبار وماسحات وقطن معقم للأغراض الطبية، مواد اتصالات تستعمل بين المستشفيات وعربات الإسعاف وورق الأطباء المستشفيات وأحمر الشفاه^(٢)، وفيما يأتي جدول^(*) بالمواد التي رفضت لجنة العقوبات إرسالها إلى العراق:

جدول رقم (٢)

مواد رفضت لجنة العقوبات أن ترسل إلى العراق

المادة	المادة
مواد كيميائية لتعقيم المياه	غذاء الأطفال
ممسحات طبية (ممسحات من مادة ماصة)	الرز
شاش طبي	مواد غذائية مختلفة
محاقن طبية	مبيدات آفات زراعية
مجلات طبية	قمصان
مستين (عقار لمعالجة السرطان)	ملابس أخرى للكبار
منظم دقات القلب	الأحذية
مصادر كوبالتية لأجهزة أشعة إكس	ملابس الأطفال
حاضنات أطفال	مواد جلدية للأحذية
أفلام أشعة إكس	خيوط لملابس الأطفال

(١) جيف سيمونز، التتكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص ١٤٩.

(٢) نفس المصدر، ص ١٤٩.

(*) نفس المصدر، ص ١٥٠.

معدات أشعة إكس	أشرطة الأحذية
قطرات للأطفال	مواد تكفين
قطرات خاصة للحبل السري	كتب مدرسية
قطرات امتصاص للانسدادات	غراء للكتب المدرسية
أنايب أنفية للمعدة	معدات الأعمال اليدوية المدرسية
أسطوانة أوكسجين للنساء أثناء الوضع	كرات تنس الطاولة
أدوية للصرع	مضارب لعبة الريشة
محقنات أوردة	الدفاتر
قفازات جراحية	الورق
ضمادات	أقلام الرصاص
خيم أوكسجين	مبرة أقلام الرصاص
أدوات جراحية	ممحاة أقلام الرصاص
سماعات الأطباء	درجات الأطفال
شاشات تخطيط القلب	البطانيات
معدات ديلزة	صبغ الأظافر
أدوية لأمراض القلب	الصابون
سيارات إسعاف	المناشف الصحية
بوليستر واكريليك	المعطرات
بي في سي لمستشفى خاص	الورق الصحي
نايلون لتنقية الدقيق	معجون الأسنان
لباد صوفي للعزل الحراري	فرش الأسنان
مواد تضاف للكونكريت	ورق التواليت
شحنات غرانيت	الشامبو
جميع مواد البناء الأخرى	مواد التنظيف
صفائح فولاذية	أنايب مطاطية

وبعد العدوان المباشر عام ٢٠٠٣ ودخول قوات الاحتلال العراق تغيرت بعض المؤشرات الاقتصادية، فقد سلبت ونهبت مؤسسات الدولة وأفرغت من محتوياتها فصارت المتاجرة بأموال وأملاك الدولة بشكل علني واختلط البيع والشراء بالحلال والحرام وظهرت تسميات ومفاهيم تعبر عن هذا الوضع المربك^(*) هذا الحال أدى إلى إغناء الكثير من الأفراد بطريقة غير شرعية، وقد انتعشت الأسواق التجارية بعض الشيء ولكن على حساب القيم الاجتماعية وقد كان لحل مؤسسات الدفاع والداخلية (حرس الحدود والكمارك) آثار كبيرة على الوضع الاقتصادي فقد صار العراق سوقا حرة كبيرة يدخل فيه كل شيء ومن أي جهة أو مصدر من دون حدود أو قيود، فقد انفتحت السوق ودخلت الأسواق العراقية منتجات وبضائع وسيارات لا حصر لها وقد كان دخول البعض منها إيجابيا إذ سد النقص الحاصل في بعض البضائع داخل المجتمع العراقي سواء للأفراد أو للأسر أو حتى لمؤسسات الدولة التي عانت النقص الكثير من أثارها وخدماتها نتيجة الحصار الذي أوجد واقع حال وثقافة الحرمان خاصة للسـلع المنزليـة المعـمـرة كالثلاجة والتلفزيون والأقمار الصناعية وغيرها، وأصبح المواطن العراقي مبتهرا ومتأثرا بدرجة وبأخرى بالثقافة الاستهلاكية وبنفس الوقت كانت هناك آثارا سلبية كبيرة جدا، إذ دخلت العراق بضائع ومنتجات لا يبيحها المجتمع العراقي فقد دخلت على سبيل المثال موادا غذائية كالحلويات والعلك وغيرها وفيها صورا عارية أجنبية

(*) شاع مفهوم الحواسم في المعاملات والبيع والشراء، وحتى عند ظهور شخص كان وضعه الاقتصادي سيئا وفجأة يصبح وضعه الاقتصادي جيدا فإن ذلك يعبر عن حالة اقتصادية مترفة أطلق عليها مفهوم (حواسم) وهذا المفهوم نتج عن تسمية الرئيس العراقي السابق للمعركة الأخيرة مع أمريكا وحلفائها باسم الحواسم فعندما خسر العراق هذه المعركة وانهارت السلطة وسادت الفوضى الاجتماعية وسلبت ونهبت مؤسسات الدولة في هذه الظروف أطلق على الأشياء غير الشرعية في المجتمع العراقي والمتعلقة خاصة بالحالة الاقتصادية مفهوم الحواسم.

منافية للأخلاق والباحث شاهد عيان على ذلك كما دخلت المجالات والأفلام (فيديو سي دي) غير الأخلاقية ودخول موادا غذائية وأدوية تالفة وفسادة فضلا عن المخدرات وعليه ازدهرت تجارة الأرصفة من جراء ذلك التي تبيح كل شيء في البيع والشراء حتى سميت بعض الأسواق باسم أسواق الحواسم وبنفس الوقت أفرغ العراق من الكثير من بضائعه بطريقة مقصودة وخاصة فيما يتعلق بالتراث والهوية الوطنية، فقد هربت آثارا كثيرة ومهمة جدا من المتاحف العراقية نتيجة السلب والنهب وهربت الكثير من أجهزة مؤسسات الدولة المهمة كالأجهزة الطبية والهندسية الأخرى وهربت حتى الأغنام والدواجن وكراسي المعوقين الطبية وتجارة الرقيق والأطفال وهربت أسلحة الجيش العراقي بكل أنواعها. هذه العملية أصبحت بشكل جرائم منظمة تديرها أيدي خفية سواء سياسية أو إجرامية (مافيا) بشكل واسع وعلني^(١) ومقصود بهدف زعزعة الثقة بالدولة العراقية مستقبلا وتدميرها خوفا من الظهور بشكل صحيح في وقت السلطة المؤقتة والاحتلال ولا يمكن لدولة أن تكون قوية وذات فاعلية إذا فقدت سيطرتها على الاقتصاد^(٢) لتصبح دولة رخوة *soft state*.

(١) د. كريم محمد حمزة و د. دهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١١٧.

(٢) د. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ط ١، ص ٢٦٥-٢٦٦.

وهذه العملية السياسية الاقتصادية في بناء الدولة الرخوة *soft state* تقع ضمن أرض خصبة للاحتلال في استثمار واستغلال برامجه في الشرق الأوسط والعالم العربي لهذه العملية في التنفيذ آليات سياسية واقتصادية داخلية منها زرع نخب سياسية ضعيفة تابعة للمحتل همها مصالحها الشخصية على حساب المصالح الوطنية مع ضمان غنيمة اقتصادية ولو صغيرة لهذه النخبة الضعيفة وعليه ستوفر أمريكا وحلفائها مستقبلا فيه بعض النفع للمتنفذين من النخبة السياسية والاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية على حساب الأغلبية الساحقة من المواطنين^(١).

وبهذه الآلية تضمن أمريكا هذه الدول المهيمنة المحتلة للاحتلال والعولمة لمشروع سياسي تضمن فيه زيادة وسعة اقتصادها بإخضاع وتبعية البلد اقتصاديا وسياسيا^(٢)، عن طريق شركاتها المتعددة الجنسية التي أصبحت توجه العولمة بشكل كبير وفاعل عن طريق تكنولوجياتها ورؤوس أموالها^(٣)، كما ساد في هذه الفترة بعض الانتعاش الاقتصادي للموظفين في دوائر الدولة إذ تحسنت رواتبهم الشهرية إلى حد كبير مما أدى إلى زيادة في قوتهم الشرائية وكذلك حصول البعض على وظائف مثل الزيادة العددية في قوات الشرطة التي فقدت على أثرها نوعيتها ودخول البعض فيما يسمى الجيش العراقي الجديد لكن ذلك كله فيما يتعلق بالحصول على الوظائف والأعمال شيئا قليلا، إذ زادت البطالة بشكل كبير جدا ولاسيما بعد أن ألغيت وحلت وزارة الدفاع والداخلية والإعلام القديمة والمتزامن مع القصف الجوي المستمر الذي ضربت به البنية التحتية الاقتصادية للدولة وبعض المشاريع الخاصة

(١) مجموعة من علماء الاجتماع، اللامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ط١، ص ٨٨.

(٢) ليفي يوكالين، التأثيرات السياسية للعولمة على الدول النامية، بحوث ومناقشات ندوة بغداد العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، الجزء الثاني، ١٤-١٦ نيسان، ٢٠٠٢، ص ٦٧.

(٣) جوزيف ستكلنز، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

للمواطنين وكذلك التصرفات الأخرى للمحتل في الاعتقالات والمداهمات الكثيرة التي جعلت من كثير من المواطنين بعيدين وغير قادرين للوصول إلى مكان عملهم ووظائفهم.

هذا الوضع أربك المؤسسة الاقتصادية وزاد من حالات التشرد والتسول بشكل كبير وبأنواع مختلفة وزاد من الجريمة والانحراف الاجتماعي بل وحتى زاد من اللجوء إلى المقاومة ضد قوات الاحتلال^(*). وقد صاحب هذه الحالات تدمير وحرق مقصود في مجالات وجوانب متعددة شمل الثروات الوطنية في البلاد كحرق آبار وأنابيب النفط بصورة قسدية لتزيد الوضع الاقتصادي سوءا وكذلك تخريب وتدمير الطاقة الكهربائية^(**) وسرقة محتوياتها. فقد ضربت أبراج الضغط العالي للكهرباء على الطرق الخارجية وسرقت محتوياتها من أسلاك ومواد أخرى، وقد روى شهود عيان إن قوات الاحتلال قامت بكسر وتدمير الأبراج الكهربائية وسحلها بالمدركات العسكرية وفتح المجال أمام اللصوص لسرقة محتوياتها، كما سرقت الاسيجة الحديدية للطرق

(*) عناصر الجيش العراقي من الضباط والمراتب والجنود والكثير من الشباب لجأوا إلى مقاومة المحتل المسلحة نتيجة لإقصائهم عن عملهم ولاسيما للبطالة الإجبارية مع تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة لهم وللعراق، فضلا عن الملل الذي أصاب الشباب والناس من الوعود الكثيرة بتوفير فرص عمل لهم والوعد بانتعاش اقتصادي لم يتحقق.

(**) الطاقة الكهربائية في العراق سيئة جدا ولا تلبى حاجة مؤسسات الدولة ولا حتى حاجة المواطنين منذ عهد السلطة السابقة وقد زاد الأمر سوءا عند دخول الاحتلال الذي قصف ودمر محطات الكهرباء بشكل متعمد وساعد على نهبها وسرقتها مما أدى إلى أثارها السيئة على المواطن العراقي ومؤسسات الدولة وفي مكان عمله وفي أسرته، ليضطر إلى إيجاد حلول أثقلت كاهله الاقتصادي، إذ لجأ المواطن إلى البدائل بواسطة المولدات الكهربائية الأهلية وقد وصل سعر الأمبير الكهربائي الواحد إلى خمسة آلاف دينار عراقي وكل بيت يحتاج بالحد الأدنى إلى أربع أمبيرات ليقوم بتشغيل جهاز واحد كالثلاجة مثلا مع إنارة البيت بالإنارة الاعتيادية. كما إن بعض الأسر الفقيرة استغنت عن الكهرباء لعدم قدرتها الشرائية لتقضي صيفا حارا وشتاء باردا إضافة إلى أضرار المولدات البيئية وأصواتها المزعجة.

الخارجية السريعة ومنها الطريق السريع الذي يربط عمان-بغداد، هذه السرقات كانت تتم بصورة علنية وبالنهار وأمام المحتل الذي يشجع هذه الحالة وقد كان الباحث شاهد عيان على ذلك.

هذه التصرفات المقصودة كانت تهدف إلى توفير أكبر الغنائم المربحة للمحتل في ما يسمى إعادة أعمار العراق وفسح المجال واسعا للشركات المتعددة الجنسية التابعة لقوات الاحتلال باستغلال أكبر قدر ممكن من خيارات العراق ووجود الذرائع لدخول العراق وإعادة هيكلته بما تطمح إليه المصالح والشركات الأمريكية وحلفائها. وأن ذرائع أعمار العراق ما زالت مستمرة لكن بصورة هزيلة^(*) إذ قامت قوات الاحتلال بصرف بعض الأموال بذريعة ترميم وإصلاح مؤسسات الدولة وتعهدها بذلك لمقاولين عراقيين مع بقاء المشاريع المهمة والعملاقة دون تصليح كمشاريع الماء والكهرباء والجسور وباقي المشاريع التنموية الكبيرة التي يحتاجها العراق بذرائع عدم الأمن والاستقرار أو عدم قدرة العراقيين بهذه الأعمال علما أن العراق مر بهذه التجربة من التدمير وإعادة الأعمار عام ١٩٩١ عندما قصف ودمر العدوان العسكري الثلاثيني أغلب مشاريع الدولة العراقية. وقد أعاد العراق أعمار أغلبها واستحدثت مشاريع أخرى ونجح العراقيون بذلك كمهندسين ومقاولين وشركات تنفيذية ولم تستغرق إعادة البناء سنة واحدة لعدد كبير جدا من المشاريع. وقد شاعت كذلك الزيادة الكبيرة لأسعار العقارات وقد كان من أسبابها دخول عدد كبير من العراقيين المنفيين في خارج العراق ودخول رؤوس أموال غير معروفة بشكل كبير إلى العراق

(*) تصرف مبالغ طائلة لترميم مدارس أو محاكم أو أية دائرة للدولة قديمة جدا بصورة شكلية وصبغها مع منع هدم أية مؤسسة وإعادة بنائها بشكل جذري مع العلم أن ترميم هذه الدوائر لا يلبي الحاجة الفعلية، وهذا أمر مقصود ليتم الهدم والبناء للشركات الأجنبية والظفر بالغنائم المغرية للمشاريع العملاقة.

مع تدخل ودخول الموساد الإسرائيلي واستملاك عدد من الإسرائيليين للعقارات في العراق^(*).

٥. المؤسسة الصحية:

الآثار الاجتماعية لانهاية سلطة الدولة متداخلة بعضها مع البعض الآخر فمؤسسات الدولة مرتبطة بشبكة من الآليات لتنفيذ واجباتها وهذه الآليات مادية كانت أم معنوية مرتبطة ارتباطا مباشرا بالمواطن الذي يقع عليه الضرر الأكبر فالقصف والاستهداف العسكري للشبكة الكهربائية وأنظمة توزيع المياه التي تعد من البنى الارتكازية المهمة لتيسير عملية المؤسسة الصحية أثرت بشكل مباشر على هذه المؤسسة. فقد انتشرت الأمراض بشكل كبير نتيجة للحصار وقصفت ونهبت أجهزة الشبكة الكهربائية التي يعتمد عليها تشغيل أنظمة وتوزيع المياه النظيفة أن عدم وجود مياه صحية نظيفة معناه أن يضطر الناس على استعمال وشرب المياه القذرة من البرك والأنهار التي يكثر فيها التعرض لأمراض كثيرة مثل البلهارزيا والكوليرا والتايفوئيد وغيرها^(١). وقد عطل هذا الحصار والقصف البنى الارتكازية وحملات التلقيحات التي كانت تقوم بها وزارة الصحة العراقية والذي غطى تقريبا ٩٥ بالمائة من العراق وقد شادت بهذه الحملات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف الذي عده أحسن برنامج في الشرق الأوسط^(٢).

(* حسب رأي الباحث ينبئ هذا الوضع بشكل خطير جدا إذ حسب المصادر التاريخية والسياسية والاقتصادية التي لا مجال لذكرها هنا الآن تؤكد بأن اليهود ما دخلوا بلدا إلا ودمروه اقتصاديا عن طريق الربا المعروف عنهم والممارسات غير الأخلاقية الاقتصادية الأخرى وقد أشار إلى ذلك معظم القادة والرؤساء والملوك الغربيون ونصحوا بإبعاد هؤلاء اليهود عن بلدانهم مثل هتلر ونابليون وغيرهم.

(١) ناهدة عبد الكريم حافظ و زيد عبد الكريم جابر، الخدمة الاجتماعية الطبية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦١.

(٢) جيف سيمونز، التكتيل بالعراق بالعقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص ١٨٦.

وطال القصف العسكري أيضا مخازن المواد الغذائية التابعة للدولة والبذور ولقاحات الحيوانات والمختبر الوحيد في العراق الذي يصنع اللقاحات الحيوية، ومركز إنتاج الغذاء^(١)، كمصانع حليب الأطفال وتمتد الآثار الصحية لهذا القصف لأجيال عدة وذلك بسبب تدمير البيئة بالقصف المدمر بالأسلحة النووية كاليورانيوم المنضب وانتشار أسلحة غير متفجرة كالقنابل العنقودية والألغام المزروعة على نطاق واسع صار فيه العراق مختبرا للتجارب النووية والإشعاعات الذرية، ونتيجة لهذا القصف الذي طال المؤسسة الصحية والذي عزز من مشاكل الحصار الذي استهدف بشكل كبير الأدوية فقد حدث نقص كبير في العقاقير والمواد الطبية وعقاقير التخدير وتوقفت المختبرات الصحية عن العمل وعدم وجود التجهيزات الجراحية^(٢) ونقص ونفاذ المضادات الحيوية ومخفضات الحرارة ومضادات التقيؤ^(٣) بسبب الحصار والقصف الجوي، وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى النقص الحاد لمعالجة آثار القصف كالبتر بصورة عامة وبتر الأطراف وجروح الشظايا والحروق وإصابات العمود الفقري وأوضحت بأن الوضع حرج^(٤)، إذا لا يمكن معالجة الكثير من الإصابات والأمراض بسبب الحصار والقصف العسكري كمعالجة فقر الدم الإبلاسي بعملية زرع نخاع العظم وأمراض أخرى فقدت آليات علاجها كالعقاقير السامة للخلايا التي تكافح سرطان الدم وباقي السرطانات الأخرى^(٥)، ونتيجة للحصار وللقصف العسكري المستمر وكذلك ما تعرضت له المؤسسة الصحية من سلب ونهب بعد العدوان ٢٠٠٣ إذ قضي على المؤسسة الصحية تقريبا بشكل يكاد يكون

(١) جيف سيمونز، نفس المصدر، ص ١٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٤) جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، مصدر سابق،

ص ٥٧.

(٥) جيف سيمونز، التكتيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص ١٩٩.

مقصودا فقد سرقت أجهزة دقيقة جدا لا يعرفها سوى المختصون وكان لقسم منها أجزاء صغيرة فقد سرق هذا الجزء الصغير المهم وترك باقي الجهاز مكانه أو حطم عن قصد وهذا وراءه أياد خفية تقصد ذلك. ونتيجة لشحة الأدوية ونفاذها وعطل أغلب الآليات التكنولوجية الصحية والمختبرات فقد شاعت في العراق ظاهرة الغلاء الكبير للأدوية والمضادات والمواد الأولية الأخرى وظهر صيدليات متجولة في الشوارع وفي بيوت موظفي الصحة والمحلات العامة وهي غير مجازة صحيا وقسم من بائعيها موظفين في المؤسسة الصحية الذين استولوا على هذه الأدوية والأجهزة بعدة طرق غير شرعية (كسرقة المستشفيات والمخازن التي يعملون بها) وقسم لا يعرف من الثقافة الصحية والدوائية أي شيء مما عرض الناس لأمراض مضاعفة صحية كبيرة نتيجة أخذ دور الطبيب من قبل هؤلاء الباعة ووصف الدواء للمرضى حسب ثقافتهم وخبرتهم مع سوء التخزين للأدوية وتعرضها لأشعة الشمس والغبار والرطوبة ونفاذ صلاحية بعض الأدوية فضلا عن وجود الأدوية التي تم تحضيرها وصناعتها محليا في مختبرات أهلية. أضف إلى ذلك فتح الحدود ودخول أدوية فاسدة وملوثة من مناشيء مجهولة، وصاحب ذلك تكرار استعمال المحاقن والإبر وبعض الأدوية التي من المفترض استخدامها لمرة واحدة أو إتلافها بعد الاستخدام. ومما زاد في شيوخ هذه الظواهر غلق أو تقليص عدد كبير من المستشفيات والمستوصفات الصحية بالعراق نتيجة للنقص الحاد في الأدوية والعلاجات وخدمات المستشفيات من أسرة وغذاء وغيرها ونقص في الكادر الطبي والخدمي لهذه المستشفيات. فقد خرج من العراق عددا كبيرا من الأطباء بسبب الحصار من جهة وبسبب عدم وجود الأمن بعد العدوان ٢٠٠٣ من جهة أخرى، وانتشرت حالة تصفية الكفاءات العلمية في العراق من أطباء وأساتذة جامعات وعلماء ومهندسين وغيرهم وكذلك لضمان سلامة أسرهم بعد تردي الأمن في العراق وتهديد أسر الأطباء بالخطف أو القتل.

هذا الوضع من اللأمن الذي طال المؤسسة الصحية خاصة قد برز بشكل كبير في أثناء عنفوان المقاومة الوطنية العراقية فقد قصفت المستشفيات بجميع أنواع الأسلحة من قبل قوات الاحتلال وقد حوصرت محاصرة تامة وقصفت سيارات الإسعاف التي تنقل جرحى المقاومة والمرضى من المواطنين المدنيين وهدد الأطباء والعاملين في المؤسسة الصحية ومنعوا من معالجة جرحى المقاومة وراح ضحية ذلك عددا كبيرا من القتلى كالأطباء وسائقي الإسعاف والممرضين وغيرهم، ومثال ذلك مستشفيات الفلوجة والنجف وبغداد(*) .

وتركت المستشفيات مزدحمة بالمواطنين المدنيين الذين يعانون أمراضا شتى فضلا عن الإصابات والجروح نتيجة القصف العسكري المستمر من قبل قوات الاحتلال لتبقى هذه المستشفيات دون أية عناية ورعاية صحية فالرداهات متسخة وغير نظيفة وشراشف الأسرة غير نظيفة والرائحة كريهة نتيجة عدم توفر مواد التعقيم ونقص في الموظفين القائمت بأعمال النظافة مع حالات تعيسة يوميا ومؤلمة

(*) وقد أشار شهود عيان وهم من الموظفين في المؤسسة الصحية إلى العمليات اللاإنسانية التي تعرضت لها المستشفيات من خراب مقصود من قوات الاحتلال وذلك بتكسير الأثاث والأجهزة وما تعرض له الأطباء والعاملون في القطاع الصحي من اعتقالات وإهانات وإذلال واستفزاز وتهديد وكذلك تعرض المرضى الراقدين في المستشفى لأبشع المعاملات بل وحتى تفنيشهم وطردهم من المستشفى، فقد أشار د. علي عباس وهو أحد أعضاء الملاك الطبي الموجود في مستشفى الفلوجة إلى وجود مقبرة جماعية وجثث محترقة تفوح منها الرائحة الكريهة عن بعد وضرب المدينة بأسلحة مدمرة ومحرمة دوليا مع انقطاع التيار الكهربائي والماء وعدم وصول أية مواد طبية للمستشفى في ظل حصار وقصف مستمر وكذلك أشار أحد أعضاء الكادر الطبي في مستشفى الفلوجة وهي معاونة الطبيب أسماء خميس المهدي بأن قوات الاحتلال ومجموعة من الحرس الوطني قاموا باقتحام المستشفى وقاموا بتعرية كل من موجود فيها من الناس من ملابسهم وقاموا بتفنيشهم حتى حاضنات الأطفال. وقد أكدت شاهدة العيان هذه والتي هي أحد أعضاء الكادر الطبي في المستشفى أن وزير الصحة قام بتهديد الأطباء والموظفين والعاملين في المستشفى باعتقالهم وطردهم من العمل (الوظيفة) إذا تم تسريب أية معلومات لوكالات الأنباء والفضائيات لما فعلته قوات الاحتلال (الأمريكية) ومجموعة من الحرس الوطني من أعمال وتصرفات.

كحالات الولادات من دون أية رعاية صحية لازمة. وقد عادت إلى العراق أمراضا كان العراق قد سيطر عليها وتخلص منها سابقا بفضل تقدمه في المجال الصحي وبإشادة المنظمات الدولية المختصة كأمراض الكوليرا وشلل الأطفال والتايفوئيد وغيرها. وقد ظهرت في العراق بعد الحصار والعدوان العسكري أمراضا جديدة لم تكن معروفة من قبل، سببها الحصار والعدوان العسكري مثل أمراض سوء التغذية وأمراض السرطان المصاحب للأسلحة الذرية والنوية كاليورانيوم المنضب والإشعاعات الذرية. وبهذا صار العراق يعاني من مشاكل صحية أسبابها المباشرة هو الحصار والعدوان مثل أمراض سوء التغذية وانتفاخ بطون الأطفال وأمراض المعدة والأمعاء وجفاف الماء في الجسم والسرطان المصاحب للأسلحة النووية والذرية وبتتر أعضاء الجسم نتيجة الألغام والمتفجرات والقصف العسكري وأمراضا نفسية وعصبية كالخوف والقلق والكآبة والتوتر وأمراضا اجتماعية مثل الحقد على الآخر الغربي الأمريكي والبريطاني والكراهية وحب الانتقام.

ولا بد من الإشارة إلى إن العراق كان أفضل الدول في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الصحية وباعتراف المنظمات الدولية إذ عرف عن العراق استيراده للأدوية والتجهيزات الطبية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنويا^(١)، ولاسيما في الحقبة ١٩٧٠-١٩٩٠ تقريبا.

وقد ساهم الحصار باسم المنظمات الدولية على تقليص وإفقار هذه المؤسسة وكانت المؤسسة الصحية في العراق مهتمة بالمواطن بشكل كبير وكانت وزارة الصحة العراقية قبل الحرب توزع نحو ١٥٠٠ طن من المستلزمات الصحية والطبية للمواطنين بشكل مستمر وتستخدم سيارات نقل كبيرة معدة لذلك بسعة ٣٥ طن وقد عطلت الحرب نحو ٩ بالمائة من هذه العملية^(٢)، وقد استأصلت أمراضا عديدة من

(١) جيف سيمونز، التتكيل بالعراق بالعقوبات والقانون والعدالة، مصدر سابق، ص ١٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

العراق بفضل الرعاية الصحية العالية فلم تسجل حالات شلل الأطفال في السنوات الثمانية قبل الحرب مثلاً، وقد عاد هذا المرض بصحبة أمراض أخرى بسبب الحرب^(١). وكان العلاج والرعاية الصحية الأخرى في العراق تقدم مجاناً وبأسعار رمزية.

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

الفصل الخامس: الإطار المنهجي للبحث المبحث الأول:

منهج الدراسة

يعد استخدام المنهج العلمي المؤشر الأكثر أهمية في رسم الصورة الدقيقة للبحث منذ بدايته الأولى وحتى نهايته.

فالمنهج كما عده الأولون من المهتمين بالعلم أمثال إفلاطون وأرسطو هو البحث أو المعرفة وكلمة منهج في الأصل هي (UEQOOS) في اليونانية التي عرفت بالفرنسية (Methode) ومعناها الأصلي الطريق أو المنهج^(١). وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وهذا الاستخدام لم يأت اعتباطاً وإنما فرضته طبيعة موضوع الدراسة لأن هذا المنهج كان الأقرب والأكثر ملاءمة لموضوع البحث وأهدافه كما يرى الباحث.

١. منهج المسح الاجتماعي:

يستخدم هذا المنهج (المسح الاجتماعي) في دراسة ظروف المجتمع بطريقة علمية^(٢)، ولهذا المنهج خصائص نذكر منها:

١. دراسته للواقع الاجتماعي ضمن مدة زمنية محددة ومعلومة.
 ٢. يعتمد على التنوع والتعدد في جمع البيانات بصورة منظمة.
 ٣. يستخدم عادة استمارات الاستبيان والمقابلة.
 ٤. وتستطيع الدراسة التي تعتمد هذا المنهج أن تختبر صحة الفروض^(٣).
- وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي الوصفي والتشخيصي لأنه يصف ويشخص الظاهرة الاجتماعية المدروسة، كما تضمن الوصف التفسير واختبار

(١) ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٥.

(٢) د. عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص ٢١٢.

(٣) د. مصطفى عمر التير، مصدر سابق، ص ٩٥.

فروض الدراسة، ويتصف هذا المنهج باستخدام بيانات خارجية من غير أعضاء العينة المدروسة بغرض التأكد من مدى صحة البيانات التي أخذت من العينة المدروسة^(١)، وهذا ما قام به الباحث عندما لجأ إلى استخدام عدة وسائل في جمع البيانات والمعلومات كما سنرى لاحقاً.

كما استخدم الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الاستقرائي *Induction* الذي يعتمد على (الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحليلها للتثبت من صحة الفروض وعدم صحتها)^(٢)، معتمداً على ما هو كائن في مجتمع البحث.

٢. نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من نوع الدراسات الوصفية التشخيصية معتمدة على ملاحظات وجمع المعلومات والبيانات من الواقع الاجتماعي، الكائن وتحليلها وتفسيرها، كما يعتمد هذا النوع من الدراسة على الكشف عن علاقة وأهمية المتغير المستقل والتابع في الظاهرة المدروسة^(٣)، في ضوء تحليل وتفسير الوقائع باستخدام مقاييس إحصائية محددة.

٣. اختيار عينة البحث:

تم اختيار وتصميم عينة البحث على وفق خطوات ومراحل علمية تضمنت تحديد حجم ونوع العينة واختبار مصداقيتها وتحديد مجتمع البحث الذي سحبت منه العينة وفقاً للآتي:

(١) د. مصطفى عمر التير، نفس المصدر، ص ١٠١.

(٢) د. عبد الباسط محمد حسن، نفس المصدر، ص ٢٤.

(٣) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،

أ. تحديد حجم العينة:

تحديد حجم العينة يجب أن يكون وفقاً لضوابط علمية يجب الالتزام بها وأهمها الحجم المطلوب للعينة ومدى تمثيلها لمجتمع البحث الذي عبرت عنه والأخطاء المعيارية الداخلة فيه. وهذا كله يجب أن يضبط على وفق إجراءات يستند إليها، وهي موضوع البحث ونوعية البيانات والمعلومات التي يريد الباحث الوصول إليها كما تعتمد على طبيعة مجتمع البحث من حيث التجانس أي هل أن مجتمع البحث هو مجتمع متجانس أو شبه متجانس أو غير متجانس من الناحية الديمغرافية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي يهتم بها الباحث فضلاً عن حجم مجتمع البحث هل هو كبير أو صغير ويجب أن يأخذ الباحث في نظر الاعتبار قدراته البشرية والمادية والزمنية المتيسرة^(١).

وبما أن البحث الحالي يتناول تدريسي (الكليات الإنسانية والطبيعية) في جامعة بغداد، إذ إن مجتمع الجامعة مجتمع يكاد يكون شبه متجانس من ناحية الخصائص الاجتماعية والتعليمية والفكرية لذلك استعان الباحث بمعادلة إحصائية لتحديد حجم العينة المطلوبة في هذا البحث وكما أشار إليها موزر *Moser* في كتابه (المسح الاجتماعي) والقانون هو في الشكل الآتي:

$$n_d = \frac{E^2 M}{E S^2} \quad (2)$$

علماً أن:

n_d = حجم العينة الإحصائية المطلوب قياسها.

$E^2 M$ = الانحراف المعياري لمجتمع البحث تربيع.

(١) د. إحسان محمد الحسن، و. د. عبد المنعم الحسني، مصدر سابق، ص ٨٧-٨٨.

(٢) د. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر،

بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ٦١.

ع س^٢_د = الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة تربيع.
إذ أن:

حد الثقة الإحصائية

ع س^٢_د = درجة الدلالة الإحصائية لمستوى

ثقة

(%٩٥) و (%٩٩)

(١,٩٦) (٢,٥٨)

علما إن حد الثقة الإحصائية يقرره الباحث في انحراف الخطأ المعياري وهي تقدر بدرجات بين (٥,٠-٤) درجات. وقد جرى اختبار مستوى الثقة الإحصائية (%٩٥) أي وجود خطأ معياري يقدر بخمس درجات، وهذا الخطأ ناجم من عملية الاختيار العشوائي وبدرجة دلالة إحصائية لمستوى الثقة المذكور هي (١,٩٦)، أما حد الثقة الإحصائية فيحدد استنادا لقانون موزر وهي (٢) ثم نعوض المعادلة الإحصائية للحصول على الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة وهي:

$$ع س^2_{د} = \frac{2}{1,96} = (1) \text{ الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة}$$

وبما إن مجتمع البحث ذو صفات اجتماعية وتعليمية وفكرية شبه متجانسة، فيمكن القول بأن مجتمع البحث هو مجتمع شبه متجانس وعليه يحدد الانحراف المعياري لمثل هذا المجتمع وكما أوضحه موزر في كتابه المسح الاجتماعي يساوي (١٤) درجة. وبعد ذلك يتم تعويض رموز المعادلة الإحصائية بالأرقام للحصول على حجم العينة المختارة:

$$ن_{د} = \frac{2(14)}{2(1)} = 196 \text{ حجم العينة}$$

وللضرورة الإحصائية جرى تقريب الرقم إلى (٢٠٠) وحدة وهو حجم مجتمع العينة النهائي.

ب. اختبار مصداقية العينة:

بعد تحديد حجم العينة يتطلب من الباحث اختبار مصداقيتها من حيث تمثيلها لمجتمع البحث لبيان مدى انحرافها عن خصائص مجتمع البحث فإذا كانت نتيجة الاختبار أقل من (١,٩٦) على مستوى ثقة (٩٥%) و (٢,٥٨) على مستوى ثقة (٩٩%) فهذا يعني صدق اختيار العينة في تمثيلها لمجتمع البحث، وفي حالة ازدياد الخطأ المعياري عن تلك الدرجتين فالعينة تكون غير مقبولة لأنها لا تمثل مجتمع البحث في الخصائص الأساسية التي يهتم بها البحث بدراستها. ولأجل اختبار مصداقية العينة تم إيجاد الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في مجتمع البحث وقد تم استخدام القانون الآتي:

$$ي = س \pm ١,٩٦ \frac{ع}{\sqrt{ن}} \quad (١)$$

علما أن:

ي = الوسط الحسابي لمجتمع البحث المطلوب قياسه.

س = الوسط الحسابي للعينة.

١,٩٦ = درجة الدلالة الإحصائية لمستوى ثقة (٩٥%).

$$\text{درجة الخطأ المعياري الداخلة في العينة} = \frac{ع}{\sqrt{ن}}$$

إذ أن:

ع = الانحراف المعياري لأعمار المبحوثين في العينة.

(١) د. إحسان محمد الحسن، محاضرات في مادة الإحصاء الاجتماعي، أقيمت على طلبة الماجستير

للعام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد.

\sqrt{n} = حجم العينة المدروسة تحت الجذر التربيعي.

وبعد تعويض رموز المعادلة بالأرقام حصلنا على ما يأتي:

$$10,44 \quad \text{---} \quad 1,96 \pm 43,7 = \text{ي}$$

$$\quad \quad \quad \sqrt{200}$$

$$20,462 \quad \text{---} \quad \pm 43,7 = \text{ي}$$

$$14,142$$

$$1,45 \pm 43,7 = \text{ي}$$

$$45,15 = 1,45 + 43,7 = \text{ي}$$

$$\text{أو ي} = 145 - 43,7 = 42,25.$$

وقد اعتمد على القيمة الموجبة (45,15)

ولاختبار مصداقية العينة طبق القانون الآتي:

$$\frac{|s - \bar{s}|}{ع ن} = ص$$

علما أن:

ص = نتيجة الفرق المعنوي بين مجتمع البحث ومجتمع العينة.

س̄ = الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين لمجتمع البحث.

ي = الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين لمجتمع العينة.

ع ن = قيمة الخطأ المعياري في العينة.

إذ أن:

ع = الانحراف المعياري في العينة

ن = حجم العينة

$$\frac{ع}{\sqrt{ن}} = ع ن$$

$$\frac{١٠,٤٤}{\sqrt{٢٠٠}} = ع ن$$

$$\frac{١٠,٤٤}{١٤,١٤٢} = ع ن$$

ع ن = ٠,٧٤ قيمة الخطأ المعياري في العينة

$$\frac{|س - ي|}{ع ن} = ص$$

$$\frac{|٤٥,١٥ - ٤٣,٧|}{٠,٧٤} = ص$$

$$١,٤٥ = \frac{ص}{٠,٧٤} = ١,٩٥$$

وبعد إجراء اختبار أهمية الفرق المعنوي بين الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في مجتمع البحث والوسط الحسابي لأعمار المبحوثين لمجتمع العينة، لم نجد فرقا معنويا على مستوى ثقة (٩٥%) و (٩٩%) وبدرجة دلالة إحصائية (١,٩٦) و (٢,٥٨) وذلك لأن النتيجة المستخلصة هي أقل من درجتي الدلالة الإحصائية، وعليه فإن العينة المختارة صادقة في تمثيلها لمجتمع البحث.

ج. مجتمع البحث:

الجامعة وبالتحديد (جامعة بغداد) هي التي اتفق عليها لأن تكون مجتمعا للبحث بعد المشاورات بين الباحث والأستاذ المشرف والعديد من الأساتذة المختصين في قسم علم الاجتماع، ليكون مجتمعا متجانسا نسبيا. ولضمان واقع أممي مقبول وذلك لحساسية موضوع البحث والوضع الأمني المتردي في أثناء القيام بالبحث وعدم

الاستقرار السياسي الذي قد ينعكس كله بصورة سلبية على البحث والباحث في حالة اختيار مجتمع بحث آخر غير الجامعة.

د. وحدة العينة:

أما عن وحدة العينة فقد كانت عينة من التدريسيين في جامعة بغداد.

هـ. نوع العينة:

تصنف عينة البحث من نوع العينة الاحتمالية العشوائية البسيطة *Simple Random Sample*. وتتميز هذه النوعية بأنها توفر فرص متكافئة لكل فرد من مجتمع البحث في عينة البحث وبذلك تكون صادقة التمثيل^(١).

ومن المفترض أن يلجأ الباحث إلى قائمة أسماء تحتوي على جميع الوحدات الاجتماعية للمجتمع المدروس وكما هو معروف في هذا النوع من العينات أن يقوم الباحث بوضع رقم مخصص أمام كل وحدة في القائمة ومن ثم يستعين بالجدول العشوائي لوضع إصبعه عشوائياً على أحد حقول الجدول ويتم أخذ الرقم الذي يقع عليه إصبعه في قائمة الأسماء التي تمثل الوحدة الاجتماعية المدروسة^(٢).

علماً بأن الباحث أخذ ست كليات من جامعة بغداد، ثلاثة كليات تمثل العلوم الطبيعية وثلاثة كليات تمثل العلوم الإنسانية ليكون مجتمع البحث مناسباً نسبياً، والكليات المختارة كانت بطريقة عشوائية بعد أن استعان الباحث في تسمية الكليات من دليل قبول الطالب في الجامعات والمعاهد العراقية للعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة / القبول المركزي.

وقد وضع الباحث كل كلية في ورقة ولفها ووضعها في إناء تم خلط الأوراق ببعضها واختار عشوائياً ستة كليات على طريقة (اليانصيب) أو القرعة لتكون

(١) د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

$$\begin{array}{r} 466 \quad 1279 \\ \quad \quad \quad \times \\ \quad \quad \quad \times \\ \hline 466 \times 200 \\ 1279 \end{array}$$

$$73 \text{ استمارة إستيمانية توزع على الكليات الإنسانية} = \frac{466 \times 200}{1279} = \text{س}$$

١. نسبة تمثيل كلية الهندسة ضمن الكليات العلمية في العينة بحسب قانون النسبة المئوية.

$$\begin{array}{r} 300 \quad 813 \\ \quad \quad \quad \times \\ \quad \quad \quad \times \\ \hline 300 \times 127 \\ 813 \end{array}$$

$$47 \text{ استمارة} = 46,86 = \frac{300 \times 127}{813} = \text{س}$$

٢. نسبة تمثيل كلية العلوم ضمن كليات العلوم الطبيعية في العينة بحسب قانون النسبة المئوية.

$$\begin{array}{r} 420 \quad 813 \\ \quad \quad \quad \times \\ \quad \quad \quad \times \\ \hline 420 \times 127 \\ 813 \end{array}$$

$$65 \text{ استمارة} = 65,60 = \frac{420 \times 127}{813} = \text{س}$$

٣. نسبة تمثيل كلية الصيدلة ضمن كليات العلوم الطبيعية في العينة بحسب قانون النسبة المئوية.

$$\begin{array}{r} 93 \quad 813 \\ \quad \quad \quad \times \\ \quad \quad \quad \times \\ \hline 93 \times 127 \\ 813 \end{array}$$

$$15 \text{ استمارة} = 14,62 = \frac{93 \times 127}{813} = \text{س}$$

أي (١٢٧) استمارة نسبة تمثل كليات العلوم الطبيعية في العينة.

٤. نسبة تمثل كلية الآداب ضمن الكليات الإنسانية في العينة بحسب قانون

النسبة المئوية.

$$\begin{array}{r} 200 \quad \times \quad 466 \\ \text{س} \quad \quad \quad 73 \\ \hline 200 \times 73 \\ 466 \end{array} = \text{س} = 31,33 = 31 \text{ استثمار}$$

٥. نسبة تمثل كلية التربية (ابن رشد) ضمن الكليات الإنسانية في العينة

بحسب قانون النسبة المئوية.

$$\begin{array}{r} 206 \quad \times \quad 466 \\ \text{س} \quad \quad \quad 73 \\ \hline 206 \times 73 \\ 466 \end{array} = \text{س} = 32,27 = 32 \text{ استثمار}$$

٦. نسبة تمثل كلية العلوم السياسية ضمن الكليات الإنسانية في العينة

بحسب قانون النسبة المئوية.

$$\begin{array}{r} 60 \quad \times \quad 466 \\ \text{س} \quad \quad \quad 73 \\ \hline 60 \times 73 \\ 466 \end{array} = \text{س} = 9,39 = 10 \text{ استثمارات}$$

أي ٧٣ استثماراً نسبة تمثل الكليات الإنسانية في العينة.

المبحث الثاني:

أدوات جمع البيانات والمعلومات

إن ما يميز علم الاجتماع خاصة هو إمكانياته في استخدام أكثر من أداة لجمع البيانات والمعلومات حسب ظروف ومتطلبات البحث ومن الممكن أن يعتمد الباحث على استخدام أكثر من أداة في جمع البيانات والمعلومات وفقا للظروف التي تلم بالباحث والبحث ووفقا للجهد الذي يبذله الباحث لدراسة الظاهرة من جميع جوانبها قدر الإمكان لتكون النتائج المترتبة على ذلك أكثر دقة وشمولية ووضوحا.

ويرى (لويس ويرث) إن بإمكان الباحث أن يصور وبيّن أدوات جديدة في جمع البيانات والمعلومات ويبدع في ذلك وليس بقاءه ضمن استخدام الأدوات الموجودة^(١)، وهذا ما عمل به الباحث إذ آمن الباحث إيمانا مطلقا وأصر وبشجاعة نادرة أن يكون بحثه أمانة علمية وأخلاقية يفني فيها أكبر قدر من جهده ووقته وإمكانياته المادية والمعنوية في سبيل جمع بيانات ومعلومات مفيدة للبحث خاصة وإن هذا البحث يعبر عن مرحلة مهمة من مراحل المجتمع العراقي. لذلك لم يتقوّل الباحث لأداة معينة من دون الأخرى وإنما بذل جهده وباستشارة بعض الأساتذة المختصين في علم الاجتماع في العراق على استخدام الأدوات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين متحملا بعض الأخطار الأمنية التي تسود المجتمع في أثناء جمع البيانات.

لذلك فإن هناك ضرورة للاعتماد على أكثر من وسيلة وأسلوب لجمع المادة العلمية وذلك بتطويع طرائق البحث لتنسجم وأهداف دراستنا الميدانية. وقد اعتمدنا المزوجة بأكثر من طريقة، وقد يرى الباحث إن من دون هذه المزوجة والتطويع لهذه الوسائل لا يمكن الحصول على المعلومات الضرورية لهذه الدراسة كطرائق مثلى للحصول على المعلومات والبيانات التي تساعد على فهم

(١) ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مصدر سابق، ص ٦٢.

وتفسير الظواهر واختبار فروض البحث وتوظيف نظرياته لتفسير تلك الظواهر، وكذلك اعتمد الباحث على عدد من الأشخاص المتطوعين لخدمة البحث وفي مدن متعددة إذ قام الباحث بزيارتهم والتجوال في مدنهم لجمع بعض المعلومات والصور والمناشير وزيارة بعض الأشخاص وتهيئتهم للمساعدة في جمع بعض المعلومات بكل صراحة وثقة ومنهم بعض المعتقلين المفرج عنهم وكذلك بعض الأشخاص الذين ساهموا بالفرهود وبعض تجار الأسلحة النافذين من الحدود العراقية مع الدول المجاورة وغيرهم من الأشخاص.

لذلك توفرت للباحث آفاق متعددة ومعرفة متراكمة لكل جوانب البحث من خلال هذه الإجراءات التي استعان بها الباحث. وقد اعتمد مثل هذه الدراسة الكثير من الباحثين الاجتماعيين والانثروبولوجيين في جمع المادة العلمية التي تعتمد عليها تحليلاتهم وتفسيراتهم ومن هذه النماذج والدراسات الميدانية التي اعتمدت المزوجة بأكثر من أسلوب ووسيلة لجمع المعلومات والمادة العلمية لتسخيرها في التحليل والتفسير في البحث العلمي الدراسة الحقلية لأوسكار لويس بعنوان (لافيدا أو الحياة) وكذلك الدراسة السوسيوانثروبولوجية للقوى العاملة في الصناعة بين عمال شركة نفط الكويت الأحمدى بإشراف الدكتور أحمد أبو زيد^(١).

وقد استخدم الباحث عدة أدوات سوف يتم شرحها لاحقا منها أدوات تقليدية ومنها أدوات تم استخدامها وفقا لظروف مجتمع البحث، وقد حاول الباحث أن يبتكر ويبتدع أدوات جديدة والتي توفرت له أثناء عملية جمع البيانات والمعلومات التي لم يجد لها أدبيات تتكلم عنها بالتفصيل في أدبيات طرائق البحث الاجتماعي.

(١) د. محمد عبدة محجوب، مقدمة في الاتجاه السوسيوانثروبولوجي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

والأدوات المستخدمة موجودة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا وهي:

١. شهود العيان:

إذ استعان الباحث بأناس كثيرين قسم منهم مواطنون عراقيون عاشوا ظروف البحث والقسم الآخر من المواطنين العرب غير العراقيين الذين كانوا حاضرين معظم ظروف البحث. وقد كان مع شهود العيان الكثير من أساتذة الجامعات وهذا ليس بغريب إذ قد يكون كل عراقي عاش داخل العراق في أثناء مرحلة البحث هو بمثابة شاهد عيان، إلا أن الباحث حرص على أن يستعين بشخصيات مختلفة ومنها بعض الشخصيات التي شاركت في بعض أحداث وظروف البحث كالفهود والنزوح عن المدن بسبب قصف قوات الاحتلال لمدينتهم وبعض المتضررين من قوات الاحتلال في بعض محافظات القطر الذين رقدوا الباحث بالكثير من المعلومات جزاهم الله خيرا، ومنهم بعض الأشخاص الذين تحدثوا عن سرقة الآثار في محافظة القادسية كنفرة، وبعض الأشخاص من البصرة وبغداد وكركوك وغيرها من المدن وبأحداث مختلفة. كما كان الباحث نفسه شاهد عيان لكثير من الحالات.

٢. المقابلة غير الرسمية وغير المقننة:

إذ تمت مقابلة كثير من الأشخاص الذين عاشوا أحداث البحث والذين تأثروا بأحداث الواقع الاجتماعي الذي يدور حوله البحث وكما يُعرف (بنجهام *Bingham*) المقابلة بأنها (المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثات لذاتها)^(١).

وقد حرص الباحث على مقابلة بعض الأشخاص بشكل مستمر كما كان الأشخاص (المبحوثون) يتسمون بالجدية في إعطاء المعلومات وقسم منهم قدم بعض الدلائل لبعض الأحداث كالصور والمنشورات وقد قدم بعضهم آثارا لأدوات مكسرة تضررت في أثناء الأحداث التي تمت في مرحلة البحث، هذه الآثار المكسرة

(١) د. عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص ٣٢٤.

مادية منها كتكسير بعض السيارات المدنية عن عمد من قبل قوات الاحتلال أو تكسير بعض أثاث البيت أو كسر بعض المحلات التجارية ونهبها أو سرقة بعض الوثائق من خزانات دوائر ومؤسسات الدولة وحرقها.

وقد أخذ بعض هؤلاء المبحوثين الباحث إلى مكان عملهم وشاهد الحدث على الواقع في بعض مؤسسات الدولة ومنها حرق وسرقة بعض مكاتب أساتذة قسم علم الاجتماع ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب جامعة بغداد على سبيل المثال. وأثار معنوية تحدث عنها المبحوثون الذين قابلهم الباحث وكان من ضمن هذه الآثار المعنوية ما أوضحه رب أسرة للمعاناة التي لاقتها أسرته (الزوجة والأطفال) من الخوف الحاصل وعدم الأمان ابتداء من أحداث السلب والنهب ثم إطلاق العيارات النارية بمناسبة ومن دون مناسبة.

ومداومة البيوت والاعتقالات وقصف المدن مما اضطر هذا الشخص أخيراً وبالتحديد في نهاية سنة ٢٠٠٣ إلى السفر خارج العراق (سوريا) مع أسرته ليتخلص من الحالة النفسية الصعبة التي مرت بها أسرته فضلاً عن مقابلة أشخاص كثيرين.

٣. الفضائيات العربية والأجنبية:

إذ قامت هذه الفضائيات بتغطية أغلب الأحداث التي جرت في المجتمع العراقي التي دار البحث حولها وكانت الأحداث معززة بالصور المباشرة واللقاءات المباشرة وكان الباحث لا يعتمد على فضائية معينة وبصورة سريعة إلا بعد أن يتأكد من الحدث بأكثر من فضائية سواء كانت عربية أو أجنبية ويستمتع لمقابلة بعض الأشخاص الموجودين في الحدث والذين يتم اللقاء بهم مباشرة ثم السؤال عن الحدث هل وقع فعلاً من مصادر كان الباحث يجهد نفسه في معرفتها أو زيارة بعض المدن أو المناطق التي تقع فيها الأحداث لكي لا يكون الاعتماد على الفضائيات التي قد يستخدم بشكل إعلامي أو دعائي أو تحيز لجهة معينة ولذلك قام الباحث بزيارة بغداد التي هو تقريباً مقيم فيها بشكل شبه دائم وكذلك مكان سكنه الأصلي في

هيئة محافظة الأنبار ثم زار الباحث مناطق الأحداث في النجف وديالى والموصل والقائم والفلوجة والرمادي وبلد والحلة والإسكندرية لغرض جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات.

٤. المنشورات:

ظهرت في المجتمع العراقي حالة توزيع المنشورات على الناس أو رميها في بيوتهم أو إصاقها على الجدران سواء من بعض الناس المجهولين (عراقيين أم غير عراقيين) أو من قوات الاحتلال.

هذه المنشورات تعددت جهاتها ومصادرها كما تعددت موضوعاتها واهتماماتها، مما جعلت الناس يعيشون في خوف وقلق وحيرة وعدم أمان إذ أشارت بعض المنشورات إلى منع أي شخص من التعاون مع المحتل بل أشارت إلى قتل أي شخص يتعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال، وقسم من المنشورات يشير إلى الجهاد والمقاومة ضد المحتل وقسم آخر يشير إلى قتل أو الانتقام من بعض الأشخاص ولاسيما رموز السلطة المنهارة، وقسم آخر يدعو إلى محاربة أية ظاهرة تكون سلبية في اعتقاد أصحاب المنشور مثل إجبار محلات صالونات الحلاقة النسائية على ترك العمل وإغلاق محلاتهم أو منع طالبات الجامعات من مخالطة الطلاب وإجبارهم على ارتداء الحجاب، أو منشورات تدعو إلى قتل المقاولين والمترجمين المتعاملين مع قوات الاحتلال.

وهناك منشورات أخرى وزعتها قوات الاحتلال أو قامت برميها على المدن عن طريق الطائرات تدعو فيها العراقيين إلى عدم مقاومة المحتل وإلقاء السلاح أو منع التجوال وغيرها.

وكذلك أصبحت الكثير من الجدران في المدن العراقية عبارة عن لوحات إعلانية لبعض الجهات فأصبحت الجدران عبارة عن (سبورة مكتوب عليها مصالح ورغبات جهات متنوعة) وقد قام الباحث جاهدا متحديا الأخطار الأمنية والشبهات

التي قد تلتحق به في جمع بعض المنشورات أو تصويرها وهي ملصقة على الجدران وهذه المدة كانت حرجة للباحث لأنه عندما يصور منشور على جدار في شارع ما أو يرفع أي منشور في أي جدار لغرض الاحتفاظ به كملحق في البحث يساوره القلق لأنه لو شوهد من قبل الناس المارين سوف يتهم الباحث أما هو الذي يلصق منشورات لجهة معينة أو يمزق منشورات بعض الجهات وكلاهما قد يعرضان الباحث للخطر، لأن الناس المارين سواء في مدينته أو في أية مدينة أخرى لا يعلمون أن هذا الشخص هو فعلا باحث علمي الغرض من تصرفه هو البحث العلمي.

وقد تم تصوير المنشورات والتقاط الصور وجعلها كملحق في نهاية الأطروحة علما إن هذه المنشورات والصور هي أحداث حية ومباشرة لظروف اجتماعية معينة في مدة زمنية معينة قد تفيد المهتمين مستقبلا بعد زوالها من الواقع لتكون الصور هي خير برهان على هذه الفترة المدروسة، وكذلك تعزز هذه الصور والمنشورات بعض طروحات البحث النظرية والميدانية إذ تعززت أيضا ببعض البيانات التي حصل عليها الباحث في استمارته الاستبائية التي كانت مرحلة لاحقة عن هذه المراحل. وبذلك تعد هذه الإجراءات (شهود العيان، المقابلة، الفضائيات العربية والأجنبية والمنشورات وكاسيتات (سي دي) كأدوات لجمع البيانات والمعلومات).

٥. الملاحظة بالمشاركة:

إن أهم ما يميز أداة الملاحظة بالمشاركة هو جمعها لبيانات ومعلومات تتصل مباشرة بالتصرفات والسلوكيات الحقيقية الواقعة فعلا، وكلما كان الباحث مدركا لأهداف بحثه وفرضياته وخطواته بصورة علمية كلما كانت الملاحظة أكثر دقة ومفيدة للبحث.

وكلما كانت الملاحظة بالمشاركة معززة بأدوات ووسائل تعين الباحث على تسجيل ملاحظاته كلما كانت بيانات الملاحظة ونتائجها أكثر واقعية. وهذا ما حرص

عليه الباحث من اللحظات الأولى لانتهيار سلطة الدولة، إذ كان الباحث يفكر فعليا ماذا سيكون موضوع أطروحته بالشكل النهائي، فعندما حدث الانهيار انتبه الباحث وبدأ يفكر بشكل جدي وعلمي بموضوع يجسد الواقع الذي يعيش فيه المجتمع العراقي.

فبدأ يسجل ملاحظاته بشكل مستمر حتى وضع الباحث أوراقا صغيرة بصورة مستمرة في جيبه ليسجل كل ما يحدث ويجلب الانتباه وكل ما يستجد ويسجل ظاهرة أو مشكلة في المجتمع، وكذلك استعان الباحث بدفتر ملاحظات بجانب الأوراق الصغيرة وهو دفتر (المفكرة التربوية للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣) صادرة عن جمهورية العراق وزارة التربية، هذه المفكرة كانت عند الباحث يسجل فيها بعض أمور الدراسة في أثناء دراسته في الدكتوراه وعندما حصل الانهيار أصبح هذا الدفتر (المفكرة) متما للأوراق الصغيرة في تسجيل الملاحظات.

وكذلك عمد الباحث على كتابة رؤوس أقلام في بعض الأوقات الحرجة التي لم يستطع فيها تسجيل الملاحظات بالكامل وبيدا بتطويرها عند الذهاب إلى البيت، وقد عزز الباحث ملاحظاته في الصور الفوتوغرافية وأفلام (سي دي CD).

وقد حرص الباحث على التقاط الصور بنفسه في مناطقه السكنية وفي بغداد وبعض المدن التي زارها لتكون وسيلة حية ومباشرة في جمع المعلومات وتعزيز بعض البيانات التي تعبر عنها الصور الفوتوغرافية وكذلك استعان الباحث ببعض المواطنين الذين تطوعوا جميعهم برفد الباحث بالصور الفوتوغرافية وأفلام (سي دي) مجانا للباحث وتشجيعا منهم جزاهم الله خيرا.

ومن أهم الأحداث التي صورت هي مدامات البيوت وقصف المدن وهدم البيوت على ساكنيها والسيارات المدنية المتضررة وبعض الأحداث الأخرى المشمولة، وقد اعتمد الباحث أيضا في جمع بعض الصور على بعض المواقع في شبكة المعلومات (الإنترنت).

وكان الباحث مشاركا وملاحظا بصورة فعلية لأنه مر بنفس الظروف التي مر بها المجتمع وخضع تقريبا لنفس المؤثرات مثلا كان الباحث ملاحظا ومشاركا مع الأسر التي نزحت إلى مدن أخرى بحثا عن الأمان نتيجة القصف الجوي والمدفعي على المدن وملاحظا سلوكيات الأسر النازحة ومثال آخر كان الباحث ملاحظا لعمليات السلب والنهب (والفرهود) وبيع الأسلحة وملاحظا لبعض الجرائم التي تحصل في الشارع في غياب السلطة الخ من ملاحظات ومشاركات مع الأحداث التي مر بها المجتمع خلال هذه الفترة.

وقد حاول الباحث جهد إمكانه في هذه المدة أن يبتعد عن التحيز والتعصب وعن رغباته وعواطفه في تسجيل ملاحظاته مدركا أنه يسجل من أجل بحثه ويريد له النجاح ومدركا أن هذه الأحداث قد لا تتكرر فيريد أن يعرف ويسجل الحقيقة كما هي.

٦. استثمار الاستبيان:

وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي استعان بها الباحث في جمع البيانات المطلوبة في بحثه وتضمنت مجموعة من الأسئلة التي تخص الموضوع التي سئل قسم منها عن طريق المقابلات وعززت بعض هذه الأسئلة بعض الأحداث التي لاحظها الباحث في ملاحظاته وتعزيز باقي الأدوات الأخرى، وقد مرت استثمار الاستبيان بمراحل متعددة (من الداخل إلى الخارج) وهي:

أ. خبرة الباحث الخاصة وما توفر له من معلومات نظرية (الجانب النظري) من الكتابات والأدبيات والدراسات السابقة القريبة من موضوع البحث منسقا ذلك مع أهداف وفرضيات البحث.

ب. عرضت هذه الاستثمار الأولية على مجموعة من الأصدقاء والزملاء وبعض التدريسيين القداماء في المدارس من ذوي الخبرة الذين يعرفهم الباحث.

ج. صممت بعد ذلك استمارة استطلاعية عرضت على بعض الأساتذة في جامعة بغداد والمستنصرية والأنبار من قسم الاجتماع وبعض الاختصاصات القريبة من علم الاجتماع والمتصلة به.

د. صممت استمارة أخرى عرضت على الخبراء^(*)، في علم الاجتماع وبعض العلوم القريبة من موضوع البحث إضافة إلى الأساتذة المشرفة إذ قام الباحث بعرض استمارة استبيان، بعد مرورها بالمراحل اللاحقة على مجموعة من الخبراء لغرض التأكد من إمكانية صدق الاستمارة كأداة قياس لجمع البيانات. وبعد جمع آراء الخبراء عن الاستمارة قام الباحث باستشارة الأساتذة المشرفة على البحث لغرض تقويم الاستمارة مرة أخرى ودراسة مقترحات الخبراء، إذ أخذ الباحث ببعض المقترحات إذ حذفت بعض الأسئلة ودمجت أخرى وعدلت بعض الأسئلة في تسلسلها لتكون أكثر ملاءمة في تسلسل أسئلة الاستمارة.

هـ. ثبات الاستمارة^(*): هناك عدة أنواع من الثبات والباحث اعتمد هنا على طريقة إعادة الاختبار والذي يراد منه قياس استمارة الاستبيان بفترتين مختلفتين الغرض منها هو التحقق من تطابق نتائج قياس الفترتين من

(*) عرضت الاستمارة على خبراء في علم الاجتماع وبعض العلوم القريبة من موضوع البحث وهم، أ.د. إحسان محمد الحسن، أ.د. عبد المنعم الحسني، أ.د. قيس النوري، أ.د. لطيف العاني، أ.د. علاء الدين جاسم البياتي، د. كريم محمد حمزة (علم الاجتماع)، أ.د. هاني نعمان الهيتي (كلية الإعلام)، د. هدى شاكر النعيمي، د. قصي كامل شبيب، د. عبد اللطيف كريم العبيدي (المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية)، د. عدنان ياسين مصطفى (كلية التربية للنبات/قسم الخدمة الاجتماعية/جامعة بغداد).

(*) حول المزيد من المعلومات عن آراء الخبراء وأنواع الصدق وبناء الاستمارة، ينظر، د. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٧. وناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، ص ٩٤-٩٧. ومصادر أخرى في طرائق البحث الاجتماعي.

أجل ثبات أسئلة الاستمارة، وقد قام الباحث بتوزيع (٢٠) استمارة على التدريسيين (الذكور والإناث) من مجتمع البحث وقد أعطى لكل استمارة رقم كعلامة من (١-٢٠) وبعد نحو أسبوعين وزعت الاستمارة على نفس العينة حيث أخذت كل استمارة نفس الرقم في المرحلة السابقة (أي قبل نحو أسبوعين) ثم رصدت العلامات لكل استمارة في المرحلتين واستخرج لهما معامل الارتباط حسب قانون بيرسن وأتضح من الاختبار وجود ترابط إيجابي عالٍ بين المبحوثين بلغت نسبته (+٠,٨٢) وهذا يعني أن الاستمارة الاستبائية المعدة تتصف بالثبات العالي وبذلك يمكن أخذها كأداة للقياس في البحث المطلوب إجراؤه.

و. تصميم وبناء الاستمارة بصورتها النهائية: إن الهدف من هذه المراحل في بناء وتصميم الاستمارة كما يعتقد ذوو الاختصاص في البحث الاجتماعي هو:

- ◀ تعديل الاستمارة بشكل منطقي مناسب لموضوع البحث وهدفه كأن تضاف بعض الأسئلة أو يحذف البعض منها أو تدمج بعض الأسئلة مع بعضها البعض.
- ◀ الاستفادة من بعض الاختصاصات القريبة من موضوع البحث ورفده بمعلومات علمية قد لا يعرفها أو أهملها الباحث.
- ◀ توضيح مفاهيم ومفردات أسئلة الاستمارة بشكل مفهوم وإزالة الغموض والتشويش عنها والابتعاد عن التحيز بشكل تدريجي.
- ◀ بناء الاستمارة وتطويرها علمياً وترابطها وتسلسلها بشكل علمي بين الأجزاء المختلفة لاستمارة الاستبيان^(١).

٧. تبويب البيانات الإحصائية وتحليلها وتفسيرها:

(١) د. إحسان محمد الحسن و د. عبد المنعم الحسيني، مصدر سابق، ص ٢٦٢.

وهذه المرحلة بعد جمع البيانات وتفريغ استمارة الاستبيان وتحويل إجابات المبحوثين إلى أرقام، وقد تتم في تبويب البيانات المراحل الآتية:

◀ التدقيق:

أي التأكد من صحة المعلومات في استمارة الاستبيان بعد مراجعة كل استمارة على حدة والتأكد من الاستثمارات بأنها كاملة وغير ناقصة.

◀ الترميز:

وهو تحويل إجابات المبحوثين في الاستمارة إلى أرقام في بطاقة الترميز ومن ثم وضع هذه الأرقام في جداول إحصائية لكي يتم تحليلها وتفسيرها.

◀ رسم الجداول الإحصائية:

وقد استخدمت الجداول البسيطة والمعقدة حسب وضعية الأسئلة.

◀ الرسوم البيانية:

فقد استخدمت بعض الأشكال والرسوم البيانية لتوضيح بعض الجداول وهذا يسهل للبعض ممن لا يرغب قراءة أرقام الجداول بل يريد أن يحصل على خلاصات البيانات متمثلة بأشكال خطوط بيانية مرسومة يتضح منها البعد الثابت بين فئة وأخرى كذلك درجة تكرارها في العينة^(١).

◀ الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث:

استخدمت عدة وسائل إحصائية في مراحل مختلفة ابتداء باستمارة الاستبيان ثم العينة ثم التحليل الإحصائي للجداول، وقد استخدم الباحث الوسائل الآتية:

◆ النسبة المئوية لأغلب الجداول.

◆ قانون الوسط الحسابي.

◆ الانحراف المعياري.

(١) د. معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الآفاق الجديدة،

- ◆ معامل ارتباط بيرسن (مرحلة ثبات الاستمارة على الاختبار في المرحلتين).
- ◆ قانون تحديد حجم العينة إحصائياً.
- ◆ قانون الاختبار التائي (*T.Test*).
- ◆ اختبار مربع كاي (كا^٢).
- ◆ معامل الارتباط القياسي *Standard Correlation Factor*.

المبحث الثالث:

مجالات البحث

١. المجال البشري:

نعني بالمجال البشري الناس الذين أصبحوا العينة المختارة الذين أجريت عليهم الدراسة الميدانية كجزء من المجتمع العراقي، وهم التدريسيون في جامعة بغداد في الكليات المحددة في البحث وهي كليات الصيدلة والعلوم والهندسة والآداب والتربية (ابن رشد) والعلوم السياسية، والأعداد أخذت عن الموجودين فعليا في مدة البحث أي المستمرين في الدوام من دون المجازين أو المسافرين أو المبعدين لأي سبب.

وبما أن البحث يدور حول الآثار الاجتماعية في المجتمع العراقي بصورة عامة إلا أن من الصعب بل من المستحيل إجراء الدراسة على أبناء المجتمع كافة، لذلك اختير مجتمع البحث جامعة بغداد ووحدة العينة التدريسيين في جامعة بغداد عن طريق العينة العشوائية البسيطة لتكون الحدود المعمول بها في المجال البشري. وقد اختير الأستاذ الجامعي بعد صعوبة أو تقريبا استحالة أخذ عينة من المجتمع بصورة طبيعية كأن يكون المواطن أو رب الأسرة إذ حاول الباحث قبل أن يقوم بتصميم الاستمارة بإجراء مقابلات استطلاعية تضمنت بعض أسئلة الاستمارة الاستبائية لجس النبض عن موضوع البحث في بعض شوارع بغداد وبعض الأسر في بعض الأحياء من جانبي الكرخ والرصافة إلا أن موضوع البحث لاقى ردود فعل مختلفة قسما منها متطرفة فقد تعرض الباحث والبحث وفي بعض الأحيان إلى الشتم والسب وفي بعض الأحيان استهزئ بالباحث والبحث وفي بعض الأحيان تعرض لشبه تهديدات وبعض العنف اللفظي وفي أحيان أخرى لاقى الباحث والبحث تشجيعا جيدا.

وفي المحصلة أدرك الباحث استحالة إجراء موضوع البحث بصورة ميدانية على هذه الطريقة، وبعد المداولات والاستشارات بين القائم بالبحث والأستاذ المشرف

وبعض الأساتذة في القسم توصلوا لأن يكون التدريسيون في الجامعة وحدة مناسبة للدراسة وتمثل جزءا من المجتمع العراقي قادرة على التحسس ونقل الآثار الاجتماعية بطريقة ناضجة ومدركة للبحث من دون عناء وشبهات تلك التي قد تصيب الباحث لو أجري على وحدات أخرى.

وبما إن التدريسي في الجامعة مدرك لقيمة البحث العلمي فإن البيانات التي قد يحصل عليها الباحث في الاستمارة قد تكون أكثر مصداقية من غيرها فضلا عن تعزيز هذه البيانات بالأدوات الأخرى التي جمع فيها البيانات مثل الملاحظة والمقابلة والفضائيات وغيرها.

وبذلك أصبحت حدود البحث ومجاله البشري هو التدريسي في جامعة بغداد الموجود فعليا في أثناء مدة إجراء البحث الميداني.

٢. المجال المكاني:

اختيرت جامعة بغداد لتكون المجال المكاني للبحث الميداني بعد أن تعذر على الباحث الخوض في مكان آخر كما نوهنا سابقا، وقد يكون هذا المكان ذا صفات أكاديمية تبعد الباحث والبحث عن مخاطر الظروف الأمنية السيئة التي قد تتال الباحث نتيجة لحساسية موضوعه وحساسية الفترة الزمنية التي تجري فيها الدراسة الميدانية وحساسية الأسئلة التي قد تحتويها استمارة الاستبيان، وقد تفسر تفسيرات غير علمية وربما سياسية أو أي تفسير آخر يفهم خطأ لو أجريت الدراسة في مكان عام.

لذلك ارتأى الباحث والأستاذ المشرف وبعض الأساتذة الذين استشارهم الباحث أن يكون مجتمع البحث هو الجامعة للضمانات الأمنية خاصة.

إلا إن الباحث لاقى أيضا صعوبات في هذا المجتمع وهي في الغالب صعوبات أمنية إذ عسر عليه الحصول على أعداد التدريسيين في الجامعة على الرغم من وجود كتاب رسمي في الكلية يجيز الباحث بالبحث، وقد يبدو إن هذا نتيجة التحوطات الأمنية، لأن الأستاذ الجامعي كغيره من الكفاءات العلمية في

العراق قد تعرضوا للاغتيال والاعتقال والاختطاف بشكل مستمر لذلك كان هذا الحرص الشديد من موظفي الجامعة في عدم إعطاء أي معلومة أو حتى العدد المطلوب إلا بعد جهد كبير.

٣. المجال الزمني:

إذا أردنا أن نحدد المجال الزمني للبحث بصورة ميدانية على أساس جمع المعلومات والبيانات من الواقع فهو يمتد إلى ما قبل تسجيل الموضوع رسمياً في القسم، إذ إن الباحث وبنظرة سوسيولوجية وبفكر سوسيولوجي لاحظ وأهتم بالواقع منذ البدايات الأولى لانتهيار السلطة، وقد تكون هذه الملاحظات هي من مهمات الباحث السوسيولوجي بصورة عامة لأنه ينظر إلى الأحداث بعين المختص.

وتعززت هذه الملاحظات بصورة علمية لدى الباحث لأنه نظر إليها من واقع سوسيولوجي ومن واقع تعرضه لأغلب مؤثرات هذا الواقع لكونه أحد أبناء المجتمع العراقي ولكونه كان يفكر فعليا في موضوع لبحث أطروحة الدكتوراه.

لذلك كانت أوراق الباحث الصغيرة ونظرتيه وإحساسه وتفكيره السوسيولوجي لا تفارقه أبداً، وبهذا نستطيع أن نقول إن الملاحظات الميدانية وبعض المقابلات وشهود العيان وآرائهم كانت منذ انهيار السلطة ٢٠٠٣/٤/٩ إلى نهاية المدة الزمنية المشمولة بالبحث وهي ٢٠٠٤/١٢/٣١.

أما إذا أردنا أن نحدد مدة العمل الميداني للدراسة الذي يقصد منها غالباً جمع البيانات عن طريق الاستمارة الاستبائية بشكلها الأولي التي اعتمد فيها الباحث على خبرته العلمية ومادته النظرية في ٢٠٠٤/١٠/١ ومرت بمراحل انتهت بصياغة الاستمارة النهائية والتي اختبرت فعليا كاستمارة استبيان في البحث في تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٢ واستمرت فترة توزيع الاستمارة وجمعها من مجتمع البحث إلى ٢٠٠٥/٣/١٥.

المبحث الرابع:

فرضيات البحث

توجد عدة تعريفات للفرضية ومنها أنها (تخمين أو اقتراح تقدمه لتفسير واقعة أو مجموعة من الوقائع التي سبق أن تمت ملاحظتها أو تجربتها)^(١). أو أنها (اقتراح مؤقت غرضه فهم وتفسير الوقائع المشاهدة والمجربة قبل أن تصبح هذه الوقائع دليلاً)^(٢).

إذ لا بد للباحث بعد أن يلم بموضوع بحثه ويكتب مادته النظرية مستعيناً بأدبيات تخصصه والدراسات السابقة لمثل موضوع بحثه أو القرية منه وبعد ملاحظاته العلمية ونقاشه بينه وبين نفسه وبينه وبين المختصين بعلمه وموضوع بحثه.

تدور في خيال الباحث عدة تخمينات واحتمالات يفترض أنها قد تكون حقائق يمكن قياسها والتأكد منها أما بثباتها أو نفيها وهذا هو الفرض بصورة تأملية وبذلك بنى الباحث فرضياته أخذاً في الاعتبار أن تكون فرضياته^(*)، متناسقة مع أهداف البحث وتكون احتمالية تخمينية وليست مطلقة مدركاً ارتباط المتغير المستقل بالمتغير المعتمد في موضوع البحث وأن لا تكون فرضيات البحث مركبة ومعقدة وأن تكون ملائمة لتفسير النظريات التي أخذها الباحث لتوظيفها في دراسته ليتمكن من قياسها عن طريق البيانات الميدانية والتحقق من مدى ثباتها أو نفيها، وعلى هذا الأساس قام الباحث بصياغة فرضيات بحثه وهي كالآتي:

الفرضية الأساسية:

(١) د. وجيه محجوب، طرائق البحث العلمي ومناهجه، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣، ص ٦١.

(٢) نفس المصدر، ص ٦١.

(*) أنظر المزيد من الفرضيات في مصادر طرق البحث الاجتماعي ومنها د. معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص ٣٤-٤٠.

رافقت انهيار سلطة الدولة في العراق آثارا اجتماعية متعددة.

الفرضيات الفرعية:

١. يؤدي انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي إلى حدوث الفوضى الاجتماعية.
٢. يكون انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية عبئا ثقيلا على المجتمع.
٣. يكون الهدف الأساسي من انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية هو مصالحها الخاصة.

الفصل السادس:

الدراسة تحليلها وتفسيرها

المحور الأول: عرض بيانات البحث وتحليلها وتفسيرها

البيانات الأولية:

جدول رقم (٥)

يوضح جنس المبحوثين

الجنس	ت	%
ذكور	100	50
إناث	100	50
المجموع	200	100

يتضح من الجدول (٥) أن نسبة كل من الذكور والإناث متساوية، فقد كان عدد المبحوثين لكل من الذكور والإناث (١٠٠) مبحوث، لكل منهما، أي بنسبة (٥٠%) لكل منهما، وقد اعتمد الباحث على متغير الجنس كقياس لمعرفة إجابات المبحوثين على الاستمارة الاستبائية.

جدول رقم (٦)

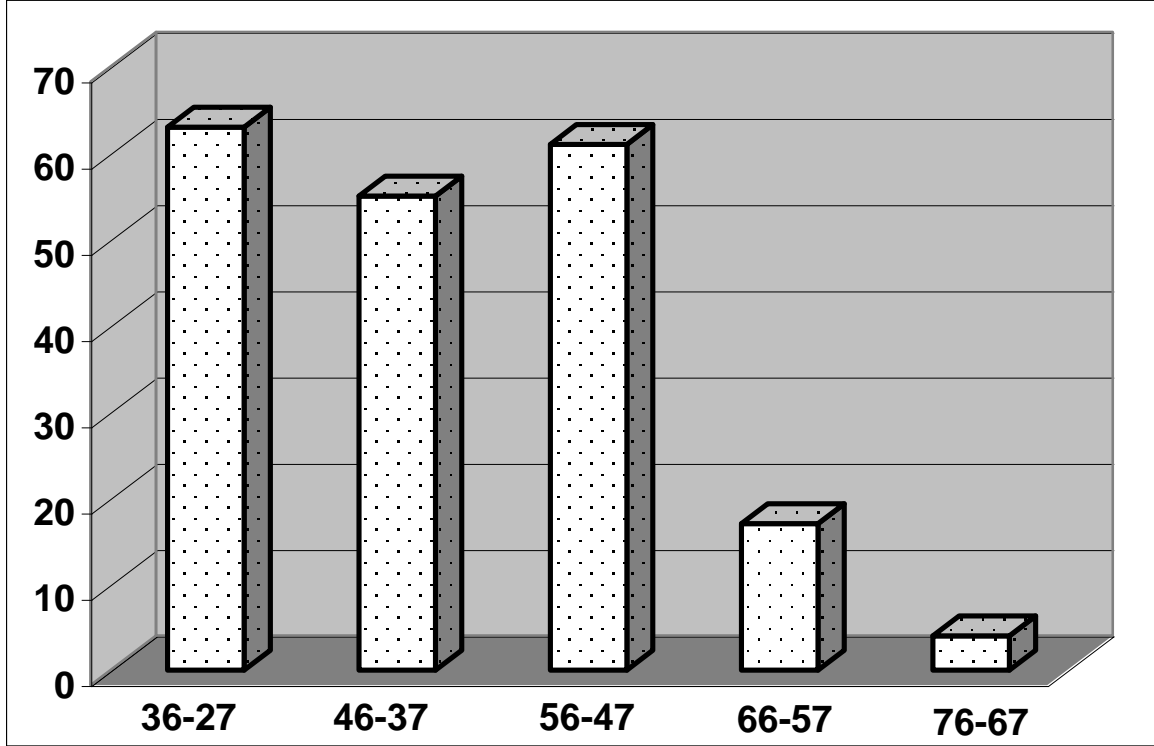
يوضح عمر المبحوثين محدد بالسنوات

الفئات	ت	%
36-27	63	31.5
46-37	55	27.5
56-47	61	30.5
66-57	17	8.5
76-67	4	2
المجموع	200	100

الوسط الحسابي	43.7
الانحراف المعياري	10.44

شكل رقم (٣)

يوضح مدرج تكراري للفئات العمرية للذكور والإناث



يتضح من الجدول (٦) أن العينة توزعت إلى خمس فئات عمرية، تبدأ بالفئة (٣٦-٢٧) وتنتهي بالفئة (٧٦-٦٧). كما يتضح من الجدول (٦) أن الفئات العمرية (٣٦-٢٧) سنة كانت أعلى نسبة بين المبحوثين، إذا أشار (٦٣) مبحوثاً أي بنسبة (٣١,٥%) بأن أعمارهم تتراوح بين هذه الفئات العمرية وهي الفئة التي نستطيع أن نصفها بالفئة الشبابية.

تليها الفئة العمرية (٥٦-٤٧)، إذ أشار لذلك (٦١) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٥%) وأشار (٥٥) مبحوث بأنهم ينتمون إلى الفئات العمرية (٤٦-٣٧) أي بنسبة (٢٧,٥%) وجميع هذه الفئات العمرية تعد فئات شبابية أو قريبة منها. وقد أشار (١٧) مبحوثاً بأنهم ينتمون إلى الفئات العمرية (٦٦-٥٧) أي بنسبة (٨,٥%)، وأشار (٤) مبحوثين على أنهم ينتمون إلى الفئات العمرية (٦٧-٧٦) أي بنسبة (٢,٠%).

وقد اتضح أن الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في العينة (٤٣,٧) أما الانحراف المعياري للأعمار فهو (١٠,٤٤)، وقد أراد الباحث أن يجعل من هذا المتغير (العمر) كما في باقي المتغيرات الأخرى في البيانات الأولية كقياس لمعرفة الاختلاف في إجابات المبحوثين على أسئلة الاستمارة، إلا أن الإجابات كانت متشابهة ومتقاربة جدا مع بعضها في كل المؤشرات باستثناء متغير الجنس، الذي ظهرت فيه اختلافات ليست كبيرة، وإنما وجدت اختلافات عن باقي المتغيرات ولو أنها قليلة إلى حد ما، لذلك أخذ الباحث متغير الجنس كقياس لجميع الأسئلة من دون غيره.

جدول رقم (٧)

يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة	ت	%
أعزب	56	28
متزوج	139	69.5
مطلق	5	2.5
المجموع	200	100

يتضح من الجدول (٧) أن (٥٦) مبحوثا وبقاوع (٢٨%) كانت حالتهم الاجتماعية تشير بأنهم غير متزوجين، و(١٣٩) مبحوثا بنسبة (٦٩,٥%) تشير حالتهم بأنهم من المتزوجين، وقد أشار (٥) مبحوثين وبنسبة (٢,٥%) بأن حالتهم مطلقين.

جدول رقم (٨)

يوضح محل الإقامة الحالي للمبحوثين

المنطقة	ت	%
بغداد	200	100
المجموع	200	100

إذ أشار جميع المبحوثين من الذكور والإناث وهم (٢٠٠) مبحوث، وبنسبة (١٠٠%) بأنهم حاليا يسكنون في بغداد.

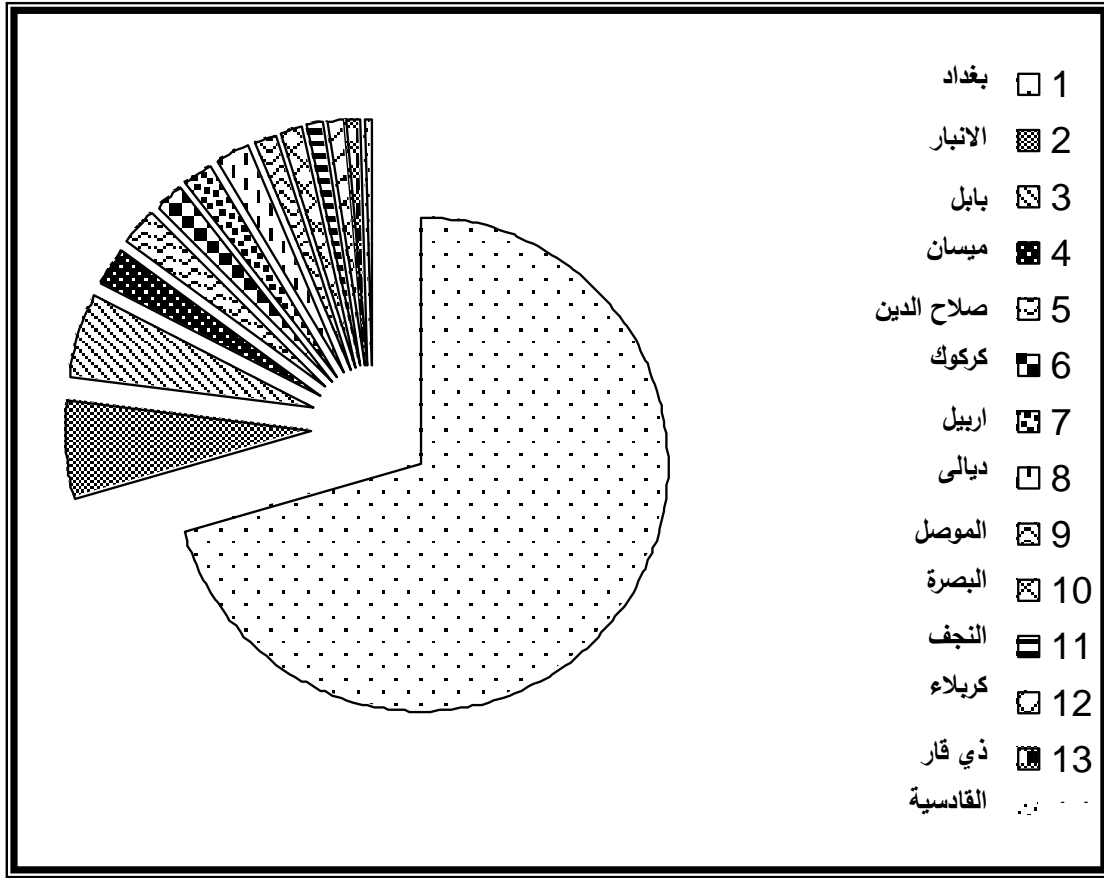
جدول رقم (٩)

يوضح محل الإقامة الأصلي لأسر المبحوثين

المرتبة	التسلسل	المرتبة	ت	%	المحافظة
1			141	70.5	بغداد
2			13	6.5	الأنبار
3			11	5.5	بابل
أ	4		5	2.5	ميسان
ب	4		5	2.5	صلاح الدين
أ	5		4	2	كركوك
ب	5		4	2	اربيل
ج	5		4	2	ديالى
أ	6		3	1.5	الموصل
ب	6		3	1.5	البصرة
أ	7		2	1	النجف
ب	7		2	1	كربلاء
ج	7		2	1	ذي قار
	8		1	0.5	القادسية

شكل رقم (٤)

يوضح محل الإقامة الأصلي لأسر المبحوثين



يتضح من الجدول (٩) محل الإقامة الأصلي لأسر المبحوثين وحسب التسلسل المرتبي، إذ سجلت غالبية عالية الترتيب الأول، والذي اتضح فيه أن محل الإقامة الأصلي لأسر المبحوثين هو بغداد، إذ أشار إليها (١٤١) مبحوثاً وبنسبة (٧٠,٥%)، وجاءت على التوالي: محافظة الأنبار، وأشار إليها (١٣) مبحوثاً وبنسبة (٦,٥%)، ثم محافظة بابل، وأشار إليها (١١) مبحوثاً وبنسبة (٥,٥%)، وتليها محافظة ميسان في المرتبة الرابعة، وأشار إليها (٥) مبحوثين وبنسبة (٢,٥%)، وجاءت بنفس الترتيب محافظة صلاح الدين، وأشار إليها أيضاً (٥) مبحوثين وبنسبة (٢,٥%)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة محافظة كركوك، إذ أشار إليها (٤) مبحوثين وبنسبة (٢%)، وكذلك جاءت بنفس الترتيب محافظة أربيل التي أشار إليها (٤) مبحوثين وبنسبة (٢%)، وكذلك جاءت بنفس الترتيب محافظة ديالى

التي أشار إليها (٤) مبحوثين وبنسبة (٢%)، وجاءت في المرتبة السادسة محافظة الموصل (نينوى)، وأشار إليها (٣) مبحوثين وبنسبة (١,٥) وبنفس التسلسل جاءت محافظة البصرة وأشار إليها (٣) مبحوثين وبنسبة (١,٥%)، ثم تليها محافظة النجف في المرتبة السابعة، وأشار إليها مبحوثان (٢) وبنسبة (١%)، وبنفس المرتبة جاءت محافظة كربلاء، وأشار إليها مبحوثان (٢) وبنسبة (١%)، وكذلك جاءت بنفس الترتيب محافظة ذي قار، وأشار إليها مبحوثان (٢) وبنسبة (١%) أيضا، ثم جاءت في المرتبة الثامنة محافظة القادسية، وأشار إليها مبحوث واحد (١) وبنسبة (٠,٥%).

اتضح من بيانات الجدول (٩) بأن المبحوثين موزعون تقريبا على أنحاء واتجاهات العراق الجغرافية والاجتماعية والانثروبولوجية، إلا أنها نسب غير متقاربة كما تشير بيانات الجدول المذكور.

وكانت متباينة بشكل كبير جدا، وقد غيبت بعض المحافظات العراقية، وقد يكون سبب ذلك هو حجم العينة الذي لم يكن كبيرا، بحيث يحتوي على أكبر نسبة من المبحوثين، وكذلك يكون السبب الآخر هو وجود الجامعات الإقليمية أو جامعات المحافظات، وخاصة البعيدة عن بغداد مثل السليمانية ودهوك، على سبيل المثال، سببا في عدم ظهور نسب عالية للأساتذة يكون محل إقامتهم الأصلي في هذه المحافظات، وهناك سبب آخر قد يكون مهما في هذا الغياب، وهو سياسة السلطة المنهارة التي قامت في كثير من الأحيان بإبعاد بعض الأساتذة أو قيامها ببعض الإجراءات والتي تمثل التعصب والتحيز لجماعات اجتماعية من دون غيرها، فقد قربت بعض الجماعات أو بعض المحافظات من دون غيرها، وأبعدت الأخرى من الوظائف والمناصب الحكومية وغيرها.

هذه السياسة أثرت بشكل كبير على العملية العلمية والأكاديمية والتي كانت سببا غير مباشر في انهيار السلطة، إذ خلقت ردود فعل مضادة للسلطة لهذه السياسات التي تمثل التعصب والتحيز والحرمان كما سيظهر لاحقا.

وقد أراد الباحث أن يتخذ من هذا المتغير عاملاً أساسياً في قياس الآثار الاجتماعية لانتهيار سلطة الدولة في العراق، إذ أن الآثار قد تختلف من محافظة لأخرى، كما يرى الباحث، فربما زاد الظلم والحرمان والاضطهاد في بعض المحافظات دون غيرها، وزاد التحيز لمحافظة كانت قريبة للسلطة وقريبة في الامتيازات وغيرها. هذه السياسة كان لها تأثير بعد أن انهارت السلطة، وكذلك فإن محافظات العراق لم تكن متساوية في آثار ما بعد الانهيار ودخول الاحتلال، إذ اتسمت بعض المحافظات بالهدوء النسبي، واشتعلت بعض المحافظات بالتوتر وعدم الاستقرار وفقدان الأمن، لذلك يعتقد الباحث أن هذه الاختلافات في الآثار على المحافظات تؤثر في إجابات المبحوثين، إذ أن الأستاذ الذي يقيم في بغداد لكن محل إقامة أسرته الأصلي مثلاً أيضاً في بغداد تختلف عن الآثار الاجتماعية التي واجهها الأستاذ الجامعي الذي هو مقيم في بغداد ولكن محل إقامة أسرته الأصلي في النجف أو البصرة أو الموصل أو أربيل أو ذي قار.

هذه الاختلافات قد تنعكس، كما يرى الباحث على إجابات المبحوثين، إذ أن الأستاذ الذي تسكن أسرته الأصلية في الأنبار أو النجف على سبيل المثال، وهي محافظات زاد فيها التوتر وعدم الاستقرار، تختلف مثلاً آثاره على الأستاذ الذي محل إقامة أسرته الأصلي في أربيل أو القادسية، التي كانت أقل توتراً وأكثر استقراراً وأمناً من تلك المحافظات، لذلك كان الباحث يطمح لأن يكون محل الإقامة الأصلي للأسرة مؤشراً رئيسياً لقياس إجابات المبحوثين في الاستمارة، إلا أن التباين الكبير الذي ظهر في إجابات المبحوثين والنسب المئوية التي تمثل إجاباتهم لأصول أسرهم في المحافظات، جعلت الباحث يستغني عن هذا القياس؛ لأنه سيكون غير موضوعي وفقاً للاختلافات والتباينات التي ظهرت في النسب من تعدد واختلاف محل الإقامة الأصلي للأسرة.

يوضح الكلية التي ينضم إليها المبحوثون

الكلية	ت	%	التسلسل المرتبي
العلوم	63	31.5	1
الهندسة	45	22.5	2
الآداب	30	15	3 أ
التربية/ابن رشد	30	15	3 ب
العلوم السياسية	16	8	4 أ
الصيدلة	16	8	4 ب
المجموع	200	100	

ينتضح من الجدول (١٠) الكلية التي انضم إليها المبحوثون وحسب التسلسل المرتبي، إذ أشار (٦٣) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٥%) إلى كلية العلوم التي احتلت فيه التسلسل المرتبي الأول، ثم جاءت في التسلسل على التوالي: كلية الهندسة وأشار إليها (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٥%) ثم كلية الآداب في التسلسل الثالث وأشار إليها (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٥%) وبنفس التسلسل جاءت كلية التربية (ابن رشد) وأشار إليها (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٥%) وفي التسلسل الرابع كلية العلوم السياسية وأشار إليها (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٨%) وبنفس التسلسل جاءت كلية الصيدلة وأشار إليها أيضاً (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٨%).

جدول رقم (١١)

يوضح اللقب العلمي بالنسبة للمبحوثين

الموقع	ت	%
مدرس مساعد	72	36
مدرس	36	18
أستاذ مساعد	62	31
أستاذ	30	15
المجموع	200	100

يتضح من الجدول (١١) أن (٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٦%) أشاروا بأن لقبهم العلمي في الكلية هو مدرس مساعد، وأشار (٣٦) مبحوثاً وبنسبة (١٨%) أن لقبهم العلمي في الكلية مدرس، وأشار (٦٢) مبحوثاً وبنسبة (٣١%) إلى أن لقبهم العلمي في الكلية هو أستاذ مساعد، فيما أشار (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٥%) إلى أن لقبهم العلمي في الكلية هو أستاذ.

ثانياً: البيانات الأساسية:

المحور الأول: بيانات عن السلطة:

جدول رقم (١٢)

يوضح المبرر الأساسي لشرعية السلطة السابقة في العراق حسب رأي المبحوثين

العوامل	الذكور			الإناث		
	ت	%	التسلسل المرتبني	ت	%	التسلسل المرتبني
القوة	79	39.5	1	83	41.5	1
الدستور	14	7	2	6	3	3
جاذبية وقوة شخصية الرئيس	6	3	3	10	5	2
الأعراف الاجتماعية	1	0.5	4	1	0.5	4
الدين	0	0	5	0	0	5

يتضح من الجدول (١٢) وحسب التسلسل المرتبني أن القوة هي المبرر الأساسي الذي كانت تستند عليه السلطة المنهارة السابقة في العراق، وهذا ما ظهر

من إجابات الذكور والإناث، إذ أشار على التوالي من الذكور (٧٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٩,٥%) بأن القوة كانت المبرر الأساسي الذي استندت عليه السلطة المنهارة السابقة في العراق، وأشار (١٤) مبحوثاً وبنسبة (٧%) إلى الدستور، بينما حصلت جاذبية وقوة شخصية الرئيس على المرتبة الثالثة، إذ أشار إليها (٦) مبحوثين وبنسبة (٣%) ثم تلتها الأعراف الاجتماعية والتي أشار إليها مبحوث واحد (١) وبنسبة (٠,٥%) ولم تكن شرعية للدين كمبرر أساسي للسلطة المنهارة في العراق إذ لم يشر أي من المبحوثين الذكور إليها.

أما الإناث: فقد حصلت أيضاً القوة على المرتبة الأولى كمبرر أساسي لشرعية السلطة المنهارة في العراق، حسب رأي الإناث المبحوثات، فقد أشارت (٨٣) مبحوثة وبنسبة (٤١,٥%)، لذلك ثم تلتها على التوالي جاذبية وقوة شخصية الرئيس إذ أشارت إليها (١٠) مبحوثات وبنسبة (٥%)، ثم الدستور وأشارت إليه (٦) مبحوثات وبنسبة (٣%)، ثم تلتها الأعراف الاجتماعية وأشارت إليها مبحوثة واحدة (١) وبنسبة (٠,٥%)، ولم تشر أية مبحوثة على أن الدين كان مبرراً أساسياً لشرعية السلطة السابقة. وقد اتفق الذكور والإناث على القوة إذ جاءت بالمرتبة الأولى، أما الدين فلم يشر إليه كلا الجنسين.

وقد يبدو أن القوة كانت ركيزة أساسية في بناء السلطة المنهارة ولا غرابة في ذلك، إذ عايش المبحوثون تلك الحقبة، ولو عدنا إلى أعمار المبحوثين في الجدول (٦) نجدها تتحصر بين عمر (٢٧-٧٦) سنة، وقد عبرنا عن السلطة المنهارة بأنها سلطة النظام الحاكم، الذي كان يقوده صدام حسين التي سلطت من سنة (١٩٧٩-٢٠٠٣)، نجد أن الفترة المتسلطة هي (٢٤) سنة تقريباً، ولو طرحنا هذا الرقم (٢٤) سنة من عمر المبحوثين لوجدنا أن المبحوثين عايشوا هذا التسلط من عمر (٣) سنوات، والغالبية من المبحوثين عايشوا هذه السلطة أيضاً وهم صغار في العمر، أي وهم أطفال أو في سن الشباب، وإذا عدنا للجدول (٦) نجد حتى الذين تقع أعمارهم

ما بين (٦٧-٧٦) وهم (٤) مبحوثين فقط وبنسبة (٢%) فإن أعمارهم كانت تقريبا (٤٣-٥٢) سنة، أي تقريبا هم في أعمار الشباب.

وهذا يعني أن كل المبحوثين قد عايشوا حقبة السلطة السابقة، وأدركوا صفاتها وهي حاضرة في الأذهان، وقد عبر عن تلك الحقبة بالصفة العسكرية التي تكون سماتها الأساسية ومنذ ذلك الحين كانت القوة هي المعبر الحقيقي للسلطة، ابتداء من إعدامات ١٩٧٩ لرفاق حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن ثم الحرب العراقية - الإيرانية، والتي لم تفارق الملابس العسكرية جسد رئيس السلطة ورموز نظامه، ومن ثم غزو الكويت وما تعاقب عنها من أحداث ١٩٩١، ومع هذا كله سياسة السلطة في الداخل، وضغوطها على المجتمع العراقي، وبالتالي التهديدات العسكرية لكلا الجانبين السلطة العراقية وأمريكا وحلفائها ومن ثم العدوان عام ٢٠٠٣.

كل هذا خلق في خيال وذهنية الشخص العراقي أن القوة هي المعبر الحقيقي وهي المبرر الأساسي الذي كانت تستند إليه السلطة السابقة، وهذا العمر الزمني المبني على القوة كان يعبر عنه بأشكال مختلفة، ومنها شكل إهلاك البلاد والعباد^(١). لذلك انهارت السلطة بالشكل الذي انهارت به، والذي كان مفاجئا للبعض، ولكن قد لا يكون مفاجئا لمن يعي ويقرأ الظروف والعلاقة بين السلطة والمجتمع في تلك الفترة، إذ خلقت سياسة القوة هذه فجوة كبيرة بين السلطة والمجتمع، ونتيجة لها تخلى المجتمع (الشعب) عن السلطة، كما تخلى عنها الجيش، ولو كانت العلاقة أمتن من ذلك، ومبنية على الاحترام والثقة المتبادلة لما انهارت هذه السلطة بهذا الشكل، إلا أن السلطة لم تكن تحترم الشعب، فلم يحترمها الشعب، ولم يقف معها في وقت كانت في أمس الحاجة لمن يقف معها، لذلك كانت السلطة مخدوعة أو كانت

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة

الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تعقيب جواد الخالصي، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ط١، ص٦٧٦.

قد خدعت نفسها وطرحت شعارات طالبت الشعب بالالتزام بها عن طريق القوة، وبهذه السياسة انهار كل شيء^(*).

جدول رقم (١٣)

يوضح الأسباب التي أدت إلى انهيار السلطة السابقة حسب رأي المبحوثين

الإناث			الذكور			العوامل
الترتيب	%	ت	الترتيب	%	ت	
1	33.5	67	1	32.5	65	سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد
4	8	16	4	8	16	الظروف التي أفرزتها الحرب العراقية - الإيرانية
3	28	56	2	27	54	عدم العدالة في التعامل مع المواطنين
2	29.5	59	3	25.5	51	حرب الكويت

يوضح الجدول (١٣) الأسباب التي أدت إلى انهيار السلطة السابقة في

العراق وحسب التسلسل المرتبي، كما أشار إليها المبحوثون على التوالي:

بالنسبة للذكور فقد حصلت سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد على التسلسل الأول، أشار إليها (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٢,٥%)، ثم تلتها عدم العدالة في التعامل مع المواطنين وأشار إليها (٥٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٧%) ثم جاءت حرب الكويت^(**) بالمرتبة الثالثة إذ أشار إليها (٥١) مبحوثاً وبنسبة (٢٥,٥%)، ثم بعدها الظروف التي أفرزتها الحرب العراقية - الإيرانية إذ أشار إليها (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٨%).

أما عن الإناث، فقد حصلت سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد على التسلسل الأول وأشارت إليها (٦٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,٥%)، ثم تلتها حرب الكويت وأشارت إليها (٥٩) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٥%)، ومن ثم تلتها عدم العدالة في

(*) ملاحظة تنطبق على كل أسئلة الاستمارة، لم يحصل الباحث على أية معلومات أخرى في فقرة (أخرى تذكر)، لذلك لم يظهر وجودها في التفسير.

(**) ونقصد بحرب الكويت وما عبر عنها في الاستمارة الاستبائية أيضاً هو غزو الكويت، وما أعقبته من أحداث، مثل أحداث ١٩٩١، ثم الحصار الاقتصادي والعدوان العسكري عام ٢٠٠٣.

التعامل مع المواطنين إذ أشارت إليها (٥٦) مبحوثة وبنسبة (٢٨%)، ومن ثم جاءت الظروف التي أفرزتها الحرب العراقية - الإيرانية في المرتبة الأخيرة وأشارت إليها (١٦) مبحوثة وبنسبة (٨%).

وهذه النتيجة تطابق ما اتضح من الجدول (١٢) السابق، إذ أن سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد قد حصلت على التسلسل الأول عند الذكور والإناث، وهذه السياسة هي ترجمة للقوة التي كانت تستعين بها السلطة المنهارة في تعاملها مع الشعب، هذه القوة التي عبر عنها بأشكال كثيرة ومختلفة، لذلك يكاد يتفق عليها اغلب العراقيين؛ لأنها سياسة كانت متعمدة ومفضوحة ولا غبار عليها.

وقد يكون الاختلاف في التسلسل المرتبي ما بين الذكور والإناث بالنسبة للعاملين الآخرين (عدم العدالة في التعامل مع المواطنين - وحرب الكويت)، إذ حصل عدم العدالة في التعامل مع المواطنين على المرتبة الثانية عند الذكور، وحرب الكويت المرتبة الثالثة، أما الإناث فقد حصل العكس، المرتبة الثانية حرب الكويت والمرتبة الثالثة عدم العدالة في التعامل مع المواطنين، واتفقوا على الحرب العراقية - الإيرانية على المرتبة الأخيرة، إذ قد يعود السبب فيما يخص عدم العدالة في التعامل مع المواطنين إلى أن الذكور أكثر إحباطاً وأكثر التصاقاً مع سياسة السلطة السابقة، فقد عانى الشباب الذكور أكثر مما عانته الأنثى، وذلك بحكم أن الشباب كانوا البنك الرئيسي للدم في كل الحروب التي خاضتها السلطة السابقة وقد عايشوا عن كثب الفساد الإداري المتفشي في أجهزة ودوائر ومؤسسات الدولة، ومنها المؤسسة العسكرية التي لم تخبرها كثيراً الأنثى، إذ عايش هؤلاء الشباب هذا الفساد الإداري عن طريق الرشاوى والمحاباة لجماعة دون أخرى والتعصب على حساب فئات معينة والتحيز لجماعات معينة من قبل السلطة.

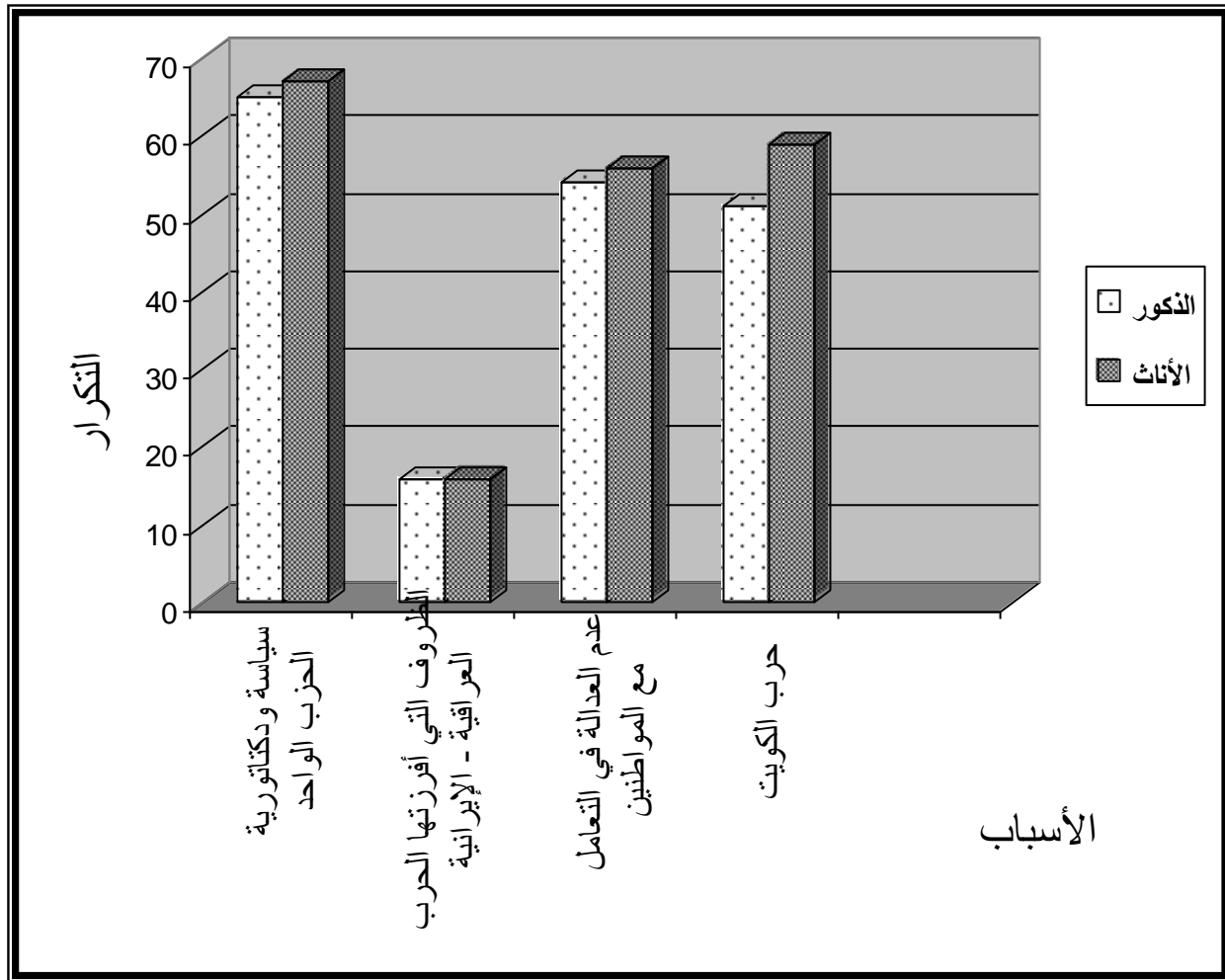
هذا التحيز الذي أدرك فيه الشخص العراقي عدم العدالة في التعامل من قبل السلطة لمواطنيها، وهذا انسحب أيضاً على كل مؤسسات الدولة، سواء كان في التعيين في الوظائف أو في القبول في الدراسات المختلفة، أو في أمور أخرى قد يكون الأشخاص الذكور على علم ودراية بها أكثر من الإناث اللواتي غالباً ما كانت مشاركتهن خارج الأسرة أقل من الذكور، لذلك انتشرت في تلك المدة (مدة حكم

السلطة المنهارة) ولاسيما بعد الحرب العراقية - الإيرانية الهجرة الإجبارية الخارجية للشباب بشكل كبير، وخاصة المتعلمون منهم، بحثا عن عمل وبحثا عن أمان أكثر أو بحثا عن عدالة أوسع.

وحتى الإناث لجأن إلى ذلك، لكن بشكل أقل من الذكور، فضلا عن السياسات الضاغطة الأخرى على الذكور، مثل تكليف الشباب بواجبات أثقلت كاهلهم كالخفارات في مقرات الحزب أو السخرة في العمل أو ملاحقة بعض الشباب المتدينين..الخ من المضايقات، كان الأشخاص الذكور أكثر إحساسا بها من الإناث لذلك ارتفع هذا العامل في التسلسل المرتبي على المبحوثات الإناث.

الشكل رقم (٥)

يوضح الأسباب التي أدت إلى انهيار السلطة السابقة حسب رأي المبحوثين



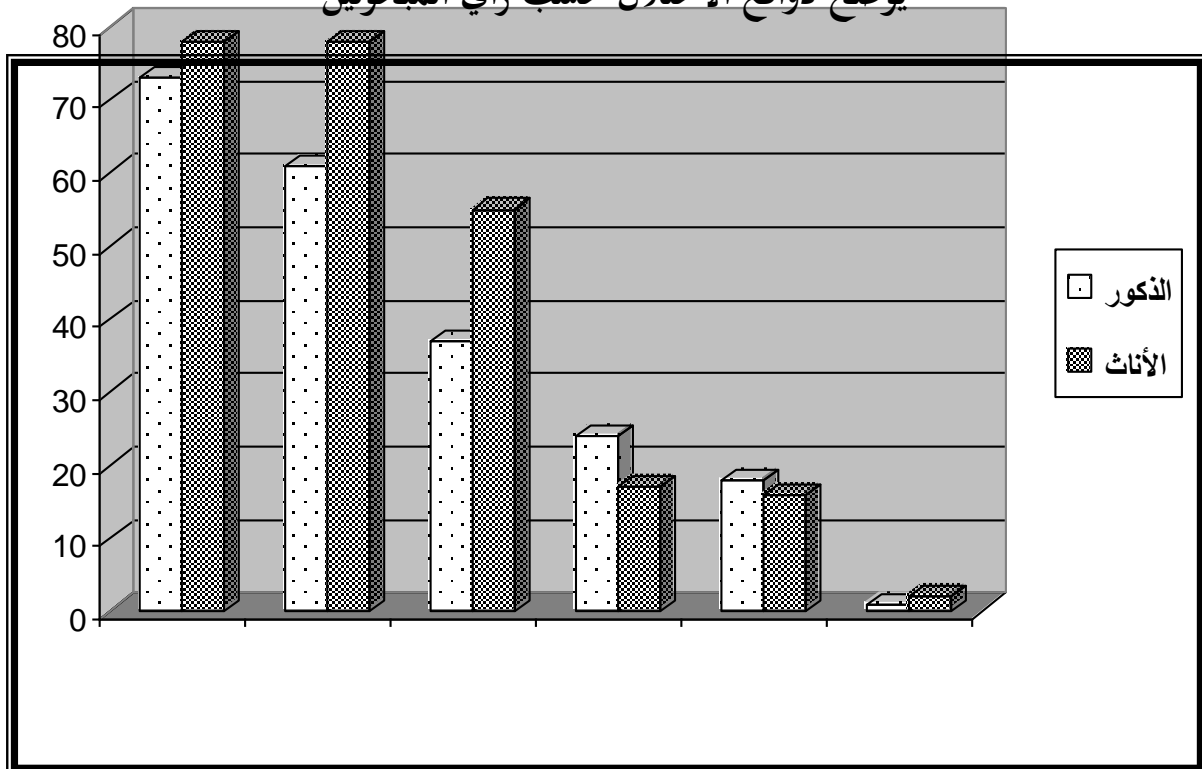
جدول رقم (١٤)

يوضح دوافع الاحتمال حسب رأي المبحوثين

الإناث			الذكور			العوامل
التسلسل ل المرتبى	%	ت	التسلسل المرتبى	%	ت	
أ 1	39	78	1	36.5	73	مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة
ب 1	39	78	2	30.5	61	أمن إسرائيل
2	27.5	55	3	18.5	37	النفط
4	0.8	16	4	12	24	الخلاص من نظام صدام حسين
3	8.5	17	5	9	18	أسباب تاريخية (عقيدية صليبية)
5	1	2	6	0.5	1	التخلص من أسلحة الدمار الشامل

شكل رقم (٦)

يوضح دوافع الاحتمال حسب رأي المبحوثين



تعددت الدوافع لاحتلال العراق، فكان منها الظاهر والذي أسقطت بعد الاحتلال أغلب بل كل ذرائعه، وكان منها المستتر والذي تعددت أشكاله وبنان أيضا بعد الاحتلال. ففي عام ١٩٩١ كتب شوارتزكوف قائد القوات المتحالفة ضد العراق في ما سمي (عاصفة الصحراء) تحت عنوان "لا يحتاج الأمر إلى بطل" *"It Doesn't Take a Hero"* بعد أن عين القائد للقوات الأمريكية، طلب منه زيارة منطقة الشرق الأوسط وأن يقدم تقريرا يبين فيه ما تواجهه أمريكا من أخطار في هذه المنطقة، وقد كانت نتائج هذا التقرير الذي كتبه عام ١٩٨٩: يتبين أن أعظم خطر يواجه المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هو العراق، وعلى ضوء هذه النتيجة قامت أمريكا بكل جهدها بتهيئة الرأي العام الغربي خاصة ضد العراق، بشكل حملات متتالية وكان الإعلام طرفا بارزا فيها، واتخذت بذلك ذرائع عدة منها المدفع العملاق وإعدام بازوفت وغيرها^(١).

وليس الخطر العسكري الدافع للاحتلال فحسب، كما يرى شوارتزكوف، بل هناك الدافع المادي الكبير الذي سعت أمريكا لأن يكون العراق غنيمة كبرى لها بعد العدوان العسكري الذي أصبح مهيبا له، فقد اتضحت فيه نظرية (العسل والذباب) بشكل كبير، كما صرح بذلك السيناتور جون ماكين *John McCain* إذ قال: أن العراق (إناء عسل ضخم، يجتذب أعدادا كبيرة من الذباب)، ويقصد بالذباب هي الشركات الأمريكية مثل: هاليبرتون وبيكتل وغيرها، الذين هرولوا إلى العراق مباركين في ذلك العدوان بكل شراسة بما حمل من أسلحة محرمة دوليا، والعسل الذي حلموا به ويتكالبون عليه هو خيارات العراق المتعددة بما فيها النفط^(٢).

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٩٦٢-٩٦٣.

(٢) نعومي كلاين، بغداد، السنة الصفر، نهب العراق سعيا إلى (بوتوبيا) المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٨) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٥.

ويتضح من الجدول (١٤) دوافع الاحتلال حسب رأي المبحوثين، وحسب التسلسل المرتبي:

عن الذكور، فقد جاء دافع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في التسلسل المرتبي الأول، فقد أشار إليها (٧٣) مبحوثاً ونسبة (٣٦,٥%)، فيما جاء في التسلسل المرتبي الثاني أمن إسرائيل وأشار إليه (٦١) مبحوثاً بنسبة (٣٠,٥%)، فيما حصل النفط على التسلسل المرتبي الثالث وأشار إليه (٣٧) مبحوثاً ونسبة (١٨,٥%)، أما الخلاص من نظام صدام حسين فقد جاء في التسلسل المرتبي الرابع وأشار إليه (٢٤) مبحوثاً ونسبة (١٢%)، فيما حصلت الأسباب التاريخية (عقيدية صليبية) على التسلسل المرتبي الخامس، وأشار إليه (١٨) مبحوثاً ونسبة (٩%)، فيما حصل التسلسل المرتبي السادس والأخير لدافع التخلص من أسلحة الدمار الشامل إذ أشار إليه مبحوث واحد فقط (١) ونسبة (٠,٥%).

أما عن المبحوثات الإناث، فقد كانت إجاباتهن وحسب التسلسل المرتبي وعلى التوالي كالآتي:

حصل دافع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة على التسلسل المرتبي الأول، إذ أشارت إليه (٧٨) مبحوثة ونسبة (٣٩%) وبنفس التسلسل حصل دافع أمن إسرائيل إذ أشارت إليه (٧٨) مبحوثة وبنفس النسبة وهي (٣٩%)، فيما حصل على التسلسل المرتبي الثاني دافع النفط وأشارت إليه (٥٥) مبحوثة ونسبة (٢٧,٥%)، وجاء دافع الأسباب التاريخية (عقيدية صليبية) على التسلسل المرتبي الثالث وأشارت إليه (١٧) مبحوثة ونسبة (٨,٥%)، فيما جاء دافع الخلاص من نظام صدام حسين على التسلسل المرتبي الرابع وأشارت إليه (١٦) مبحوثة ونسبة (٨%)، فيما جاء دافع التخلص من أسلحة الدمار الشامل على التسلسل المرتبي الخامس والأخير وأشارت إليه مبحثتان (٢) ونسبة (١%).

تدل هذه الأرقام على أن هناك اتفاقاً وتطابقاً كبيراً بين إجابات المبحوثين من الذكور والإناث حول دوافع الاحتلال، ويبدو من الجدول أعلاه أن المبحوثين

العراقيين يعون بأن لهذه الدوافع ذرائعاً كانت وهمية وغير صحيحة من أجل احتلال العراق، ومنها التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية التي اتفق عليها المبحوثون من الذكور والإناث، بأنها جاءت بالتسلسل الأخير ولم يشر إليها سوى مبحثاً واحداً من الذكور ومبحثين من الإناث وهذه الذريعة قد أسقطت وبان زيفها وقد صرح الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد سنتين من العدوان على العراق بعدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، هذه الذريعة التي طالما ردها الرئيس الأمريكي نفسه وحلفاؤه من أجل العدوان على العراق، وقد تناقلت وسائل الإعلام بكل أشكالها هذا التصريح، وكان هذا التصريح بعد أن عجزت قوات الاحتلال في العثور على أية أسلحة دمار شامل في العراق وكما أكد ذلك انتوني كوردسمان إذ قال: (خضنا الحرب على أساس معلومات مخبرائية مغلوبة ومبررات لم نستطع الدفاع عنها أمام العالم أو أمام العراقيين)^(١).

وبهذا تعد هذه الحرب غير شرعية وتعد عدواناً ظالماً على العراق^(٢)، إذ نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تعريف العدوان الصادر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ في جانب منه:

(المادة الأولى: العدوان هو استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها.

المادة الثانية: الاستخدام الأول للقوة المسلحة من قبل دولة بما يتناقض مع الميثاق يشكل دليلاً بديهياً على عمل عدواني.

المادة الثالثة: أي من الأفعال التالية يعد عملاً عدوانياً:

(١) أنتوني كوردسمان، نحو استراتيجية أمريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٣)، آذار/ مارس، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

(٢) د. خير الدين حسيب، مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥٨.

- أ. قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو أو مهاجمة أراضي دولة أخرى، أو أي احتلال عسكري مهما كان مؤقتاً ينشأ من هذا الغزو أو الهجوم.
- ب. قيام القوات المسلحة لدولة ما بالقذف بالقنابل ضد أراضي دولة أخرى أو استخدام أية أسلحة من قبل دولة ضد أراضي دولة أخرى.
- ج. محاصرة موانئ أو شواطئ دولة من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى.
- د. هجوم من قبل القوات المسلحة لدولة ما على القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو مشاة البحرية والأساطيل الجوية لدولة ما^(١).

ومن هذا نستنتج أن الولايات المتحدة وحلفائها قاموا بعدوان على العراق، وأن هذا الاستنتاج يؤدي إلى استنتاج آخر، وهو أن أمريكا تنتهج قانون القوة وليس قوة القانون في تعاملها مع العراق، وقد يؤكد هذا العدوان وهذا الاستنتاج تطاول واستخفاف الولايات المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاقها، إذ عبر عن هذا الاستخفاف والتطاول والتجاهل بصور متعددة ومتكررة ضد العراق، وإذا نظرنا إلى المادة (٢-٤) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تقول: (بمتنع كافة الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي)^(٢)، هذا التطاول والاستخفاف ليس أمراً غريباً أو عجبياً، وكما أوضحنا سابقاً بأن الولايات المتحدة تنتهج بشكل أساسي مبادئ لا شرعية وغير إنسانية في تحقيق مصالحها، حتى ولو على حساب المجتمع الأمريكي نفسه، فهي تعتمد على أسلوب الخداع الأمريكي والقوة والتهديد والرشاوى في التعامل مع الآخرين.

(١) رامزي كلارك، جرائم الحرب الأمريكية في العراق، رسالة إلى كوفي أنان الأمين العام للأمم

المتحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠١) آذار/ مارس، ٢٠٠٤، ص ١٣٤.

(٢) جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٤، ص ١٧٦.

لذلك تأكدت الولايات المتحدة بأنها تستطيع أن تتلاعب بمجلس الأمن عن طريق حيلها وخدعها المعتادة، وبأساليب غير شرعية وغير إنسانية من أجل تبني عدوان يساند الأهداف الأمريكية^(١).

وعليه فإنها لم تتردد في العدوان العسكري وإلقاء القنابل على العراق، هذه الأعمال غير شرعية لم تصرح بها الأمم المتحدة، بل متجاوز عليها، لكن هذا التجاوز قد يكون بتواطؤ من قبل الأمم المتحدة نفسها، وإلا فبماذا يفسر أن دولة مثل أمريكا وهي عضو دائم في مجلس الأمن ولها شخصية اعتبارية على أساس أنها راعية القانون الدولي تقوم بأعمال غير شرعية كأن ترشو أو ترهب مجلس الأمن ليتبنى قرارات أو يتخلى عن أخرى؟

إن هذه لسيطرة كاملة، وبأساليب غير شرعية من الولايات المتحدة على قرارات مجلس الأمن، وقد ظهر ذلك على العراقيين منذ عام ١٩٩١ ولحد الآن^(٢). وكانت هناك ذرائع أخرى لشن العدوان على العراق غير أسلحة الدمار الشامل، ومنها المؤامرة المزعومة لاغتيال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عام ١٩٩٣، التي نال العراق منها الكثير من الأذى عن طريق قصف العراق بالصواريخ، هذه الذريعة التي استندت إلى استنتاج لمحكمة كويتية لقرار إدانة على مشتبه بهم قد عذبوا للإدلاء بهذا الاعتراف فلم تتوان إدارة كلينتون في قصف العراق فوراً^(٣).

ثم حيكّت مؤامرات وذرائع أخرى ضد العراق، ومنها ارتباط العراق بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن، والذي ثبت بطلانه لاحقاً، كما صرح به المسؤولون الأمريكيون أنفسهم، هذه الذريعة سعت إليها أمريكا بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لتهدئ الرأي العام العالمي ضد العراق.

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ٣٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

ثم بعد هذا الفشل الذي أصاب ذريعة أن صدام حسين يتآمر على رؤساء الولايات المتحدة وأن صدام حسين له علاقة بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، صرح المسؤولون الأمريكيون صراحة وعلنا أن العدوان على العراق قائم لا محالة، بغض النظر عن صدام حسين ووجوده في السلطة، فقد صرح رامسفيلد قبل العدوان بحوالي ثلاثة أيام، أنه: "حتى لو تتحى صدام حسين عن السلطة فنحن سنغزو العراق"^(١)، إذن التخلص من أسلحة الدمار الشامل العراقية هي ذريعة وهمية تم إبطالها.

وتأتي الدوافع المستترة والتي لم يعلن عنها بصراحة وفي مقدمتها النفط، وكما أشرنا سابقا في تبني نظرية (العسل والذباب)، ومن ثم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ لأنها تدرك مدى أهمية العراق في المنطقة والعالم، ليس من الناحية المادية فحسب، التي تتمثل في النفط، وإنما بخيراته النادرة الأخرى وموقعه الاستراتيجي المهم، فقد قيل قديما أن من يملك العراق يملك الجهات الأربع، وعده بعض من العرب والمسلمين بأنه جمجمة العرب، وكما يقول آرنولد توينبي: أن العراق مركز الأرض، وفي تصريح لوزير خارجية أمريكي سابق، وهو فوستر دالاس، قال أن العراق أخطر بقعة في الأرض^(٢).

هذا فضلا عن التراث التاريخي الذي مهد لهذه النظريات والمتجسد في الروايات والحكايات العراقية والبغدادية القديمة، والتي ترجم منها الكثير إلى اللغات العالمية، هذه الكتابات التي أنعشت هذا الخيال الاستعماري الذي عد عاملا مهما لهذا الطمع والتكالب، فالعراق وعلى مدى قرون طويلة يمثل غنيمة كبرى وثمينة. ويرى الباحث أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في جعل العراق غنيمة كبرى وثمينة، هذه العوامل تتجسد في الآتي:

(١) د. خير الدين حسيب، مستقبل العراق، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٢) عدنان ياسين مصطفى، العراق والمنطقة بعد الحرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١،

١. العامل الأسطوري الخيالي أو الروائي الأدبي:

هذا العامل يتجسد في الكلام الكثير بشكل أساطير وروايات أدبية عن العراق وإمكانياته المادية والكنوز التي وجدت فيه، ومن هذه الأساطير والروايات، حكايات ألف ليلة وليلة، والسندباد والشاطر حسن وعلي بابا والأربعين حرامي، وعلاء الدين والمصباح السحري وغيرها، قد ساهمت في بلورة خيال فكري مؤمن بأن العراق خصب بالثروات والخزائن، وهذا التراث ساهم بشكل لا شعوري عند الأمم الأخرى بالأطماع المنصبة حول العراق.

٢. التاريخ:

حمل التاريخ أحداثا كثيرة وكبيرة تدل على وجود كنوز كبرى في العراق، وأن ملوك العراق يختزنون أنواعا من الذهب والفضة والتحف الثمينة.

٣. الموقع الاستراتيجي للعراق، وخصوبة أرضه ووفرة مياهه.

٤. الوجود الحقيقي لثروات العراق:

فالعراق يمتلك ثاني احتياطي نفط في العالم، فضلا عن المعادن الأخرى، وكذلك الزراعة، فهو أول بلد في إنتاج التمور.

٥. التراث الحضاري:

فالعراق ممثلا عن العرب، خاض صراعات كبيرة وكثيرة مع مجتمعات وحضارات منافسة، كالحضارة الفارسية والعثمانية والرومانية، فالعرب والعراق شهدوا حربا طويلة مع هذه الحضارات مما أدى إلى تراكمات تأرية حضارية عقيدية ساهمت في تأجج واستمرار الحصار من فترة لأخرى.

هذه المكونات والعوامل ساهمت في خلق صورة زاهية وغنية عن العراق لأن يكون غنيمة كبرى، ولهذه الأهداف أدى ضعف العراق المفتعل بالحصار والحروب

وتعاون حلفاء العدوان في اتخاذ القرار الهجومي من أمريكا وحلفائها من أجل احتلاله.

والإهل يعقل أن دولة مثل أمريكا تبني كل سياستها على المطامع والخذع بأية وسيلة، حتى ولو غير شرعية، وأن مصالحها الاقتصادية خاصة فوق كل اعتبار تتفق هذا الكم من الأموال الهائلة وتعتبر هذه المسافات البعيدة والمحيطات، وتخسر ما تخسره من الموارد البشرية بقتل جنودها من أجل تغيير نظام سياسي تدعي بأنه دكتاتوري وغير عادل، وهي جاءت إلى العراق كطرف خيري من أجل تحريره وترسيخ الديمقراطية لشعبه^(١)؟

ثم يأتي بعد ذلك الهدف المستتر الأخير غير المعلن، وهو أمن إسرائيل، إذ أشار إلى ذلك الباحث الأمريكي مايكل هيدسون، والذي أكد أن للعدوان على العراق أهداف خفية من أهمها تعزيز الأمن الإقليمي لإسرائيل، وتجزئة السلطة المركزية، وإسنادها إلى الشيعة والأكراد في شروط.

وقد قامت مؤسسات أكاديمية بحثية أمريكية بتوضيح أن أهداف الإدارة الأمريكية ودوافعها هو تجزئة العراق وتقسيمه عرقياً وطائفيًا، وهذه أصلاً مشاريع صهيونية قديمة، فقد أعلن الإسرائيلي عوديدبنون في الثمانينيات الذي دعا إلى تقسيم العراق إلى ثلاث كانتونات: الأولى كردي في الشمال، والثاني سني في الوسط، والثالث شيعي في الجنوب^(٢).

وهذا ما أراده المحتل عندما سعى ويسعى في كل لحظة لإثارة فتن طائفية وأثنية الهدف منها تفرقة العراقيين وتجزئتهم ليصبح العراق بلداً ضعيفاً تستفيد منه إسرائيل على المدى البعيد، حيث طالما هدد العراق عبر التاريخ أمن إسرائيل فوجود

(١) هاني فارس، العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص ١٢٢.

(٢) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٤٢-٦٤٤.

العراق موحد قوي يقلق أمن إسرائيل ولا بد لحماية أمن إسرائيل من تجزئة العراق وإضعافه.

أما عن الأسباب التاريخية التي تتسم بأنها (عقيدية - صليبية) فهي لا يزال لها حضور في خيال وعمل الساسة الأمريكيين والإسرائيليين والصليبيين بصورة عامة، ومما يدل على ذلك زلة اللسان المزعومة للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عندما صرح بأن العدوان على العراق هي حرب صليبية.

والباحث يرى أن ظهور رئيس السلطة المنهارة صدام حسين على القنوات الفضائية في سيناريو يمثل محاكمته أو استجوابه من قاض وهو مقيد بالسلاسل وهو في قفص الاتهام وبشكل مهين، فهذا لا يليق به كرئيس دولة ولا يليق بالصورة التي اعتاد العراقيون والعرب وحتى بعض المسلمين أن يشاهدوه بها، فهي في نظر الباحث محاكاة للتاريخ، وقد صور بشكل مقصود ليحكي فكرة الحرب الصليبية، إذ استخدمت بمثابة ثأر لأحقاد تاريخية. كما أن هذه الصورة رد اعتبار لما قام به نبوخذ نصر قائد العراق قديما في السبي البابلي، عندما أهان وأذل اليهود، واقتادهم مكبلين بالسلاسل إلى بابل، ومنهم كل من هو قادر على حمل السلاح، وفي مقدمتهم أمراءهم وملوكهم، وبهذا أرادوا أن يذلوا من خلاله العراقيين والعرب والمسلمين خاصة، بعد أن كان صدام حسين يعد رمزا للبطولة والشموخ في وجه إسرائيل عند بعض العراقيين وبعض العرب وبعض المسلمين.

وقد تتجسد هذه الأحقاد الصليبية فيما كتبه (توماس فريدمان) عندما أشار بأن الهدف الحقيقي للعدوان على العراق هو إرضاء لنوازع الانتقام بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، لذلك اختير العراق ممثلا عن العرب والمسلمين، فهذا الاختيار ليس عشوائيا، وإنما له صلات بالتاريخ والثقافة والواقع، فالنقل المباشر للغارات الجوية على العراق، وبغداد خاصة والعدوان العسكري عام ١٩٩١ وإلقاء القنابل الضخمة الحارقة والقاتلة بكل شراسة والتي هي محرمة دوليا وحرقت بغداد بما فيها، وقتل المدنيين ومشاهدتهم مباشرة عبر الفضائيات قد يشفي غليل الصليبيين الحاقدين على

العرب والمسلمين، فهذا المشهد هو صورة صادمة للعرب والمسلمين وهذه قد تعادل الكيفية التي كان يمكن للغربيين أن يتحسروا ويشعروا بها عند تدمير رموزهم الحضارية والثقافية مثل لندن وباريس وواشنطن، وهي شفاء لغيلل أحداث ١١ سبتمبر، والعالم يشاهد أمريكا تحترق في عقر دارها، ألم تكن بغداد منارا للحضارة والعلم، وكانت موطننا لألف ليلة وليلة، وظلت لفترات زمنية طويلة مدينة لا مثيل لها في العالم كله^(١).

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة بالنسبة للذكور هي (٥٦,٩٧٧) و(٧٨,٦٧٨) بالنسبة للإناث، وهما أكبر من القيمة الجدولية^(*) للجنسين وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٥) عند مستويات الثقة (٩٥%) و(٩٩%)، وعليه نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين دوافع الاحتلال، وبذلك نقبل فرضية الدراسة التي فحواها (يكون الهدف الأساسي من انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية هو مصالحها الخاصة)، وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباط ضعيف سلبي في كلا الجنسين وهو (-٠,٠٨) للذكور و(-٠,٣٧) للإناث، بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين دوافع الاحتلال.

وقد علل الباحث وجود هذا الارتباط بصورة ضعيفة بسبب تعدد العوامل في أسباب انهيار السلطة، إذ كانت العوامل تتسم بكونها عوامل داخلية وخارجية ساهمت في انهيار السلطة وقد كانت العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية مثل سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد والظروف التي أفرزتها الحرب العراقية - الإيرانية، وعدم العدالة في التعامل مع المواطنين، هذه العوامل التي قللت من قيمة الارتباط بدوافع الاحتلال.

(١) هاني فارس، العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص ١١٨.

(*) القيمة الجدولية، (١١,٠٧٠) و(١٥,٠٨٦).

جدول رقم (١٥)

يوضح سبب قيام الاحتلال بتعيين السلطات المؤقتة حسب رأي المبحوثين

الإناث			الذكور			العوامل
الترتيب	%	ت	الترتيب	%	ت	
3	8	16	2	15	30	توفير ودعم الاستقرار السياسي
1	23.5	47	1	27.5	55	صنع حكومة وسلطة موالية للاحتلال
2	12	24	4	2.5	5	مكافأة الشخصيات التي ساعدت المحتل على سقوط السلطة السابقة واحتلال العراق
4	6.5	13	3	5	10	إثارة الفتن الطائفية

يتضح من الجدول (١٥) أن إجابات المبحوثين تمثلت في الآتي، وحسب التسلسل المرتبي للعوامل المذكورة فقد أشار الكثير من المبحوثين من الذكور والذي يمثل التسلسل المرتبي الأول إلى أن صنع حكومة وسلطة موالية للاحتلال هي العامل الأهم الذي سعى إليه المحتل وقام بتتصيب حكومة وسلطة موالية له، وقد أشار (٥٥) مبحوثاً أي بنسبة (٢٧,٥%) ثم تلاها توفير ودعم الاستقرار السياسي وأشار إليه (٣٠) مبحوثاً أي بنسبة (١٥%)، ثم جاء بالمرتبة الثالثة إثارة الفتن الطائفية وأشار إليه (١٠) مبحوثين وبنسبة (٥%)، وقد جاء عامل مكافأة الشخصيات التي ساعدت المحتل في سقوط السلطة السابقة واحتلال العراق بالمرتبة الأخيرة إذ أشار إليه (٥) مبحوثين أي بنسبة (٢,٥%).

أما إجابات الإناث، فقد كانت حسب التسلسل المرتبي الآتي:

فقد حصل عامل صنع حكومة وسلطة موالية للاحتلال بالمرتبة الأولى إذ أشارت إليه (٤٧) مبحوثاً بنسبة (٢٣,٥%)، ثم جاء بالمرتبة الثانية مكافأة الشخصيات التي ساعدت المحتل في سقوط السلطة السابقة واحتلال العراق، إذ

أشارت إليه (٢٤) مبحوثة بنسبة (١٢%)، ثم تلاها عامل توفير ودعم الاستقرار السياسي بالمرتبة الثالثة، إذ أشارت إليه (١٦) مبحوثة وبنسبة (٨%)، وجاء عامل إثارة الفتن الطائفية بالمرتبة الأخيرة وأشارت لذلك (١٣) مبحوثة بنسبة (٦,٥%).

ومن خلال استقراء الواقع خلال مدة السلطات المؤقتة(*) نجد أن إجابات المبحوثين كانت قريبة جدا من الواقع، وقد يعزز ذلك ما ذهب إليه المفكرون والساسة الأمريكيون والغربيون أنفسهم، وهذا مايكل هدسون يقول أن: (مجلس الحكم الذي عينه الأمريكيون هو تحت هيمنة جماعة خارجية، إما يجندها البنتاغون أو وكالة المخابرات المركزية [السي - آي - أي] ويفتقر إلى الشرعية والسلطة - على السواء - ، لإقامة نظام سياسي جديد)^(١).

هذا المجلس يفتقر للشرعية وليس لديه أيضا أية سلطة كما ثبت في الواقع لأنه وجد من قبل أمريكا، وعليه فإن العراقيين يرون فيه خداعهم لأن قوات الاحتلال هي التي تسيّر شؤون العراق^(٢).

ولم تشهد مدة حكم السلطات المؤقتة أي استقرار في العراق، بل عمدت القوات المحتلة وبمباركة من سلطات الاحتلال إلى إثارة فتن طائفية، وذلك من خلال صممتها إزاء الإجراءات التعسفية التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال، والسلطات المؤقتة كما يقال (لا تحل ولا تربط)، بل لا تستطيع أن تحرك ساكنا، وقد قصفت وأبيدت مدن في هذه الفترة، وانتهكت حقوق العراقيين في كل أنحاء العراق تقريبا، سواء بالمداهمات أو القصف أو الاغتيال أو غيرها، فعلى سبيل المثال أحداث النجف والكوفة والأنبار ومدينة الصدر والموصل وبغداد بشكل عام وغيرها.

إلا أن ما يحسد عليه العراق من أعدائه وأصدقائه هو وقوفه بثبات لحد الآن أمام أي انزلاق يدفعه المحتل لإثارة فتن طائفية، والتي سعى إليها المحتل جاهدا، وقد

(*) نعني بالسلطات المؤقتة مجلس الحكم والسلطة المؤقتة المعينين.

(١) مايكل هدسون، العراق والمنطقة بعد الحرب، مصدر سابق، ص ٥٩.

(٢) أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق، مصدر سابق، ص ٨٥٠.

كافأت قوات الاحتلال فعلا الشخصيات التي ساعدته في انهيار السلطة واحتلال العراق، إذ كانت المناصب في هذه السلطات موزعة على الكثير من هذه الشخصيات المتعاونة معه، وقد سارع إليها هؤلاء الأشخاص للظفر في أية غنيمة سياسية أو اقتصادية، ظنا منهم أنهم يخدمون العراق والعراقيين.

جدول رقم (١٦)

يوضح سبب حل وزارتي الدفاع والداخلية حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
21.43	39	24.86	46	موالية للسلطة السابقة مما أفقدتها الثقة
31.87	58	30.27	56	خدمة لصالح المحتل بإفشاء الفوضى
26.92	49	19.46	36	تحقيق مصالح بعيدة للمحتل
6.59	12	4.86	9	خدمة للسلطات المعينة من قبل المحتل
13.19	24	20.54	38	المحافظة على أمن إسرائيل
100	182	100	185	المجموع

يتضح من الجدول (١٦) أن إجابات المبحوثين الذكور أشارت إلى أن (٤٦) مبحثاً وبنسبة (٢٤,٨٦%) أشاروا إلى أن حل وزارة الدفاع والداخلية العراقية كان بسبب ولائها للسلطة المنهارة السابقة، وهذا ما يفقدها الثقة في التعامل مع المحتل، وكذلك التعامل مع السلطات التي عينها المحتل، وأشار (٥٦) مبحثاً وبنسبة (٣٠,٢٧%) إلى أن حل وزارة الدفاع والداخلية سوف يسدي خدمة لصالح المحتل في قيام الفوضى بالعراق، وأشار (٣٦) مبحثاً وبنسبة (١٩,٤٦%) إلى أن تحقيق مصالح بعيدة للمحتل هو السبب في حل وزارة الدفاع والداخلية العراقية، كما أشار (٩) مبحثين وبنسبة (٤,٨٦%) إلى أن حل وزارة الدفاع والداخلية هو خدمة

للسلطات المعنية من قبل المحتل، فيما أشار (٣٨) مبحوثا أي بنسبة (٢٠,٥٤%) إلى أن حل وزارة الدفاع والداخلية سوف يكون خدمة للمحافظة على أمن إسرائيل. أما إجابات الإناث، فقد سجلت كما يأتي:

فقد أشارت (٣٩) مبحوثة أي بنسبة (٢١,٤٣%) بأن حل وزارة الدفاع والداخلية كان بسبب ولائها للسلطة السابقة مما أفقدها الثقة في التعامل مع المحتل والسلطات المؤقتة، وأشارت (٥٨) مبحوثة وبنسبة (٣١,٨٧%) إلى أن حل وزارة الدفاع والداخلية هو خدمة لصالح المحتل بإفشاء الفوضى، وأشارت (٤٩) مبحوثة أي بنسبة (٢٦,٩٢%) إلى أن تحقيق مصالح بعيدة للمحتل هو السبب في حل وزارتي الدفاع والداخلية، كما أشارت (١٢) مبحوثة وبنسبة (٦,٥٩%) إلى أن السبب في حل وزارة الدفاع والداخلية هو خدمة للسلطات المعنية من قبل المحتل، فيما أشارت (٢٤) مبحوثة أي بنسبة (١٣,١٩%) بأن السبب وراء حل وزارة الدفاع والداخلية العراقية هو المحافظة على أمن إسرائيل.

ومن خلال استقراء الواقع ومطابقة بيانات الجدول نستنتج أن الهدف من حل وزارة الدفاع والداخلية العراقية هو تسيير العراق وقوات الاحتلال في سياسة (الاضطراب المفيد)، لزراعة الاستقرار وإفشاء الفوضى وحالة اللأمن في صفوف المجتمع العراقي، هذه السياسة التي انتهجتها أمريكا وحلفاؤها، تعد وجها تبريريا وخداعا يمكن الاعتماد عليها في مسوغات بقاء قوات الاحتلال داخل العراق على أساس أن العراق في فوضى وخروج قوات الاحتلال يزيد من هذه الفوضى، فهذه السياسة هي خلق اضطرابات أمنية واجتماعية عامة وسياسية، يضاف إلى ذلك استفادة القوات الأمريكية وحلفائها من هذا الاضطراب بأشكال متعددة، فهذا الاضطراب يبرر بقاءهم في العراق كما أنه يفيدهم في إنهاك المجتمع، وهو هدف أساسي للمحتل لذلك سميها سياسة (الاضطراب المفيد)، وكما يقال (مصائب قوم عند قوم فوائد).

فضلا عن الاستفادة الأخرى، وهي تحقيق أو المحافظة على أمن إسرائيل، إذ أن حل جيش قوي عربي مسلم له خبرة ودراية في القتال ويحمل من السمات الوطنية والقومية ما لا يحمله غيره من جيوش في المنطقة هو هدف سامٍ بالنسبة لإسرائيل التي تناضل من أجلها أمريكا، وكما يعرف أن العراق العدو اللدود لإسرائيل، وصلتها بانهييار سلطة العراق واحتلاله كبيرة، وذات مدى بعيد، خاصة وأن العراق كان من المعارضين المتشددين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وفي مقدمتها فلسطين المحتلة. ولا يمكن ضمان أمن إسرائيل إذا امتلك العراق جيشا قويا ومخابرات قوية، وعليه فليس بالغريب أن تعتمد أمريكا وحلفائها إلى هذا الإجراء وهو حل الخطر المتمثل بالجيش والداخلية العراقية خدمة لأمن إسرائيل، وأن أمريكا هي الراعية الرسمية وغير الرسمية لإسرائيل، وقد تجسد ذلك في مواقف أمريكا العلنية تجاه إسرائيل وقضاياها ضد العرب ولاسيما الفلسطينيين في كل المحافل الدولية، ومنها مباركة إبادة الفلسطينيين وانتهاك حقوق الإنسان من دون أن يحرك الأمريكيون ومجلس الأمن الذي تسيطر عليه أمريكا أي ساكن بل تدعم ذلك من خلال تفويض أي تطور عربي عراقي ولاسيما بالمجال العسكري، وتشجيع بل ومساعدة إسرائيل في ضخ الأسلحة والأموال ومساندتها في المحافل الدولية ضد العرب والمسلمين متجاهلة ما لدى إسرائيل من أسلحة دمار شامل^(١).

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة هي (٩٦,٤٧٢) بالنسبة للذكور و(٨٦,٢٩٣) بالنسبة للإناث، وهي أكبر من القيمة الجدولية^(*) وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٤) عند مستويات الثقة (٩٥%) و(٩٩%)، وعليه نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين حل وزارة الدفاع والداخلية، كأثار اجتماعية تمخضت عن هذا

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ٢٠٠.

(*) القيمة الجدولية، (٩,٤٨٨) و (١٣,٢٧٧).

الانهيار للسلطة، وبذلك نقبل فرضية الدراسة الأولى التي فحواها (يؤدي انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي إلى حدوث الفوضى الاجتماعية)، وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباط سلبي ضعيف عند الذكور وهو (-٠,٤٢) وارتباط سلبي متوسط عند الإناث وهو (-٠,٦٠) بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين حل وزارات الدفاع والداخلية، كأثار اجتماعية نتجت عن هذا الانهيار للسلطة.

وعليه تضعف قوة الضبط الاجتماعي ويغيب الرادع الاجتماعي الرسمي الذي تعود عليه الناس كأساس للامتثال والمحافظة على السلوكيات المقبولة في المجتمع والحفاظ على الأمن، وعند ما ينهار هذا الضبط فإن سلوك الأفراد يتعرض بشكل كبير للاضطراب والفوضى ويجد الناس أنفسهم أمام غياب للمعايير المعتادة التي كانت تنظم مجتمعهم، هذه الحالة من انهيار الضبط الاجتماعي غير الرسمي وغياب فاعليته في ضبط سلوك الأفراد تؤدي غالباً إلى حدوث الفوضى الاجتماعية.

المحور الثاني: الآثار الاجتماعية

جدول رقم (١٧)

يوضح الأسباب التي ساهمت في الانفلات الأمني وحدوث حالات السلب والنهب (الفرهود) والفوضى حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
0	0	9.40	30	الحقد والكرهية للسلطة السابقة
6.21	20	2.82	9	الاندفاعات الجماعية مثل (العشيرة والتقليد للغير) كانت اكبر من الحرص على ممتلكات الدولة
19.88	64	20.38	65	وجود عصابات إجرامية
19.25	62	18.50	59	تشجيع ومساهمة قوات الاحتلال بذلك
12.73	41	11.29	36	مساهمة قوى خارجية أخرى
2.80	9	5.02	16	بعض المعوزين والفقراء
4.66	15	2.51	8	مسيرة من قبل الإعلام وخاصة القنوات الفضائية
7.76	25	6.58	21	عناصر من النظام السابق لبث الرعب بين صفوف المواطنين
19.25	62	17.55	56	إطلاق سراح السجناء من سجن أبو غريب قبل انهيار السلطة
7.45	24	5.96	19	تحقيق مكاسب مادية
100	322	100	319	المجموع

يتضح من الجدول (١٧) إجابات المبحوثين فيما يخص الأسباب التي ساهمت في الانفلات الأمني وحدوث حالات السلب والنهب (الفرهود) والفوضى أنها أشارت (*) إلى الآتي:

بالنسبة للذكور فقد أشار (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٩,٤٠%) إلى أن الحقد والكرهية للسلطة السابقة (المنهارة) كانت سبباً في الانفلات الأمني وحدوث حالات (الفرهود) والفوضى الاجتماعية، فيما أشار (٩) مبحوثين أي بنسبة (٢,٨٢%) إلى

(*) انظر الملاحق، الصور.

الاندفاعات الجماعية مثل (التقليد للغير)، كانت أكبر من الحرص على ممتلكات الدولة هي التي سببت حالات الفرهود والفضى والانفلات الأمني، كما أشار (٦٥) مبحوثا وبنسبة (٢٠,٣٨%) إلى وجود عصابات إجرامية، فيما أشار (٥٩) مبحوثا وبنسبة (١٨,٥٠%) إلى تشجيع ومساهمة قوات الاحتلال في هذه الحالات، فيما أشار (٣٦) مبحوثا وبنسبة (١١,٢٩%) إلى مساهمة (قوى خارجية) أخرى توزعت حسب إشارات المبحوثين إلى الآتي:

ت	الأطراف الخارجية	إشارات المبحوثين الذكور
١	الكويت	٣٤
٢	إيران	٢١
٣	إسرائيل	١٤
٤	المخابرات الأمريكية	٠٣
٥	الأردن	٠٢
٦	المخابرات البريطانية	٠٢

وأشار (١٦) مبحوثا وبنسبة (٥,٠٢%) إلى بعض المعوزين والفقراء، فيما أشار (٨) مبحوثين بنسبة (٢,٥١%) إلى أنها كانت مسيرة من قبل الإعلام ولاسيما القنوات الفضائية، وأشار (٢١) مبحوثا وبنسبة (٦,٥٨%) إلى عناصر من النظام السابق لبث الرعب بين صفوف المواطنين، وأشار (٥٦) مبحوثا وبنسبة (١٧,٥٥%) إلى إطلاق سراح السجناء من سجن أبي غريب قبل انهيار السلطة، ثم أشار (١٩) مبحوثا وبنسبة (٥,٩٦%) إلى تحقيق مكاسب مادية.

أما عن إجابات الإناث، فقد كانت كالاتي:

لم تشر أي من المبحوثات إلى الحقد والكراهية للسلطة السابقة، كسبب وراء الانفلات الأمني والفضى الاجتماعية وحدث حالات السلب والنهب (الفرهود) وفيما يخص باقي الأسباب فكانت كما يأتي: إذ أشارت (٢٠) مبحوثا وبنسبة (٦,٢١%)

إلى الاندفاعات الجماعية مثل (العشيرة والتقليد للغير)، كانت أكبر من الحرص على ممتلكات الدولة، وأشارت (٦٤) مبحوثة بنسبة (١٩,٨٨%) لوجود عصابات إجرامية، ثم أشارت (٦٢) مبحوثة وبنسبة (١٩,٢٥%) إلى تشجيع ومساهمة قوات الاحتلال في ذلك، فيما أشارت (٤١) مبحوثة وبنسبة (١٢,٧٣%) إلى مساهمة قوى خارجية أخرى، إذ توزعت إشارات المبحوثات في الآتي:

ت	الأطراف الخارجية	إشارات المبحوثات الإناث
١	إيران	٣٤
٢	الكويت	٢٥
٣	المخابرات الأمريكية	١٢
٤	إسرائيل	١٢
٥	سوريا	٠٧
٦	المخابرات البريطانية	٠٧
٧	الأردن	٠٢

كما وأشارت (٩) مبحوثات وبنسبة (٢,٨٠%) إلى بعض المعوزين والفقراء ثم أشارت (١٥) مبحوثة وبنسبة (٤,٦٦%) على أنها مسيرة من الإعلام، ولاسيما القنوات الفضائية، فيما أشارت (٢٥) مبحوثة وبنسبة (٧,٧٦%) إلى عناصر من النظام السابق لبث الرعب بين صفوف المواطنين، وقد أشارت (٦٢) مبحوثة وبنسبة (١٩,٢٥%) إلى إطلاق سراح السجناء من سجن أبي غريب قبل انهيار السلطة، فيما أشارت (٢٤) مبحوثة وبنسبة (٧,٤٥%) إلى تحقيق مكاسب مادية.

يتضح من الجدول (١٧) أن هناك تقاربا في النسب التي ظهرت إلا أن الإناث اختلفن عن الذكور في أنهن لم يؤشن أية حالة بخصوص أن الحقد والكراهية للسلطة السابقة كانت سببا في الانفلات الأمني وحالات (الفرهود) السلب والنهب، والفوضى الاجتماعية، وقد يعود السبب في ذلك كما نوهنا عليه سابقا في الجدول

(١٣) الذي أظهر اختلافا في التسلسل المرتبي في عدم العدالة في التعامل مع المواطنين والذي قلنا أن الذكور أكثر شعورا به لتماسهم مع سياسة السلطة بشكل مباشر أكثر من الإناث.

وفي هذا الجدول يظهر أيضا أن الذكور ربما يحملون حقدا وكرهية للسلطة السابقة (المنهارة) لما عانوه منها من سياسات ضاغطة والتي انعكست عليهم فيما بعد والتي ظهرت بنسبة (٩,٤٠%) والتي لم تظهر لدى الإناث.

ويبدو وجود توافق بين المبحوثين من الجنسين (ذكور - إناث) حول تدخل الأطراف الخارجية في وجود هذه الفوضى إذ ظهر توافق عال وتطابق بين إجابات المبحوثين حول مسميات الأطراف الخارجية التي كانت لها يد في هذه الفوضى، وقد يرجع ذلك إلى شعور العراقيين بأن إيران والكويت لها حالات ثأر وانتقام مع نظام السلطة المنهارة، بسبب سياستها المتمثلة بالعدائية والحروب بينها وبين هذه الدول، وقد تخللت هذه الحروب أشكال من الفوضى والفرهود والنهب والسلب، إذ سبق وأن احتل العراق أراضي ومدنا إيرانية قام فيها الجيش العراقي في وقتها بأعمال سلب ونهب (فرهود) بشكل كبير، واستبيحت المدن التي دخلوها ولاسيما الممتلكات الخاصة والممتلكات العائدة للدولة، على سبيل المثال ما جرى في مدينة المحمرة، وفي غزو الكويت تكررت الحالة إذ قام الجيش العراقي بعمليات سلب ونهب واسعة طالقت ممتلكات الدولة والممتلكات الخاصة، لهذا توقع العراقيون أو شاهد قسم منهم كما قالوا عناصر من إيران والكويت قاموا بسلب ونهب وحرقت ممتلكات الدولة خاصة، وكانت مقصودة، إذ أشار شهود عيان إلى وجود هويات تعود لأشخاص من إيران والكويت تركت بتعمد في الأماكن التي تمت سرقتها وحرقتها.

وعن المخابرات الأمريكية فلها مصلحة بذلك وهي التي شجعت الناس على سلب ونهب ممتلكات الدولة من دون أي اعتراض^(*).

(*) انظر الملاحق، الصور.

وقد قامت قوات الاحتلال بذلك خاصة الجنود الأمريكيان فعلى سبيل المثال قامت قوات الاحتلال بضرب شبكات توليد الكهرباء وشجعت المجرمين على نهب وسلب أجهزتها وأبراجها وأسلاكها، مما زاد من معاناة العراقيين في ذلك والذي تزامن مع أزمة الوقود الأخرى وكانت المولدات الصغيرة القديمة هي البديل والتي لا تفي بالغرض المطلوب بالنسبة للأسرة والمجتمع (**)، وفيما يخص مخابرات الكيان الإسرائيلي فلها مصلحة في ذلك أيضا، وهو الانتقام من العراق وإضعافه وسرقة وتشويه هويته، وبريطانيا تشترك بنفس دوافع أمريكا والكيان الصهيوني، أما الأطراف الأخرى مثل الأردن وسوريا فقد تكون أسبابها رواج تجارة الحروب بكونها دول جوار تستفيد من كل ما يهرب إليها.

وفيما يخص الاندفاعات الجماعية مثل العشيرة والأصدقاء والحي أو المنطقة السكنية التي غالبا ما يظهر فيها عامل التقليد بشكل كبير على مبدأ (حشر مع الناس عيد) أو (نخوض مع الخائضين) فهذه تتبلور من خلال التقليد الأعمى للغير خاصة إذا كانت التنشئة الاجتماعية سواء كانت المجتمعية بصورة عامة أو التنشئة الأسرية فيها خلل أو نقص وهذه التنشئة الناقصة أو المختلة موجودة في مجتمعنا بشكل كبير، فالكثير من الموروثات الاجتماعية تسند إلى عادات وتقاليد خاطئة، لذلك جاءت لها أمثال شعبية تعززها وهي أيضا خاطئة مثل (السبع ميخلي أحد يغلبو) والغلبة هنا كما أكدها ابن خلدون والوردي هي الكسب بالقوة بغض النظر عن شرعية هذا الكسب الخ من أمثال، والمشكلة هي أن وجود هذه التنشئة خلق مرجعيات ورموز اجتماعية يؤمن بها الناس وينفذون ما يوصون به لذلك عندما تكون المرجعية مخطئة ويقلدها الناس تكون المشكلة أعظم، والمرجعية هي رموز اجتماعية يرجع إليها الأشخاص عن وعي أو من دون وعي لصياغة ضميره المتمثل في الموقف والمعتقد والقيم التي يؤمن بها هذا الضمير الذي يكون المنظم الأساسي

(**) انظر الملاحق، الصور.

للسلوك لذلك عندما تعرف أو تدرك نوع الرموز والمرجعيات المسيطرة على حياة الأشخاص تستطيع أن تتوقع وتفهم نوعية السلطة والتصرف لهؤلاء الأشخاص الناشئ عن هذه المرجعيات التي تكون في معظمها إحياء وتقليدا لها^(١).

ومن هنا وجدنا الكثير من أعمال السلب والنهب والفرهود التي تستند إلى معايير عشائرية خاطئة أو معتقدات دينية مفهوما خاطئ فالكثير من العشائر تكالبت على مخازن ومؤسسات الدولة لنهبها ومن ضمن المشاركين في هذه المجموعات بعض وجهاء وشيوخ العشائر وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ولو تسالهم عن فعلهم هذا تكون إجاباتهم مستندة إلى مرجعياتهم وتشتتتهم الناقصة الخاطئة فهو يقول لك (إن هذه غنائم) أحلها الله لنا، أو لماذا تحاسبني الكل يفعل كذا، أو حتى الشخص الفلاني عمل كذا (والشخص الفلاني يعني رمزا اجتماعيا لهذه المجموعة) فالشخص العادي يبرر فعله بفعل هذا الشخص لأن لو أن هذا الفعل عيب أو حرام لما فعله الشخص الفلاني وهو أيضا محمي بهذا الشخص، فهو لا يخاف لومة لائم لذلك ظهرت الكثير من هذه الأفعال خاصة في (الفرهود) على شكل تقليد للغير.

كما إن شخصية أغلب العراقيين تتسم بأن فيها بداوة مستترة التي تمثل مرجعية غير مرئية ومستترة لسلوك الأشخاص وخاصة في المجتمعات العشائرية بل وحتى الحضرية، لذلك فإن هذه الشخصية اعتادت أن تدفع في مثل هذه الظروف، التي تتوقع فيها غنيمة^(٢). والشجاع هو الذي يأتي بأكبر قدر ممكن من هذه الغنائم كما يعتقدون.

أما عن الحرص على ممتلكات الدولة فنتجسد مرة أخرى في التنشئة الاجتماعية الناقصة أو المختلة والتي غزت الشخصية العراقية في كثير من الأحيان،

(١) روبرت نيسبت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، منشورات دار النضال

للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ط١، ١١٧.

(٢) د. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٥، ص٩٦.

والتي كان قسم منها بشكل غير مقصود عن طريق الموروث الاجتماعي المتمثل بالأمثال الشعبية والعادات والتقاليد، والتي يبني عليها كثير من الناس معتقداتهم وسلوكياتهم ولاسيما عندما يقل الوعي الاجتماعي وغالبا ما يتمسك الأشخاص بالعادات الاجتماعية التي يتوقع منها الحصول على مكاسب شخصية والتي تكون مريحة في أدها، وقسم آخر كان بشكل مقصود عن طريق التنشئة السياسية التي عمدت إليها السلطة السابقة المنهارة والتي كان من مخلفاتها إحداث هذه الفوضى، فقد غابت الوطنية في ظل هذه التنشئة إذ كانت تنشئة مبنية على القسر والإكراه، عن طريق ضخ الشعارات التي أفرغت محتوياتها في الشخصية بعدم تطبيقها فأى شيء يأتي عن طريق الإكراه وعدم القناعة يفرغ من محتوياته ولا يكون دليل عمل، وهذا ما حصل في التنشئة السياسية للسلطة المنهارة فدخولها للشخصية كان غير مناسب وقد تجنبت في أحيان كثيرة التعاليم الأسرية بل وحتى الدينية، لذلك كان دخولها سياسيا غير ممتد لكل نواحي الحياة الاجتماعية، أي دخولا غير مناسب، فكانت الاندفاعات الجماعية سواء اندفاعات أهل المنطقة السكنية أو الحي السكني أو مجموعة أصدقاء أو الاندفاعات العشائرية أكبر من الحرص على ممتلكات الدولة والحفاظ عليها فغابت المواطنة بصورة مقصودة وغير مقصودة، فالولاء العشائري والتأثير العشائري كان أكثر طغيانا على الناس من تأثير الوطن، لذلك استبيحت أموال وممتلكات الدولة بتبريرات اجتماعية كالتعصب العشائري والولاءات الجزئية الأخرى التي طغت على الحس الوطني لذلك تسابقت هذه الجماعات على نهب ممتلكات الدولة.

أما فيما يخص العصابات الإجرامية فقد سنحت ظروف نموذجية للجريمة بعد أن انهارت السلطة الرسمية للدولة وكذلك غياب أي عقاب أو رادع لأي شخص فتكالبت العصابات الإجرامية على نهب العراق، وبأشكال متعددة، فكانت العصابات الصغيرة غير المنظمة التي لم تحلم بمثل هذه المكاسب السهلة من نهب وسلب وقتل دون عقاب (ومن أمن العقوبة أساء التصرف)، ثم جاء دور العصابات الخارجية

المنظمة مستغلة انفتاح الحدود على مصراعيها، وكما يقال (عمارة من دون بواب)، لنتهب وتسلب وتقتل وتحرق كما تشاء، وهربت من العراق آثار ثمينة وأسلحة الجيش العراقي الثقيلة، وأجهزة دقيقة ومهمة جدا، من مؤسسات الدولة بمختلف أشكالها، وسادت أنواع من التجارة الممنوعة التي لم يألفها العراق من قبل، كخطف النساء والأطفال وتهريبهم، وإدخال المخدرات إلى العراق والمتاجرة بها، وغيرها كثير.

كما سادت تصفية حسابات كثيرة ساهمت فيها العصابات المنظمة، ومما شجع على ذلك العفو العام عن السجناء، قبل انهيار السلطة بنحو ثلاثة أشهر، فأصبح العراق مكانا مناسباً (للمافيا).

وقد ساهمت في ذلك قوات الاحتلال التي نهبت وسرقت الكثير، وقد حصل في هذه الأثناء صراع كبير بين العصابات الكبيرة التي نهبت أموال الدولة كالمصارف، وقد اقتتلت عصابات فيما بينها على بعض السرقات، ثم جرت مساومات بين عصابة وأخرى، إذ أنهم يعرفون بعضهم ماذا سرقت العصابة الفلانية ومن أين، لذلك فقد اشتد الصراع على هذه المكاسب المباحة.

أما عن قوات الاحتلال فقد ساهمت بشكل فعال في إحداث هذه الفوضى وأول خطوة تجسدت في ذلك هو الاحتلال نفسه، الذي صور للعراقيين منذ بداية دخوله أن كل شيء مباح وأنه لا وجود لعقاب ولا رادع وذلك بتمثيلية إسقاط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس.

أما عن القوى الخارجية ومساهماتها إذا استثنينا هنا الدوافع الإجرامية بالسلب والنهب وإشعال الحرائق في مؤسسات الدولة التي لم تقصر في ذلك العصابات الإجرامية المنظمة الداخلة من الخارج، فسيكون هنا العامل السياسي هو الدافع لهذه القوى الخارجية.

وكما أشرنا، فإن عند إيران والكويت ثأر مع السلطة المنهارة، وربما مع الشعب العراقي أيضا، لما حصل من أحداث في الحروب السابقة في الحرب العراقية - الإيرانية وغزو الكويت، وما حصل فيها من تجاوزات وأعمال نهب.. إلخ.

أما عن بريطانيا وأمريكا وإسرائيل، فقد كانت الأحقاد الصليبية هي السبب في ذلك، فضلا عن الاستفاداة من نهب خيرات البلد وإحراقه وطمس شخصيته، خاصة سلب ونهب وحرق المؤسسات الثقافية كالمكتبات والمتاحف والجامعات والبنك المركزي .. الخ.

وفيما يخص سوريا، فقد تكون عوامل سياسية تتجسد في الحقد والكراهية على رئيس السلطة السابقة المنهارة.

وفيما يخص بعض المعوزين والفقراء فقد تكون هذه الفوضى فرصة مناسبة لمكاسب مادية سهلة مبررة اجتماعيا، ونحن لا نقصد هنا أن المعوزين والفقراء ينتهزون مثل هذه الفرص لتحسين مستواهم الاقتصادي، وإنما البعض منهم، الذي يندفع بشكل مقصود أو غير مقصود بشكل واعٍ أو غير واعٍ مع التجمعات المختلفة أو تقليد للغير أو لسهولة الحصول على مكاسب يعتقد بأنها مقبولة وخاصة إذا ما شعروا بأنهم مضطهدون ومحرومون من أموال وأملاك البلد، وأن لا حول ولا قوة لهم في ظل وجود سلطة لذلك يلجئون لتقاسم حصتهم في هذه الفرصة بعد تغييب متعمد كما يظنون سواء من السلطة السابقة المنهارة أو من السلطات التي سوف تأتي في المستقبل، فهم يحسون بغياب اقتصادي مادي يقيهم معوزين طول الوقت، لذلك كان دافعا وراء هذه الأعمال للبعض منهم.

وفيما يخص وسائل الإعلام، فقد ساهمت بشكل فعال في ذلك، إذ أن نقل الأحداث كان مكرسا بشكل كبير جدا، وملفت للنظر حول الأعمال السلبية في المجتمع العراقي، وإظهار حالات السلب والنهب والفوضى بشكل كبير ليوحي للناس بأن لا سلطة ولا رادع، وأن كل شيء مباح مع خوف كبير لدى بعض الناس من مستقبل مجهول، وقد انخدع أغلب العراقيين بهذه المشاهد، ولاسيما وأن هذه المشاهد تبث مباشرة وعلى قنوات فضائية كثيرة جدا العربية منها والأجنبية (المشهورة)، هذا البث المباشر المكرس لذلك قام بشل ذهنية أغلب العراقيين وأوقعهم في صدمة. ومما ساعد في ذلك أيضا هو حصول العراقيين على جهاز الأقمار الصناعية (الستلايت)

الذي كانوا قد حرموا منه من خلال منع الحكومة السابقة له..، هذا الجهاز الذي صور للعراقيين حقيقة واحدة، هي حقيقة (الفرهود) وأغفل باقي الحقائق مثل مساعدة الناس من المدن المنكوبة من جراء القصف أو بروز بعض المتطوعين لتنظيم شؤون الحياة أو تصوير أو حتى تعليق على بروز حالات كالجهاد والمقاومة.

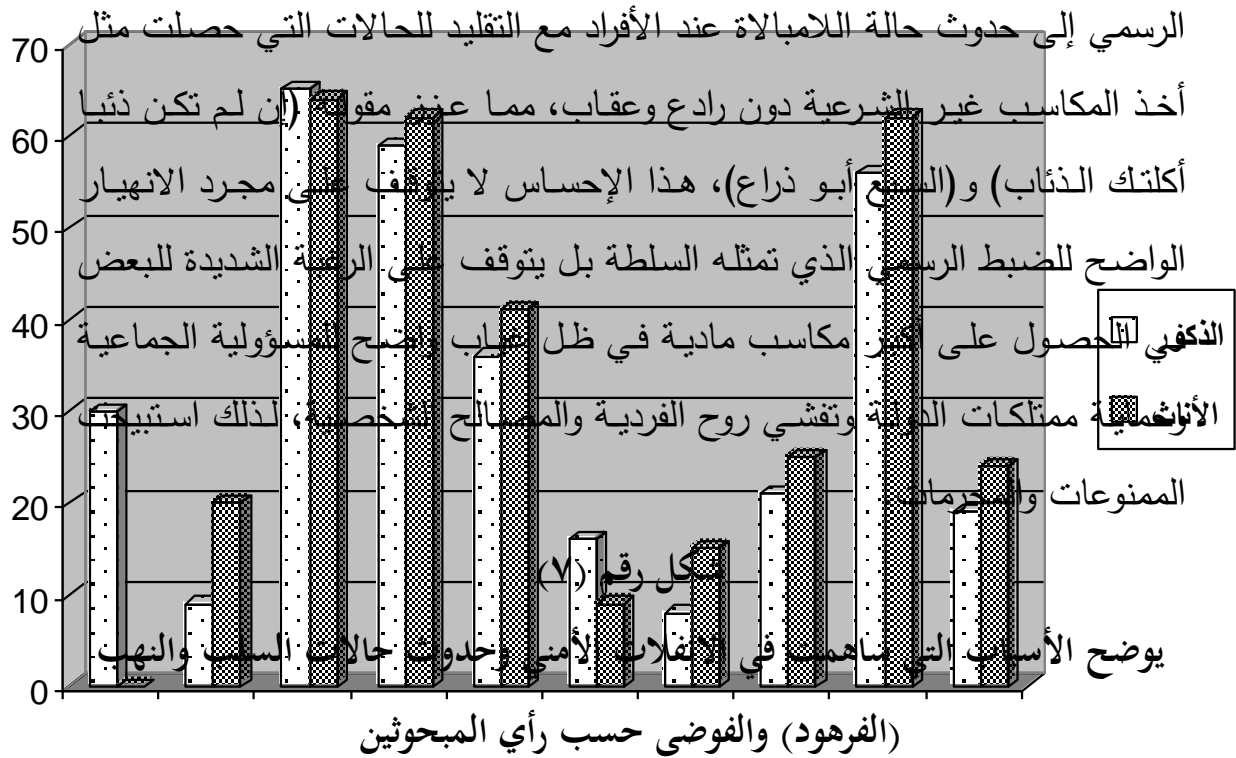
أما ما يخص عناصر من النظام السابق، لبث الرعب بين صفوف المواطنين الذي تمثل في (الأيديولوجية السلطوية البعثية) الذي أراد من هذه الفوضى سلاحا يضرب به ما يستطيع ضربه، فقد قام بعض أعوان السلطة السابقة من البعثيين أو بعض عناصر المخابرات والأمن العراقية القديمة ببث الرعب والإشاعات أو ربما حرق بعض مؤسسات الدولة ظنا منهم أن الأمور لم تنته بعد، وأن ما حدث سيكون مقاربا لما حدث عام ١٩٩١ فترجع الأمور إلى نصابها، ولذلك أرادوا تحقيق بعض المكاسب المادية والمعنوية.

ثم جاء إطلاق سراح السجناء من سجن أبي غريب قبل انهيار السلطة ببضعة أشهر لتزيد الطين بلة، فقد ساهم في خلق ظروف متوترة جدا، فقد خرج السراق والقتلة والمزورون وغيرهم، وهؤلاء فضلا عن نوازعهم الإجرامية التي تجد الفرصة مناسبة لتحقيق ما تسول لهم أنفسهم به، فهم يحملون أيضا حقدًا على السلطة ورموزها لذلك راحوا يجرمون ويعبثون كما يشاؤون، ولا ننسى تحقيق المكاسب المادية عند بعض الناس الذين جعلوا هذه الظروف مناسبة كبيرة يجب استغلالها لتحسين وضعهم الاقتصادي، بواسطة السلب والنهب، فضلا عن بيع ممتلكات الدولة التي كانوا مسؤولين عنها كالسيارات والمخازن المتنوعة وغيرها، بذريعة أن كل شيء قد انتهى، ولا أحد يحاسبهم على ما يقومون به.

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (ك^٢) المحسوبة هي (١٤٧,٦٦٨) بالنسبة للذكور و(٢٢٧,٤١٥) بالنسبة للإناث

وهما أكبر من القيمة الجدولية(*) وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٩) عند مستويات الثقة (٩٥%) و(٩٩%)، وعليه نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين الأسباب التي ساهمت في الانفلات الأمني وحدثت حالات السلب والنهب (الفرهود) والفوضى كأثار اجتماعية، كانت نتيجة عن انهيار سلطة الدولة في العراق، وبذلك نقبل فرضية الدراسة (يؤدي انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي إلى حدوث الفوضى الاجتماعية).

وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباط إيجابي متوسط عند المبحوثين الذكور وهو (٠,٦٢) وارتباط سلبي قوي عند المبحوثات الإناث وهو (-٠,٧٠) بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق، وبين الانفلات الأمني والفوضى وحدثت حالات السلب والنهب (الفرهود) كأثار اجتماعية أفرزها انهيار سلطة الدولة في العراق، لذا فقد أدى هذا الانهيار للضبط الاجتماعي



(*) القيمة الجدولية، (١٦,٩١٩) و(٢١,٦٦٦).

جدول رقم (١٨)

يوضح وجود التبريرات الاجتماعية التي سادت في المجتمع وأباحت سلب أموال وممتلكات الدولة، حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
ت	%	ت	%	
59	59	58	58	نعم
41	41	42	42	لا
100	100	100	100	المجموع

يتضح من الجدول (١٨) بالنسبة للذكور، فقد أشار (٥٨) مبحوثا وبنسبة (٥٨%) بأنه حصلت تبريرات اجتماعية أباحت سلب أموال وممتلكات الدولة، فيما أشار (٤٢) مبحوثا وبنسبة (٤٢%) أنه لم تحصل تبريرات اجتماعية تبيح سلب أموال وممتلكات الدولة.

أما عن الإناث فقد أشارت (٥٩) مبحوثة بنسبة (٥٩%) بأنه حصلت تبريرات اجتماعية أبحاث سلب أموال وممتلكات الدولة، وأشارت (٤١) مبحوثة وبنسبة (٤١%) بأنه لم تحصل تبريرات اجتماعية تبيح سلب أموال وممتلكات الدولة. وهذا يعني أن أكثر من نصف العينة أي نحو (١١٧) مبحوثا من مجموع (٢٠٠) مبحوث قد أشاروا بوجود هذه التبريرات في المجتمع والتي أبحاث سلب أموال وممتلكات الدولة.

جدول رقم (١٩)

يوضح إجابات المبحوثين عن التبريرات الاجتماعية التي سادت في المجتمع حسب رأي (١١٧) مبحوثا، أشاروا بوجود تبريرات اجتماعية أبحاث سلب أموال وممتلكات الدولة

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
33.90	20	51.72	30	استرداد المظالم واسترجاع حقوق مغتصبة
13.56	8	10.34	6	وراثه الدولة
32.20	19	20.69	12	المال أولى بأصحابه
38.98	23	41.38	24	غنائم للشعب
54.24	32	32.76	19	الجميع يعمل هكذا
10.17	6	10.34	6	حقوق طبيعية للمواطن

يتضح من الجدول أعلاه أن الذكور أشاروا إلى وجود تبريرات اجتماعية أبحاث سلب أموال وممتلكات الدولة، إذ أشار (٣٠) مبحوثا وبنسبة (٥١,٧٢%) بوجود تبرير يستند إلى استرداد المظالم واسترجاع حقوق مغتصبة، فيما أشار (٦) مبحوثين وبنسبة (١٠,٣٤%) إلى تبرير وراثه الدولة، وأشار (١٢) مبحوثا وبنسبة (٢٠,٦٩%) إلى تبرير المال أولى بأصحابه، فيما أشار (٢٤) مبحوثا وبنسبة (٤١,٣٨%) إلى تبرير غنائم للشعب، وأشار (١٩) مبحوثا وبنسبة (٣٢,٧٦%) إلى تبرير الجميع يعمل هكذا، فيما أشار (٦) مبحوثين وبنسبة (١٠,٣٤%) إلى أنها حقوق طبيعية للمواطن.

أما فيما يخص الإناث، فقد حصل تبرير استرداد المظالم واسترجاع حقوق مغتصبة على إجابة (٢٠) مبحوثا وبنسبة (٣٣,٩٠%)، وحصل تبرير وراثه الدولة على إجابة (٨) مبحوثات أي بنسبة (١٣,٥٦%)، فيما حصل تبرير المال أولى بأصحابه على إجابة (١٩) مبحوثه وبنسبة (٣٢,٢٠%)، كما حصل تبرير غنائم للشعب على إجابة (٢٣) مبحوثه وبنسبة (٣٨,٩٨%) بينما حصل تبرير الجميع

يعمل هكذا على إجابة (٣٢) مبحوثة وبنسبة (٥٤,٢٤)، فيما حصل تبرير حقوق طبيعية للمواطن على إجابة (٦) مبحوثات وبنسبة (١٠,١٧).

يظهر من هذا الجدول أن الذكور أكثر إحساسا وشعورا تجاه المظالم التي كانوا يعانون منها من قبل السلطة المنهارة، وقد توضح ذلك في الجدول (١٢-١٣)، ويعزز هذا ما جاء في الجدول (١٩) الذي أشار فيه الذكور إلى أعلى نسبة بخصوص استرداد المظالم واسترجاع الحقوق المغتصبة، لكن أغلب هذه التبريرات ربما كان أساسها نابعا من أن الشخصية العراقية سادتها ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة عبر التاريخ، تجعل منها شخصية مرتبكة يصعب فيها تمييز الحدود بين الحلال والحرام، والممنوع والمسموح.

ولنضرب مثلا على الظروف السياسية، فكثيرا ما يشكو المواطن العراقي من الظلم تجاه السلطة المتسلطة عليه، لذلك يبرر شعور الظلم من السلطة ليقابل بطريقة غير شرعية استرجاع حقوق مغتصبة، كما يعتقد الناس، لذلك نهبت وسلبت كل ممتلكات الدولة، وقد سلبت مخازن وشركات عملاقة بالكامل حتى الأحجار المبنية سرقت، مثل الزخارف والنقوش وبعض الجدران والكاشي الموزائيك والمرمر والأبواب الخشبية والشبابيك الحديدية والألمنيوم وكل شيء^(*).

ومن بين الأشياء التي سلبت من مؤسسات الدولة مواد أضرت كثيرا بساقيها، فقد سرقت مبيدات كيميائية من مخازن زراعية ومواد كيميائية قسم منها حارق وسام وبعض الأدوية المختلفة التي تحتوي على مواد محظورة ويحدد استخدامها. وقد كانت هذه الأضرار نتيجة لجهل ساقيها وسوء استخدامها إذ أن السارق لا يعرف ماذا سرق، فالمهم هو السلب والنهب من ممتلكات الدولة، لذلك فقد تعرض الكثير من هؤلاء النهابين إلى حروق وحساسية جلدية وربما تسمم البعض منهم كما أدلى به

(*) حتى المرافق الصحية (دورات المياه) سرقت، وقد شاهد الباحث هذه الحالة، حيث قام أحد

المواطنين بسرقة قاعدة مرافق صحية.

بعض أصحاب المحلات والمكاتب الزراعية وبعض أصحاب المختبرات الطبية والصيدلة، كما احترقت بيوت كاملة وذلك نتيجة سرقة كميات كبيرة من الوقود كالبنزين والنفط الأبيض وغيرها.

كان هؤلاء الناس يعتقدون أن هذا السلب هو استرداد لمظالم يجب أن ترجع لأصحابها وأصحابها هم الناس المضطهدون والمتضررون من السلطة المنهارة، فهذا المال هم أولى به من غيرهم.

وقد التقى الباحث بالكثير ممن قاموا بعمليات السلب والنهب وقد سأل أحدهم علي سبيل المثال: لماذا تقوم بهذا العمل؟ فأجاب الشخص بالنص الحرفي (اللي يموت أبو ما يورثونه)، وحسب ما أدلى به قسم من هؤلاء الناس أن صدام حسين أو الحكومة التي انهارت هي بمثابة الأب لهم فعندما مات الأب وانهار، فلهم الحق بميراثه، وأن هذا حق لهم، وكأن هؤلاء الأشخاص يدافعون عن هذا المعتقد بكل صراحة وبإيمان كبير، وقد اعتبر البعض أن هذه الممتلكات هي حقوق طبيعية لهم وحسب اعتقادهم يأخذونها أفضل من أن تذهب للغير (يعني الأجنبي المحتل).

وقد صرح الكثير من هؤلاء الأشخاص أن هذا الفعل ليس عيباً ولا حراماً ما دام الكل يعمل هكذا، ولو كان عيباً لما تهافت الناس عليه بهذا الشكل والعدد يوميا، لقد كان الكثير من الناس مقتنعون (اجتماعياً ودينياً) أن الأخذ من مؤسسات الدولة هي غنائم، أو (غنائم)، فقد فهم بعض الناس مصطلح (الغنيمة) بصورة خاطئة، ليحل لنفسه ما يريد سلبه ويبرر بمعتقد (الغنيمة) فضلا عن أن الغنيمة هي مفهوم ديني، إلا أن بواعثها وقوتها نابعة من طبيعة المجتمع البدوي، فهي تجسد ثقافة هذا المجتمع الذي توجد بعض خصائصه في شخصية الفرد العراقي.

فمن المعروف أن البدو يتصفون بطابع الغلبة التي تستمد من حروبهم وغزواتهم الكثيرة، فلا بد أن تكون هذه الثقافة سائدة حتى على تدينهم، خاصة وأن عقائدهم الدينية يغلب عليها طابع الفطرة، فهم يأخذون الغنيمة حسب مفهومهم، وهم

يطبقون شرع الله ولا يخالفونه حسب ما يعتقدون، ومن يأتي بأكثر الغنائم فهو الشجاع، وبنال أكبر احترام.

وعليه، فنزعة التغالب هذه سيطرت على ظروف سلب ونهب ممتلكات الدولة، فالشخص قد يفتخر بأنه نهب، وأن القوي والشجاع هو الذي ينهب أكثر بقوته وشجاعته، كما يقول د. علي الوردي، إذا سئل البدوي عن أموره المادية يقولون له: (كيف أنت في ذراعك؟) ^(١) (وشلونك بذراعك؟).

وقد لاحظ الباحث هذا عند بعض النهابين والسلايين في بعض المدن والأرياف، وقد سأل الباحث أحد وجوه بعض العشائر عن كثرة هذه الغنائم، فقال ذلك الشخص: (الحمد لله ولدي سباع بذراعهم)، وسأل الباحث الأب أليس هذا حرام؟ قال: لا إنه (حلال مثل لحم الغزال، والخطية بركبتي).

وقد سأل الباحث أحد الشباب المشهورين بالسلب والنهب في إحدى المناطق على الطرقات الخارجية: ماذا تعمل؟ قال: أطلع على باب الله! قال الباحث: يعني كيف؟ قال: أسلب على باب الله! قال الباحث: أليس هذا حراما؟ قال: لا، أنا لا اقتل أحدا أسلب الذي قسمه الله فقط، قال الباحث: وإذا دافع أحد عن نفسه وشهر عليك سلاحا أو أي حالة؟ قال: أنا أيضا أَدافع عن نفسي، وقد يكون هذا شيئا معتادا وليس غريبا، وكما يعبر عن هذا د. علي الوردي إذ هو (سبع بذراعه).

(١) د. علي الوردي، مصدر سابق، ص ٦٢، ٦٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٩٣.

جدول رقم (٢٠)

يوضح إسناد التصرفات التي حصلت في حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود)
حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
5.08	10	5	10	شروع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة
47.72	94	43	86	انحلال الضبط الرسمي (قانون-جيش-شرطة-أمن).
27.92	55	24	48	انحلال الضبط غير الرسمي (أعراف اجتماعية-دين-عادات وتقاليد)
12.69	25	11.5	23	الاستهانة في الحصول على المطالب بالشكل الصحيح والشرعي
2.54	5	11	22	ردود فعل عاطفية
4.06	8	5.5	11	تقليد
100	197	100	200	المجموع

شكل رقم (٨)

يوضح إسناد التصرفات التي حصلت في حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود)
حسب رأي المبحوثين



يتضح من الجدول (٢٠) وحسب إجابات المبحوثين الذكور إذ أشار (١٠) مبحوثين وبنسبة (٥%) إلى إسناد التصرفات التي حصلت فيها حالات الفوضى والنهب والسلب (الفرهود) إلى شيوع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وأشار (٨٦) مبحوثا وبنسبة (٤٣%) إلى انحلال الضبط الرسمي (قانون - جيش - شرطة - أمن) وأشار (٤٨) مبحوثا وبنسبة (٢٤%) إلى انحلال الضبط غير الرسمي (أعراف اجتماعية - دين - عادات وتقاليد)، ثم أشار (٢٣) مبحوثا وبنسبة (١١,٥%) إلى الاستهانة في الحصول على المطالب بالشكل الصحيح والشرعي، وقد أشار (٢٢) مبحوثا وبنسبة (١١%) لردود فعل عاطفية، كما أشار (١١) مبحوثا وبنسبة (٥,٥%) إلى التقليد.

وفيما يخص المبحوثات من الإناث فقد أشارت (١٠) مبحوثات وبنسبة (٥,٠٨%) إلى شيوع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وأشارت (٩٤) مبحوثة وبنسبة (٤٧,٧٢%) إلى انحلال الضبط الرسمي (قانون - جيش - شرطة - أمن)، فيما أشارت (٥٥) مبحوثة وبنسبة (٢٧,٩٢%) إلى انحلال الضبط غير الرسمي (أعراف اجتماعية - دين - عادات وتقاليد)، وقد أشارت (٢٥) مبحوثة وبنسبة (١٢,٦٩%) إلى الاستهانة في الحصول على المطالب بالشكل الصحيح والشرعي، ثم أشارت (٥) مبحوثات وبنسبة (٢,٥٤%) إلى ردود الفعل العاطفية، وأشارت (٨) مبحوثات وبنسبة (٤,٠٦%) إلى التقليد.

فقد سادت الفوضى الاجتماعية كل نواحي الحياة بعد أن انهارت السلطة ودخل المحتل العراق واستسلم العراقيون للأمر الواقع، وصارت شاشات التلفزيون هي المعبر في كثير من الأحيان عن الأوضاع الفوضوية، وبعد اختلاط الأمور ببعضها، أو كما يقال (اختلط الحابل بالنابل) وصار (الأخضر بسعر اليابس) وبعد خروج السجناء من السجون وأغلبهم من المجرمين والمنحرفين، وسادت التجمعات غير المنظمة في أعمال السلب والنهب، وأصبحت الكثير من الأهداف والطموحات التي كانت بعيدة وصعبة المنال عند أغلب الأشخاص قريبة بفضل هذه الفوضى وبعد

تعقد الحياة وصعوبتها برزت الحاجة في الحصول على بعض ما يمكن الحصول عليه بأسهل ما يمكن، لذلك ساد مبدأ لا أخلاقي عند الكثير من العراقيين، وهو (الغاية تبرر الوسيلة)، هذه الغاية التي كبحت كثيرا، بسبب وجود القانون والمعايير المؤسسية التي غالبا ما تقف حائلا أمام طموحات الأشخاص وعليه فالكثير من الناس إذا ما فكروا بأن يحصلوا على غاياتهم بوسائل غير شرعية فسوف يصطدمون بالقانون ومواجهة العقاب.

لكن بانهياب السلطة، انهار القانون وانهار العقاب، فصار هذا المبدأ قائما بعد أن اهتز البناء الاجتماعي فاهتزت معه القيم بغياب المعايير الشرعية. ويبدو أن أحداث الفوضى والنهب والسلب (الفرهود) متكررة في حياة المجتمع العراقي، وغالبا ما تظهر في حالات عدم الاستقرار السياسي، ففي تاريخ العراق شواهد على أنه كلما كانت الدولة ضعيفة أو منهارة سادت الفوضى وبرزت روحية التغالب والتقاتل والسلب، وفي هذه الحالة فإن الدولة لا تستطيع أن تحمي أرواح الناس وممتلكاتهم، فتظهر الشخصية البدوية بنزعتها الحربية التي يطغى عليها التكالب والتغالب والكسب بأي حال ووسيلة^(١).

فعندما تنهار الكوابح الرسمية التي يعبر عنها في الدولة الضبط الرسمي تعلق وتسيطر على الناس قيم البداوة وتعامل في بعض الأحيان مع أنفسنا والآخريين بطريقة قد تكون أقرب إلى صفات الحيوانات، فنصف أنفسنا بها ونقول أن هذا الشخص (ذيب أمعط)، وكأننا نحن ذئاب؛ لأن صفات الذئب مغروسة في أنفسنا حيث نحب القوي، حتى لو كان مغتصبا ومعتديا، ونحترمه ونشجعه على هذه الطباع، سواء كانت ظاهرة أم مستترة، فقد كانت مسؤولة وبشكل كبير عما يجري أثناء الاحتلال وبروز حالات الفوضى الاجتماعية التي تكالب الناس فيها في تدمير

(١) د. علي الوردي، مصدر سابق، ص ١٤.

ممتلكات الدولة، وكأن العراقي يتسم بالسذاجة في بعض الأحيان، ولا يعرف كيف يتصرف أو يدبر أمره، خاصة في الأزمات، لأنه قد يكون عاطفياً إزاء ذلك.

فعلى سبيل المثال، فإن كثير من العراقيين شاهدتهم الباحث وهم يتفخرون عندما ينهبون حاجة، ويقول لهم جندي أمريكي (علي بابا)، هذا المفهوم الذي أخذ من حكاية علي بابا والأربعين حرامي، إذ يعبر المحتل عن السرقة بهذا المفهوم للعراقيين، وقد فهم العراقيون ذلك وتقبلوه، ومن ثم انهارت مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمي، المتمثلة بمؤسسات الدولة، كالقانون والشرطة والجيش والأمن، واهتزت معها حتى كثير من الضوابط غير الرسمية المتمثلة بالضبط الأسري والديني والعادات والأعراف الاجتماعية.

ولذلك فقد برزت عند غالبية كبيرة من الشباب مبدأ الاستهانة في الحصول على المطالب بالشكل الشرعي، مما أدى إلى سيادة الفوضى والسلب والنهب (الفرهود)، وصار اقتناء ممتلكات الدولة بصورة علنية وصريحة دون خوف من العقاب والتعامل بها بيعة وشراءً بصورة طبيعية، وقد استهزئ البعض من الذين يصرون على امتلاك الأشياء بالوسيلة والطريقة المقبولة اجتماعياً، وقد وصفوا في أحيان كثيرة بالسذاجة أو المتخوفين.. الخ.

وقد وصلت هذه الأعمال الفوضوية ذروتها أثناء الاحتلال، وكان عامل العاطفة بارزاً فيها، ولكن بعد فترة من الزمن انتبه الكثير من هؤلاء الذين طغت عليهم النزعات العاطفية في السلب والنهب، فراحوا يرجعون الحاجات التي نهبوها ويسلمونها إلى بعض الأماكن التي أعلنت مسؤوليتها في الحفظ والأمانة، إلى أن يستتب الأمن، كالمساجد والحسينيات ودور العبادة الأخرى، وبعض وجوه المجتمع في المناطق المحلية.

كما كان عامل التقليد حاضراً بشكل كبير، وقد أثر على ذلك عاملان مهمان:

الأول: الإعلام، عن طريق القنوات الفضائية.

الثاني: حصول بعض الناس على أي شيء من دون عقاب من أحد.

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة، كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة هي (١٣١,٩٨٦) بالنسبة للذكور و(١٢٤,٢٧٣) بالنسبة للإناث، وهما أكبر من القيمة الجدولية^(*)، وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٥) عند مستويات الثقة (٩٥%) و(٩٩%) وبهذا نجد وجود فروق معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق، وبين التصرفات التي سادت في حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود) كآثار تمخضت عن انهيار سلطة الدولة في العراق، وبهذا نقبل فرضية الدراسة التي تقول (يؤدي انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي إلى حدوث الفوضى الاجتماعية).

وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد أن هناك ارتباط سلبي قوي عند المبحوثين الذكور والإناث، وهو (-٠,٩٢) عند الذكور و(-٠,٩٣) عند الإناث بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق، وبين التصرفات التي سادت في حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود) كآثار اجتماعية.

وعليه نجد أن انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل بالقانون والجيش والشرطة والأمن لم يكن سوى وسيلة عقابية رادعة تقوم بها السلطة فيخاف الناس منها وينضبطون تجاه النظام والقانون ولم تكن وسيلة ضبطية اجتماعية حقيقية ومستندجة مع الشخصية، لذلك نجد انهيارها حال انهيار السلطة التي تفعلها، وهذا الواقع أدى بنا إلى القول بأن الضبط الاجتماعي غير الرسمي والمتمثل بالأعراف الاجتماعية والدين والعادات والتقاليد فشل أيضا في وظيفته كوسيلة ضبط اجتماعية (معنوية)، إذ أن الإلزام القسري المتمثل بالضبط الرسمي، فعندما ينهار هذا الضبط الرسمي لم يجد الضبط الاجتماعي غير الرسمي (المعنوي) له حضور كبير في الإلزام والامتثال للقيم والقوانين بصورة طوعية غير قسرية.

جدول رقم (٢١)

(*) القيمة الجدولية، (١١,٠٧٠) و(١٥,٠٨٦).

يوضح تحمل مسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى حسب رأي

المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
ت	%	ت	%	
42	16.67	48	21.43	السلطة السابقة
23	9.13	16	7.14	السلطات المؤقتة
64	25.40	66	29.46	قوات الاحتلال
50	19.84	44	19.64	ضعف الضوابط الدينية
34	13.49	25	11.16	ضعف الأعراف الاجتماعية
39	15.48	25	11.16	الأسرة
252	100	224	100	المجموع

يتضح من الجدول (٢١) وحسب رأي المبحوثين من الذكور، إذ أشار (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٢١,٤٣%) إلى تحمل السلطة السابقة لمسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى، وأشار (١٦) مبحوثاً وبنسبة (٧,١٤%) ترجع مسؤولية ذلك إلى السلطات المؤقتة، فيما أشار (٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٤٦%) إلى قوات الاحتلال، وأشار (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٦٤%) إلى ضعف الضوابط الدينية، وقد أشار (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١١,١٦%) إلى ضعف الأعراف الاجتماعية كما أشار أيضاً (٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١١,١٦%) مسؤولية ذلك إلى الأسرة.

أما المبحوثات من الإناث فقد أشارت (٤٢) مبحوثة وبنسبة (١٦,٦٧%) إلى السلطة السابقة، فيما أشارت (٢٣) مبحوثة وبنسبة (٩,١٣%) إلى السلطات المؤقتة، وأشارت (٦٤) مبحوثة وبنسبة (٢٥,٤٠%) إلى مسؤولية قوات الاحتلال، وأشارت (٥٠) مبحوثة وبنسبة (١٩,٨٤%) إلى ضعف الضوابط الدينية، فيما أشارت (٣٤) مبحوثة وبنسبة (١٣,٤٩%) إلى ضعف الأعراف الاجتماعية، وأشارت (٣٩) مبحوثة وبنسبة (١٥,٤٨%) إلى مسؤولية الأسرة.

ربما تكون التنشئة السياسية القسرية التي لم تجد لها جذورا عميقة في الشخصية العراقية أحد أسباب هذه الفوضى، إذ اتسمت أيديولوجية السلطة المنهارة بالشعارات الفارغة التي يصعب تحقيقها إلا عن طريق الإكراه، وبذلك لم تجن سوى الرفض عند اختبارها فعليا على أرض الواقع بانهييار السلطة ودخول المحتل. وقد تتحمل السلطات المؤقتة ذلك؛ لأنها لم تأت بسياسة تخدم المواطن، وتعبر عن آماله التي كان ينتظرها، بل سارعت للحصول على غنائم سياسية واقتصادية، وتركت المواطن يتقلب من دون دراية بما سيكون عليه مستقبله ومستقبل العراق، كما لم تنجح السلطات المؤقتة في بناء ضوابط رسمية معترف بها، وذلك لأسباب عدة، منها أن المحتل لم يعط الفرصة لهذه السلطات خدمة لمصالحه، كما أن هذه السلطات هي أصلا من صنع المحتل.

إلا أن المسؤولية الكبرى تقع على قوات الاحتلال، والدليل على ذلك هو حل الوزارات التي تقوم بمهمة الضوابط الرسمية وهي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، وتشجيع أعمال الفوضى من دون عقاب ولا رادع، كما سمحوا بذلك وبشكل علني وصريح وكان همّ هذه القوات هو خروج صدام حسين من السلطة، واحتلال العراق والسيطرة عليه من دون أية خطة مستقبلية لحفظ النظام والاستقرار السياسي، أو بناء مؤسسات حكومية جديدة، بل سمحوا لأنفسهم أن تعم العراق فوضى عارمة سياسية واقتصادية واجتماعية^(١).

لذلك سمحت قوات الاحتلال لنفسها أن تهدد وتسقط بنفسها القيم والآليات الرسمية في حفظ الضبط الاجتماعي، هذا الانهيار للضوابط الاجتماعية أثر في شخصية المواطن العراقي وبات يشعر في كل لحظة بأنه مهدد بالموت بطريقة مقصودة، وهو يرى جثث الموتى من العراقيين في الطرقات بصورة متكررة ومستمرة، دون خوف من عقاب ولا رادع لمن يقوم بهذا العمل.

(١) انتوني كوردسمان، نحو استراتيجية أمريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٣)،

وقد قامت قوات الاحتلال نفسها بقتل الكثير من العراقيين من دون أي ذنب، فعمت الفوضى والخوف وعدم الأمان بسبب سياسات المحتل المقصودة، ومما يزيد الطين بلة أن الضوابط الدينية كانت ضعيفة لدى كثير من العراقيين، فقد استبيحت أعمال كثيرة يحرّمها الدين كالقتل والسلب والنهب، وقد اتخذ الدين كستار لبعض أعمال النهب، إذ قام أحد الأشخاص الذين انتعشوا اقتصاديا عن طريق السلب والنهب من ممتلكات الدولة بمعتقد الغنيمة وغيرها قام ببناء مسجد كبير في سبيل الله!! حسب ما أشار شهود عيان يسكنون في نفس المدينة التي بني فيها هذا المسجد.

وقد تعزز كل ذلك في ضعف الضوابط الاجتماعية غير الرسمية المتمثلة بالأعراف الاجتماعية والعادات وغيرها، إذ بنيت الكثير من معتقدات الأشخاص على عادات خاطئة وفي ظل الفوضى العارمة في أثناء الانهيار حتى رأي الناس وتقييمهم كأداة للضبط الاجتماعي غير الرسمي أصبحت ضعيفة جدا، فلا أحد يعاقب أو يوبخ الأعمال غير المقبولة، بل نجد المتفرج الصامت على ذلك عند غالبية الناس. أما الأسرة، فقد انغرّ البعض (بعض الأسر) بالغنائم، التي حصل عليها أبناءها، فضعف عقابها وانهارت الرقابة الأسرية للأبناء عند الكثير من الأسر فصار همها كيف تحصل على قدر كبير من غنائم ممتلكات الدولة، وهي قد تشجع أبناءها على ذلك، فغاب العقاب الرسمي القانوني والعقاب غير الرسمي الأسري والمجتمعي فتشتت المسؤولية في إحلال الفوضى بين هذا العامل وذاك، وكانت قوات الاحتلال هي المسبب الرئيسي في إحلال هذه الفوضى كما أشار إلى ذلك المبحوثون من كلا الجنسين من الذكور والإناث.

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة ك^٢ المحسوبة هي (٥١,١٩١) بالنسبة للذكور و(٧٥,٨٧٩) بالنسبة للإناث، وهي

أكبر من القيمة الجدولية(*) وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٥) عند مستويات الثقة (٩٥%) و(٩٩%) وعليه نجد وجود فروق معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين تحمل مسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى وبهذا نقبل فرضية الدراسة التي فحواها (يكون الهدف الأساسي من انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية هو مصالحها الخاصة)، وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباطا إيجابيا قويا لدى المبحوثين من الجنسين (الذكور والإناث) وهو (٠,٨٣) بالنسبة للذكور و(٠,٧٣) بالنسبة للإناث بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين تحمل مسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى كأثار اجتماعية ناتجة عن هذا الانهيار.

وعليه نجد أن سياسة (الاضطراب المفيد) التي عبر عنها الباحث تتجسد بشكل رئيسي بمسؤولية قوات الاحتلال في حل وزارتي الدفاع والداخلية، والتشجيع على حدوث الفوضى التي تخدم سياسة المحتل ومصالحه وتبريرا لبقائه.

(*) القيمة الجدولية، (١١,٠٧٠) و(١٥,٠٨٦).

جدول رقم (٢٢)

يوضح الأدوار الإيجابية لعلماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى بخلق الوعي الوطني والاجتماعي في حفظ الأمن حسب رأي الباحثين:

الإناث		الذكور		العوامل
ت	%	ت	%	
68	68	69	69	نعم
32	32	31	31	لا
100	100	100	100	المجموع

يتضح من الجدول (٢٢) أن إشارات الباحثين الذكور أظهرت أن (٦٩) مبحثاً وبنسبة (٦٩%) قد أجابوا بأن علماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى كانت لهم أدوار إيجابية في خلق وعي وطني واجتماعي ساهم في حفظ الأمن والنظام^(*)، فيما أشار (٣١) مبحثاً من الذكور وبنسبة (٣١%) بأنه لم يكن لعلماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى دوراً إيجابياً في خلق وعي وطني اجتماعي ساهم في حفظ الأمن.

وفيما يخص المبحوثات من الإناث، فقد أشارت (٦٨) مبحثة وبنسبة (٦٨%) بأن علماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى كانت لهم أدوار إيجابية في خلق وعي وطني واجتماعي ساهم في حفظ الأمن، وأشارت (٣٢) مبحثة وبنسبة (٣٢%) بعدم وجود أدوار إيجابية لدى علماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى في خلق وعي وطني اجتماعي يساهم في حفظ الأمن، ويبدو أن الإجابات متقاربة بين الذكور والإناث.

(*) انظر الملاحق، المنشورات.

جدول رقم (٢٣)

يوضح إجابات المبحوثين عن أدوار علماء الدين الإيجابية حسب رأي (١٣٧)

مبحوث، والذين أجابوا ب(نعم)

الإناث			الذكور			العوامل
الترتيب	%	ت	الترتيب	%	ت	
1 أ	76.47	52	1	76.81	53	جعل دور العبادة مكانا لحفظ الأمانات التي سرقت وسلبت من الدولة أثناء الفوضى وتم استرجاعها
4	22.06	15	5	10.14	7	جعل دور العبادة مكانا لتنظيم المقاومة والجهاد
2	58.82	40	3	43.48	30	تجميع مواد إنسانية للمتضررين من العدوان
1 ب	76.47	52	2	73.91	51	العمل على تضيق الفتن والطائفية
3	25	17	4	33.33	23	بروز ثقافة التسامح الاجتماعي

إذ أظهرت إجابات هؤلاء المبحوثين الذين رأوا أن علماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى كان لهم دور إيجابي في خلق وعي وطني واجتماعي ساهم في حفظ الأمن، وتوزعت إجاباتهم فيما يخص هذه الأدوار، وحسب التسلسل المرتبي لها كالآتي:

أما الذكور فقد أشار (٥٣) مبحوثا وبنسبة (٧٦,٨١%) إلى جعل دور العبادة مكانا لحفظ الأمانات التي سرقت وسلبت من الدولة في أثناء الفوضى، وتم استرجاعها بالمرتبة الأولى، ثم تلاها العمل على تضيق الفتن الطائفية وأشار إليها (٥١) مبحوثا وبنسبة (٧٣,٩١%) ثم في المرتبة الثالثة تجميع مواد إنسانية للمتضررين من العدوان وأشار إليها (٣٠) مبحوثا وبنسبة (٤٣,٤٨%) ثم جاء بعدها دور بروز ثقافة التسامح الاجتماعي وأشار إليها (٢٣) مبحوثا وبنسبة (٣٣,٣٣%)

وبعدها جاء جعل دور العبادة مكانا لتنظيم المقاومة والجهاد وأشار إليها (٧) مبحوثين وبنسبة (١٤,١٠%).

أما عن الإناث فكانت إجاباتهن وحسب التسلسل المرتبي لها في الآتي:
 في المرتبة الأولى جاء دور جعل دور العبادة مكانا لحفظ الأمانات التي سرقت وسلبت من الدولة أثناء الفوضى وتم استرجاعها وأشارت إليها (٥٢) مبحوثة وبنسبة (٧٦,٤٧%) وبنفس التسلسل جاء دور العمل على تضيق الفتن والطائفية وأشارت إليها (٥٢) مبحوثة أيضا وبنسبة (٧٦,٤٧%) أيضا، ثم تلاه بالمرتبة الثانية تجميع مواد إنسانية للمتضررين من العدوان وأشارت إليها (٤٠) مبحوثة وبنسبة (٥٨,٨٢%) وفي المرتبة الثالثة جاء دور بروز ثقافة التسامح الاجتماعي وأشارت إليها (١٧) مبحوثة وبنسبة (٢٥%) وفي المرتبة الرابعة جاء دور جعل دور العبادة مكانا لتنظيم المقاومة والجهاد وأشارت إليه (١٥) مبحوثة وبنسبة (٢٢,٠٦%).

وتكاد تكون إجابات المبحوثين من الجنسين متشابهة بشكل كبير في التسلسل المرتبي للأدوار الإيجابية التي قام بها علماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى في خلق وعي وطني واجتماعي ساهم في حفظ الأمن، وقد كانت هذه الأدوار مهمة جدا في أوقات احتاج لها المجتمع العراقي بشكل كبير، وقد ظهر منذ البداية لانهايار السلطة أن المؤسسة الدينية هي الأكثر تفعيلا في المجتمع العراقي حتى أن المحتل أراد منها الأكثر تفعيلا حسب مصالحه، إذ أراد منها فتح ثغرة في المجتمع العراقي لإحداث فتن طائفية تقسم البلاد على أساسها، لكن هذه الأدوار حدثت من ذلك كثيرا. فقد كانت دور العبادة بكل أديانها وطوائفها مكانا تحفظ فيه الأمانات، وقد استرجعت فعلا أمانات لمؤسسات الدولة عن طريق هذه الدور كان قد استرجعها بعض المواطنين الذين كانوا قد ندموا بعد زوال الهيجان العاطفي عنهم، أو قسم منهم أخذ هذه المواد كأمانة عنده ثم سلمها لدور العبادة.

وقد ساهمت هذه الدور ورموزها بتجميع مواد إنسانية للمتضررين من العدوان^(*)، وقد لحق بهذه الدور ورموزها الأذى من قبل المحتل نتيجة لهذا الفعل، وقصفت مساجد وحسينيات واغتيل علماء دين ومصلون بسبب ذلك، كما صارت هذه الدور ورموزها سببا في تكاتف وتضامن المجتمع العراقي من أجل وحدته، رغم كل المحاولات التي أرادت زرع الفتن الطائفية فيه وتقسيمه.

وقد تمثل هذا التكاتف والتضامن والدعوة إلى وحدة الصف في خطب الجمعة والمناسبات الدينية، وكذلك عن طريق الوعظ والإرشاد والمظاهرات الدينية، التي دعا إليها علماء الدين، بكل مذاهبهم وأديانهم. وقد ظهرت عدة فعاليات لصد أية محاولة تستهدف الفتن الطائفية، ولاسيما وأن أغلب العراقيين ينظرون إلى الاحتلال نظرة خوف وقلق، خاصة بعد أن اكتشفوا زيف وعوده في الحرية والتحرير وغيرها من الشعارات الفارغة.

ومن هذه الفعاليات التي عملت على تضيق الفتن والطائفية وكذلك التي أبرزت ثقافة التسامح الديني ما أعلنه بعض الرموز الدينية من السنة عن تشكيل (مجلس شوري أهل السنة)، الذي يمثل العراقيين بكل أطرافهم عربا وأكرادا وتركمان، هدفه المحافظة على الوحدة الوطنية بعد انهيار السلطة، وكذلك اتفاق علماء الدين الشيعة والسنة على تشكيل مجلس مشترك هدفه معالجة القضايا الطارئة يمثل رموز وعلماء المذاهب الدينية لعلاج أية مشكلة تحدث^(١).

ونجحت المؤسسة الدينية بآلياتها هذه في تضيق الفتن والطائفية وإثارة وإبراز ثقافة التسامح الاجتماعي، التي أراد المحتل وأعوانه أن يجهزوا عليها من أجل إفشاء الفتن، وعلى سبيل المثال، في الوقت الذي أراد فيه علماء الدين ورموزهم تضيق الفتن ووحدة الشعب وبروز التسامح الاجتماعي بينهم وفقا لقوله تعالى ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ

(*) انظر الملاحق، الصور.

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق، مصدر سابق، ص ٦٤٩-٦٥٠.

وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ^(١)، ظهرت اتجاهات عكس ذلك هدفها إيقاظ الفتن الداخلية وبروز ثقافة العداة والحقد والإرهاب والاقْتتال بين العراقيين عن طريق التحريض لها، فقد حرضت صحيفة الصباح التي تصدر عن قوات الاحتلال على الفتن والتقاتل بين العراقيين، إذ دعت إلى الانتقام ممن كان مواليا للسلطة المنهارة ورئيسها وعدم العفو عنهم^(٢).

وقد قامت قوات الاحتلال بمحاولات عدة من أجل إيقاظ الفتن، لكن علماء الدين كانوا في الطليعة في صد هذه الفتن، فضلا عن وعي المجتمع العراقي وإدراكه لهذه الفتن ونتائجها ودور بعض المثقفين الوطنيين الذين كرسوا جهودهم خدمة لذلك. وقد ساهمت المؤسسة الدينية ورموزها أيضا في دعم الجهاد في سبيل الله، ضد الكفار المحتلين، وهذا في صلب الدين الإسلامي والأديان الأخرى، وهو الدفاع عن الوطن والنفس والعرض، وكان هذا الجهاد ودعمه في عدة اتجاهات سواء الجهاد بالمال أو النفس أو الكلمة وعلى ذلك تعرض الكثير من علماء الدين والمصلين والمتدينين إلى المداهمات والاعتقالات والاعتقالات وقصف دور العبادة، إلا أن ما يؤخذ على المؤسسة الدينية أو بعض المتدينين أنهم تصلبوا في بعض المواقف، وبذلك صدر منهم بعض الأذى، إذ تصرف بعض المتدينون بالتطرف إزاء بعض الظواهر الاجتماعية كأن يقتل صاحب صالون الحلاقة بدعوى أنه يخلق بطرق غريبة كافرة تشبه الرجال بالنساء وغيرها من الظواهر.

(١) سورة الفتح، من الآية ٢٩.

(٢) أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق، مصدر سابق، ص ٦٤٣-٦٤٤.

جدول رقم (٢٤)

الذي يوضح الأضرار التي أصابت المؤسسة الدينية ورموزها من قبل قوات الاحتلال بعد انهيار السلطة في العراق حسب رأي المبحوثين.

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
28.95	77	30.40	69	اغتيال علماء ومرجعيات دينية
21.05	56	19.82	45	اغتيال واعتقال المصلين
22.18	59	22.03	50	قصف ومداهمة دور العبادة
27.82	74	27.75	63	إثارة الفتن الطائفية
100	266	100	227	المجموع

يتضح من جدول (٢٤) أن المبحوثين الذكور قد أشاروا إلى الأضرار التي أصابت المؤسسة الدينية ورموزها من قبل قوات الاحتلال بعد انهيار السلطة في العراق، فقد أشار (٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٤٠%) إلى اغتيال علماء ومرجعيات دينية، وأشار (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٨٢%) إلى اغتيال واعتقال المصلين، فيما أشار (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٠٣%) إلى قصف مداهمة دور العبادة، وأشار (٦٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٧٥%) إلى إثارة الفتن الطائفية.

أما عن المبحوثات الإناث، فقد أشارت (٧٧) مبحوثة وبنسبة (٢٨,٩٥%) إلى اغتيال علماء ومرجعيات دينية، وأشارت (٥٦) مبحوثة وبنسبة (٢١,٠٥%) إلى اغتيال واعتقال المصلين، فيما أشارت (٥٩) مبحوثة وبنسبة (٢٢,١٨%) إلى قصف ومداهمة دور العبادة، وأشارت (٧٤) مبحوثة وبنسبة (٢٧,٨٢%) إلى إثارة الفتن الطائفية.

اتضح من مجريات الأحداث في الواقع العراقي أن العدوان على العراق واحتلاله بذريعة تحريره من سلطة صدام حسين، كان وراءه فعليا أسباب تاريخية (عقيدية صليبية)، وإلا بماذا تفسر استهداف المؤسسة الدينية بشكل مقصود ومتكرر ومستمر بكل عناصرها ورموزها عن طريق القصف لأماكن العبادة واعتقال واغتيال

رموزها والمصلين، وإثارة الفتن الطائفية ووصفهم بالإرهابيين، واستلاب حقوقهم حتى من المقاومة التي شرعتها كل الأديان والقوانين والأعراف الاجتماعية.

فقد قامت قوات الاحتلال بصورة مستمرة باغتيال علماء ومرجعيات دينية، وقد قامت قوات الاحتلال أيضا بإبلاغ خطباء وأئمة المساجد بأنها قررت اعتقال كل من يناوئ سياستها في العراق، وقد كشف عالم الدين السيد مقتدى الصدر أن قيادة قوات الاحتلال قد أبلغت خطباء وأئمة المساجد بأنها تعتقل من يصرح بمعارضة سياسة قوات الاحتلال في العراق في أثناء الخطب التي تلقى في المساجد أيام الجمع والمناسبات الدينية، وهذا حسب رأي قوات التحالف يمثل إرهاباً^(١).

والسؤال هو: هل أن المقاومة في سبيل الوطن إرهاب؟ وهل أن اعتقال واغتيال من يناوئ بمقاومة احتلال بلده أحد بنود حقوق الإنسان والديمقراطية التي وعد بها الأمريكيون العراقيين؟ وهل سيعي العراقيون هذه الخدع؟

أعتقد أن قوات الاحتلال بزعامة أمريكا وبريطانيا أبعد ما تكون عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وإذا اهتموا بذلك في بلدهم أو في بلد ما فهو ليس من أجلها بل من أجل مصالحهم فقط، ولا وجود لهذه المفاهيم واقعيًا في سياسة هؤلاء الناس، وأعتقد أن العراقيين قد وعوا لأهداف أمريكا المستترة بعد أن انهارت أهدافهم المعلنة، وحتى قسم من العراقيين الحاقدين على السلطة السابقة والمضطهدين من قبلها والفرحين بوجود الاحتلال، على أساس أنه سوف يعطيهم الحرية والديمقراطية الموعودة، وهم المتناسين وعود قوات الاحتلال قد تراجعوا عن تفاؤلهم بعد واقع حال العراق.

وقد قامت قوات الاحتلال باغتيال واعتقال المصلين في المساجد بشكل كبير ومستمر وعشوائي، بذرائع وهمية وبدون أية أدلة ملموسة أو سند قانوني، لمجرد أنهم مصلون في الجوامع والمساجد والحسينيات، أو أنه يتحلى بزي إسلامي، كإطالة

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، نفس المصدر، ص ٦٤٧.

اللحية أو لبس العمائم وغيرها، واصبح كل المواطنين العراقيون وبالأخص المتدينون هم مصدر خوف وقلق لقوات الاحتلال^(١)، لذلك حاصروهم وضغطوا عليهم في كل شيء.

وقد قامت قوات الاحتلال بمداهمة المساجد والحسينيات بشكل واسع، فعلى سبيل المثال: اقتحموا جامع ابن تيمية (أم الطبول سابقا) في بغداد واعتقلوا المصلين فيه ونحو (٢٠) عالم دين، وقد ولدت هذه الاستفزات ردود فعل كثيرة ومنها تحذير د. مجيد المشهداني أحد خطباء الجوامع وهو يقول: قد يصل الحد إلى أن نقول أقتل أمريكيا تدخل الجنة^(٢).

وقد قامت قوات الاحتلال باغتيال واعتقال المصلين، ومداهمة بيوتهم، وهذا الإجراء ليس على المصلين فقط، بل كانوا هم الطليعة في ذلك، إذ طالت هذه المداهمات والاعتقالات العشوائية المواطنين العراقيين^(*) بمختلف أطيافهم وزجتهم في السجون، من دون أية أدلة ملموسة في ضرب قوات الاحتلال^(٣).

وقد رافقت هذه الاعتقالات والمداهمات إجراءات استفزازية استهانت بكل القيم والأعراف والقوانين الاجتماعية والدولية، هذه الاجراءات الاستفزازية التي رافقت مداهمات البيوت واعتقال أصحابها على سبيل المثال ما يأتي:

١. ضرب البيوت بالقنابل الصوتية حين مداومتها عند الأبواب الرئيسية للبيوت والأسيجة، وتدميرها، وهذه القنابل ذات أصوات عالية ينتج عنها إرهاب وخوف ورعب كبير لأهل البيت المداهم وجيرانه وخاصة الأطفال والنساء والمرضى، وهذا يتم وفق نظرية (الصدمة والترويع)، بعد ذلك يتم الاقتحام بأجواء يسودها الرعب والإرهاب، وهذا الإجراء بدون وقت

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، نفس المصدر، ص ٧٦٨.

(٢) أحمد يوسف أحمد وآخرون، نفس المصدر، ٦٤٧.

(*) انظر الملاحق، الصور.

(٣) أحمد يوسف أحمد وآخرون، نفس المصدر، ٦٤٦.

محدد، كأن يكون بعد منتصف الليل والناس نيام أو الفجر والأوقات المفضلة لقوات الاحتلال هي الأوقات التي يكون فيها الرعب والإرهاب لأهل البيت بشكل كبير، وقد صاحب هذا الإجراء أمراضاً نفسية وعصبية كثيرة لهؤلاء الأهالي.

٢. ضرب أهل البيت وشد وثاقهم وإهانة وإذلال الرجال والشيخو بتعمد أمام أهل البيت، وقد أثارت هذه الإجراءات الكثير من الحقد والكرهية، ولاسيما وأن الرموز الاجتماعية المتواجدة في البيت تهان وتذل بشكل علني وصريح، كأن يضرب الأب أو شيخ العشيرة أو عالم الدين.. الخ.

٣. عمد المحتل إلى سياسة اعتقال الرجال لمجرد وجودهم في البيت خاصة في البيوت التي فيها أكثر من رجل أو شاب، بغض النظر أنهم مطلوبون من قوات الاحتلال أم لا، وبغض النظر عن أنهم متهمون بالمقاومة أم لا، ومن المعروف أن أكثر الأسر العراقية هي من نوع (الأسر الممتدة)، التي تتضمن أكثر من جيل، وربما أكثر من أسرة في بيت واحد، وذلك للظروف التي مر بها العراق من حروب وحصار، الذي أصبح فيه بناء بيت والاستقلال فيه في أسرة نوية صعب جداً، وبهذا قامت الأسر العراقية بإجراءات إجبارية تحوطا لهذه الاعتقالات العشوائية، فقامت بتوزيع أبنائها من الرجال والشباب على الأقارب والأصدقاء والجيران، الذين يكون عدد الرجال والشباب عندهم قليل، وقسم من الرجال والشباب صاروا ينامون الليل في أماكن عملهم أو أماكن أخرى بعيدة عن البيت.

٤. قامت قوات الاحتلال باعتقال بعض النساء للضغط على بعض المواطنين المطلوبين، بذريعة مقاومة المحتل، كأن تعتقل أخت المواطن المطلوب أو أمه أو زوجته أو ابنته وهكذا، وقد أثار هذا الاستفزاز حقداً وكرهية كبيرة.

٥. دخول قوات الاحتلال إلى غرف النوم والحمامات من دون استئذان (دخول غرف النوم في الليل بصورة مفاجئة)، حتى اتخذت الأسرة العراقية موقفاً احترازياً لهذا الإجراء، فبدأ المواطنون ينامون بكل ملابسهم المحتشمة، ولاسيما النساء، خوفاً من أية بادرة لا أخلاقية تقوم بها قوات الاحتلال، وقسم من الرجال ينام وهو جاهز للاعتقال فيلبس ما يمكن أن يتوقع أن يخدمه من البرد أو الحر، لأنه لا يسمح للمعتقل بلبس ملابسه أو أن يأخذ معه أي شيء حال اعتقاله.
٦. سرقة الأموال والذهب والأشياء الثمينة من الأسر المداهمة، وقد اتخذت الأسر العراقية موقفاً احترازياً جراء ذلك، فبدأت الكثير من الأسر بدفن وتخبيئة الذهب والأموال العائدة لهم، أو توزيعها على الأقارب والجيران والأصدقاء، إذا كانت كميات كبيرة، وصارت المرأة تلبس ذهبها تحت ثيابها حين تنام، مثل (القلائد، الأساور، وحلقات الأذن وغيرها) الذي تستطيع لبسه خوفاً من أن يراها المداهمون.

٧. العبث^(*) في ممتلكات أهل البيت المداهم وتحطيم أثاثهم وبعثرتها وتحطيم زجاج النوافذ وقد حصلت حالات استفزازية كثيرة ومتنوعة علما إن قوات ما تسمى (بالحرس الوطني) العراقية قد قامت بالتعاون مع قوات الاحتلال في بعض المداهمات والاعتقالات.

وفيما يخص إثارة الفتن الطائفية فقد كانت سياسة ثابتة للمحتل منذ دخوله العراق وأخذت عدة أشكال مثل الاغتيال والاعتقال لرموز دينية وعرقية وإسنادها إلى جهات أخرى تريد منها الفتن أو تصعيد بعض المواقف الطائفية وقصف وتفجير^(**)، بعض المساجد والحسينيات الخ ومن ذرائع هذه المداهمات والاعتقالات فضلا عن الاتهام بالمقاومة هو ذريعة المتاجرة بالأسلحة أو تجميعها في البيوت والمساجد وضرب قوات الاحتلال علما إن هذه الأسلحة سلبت ونهبت أمام المحتل وفي وضح النهار وبتشجيع منه وهو الذي حل وزارة الدفاع والداخلية وجعل كل شيء مباحا. كل هذه الإجراءات من مداهمات دور العبادة وقصفها واغتيال واعتقال المصلين بل حتى الجرحى لم يسلموا من قوات الاحتلال وهذا ما حصل عندما قتل جندي أمريكي مواطنا عراقيا داخل مسجد في مدينة الفلوجة وانتهاكات حقوق الإنسان بكل أشكالها كالتعذيب الذي نال العراقيين في السجون العائدة للقوات المحتلة كسجن أبو غريب وغيره وكل هذا جعل العراقي يعتقد بأن الحرب هي حربا صليبية^(١).

(*) أنظر، الملاحق، الصور.

(**) أنظر، الملاحق، الصور.

(١) وليام بولك، الواقع والخيارات في حرب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١١، كانون

الثاني/يناير، ٢٠٠٥، ص٧.

ومن الجدير بالذكر إن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية قد أشار في المادة الثانية عشرة إلى أن (للعراقيين الحق بالأمن الشخصي وبالحياء والحرية ولا يجوز حرمان أي أحد من حياته أو حريته إلا وفقا لإجراءات قانونية)^(١).

وقد أشار أيضا في المادة الثالثة عشرة الفقرة (أ) بأن الحريات العامة والخاصة ستكون مصانة وفي الفقرة (ح) من نفس المادة أشار بحق العراقي بخصوصية حياته الخاصة وفي المادة الرابعة عشرة أشار إلى حق العراقي بالأمن وفي المادة الخامسة عشرة الفقرة (ب) أشار بأنه (لا يجوز انتهاك حرمة المساكن الخاصة من قبل الشرطة أو المحققين أو السلطات الحكومية الأخرى سواء كانت هذه السلطات تابعة للحكومة الاتحادية أو الإقليمية أو المحافظات والإدارات المحلية إلا إذا أصدر قاضي أو قاضي تحقيق حسب القانون المرعي إذنا بالتفتيش بناء على معلومات أدلى بها شخص أقسم يمينا وهو يعلم أن اليمين الكاذب يعرضه للعقاب، إن ظروفًا ملحة للغاية كما تقرره محكمة ذات اختصاص قد تبرر إجراء التفتيش بلا إذن)^(٢).

وقد أشارت المادة الخامسة عشرة للفقرة (ج) بأنه لا يجوز أن يعتقل أي شخص أو حجزه خلافا للقانون ولا يمكن احتجازه بسبب معتقداته الدينية أو السياسية^(٣). كما أشارت المادة السادسة عشرة الفقرة (أ) إلى صيانة وحماية الأموال العامة وهي واجب على كل مواطن.

(١) قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مطبوعات جريدة النهضة، ٢٠٠٤، قدم له د. عدنان الباجه جي.

(٢) د. عدنان الباجه جي (قدم له)، قانون إدارة الدولة العراقية، مصدر سابق.

(٣) نفس المصدر أعلاه.

والفقرة (ب) من نفس المادة أشارت إلى حماية الملكية الخاصة^(١)، لكن كل هذه المواد وال فقرات قد انتهكت من قبل قوات الاحتلال ومن قبل القوات العراقية التي سميت (بالحرس الوطني) فهم يصدرن القوانين وهم ينتهكونها؟! وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (كأ) المحسوبة هي (١١,٣٦٥) بالنسبة للذكور و (١٥,٠٤٤) بالنسبة للإناث وهما أكبر من القيمة الجدولية^(*) وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٣) عند مستويات الثقة (٩٥%) و (٩٩%) وعليه نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين الضرر الذي أصاب المؤسسة الدينية ورموزها من قبل قوات الاحتلال بعد انهيار السلطة كآثار تمخضت عن انهيار سلطة الدولة في العراق وبذلك نقبل فرضية الدراسة التي فحواها (يكون انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية عبئا ثقيلا على المجتمع).

وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباطا إيجابيا قويا لدى المبحوثين من الجنسين (الذكور والإناث) وهو (٠,٧٩) بالنسبة للذكور و (٠,٧٧) بالنسبة للإناث بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين الضرر الذي أصاب المؤسسة الدينية ورموزها من قبل قوات الاحتلال بعد انهيار السلطة كآثار اجتماعية نتجت عن هذا الانهيار للسلطة.

ويبدو إن هذا الضرر له أبعادا عديدة تترك آثارها الثقيلة على المجتمع سواء بالاعتقالات والاعتقالات لرجال الدين والقصف والمداهمة لدور العبادة أو في إفشاء الفتن الطائفية وكان المحتل يعمد إلى هذه السياسة محاولة منه لتقسيم العراق وتفرقة وهذا يتفق مع سياسة الحرب الصليبية التي جاءوا بها وتستروا بشعاراتها المزيفة كالحرب العادلة والنظيفة والمقدسة.

(١) نفس المصدر أعلاه.

(*) القيمة الجدولية، (٧,٨١٥) و (١١,٣٤٥).

جدول رقم (٢٥)

يوضح مساهمة بعض الجماعات المدنية الأهلية* من المتطوعين في حفظ الأمن

والنظام حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
76	76	79	79	نعم
24	24	21	21	لا
100	100	100	100	المجموع

يتضح من الجدول (٢٥) أن (٧٩) مبحوثاً وبنسبة (٧٩%) من الذكور أشاروا بأن الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين قد ساهمت في حفظ الأمن والنظام وأشار (٢١) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٢١%) بأن هذه الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين لم تساهم في حفظ الأمن والنظام.

أما الإناث فقد أشارت (٧٦) مبحوثة وبنسبة (٧٦%) إلى وجود مساهمات من قبل بعض الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين في حفظ الأمن والنظام وأشارت (٢٤) مبحوثة من الإناث وبنسبة (٢٤%) إلى عدم وجود مساهمات في حفظ الأمن والنظام من قبل هذه الجماعات الأهلية من المتطوعين.

تبين هذه النسب العالية لإجابات المبحوثين من الجنسين والذين أكدوا مساهمة بعض الجماعات المدنية الأهلية في حفظ الأمن والنظام على مدى الجهود التي بذلتها هذه الجماعات وفي مناطق ومدن مختلفة من العراق وبصورة علنية وصريحة تدل على التضامن الاجتماعي وبروز روح التعاون في أوقات الأزمات والحروب والظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع منطلقاً من أساليب التنشئة الاجتماعية التي غالباً ما تحت عليها التنشئة الأسرية وخاصة الدينية.

(* أنظر، الملاحق الصور.

جدول رقم (٢٦)

يوضح نوعية مساهمة الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين في حفظ الأمن والنظام حسب رأي (١٥٥) مبحوث ممن أجابوا بنعم

الإناث			الذكور			العوامل
الترتيب	%	ت	الترتيب	%	ت	
1	85.53	65	1	82.28	65	بروز جماعات ساهمت في حراسة المدن والأزقة والبيوت ليلا
3	59.21	45	3	48.10	38	ظهور متطوعين ساهموا في مساعدة أهل المدن وخاصة المنكوبة
2	78.95	60	2	77.22	61	تنظيم المرور في الشوارع

يتضح من الجدول رقم (٢٦) نوعية المساهمة لبعض الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين في حفظ الأمن والنظام ممن أجابوا بوجود هذه المساهمات وحسب التسلسل المرتبي: فبالنسبة للذكور فقد احتل بروز جماعات ساهمت في حراسة المدن والأزقة والبيوت ليلا الترتيب الأول وقد أشار إليه (٦٥) مبحوثا وبنسبة (٨٢,٢٨%) وجاء في التسلسل الثاني تنظيم المرور في الشوارع وقد أشار إليه (٦١) مبحوثا وبنسبة (٧٧,٢٢%) أما الترتيب الثالث فقد كان لظهور متطوعين ساهموا في مساعدة أهل المدن وخاصة المنكوبة وأشار إليه (٣٨) مبحوثا وبنسبة (٤٨,١٠%). أما الإناث فقد كان التسلسل المرتبي الأول هو بروز جماعات ساهمت في حراسة المدن والأزقة والبيوت ليلا وأشارت إليه (٦٥) مبحوثا وبنسبة (٨٥,٥٣%) وجاء التسلسل الثاني وهو تنظيم المرور في الشوارع وقد أشارت إليه (٦٠) مبحوثا وبنسبة (٧٨,٩٥%) أما التسلسل الثالث فقد كان لظهور متطوعين ساهموا في مساعدة أهل المدن ولاسيما المنكوبة وقد أشارت إليه (٤٥) مبحوثا وبنسبة (٥٩,٢١%) وقد اتفق التسلسل المرتبي لهذه المساهمات عند الذكور والإناث.

فقد حصلت بعض المساهمات كانت واضحة من هذه الجماعات فقد هم المواطنون لمساعدة بعضهم البعض وقاموا بتشكيل فرق هدفها حماية المدن والأحياء السكنية والأزقة ليلا بشكل دل على التضامن الاجتماعي للحد من حالات الجريمة والانحراف التي يمكن أن تحصل. وكذلك قامت هذه الجماعات بمساعدة الأهالي إذا حصلت أية مشكلة طارئة خاصة في وقت متأخر من الليل كنقل المرضى إلى المستشفيات وغيرها، وقد شارك مع هذه الجماعات البعض من رجال الشرطة والجيش المنحليين بصورة تطوعية خدمة للوطن والمواطن.

وكذلك شوهد في كثير من الشوارع بعض هذه الجماعات التطوعية وهي تنظم المرور في الشوارع جاهدة نفسها طوعيا من أجل إحلال الأمن والنظام مثل جماعة أصدقاء المرور وغيرها من الجماعات.

وقد عانت هذه الجماعات في البداية الكثير من العوائق والمشاكل وكان من ضمنها زيادة السيارات في الشوارع بشكل كبير جدا بعد أن فتحت الحدود وصارت تجارة السيارات رائجة بشكل واسع، ومن العوائق الأخرى عدم احترام بعض السواق لهذه الجماعات وعدم تقدير خدماتها الطوعية مما أربك عملها وكذلك عائق عدم الخبرة في تسيير تنظيم المرور بشكل حرفي وجيد.

وكما قلنا سابقا لا يمكن أن يعوض عن الشرطة المحلية أو شرطة المرور مهما عملت هذه الجماعات الطوعية إلا أنها ساهمت وبشكل جيد في إحلال النظام والأمن.

وكذلك قامت بعض هذه الجماعات في مساعدة أهالي بعض المدن المنكوبة التي قصفتها قوات الاحتلال وقتلت المدنيين وشردت الأهالي من بيوتهم كما في النجف وبغداد والفلوجة وغيرها من المدن الأخرى وكانت هذه المساهمات متنوعة مثل التبرع بالمال والتبرع بالدم والتبرع بالطعام والملابس والمساعدات الأخرى المادية والمعنوية.

ومن المساهمات الأخرى لبعض هذه الجماعات في حفظ الأمن والنظام وبشكل طوعي ما قام به رؤساء العشائر في بغداد عندما ناقشوا بعض المستلزمات والآليات التي من شأنها أن تحد من ظاهرة الفوضى والانفلات الأمني ومواضيع أخرى تهم المواطنين وقد تم ذلك بإشراف عدد من الوجهاء والشيوخ، الديوان العشائري الحوزي^(١) ومساهمة الكتاب والمتقنين والصحفيين وأساتذة الجامعات في الصحف وعقد الندوات والمؤتمرات التي تدعو إلى حفظ الأمن والنظام، وقد شارك في ذلك حتى المواطنين العراقيين المقيمين في الخارج عن طريق وسائل الإعلام حرصاً منهم على الوطن ووحدة الصف الوطني العراقي.

جدول رقم (٢٧)

يوضح رأي المبحوثين في استهداف الشرطة والتفجيرات المتكررة بالسيارات
المفخخة والهوانات وقتل الناس المدنيين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
25.96	54	23.81	50	قوات الاحتلال
40.87	85	31.90	67	عصابات منظمة
6.25	13	12.38	26	قوات المقاومة
26.92	56	31.90	67	أطراف خارجية
100	208	100	210	المجموع

سادت الفوضى الاجتماعية الحياة في المجتمع العراقي في كل الاتجاهات وكان أبرزها هو فقدان الأمن الاجتماعي فالقتل صار بالجملة والخوف والقلق ملازمان لنفسية العراقيين وصارت الجثث مرمية بالشوارع أمراً مألوفاً والباحث لاحظ الكثير من الجثث مع شهود عيان كثيرين وهي مرمية بالطرقات وخاصة على الطرق الخارجية التي تربط بين المدن وقد أستهين بهذه الجثث عن قصد أو غير قصد فقد تركت للحيوانات تنهش بها وكأنها ليست جثث لعراقيين وصار منظرها ورائحتها

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٤٩.

الكريهة واضحة لكل من يمر بها وهذا ما لا يقره الدين الإسلامي ولا تقره الأديان السماوية الأخرى ولا تقره كل المؤسسات والمنظمات والمواثيق التي تعنى بحقوق الإنسان وكرامته وكما يقال: (إكرام الميت دفنه).

وقد يكون ترك هذه الجثث بالطرقات لأيام كثيرة من دون اهتمام من أحد بدافع الخوف في أغلب الأحيان لأن الكثير يرغب بدفن هذه الجثث ولكن عامل الخوف يمنعه وكذلك عامل الجهل للجثة المرمية وجهل المصدر الذي قتل هذا الشخص ورمى جثته وجهل سبب القتل... (وإنا لله وإنا إليه راجعون). وهذا أكبر دليل على الانفلات الأمني وانهيار الضبط الاجتماعي الرسمي وانتشار الفوضى الاجتماعية.

ويتضح من الجدول (٢٧) رأي المبحوثين في استهداف الشرطة والتفجيرات المتكررة بالسيارات المفخخة والهاونات وقتل الناس المدنيين، فقد اتضح من الجدول (٢٧) أن (٥٠) مبحوثاً من الذكور وبنسبة (٢٣,٨١%) أشاروا إلى إن قوات الاحتلال وراء هذه الأعمال و(٦٧) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٩٠%) أشاروا إلى العصابات المنظمة وقد أشار (٢٦) مبحوثاً وبنسبة (١٢,٣٨%) إلى قوات المقاومة فيما أشار (٦٧) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٩٠%) إلى الأطراف الخارجية وقد كانت الأطراف الخارجية التي أشار إليها الذكور تتوزع كالاتي:

ت	الأطراف الخارجية	إشارات المبحوثين (الذكور)
١	إيران	٣٧
٢	إسرائيل	٢٢
٣	سوريا	٢١
٤	الكويت	١٥
٥	الأردن	٠٨
٦	السعودية	٠٥

٠٥	تركيا	٧
٠٤	تنظيم القاعدة	٨
٠٤	المخابرات الأمريكية	٩
٠٢	الزرقاوي	١٠
٠٢	مصر	١١
٠٢	المخابرات البريطانية	١٢
٠٢	روسيا	١٣
٠٢	دول الخليج جميعها	١٤
٠١	الأحزاب العراقية المتصارعة	١٥
٠١	أفغانستان	١٦

أما عن إجابات المبحوثات الإناث فقد أشارت (٥٤) مبحوثة وبنسبة (٢٥,٩٦%) لقوات الاحتلال، فيما أشارت (٨٥) مبحوثة وبنسبة (٤٠,٨٧%) للعصابات المنظمة وأشارت (١٣) مبحوثة وبنسبة (٦,٢٥%) لقوات المقاومة، فيما أشارت (٥٦) مبحوثة وبنسبة (٢٦,٩٢%) للأطراف الخارجية وقد تمثلت الأطراف الخارجية التي أشارت إليها المبحوثات الإناث في الآتي:

ت	الأطراف الخارجية	إشارات المبحوثات (الإناث)
١	إيران	٢٨
٢	إسرائيل	١٤
٣	سوريا	١٣
٤	الكويت	٠٧
٥	السعودية	٠٦
٦	الأردن	٠٤
٧	تركيا	٠٣

٠٣	أفغانستان	٨
٠١	تنظيم القاعدة	٩
٠١	اليمن	١٠
٠١	مصر	١١
٠١	دول الخليج جميعها	١٢

وقد حذر مصدر عسكري هولندي القوات الأمريكية المحتلة من أن تصدر أوامرها بإطلاق النار على المقاومين العراقيين وتطبيق سياسة التصفية الجسدية للعراقيين^(١)، إلا أن القوات المحتلة والأمريكية خاصة لم تأبه بأي تحذير واستهانت بالعراقيين أكبر استهانة وراحت تقتل عشوائيا وبالجملة والقوات الأمريكية ماضية في قصف العراقيين وإلقاء القنابل والهاونات عليهم وتهدهم بذلك وتقوم بتشجيع الإرهاب المحلي ساعية في كل جهدها إلى تجزئة العراق وتقسيمه وهذا كله تجاوز واستهانة بقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي^(٢).

ونتيجة للانفلات الأمني الكبير وانتشار حوادث القتل العشوائي سواء بالقصف بالطائرات أو الهاونات أو تفخيخ السيارات أو استهداف الشرطة وقتل الناس المدنيين بصورة مستمرة ويومياً أعتقد الكثير من العراقيين أن أغلب هذه الأعمال الإرهابية المتمثلة بالقتل والتفجير هي من صنع الولايات المتحدة الأمريكية أو الموساد الإسرائيلي أو جهات إقليمية لها مصلحة في إرباك العراق وتركه في دوامة القتل والدم لإبقاء العراق في حالة غير مستقرة^(٣)، وقد عبر عنها الباحث بسياسة (الاضطراب المفيد).

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٤٦.

(٢) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٣) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٧٦٥.

وقد عبر المبحوثون عن الأطراف الخارجية وسموها صراحة، وإذا كانت هذه التفجيرات بكل أنواعها وآلياتها تتم أحيانا بصورة علنية أو بصورة مستترة من قبل قوات الاحتلال ليبقي حالة الوهم موجودة في مصدر هذه التفجيرات، فقد يرى كل من يسير في الطرقات ولاسيما الطرقات الخارجية التي تربط بين المدن التهديد الصريح بالقتل للعراقيين وكما لاحظ الباحث ذلك وأيده الكثير من شهود العيان العبارات الإرهابية المكتوبة على عجلات القوات المحتلة وهي تشير إلى: (أبقى بعيدا وإلا سنقتل) وعبارة (ابتعد عن الرتل ستعرض لإطلاق النار) وغيرها من العبارات المشابهة. وقد تعرضت فعلا سيارات المواطنين الأبرياء لإطلاق النار العشوائي وقتل الكثير من المواطنين الأبرياء نتيجة لذلك^(*)، وجرح الكثير -ألا يعتبر ذلك إرهابا- فضلا عن التلويح بالأسلحة بوجه العراقيين في كل الطرقات داخل المدن وخارجها ووضعها باتجاههم، وقد يقتل أي عراقي يكون موجودا في الطرقات بالقرب من قوات الاحتلال صدفة إذا تعرضت هذه القوات المحتلة لإطلاق النار فقد يقتل الأبرياء نتيجة الرمي العشوائي بغض النظر عن إن القوات المحتلة أصيبت أم لا وبغض النظر عن الذي أطلق النار ومن أية جهة المهم أن كل عراقي يكون حاضرا في هذا الموقف يحكم عليه بالموت رميا بالرصاص فورا.

وقد قامت سلطات الاحتلال بإجراء استطلاع للرأي أكثر من مرة على العراقيين عن وضع القوات المحتلة في العراق وقد أعلنت نتائج أحد الاستطلاعات في ١٥ حزيران ٢٠٠٣ الذي توصل فيه إن غالبية العراقيين سيشعرون بأنهم أكثر أمانا إذا خرجت قوات الاحتلال فورا من العراق وأشارت غالبية ساحقة بنسبة (٨٠%) من العراقيين بأنهم لا يتقون بأي من قوات الاحتلال الأمريكية أو غيرها.

وأشار (٦٧%) من العراقيين الذين كانوا مشاركين في هذا الاستطلاع اعتقادهم بوجود زيادة كبيرة في الهجمات بسبب إن العراقيين فقدوا إيمانهم بقوات

(*) أنظر، الملاحق، الصور.

الاحتلال^(١)، وفي استطلاع آخر قامت به سلطة الاحتلال ظهر فيه أن (٥٥%) من العراقيين أشاروا بأنهم سيشعرون بالأمان أكثر إذا خرجت قوات الاحتلال من العراق فوراً^(٢)، لذلك يجب أن تقتنع قوات الاحتلال بأن وجودها في العراق يمثل المشكلة وليس الحل^(٣).

أما عن العصابات المنظمة فوجود بلد مثل العراق مفتوح على مصراعيه يمثل فرصة وحافزا كبيرين لممارسة كل الأعمال الإجرامية وقد قامت العصابات المنظمة في العراق بأعمال إجرامية وتخريبية كبيرة مثل سرقة ممتلكات الدولة الثمينة وتهريبها خارج العراق كسرقة المتاحف والمكتبات والبنك المركزي العراقي وكذلك أعمال القتل وتصفية الحسابات وقتل الكفاءات العراقية وفي كثير من الأحيان تكون هذه العصابات المنظمة مدفوعة من أطراف خارجية هدفها إبقاء العراق في دوامة عدم الاستقرار وتفريغه من كل شيء وجعل الشخصية العراقية خائفة ومهزوزة وقد قابل الباحث بعض المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية^(*) وسألهم عن الجرائم التي استحدثت وانتشرت في العراق بعد انهيار السلطة قال هؤلاء المسؤولين إن جرائم كثيرة انتشرت ودخلت إلى العراق منها جرائم غسل الأموال وتجارة الرقيق وخطف الأطفال وتجارة المخدرات والتزوير إلا أن هؤلاء المسؤولين امتنعوا عن تزويد الباحث

(١) فيليس بينيس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في (معهد الدراسات السياسية) ومركز (السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام)، (انتقال فاشل للسلطة النفقات المتصاعدة لحرب العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٤، ص ١٢.

(٢) د. خير الدين حسيب، مستقبل العراق-الاحتلال-المقاومة-التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ط ١، ص ١٦٨.

(٣) د. خير الدين حسيب، نفس المصدر، ص ١٦٥.

(*) لقد أخذ الباحث عدة كتب رسمية لتسهيل مهمته في الحصول على بعض البيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية لتعزيز معلومات وبيانات بحثه الميداني إلا أن الباحث لم يحصل إلا على تعاون شفهي غير مكتوب للحالات التي ذكرت أعلاه أو امتناع البعض عن ذلك، أنظر، الملاحق (الكتب الرسمية).

بكتاب رسمي يوثق الكلام الذي أدلوا به وذلك بأعذار عدم وجود إحصاءات منظمة إلى حد الآن وعدم وجود حكومة تصدر ذلك أو السرية تقتضي ذلك الخ.

وقد حصلت بعض الأخطاء غير المقصودة من قوات المقاومة راح ضحيتها المواطنين المدنيين الأبرياء وممتلكاتهم الخاصة وتدمير بعض ممتلكات الدولة وقد زج عن قصد الكثير ضمن قوات المقاومة وهم لا يهدفون إلى المقاومة بل تدمير العراق مما نتج عنه الكثير من التفجيرات والقصف الذي كانت ضحيته الكثير من المواطنين علما إن زج هؤلاء العناصر في صفوف المقاومة وهم بعيدون عنها تمثلت في عدة اتجاهات منها المخابرات العراقية القديمة والحديثة ومنها مخابرات خارجية كالموساد والمخابرات الأمريكية والإيرانية هدفها تشويه سمعة المقاومة العراقية والإساءة إلى الإسلام والمسلمين وتشويه صورتهم وتشويه صورة المقاومة والمقاومين والمجاهدين عند المواطنين العراقيين وتصويرهم كإرهابيين لأن المقاومة الحقيقية لا تستهدف قتل العراقيين ولا تدمير مؤسسات الدولة كمراكز الشرطة وغيرها بل تستهدف قوات الاحتلال.

أما عن الأطراف الخارجية فقد أشار إليها المبحوثون وأسبابها كما نوهنا عنها سابقا في جدول (١٧) تعبر عن حالات تآر وانتقام ومآرب سياسية ومن أطراف تكررت في هذا الجدول (٢٧)، علما إن هذه التفجيرات فضلا عن الخسائر البشرية التي نتجت عنها وأغلبها الناس الأبرياء فضلا عن تدمير مؤسسات وممتلكات الدولة وتدمير الممتلكات الخاصة للمواطنين. فإن كبش الفداء لها الشرطة العراقية فقد خسر العراق الكثير من الشرطة الأبرياء إذ توالى الهجمات عليهم بصورة مستمرة فضلا عن تأثيرات أخرى لا تقل أهمية عن الخسائر البشرية والمادية وهي التأثيرات النفسية والعصبية الملازمة لهذه التفجيرات فقد عانى الكثير من العراقيين من أمراض نفسية

وعصبية نتيجة لذلك كالكآبة والقلق والخوف والوسواس وغيرها فضلا عن التأثيرات المستقبلية على شخصية الأطفال خاصة^(*).

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (كا^١) المحسوبة هي (٤٣,٩٧٠) بالنسبة للذكور و (٧٥,٢١٠) بالنسبة للإناث. وهما أكبر من القيمة الجدولية^(**) وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٣) عند مستويات الثقة (٩٥%) و (٩٩%) وعليه نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين من يقف وراء التفجيرات المتكررة بالسيارات المفخخة والهاونات واستهداف الشرطة وقتل الناس المدنيين كآثار ناتجة عن انهيار سلطة الدولة في العراق وبذلك نقبل فرضية الدراسة التي فحواها (يكون انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية عبئا ثقيلا على المجتمع).

(*) وقد لاحظ الباحث بعض الألفاظ والحركات وطبيعة اللعب التي يقوم بها الأطفال التي تجسد حالات التفجيرات والاعتداءات والمداهمات والاعتقالات وأساليب المحتل الأخرى عند الأطفال على سبيل المثال فيما يخص حركات الأطفال وطريقة اللعب فقد ابتكر الأطفال لعبة (مجاهدين وأمريكيين) وهذه نفس اللعبة التي كانت تلعب قديما عند الأطفال لكن باسم (شرطة وحرامية).

وكذلك القيام ببعض الأفعال بوضع كارتونات ورقية وحجارة صغيرة في الطرقات والشوارع وخلق حواجز تعرقل حالات سير السيارات والقيام بإشارات مرورية وقد يلبس البعض شينا على رأسه ويحمل عصا على أساس أنه يلبس الخوذة ويحمل سلاحا متشبهها بجنود الاحتلال بذلك عندما يغلقون الشوارع والطرق أمام السيارات والمارة وقد شاهد الباحث استجابة بعض سائقي السيارات والمارة لهؤلاء الأطفال على أساس الملاطفة والمجاملة وقد شاهد الباحث بعض الأطفال وهم يلعبون لعبا ذات طابع عسكري مثل حفر خنادق في الدرب ولبس لثام على الوجه وحمل عصا على أساس إنها سلاحا، وغيرها من الألعاب والألفاظ التي لاحظها الباحث مما يتفوه به الأطفال داخل بيوتهم وفي اللعب مع أقرانهم خارج البيت وهذه الألفاظ مثل (سمعت الردم-هدد-أقصف أو أفجر بيتكم- أفجرك-اعتقل أبوك- بي كي سي- بكتة- رمانة- قنبلة- غارة- طائرة- مدرعة- دبابة- همر- مجاهدين- أمريكيان) الخ من الألفاظ مستمدة من الواقع العراقي هذه الحركات والألعاب والألفاظ ستعكس سلبا على شخصية الأطفال الذين عاشوا القصف والتفجير والمداهمات والاعتقالات.

(**) القيمة الجدولية، (٧,٨١٥) و (١١,٣٤٥).

وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباطا سلبيا متوسطا عند ذكورهم و (٠,٥٠) وارتباطا سلبيا عند الإناث وهم و (٠,٦٢) بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين من يقف وراء التفجيرات المتكررة بالسيارات المفخخة والمهاونات واستهداف الشرطة وقتل الناس المدنيين كأثار اجتماعية ناتجة عن انهيار سلطة الدولة في العراق وتعزيز المقولة السياسية (الاضطراب المفيد) فإن هذا الحال تشجعه وتقوم به أيضا قوات الاحتلال وقد عبرت عن ذلك بيانات البحث بصورة واضحة والنتيجة النهائية لهذا الحال هي الخسائر البشرية من العراقيين (مدنيين كانوا أم عسكريين) أو الخسائر المادية الناتجة عن هذه التفجيرات أو تأثيرات نفسية واجتماعية يعاني منها العراقيون كالقلق والإحباط والخوف وعدم الأمان بشكل عام، والمستفيد الوحيد من كل هذا هو المحتل الذي غالبا ما يقف وراء هذه التفجيرات المتكررة.

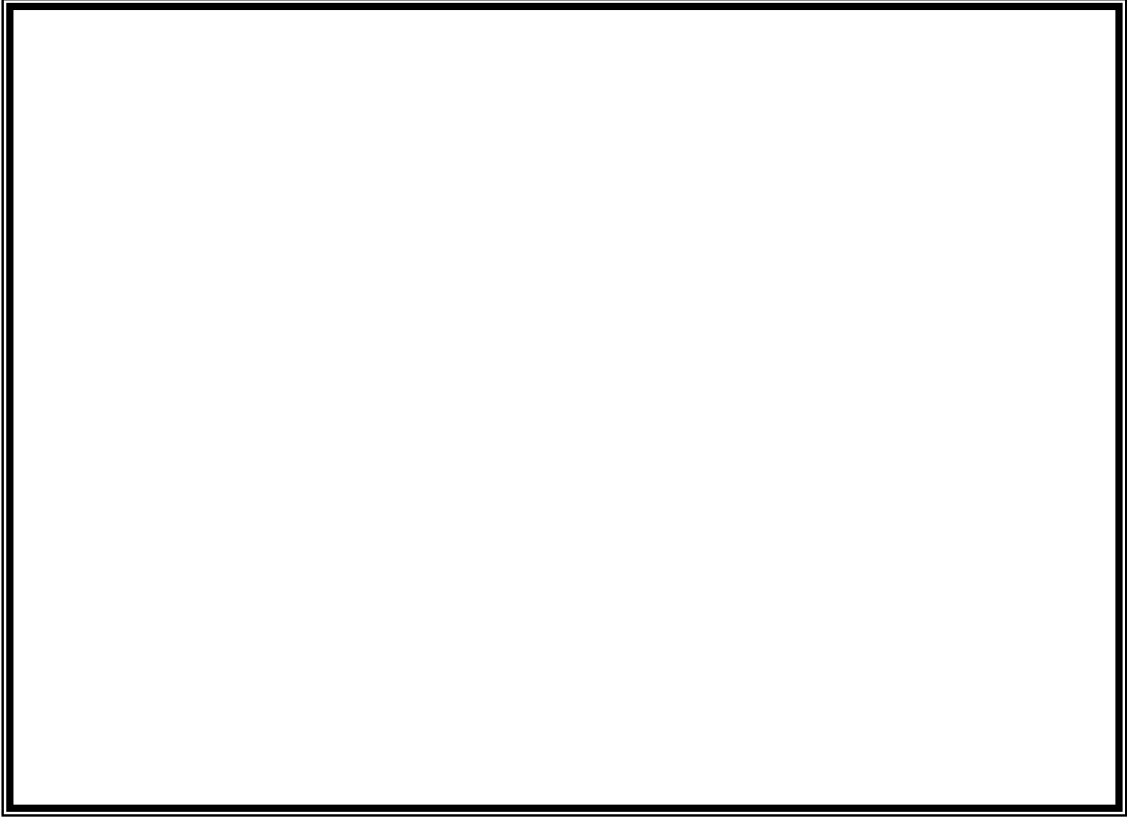
جدول رقم (٢٨)

يوضح كيف حصلت المقابر الجماعية للعراقيين حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
19.37	43	16.67	34	مقابر نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية
25.23	56	40.69	83	مقابر قامت بها السلطة السابقة
9.01	20	7.35	15	مقابر قديمة وقد نبشت
22.97	51	20.59	42	مقابر قامت بها قوات الاحتلال أثناء ضرب العراق عام ١٩٩١
12.16	27	10.29	21	مقابر قامت بها قوات الاحتلال أثناء الاحتلال العسكري واحتلال العراق عام ٢٠٠٣
11.26	25	4.41	9	مقابر قامت بها قوات الاحتلال بقصف المدن والإبادة الجماعية
100	222	100	204	المجموع

شكل رقم (٩)

يوضح كيف حصلت المقابر الجماعية للعراقيين حسب رأي المبحوثين



لقد أثّرت قضية المقابر الجماعية خلال مدة انهيار السلطة العراقية بشكل إعلامي وسياسي كبير وكانت وراءها مقاصد كثيرة فمنها السياسية التي أرادت من هذه القضية إدانة السلطة السابقة لأكبر قدر ممكن من المجتمع العراقي والرأي العام العربي والعالمي وكذلك استغلالها في الحصول على عاطفة اجتماعية تقفز بمستغليها إلى أعلى المناصب السياسية، وقد استغلت أيضا بمقاصد اجتماعية تريد منها إفشاء الفتن الطائفية في المجتمع العراقي وتقسيم العراق إلى مناطق مجزئة إلا أن القضية على الرغم من استقبالها بشكل عاطفي من قبل المجتمع العراقي والرأي العام العربي والعالمي، فقد اكتشف الكثير من العراقيين إن الإعلام كان وراء ذلك، وكانت الشخصية العراقية في المدة التي أثّرت فيها هذه القضية مهياً لمعرفة أية أسرار أو أي شيء مثير كانت تقوم به السلطة المنهارة بدوافع عدة منها معرفة حقيقة اختفاء الكثير من العراقيين من السلطة المنهارة وتنفيس للذين قتل ذويهم والمظلومين منهم خاصة وإبراز حجم الظلم والعنف الذي كانت تقوم به السلطة السابقة المنهارة ضد مواطنيها وغيرها ومن ثم اكتشاف بعد فترة إن قوات الاحتلال كانت وراء الكثير

من هذه المقابر وبسبب الشكوك التي بدأت تساور الكثير عن حقيقة الكثير من هذه المقابر التي أخذت ذريعة لأغراض سياسية وإعلامية واجتماعية فإن هذه القضية لم تتجح فعليا في مقاصدها المذكورة أعلاه.

ومن خلال جدول (٢٨) يتضح من إجابات المبحوثين الذكور أن (٣٤) مبحثا أشاروا إلى إن المقابر كانت نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية وبنسبة (١٦,٦٧%) وأشار (٨٣) مبحثا وبنسبة (٤٠,٦٩%) إلى المقابر التي قامت بها السلطة السابقة المنهارة، أما المقابر القديمة والتي نبشت فقد أشار إليها (١٥) مبحثا وبنسبة (٧,٣٥%) أما المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال أثناء ضرب العراق عام ١٩٩١ فقد أشار إليها (٤٢) مبحثا وبنسبة (٢٠,٥٩%) أما المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال أثناء الاحتلال العسكري للعراق عام ٢٠٠٣ فقد أشار إليها (٢١) مبحثا وبنسبة (١٠,٢٩%) أما فيما يخص المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال بقصف المدن والإبادة الجماعية فقد أشار إليها (٩) مبحثين وبنسبة (٤,٤١%).

أما عن إجابات المبحوثات الإناث فقد أشارت (٤٣) مبحثة أشاروا إلى إن المقابر كانت نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية وبنسبة (١٩,٣٧%) وأشارت (٥٦) مبحثة وبنسبة (٢٥,٢٣%) إلى المقابر التي قامت بها السلطة السابقة المنهارة، أما المقابر القديمة والتي نبشت فقد أشارت إليها (٢٠) مبحثة وبنسبة (٩,٠١%) أما المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال أثناء ضرب العراق عام ١٩٩١ فقد أشارت إليها (٥١) مبحثا وبنسبة (٢٢,٩٧%) أما المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال أثناء الاحتلال العسكري للعراق عام ٢٠٠٣ فقد أشارت إليها (٢٧) مبحثة وبنسبة (١٢,١٦%) أما فيما يخص المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال بقصف المدن والإبادة الجماعية فقد أشارت إليها (٢٥) مبحثة وبنسبة (١١,٢٦%).

وتدل بيانات الجدول (٢٨) على صحة ما أفترضه الباحث في الجانب النظري إذ أشار الباحث إلى إن السلطة المنهارة السابقة قد قامت بقتل الكثير من العراقيين وإن الباحث لا يشكك في المقابر الجماعية التي قامت بها السلطة المنهارة

إلا أن الباحث أكد بمبالغة هذه المقابر وبإسنادها جميعها إلى السلطة المنهارة فقد نبشت مقابر موتى اعتيادية قديمة ليقوموا بنسبها للسلطة المنهارة بهدف تضخيم هذه القضية التي وراءها مقاصد شتى وقد أكد الباحث على وجود مقابر كانت بسبب الحرب العراقية - الإيرانية التي راح ضحيتها آلاف العراقيين والإيرانيين عندما كانت المعارك تدور داخل حدود العراق كذلك فقد وجدت مقابر عدة قامت بها قوات الاحتلال نفسها وبشهادة جنودها حيث استند الباحث عليها من مصادر نظرية لكتاب غربيين أشاروا لذلك.

ومن المقابر التي قامت بها قوات الاحتلال نفسها(*) في العراق والتي أشار إليها بعض الكتاب الغربيين ما سمي بمذبحة إطلاق الرصاص على الديوك حيث قامت الطائرات الأمريكية بقصف (٢٠٠٠) سيارة عسكرية ومدنية وآلاف كثيرة من العراقيين المنسحبين من الكويت بالأسلحة المدمرة والمحرمة دولياً كالقنابل العنقودية والنابالم واليورانيوم المنضب وغيرها والذين أوهمتهم وخدعتهم القوات الأمريكية بأن انسحابهم سوف ينجيهم من قتل القوات الأمريكية التي أبادتهم جميعاً بعد ذلك، وقد قام كريغ لامون أحد مراسلي شبكة التلفزيون الإخبارية (سي . إن . إن) معلقاً على هذه المذبحة التي وصفها الطيارون الأمريكيون المشاركون بها بإطلاق رصاص على سمك في برميل.

إن كل ما يشاهد هو جنث متناثرة في كل مكان وأجزاء أجساد وأجزاء سيارات وآليات عسكرية محترقة بما فيها من أشخاص وإن آفا من العراقيين قد ماتوا بهذه المذبحة، وقد صرح مراسل نيوزويك على هذه المذبحة (المقبرة) بأن قدماء قد انغمست في الدم حتى كاحله^(١).

(*) أنظر، الملاحق، الصور.

(١) جيف سيمونز، مصدر سابق، ص ٢٥٨، ٢٥٩.

ومن المقابر الجماعية الأخرى التي قامت بها قوات الاحتلال قصف حي الجمهورية السكني في محافظة البصرة جنوب العراق في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بالصواريخ وقد وصف هذا القصف المدمر المبيد للعراقيين مراسل شبكة (سي . إن . إن) الإخبارية أن أعدادا من البيوت تقدر بحوالي (١٢) بيتا قد دمرت نهائيا^(١).

وكذلك المقابر الجماعية التي قامت بها قوات الاحتلال في عدة أماكن في شمال وجنوب العراق وحتى الذي يرعى الغنم في الصحراء لم يسلم من المقابر الجماعية لقوات الاحتلال فقد قصفت قوات الاحتلال في أثناء غاراتها على الشعب العراقي خيمة راعي غنم عراقي (جرجس أيوب سلطان) من الباشقة في شمال الموصل حيث أبيدت أسرته تماما والمتكونة من ستة أشخاص وقتل عدد كبير من أغنامه.

وقد دمرت أيضا العديد من البيوت والأسر وقتل الأشخاص في محافظات عديدة منها البصرة والمثنى وذي قار والنجف وميسان^(٢)، فضلا عن المقابر التي دفن فيها العراقيون المدنيون الأبرياء في بغداد كمدينة الصدر والشعب والغزالية والعامرية والأعظمية ومدن القائم والرمادي والفلوجة وأبو غريب وتلعفر، وقد أكد شهود عيان أن قوات الاحتلال فضلا عن المقابر الجماعية التي قامت بها فإن جنودها كانوا يمثلون بالجثث وكانت هذه الجثث مبعثرة في الشوارع وتربط بحبال وتسحل في دبابات المحتل وتفجير البيوت بما فيها وقذف بعض الجثث في الأنهار. نستنتج من هذا الجدول بأن المقابر الجماعية كانت من نصيب العراقيين الأبرياء سواء مقابر قامت بها السلطة السابقة المنهارة أو مقابر كانت نتيجة الحروب التي أبتلى بها المجتمع العراقي أو مقابر قامت بها قوات الاحتلال نفسها.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

إلا أن تسليط الضوء كان على المقابر التي قامت بها السلطة المنهارة السابقة وإن الباحث يؤكد على معاقبة كل من قام بهذه المقابر وقتل الناس الأبرياء لأن ذلك جريمة كبرى وحتى لا يتمادى من تسول له نفسه بذلك في المستقبل لأن أغلب من قتلوا ودفنوا بهذه المقابر هم الأبرياء وبشكل جماعي لا تقره الأخلاق ولا الأديان ولا المعاهدات والقرارات والمواثيق الدولية.

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة هي (١٠٧,٣٦٣) للذكور و (٩٦,٠٣٥) للإناث وهما أكبر من القيمة الجدولية^(*) وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (٥) عند مستويات الثقة (٩٥%) و (٩٩%) وعليه نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين من قام بصنع المقابر الجماعية كآثار اجتماعية تمخضت عن هذا الانهيار للسلطة وبذلك نقبل فرضية الدراسة التي فحواها (يكون انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية عبئا ثقيلًا على المجتمع).

وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباطا سلبيا قويا لدى المبحوثين الذكور وهو (-٠,٨٧) وارتباطا سلبيا ضعيفا لدى الإناث وهو (-٠,٤٦) بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين من قام بصنع المقابر الجماعية كآثار اجتماعية تمخضت عن هذا الانهيار.

لم يكن المجتمع العراقي أحسن حالا قبل انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية ودخول المحتل العراق، فقد عانى المجتمع العراقي في ظل السلطة المنهارة الكثير وفي مقدمته الاعدامات الكثيرة التي قد تكون بسبب أو من دون سبب والاغتيالات وضرب المدن الآمنة وقتل سكانها بشكل جماعي وحدثت مقابر جماعية إلا أن المجتمع العراقي ذاق الأمرين بانهيار السلطة بفعل القوى الخارجية ودخول المحتل العراق فقد قامت قوات الاحتلال بصنع واستحداث مقابر جماعية كثيرة قد تفوق

(*) القيمة الجدولية، (١١,٠٧١) و (١٥,٠٨٦).

المقابر الجماعية التي أحدثتها السلطة السابقة سواء بانسحاب الجيش العراقي من الكويت أو عن طريق الغارات الجوية المستمرة على العراق أو نتيجة إطلاق الصواريخ منذ عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٣ أو المقابر التي حصلت نتيجة العدوان العسكري عام ٢٠٠٣ وما تبعها بعد دخول المحتل العراق وقد صارت المقابر الجماعية في ظل الاحتلال علنية وواضحة وكثيرة فعلى سبيل المثال هو إبادة بعض المدن العراقية وهدم البيوت على ساكنيها كما حدث في النجف ومدينة الصدر وسامراء والفلوجة والقائم وغيرها فضلا عن الضرب العشوائي والمتعمد على بعض المظاهرات التي حدثت وقتل المدنيين بدون ذنب وغيرها، مما جعل المجتمع العراقي يعاني أعباء ثقيلة بسبب انهيار السلطة بهذا الشكل أي بفعل القوى الخارجية التي كرس الاحتلال وزادت من أعباء المجتمع وأثقلته.

جدول رقم (٢٩)

يوضح ردود الفعل العراقية تجاه التصرفات التي قامت بها قوات الاحتلال ضد العراقيين حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
ت	%	ت	%	
94	60.26	81	55.10	الحقد والكراهية
62	39.74	66	44.90	المقاومة
156	100	147	100	المجموع

ينتضح من الجدول (٢٩) إن الحقد والكراهية والتي أشار إليها (٨١) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,١٠%) بأنها تمثل ردود فعل مضادة ولدتها تصرفات قوات الاحتلال ضد العراقيين فيما أشار (٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٩٠%) إلى المقاومة، أما عن المبحوثات الإناث فقد أشارت (٩٤) مبحوثة وبنسبة (٦٠,٢٦%) إلى الحقد والكراهية فيما أشارت (٦٢) مبحوثة وبنسبة (٣٩,٧٤%) إلى المقاومة.

تبين إن السياسة الهمجية التي انتهجتها قوات الاحتلال ولاسيما الأمريكية ضد العراقيين كانت معتمدة بصورة مباشرة على الاستفزازات وعلى الاستخفاف بمشاعر وقيم العراقيين وحتى القرارات الدولية، هذه السياسة ولدت ردود فعل سلبية تجاه قوات الاحتلال من قبل المواطنين العراقيين مما ارتفعت معها مشاعر الحقد والكراهية والعداء الكبير لهذه القوات، هذه المشاعر التي رافقت حالات الانتهاكات المتعددة والاستفزازات والاستخفاف بالعراقيين وإذلالهم هو ما تمثل في ضرب المدنيين قسدا وقتلهم والاستفزازات التي رافق المداهمات والاعتقالات^(*)، كالضرب والعبث بممتلكات البيوت والمحلات التجارية الخاصة^(**)، والسرقا^(***)، وضرب السيارات المدنية وسد الطرق أمام الناس ومداهمة الجامعات واعتقال أساتذتها وطلابها والإبادة الجماعية للمدن^(****)، وعرض قوائم بين فترة وأخرى لمواطنين مطلوبين على أساس أنهم مقاومون للاحتلال يطلب من أهالي المدن أو من المجلس البلدي في المدينة أو مركز الشرطة أو علماء الدين فيها أو شيوخ العشائر فيها أو وجهاء هذه المدن بتسليم هؤلاء المواطنين وإلا ستجتاح قوات الاحتلال المدينة وتعمل بها ما تعمل.

هذا الإجراء الذي استفز الناس كثيرا فضلا على أنه أتخذ كآلية للفتنة بين الناس وبين المجلس والشيوخ وغيرها وبين المواطنين المطلوبين وذويهم لكن العراقيين انتبهوا لذلك وتصرفوا معها بطرائق كثيرة أبعدت هذه الفتن، وأخرى كثيرة والتي زادت من مشاعر العداء، هذه المشاعر التي تحولت فيما بعد إلى مقاومة. صحيح إن مشاعر الحقد والكراهية تختلف عن المقاومة إلا أن هذه المشاعر إذا تم استفزازها بصورة مستمرة مع وجود دوافع مكبوتة للمقاومة ووجود تنشئة اجتماعية وآليات تغذيها تتحول هذه المشاعر الحاقدة الباغضة للمحتل على شكل مقاومة وبطول الوقت

(*) أنظر، الملاحق، المنشورات.

(**) أنظر، الملاحق الصور.

(***) أنظر، الملاحق، المنشورات.

(****) أنظر، الملاحق، الصور.

تتحول هذه المشاعر نهائياً إلى مقاومة أصيلة تتغرس في الذات وهذا ما حصل عند العراقيين نتيجة لردود أفعالهم ضد تصرفات المحتل، هذه القوات المحتلة التي قوبلت بإنكار نتيجة العداة الشعبي الذي واجهته ومقاومة مستمرة تنمو باضطراد^(١)، وكما قال أنتوني كوردسمان في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٠٠٥/٢/١ (أننا لن نستقبل استقبال محررين يخوضون حرباً عادلة إنما سيستقبلنا شعب ذو حس قومي عال ومنقسم لكنه لا يريد أجنب ومحتلين أن يقرروا مصيره)^(٢).

جدول رقم (٣٠)

يوضح الظواهر التي حدثت في العراق وساعدت على احتلاله والسيطرة عليه حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
23.55	73	19.31	50	التجسس لحساب المحتل ضد العراقيين
17.10	53	19.31	50	التعاون في ضرب البنية التحتية العراقية

21.29	66	19.69	51	نهب وسلب وحرق وتهريب ممتلكات الدولة
19.68	61	22.39	58	تصفية الكفاءات العراقية
18.39	57	19.31	50	زرع الفتن بين المواطنين
100	310	100	259	المجموع

يتضح من الجدول (٣٠) بالنسبة لإجابات المبحوثين الذكور أن التجسس لحساب المحتل ضد العراقيين قد أشار إليه (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٣١%)

(١) أنتوني كوردسمان، نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٣،

آذار/مارس، ٢٠٠٥، ص ٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

والتعاون في ضرب البنية التحتية العراقية أشار إليه (٥٠) مبحوثا أيضا وبنسبة (١٩,٣١%) فيما أشار (٥١) مبحوثا وبنسبة (١٩,٦٩%) إلى نهب وسلب وحرق وتهريب ممتلكات الدولة فيما أشار (٥٨) مبحوثا وبنسبة (٢٢,٣٩%) إلى تصفية الكفاءات العراقية، فيما أشار إلى زرع الفتن بين المواطنين (٥٠) مبحوثا وبنسبة (١٩,٣١%) أما عن المبحوثات الإناث فقد كانت إجاباتهن قد أشارت إلى التجسس لحساب المحتل ضد العراقيين (٧٣) مبحوثة وبنسبة (٢٣,٥٥%) والتعاون في ضرب البنية التحتية العراقية أشارت إليها (٥٣) مبحوثة وبنسبة (١٧,١٠%) ونهب وسلب وحرق وتهريب ممتلكات الدولة فقد أشارت إليها (٦٦) مبحوثة وبنسبة (٢١,٢٩%) وتصفية الكفاءات العراقية فقد أشارت إليها (٦١) مبحوثة وبنسبة (١٩,٦٨%) فيما أشارت إلى زرع الفتن بين المواطنين (٥٧) مبحوثة وبنسبة (١٨,٣٩%).

إن هذه الظواهر قد تكون طبيعية في أي مجتمع يخوض حربا أو يتعرض إلى عدوان عسكري خاصة إذا كان هذا المجتمع يشكل فسيفساء اجتماعية متعددة فضلا عن أنه عاش مرحلة طويلة من الاضطهاد والظلم والتسلط الجائر عليه والذي راح يتأمل أي تغيير يحسب أنه سوف ينقذه من هذا الوضع المأساوي، فصار التجسس لحساب المحتل ضد العراقيين ظاهرة معلومة وواضحة في المجتمع العراقي وبأشكال متعددة اعتمد فيها المحتل على أساليب كثيرة كانت مدعومة من قبل سلطة الاحتلال حيث قامت بتدريب مجموعة عراقية وظيفتها ملاحقة من يعتقدون بأنهم موالون للسلطة العراقية السابقة المنهارة كما أوضحت ذلك وزارة الدفاع الأمريكية وملاحقة من يعتقدون أنهم المسؤولون عن مقاومة المحتل وضربهم وقد صرح رئيس الأركان الأمريكي ريتشارد مايرز إن خبرات ودراية العراقيين ومعرفتهم بالبيئة العراقية من حيث الأرض والثقافة المحلية سيسهل مهمة هذه الجماعات^(١)، وقد اعتمدوا

(١) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٦٤٨.

فضلا عن ذلك الوشاية والرشوة وتقديم الأموال كأسلوب للقبض على المواطنين أو الحصول على معلومات تفيد المحتل أو مساعدته في احتلال العراق أو السيطرة عليه، فضلا عن أساليب غير إنسانية اعتمدها المحتل مثل اعتقال النساء القربيات من بعض المواطنين العراقيين المطلوبين من قبل قوات الاحتلال على أساس أنهم مقاومين لهم والضغط على هؤلاء المطلوبين حتى يسلموا أنفسهم كأن تعتقل أخت أو زوجة أو ابنة أو أم أحد المطلوبين وهذا ما أثار استنقازا واسعا لأنه انتهاك صريح لكل القيم والمعايير الدولية والاجتماعية.

كما ظهرت أعمال كثيرة ساعدت المحتل بتعاونها معه في ضرب البنية التحتية العراقية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة فقد ضربت البنية التحتية العراقية بواسطة المحتل بصورة مباشرة سواء في إطالة أمد الحصار على العراق أو في الغارات الجوية المستمرة عام ١٩٩١ وفي ضرب البنية التحتية العراقية لأكثر من مرة عبر الصواريخ والقصف الجوي الذي طال كل مؤسسات الدولة العراقية ومشاريعها والذي أوقف عمليات التنمية الاجتماعية منذ عام ١٩٩١ إذ كانت هذه الأساليب في ضرب البنية التحتية العراقية تتم بواسطة بعض العراقيين أنفسهم مدعومين من قبل قوات الاحتلال سواء قبل العدوان العسكري المباشر ٢٠٠٣ أو بعده.

وقد نهبت وسلبت وحرقت ممتلكات الدولة بصورة علنية وواسعة كما هربت ممتلكات الدولة إلى الخارج بعد أن فتحت الحدود أمام كل من يرغب في الدخول والخروج من وإلى العراق وباستطاعته أن يدخل إلى العراق ويهرب ما يشاء.

أما عن تصفية الكفاءات العراقية فصارت ظاهرة بارزة وعلنية فقد قتل الكثير من الكفاءات العراقية أو اجبروا على الهجرة خارج العراق من أجل أمان وسلام أكثر ومنهم العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين وقيادي الجيش وغيرهم.

وقد مورست ضغوط كبيرة عليهم سواء من سلطة وقوات الاحتلال أو من بعض الأطراف سواء كانت مخابراتية من خارج العراق لها مصلحة بذلك كإيران أو

بفعل بعض الأطراف الداخلية لغرض تصفية حسابات سياسية أو شخصية أو غيرها وهذا كله أما بفعل المحتل نفسه أو بتشجيع منه مثل اختطاف أبنائهم وزوجاتهم وغيرها، والمساومة عليهم في خروجهم من العراق أو قتلهم.

وهذه أغلبها سياسات قديمة عمد إليها المحتل وقد عانى المجتمع العراقي من هذه السياسات كثيرا وعلى مر العصور فعلى سبيل المثال في عام ١٢٥٨م قام التتر المغول بقيادة هولكو حفيد جنكيزخان بغزو بغداد والذي استباح فيها كل شيء فاستولى على غنائمها العظيمة في ذلك الوقت التي لا تحصى من كنوز وأموال وجواهر وقام بقتل وذبح الكفاءات الموجودة في بغداد إذ قام بذبح وقتل علمائها وطلابها وشعرائها وتجارها وفقهائها وقام بتشريدهم وتفريقهم^(١)، وقد كانت لسياسة زرع الفتن بين المواطنين سمة بارزة للمحتل في العراق ولاسيما الفتن الطائفية فراح يوجب بعض المواقف السياسية على أساس طائفي أو يقتل

ويفجر ويداهم بعض المناطق والشخصيات ويسندها لجهات عراقية من أجل الاقتتال والفتن وهذه أيضا سياسة قديمة للمحتل عرفت بسياسة (فرق تسد).

جدول رقم (٣١)

يوضح الدوافع التي ساعدت على احتلال العراق والسيطرة عليه

حسب رأي الباحثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
16.90	48	16.44	37	دوافع مادية
14.79	42	19.56	44	دوافع سياسية
10.56	30	11.11	25	دوافع من أطراف خارجية
18.31	52	17.33	39	دوافع من قبل الاحتلال
17.96	51	17.78	40	ضعف الرقابة الرسمية وفتح الحدود

(١) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، أنقله إلى العربية جعفر خياط، مطبعة البرهان، بغداد، ١٩٦٢، ص ١٣.

21.48	61	17.78	40	الجهل وعدم الوعي الوطني
100	284	100	225	المجموع

توضح من الجدول (٣١) حسب إشارات المبحوثين الذكور إن الدوافع المادية قد أشار إليها (٣٧) مبحثاً وبنسبة (١٦,٤٤%) أما الدوافع السياسية فقد أشار إليها (٤٤) مبحثاً وبنسبة (١٩,٥٦%) أما دوافع الأطراف الخارجية فقد أشار إليها (٢٥) مبحثاً وبنسبة (١١,١١%) وظهرت الأطراف الخارجية التي سجلت من قبل المبحوثين الذكور بالآتي:

ت	الأطراف الخارجية	إشارات المبحوثين (الذكور)
١	إسرائيل	١٣
٢	إيران	١٠
٣	المخابرات الأمريكية	٠٤
٤	الكويت	٠٣
٥	روسيا	٠٢
٦	سوريا	٠١

أما دوافع الاحتلال فقد أشار إليها (٣٩) مبحثاً وبنسبة (١٧,٣٣%) ودوافع ضعف الرقابة الرسمية وفتح الحدود فقد أشار إليها (٤٠) مبحثاً وبنسبة (١٧,٧٨%) أما دوافع الجهل وعدم الوعي الوطني فقد أشار إليها (٤٠) مبحثاً وبنسبة (١٧,٧٨%).

أما عن إجابات المبحوثات فقد أشارت (٤٨) مبحثة وبنسبة (١٦,٩٠%) للدوافع المادية، و (٤٢) مبحثة وبنسبة (١٤,٧٩%) أشارت إلى الدوافع السياسية أما دوافع الأطراف الخارجية فقد أشارت إليها (٣٠) مبحثة وبنسبة (١٠,٥٦%) وسجلت كالآتي:

ت	الأطراف الخارجية	إشارات المبحوثات (الإناث)
١	إيران	١٣

١٠	إسرائيل	٢
٠٧	الكويت	٣
٠٦	سوريا	٤
٠٢	المخابرات البريطانية	٥
٠٢	المخابرات الأمريكية	٦
٠١	روسيا	٧

وقد أتضح من الجداول (١٧، ٢٧، ٣١) حول الأطراف الخارجية التي لها علاقة في انفلات الأمن وحالات الفوضى ومساعدة المحتل في احتلال العراق والسيطرة عليه إن المبحوثين متفقون بشكل متقارب جدا حول الأطراف الرئيسة وقد تكررت هذه الأطراف الرئيسة في ذلك وهي بالتحديد (إيران - الكويت - إسرائيل - سوريا - المخابرات الأمريكية - المخابرات البريطانية) ثم أطراف أخرى تباينت بين جدول وآخر في الظهور. وقد فسر الباحث سبب هذه التدخلات من قبل الأطراف الخارجية في الجداول التي أشارت إليها سابقا.

وسجلت دوافع الاحتلال (٥٢) مبحوثة وبنسبة (١٨,٣١%) فيما أشارت دوافع ضعف الرقابة الرسمية وفتح الحدود (٥١) مبحوثة وبنسبة (١٧,٩٦%) وفيما يخص دوافع الجهل وعدم الوعي الوطني فقد أشارت لها (٦١) مبحوثة وبنسبة (٢١,٤٨%).

فالدوافع المادية كان أساسها عوامل عديدة منها شيوع البطالة وخاصة المقنعة وباقي أنواع البطالة سواء قبل انهيار السلطة أو بعد الانهيار ثم عامل الطمع المادي والذي استغل في أعمال ومهن عديدة فقد استغلت مهنة الترجمة والمقاولات والتجار الخدميين وناقلي البضائع والمتعهدين لكن ليس هذا إن كل هؤلاء المشتغلين بهذه المهن كانوا جواسيس أو عملاء أو ساهموا في ضرب البنية التحتية العراقية أو قاموا بسلب وتهريب ممتلكات الدولة أو ساهموا في تصفية الكفاءات العراقية وزرع الفتن

بين المواطنين بل البعض منهم ممن استتر وراء هذه المهن فبعض هؤلاء المترجمين أو بعض هؤلاء المقاولين أو بعض التجار وبعض المتعهدين وبعض ناقلي البضائع قد ساهموا فعلا في مساعدة المحتل على احتلال العراق والسيطرة عليه سواء بالتجسس أو السلب أو التصفية للعراقيين وغيرها، وكان عامل المادة سببا في ذلك وقد قتل الكثير منهم بسبب اتهامهم بهذه الظواهر وقد راح منهم الأبرياء ضحية ذلك. ولا يخفى على أحد دور الدوافع السياسية التي هي طرف بارز في انهيار السلطة العراقية ودخول المحتل العراق وقد ساوم الكثير على العراق والعراقيين من أجل غنائم سياسية إذ أشار المبحوثون إلى أطراف معينة تكررت في كل الجداول التي تسأل عن ذلك إذ لها مصلحة في تدمير العراق وإفشاء الفوضى فيه.

أما عن ذرائع الاحتلال فهي أساس لكل ذلك فجاء لأجل الغنائم التي يحلم بها والأحقاد التاريخية الصليبية وبذرائع قد تم بطلانها، وقد كان لعامل ضعف الرقابة الرسمية وفتح الحدود تأثيرا كبيرا في احتلال العراق فبعد انهيار السلطة عمد المحتل على حل وزارة الدفاع والداخلية ليحقق أهدافه في جعل العراق بلدا منهكا تسوده حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي والتي تمثل فرصة كبيرة لأن يستفيد منها ويثبت أقدامه في العراق ويبرر ذلك دوليا وقد سمى الباحث ذلك بسياسة (الاضطراب المفيد).

أما عن الجهل وعدم الوعي الوطني فقد كان عاملا مباشرا بكل ما حل في العراق خاصة بعد الانهيار إذ أن الجهل الثقافي السياسي بصورة عامة كان سائدا لدى كثيرا من الناس بسبب سياسة السلطة السابقة (المنهارة) التي اعتمدت على سياسة الحزب الواحد وأيديولوجيته التي وضعت (المفاهيم الوطنية) بزواوية ضيقة حاصرتها من كل جوانبها بسياسة الاضطهاد والتعسف والظلم عن طريق دكتاتورية الحزب والذي انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الوعي الوطني الذي أفرغ من محتواه الحقيقي والذي نتجت عنه الولاءات الجزئية (الحزبية - الطائفية - العشائرية

وغيرها) والتي برزت بعد انهيار السلطة وهذا ما أدى إلى حدوث الفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي لاحقاً.

فقد كانت التنشئة السياسية للسلطة المنهارة خاطئة إذ بنيت بالقوة والإكراه وبشعارات فارغة لم تستطع أن تكون دليل عمل لتندمج مع الشخصية العراقية بسبب الإكراه وعدم القناعة بها فقد ظنت السلطة المنهارة أن كل شيء يمكن أن يكون بالقوة، فدخول التنشئة السياسية كان غير صحيح لذلك كان خروجها أي خروج هذه التنشئة كرد فعل عند بعض العراقيين في التعبير أثناء وبعد انهيار السلطة غير صحيح، ولذا وجدنا إن المواطنة في العراق كانت ضعيفة وإن الولاءات الجزئية كانت أكبر وأعمق من ولاءات المواطنة كالعشيرة والطائفة وغيرها وعدم معرفة ما هو نافع وما هو مضر للوطن والمواطن سمة لكثير من العراقيين.

جدول رقم (٣٢)

يوضح الاتجاهات التي يعدها المبحوثون صحيحة ويساندونها والتي سادت في العراق

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
1	1	2	2	التعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال
38	38	44	44	التعاون مع المحتل ببعض الأمور التي تساهم في بناء وخدمة الوطن
31	31	28	28	ضد الاحتلال مع عدم الرغبة بالمقاومة لعدم جدواها وعدم التعاون معه
30	30	26	26	مقاومة المحتل لأنها شرعية وقانونية
100	100	100	100	المجموع

يتضح من الجدول (٣٢) أن المبحوثين الذكور قد أشاروا إلى الاتجاهات التي يعدها صحيحة ويساندونها والتي سادت في العراق في الشكل الآتي: إذ أشار مبحوثان (٢) وبنسبة (٢%) إلى التعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال وأشار (٤٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٤%) إلى التعاون مع المحتل ببعض الأمور التي تساهم في بناء وخدمة الوطن، وقد أشار (٢٨) مبحوثاً وبنسبة (٢٨%) إلى أنهم ضد الاحتلال مع عدم الرغبة بالمقاومة لعدم جدواها وعدم التعاون معه، فيما أشار (٢٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٦%) إلى مقاومة المحتل لأنها شرعية وقانونية.

أما عن إجابات المبحوثات الإناث فكانت كما يلي: أشارت مبحوثة واحدة (٠١) وبنسبة (١%) إلى التعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال، فيما أشارت (٣٨) مبحوثة وبنسبة (٣٨%) إلى التعاون مع المحتل ببعض الأمور التي تساهم في بناء وخدمة الوطن، وكذلك أشارت (٣١) مبحوثة وبنسبة (٣١%) إلى أنهم ضد الاحتلال مع عدم الرغبة بالمقاومة لعدم جدواها وعدم التعاون معه وأشارت (٣٠) مبحوثة وبنسبة (٣٠%) إلى مقاومة المحتل لأنها شرعية وقانونية.

وتشير إجابات المبحوثين إلى تقارب كبير بين الذكور والإناث إذ لم تساند الغالبية العظمى من المبحوثين التعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال سوى

إشارتان من الذكور وإشارة واحدة من الإناث أي بنسبة (٣%) من مجموع العينة (٢٠٠) مبحوث.

وهذا يعني إن الكثير من المبحوثين على استعداد للمساهمة في بناء وخدمة الوطن حتى إذا تعاونوا بذلك مع المحتل إذ يبرر لهم هذا التعاون خدمة الوطن بعد أن أصاب الانهيار كل مؤسسات الدولة فهم يأملون ببناء مؤسسات دولة جديدة على الرغم من تحفظ البعض من التعاون مع المحتل إلا أنه عاجز عن مقاومته مدركا إن المقاومة سوف لن تجدي نفعا أمام قوة غاشمة على استعداد لضرب كل المعايير والقيم الإنسانية كما أوضحت الأحداث الواقعية في العراق ومع ذلك فقد رأى البعض في المقاومة اتجاها صحيحا ويجب أن يسانده لأنها حق شرعي وقانوني على الرغم من بطش المحتل للمقاومة وإنكاره لها.

جدول رقم (٣٣)

يوضح إدارة ومصادر المقاومة العراقية حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
20.45	36	25.88	44	دينية من داخل العراق
22.16	39	22.35	38	وطنية شعبية
23.30	41	30.59	52	اتباع السلطة السابقة
34.09	60	21.18	36	قوى خارجية بمساعدة بعض القوى الداخلية ضد السلطات المؤقتة والاحتلال
100	176	100	170	المجموع

يتضح من الجدول (٣٣) أن (٤٤) مبحوثا من الذكور وبنسبة (٢٥,٨٨%) أشاروا إلى أن إدارة ومصادر المقاومة العراقية حسب رأيهم دينية من داخل العراق وأشار (٣٨) مبحوثا وبنسبة (٢٢,٣٥%) إلى إن إدارة ومصادر المقاومة العراقية هي وطنية شعبية، فيما أشار (٥٢) مبحوثا وبنسبة (٣٠,٥٩%) على إن إدارة ومصادر المقاومة العراقية هم اتباع السلطة السابقة فيما أشار (٣٦) مبحوثا وبنسبة

(٢١,١٨%) إلى القوى الخارجية وبمساعدة بعض القوى الداخلية ضد السلطات المؤقتة والاحتلال.

أما عن إجابات المبحوثات الإناث فقد أشارت (٣٦) مبحوثة وبنسبة (٢٠,٤٥%) إلى أن إدارة ومصادر المقاومة العراقية حسب رأيهن دينية من داخل العراق، وأشارت (٣٩) مبحوثة وبنسبة (٢٢,١٦%) إلى إن إدارة ومصادر المقاومة العراقية حسب رأيهن بأنها وطنية شعبية فيما أشارت (٤١) مبحوثة وبنسبة (٢٣,٣٠%) إلى اتباع السلطة السابقة وأشارت (٦٠) مبحوثة وبنسبة (٣٤,٠٩%) إلى القوى الخارجية بمساعدة بعض القوى الداخلية ضد السلطات المؤقتة والاحتلال.

بما إن المقاومة حق شرعي تقره الأديان والمواثيق الدولية والأعراف الاجتماعية إلا أن هذا الحق قد أنكر على العراقيين ويراد استلابه عنوة ليس من قوات الاحتلال فقط وإنما حتى من قبل الذين جاءوا بعربات الاحتلال لأن مصالحهم تتضارب مع حق المواطنة والمقاومة.

لذلك جرت عمليات الاعتقالات والمداهمات والاعتقالات بلا هوادة على كل من يشك فيه بأنه يقاوم المحتل وأصقت أشكال الإشاعات والصور السيئة على المقاومة لغرض تشويهها وبآليات متعددة كالتفجيرات بأنواعها وقتل المدنيين وتزييف بعض المفاهيم لتصوير المقاومة على إنها وجه ثان للإرهاب إلا أن المقاومة العراقية استمرت بغض النظر عن إدارتها ومصادرها.

وقد سعى المحتل في اللعب بخدع أراد منها أن يشوه الشخصية العراقية أولاً وذلك بتفريغها من محتواها الوطني والإسلامي وتشويه صورة المقاومة العراقية ومن هذه الخدع على سبيل المثال إصاق مقاومة المحتل بأطراف خارجية كأنما العراقيين لا يستطيعون أن يدافعوا عن وطنهم وقد غيب بذلك التاريخ والتراث والهوية والشخصية لكن واقع الأحداث أبطل زيف هذه الادعاءات.

فهذا (بيتر أسلر *Peter Eister*) و (توم سكويترى *Tom Squitteri*) وهم من جريدة (يو إس أي توداي *USA Today*) يؤكدون الأطراف الخارجية من

المقاتلين الأجانب نسبتهم تقل عن (٢%) من الـ (٥٧٠٠) ممن احتجزتهم قوات الاحتلال على أساس أنهم يهددون الأمن في العراق، وهذا دليل يؤكد بأن المقاومين العراقيين وهم يؤكدون بأن قوات الاحتلال قامت باحتجاز (١٧٧٠٠) شخص في العراق اعتبرتهم قوات الاحتلال مقاومين ومقاتلين ضدها، ظهر إن حوالي (٤٠٠) منهم كانوا من جنسيات أجنبية مختلفة، وهذا يعني إن المسؤولين عن المقاومة في العراق ضد القوات المحتلة هم العراقيون، وقد أشار تقريراً آخر قام بتقديمه البنتاغون إلى الرئيس الأمريكي بوش مقيماً فيه معركة الفلوجة والذي أشار فيه إن نسبة الأطراف الخارجية غير العراقية الذين قاتلوا قوات الاحتلال وقاوموهم في معركة الفلوجة هي حوالي (٢%) وأشاروا بوجود هيئة أركان عسكرية على مستوى عال من الخبرة والكفاءة تدير وتخطط للمعركة^(١).

وفي دراسة قام بها سلمان الجميلي بعنوان (المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية) أثبتت إن غالبية شهداء المقاومة العراقية هم من المتدينين ونسبتهم (٨٠%) وإن هؤلاء الشهداء من ذوي السمعة الحسنة في مناطقهم من حيث الأخلاق والالتزام الديني والوطني وإن متوسط أعمارهم كان نحو (٢٤) سنة^(٢). وتشير هذه الدراسة إلى إن مصادر المقاومة العراقية تتمثل في مصدرين أساسيين هما التيار الإسلامي ويمثل (٨٥%) إذا أضيفت له الأطراف الخارجية المتمثلة بالأجانب من خارج العراق و(١٥%) من الوطنيين والذين يكون وراءهم شد ودفع ديني^(٣).

وتتفق هذه الدراسة بما أشار إليه الباحث بأن مصدر المقاومة العراقية يتمثل في الجانب الديني الإسلامي (الجهادي والجانب الوطني الشعبي العراقي) ومن خلال ملاحظات الباحث ووقائع الأحداث عملياً فقد أتضح بأنه اتخذت إجراءات متعددة

(١) د. خير الدين حسيب، مستقبل العراق، مصدر سابق، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) أحمد يوسف أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص ٧٦٨. أنظر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٣، سنة ٢٠٠٤، ص ٨٩-١١٠، والدراسة موثقة بملاحق.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٦٩-٧٧٠.

للحد من انتشار المقاومة وتشويه صورتها وذلك من خلال الاعتقالات والمداهمات وقطع الطرق الرئيسية في المدن والطرق الخارجية وحصار المدن وتسييجها وقد قامت قوات الاحتلال أيضا بملاحقة ومطاردة السيارات المدنية وقصفها بمن فيها بمجرد أنهم يشتبهون فيها على أساس أن المقاومين يستخدمونها أو تفتيشها تفتيشا دقيقا ولاسيما السيارات من نوع (أوبل *OPEL*، و بي أم دبليو *B.M.W*) التي اتهمت بأنها وسيلة أساسية في تحركات المقاومين وكذلك تعطيل أجهزة الاتصالات مثل جهاز الاتصال (الموبايل) ولاسيما عندما تشتد المعارك عند المقاومين وتعطيل ومنع استخدام جهاز الاتصال (الثريا) على أساس استخدامه كأداة تفجير عن بعد ضد قوات الاحتلال.

صحيح إن أطرافا خارجية عربية وإسلامية شاركت في المقاومة العراقية بدافع الوطنية والقومية والجهاد في سبيل الله سواء بالمال أو النفس إلا أن المبالغة الكبيرة لهذه المشاركة كانت بهدف تفريغ المقاومة من محتواها الوطني وتشتيتها وإضعافها والسيطرة عليها وكانت أهم هذه الإشاعات هي ما يسمى بمشاركة تنظيم القاعدة أو جماعة إسامة بن لادن أو جماعة أبو مصعب الزرقاوي وكلها جماعات تنسب إلى الإسلام وأرادوا من ذلك ولاسيما بعد تكرار أعمال العنف والإرهاب وقتل المدنيين بالصاق التهم بكل ما ينسب إلى الإسلام لتشويه صورته عند المسلمين وعند العرب وعند الرأي العام العالمي.

نعم وجدت هذه الأطراف الخارجية وشاركت في مقاومة المحتل مع العراقيين إلا إن أعدادهم قليلة. وتوجد حقائق ووقائع ميدانية كثيرة تدحض وتكذب أن الأطراف الخارجية هي المصادر الرئيسية وهم الذين يديرون المقاومة في العراق ونحن نؤكد من خلال هذه الوقائع كملاحظين علميين واستنادا إلى شهود عيان لذلك ومن أهم هذه الوقائع هي الأحداث الاجتماعية وهي إن غالبية المدن التي انتشرت فيها

المقاومة(*) برزت بشكل علني سواء في الجنوب أو الوسط أو الشمال أو أية منطقة في العراق هي مدن تتسم بأنها مجتمعات محلية (مدن صغيرة) حتى المقاومة في بغداد تقريبا أخذت هذه السمة إذ هي عبارة عن (مجتمعات محلية داخل مدينة كبيرة بغداد) مثل (مدينة الصدر، الأعظمية الخ) هذه المجتمعات المحلية والمدن الصغيرة لا يمكن أن يختبأ فيها الأجانب خاصة إذا كثر عددهم وزادت مدة بقائهم فيها لمدد طويلة لأن هذه المدن والمجتمعات المحلية من صفاتها إنها تستطيع أن تكشف الغريب وتميزه وتحذر من تحركاته إذا كانت غير طبيعية، وإن أهل هذه المدن وهذه المجتمعات المحلية أدرى بساكنيها ومن السهل جدا إذاً تشخيص واكتشاف الغريب فيها خاصة بعد أن كثرت الأقاويل عن دور الجواسيس وارتياب أهل المدن وهذه المجتمعات من هؤلاء الغرباء وكذلك من الجواسيس وكذلك فإن عمليات المداهمات المتكررة والمفاجئة وبكل الأوقات من قبل قوات الاحتلال تنفي وجود هؤلاء الأجانب لأن فرصة وجودهم بأمان تكون ضعيفة دون أن يكتشف أمرهم.

وحين تسأل سكان أهل المدن التي اشتهرت بالمقاومة والتي تدرع فيها المحتل بوجود أبو مصعب الزرقاوي والأطراف الخارجية يكون جواب أهل المدن أما إن يؤكدوا بعدم وجود هؤلاء أو يؤكدوا بوجودهم لكن بشكل قليل.

ومما يعزز إن المقاومين هم عراقيون أحداث الواقع التي لاحظها الباحث والتي تتفق وما جاء في دراسة سلمان الجميلي (المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية) حيث لاحظ الباحث إن شهداء المقاومة العراقية هم من أهالي مدن عراقية معروفة وينتمون إلى أسر عراقية معروفة مشهود لهم بحسن السيرة والأخلاق والالتزام الديني والوطني وأن تشييع هؤلاء الشهداء في مناطقهم كان يتم بصورة مهيبه تليق بهم كشهداء وإن أهالي هؤلاء الشهداء ومدنهم تفتخر بهم بشكل عام.

(*) أنظر، الملاحق، المنشورات.

وإن ما يعزز أيضا تأكيد إن المقاومة هي عراقية وطنية شعبية إسلامية هي دوافعها التي باتت معروفة والتي توزعت:

◀ الدافع الأخلاقي-العرفي والذي تغذيه التنشئة الاجتماعية الأسرية والدينية والوطنية وإن ما يعزز هذا الدافع الانتهاكات والمداهمات وما اعترها من استفزازات كبيرة ومتنوعة فقد أشرنا إليها سابقا استخفت بمشاعر وقيم العراقيين فتحولت هذه بشكل معادلة وهي:

استفزازات ← حقد وكرهية ← انتقام = مقاومة.

إن مشاعر الحقد والكرهية والانتقام تختلف عن المقاومة من حيث الأهداف إلا أن تكرار هذه الاستفزازات وقوتها وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية مع اختلاطها واندماجها بالوضع الأيكولوجي بشكل عام وهو (الاحتلال) تتحول بالتدريج إلى مقاومة وتتغير الأهداف تدريجيا لذلك أسفرت هذه المقاومة على (الانتشار الجغرافي والاجتماعي + التأيد العلني + القوة والتنظيم).

◀ الدافع الديني وذلك لكون المجتمع العراقي أغلبه مجتمعا مسلما يحث على الجهاد ويدعو له وحتى الأديان الأخرى تحث على مقاومة المحتل وإن الأسرة العراقية إحدى تركيباتها الأساسية في التنشئة هي التنشئة الدينية والجهاد جزء منها.

◀ دافع رد الاعتبار: هذا الدافع خاصة في المجتمعات القروية - الريفية التي طالتها المداهمات والاعتقالات وما أسفر عنها من انتهاكات للأعراف الاجتماعية التي أشرنا إليها سابقا سواء بإهانة وضرب كبار السن وشيوخ العشائر أمام ذويهم أم باعتقال النساء وغيرها، فرد الاعتبار والثأر قضية أساسية في هذه الشخصية التي ينتمي إليها غالبية عظمى من العراقيين.

◀ الدافع السياسي: وهو الدافع الذي ساهم في اختلاط كثير من الأوراق والذي راح البعض يعتقد بأن المقاومة العراقية هي مقاومة ذات دوافع

سياسية وإن وراءها اتباع السلطة السابقة ويقصد بهم البعثيين والذين غيَّبوا عن حقوقهم وواجباتهم الوطنية بصورة مقصودة، وإن هؤلاء الاتباع يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع، بعد إن كان الحزب الواحد هو الذي يحكم. وقد استفاد الكثير من غنائم ذلك الحزب وقد غيَّبوا وحرَموا من ذلك فضلا عن الدوافع السياسية الأخرى من تنظيمات وأحزاب سياسية أخرى سواء داخل العراق أو خارجه قد يكون دافعها الوطني هو الذي دفعها إلى مقاومة المحتل.

◀ الدافع المادي:

إذ لا يغيب هذا الدافع عن المقاومة، والذي استغل بشكل كبير، فالكثير مستعدون لأن يحملوا السلاح بوجه المحتل، إذا قبضوا مالا جيدا، ولاسيما إذا كان العمل يقره المجتمع والدين، إذ هو يتسلم المال الحلال بدافع مقاومة المحتل وقد استغل هذا الدافع حتى مع الإرهابيين، بعد الزيادة الكبيرة في البطالة، إذ كان وسيلة فعالة في توريط البعض بأعمال إرهابية كالقتل والتفجير وغيرها.

وقد ينتمي إلى هذا الدافع بعض الذين أُجبروا على ترك أعمالهم في وزارات الدفاع والداخلية والإعلام، وبعض الأشخاص الذين حرَموا من وظائفهم بشكل مقصود، وأن كثيرا من ضباط وجنود الجيش العراقي القديم قد انتموا إلى هذه المقاومة، إما بسبب هذا الدافع المادي، أو بسبب الدافع الوطني، أو بسبب الدافع الجهادي.

وفي رأينا أن ما يعزز أن المقاومة هي عراقية، سواء كانت وطنية شعبية أو دينية (جهادية) وينفي المبالغة بوجود الأطراف الخارجية هو أن العراقيين ليسوا بحاجة إلى من يدافع عنهم، وعن وطنهم، لأن كل آليات تفعيل المقاومة موجودة أصلا في المجتمع العراقي وفي الشخصية العراقية، وهذه الآليات وتفعيلها تتكون حسب رأي الباحث من الآتي:

١. الرجال (العنصر البشري):

فالرجال موجودون في العراق ولاسيما الشباب، ومنهم الكثير من أصول عسكرية، بعد أن حلت وزارة الدفاع والداخلية، فانخرط الكثير منهم في صفوف المقاومة الوطنية، من ضباط وجنود ومراتب كانوا عناصر في الجيش العراقي المنحل، ومنهم بعض الرجال من النظام السابق كالبعثيين وغيرهم، وهؤلاء يمتلكون الخبرة والحرفة والدراية في الأمور العسكرية ما لا تمتلكه أي جهة أخرى من المحتمل أن تمدهم بهذا العنصر.

فالضباط والجنود العراقيون عاشوا حروبا كثيرة ومتتالية ولهم خبرات وصولات بطولية مشهودة لهم، فقد خاض العراق بجيشه في العصر الحديث حربا امتدت ثماني سنوات مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، وحرب الكويت (١٩٩٠) وقد سيق إلى هذا الجيش وهذه الحروب أغلب الشباب العراقي، سواء عن طريق الجيش النظامي نفسه بعسكرة وتجييش أغلب المواليد (الفئات العمرية) والتي خدم قسم منها في الجيش نحو ثلاثة عشر سنة، أو عن طريق الجيوش الفرعية مثل الجيش الشعبي وجيش القدس وفدائيي صدام، وغيرها من التشكيلات العسكرية، أو عن طريق الدورات العسكرية المستمرة مثل دورات معسكرات تدريب الطلبة التي كانت تقام في العطل الصيفية، وقد درب على جميع صنوف الأسلحة، لذلك صار أغلب الشعب العراقي شعبا مدربا على السلاح، ويعرف كيف يدافع عن وطنه.

٢. السلاح:

بعد حل وزارة الدفاع والداخلية وترك جميع معسكرات ومخازن أسلحة الجيش العراقي وعتاده مباحا للذهب والسلب والسرقة والتهرب، وهذا تصرف قصده قوات الاحتلال، الذي انقلب سلاحا فعالا ضد قوات الاحتلال، إذ استولت المقاومة العراقية على الكثير من الأسلحة والذخائر والعتاد بأنواعه الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وأن هذا السلاح له من يستخدمه -بعد أن أشرنا سابقا- بأن

أغلب العراقيين متدربون عليه، وعلى جميع الصنوف، ولا حاجة لهم لمن يساعدهم في ذلك، فضلا عن وجود ضباط ومتخصصين في هذه الأسلحة انضموا إلى المقاومة العراقية، وقد اختفت مخازن كثيرة جدا للسلاح والعتاد داخل العراق خاصة، وكما قلنا فإن الحكومة العراقية أو الدولة العراقية وحتى الشعب العراقي هم دولة وشعب محارب، لذلك فعندما انحل الجيش فقد ترك خلفه الكثير من الأسلحة والعتاد، وهذا الكم منها قد أعطى للمقاومين قوة إضافية، فهم يستطيعون المقاومة إلى أبعد وقت ممكن.

٣. المال:

وهذا العنصر موجود أصلا، فبعد أن تركت عن قصد قوات الاحتلال عمليات السلب والنهب من مؤسسات ودوائر الدولة العسكرية والمدنية، ومنها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، فقد تم الاستيلاء على الكثير من المبالغ العراقية والأجنبية (من العملات الصعبة)، وقد ذهب الكثير منها إلى المقاومة العراقية، فضلا عن وجود الكثير من المتبرعين والمجاهدين بالمال من العراقيين للمقاومة لأسباب وطنية ودينية وفقا لمبادئ المواطنة والجهاد في سبيل الله بالمال.

٤. العنصر المعنوي (الديني - الوطني):

فالعراقيون ليسوا بحاجة لمن يعلمهم الوطنية أو الجهاد في سبيل الله من أطراف خارجية ولا يحتاجون لمن يعلمهم كيفية الدفاع عن وطنهم أو هم بحاجة لمن يشحذ هممهم، فهم أولى بالدفاع عن وطنهم، بعد أن وجدوا المحتل يعيث فسادا ودمارا في بلادهم ضاربا ومتجاوزا كل القيم والأعراف والقوانين والمبادئ الدينية والاجتماعية والدولية متماديا باستفزازاته واعتداءاته على العراقيين ابتداء من استفزازات الشارع والطرق اليومية إلى دخول البيوت واعتقال أصحابها والعبث بممتلكاتها، وانتهاك حرمتها، وانتهاء بهدم البيوت على ساكنيها والمقابر الجماعية التي قام بها المحتل، هذه الاستفزازات التي مست كرامة وشرف العراقيين وأضرت بالأطفال والنساء والشيوخ والشباب والمرضى، كل ذلك أصبح عنصرا آخر لتأجيج

مشاعر المقاومة والجهاد، فضلا عن وجود الموروث الثقافي الكبير، الذي يختزنه التراث العراقي في مجال مقاومة المحتل، والذي تغذيه التنشئة الاجتماعية سواء عن طريق التاريخ أو الروايات أو الجانب الديني والذي يستند إلى أقاويل وحكم وأمثال شعبية وآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، كما بين الباحث قسما منها في الجانب النظري للبحث.

جدول رقم (٣٤)

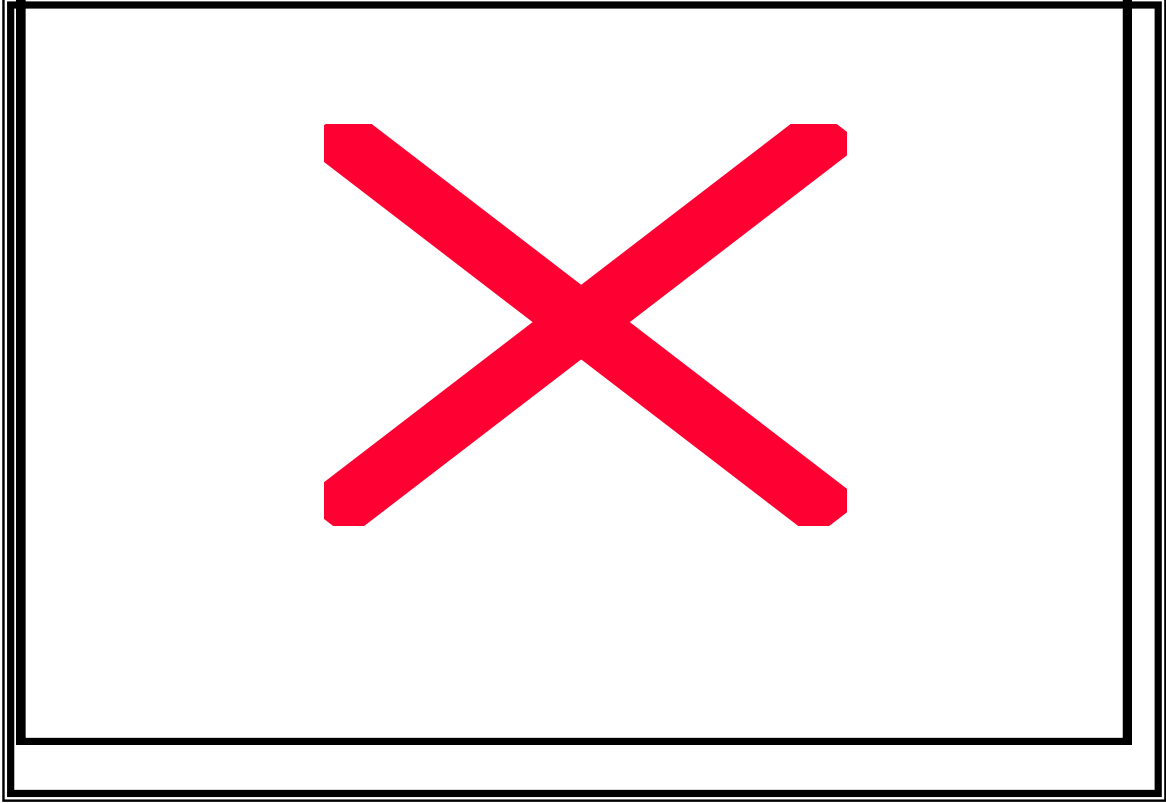
يوضح ما حصل عليه العراقيون بعد انهيار السلطة ووجود الاحتلال
حسب رأي المبحوثين

الإناث		الذكور		العوامل
%	ت	%	ت	
0	0	0.59	2	أعطى العراقيون الاستقرار والأمان
24.00	90	23.67	80	سلب الاستقرار والأمان وزاد من الجريمة
13.33	50	12.13	41	انخفاض المستوى الاقتصادي وشيوع البطالة
12.80	48	12.72	43	زيادة في القوة الشرائية للمواطن
13.33	50	12.72	43	فقدان الأسرة لبعض أعضائها من الرجال
8.27	31	3.55	12	تحمل المرأة أكثر من طاقتها داخل وخارج الأسرة
0.53	2	0.59	2	تحسين الوضع الصحي
10.67	40	11.24	38	تدهور الوضع الصحي
13.87	52	15.68	53	توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
0.80	3	2.66	9	إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة
2.40	9	4.44	15	أعطى الديمقراطية وصال حقوق الإنسان
100	375	100	338	المجموع

شكل رقم (١٠)

بوضح ما حصل عليه العراقيون بعد انهيار السلطة ووجود الاحتلال

حسب رأي المبحوثين



جاء الاحتلال وقد صفق له بشعارات فارغة ومبرقة، وقد صدّق به من صدّق، ثم خاب من تأمله بعد أن حصل الاحتلال فعلا، وقد جرى ما جرى، جاءوا يحملون شعارات التحرير من نظام دكتاتوري ظالم، وقد أسقطت هذه الذريعة، وصاروا هم يمارسون الدكتاتورية على الشعب العراقي، كما تبين ذلك في البحث، وجاءوا بذريعة أسلحة الدمار الشامل العراقية وخطرها على المنطقة، وقد أسقطت هذه الذريعة ايضا، وباعتراف مسؤوليهم وبضمنهم الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، وجاءوا بذريعة أن العراق يأوي ويشجع الإرهاب وله علاقة بما يسمى تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن، وأسقطت هذه الذريعة أيضا وقد مارسوا هم الإرهاب ضد العراقيين

كما تبين في البحث، وجاءوا من أجل حرية العراقيين وقد سلبوها هم باحتلالهم العراق وما جرى من انتهاكات كبيرة ومستمرة للعراقيين، كما تبين في البحث.

لقد اتضح للعراقيين وللرأي العام العالمي مدى زيف شعاراتهم وإسقاط ذرائعهم وقد تبين أن الشعب العراقي هو المستهدف الأول والأخير وهذا ما تبين منذ اللحظات الأولى للحصار، والإصرار على استمراره بتدمير الشعب العراقي وهاكم مثالا على ذلك، فقد (اعترضت الولايات المتحدة في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ على طلب من بلغاريا بالسماح بشحن غذاء للأطفال إلى العراق على أساس أن الطعام يمكن أن يستهلكه الكبار)^(١). هذا مثال من أمثلة كثيرة على أن الشعب العراقي هو المستهدف، ولا جدوى من انتظار أن الأمريكيين وحلفاءهم جاءوا من أجل تحرير العراق.

وقد اتضح من الجدول (٣٤) حول الذي حصل عليه العراقيون بعد انهيار السلطة ووجود الاحتلال حسب رأي المبحوثين، فقد أشار المبحوثون الذكور إلى أن العراقيين قد أعطوا الاستقرار والأمان، فقد حصل على إشارتين (٢) وبنسبة (٥٩,٠%) وحصل العراقيون على سلب الاستقرار والأمان وارتفاع نسبة الجريمة، فقد أشار إليها (٨٠) مبحوثا وبنسبة (٢٣,٦٧%)، أما عند انخفاض المستوى الاقتصادي وشيوع البطالة فقد أشارت (٤١) مبحوثا وبنسبة (١٢,١٣%) وحصولهم على زيادة في القوة الشرائية (٤٣) مبحوثا وبنسبة (١٢,٧٢%) أما فقدان الأسرة لبعض أعضائها من الرجال فقد أشار (٤٣) مبحوثا وبنسبة (١٢,٧٢%) وتحمل المرأة أكثر من طاقتها داخل وخارج الأسرة وقد أشار إليه (١٢) مبحوثا وبنسبة (٣,٥٥%)، أما تحسين الوضع الصحي فقد أشار إليه مبحوثان (٢) وبنسبة (٥٩,٠%) أما تدهور الوضع الصحي فقد أشار إليه (٣٨) مبحوثا وبنسبة (١١,٢٤%) أما عن توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أشار إليه

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٥٣) مبحوثا وبنسبة (١٥,٦٨%) وفيما يخص إعادة مؤسسات الدولة الجديدة فقد أشار إليه (٩) مبحوثين وبنسبة (٢,٦٦%) وأعطى الديمقراطية وصان حقوق الإنسان أشار إليه (١٥) مبحوثا وبنسبة (٤,٤٤%).

أما رأي المبحوثات من الإناث فقد كانت إشارتهن كآآتي: فيما يخص إعطاء العراقيين الاستقرار والأمان لم تسجل أي إشارة من الإناث، وعن سلب الاستقرار والأمان وازدياد الجريمة فقد أشارت إليها (٩٠) مبحوثة وبنسبة (٢٤%) وفيما يخص انخفاض المستوى الاقتصادي وشيوع البطالة فقد أشارت إليها (٥٠) مبحوثة وبنسبة (١٣,٣٣%) وعن الزيادة في القوة الشرائية للمواطن فقد أشارت إليها (٤٨) مبحوثة وبنسبة (١٢,٨٠%) وبالنسبة لفقدان الأسرة لبعض أعضائها من الرجال فقد أشارت إليها (٥٠) مبحوثة وبنسبة (١٣,٣٣%)، وعن تحمل المرأة أكثر من طاقتها داخل الأسرة فقد أشارت إليها (٣١) مبحوثة وبنسبة (٨,٢٧%) وفيما يخص تحسن الوضع الصحي فقد أشارت إليه مبحوثتان (٢) وبنسبة (٠,٥٣%) أما عن تدهور الوضع الصحي فقد أشارت إليه (٤٠) مبحوثة وبنسبة (١٠,٦٧%)، أما فيما يخص توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أشارت (٥٢) مبحوثة وبنسبة (١٣,٨٧%)، أما فيما يخص إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة فقد أشارت إليها (٣) مبحوثات وبنسبة (٠,٨٠%)، وفيما يخص إعطاء الديمقراطية وصان حقوق الإنسان فقد أشارت إليه (٩) مبحوثات وبنسبة (٢,٤٠%).

يتضح من بيانات الجدول (٣٤) ومن خلال الجداول السابقة ومن خلال ملاحظات الباحث العلمية والشهود العيان وما حصل عليه الباحث من معلومات وبيانات متنوعة حول موضوع البحث أن الآثار السلبية هي التي كانت سائدة منذ بدء ظهور الأسباب التي ساهمت في انهيار السلطة حتى انهيارها في ٩/٤/٢٠٠٣، ودخول المحتل للعراق، وما حصل بعد ذلك في ظل الاحتلال ولم تظهر آثار إيجابية سوى ما حصل في زيادة القوة الشرائية لموظفي الدولة، وحتى هذا فقد صاحبه ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في المستوى الاقتصادي عند المواطنين غير الموظفين بغض النظر عن التجار الذين استغلوا هذه الأحداث أبشع استغلال فقاموا بعمليات تهريب واسعة أو احتكار مواد أو إدخال سلع ومواد أضرت بالمجتمع العراقي سواء كانت من المواد الغذائية أو الأدوية المنتهية صلاحيتها أو

غيرها، وربما يكون انفتاح المجتمع العراقي على العالم بعد خناق دام طويلا من قبل السلطة السابقة المنهارة والحصار المفروض أحد هذه الآثار الإيجابية ومع ذلك فلا يخلو من جوانب سلبية، وقد اتضح لدى العراقيين أن وجود الاحتلال هو المشكلة الرئيسية، وكل ما حدث هو اجترار له، وأن خروجه هو الذي سينقذ العراق من هذه الكارثة، وقد أيدت ذلك استطلاعات سلطة الاحتلال نفسها، فقد أكدت استطلاعاتهم أن (٩٢%) بالمائة من العراقيين يعتقدون أن القوات الأمريكية وحلفائها هي قوات محتلة، وأن (٥٥%) بالمائة يشعرون بعدم الأمان في ظل هذا الاحتلال وأنهم سيشعرون بالأمان أكثر لو غادرت القوات المحتلة العراق، وقد اتضح من استطلاعهم أن (٢%) بالمائة فقط ينظرون إلى القوات الأمريكية وحلفائها بأنهم محررون^(١)، كما جرى استطلاع آخر للرأي في المدة (١٠-٢٠) آب/ أغسطس ٢٠٠٤، قام به المعهد الجمهوري الدولي والمعهد المستقل لدراسات المجتمع الإدارية والمدنية توصلا فيه إلى أن أقل من نصف العراقيين أي (٤٦%) بالمائة منهم أكدوا أن حياتهم أصبحت في تحسن منذ انهيار سلطة صدام حسين، وأشار (٣١%) بالمائة أن حياتهم صارت أسوأ منذ انهيار سلطة صدام حسين، وأن (٢٠%) بالمائة أشاروا بأن حياتهم لم يحصل عليها أي تغيير^(٢).

وكذلك بيانات الجدول (٣٤) فضلا عن استطلاعات سلطة الاحتلال نفسها وملاحظات الباحث العلمية وشهود العيان كلها تؤكد بأن انهيار سلطة الدولة ودخول الاحتلال العراق وما ترتب عنهما من آثار لم يحصل فيها العراقيون على الأمان والاستقرار بل العكس، تدل على سلب^(*) الاستقرار والأمان وزيادة نسبة

الجريمة كما ونوعا، فقد انتعشت جرائم لم تكن موجودة أو قليلة جدا في المجتمع

(١) فيليب بينيس ومجموعة العمل، مجلة المستقل العربي، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤، مصدر سابق، ص ١٢.

(٢) نفس المصدر أعلاه، ص ١٢.

(*) انظر الملاحق، (الصور + المناشير).

العراقي مثل جرائم غسيل الأموال وتجارة الرقيق والمخدرات وجرائم ذوي الياقات البيضاء، والتهريب بكل أنواعه إلى آخره من جرائم المجتمع العراقي، خاصة بعد أن انهارت الضوابط الرسمية المتمثلة بأجهزة الدولة والسلطة السابقة، والتي كانت وزارة الدفاع والداخلية أبرز آلياتها، فقد كانت السلطة المنهارة ممسكة بوسائل الضبط الرسمية والمتحكمة بالمجتمع بصورة جيدة عن طريق القوة علما أن لهذه القوة التي كانت أداة السلطة المنهارة أداة تنظمها وتساعد على ترتيب وضبط إجراءاتها وهي البيروقراطية الحكومية التي انهارت بانهيار السلطة لذلك نجد أن القوة في ظل قوات الاحتلال وفي ظل الحكومات أو السلطات المؤقتة موجودة لكن بدون بيروقراطية تنظمها لذلك اتسعت آثار الانفلات الأمني وقد انخفض المستوى الاقتصادي لكثير من العراقيين بسبب حل الوزارات واجتثاث البعض عن وظائفهم ولاسيما البعثيين وبعض المقربين من السلطة المنهارة فزاد بذلك ارتفاع مستوى البطالة التي أنعشت وزادت من الانفلات الأمني وشيوع الجريمة وزيادة التسول وزيادة في الأعمال الهامشية التي تشاهد في الشوارع مثل تنظيف الشوارع وزيادة الحمالين ومسح وصبغ الأحذية، وقد استغل العاملون في هذه المهن الهامشية ولاسيما الأطفال في أعمال مسلحة سواء مع الإرهابيين أو مع قوات المقاومة، وفي نفس الوقت ظهرت زيادة في القوة الشرائية ولاسيما لموظفي الدولة بعد أن ازدادت رواتبهم التي كانت لا تسد رمق عيشهم إلا أن الأسرة العراقية كانت صاحبة الحمل الثقيل من كل الآثار المترتبة على انهيار السلطة واحتلال العراق، فقد كانت الأسرة البنك الممول للدم في كل الحروب، التي خاضتها السلطة المنهارة وكذلك ما خسرت من دماء رجالها ونسائها وأطفالها بسبب العدوان العسكري (١٩٩١-٢٠٠٣) وممارسات المحتل التعسفية ضد الاسر العراقية وكذلك زاد من حملها الثقيل زيادة عدد المعاقين نتيجة هذه الحروب والعدوان والاحتلال وغياب رجالها بسبب المداهمات والاعتقالات والاغتيالات، هذا كله جعلها تتحمل أكثر من طاقتها داخل وخارج الأسرة، فقد صارت المرأة هي المعيل الأساسي لكثير من الأسر فهي الأم والزوجة والأخت وربة الأسرة وصارت

تلهث بعملها داخل وخارج الأسرة نتيجة الفراغ الذي تركه غياب الرجل، ونتيجة للظروف الصعبة التي شملت كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والذي زاد من مأساتها الانفلات الأمني الكبير، الذي حدد حركتها خارج المنزل بعد أن أصبحت معيلة أساسية فتضاربت أدوارها الاجتماعية بين دورها كأم وزوجة وعاملة مما أفقدها الكثير من وظائفها داخل البيت بل وقد أثر ذلك على أنوثتها.

فقد أظهرت دراسات ميدانية أن (٦٠%) من النساء المسؤولات عن بيوتهن وقع عليهن ثقل الحصار، وأن (٢٦%) منهن مسؤولات عن إعالة أسر تتكون من (٧) أفراد بالمقارنة مع عبئ الإعالة على نطاق المجتمع عامة والبالغ (٣,١) فرد، وقد سجلت معدلات وفيات الأمهات (٢٩٤) لكل (١٠,٠٠٠) ولادة حية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨)، وازداد انتشار مرض الأميبيا بنسبة (٦١%) عند النساء الحوامل حسب ما قدرته منظمة الصحة العالمية، وقد بينت دراسات أخرى أن الأمراض العصبية والنفسية قد ارتفعت في المستشفيات وقدرت دراسة أن (٥٧%) من النساء أصبن بحالات نفسية أبرزها القلق والاكتئاب والأرق والصداع، وفي تقرير لجامعة هارفرد بين نتائج متشابهة فضلا عن ارتفاع حالات الطلاق، وزيادة في عدد الإناث المتسربات من المدارس أو غير المتحقات والذي زاد من ارتفاع نسبة النساء الأميات^(١)، وقد زاد من كل هذه الأعباء والأمراض انهيار السلطة، الذي أدى إلى احتلال العراق وما صاحبه من بطالة وقتل وانفلات أمني، وعمليات الاعتقال والمداهمة والاعتقال كل ذلك أثر على النساء مما أصابهن بأمراض عصبية ونفسية وهذا انعكس بدوره أيضا على الأطفال.

أما عن تحسن الوضع الصحي، فقد أيدت بيانات الجدول (٣٤) ملاحظات الباحث وأحداث الواقع، إذ لم يظهر أي تحسن في الوضع الصحي، وذلك بسبب عوامل مرتبطة به مباشرة من ضمنها اعتقال واغتيال الأطباء العراقيين أو تهديدهم

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ١٩.

وإجبارهم على ترك العراق وأغلقت الكثير من المستشفيات الخاصة نتيجة للانفلات الأمني ونقص عدد الأطباء وعدم تحسن أداء الخدمات في المستشفيات الحكومية أو توفير النقص الحاصل فيها من أدوية ومختبرات، وقد التقى الباحث عددا من مديري مستشفيات ومسؤولين في وزارة الصحة أكدوا أن هناك الكثير من المنظمات والصحف وغيرها تأتي إلى المستشفيات وتسجل النقص الحاصل فيها إلا أنه لم يحصل وأن زودت هذه المستشفيات بأي شيء يذكر، وهذا كله انعكس سلبا على تحسن الوضع الصحي، فقد تدهور وزادت الأمراض نتيجة الحروب والعدوان العسكري ونتيجة تصرفات قوات الاحتلال فقد زادت الأمراض الجسدية والعوق والأمراض النفسية والعصبية، ومن الأسباب المباشرة للأمراض النفسية والعصبية مثلا كان بسبب القتل المستمر والمتعمد والعشوائي والاستفزازات الناتجة من المdahمات والاعتقالات فضلا عن آثار التلوث بالأسلحة الكيماوية والإشعاعية التي ضرب بها العراق والتي عدها البعض بمثابة أسلحة دمار شامل^(١).

ولم يشك بعض المراقبين الحريصين من أن قوات الاحتلال قد استخدمت مليون طن من ذخائر اليورانيوم المنضب في العراق، ومن المعروف أن هذا اليورانيوم ينشر مساحات واسعة من التلوث الإشعاعي، والذي ارتبط بزيادة كبيرة في معدلات الإصابة بالسرطان وتشوهات الأجنة بين السكان المدنيين العراقيين، وقد كتب صحفي إنكليزي هو روبرت فيسك عن مرض اللوكيميا (سرطان المعدة الوبائي) الذي راح ضحيته آلاف المدنيين العراقيين ومنهم الأجنة وهم في بطون أمهاتهم.

وقد لاحظ بعض الأطباء الارتفاع الكبير في التشوهات الجينية وقد قامت الطبيبة د. جنان علي وهي أحد أعضاء الكادر الطبي في مستشفيات البصرة بالتقاط صور لبعض الأطفال الرضع الذين ظهرت عليهم أعراض (حزمة العنقيد)، وهذا ما حدث في اختبارات الأسلحة النووية في جزر المحيط الهادي في الخمسينات، وقد

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ١٩.

ظهر أن هؤلاء الأطفال الرضع كانوا بغير أدمغة ولم تكن لهم وجوه أو عيون وقسم منهم كانت أطرافهم متداخلة، وقد قامت الطبيبة د. جنان علي بعرض طفل رضيع للصحفية البريطانية فيلسيني أريوثون وهو صغير الحجم يصدر منه أصوات نافخة من أنفه، وكانت ساقاه ملتويتين موصولتين عند مفصل الركبة بقطعة لحم سميكة، وقد أكدت الطبيبة د. جنان علي أن هذه الحالات كثيرة بين الأطفال الرضع وأكدت أن الإشعاعات في هذه المنطقة مخيفة^(١).

وعلاوة على ذلك هناك آثاراً أخرى على تدهور الوضع الصحي منها على سبيل المثال لا الحصر تعطل وتخريب شبكات الكهرباء التي لها علاقة مباشرة بالوضع الصحي سواء في المستشفيات وأجهزتها أو في علاقتها بمياه الشرب الذي يحتوي على نسبة (٩٠%) بالمائة من المياه الأسنة من المجاري القذرة الخ من آثار عملت على تدهور الوضع الصحي.

وبشأن توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالواقع يعبر عن هذا الحال فلا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية واجتماعية في ظل انفلات أمني واسع كما هو الحال في العراق وإن ما أعلن عنه من حملات إعادة الاعمار فهو ضئيل جدا ولم يكن سوى حبر على ورق فالتنمية متوقفة والمشاريع معطلة وأبسط مثال على ذلك هو أزمة الوقود بكل أنواعها النفط والبنزين والغاز والكهرباء التي هي مصادر تشغيل مشاريع التنمية، وإن قوات الاحتلال عمدت على توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالياً في العراق وفقاً لسياسة (الاضطراب المفيد) حتى تستطيع أن تظفر شركاتها بالغنائم الكبرى حال استقرار الوضع، وهناك أمثلة كثيرة تؤيد أن توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم عن قصد من قبل المحتلين سواء بطرق عسكرية مباشرة أو غيرها لغرض غنائمهم المستقبلية ومن هذه الأمثلة هو ما حدث في (يوم ٦ تموز/يوليو) إذ شكا العراق بشأن قيام موظفي الأمم

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ٢٠-٢١.

المتحدة بدس بيض الجراد كجزء من هجوم بيولوجي على الزراعة العراقية^(١)، وكما يتبين من البحث أن موظفي الأمم المتحدة هم تحت أمرت أمريكا سواء بالرشوة أو بالقوة أو بالتهديد بالقوة. وفيما يخص إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة فلم يتضح ذلك حيث ساد الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي مما عطل إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة والأهم في ذلك أو السبب في ذلك هو تدخل سلطة الاحتلال بهذا الشأن فهي التي تعين الوزراء وهي التي تدير الوزارة كما تشاء مما أعاق هذه العملية فضلا عن اجتثاث الكفاءات العراقية أو تصفيتهم جسديا أو إجبارهم على ترك العراق.

وفيما يخص الديمقراطية وصون حقوق الإنسان فقد عبر عنها الواقع الاجتماعي فضلا عن إجابات المبحوثين فإن شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كانت وعودا كاذبة ووهمية وقد انتهك الإنسان العراقي قبل أن تنتهك حقوقه وبرهان ذلك الانتهاكات الكبيرة من قتل المدنيين الأبرياء وهدم البيوت على ساكنيها والمقابر الجماعية التي قام بها المحتل وسرقة البلد واحتلاله والمداهمات والاعتقالات وضرب المظاهرات المدنية وضرب سيارات الإسعاف وهي تحمل المرضى وحصار المدن والمستشفيات وتعذيب المعتقلين في السجون وغيرها الكثير وقد اتضح من هذا كله:

١. سقوط نظرية تحرير العراق التي جاء بها المحتل وتكريس نظرية الاحتلال.
٢. سقوط نظرية أن أمريكا تدعي السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.
٣. بروز نظرية تدمير المجتمع العربي الإسلامي، على الطريقة الأمريكية الإسرائيلية العراقية الفلسطينية لتمثال أوجه الانتهاكات والعنف الدموي

(١) جيف سيمونز، استهداف العراق، مصدر سابق، ص ١٩.

الهمجي الذي قامت به القوات الأمريكية والإسرائيلية على المجتمع للعراق وفلسطين.

٤. إثبات نظرية أمريكا وإسرائيل راعيتا الإرهاب.

وعند اختبار أهمية الفرق المعنوي لاختبار صحة فرضية الدراسة كانت قيمة (كا^٢) المحسوبة هي (٢٥٣,٦١٤) بالنسبة للذكور و(٢٧٩,٠٨٦) بالنسبة للإناث، وهما أكبر من القيمة الجدولية^(*)، وذات دلالة إحصائية عند درجة حرية (١٠) عند مستويات الثقة (٩٥%) و(٩٩%) وبهذا نجد فروقا معنوية بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين ما حصل عليه العراقيون بعد انهيار سلطة الدولة ووجود الاحتلال كأثار اجتماعية ناتجة عن هذا الانهيار للسلطة، وبذلك نقبل فرضية الدراسة والتي فحواها (يكون انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية عبئا ثقيلا على المجتمع).

وعند قياس معامل الارتباط على المبحوثين الذكور والإناث وجد ارتباط سلبي قوي عند المبحوثين الذكور وهو (-٠,٩٣) وارتباط إيجابي ضعيف لدى المبحوثات الإناث هو (٠,٤٩) بين أسباب انهيار سلطة الدولة في العراق وبين ما حصل عليه العراقيون بعد انهيار سلطة الدولة في العراق ووجود الاحتلال كأثار اجتماعية ناتجة عن انهيار سلطة الدولة في العراق.

كما أشارت بيانات الجدول (٣٤) أن عامل سلب الاستقرار والأمان وازدياد الجريمة اتفق عليه أغلب المبحوثين فضلا عن واقع الحال الذي يؤيد بيانات البحث حيث الانفلات الأمني الذي يمثل أبرز الأعباء التي جثمت على المجتمع العراقي مما بات أغلب العراقيين يشكون من ذلك.

فضلا عن الأعباء الأخرى الثقيلة المتمثلة بفقدان الأسرة لبعض أعضائها من الرجال وتوقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وانخفاض المستوى

(*) القيمة الجدولية (١٨,٣٠٧) و(٢٣,٢٠٩).

الاقتصادي وشيوع البطالة وتدهور الوضع الصحي كل هذه البيانات كانت قد حصلت على أعلى النسب في إجابات المبحوثين فضلا عن رأي الشهود العيان وواقع الحال الذي يؤكد ذلك وهذا كله ربما كان سببه الأساسي هو الاحتلال الذي ساهم مساهمة فعالة ومباشرة في انهيار السلطة كقوى خارجية لكنه لم يكن بديلا يسعف العراقيين مما كانوا فيه من ظلم وتعسف وإنما بات عبئا ثقيلا على المجتمع.

ثانيا: اختبار نظريات البحث

تبنى الباحث النظريات والتوجهات العلمية التي يرى أنها مناسبة ومنسجمة مع ما أكدته الشواهد والملاحظات والبيانات الأمبريقية، وهذه النظريات هي: اللامعيارية *Anomie* والسلوك الجمعي: إذ سوف يأخذ الباحث بعض النصوص النظرية التي يمكن أن يختبرها ويوظفها في البحث لتدعم البيانات والمعلومات التي اعتمدت على الواقع الاجتماعي (الميداني)، علما أنه لا يمكن تطبيق واختبار نظرية اجتماعية معينة بكل تفاصيلها على مجتمع معين وأن لكل نظرية الثقافة التي استمدت منها والظروف التي نشأت فيها والزمان الذي عبر عنها، كما وتختلف المجتمعات بعضها عن البعض، فما قد ينطبق ويصح على المجتمع الصيني مثلا قد لا ينطبق ولا يمكن اختباره على المجتمع العراقي، فكل مجتمع ظروفه الخاصة، وكذلك لكل فترة زمنية ظروفها وطبيعتها، لذا تطبيق واختبار النظريات الاجتماعية هو اختبار نسبي إلا أن هذه النظريات والتوجهات تدعم بيانات وملاحظات وواقع البحث بشكل عام.

١. (اختبار) اللامعيارية *Anomie*:

لقد سادت المجتمع العراقي حال انهيار سلطة الدولة الاضطرابات والفوضى الاجتماعية بشكل واسع مما أدى إلى عدم توازن المجتمع وانحلال الضوابط الاجتماعية وخاصة الضوابط الاجتماعية الرسمية بعد أن انهارت السلطة الرسمية المعبرة عنها بآلياتها الحكومية المؤسسية كالشرطة والأمن والقانون وغيرها، وقد نتج

عن هذا الاضطراب الفوضى الاجتماعية مما أدى إلى ارتفاع الانحرافات الاجتماعية بشكل عام.

وقد اتضح من خلال جمع المعلومات المختلفة التي أشرنا إليها سابقا ومن خلال بيانات البحث (الاستمارة الاستبائية) أن حالة انعدام القانون وغياب المعايير وفقدان القدرة على الضبط الاجتماعي ومن ثم انعدام الأخلاق قد تجسد في مواقف مختلفة سواء من قبل بعض الأشخاص العراقيين أو من قبل بعض قوات الاحتلال التي جسدت (الأنومي الخارجي).

حيث اتضح من عمليات السلب والنهب وحرق ممتلكات الدولة والانفلات الأمني العام الذي ساد أثناء انهيار سلطة الدولة، فقد تأكد مثلا من الجدول (٢١) الفقرات التالية التي تخص وجود العصابات الإجرامية والتي أشار إليها المبحوثون بأنهم كانوا سببا بهذه الفوضى الاجتماعية فقد شكلت نسبتهم (٣٨,٢٠%) بالنسبة للمبحوثين الذكور و(١٩,٨٨%) كما أشارت المبحوثات الإناث وهذا ينطبق على ما تؤكد (اللامعيارية) بأن المجتمع عندما تسوده الاضطرابات والفوضى الاجتماعية تكون أبرز نتائجه الانحراف والجريمة.

كما أكدت البيانات تشجيع ومساهمة قوات الاحتلال بهذا الانفلات الأمني وعمليات السلب والنهب إذ أشارت بيانات البحث أن (١٨,٥٠%) من المبحوثين الذكور أشاروا إلى ذلك كما أشارت (١٩,٢٥%) من المبحوثات الإناث لذلك ويتجسد ذلك في (الأنومي من قبل الخارج) أي أغلب قوات الاحتلال قد مارست اللامعيارية بحق المجتمع العراقي، إذ أن اللامعيارية هي انعدام القانون وانعدام القدرة على الانضباط والقوات المحتلة قد أصابها حالات انعدام القانون الدولي الذي لا يجيز العبث بممتلكات الدولة المحتلة ويشير إلى الحفاظ على ثروتها وقد لا يكون ذلك غريبا إذ أن الثقافة الأمريكية بنشأتها الاجتماعية تؤكد ذلك ضمنا، بتأكيد القيم المادية النفعية كقيمة أساسية في الحياة، وغالبا ما تركز مثل هذه الثقافات البرجوازية النفعية بميلها الطبيعي على انعدام المعايير الأخلاقية، وهذا ما

يؤكد ميرتون الذي يقول بأن الثقافة الأمريكية المعاصرة هي نموذج للتطرف على قيم النجاح ولاسيما تراكم الثروة والأموال بغض النظر عن الوسائل التي تحقق ذلك النجاح حتى وإن كانت غير شرعية أي تهتم بالمبدأ اللاأخلاقي (الغاية تبرر الوسيلة).

ويشير ميرتون إلى أن حتى رموز المجتمع الأمريكي ذات الاعتبار الاجتماعي فضلا عن مؤسسات المجتمع الأمريكي مثل الأسرة والمدرسة ومكان العمل تؤكد على قيمة الثراء كمقياس للنجاح^(١)، من دون تأكيد مصدر ووسائل هذا النجاح. وقد لاقى بعض جنود الاحتلال من الفوضى الاجتماعية فرصة وحافزا لتحقيق هذا الهدف (الثراء)، عن طريق السرقة والسلب والنهب، والذي يمثل حالة (اللامعيارية)، فضلا عن بعض الأفراد من المجتمع العراقي، وتحقيق المكاسب المادية بهذه الصورة أحد عناصر الأنومي، إذ يوجد ربط بين جمع المال والطرق غير المشروعة لها، خاصة عندما تتهار الضوابط الاجتماعية عن ردة الأشخاص عن العمل بذلك ويصبح الأشخاص المنحرفون الذين ازدادت ثروتهم بهذه الطريقة غير الشرعية قدوة وقادرين على أن يؤثروا على غيرهم بما كسبوه من أموال وثروات بطرائق غير شرعية من دون أي رادع لهم وبصورة مستمرة ومتكررة، مما ينتج عنه تقليد وانتشار لهذه الوسائل من الكسب المريح أي يتم ازدياد حالات الأنومي في المجتمع نتيجة لذلك، وهذا ما لاحظته الباحثة، وشهود عيان آخرون، وقد تم إطلاق تسميات محلية لذلك كما أشرنا باسم (الحواسم)، وقد تجسدت حالة اللامعيارية (أنومي) في الجدول (٢٠) في شيوخ مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، عن طريق التبريرات الاجتماعية لمن قام بعمليات (الفرهود) من خلال ملاحظات الباحثة، وأن أكثر ما يشجع حالات اللامعيارية هو انحلال الضبط الاجتماعي وقد تم ذلك بصورة تامة بالنسبة للضبط الاجتماعي الرسمي عندما تعطلت كل مؤسسات

(١) د. سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، مصدر سابق، ص ٢٣٨.

المجتمع عن أداء وظائفها بعد أن حلت وزارة الدفاع والداخلية عن قصد من قبل سلطة الاحتلال التي كانت الآلية الرسمية لهذا النوع من الضبط.

فقد أشار (٤٣%) من المبحوثين الذكور و(٤٧,٧٢%) من المبحوثات الإناث إلى أن انحلال الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل بالقانون والشرطة والجيش والأمن فضلا عن الضعف الذي اعتري الضوابط الاجتماعية غير الرسمية وقد أشار لها (٢٤%) من المبحوثين الذكور و(٢٧,٩٢%) من إشارات المبحوثات الإناث، فضلا عن الاستهانة في الحصول على المطالب بالشكل الصحيح والشرعي، وهي إحدى سمات اللامعيارية، وهذه تعني عند ميرتون بالانعدام الأخلاقي للوسائل في بلوغ الأهداف، وتهميش وعدم الاقتناع بالمنافسة الشريفة في كسب النجاح وبلوغ الأهداف. وقد أشارت بيانات البحث إلى (١١,٥%) من الذكور قد سجلت إشاراتهم ذلك، و(١٢,٦٩%) من الإناث كانت إشارتهن تفصح عن ذلك.

أما عن الجدول (٢٨) فتمثل اللامعيارية قمتها في انعدام الأخلاق وانعدام القانون والضوابط الاجتماعية عندما عبر عنها في الإبادة الجماعية للعراقيين وخاصة المدنيين، سواء كانت من قبل السلطة المنهارة نفسها أو من قبل قوات الاحتلال، فالمقابر الجماعية تعبر عن التسبب والانحلال الخلفي والقانوني بكل معانيه وأشكاله فضلا عن حالات أخرى كثيرة تجسد اللامعيارية ومنها ما تقوم به قوات الاحتلال وبعض القوات العراقية من الاعتقالات والمداهمات وما تتبعها من استنزافات تمثل اللامعيارية والتسبب وغياب المعايير الأخلاقية والقانونية في الأعمال اللاإنسانية من ضرب مبرح وسرقة البيوت المداهمة والعبث بممتلكات الآخرين، وتكسيورها والاعتداء والاستخفاف بالقيم والأعراف الاجتماعية والقوانين الدولية بقصف دور العبادة والمستشفيات والجامعات وحتى سيارات الإسعاف التي تنقل المرضى كلها تعبير عن انعدام الأخلاق والقانون، وهي أبرز سمات اللامعيارية (*Anomie*) فضلا عن حالة اللأمن التي سادت المجتمع العراقي عن طريق تفجير السيارات المفخخة والهوانات وغيرها بشكل يعبر عن غياب المعايير الأخلاقية وعدم الانضباط

والاستخفاف بالقوانين وقد تفسر وتدعم هذه التوظيفات والاختبارات النظرية ما جاءت به فرضيات البحث الثلاث، وهي:

- ◀ يؤدي انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي إلى حدوث الفوضى الاجتماعية.
- ◀ يكون انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية عبئاً ثقيلاً على المجتمع.
- ◀ يكون الهدف الأساس من انهيار السلطة بفعل القوى الخارجية هو مصالحها الخاصة.

وقد عززت هذه الفرضيات بإجراءات إحصائية عبرت عن مدى دلالاتها الإحصائية وارتباطها بالواقع الاجتماعي واتضح أن حدوث الفوضى الاجتماعية التي حصلت هي تعبير صريح للامعيارية (*Anomie*) وهي أحد عوامل انعدام الأمن الاجتماعي، وقد اتضح أيضاً أن الكثير من الناس لا يهتمهم سوى غاياتهم الشخصية بشكل أناني غير مهتمين ولا آخذين في الاعتبار بما سيحل بالآخرين وهذا غالباً يحدث كما اتضح من تعدد رغبات الأفراد وكثرة إحباطاتها الناتجة عن الضغط السياسي والفقر الاقتصادي خاصة، وقد لاقى هؤلاء الأفراد من انهيار السلطة التي غالباً ما تكبح رغبات وحاجات وتطلعات الأفراد فرصة وحافزاً للتخلص من القواعد الاجتماعية المستندة على الضبط الاجتماعي وخاصة الرسمي، مما أدى إلى الانفلات الأمني متذرعاً بذرائع تكاد تكون وهمية مثل الفهم الخاطيء لبعض العقائد الدينية والاجتماعية والتي نتج عنها الالتزام الشكلي بالدين، هذه الأوضاع كانت رد فعل لبعض الناس لانهيار سلطة الدولة واستجابة لها بما حصل بينهما من علاقة غير منسجمة.

٢. اختبار السلوك الجمعي:

سادت في الحقبة التي حكمت فيها السلطة العراقية المنهارة الكثير من الاحتقانات والاختناقات التي امتازت بالحرمان والكبت الذي اعترى هذه الحقبة، وساد القلق الاجتماعي نتيجة للواقع الاجتماعي المعاشي من حروب متتالية وحصار

اقتصادي وعدوان، مما خلق مشاعر من اليأس والقنوط والشك والذي تولد عن أزمات هذه الفترة الذي أصاب المجتمع العراقي بكافة أفرادهِ وعدم الرضا الاجتماعي والشخصي.

إلا أن هذا الإحساس المكبوت والمضغوط بالإكراه ولد فجوة بين السلطة والمجتمع، ولاسيما بعد بروز سياسات السلطة القائمة المبنية على التحيز والتعصب لجماعات من دون غيرها، مما زاد من عملية الحرمان الاجتماعي وزيادة الإحساس بمشاعر الغبن لاختلاف الامتيازات التي غنمها البعض من السلطة مقابل حرمانها عن البعض الآخر، تحت ظروف لا يستطيع المواطن العراقي أن يشبع معظم حاجاته وطموحاته ولا يستطيع الشكوى من ذلك لأن العلة كانت في السلطة نفسها.

وعندما انهارت السلطة في ٢٠٠٣/٤/٩ ودخلت قوات الاحتلال بغداد، ظهرت الظروف التي تؤدي إلى حدوث السلوك الجمعي، والتي عبر عنها سملزر في نظريته (القيمة المضافة) في مرحلتها الأخيرة، وهي مرحلة القيام بفعل عندما يقوم الأشخاص بالتحرك والمشاركة في هذه السلوكيات. بعد أن كانت الاحتقانات والظروف النفسية والاجتماعية مهياً لذلك أثناء وجود السلطة، لكن لم يكن الظرف ملائماً بل لم يكن الظرف آمناً للقيام بفعل بعد أن صار الشك رفيق العراقي حول مصداقية انهيار السلطة، ولاسيما بعد أن جرب المجتمع العراقي أحداث ١٩٩١، عندما أوشك العراقي على التصديق بأن السلطة قد انهارت آنذاك، لكن لعبة (القط والفأر) ظلت مستمرة بين الأمريكيين والسلطة العراقية على حساب المواطن العراقي.

وفي هذه الأثناء غابت المعايير التي تحكم سلوك الأشخاص في الظروف الطبيعية وصارت مواقف جديدة تحكم تصرفات بعض الأشخاص نتيجة للفوضى الاجتماعية التي عمت المجتمع وبعد أن صدق المواطن العراقي انهيار السلطة نهائياً، وبذلك تولد وعي جمعي لدى العامة من الناس ليجدوا الفرصة مناسبة للتعبير عن الحرمان والكبت والاستياء من السلطة بأية طريقة كانت لتعم حالات من الحشود والغوغاء غير المنتظمة التي عبر عنها في (الفرهود) السلب والنهب والعبث

بممتلكات الدولة وحرقتها وهذا ما يسمى في السلوك الجمعي (غوغاء) والتي غالبا ما تظهر في أوقات الاضطرابات والفوضى الاجتماعية والتي سادت مؤسسات الدولة والشوارع وغيرها. والذي يهمننا فيما حدث هو المرحلة الخامسة من مراحل نظرية القيمة المضافة هي (تحرك المشاركين للقيام بفعل) وهي مرحلة الفعل عندما يأتي الأشخاص بسلوكيات معينة وكانت وفقا للظروف المناسبة التي تميزت بالآتي:

أ. ظهور حالة الرعب:

كانت أحداث الواقع تسير بشكل غامض وغير منسجم، فقد كانت التصريحات متباينة ومختلفة بين مسؤولي طرفي الصراع، فقد كانت التصريحات التي يدلي بها المسؤولون في السلطة العراقية تعبر عن التعبئة المعنوية للجماهير وروح التحدي والتصدي للعدوان وكانت فيها اعترافات ضمنية بدخول القوات الأجنبية إلى العراق، وبالمقابل كانت التصريحات الواردة من الطرف الآخر (القوات الأجنبية) تشير إلى تقدم قواتهم ووصولهم إلى بغداد، وفي هذه الأثناء كان المواطن العراقي يتربص عن كثب وبحذر هذه الأوضاع إلى أن وصل إلى يوم ٩/٤/٢٠٠٣، وانكشف الحال، ودخلت قوات الاحتلال بغداد، هذه الظروف جعلت أغلب العراقيين يعيشون حالة من الرعب والذعر لما ستؤول إليه الأحداث مستقبلا.

ب. ظهور حالة العداة والتحريض على السلطة:

ففي الأثناء التي دخلت فيها قوات الاحتلال بغداد وكاد المواطن العراقي أن يصدق ما يحدث أمام عينه (نقلا عن شاشات التلفزيون)، ظهرت حالة العداة والتحريض على السلطة العراقية، سواء بأشكال مادية كالقيام بأعمال السلب والنهب والحرق والعبث بممتلكات الدولة، أو بأشكال معنوية كبت الإشاعات ضد السلطة ورموزها، وتحريض الناس على القيام بفعل يكون موجها ضد السلطة والنظام السابق بأي شكل من الأشكال.

ج. انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي:

لعبت وسائل الإعلام (الستلايت) وتناقل الأحداث والأخبار بصورة متواترة ومتراكمة عن احتلال بغداد وانكسار الجيش العراقي وهروب رموز السلطة من مواقعهم وانتشار حوادث السلب والنهب (الفرهود)، والحرق والعبث بممتلكات الدولة، لعبت دورا كبيرا في إحساس كبير لدى العراقيين بأن السلطة قد انهارت فعلا ولم يكن لأي موقع مهم وحساس بصورة رسمية أي دور في كل مناطق العراق، سواء كان لمراكز الشرطة أو الجهاز الأمني أو لتنظيمات حزب البعث الحاكم أمام ما يجري من أحداث.

هذه الحالة شجعت الكثير من العراقيين على عدم الالتزام بالضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل بآليات سلطة الدولة (جيش - شرطة - أمن - قانون)، وغيرها مما زاد في عمليات حدوث الفوضى الاجتماعية فضلا عن الضعف الذي انكشف في وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثل في الضبط الأسري والمراقبة الوالدية وغيرها، مما سهل عمليات الفوضى الاجتماعية وحدث حالة (الفرهود)، والقتل والانتهاكات الاجتماعية الأخرى.

ومما عزز هذه الأحداث وجعلها ظروفًا مناسبة هو ما تعرض له الكثير من العراقيين من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتعسف والجور الكبير من قبل سلطة الدولة، مما جعل أغلب العراقيين يشعرون بالظلم الواقع عليهم، مما ساعد على التشفي بانهيار السلطة، وربما الانتقام منها من البعض عن طريق الكسر وإشعال الحرائق والقتل والعبث بممتلكات الدولة، لذلك سادت هذه الظروف اللامعيارية وعدم الانضباط للمعايير الأخلاقية التي كانت تضبط المجتمع.

وقعت هذه الأحداث بصورة تراكمية فضلا عن المراحل الأربعة التي سبقتها والتي أوضحتها حسب نظرية سملزر في القيمة المضافة التي هيأت لهذه المرحلة. هذه الأحداث استمرت لمدة غير قصيرة من بعض أفراد المجتمع وبعض الجماعات المختلفة والذي يساعد هؤلاء الأفراد والجماعات مصالحتها الشخصية

والخاصة، فهذه السلوكيات التي سيطر عليها الانفعال وغاب فيها العقل هي آثار متراكمة عن الظروف التي عاشها المجتمع العراقي في ظل السلطة المنهارة.

وإذا رجعنا إلى الجدول (١٧) ولاسيما فيما يتعلق بفقرات الحقد والكراهية للسلطة السابقة والاندفاعات الجماعية كالعشيرة وأبناء الحي والأصدقاء وغيرهم، والتشجيع المتعمد والمساهمة من قبل قوات الاحتلال بذلك ليقوي مبدأ انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي وغياب الرادع والعقاب، فضلا عن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام خاصة القنوات الفضائية التي بشرت وباركت ذلك عن طريق الإيحاء وبث التقليد والانتشار والذي صور للجميع مدى تحطم وانكسار وغياب المعايير الاجتماعية الناتجة عن الظروف التي لحقت بانهايار السلطة بصورة لا

تقبل الشك مما أدى إلى اضطرابات وفوضى اجتماعية واسعة أفقدت التوازنية السلوكية للمشاركين فيها إذ همت الجموع الغفيرة معبرة عن ذلك الانهيار بصورة عفوية وتلقائية وعاطفية، وقد كان التعبير في أغلب الأحيان تخريبيا بصورة غوغاء بعد أن حرقت ونهبت وسلبت ممتلكات الدولة بشكل عاطفي وبأمزجة متقلبة كردود أفعال قوية لكوابت دفيئة واسعة.

وكانت سمة العدوان وثقافة العنف هي البارزة في هذه المرحلة سواء بالتخريب والحرق والسرقة أو في بروز وانتشار ثقافة العنف والقتل للأشخاص وغالبا ما يكون هذا العنف نتيجة سخط سياسي كان ضحيته رموز أو المقربين إلى السلطة المنهارة. لقد سادت هذه المدة التي عرفت بـ(الفرهود) غياب الهوية الشخصية في الجموع الغفيرة التي سلبت ونهبت وبذلك سهلت هذه الميزة عمليات السلب (الفرهود) وغاب شعور الخوف من العقاب لعدم وجود رادع خاصة الرادع الرسمي بعد أن انهارت الضوابط الرسمية التي كانت السلطة المنهارة معبرة عنها في الجيش والشرطة والأمن وغيرها، فشعر هؤلاء المشاركون بالقوة لأن تبريرات هذا التخريب يتداولها أغلب المشاركين بهذا الفعل وهي (الجميع يعمل هكذا) أو (حشر مع الناس عيد)

الخ، فبذلك توزعت مسؤولية هذا التخريب ليس على الأشخاص المشاركين بل على السلطة المنهارة نفسها بعد اختفائها فضلا عن تشجيع قوات الاحتلال لذلك.

لذلك سادت الذهنية المشتركة في التفكير والجو النفسي والاجتماعي المشترك في الفعل وهذا الحال نجده واضحا في السلوك من خلال إجابات المبحوثين لجداول أخرى ومن خلال شهود العيان وملاحظات الباحث العلمية وباقي وسائل جمع المعلومات التي تعزز ذلك، فقد نجد في الجدول (١٩) خاصة فيما يشير إلى فقرة استرداد المظالم واسترجاع حقوق مغتصبة كان يعتقد المشاركون بهذه السلوكية أن السلطة المنهارة قد ظلمتهم واستولت على حقوقهم لذلك ما يؤخذ ويسلب هو حق طبيعي للمواطن كما يعتقد المشاركون في هذا السلوك، فضلا عن فقرة المال أولى بأصحابه، وكذلك لو نلاحظ بيانات الجدول (٢٠) فيما يتعلق بانحلال الضبط الرسمي (القانون - الجيش - الشرطة - الأمن) الذي أعطى المواطن المشارك بهذه السلوكيات قوة ودافعا معنويا أكثر لغياب الرادع والعقاب وكما يقال في هذا المقام المثل المشهور (من أمن العقوبة أساء التصرف).

وانحلال الضبط الاجتماعي هو أحد سمات هذه المرحلة وكذلك تعبر عن ذلك عوامل التقليد وردود الفعل العاطفية.

وبعد جمع المعلومات بالطرق المختلفة التي اعتمدها الباحث فضلا عن بيانات الاستمارة الاستبائية تبين إن هناك علاقة بين (الحرمان والاضطهاد للمواطنين من السلطة وبين العنف ضد الدولة) فضلا عن عوامل أخرى تغذيها مثل التحيز لجماعات معينة التي ولدت مشاعر الخوف والقلق والإحباط.

وقد كان انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي بانهيار السلطة النهائي متنفسا واسعا للتعبير عن هذا الإحباط والانتقام بالعنف وكانت رموز السلطة بمؤسساتها وبعض أشخاصها هدفا قد وجه إليه هذا السلوك وعند الرجوع إلى المرحلة الخامسة من مراحل سلمزر في القيمة المضافة وهي المرحلة الأخيرة التي يتوج فيها السلوك الجمعي بتحريك المشاركين للقيام بفعل فقد كانت هذه المرحلة التي سادت بانهيار

السلطة في ٢٠٠٣/٤/٩ وما تبعها من أحداث، وتعزز هذه النظرية (السلوك الجمعي) ما جاءت به فرضيات البحث التي تم تدعيمها ميدانيا وإجراءات إحصائية تم التوصل فيها إلى قيم معنوية ذات دلالات إحصائية ومدى ارتباطها بالواقع الاجتماعي.

الفصل السابع:

النتائج النظرية والميدانية

تناولت الدراسة الحالية بابين، الباب النظري يتعلق بالدراسة النظرية لموضوع البحث. والباب الميداني الذي اهتم بالآثار الاجتماعية لانتهيار سلطة الدولة في العراق في مدة معينة كانت بعض كليات جامعة بغداد المشار إليها في البحث نموذجاً لجمع بيانات الاستمارة الاستبائية فضلاً عن وسائل جمع معلومات أخرى استخدمها الباحث لتعزيز هذه البيانات وهي الملاحظة وشهود العيان وغيرها من وسائل تمت الإشارة إليها سابقاً، هذه الطريقة ساعدت الباحث في جمع معلومات دقيقة تغطي معظم جوانب البحث وظهرت أهم استخلاصات الدراسة الحالية في شقيها النظري والميداني فضلاً عن توصيات ومقترحات البحث في الآتي:

أولاً: النتائج النظرية:

١) استلهم الباحث مفاهيم بحثه من خلال أولاً واقع الأحداث التي ظهرت بانتهيار سلطة الدولة العراقية التي نبهت الباحث عن طريق الملاحظة. وثانياً من خلال أدبيات علم الاجتماع السياسي ليتم توظيفها على مجريات أحداث البحث.

٢) تناولت الدراسة الحالية عرض بعض التوجهات والنظريات العلمية السوسيولوجية التي حاولت الدراسة توظيفها واختبارها ميدانياً تستند إلى بيانات استمارة الاستبيان وعلى وسائل جمع المعلومات الأخرى التي اعتمدت في الدراسة.

٣) وفيما يخص السلطة السياسية فظهرت أهميتها الكبرى لتداخلها ببناء المجتمع وحياة الناس لتحمل معاني الشعور بالأمن والأمان وتتجسد مهمتها الأخلاقية في العدالة والتكافؤ بين أفراد المجتمع الواحد ويتضمنها لهذه المعاني فإنها تركز شرعيتها لتمارس قوتها لا تسلطها وقد تتعدد

وتتنوع مصادر الشرعية السياسية وتبريراتها فقد تستند إلى تبريرات يقرها المجتمع كالتقيد والقوانين أو تفرض نفسها على المواطنين سواء بصورة إجبارية أو طوعية أو يقبلها جزء من المواطنين أو غالبيتهم. وقد أتضح في هذا الباب أن خصائص السلطة العراقية المنهارة كانت دكتاتورية وكانت معتمدة على أسلوب سلطة الحزب الواحد المتجسدة في الشخصية الواحدة.

١٦ وتبين من خلال عرض نظريات مراحل انهيار سلطة الدولة إن انهيار السلطات أمراً طبيعياً إلا أنه قد تتنوع أشكال هذا الانهيار، وقد تبين من خلال هذا العرض إن هناك عوامل مشتركة نظر إليها هؤلاء المفكرين تساهم في الانهيار كان أبرزها العامل المادي فضلاً عن عامل المراحل التاريخية إلا أن هذه النظريات قد أغفلت أو أهملت التأثيرات والتدخلات الخارجية التي كانت السبب المباشر في انهيار سلطة الدولة في العراق فضلاً عن العوامل الداخلية المتعددة.

وقد مر هذا الانهيار للسلطة العراقية في مراحل وردت في البحث كان العدوان العسكري المباشر في ٢٠٠٣/٣/٢٠ آخر مراحلها والذي تجسد في ٢٠٠٣/٤/٩ بدخول الاحتلال ببغداد.

١٧ وأتضح من الدراسة الحالية وجود أسباب داخلية وخارجية ساهمت في الوصول إلى انهيار سلطة الدولة في العراق، وكانت هذه الأسباب متداخلة ومتراصة مع بعضها وكانت تؤطرها ذرائع ظهر عدم مصداقيتها ووهميتها بعد انهيار السلطة ودخول المحتل ببغداد وبشهادة كبار المسؤولين في سلطة الاحتلال وأبرزها امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

١٨ وقد ظهر من خلال مجريات البحث أن العدوان على العراق هو تأكيد نظرية الحرب الصليبية وذلك من خلال ما تبين من أحداث كالانتقام

والحقد على الشعب العراقي وهويته سواء في سنوات الحصار الثلاث عشرة أو في طريقة العدوان وتحالفاته والأسلحة المدمرة التي أقيت على العراقيين التي لم تفرق بين مدني وعسكري والمقابر الجماعية التي صنعها المحتل والمداهمات والاعتقالات وقصف دور العبادة الإسلامية وملاحقة وقتل المسلمين والمصلين وعلماء الدين وفقهائه وتصفية العراقيين وإفراغ العراق من كل محتوياته المادية والمعنوية وطمس هويته عن طريق سرقة وحرق ممتلكاته الحضارية كالمتاحف والمكتبات وغيرها.

ومن خلال إسقاط الذرائع التي استخدمت كضغوط للعدوان على العراق η وجمع التحالف ضده تبين إن العراق والعراقيين كانوا لعبة خططت لها أمريكا وحلفاؤها وربما حتى المؤسسات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتعاضدها مع أمريكا وحلفائها ضد العراق وتمير هذه الذرائع أما بتهديد الولايات المتحدة لهذه المؤسسات بالقوة أو بالرشوة أو عن طريق الخدع الأمريكية هذه الخدع التي طالت العراقيين لتمتد إلى المؤسسات الدولية وكذلك المجتمع الأمريكي والرأي العام العالمي.

أما فيما يخص الآثار الاجتماعية لانهاية سلطة الدولة في العراق فقد η اتضحت تأثيراتها بشكل كبير على البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي إذ كانت أغلب التأثيرات سلبية مركزة حول الأسرة التي لم تذوق طعم الاستقرار الاجتماعي ولم تنعم براحة البال تقريبا طوال حكم السلطة المنهارة أي نحو ربع قرن من الزمن.

فقد بدأت الآثار السلبية تتضح على الأسرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية فقد تكبدت الأسرة العراقية من خلالها الكثير من الخسائر المادية والمعنوية وفي مقدمتها العنصر البشري الذي التهمته الحرب سواء بالموت أو بالعوق فضلا عن الآثار الجانبية الأخرى ثم ما لبث أن تآزم حال الأسرة العراقية طوال مدة الحصار التي

امتدت ثلاث عشرة سنة والذي أضر بها بشكل مباشر سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية أو التربوية أو غيرها من جوانب الحياة فقد عاشت أغلب أوقاتها في أوضاع اقتصادية صعبة مع تدني مستوى المعيشة وزيادة البطالة فضلا عن سماع الأسرة أزيز الطائرات وأصوات المدافع والقنابل والغارات الجوية وبذلك شكل الرعب والإرهاب ضيفا دائما وثقيلًا على الأسرة.

η وقد تأثرت وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية كإحدى مكونات البناء الاجتماعي في المجتمع العراقي بصورة سلبية، كانت نتيجة مباشرة لهذه الظروف التي مرت بها الأسرة العراقية والمجتمع العراقي بشكل عام مما أدى إلى إضعافه وهز ألياته الرسمية وغير الرسمية والتي ظهرت فيما بعد أثناء انهيار السلطة وبروز الفوضى الاجتماعية.

η واتضح بعد ذلك غياب الردع الاجتماعي والعقاب لضعف أو فقدان وسائل الضبط المذكورة أعلاه وبدأت حملات النهب والسلب والفوضى الاجتماعية العارمة خاصة بعد أن حلت وزارة الدفاع والداخلية وتبين أيضا أن الوسائل الرسمية كالشرطة مثلا لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن أن تتجح بدائلها على الرغم من جهود بعض الجماعات المدنية من المتطوعين.

η وأتضح أيضا أسلوب الخدع الأمريكية في التلاعب بمشاعر العراقيين وتشجيعهم على المشاركة في الانفلات الأمني وخاصة ما حدث في ساحة الفردوس وإسقاط تمثال صدام حسين.

η واتضح الآثار بشكل كبير بعد أن تعطلت مؤسسات الدولة عن أداء وظائفها وذلك لارتباطها العضوي بالسلطة مما أفقد المجتمع حالته التوازنية فضلا عن ضعف الضوابط الاجتماعية علما إن أغلب هذه المؤسسات تبين أنه قد اعترها الفساد الإداري بشكل كبير مما ساعد في هذا الانفلات والضياع والتشجيع في السلب والنهب الذي كان تقريبا متمما

للفساد الإداري الذي صاحب مؤسسات الدولة، ولو أن وجودها حتى ولو شكليا كان من الممكن أن يحد من هذه الفوضى الاجتماعية. وأتضح أيضا من خلال الفوضى الاجتماعية استغلال بعض الناس بنايات مؤسسات الدولة أو بيوت رموز السلطة المنهارة والسكن فيها وامتلاكها بصورة غير شرعية، وتبين أيضا إن سلطة الاحتلال عمدت إلى التدخل في أهم مجريات الأحداث في العراق وصنعت سلطات معينة خدمة لمصالحها.

η وتبين أيضا إن المحتل راهن بشكل كبير على إفشاء الفتن الداخلية في المجتمع العراقي لكنه فشل بذلك بعد أن وعى المجتمع العراقي إلى أهداف العدوان المستترة بعد أن أبطلت أغلب ذرائعه. وكان الدين والمؤسسة الدينية أبرز آليات تفعيل الفتن إلا أن الدين والمؤسسة الدينية قد خيبت آمال المحتل بذلك وظهر جليا أن المؤسسة الدينية كانت الأكثر تفعيلا في أحداث المجتمع العراقي وبصورة إيجابية وبخلق حالة التسامح الاجتماعي ورص الصفوف في سبيل وحدة المجتمع العراقي على الرغم من الاعتداءات التي طالت هذه المؤسسة ومن جهات غير معلومة فضلا عن الأضرار التي لحقت بها من قبل قوات الاحتلال.

η وتبين أيضا عدم مشروعية التدخلات الكبيرة في شؤون العراق من قبل المحتل والتي لم يخول بذلك أي قرار دولي للمحتل بهذا الشأن وكان أبرزها حل الجيش العراقي والمؤسسة العسكرية من قبل سلطة الاحتلال بقرار غير شرعي إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كدول غازية ومحتملة لم تعلن النصر في حربها على العراق ولم تخض سلطة الاحتلال أية مفاوضات ولم يعقد أي مؤتمر يعلن بموجبه استسلام القوات العراقية المحاربة ولم يوقع أي مسؤول عسكري أو مدني عراقي الاستسلام باسم القوات المسلحة العراقية ولا تتيح القوانين الدولية ومعاهدات جنيف للسلطة المحتلة التدخل في هيكلية الدول التي تم احتلالها وقوانينها الداخلية.

η وتبين أيضا زيادة الأمراض كآثار مباشرة ناتجة عن انهيار السلطة والاحتلال إذ ضرب العراق بأسلحة مدمرة ومحرمة دوليا كاليورانيوم المنضب والإشعاعات النووية وغيرها مما نتجت عنه أمراضا لم تكن معهودة في المجتمع العراقي كالسرطان المصاحب لهذه الأسلحة فضلا عن الأمراض النفسية والعصبية وتلويث البيئة التي ستعاني منها أجيالا متلاحقة.

η وتبين أيضا إن حالات (الفرهود) السلب والنهب والانفلات الأمني هي حالات متكررة في المجتمع العراقي وغالبا ما ترافق هذه الحالات الأزمات السياسية كما سادت في هذه الفترة ثقافة العنف وأبرزها القتل.

η كما تبين من البحث بروز حالة الهجرة غير الشرعية إلى العراق والإقامة فيه مما زاد من الانفلات الأمني وتدخلات الأطراف الخارجية بعد أن حلت وزارة الدفاع والداخلية اللتان كانتا مسؤولتين عن الحدود.

η وتبين أيضا أن تصرفات المحتل إزاء العراقيين كانت تتسم بأنها همجية سواء في القصف العشوائي للمدنيين أو إبادة المدن أو طرق المداهمات والاعتقالات والاغتيالات أو تعذيب المعتقلين في السجون وغيرها.

η وتبين كذلك إن سلطات الاحتلال وقواتها وفي مقدمتها أمريكا وبريطانيا يعدون مجرمي حرب وذلك بخرقهما المعاهدات الدولية كمعاهدة جنيف ولاهاي وغيرهما من التصرفات ضد العراقيين ابتداءً بإطالة فترة الحصار الاقتصادي عن عمد لتدمير البنية التحتية العراقية والشعب العراقي أو في العدوان العسكري على العراق عام ٢٠٠٣ دون أي قرار دولي يخول ذلك فضلا عن الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان في العراق، فضلا عن أن مجلس الأمن والأمم المتحدة تتحملان المسؤولية بذلك وهم متواطئون مع قوات الاحتلال حسب ما أفرزته أحداث هذه الدراسة الحالية، وتدل هذه

البيانات وتستخلص أن أمريكا وبريطانيا وحلفائهما يعدون دولا إرهابية وقد مارست دول التحالف هذه إرهاب الدولة ضد العراق والعراقيين.

١٦ وتبين أيضا إن ردود الفعل العراقية كانت قد أخذت عدة اتجاهات تجاه انهيار السلطة واحتلال العراق فقد برز اتجاه المقاومة ضد المحتل منذ اللحظات الأولى للاحتلال فضلا عن أشكال التضامن الاجتماعي وكذلك برز اتجاه عمل على تخريب البنية التحتية العراقية من أجل مساعدة المحتل والتعاون معه وتسهيل مهمته في الاستحواذ على العراق وممتلكاته وشيوع حالة اللأمن وظهور حالات التجسس لحساب المحتل، وظهر أيضا الاتجاه الرافض للمحتل لكنه مستسلم للواقع إذ لا يستطيع المقاومة أو أنه غير مقتنع بمقاومة المحتل لإدراكه عدم فاعليتها أمام تكنولوجية المحتل لكن بنفس الوقت يدعو إلى استقرار المجتمع وتحسين حالته واستثمار فرصة لذلك متحملا صابرا على الوعود السياسية للمحتل متأملا وضعا جيدا في المستقبل.

هذا فيما يخص الجانب النظري للدراسة.

ثانيا: النتائج الميدانية:

تتضح الاستخلاصات الميدانية من خلال ما جمع من بيانات ومعلومات عن طريق الاستمارة الاستبائية ووسائل جمع المعلومات الأخرى المستخدمة في البحث والتي عززت بعضها البعض، وقد تضمنت الاستخلاصات الميدانية الجوانب الأساسية الآتية:

١. نتائج أساسية:

١١ اهتمت الدراسة الحالية في مدى تحقيق أهداف البحث وتحديد أهدافها وتفسيرها إذ فسرت هذه الدراسة الحالية العلاقة بين السلطة المنهارة والآثار الاجتماعية التي تمخضت عنها مفسرة الظواهر السلوكية الجمعية التي رافقت انهيار السلطة ومدى تأثيرها في البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع العراقي محددة الآثار الاجتماعية المرافقة لهذا الانهيار والتي كان أغلبها أو جميعها تقريبا سلبية، واتخاذ التوصيات والمقترحات الملائمة لها من أجل الاستفادة منها مستقبلا كما حاولت الدراسة أن تفسر الأسباب التي دعت القوى الخارجية إلى التدخل والعمل على انهيار سلطة الدولة في العراق.

١٢ صاحب البحث في مراحلها المختلفة منذ بدايته وحتى نهايته صعوبات جمة كان أبرزها انفلات الوضع الأمني الذي أثر على الباحث من ناحية (الوقت - الجهد - المال - الضغوط النفسية) وعلى صعوبات جمع بيانات ومعلومات البحث.

١٣ كشفت الدراسة الميدانية أن القوة كانت المبرر الأساسي التي كانت تستند عليه السلطة المنهارة في العراق وهذا ما تبين من خلال الاتفاق بين إجابات المبحوثين من الجنسين (الذكور والإناث) وكشفت الدراسة الميدانية أيضا أن سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد كانت سببا أساسيا

ساهم في وصول السلطة السابقة إلى الانهيار وهذا ما اتفق عليه المبحوثين من الجنسين وهذا يعني أن السلطة السابقة كانت دكتاتورية في حكمها وكانت تمارس التسلط وليس السلطة على مواطنيها.

η وكما كشفت الدراسة أيضا إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة والحفاظ على أمن إسرائيل كان أهم دوافع احتلال العراق وقد اتفق عليه المبحوثين من الجنسين وحسب التسلسل المرتبي إذ جاءت في المراتب الأولى وهذا ما يعزز نظرية سقوط ذرائع الاحتلال الوهمية وبروز الأهداف الحقيقية المستترة من الإصرار على انهيار السلطة بهذه الطريقة، أي تدخل العامل الخارجي ووضع العراق تحت الاحتلال بعدوان غير شرعي، وتدلل هذه النتيجة على إصرار الولايات المتحدة على تجاوز قرارات ومواثيق الأمم المتحدة والاستخفاف وعدم الالتزام بالقوانين الدولية ومنها على سبيل المثال معاهدة جنيف ومعاهدة لاهاي إذ تبين أن أمريكا هي فوق القانون وتتسلط على المجتمعات والشعوب بقانون القوة ولا تعمل بقوة القانون على أساس إنها دولة أساسية ورئيسية في مجلس الأمن الذي اتخذ كوسيلة لضرب العراق وبهذا تظهر هذه المنظمة -هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن- ضعفها وعدم صلاحيتها في أن ترعى الدول المنظوية تحت لوائها.

وتكشف هذه النتيجة إن من ساهم في العدوان غير الشرعي على العراق بعد إسقاط ذرائعه والبقاء فيه هم مجرمو حرب ويجب محاسبتهم دوليا وعلنا.

η وتبين من هذه الدراسة إن السلطات المؤقتة التي ظهرت في هذه الفترة - فترة قيام البحث- هي سلطات مصنعة بنماذج أمريكية خدمة لصالح المحتل.

η وقد أتضح من هذه الدراسة إن قوات الاحتلال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عمدوا على حل وزارتي الدفاع والداخلية وذلك

تحقيقاً لأهدافهم المستترة وتماشياً مع سياسة (الاضطراب المفيد) التي سماها الباحث في دراسته، هذه السياسة غرضها إفشاء الفوضى وحالة اللأمن في المجتمع العراقي، وكشفت الدراسة إن حالات الفوضى واللأمن (الفرهود) التي سادت أثناء انهيار سلطة الدولة في العراق ٢٠٠٣/٤/٩ هي حالات كانت تتسم بسمتين السمة الأولى داخلية وقد غلبت عليها العاطفة والتقليد والجهل بمفاهيم الوطنية والمواطنة وقصور في التنشئة الاجتماعية لدى الكثير من العراقيين بفهمهم لمفاهيم ومعتقدات اجتماعية ودينية خاطئة تفسر حسب مصالحهم مثل (الغنيمة-العقيدة-العشيرة-مما أدى إلى إضعاف المواطنة)، مع وجود عصابات إجرامية خاصة بعد العفو العام عن المجرمين قبل انهيار السلطة ببضعة أشهر فكانت التصرفات فيها تتسم في كثير من الأحيان باللامعيارية *anomie* والسلوك الجمعي، أما السمة الثانية فهي تدخل الأطراف الخارجية في مسيرات الأحداث في العراق منذ اللحظات الأولى لانهيار سلطة الدولة سواء كان هذا التدخل في السلب أو النهب أو عمليات الحرق أو القتل وتصفية الكفاءات وغيرها من حالات ساهمت في الانفلات الأمني وكان المبحوثون من كلا الجنسين متفقين على أن أطرافاً خارجية كان لها دوراً فعالاً في أغلب الأحداث التي حدثت في العراق وخاصة الانفلات الأمني ربما كان أبرزها (إيران-الكويت-الكيان الصهيوني-المخابرات الأمريكية-المخابرات البريطانية) هذا الاستخلاص في بيانات الاستمارة الاستبائية قد أكدته الكثير من شهود العيان وقد مارست هذه الأطراف الأنومي (من الخارج) وذلك بتجاوز وغياب القوانين الدولية والأعراف الاجتماعية.

وتؤكد هذه البيانات انهيار الضبط الاجتماعي الرسمي بصورة خاصة مما ساهم بشكل فعال في إبراز دور الأطراف الخارجية فضلاً عن إن هذا الانهيار في الضبط الاجتماعي الرسمي شجع بعض العراقيين في

المساهمة في الفوضى الاجتماعية وانتشارها وبروز حالة اللأمن، وقد عزز ذلك ضعف وقصور في الضبط الاجتماعي غير الرسمي لدى بعض العراقيين بعد أن غاب الردع والعقاب بصورة واضحة مما أدى إلى سهولة التبريرات الاجتماعية لهذه الفوضى.

η وقد أوضحت هذه الدراسة أن مسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى كانت تقع بالدرجة الأساس على عاتق سلطة قوات الاحتلال والسلطة العراقية المنهارة.

η وكشفت بيانات الدراسة ووسائل جمع المعلومات الأخرى أن المؤسسة الدينية وفي مقدمتها رموزها من علماء دين وفقهاء وأئمة وخطباء المساجد وحتى المصلين قاموا بتفعيل بعض النشاطات الاجتماعية والدينية وحتى السياسية استجابة مع الأمر الواقع. وقد كانت لهم أدواراً إيجابية بذلك وفي مقدمتها ترميم أي تصدع يظهر في المجتمع الهدف منه التفرقة والتجزئة الاجتماعية على أساس الدين لكون المجتمع العراقي يضم عدة أديان وعدة مذاهب دينية حاول المحتل اللعب فيها لإثارة الفتن الداخلية إلا أن علماء الدين وباقي الرموز الدينية قد نجحوا في ترميم كل تصدع وإيقاف الفتن في الفترة المدروسة والقيام بأعمال إيجابية كثيرة لذلك وقع عليهم عبئاً ثقيلاً تجسد في الاعتقالات والاعتقالات والمداهمات لدور العبادة ومساكن علماء الدين والمصلين والعبث في الممتلكات وقتل البعض منهم وكان أغلب ذلك أما من قبل قوات الاحتلال أو من قبل أطراف خارجية أو من قبل بعض العراقيين أنفسهم.

η وكشفت بيانات البحث وباقي وسائل جمع المعلومات إن بعض الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين قد قاموا بأعمال ونشاطات تهدف إلى التضامن الاجتماعي وأخذت عدة أدوار كدور الشرطي ودور المغيثة لبعض الأسر وغيرها، إلا إن الواقع بين إنه على الرغم من وجود

جماعات تطوعية تهدف للتضامن الاجتماعي ورص الصفوف في المجتمع والمحافظة على الأمن والنظام إلا أنها لم تبلغ مستوى المؤسسات الحكومية وخاصة في مجال حفظ الأمن والنظام ودلت هذه البيانات حسب رأي الباحث فضلا عن الاستشهادات السابقة فيما يخص الضبط الاجتماعي وحالات الفوضى وإحلال الأمن، إن نظرية توماس هوبز حول الضغط والقوة في كبح جماح البشر قد لاقت نجاحا كبيرا وهذا لا يعني أن الباحث يؤيد نظرية هوبز إلا أنها نجحت في فترة انهيار سلطة الدولة في المجتمع العراقي بعد أن انهارت سلطة الدولة العراقية وغاب العقاب والردع وظهرت وانتشرت الفوضى بشكل واسع جدا.

η وكشفت الدراسة الحالية إن حالة اللاأمن ولاسيما التفجيرات المتكررة بالهاونات والقصف العشوائي والتفجيرات المتكررة بالسيارات المفخخة وقتل الناس المدنيين تقف وراءها عدة أطراف في مقدمتها قوات الاحتلال والعصابات المنظمة والأطراف الخارجية -المتفق عليها من قبل المبحوثين تقريبا كما وردت في أكثر من جدول تشير لذلك- وهذا تطبيق لسياسة (الاضطراب المفيد).

η وأتضح من خلال الدراسة الحالية صحة ما ورد حول رأي الباحث في المقابر الجماعية التي ظهرت في العراق بعد انهيار سلطة الدولة إذ كشفت بيانات الدراسة إن المقابر الجماعية هي مسؤولية السلطة السابقة وبنفس الوقت مسؤولية قوات الاحتلال وكما ورد من خلال واقع الأحداث ومن خلال ما جاء في المصادر الغربية التي أشارت لذلك وكما يقال (من فمك أدينك).

η وأوضحت الدراسة أن أمريكا وحلفائها يرعون الإرهاب ويمارسونه.

η وأوضحت الدراسة الحالية ردود فعل العراقيين تجاه تصرفات سلطة الاحتلال وقواتها حيث اتسمت بالحدق والكراهية الذي تطور إلى عمليات

مقاومة في أحيان كثيرة على الرغم من الاختلاف بينهما لكن شدة تصرفات المحتل وتكرارها أوصلت هذه الردود إلى هذا الحد.

η وأتضح من خلال الدراسة حدوث ظواهر قد برزت أثناء انهيار السلطة ودخول الاحتلال بشكل ملفت للانتباه إلا أنها طبيعية في مثل هذه الظروف حسب رأي الباحث وهي التجسس لحساب المحتل والتعاون معه في ضرب البنية التحتية العراقية ونهب وسلب وحرق ممتلكات الدولة العراقية فضلا عن تصفية الكفاءات العراقية من أطباء وفقهاء وعلماء ومهندسين وقياديين الجيش وأساتذة جامعات وغيرهم لإفراغ العراق من خزينه المادي والمعنوي وهذا كما ظهر من تجليات البحث أمرا مستهدفا ومخططا له مسبقا وله دوافع عدة منها (الحرب الصليبية).

η وظهر إن لهذه الظواهر عدة دوافع منها المادية والسياسية ودوافع من أطراف خارجية وقد اتفق المبحوثون على تسميتها وقد أشرنا إليها سابقا- فضلا عن دوافع سلطة قوات الاحتلال مع دافع ضعف الرقابة الرسمية وفتح الحدود العراقية من دون حراسة ومراقبة فضلا عن دوافع الجهل وعدم الوعي الوطني.

η وكشفت بيانات البحث ووسائل جمع المعلومات الأخرى وجود مقاومة عراقية من داخل العراق ويتعدد مصادرها سواء كانت دينية أو وطنية شعبية أو اتباع السلطة السابقة وهذا عكس ما تتذرع به سلطات قوات الاحتلال بأن أغلب المقاومين هم من الخارج سعيا منها لتشتيت وإضعاف المقاومة وإيجاد ذرائع بضرب دول أخرى قد تكون في مقدمتها سوريا والسعودية ومصر واليمن وإيران وغيرها، وهذه الذرائع على عكس ما جاء في استطلاعات قامت بها قوات الاحتلال نفسها كما تبين ذلك في البحث.

١٦ وكشفت بيانات البحث ووسائل جمع معلوماته إن ما حصل عليه العراقيون هو الانفلات الأمني وزيادة حالات الجريمة بكل أنواعها وسلب حرية وكرامة العراقيين وإذلالها بواسطة الاحتلال ووسائله في التعامل مع العراقيين مع تدهور في الحالة الاقتصادية وشيوع البطالة باستثناء بعض الانتعاش الاقتصادي وزيادة القوة الشرائية لبعض التجار والمتعهدين الذين استغلوا الأوضاع الحاصلة من فتح الحدود والسلب والنهب والتهريب وغيرها مع زيادة في رواتب الموظفين.

١٧ وقد أتضح من خلال البحث توقف مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ لا يمكن أن تكون مشاريع تنمية بدون استتباب الأمن.

١٨ وأتضح إن الأسرة العراقية هي دائما التي تدفع الثمن غالبا من الناحية المادية والمعنوية ولكل عناصرها من الرجال والنساء والأطفال.

١٩ فضلا عن التدهور الكبير في مجال الصحة سواء نتيجة انتشار الأمراض بسبب ما ضرب به العراق من أسلحة مدمرة كالإشعاعات النووية واليورانيوم المنضب وغيرها أو بسبب سوء التغذية نتيجة الحصار المقصود ضد الشعب العراقي أو بسبب تعطل المؤسسة الصحية وقصورها عن أداء وظائفها وغلغلق بعض المستشفيات والنقص الحاد في الأدوية والمختبرات والآلات الصحية بسبب عدم الأمن وقتل الأطباء وتهجيرهم.

٢٠ وقد اتضح من هذا كله إن المحتل هو المشكلة الكبرى التي يعاني منها المجتمع العراقي وليس هو الحل كما جاء بذرائع التحرير والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية التي أسقطها جميعا بتصرفاته ضد العراقيين وضد القرارات والقوانين الدولية والأعراف الاجتماعية.

٢. الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

في هذه الفقرة سنقوم بمقارنة بين الدراسة الحالية(*) والدراسات السابقة التي استخدمت في البحث لأهم ما توصلت إليها من نتائج، علما أن لكل دراسة ظروفها العلمية والبيئية الخاصة بها واختلاف مناهجها العلمية وتوجهاتها النظرية فضلا عن الاختلاف في الزمان والمكان اللذين أجريتا الدراسة فيهما.

قد تبين من خلال استقراء نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة إن للحروب مأس على جميع الأصعدة وأول ضحايا الحروب هو الإنسان سواء بقتله وموته أو بإعاقة أو بتغييبه وتهميشه بأي صورة من الصور فضلا عن الآثار النفسية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا عضويا مع الحروب.

ففي الدراسات العراقية نجد دراسة د. قاسم حسين صالح قد اعتمدت في أسلوب جمع البيانات على ملاحظات الباحث العلمية فضلا عن شهود العيان وجاءت بعض النتائج (متشابهة) مع الدراسة الحالية وكان أبرزها إن السلطة المنهارة كانت تمارس التسلط بشخص رئيسها وسياسة الحزب الواحد. وفيما يخص السلب والنهب (الفرهود) والحرق فهي إن ظاهرة النهب كانت عامة وإن الوضع الاقتصادي كان أحد أسباب ظاهرة الفرهود الذي لازم تدهور الحروب والحصار وبينت الدراسة المذكورة وجود تبريرات كانت ملازمة لظاهرة الفرهود تشابه إلى حد بعيد مع ما جاءت به الدراسة الحالية.

وكانت هذه التبريرات تلجأ إلى فتوى الشارع خاصة بين ما هو حلال وحرام، وقد أكدت الدراسة المذكورة إن الأطراف الأساسية في تحمل مسؤولية ما حصل أثناء (الفرهود) هما النظام السابق (السلطة المنهارة) وأمريكا.

وأوضحت الدراسة المذكورة أيضا إن أمريكا أرادت من سياستها في أعمال السلب والنهب أن تؤكد للعالم إن السلطة في العراق قد انهارت وإن السلطة السابقة

(*) الدراسة الحالية، نقصد بها النظرية والميدانية التي وردت في متن البحث.

كانت تحتكر أموال وأملاك العراق وتبذرهما وأرادت أن تعطي صورة عن الشعب العراقي بأنه متخلف تسوده الفوضى وبأنه غوغائي.

وتبين هذه الدراسة المذكورة إن وسائل الإعلام وخاصة الفضائيات قد ساهمت بنقل هذه الصورة السيئة عن العراقيين، وأهملت الجوانب الإيجابية وأوضحت الدراسة المذكورة كذلك قصور الرادع الديني المتمثل في علماء الدين وخطباء المساجد. وأكدت الدراسة المذكورة إن القائمين في النهب هم المجرمون خاصة بعد إطلاق سراحهم قبل انهيار السلطة فضلا عن الفقراء والمحرومين وعناصر مواليه للنظام السابق.

هذا فيما يخص التشابه مع الدراسة الحالية، وقد انفردت دراسة د. قاسم حسين صالح بأن أسباب ظاهرة الفهود بعد الانهيار تمثلت في الاختلاف في معيار القيم بين الأجيال خاصة بين المولودين قبل عام ١٩٧٠ والمولودين بعد عام ١٩٧٠.

أما عن دراسة فريق الدراسات الدولي وورثشايلد على أطفال العراق فقد تشابهت مع الدراسة الحالية في النتائج الآتية: فقد بينت الدراسة المذكورة إن أطفال العراق قد أصيبوا بأضرار نفسية كبيرة وأنهم سيتعرضون للقتل في حالة نشوب الحرب وأكدت الدراسة المذكورة ارتفاع عدد القتلى والجرحى وإن العدوان واقع على العراق ولا يمكن تفاديه (وقد صدقت نتائج هذه الدراسة المذكورة فقد وقع العدوان فعلا والأطفال كانوا ضحيته وأرتفع عدد القتلى والجرحى نتيجة العدوان).

وقد بينت الدراسة المذكورة زيادة عدد مشاعر الخوف والتوتر (وهذه المشاعر كانت حقيقة بارزة فعلا ظلت ملازمة للعدوان والاحتلال)، وأكدت نتائج الدراسة المذكورة ارتفاع عدد الأطفال العراقيين المصابين بأمراض سوء التغذية.

وتبين الدراسة المذكورة أن المستشفيات والعيادات ستخلو من الأدوية بعد بدء الحرب بثلاثة أو أربعة أسابيع وبينت أيضا إن شبكات المياه والصرف الصحي في حالة بالغة السوء بعد طول مدة الحصار.

وقد بينت الدراسة المذكورة وجود لاجئين إلى داخل العراق ونازحين منه إلى الخارج هذه النتائج المذكورة قد تشابهت مع الدراسة الحالية فيها.

وقد انفردت الدراسة المذكورة بتقريرها بأنه لا يوجد في العراق إلا ما يقدر بمخزون شهر واحد من الغذاء (وقد ضاع هذا التقدير عندما نهبت مخازن الدولة وفتحت الحدود فضاعت معها المعايير في القياس لمثل هذه التقديرات)، وقد انفردت الدراسة المذكورة أيضا بتقرير للأمم المتحدة إن (٥٠٠ ألف) نسمة قد يحتاجون إلى علاج طبي طارئ في حالة نشوب العدوان.

وفيما يخص دراسة د. عدنان ياسين مصطفى و د. كريم محمد حمزة (أثر

الاحتلال والحروب على أوضاع الأسرة في العراق)، فقد تشابهت مع الدراسة الحالية في النتائج التالية: إذ أوضحت الدراسة المذكورة إن الأسرة العراقية ابتليت بالحروب والحصار بصورة تراكمية خلفت آثارا اقتصادية سلبية متنوعة وتدهور مستمر في الحياة الاجتماعية خاصة الأسرية.

وقد بينت الدراسة المذكورة اضطرار الأسرة العراقية إلى بيع أغلب ممتلكاتها وأثاثها في سبيل توفير لقمة العيش وتحملت المرأة العراقية ضغطا كبيرا نتيجة لذلك. وبينت الدراسة المذكورة انتشار ظاهرة انخفاض المستوى التعليمي وعدم الاستقرار في المدارس وشيوع ظاهرة التشرد والتسول وظهور تجارة وتناول المخدرات وتجارة الجنس، كما بينت الدراسة المذكورة ما نتج من تدهور سيئ والذي انعكس على حياة الأسرة فضلا عن وجود حالات مرضية نفسية متنوعة.

وأوضحت انهيار الضوابط الاجتماعية الرسمية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ مما ساهم في انتشار الفوضى والنهب والسلب وتحويل المدارس إلى مخازن للأسلحة، وقد

انفردت الدراسة المذكورة بالتوصل إلى نتيجة مفادها وجود ظاهرة العنف الأسري وخاصة في الأسر الكبيرة الحجم.

وعن الدراسات العربية فقد أوضحت دراسة أنوار العلي في الكويت نتائج متشابهة مع الدراسة الحالية فقد أكدت الدراسة المذكورة إن العدوان على الكويت كان مستهدفا كل ما هو كويتي الذي طال تغيير أسماء المؤسسات والمناطق بل وحتى الشوارع، وإن الأضرار المادية تمثلت بما أصاب المنشآت والممتلكات التي ساد التخريب والسلب والنهب فضلا عن الأضرار المعنوية التي تجسدت في طمس وإلغاء الهوية الكويتية ونزع الشعور بالأمن والانتماء القومي للشعب الكويتي. وتبين الدراسة المذكورة انتشار حالات التوتر النفسي والتوجس وظهور ممارسات وحشية من النظام المعتدي على أهل الكويت، وتؤكد الدراسة المذكورة إن هذه الممارسات والظواهر ظلت آثارها الاجتماعية والنفسية يعاني منها أهل الكويت لحد كتابة الدراسة المذكورة. وقد أشارت الدراسة المذكورة إلى وضع المرأة إذ كانت لها مساهمات فعالة في المقاومة وقد عانت الاعتقال والتعذيب النفسي والجسدي ومن الصعوبات التي عانتها المرأة الكويتية هو ما واجهته في التعامل مع المجتمع بخصوص المرأة المتزوجة من غير الكويتي ولاسيما المتزوجة ممن هو صاحب جنسية عراقية فضلا عن تحمل المرأة أعباء ثقيلة كالمسؤولية الكاملة لأسرهن بسبب غياب الزوج سواء كان شهيدا أو أسيرا.

وفي دراسة سمية البشير الطيب عن السودان فقد جاءت دراستها بنتائج متشابهة مع الدراسة الحالية تمثلت في الآتي: توضح الدراسة المذكورة إن عدم العدالة في اقتسام السلطة والثروة في السودان خلق شعورا بالتهميش لدى الجنوبيين وتمثل هذا الشعور بالظلم وعدم المساواة مما أدى إلى إشعال الحرب الأهلية بين حكومة السودان الشمالي والجنوبي لما يقارب من نصف قرن، (من الضروري أن نذكر أن التشابه في الدراسة المذكورة والدراسة الحالية هو حول عدم العدالة في

السلطة واقتسام الثروة وليس فيما يخص الحرب الأهلية التي لم تظهر في العراق) وكانت أهم آثار هذه الحرب كما بينت الدراسة المذكورة ظاهرة على الأسرة وخاصة المرأة التي فقدت الأمن والاستقرار.

وتبين الدراسة المذكورة تعطل حركة التنمية بسبب الحرب التي وجهت فيها موارد البلاد في خدمة المؤسسة العسكرية وبذلك انتشرت المجاعة والأوبئة والأمراض وانعكس ذلك حتى على الأطفال وأصبحت المرأة بدون معيل وانتشرت حالة الأرملة والأيتام، فضلا عن المشاركة الإجبارية للشباب في الحرب وتوصلت الدراسة المذكورة إلى إن المدارس قد دمرت أو استعملت كمخازن للطعام أو السلاح فضلا عن فقدان الطلبة للأمن وتشردت بعض الأسر لعدم وجود مسكن مع انتشار البطالة.

وقد انفردت الدراسة المذكورة في توصلها إلى إجبار المرأة على المشاركة في الحرب قسرا أو يؤخذ أحد أفراد أسرتها للمشاركة في الحرب قسرا مما أدى إلى آثار نفسية كبيرة.

وفي دراسة د. منى فياض/لبنان فقد كانت لهذه الدراسة نتائج متشابهة مع الدراسة الحالية مع بروز بعض النتائج التي انفردت بها وكانت كالاتي: بالنسبة للنتائج المتشابهة بين الدراسة المذكورة والدراسة الحالية فقد تبين من الدراسة المذكورة وجود تلاحم بين الأسرة وتجمعها في بيوت أو قرى تكون أكثر أمنا بسبب تنقل الحرب اللبنانية من منطقة لأخرى.

كما بينت الدراسة المذكورة ازدياد العدوانية بشكل عام وأوضحت التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي انعكس على الأسرة، وتبين الدراسة المذكورة بأن الحرب ساهمت في تأخير سن الزواج وتغير النظرة إليه.

وأوضحت الدراسة المذكورة كذلك معاناة المجتمع من ظهور حالات الاعتقال والأسر وما خلفهما من آثار نفسية واقتصادية.

وقد انفردت الدراسة المذكورة بظواهر متعددة فقد أوضحت وجود العنف الأهلي بكل أشكاله كالتمثيل بالجنث والتكيل بالمحجوز عليهم والمسجونين وبينت الدراسة المذكورة بروز ظاهرة جديدة في المجتمع اللبناني وهي هجرة الفتيات بمفردهن.

وبينت الدراسة المذكورة إن الحرب كانت مصدرا لانفعالات جنسية عشوائية يهدم بعض القواعد الأخلاقية (التابو) مثل ازدياد ممارسة العنف الجنسي وزنى المحارم مما أثر على علاقات الأسرة الداخلية.

وفيما يخص الدراسات الأجنبية فقد أوضحت دراسة روبرت باريلسكي/الاتحاد السوفيتي عن بعض النتائج التي لها علاقة بالدراسة الحالية مثل الانهيار السريع للنظام السياسي السوفيتي بعد كانون الثاني ١٩٩١ وبينت الدراسة المذكورة تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة ذات سيادة مما زاد من فوضى نظام الدولة في الشرق الأوسط. وقد حاولت روسيا الممثلة عن الاتحاد السوفيتي السابق أن تستخدم تأثيرها الدبلوماسي لدى بغداد للمساعدة في حسم الأمور المعلقة بين الكويت والعراق.

وقد بينت الدراسة المذكورة أن روسيا حاولت رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق مقابل المعاملة التفضيلية عندما بدأ العراق تسديد ديونه وتطوير حقول نفط جديدة لكن روسيا بعرضها تأييد لإقرار مبكر بانصياح العراق للاتفاقات التي تم إقرارها بعد الحرب قد أضرت بمصداقيتها لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

٣. المفاهيم الإجرائية

كما هو معروف إن استخلاص المفاهيم الإجرائية يتم في نهاية البحث والدراسة إذ تعتمد على ما جاء من الدراسات النظرية وثقافة وخيال الباحث وإلمامه بالبحث فضلا عن الأدوات والوسائل العلمية التي استخدمت في جمع بيانات

ومعلومات البحث ومن ثم يتم التعرف على معاني المفردات وتفسير وتحليل هذه البيانات الأمبريقية لذلك فالمفاهيم الإجرائية هي مفاهيم خاصة وليست عامة تعبر عن مجتمع البحث المدروس وعن فترة زمنية محددة خضعت للدراسة لكنها تعتمد على المفاهيم النظرية العامة وهي محددة وليست عامة لكن قوتها تتجسد في أنها مستمدة من أرض الواقع الاجتماعي نظريا وميدانيا كأحداث خضعت للملاحظة والمعاشية والمقارنة للحقائق.

١. الآثار الاجتماعية:

هي ما تمخض من أفكار وعقائد بعد سقوط نظام الحكم في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ إلى حد كتابة الفترة المدروسة في البحث والتي انعكست بشكل ممارسات سلوكية يشوبها الشك والتوجس والخوف للانفلات الأمني والفوضى الاجتماعية والتقلبات السياسية والاقتصادية التي مست المجتمع العراقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على (الفرد والجماعة والأسرة والمجتمع).

٢. الانهيار:

ونقصد به سقوط السلطة الحاكمة في العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ والذي انهارت فيه السلطة وانهارت معها كل الضوابط الرسمية بآلياتها الحكومية وانهيار مؤسسات الدولة الحيوية وتعطل باقي مؤسسات الدولة الأخرى عن أداء واجباتها مما ساهم في انتشار الفوضى الاجتماعية وغياب الرادع الرسمي المتمثل بالعقاب القانوني.

٣. السلطة:

وهي القدرة والسيطرة على الآخرين، تتميز بعلاقة غير متكافئة بينها وبين الشعب مبررة شرعية وجودها واستخدامها للقوة.

٤. الدولة:

وهي نظام سياسي عالي ذو سلطة اعتبارية يتميز بالديمومة والاستمرارية ويحتوي على مؤسسات سياسية واقتصادية قابلة للتغير وتستمد هذه المؤسسات

وجودها وسلطتها من هذا النظام المعترف به داخليا وخارجيا (خارج نطاق الدولة) في حدود جغرافية محددة على مجموعة بشرية معينة.

٥. سلطة الدولة:

وهي نظام سياسي استغل وجود الدولة الاعتباري ليمارس سلطاته وتسلطه في انحصاره بشخصيات أو شخصية واحدة بعد تبرير شرعيتها بالقبول أو الإكراه، وتعد كيان عضوي يتمثل في الصور الذهنية للحياة العليا للمجتمع، وإن زوال أو تغير النظام السياسي فيها لا يعني زوال الدولة.

٦. العشيرة:

نقصد بها جماعات من الناس تتسم بنفس طريقة التفكير ونمط المعيشة وأسلوب التصرف وعادة تتكون من قرابات وولاءات اجتماعية متشابهة تتميز بالتعصب للمجتمع المحلي أو المنطقة السكنية أو الحي السكني أو الجماعات أو شلل الأصدقاء والتي تحمل مفاهيم ومصالح اجتماعية واقتصادية متشابهة.

٧. الغنيمة:

وهي ما يستطيع الإنسان الحصول عليه بالقوة وبغياب الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي وخاصة في أوقات الحرب والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والتي تصب في المكسب عموما.

٨. العقيدة:

هي كل ما يكون عند الإنسان من خيال وفكر ينعكس على التصرفات الإنسانية وهذا التكوين معبرا عنه في الضمير الاجتماعي الذي تكون ركائزه التنشئة الاجتماعية المتمثلة في التنشئة الأسرية والدينية والثقافية والبيئية والهواجس النفسية التي أصبحت موجهها سلوكيا شعوريا أو لا شعوريا آمن بها الإنسان عن طريق هذا التراكم الاجتماعي والنفسي.

٩. المواطنة:

حب الوطن والدفاع عنه بصورة عاطفية.

٤. الإجابة على التساؤلات التي وردت في مشكلة البحث.

وللإجابة على التساؤلات التي وردت في مشكلة البحث والتي حاول الباحث معرفتها من خلال عرض الجانب النظري في البحث وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها في الجانب الميداني أتضح الآتي:

١١ التساؤل الأول يقول: لو كانت السلطة الحاكمة في العراق ليست دكتاتورية

عندما وقع العدوان وأدى إلى انهيارها فهل كان من الممكن أن تحدث

أعمال السلب والنهب؟

الجواب هو: من الممكن أن يحدث ذلك لأن السبب الرئيسي لحصول مثل هذه الأعمال كما أتضح ذلك من الدراسة هو إصرار الولايات المتحدة على احتلال العراق ونهب خيراته والاستيلاء عليه ووضع نفسها كأساس ثابت في العراق للسيطرة عليه وعلى الشرق الأوسط وتأمين المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل خاصة بعد سقوط الذرائع وأولها تخليص العراق من حكم صدام حسين وامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ولما كانت هناك عوامل أخرى تساعد على المنهج الذي جاء به المحتل لقيام هذه الأعمال وأهمها وجود المجرمين بكثرة خاصة بعد أن صدر أمر بالعمو عنهم قبل انهيار السلطة بأشهر قليلة والذي ساهم مساهمة فعلية بذلك.

يضاف إلى ذلك وجود أطراف خارجية دخلت مع المحتل أرادت الثأر والانتقام من العراق ليس كسلطة فحسب وإنما من المجتمع العراقي أيضاً، ومن أبرز هذه الأطراف إيران والكويت وذلك للعلاقة العدوانية التي سادت بين هذه المجتمعات والعراق قبل انهيار السلطة ومع هذا كله يتجسد عامل الإيحاء والتقليد الذي نشر هذه الأحداث خاصة بمجتمع فيه غالبية من السكان بين بدو وريف وحضر هذه الحالة تزيد من انتشارها وفقاً للمبادئ والاعتقادات التي تسود هذه الجماعات كما هو في

مفهوم الغنيمة أو الاعتقادات الخاطئة والتي يعتبرونها صحيحة والتي تدعمها الأمثال الشعبية مثل (حشر مع الناس عيد) و (الكل يعمل هكذا).

١٦ أما التساؤل الثاني الذي ورد في مشكلة البحث والذي يقول: هل أن المدة

الزمنية التي عاشتها السلطة وما أحدثته من حروب وتسببت في حصار قاس

كان له الأثر السلبي في المجتمع؟

وللإجابة على هذا التساؤل نستطيع أن نقول: نعم قد ساهم طوال المدة الزمنية التي سيطرت فيها السلطة على البلاد والتي تخللتها حروبا مستمرة ومنتالية ويفاصل فترات زمنية قليلة بين حرب وأخرى وكذلك الحصار الذي عزز كل السلبات التي خلفتها الحروب والذي تصدر فيه الثالوث الشهير (الفقر والجهل "الأبجدي والثقافي" والمرض) الذي كانت سلبيته على المجتمع.

هذه المدة الطويلة التي زادت من الحرمان والخوف بصورة متراكمة والذي انفجر بشكل عاطفي وعشوائي من المواطنين حال انهيار السلطة والذي عززه التدخل المنتظم المقصود من قبل قوات الاحتلال والأطراف الخارجية مما

أوصل المجتمع إلى حالة فوضى اهتزت فيها القيم الاجتماعية وانعدام مفعول الضوابط الرسمية.

١٧ وفيما يخص التساؤل الثالث والذي يقول: هل كانت هذه الأحداث

المتتمثلة بالفوضى الاجتماعية وانهيار لمؤسسات الدولة متوقعة؟

وللإجابة على هذا التساؤل نقول: ربما كانت مفاجئة للعراقيين لأنهم عاشوا سلطة دكتاتورية حديدية لفترة أكثر من ربع قرن يسودها التنظيم الأمني والمخابراتي القوي في الداخل والذي أصبح يخيف كل من يتجرأ على تحدي النظام حتى ولو في الكلام أو التلميحات وبعد تكرار المحاولات الفاشلة لإسقاط السلطة ونظامها خاصة بعد أحداث ١٩٩١، لكن بنفس الوقت كان انهيار السلطة متوقعا ولكن ليس بهذا

الشكل فقد كان العراقيون يدركون استحالة انهيار السلطة من الداخل وإنهم يعولون على القوى الخارجية خاصة بعد أن اشتد وكثر الكلام عن العدوان على العراق وضرورة تغيير نظامه وتجييش الجيوش الكبيرة على حدوده.

فقد كان بعض المواطنين يترصدون الأحداث عن طريق الإذاعة (الراديو) أو عن طريق سرقة واختلاس الأخبار من القنوات الفضائية التي كان يمنع بثها بالعراق ولذلك لمنع دخول (الستلايت)، لكن بعض المواطنين أخذ يستعمل هذا الجهاز خلسة وبحذر وهؤلاء المواطنين الذين سربوا الأخبار التي يشاهدونها من تجييش عسكري وسياسي ضد العراق إلى المجتمع مع الإشاعات المعززة لها.

لذلك كانت الأحداث مهياً لها وصار الداخل على شكل (بالون منتفخ) يريد أي شوكة تثقبه لينفجر وتتناثر أجزاء البالون كما تناثرت ممتلكات الدولة وأبرز عامل في إحداث الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة هو وجود قوات الاحتلال والأطراف الخارجية ولولا هذا الوجود من قبل قوات الاحتلال والأطراف الخارجية الذين سعوا وشاركوا وشجعوا لهذه الفوضى لما كان ذلك ليحدث وإن حدث فهو بشكل ضئيل قد تردعه الضوابط الاجتماعية الرسمية أو الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، والخوف والقلق الذي يساور العراقيين عادة في كل شيء خاصة المستقبل والذي فاجأ العراقيين أكثر وزاد من انتشار هذه الفوضى هو انهيار الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي بصورة غير متوقعة.

١٦ أما التساؤل الرابع فهو: لماذا لم تلعب الضوابط الذاتية (الدينية والأسرية)

دورها في منع وقوع تلك الفوضى؟

إن هذه الفوضى التي أعقبت انهيار سلطة الدولة لم تكن متوقعة وحتى وإن كان يتوقع حدوث اضطرابات لم يكن يتوقع أن تكون بهذه الصورة وهذا الحجم ومن ثم فإن للضبط الاجتماعي الديني والذي كان يعبر عنه في الجوامع ودور العبادة الأخرى عن طريق الخطب الدينية والمواعظ لم تكن تتجراً على الكلام عن انهيار

السلطة واحتمال حدوث حالات الفوضى إن عالم الدين كان يحس ويدرك أنه مراقب في كلامه وفي تصرفاته لذلك لا يستطيع البوح بمثل هذا وإنما كان جل اهتمامه هو التعبئة المعنوية ضد العدوان وضد من يريد أن يضر البلد والدين وتحشيد المواقف الوطنية عن طريق المواعظ الدينية باستلهاج التراث الديني.

وعلى الرغم من ذلك فإن احتمالات الفوضى واردة لأن للمجتمع العراقي تجارب في ذلك في التاريخ القديم والمعاصر كما إن المؤسسة الرسمية خاصة الأمنية والسياسية كانت تضيق كثيرا على المؤسسة الدينية وربما تنقل لها أخبارا كاذبة ومشوشة وتؤكد بأن السلطة قوية وقادرة على الدفاع وحماية البلد ومن ينقل أخبار السلطة رجالها من الأمن والحزب وهم يعبرون رسميا عن أيديولوجيتها وأفكارها وكانوا حذرين من أي تدهور في المعنويات داخل المجتمع العراقي وكذلك كانت منظمات المجتمع المدني التي لا تستطيع أن تتحرك بما يخالف أفكار السلطة وتوجهاتها.

وأما عن الأسرة فهي أيضا كانت لا تعي ماذا سوف يحدث بسبب الخوف والقلق وسيطرة السلطة على كافة مجريات الأمور والقصور الوظيفي في الضبط الأسري.

٧ وكان تساؤلنا الخامس هو: هل كان انهيار السلطة متوقعا بعد أن لبس

الشك المجتمع العراقي في لعبة (القط والفأر) بين سلطة العراق والقوى

الخارجية خاصة أمريكا وللمجتمع العراقي تجارب في ذلك الشك كأحداث

١٩٩١؟

الجواب على هذا هو كان الشك والانتظار بتوجس عما سيسفر من عدوان هو السائد في المجتمع وتتضارب الإشاعات والأخبار السياسية بين مدة وأخرى، هذا الوضع خلق احتقانا اجتماعيا كبيرا ومحيرا لأن الأخبار السياسية في الداخل مسيطر عليها من خلال أفكار وتوجيهات السلطة الرسمية عن طريق التعبئة السياسية والمعنوية وكان العراقيون يفتقدون لأية منافذ تمثل وجهة نظر الآخر أو معرفة ما

يجري في الخارج تجاه العراق عن كثب لأن السلطة مهيمنة تماما على وسائل الإعلام بكل أنواعها السمعية والمرئية والمقروءة إلا القليل المختلس خفية، هذه الأخبار التي تشحن الداخل عن طريق السلطة والأخبار المتسرّبة من هنا وهناك خلصة أفقدت العراقيين حقيقة ما يجري فعلا وأصبحوا (هم المعنيون بالأمر لكنهم آخر من يعرف عن مصيرهم).

لذلك ساد أكثر من اتجاه في هذا الخصوص فاتجاه لا يعرف عن حقيقة الأمر شيئا والأخبار متضاربة لأنها منقولة أما عبر وسائل السلطة الرسمية التي كانت تخدع المواطن ولم تنقل له حقيقة ما يجري وأما أن تصل إليهم أخبارا إذاعية فيها أقل من نصف الحقيقة معتمدة على الراديو.

واتجاه آخر كان مندهش مما يجري وحائر بين الصورة والتقارير الإخبارية وبين الشك وعدم الثقة بتلميحات إسقاط وانهيار النظام لكنه على ثقة تامة بضرب وتدمير العراق. هذا الاتجاه كان يلتقط الأخبار عن طريق الستلايت الممنوع، فهو يرى الحشود العسكرية والتقارير ضد العراق مدركا ضربه وتدميره لا محالة لكن بنفس الوقت تشوبه الثقة بتغيير النظام وذلك لاعتقاده بأن الأمر كله مجرد لعبة يتحمل مأساتها المجتمع العراقي كما حدث سابقا وخاصة بعد غزو الكويت وأحداث ١٩٩١.

٥. التوصيات والمقترحات.

١. نوصي بضرورة إعادة بناء التنشئة الاجتماعية (الأسرية - الدينية - السياسية - الاقتصادية - الثقافية) تنشئة متكاملة سليمة مبنية على التوازن والإقناع لتجسد الوعي الوطني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني لتقوية ولاءات المواطنة للوطن الكل والابتعاد عن المفترقات الاجتماعية وآلياتها المتمثلة بالجزئيات العشائرية والطائفية والمذهبية والأثنية والابتعاد عن التبريرات التي تؤدي إلى الانحراف على ذلك.

٢. نوصي بالعمل على خلق ضوابط اجتماعية رسمية عن طريق الإقناع لتندمج مع الشخصية وتكون بمثابة ضابط داخلي يحد من عملية المراقبة الخارجية في سبيل بناء دولة مؤسساتية تحترم القانون والنظام.
٣. نوصي بضرورة التسامح الاجتماعي بين أبناء الشعب العراقي ونبذ الخلافات والعنف والتصفيات الجسدية ودعوة العراقيين الخارجين من الوطن إلى العودة وممارسة حقوقهم الطبيعية من أجل بناء وطن واحد وفقا للآية الكريمة: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: من الآية ٢٩).
٤. نوصي برفع شأن الأسرة معنويا وماديا وتعويضها عن الحرمان الذي عاشته طيلة ربع قرن تقريبا وإعادة تأهيلها واعتبارها مشروعا تنمويا بسياسات تعتمد على المنح والهبات والحوافز وغيرها مثل إعطاء سلف مالية للمتزوجين وتوزيع أراضي سكنية للأسر وتقديم سلف البناء ورفع المستوى المعاشي للفرد العراقي واتخاذ سياسة العلاج والتعليم المجاني والإلزامي ورعاية الحوامل والأمومة والطفولة ورعاية المعاقين والمسنين وتنظيف البيئة والأحياء السكنية.
٥. نقترح تشجيع الناس أفرادا وجماعات في المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة على أن لا ترتبط هذه التنمية بسياسات الأطراف الخارجية وأهدافها وشروطها مع الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق البنك الدولي وغيرها لسياساتها المشبوهة في مساعدة البلدان النامية.
٦. نوصي بمحاولة الحد من البطالة والتشرد والتسول وفتح مجالات واسعة لتشغيل الناس واستثمار أية فرصة في إعادة البناء لتشغيل العراقيين أولا وفي كل القطاعات.

٧. نقترح تفعيل وتشجيع المجتمع المدني في بناء مجتمع جديد يخدم مصالح المواطن والوطن والابتعاد عن ربط المجتمع المدني بسياسات ومصالح وأهداف أطراف خارجية قد تتسبب في تدمير المجتمع مستقبلا عن طريق القروض والسياسات المالية والمساومات السياسية وغيرها.
٨. نوصي بتحسين الوضع الصحي بشكل عام ورعاية ومتابعة وتعويض الأشخاص الذين أصيبوا أو ساءت حالاتهم الصحية بسبب الحصار والعدوان ولاسيما المتضررين من الأسلحة المدمرة كأشعة اليورانيوم المنضب والأسلحة الكيماوية والعنقودية والإشعاعات النووية، والمتضررين من القصف والغارات الجوية والألغام والسيارات المفخخة والذين أصيبوا بأمراض نفسية وعصبية جراء ذلك وجراء المعاملات والتصرفات اللاإنسانية التي تصرفت بها سلطة وقوات الاحتلال ضد العراقيين وبناء مستشفيات ومؤسسات صحية عالية الجودة لخدمتهم وإعادة تأهيلهم.
٩. نوصي برعاية الكفاءات العلمية العراقية لجميع الاختصاصات وتعويضهم عن الأضرار التي أصابتهم معنويا وماديا جراء الحصار والعدوان وتصرفات سلطة وقوات الاحتلال ضدهم وفتح المجال أمامهم في المشاركة في بناء المجتمع العراقي.
١٠. نوصي بإطلاق سراح جميع الذين اعتقلتهم سلطة قوات الاحتلال والسلطات العراقية.
١١. نقترح تأسيس منظمة قانونية من محامين وحقوقيين وقضاة تدافع عن المضطهدين والمعذبين في السجون بكل أنواع التعذيب والدعوة لتعويضهم ماديا ومعنويا وفضح كل الإجراءات اللاإنسانية التي صدرت ضدهم ومعاقبة المسيئين والمنفذين لهذه الإجراءات التعسفية.

١٢. نقترح حث وسائل الإعلام العربية والعالمية على إبراز الجوانب الإيجابية للمجتمع العراقي والمقاومة العراقية وفضح وإبراز سلبيات الاحتلال وتصرفاته اليومية المتمثلة بالانتهاكات لكل القوانين والأعراف الدولية والاجتماعية.

١٣. نوصي بتعويض العراقيين عن كل الأضرار المعنوية والمادية التي حصلت من قبل سلطات وقوات الاحتلال خاصة بعد سقوط ذرائع الاحتلال واعتبار العدوان العسكري على العراق عدوان غير شرعي لأنه مخالف لقرارات مجلس الأمن ومن هذه الأضرار على سبيل المثال - إبادة المدن - المقابر الجماعية - الاعتقالات والاغتيالات - قتل المدنيين العشوائي من دون ذنب - تشريد الأسر - حرق ونهب وسلب مؤسسات الدولة بتشجيع من الاحتلال وممارسته لذلك.

ويكون هذا التعويض رسمياً وكما حصل في أحداث لوكربي مع مقارنة جسامة الفعل وكميته من الناحية البشرية والمعنوية والمادية وتماشياً مع التعويضات الليبية لألمانيا عن تفجيرات ملهى (لابيل) ومطالبة أمريكا لليبيا بتعويضات عن الضحايا الأمريكيين.

١٤. نقترح بتشجيع المقاومة العراقية والدعوة إلى توحيد صفوفها ووضع قياداتها تحت أوامر القياديين العسكريين العراقيين لما لهم من خبرة قتالية ومهنية وتفعيل جناحها السياسي بوضع برنامج يلبي طموح الشعب العراقي وضرورة وضع برنامج واضح لها يميزها عن الإرهاب الذي يسعى المحتل لإصاقه بها لتشويه سمعتها داخليا وخارجيا.

١٥. نقترح إجراء دراسات ومسوح متخصصة ورصد مبالغ مالية وآليات تكنولوجية متطورة تتكبدتها سلطات وقوات الاحتلال من أجل تنظيف العراق من الألغام والمتفجرات والصواريخ والقنابل غير المتفجرة وتنظيف الأماكن التي ضربت بالأسلحة المحرمة دولياً كالإشعاعات النووية

- واليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية وغيرها والتي لها تأثيرات سلبية على البيئة وعلى الإنسان لأجيال عدة (إنسان - حيوان - نبات - أرض - سماء - ماء - هواء) وتعويض المتضررين من جراء ذلك.
١٦. نوصي بإجراء دراسات وبحوث علمية ميدانية ترفد وتعزز هذه الدراسة وتبدأ من حيث انتهت (هذه الدراسة) ولمدد زمنية أخرى في ظروف أمنية وسياسية أفضل.
١٧. نوصي بخروج سلطات وقوات الاحتلال من العراق وإنهاء الاحتلال ومن دون شروط على وفق مدة زمنية محددة ببضعة أشهر وتحت رعاية دولية محايدة على أن يتولى العراقيون زمام الأمور.
١٨. نقترح بناء دستور يتم فيه تحديد الحقوق والواجبات بين السلطة والمجتمع وفقا للشريعة الإسلامية مع إعطاء حقوق الأديان الأخرى ووفقا للمواطنة والانتماء للوطن الواحد وللقومية العربية مع إعطاء باقي القوميات حقوقها من دون المساس بمشاعر ومصالح البعض، ويحدد فيه قانون اختيار السلطة السياسية على أساس ديمقراطي منتخب.
١٩. نوصي الأشخاص والجماعات الذين سيتسلمون زمام السلطة في العراق أن يبتعدوا عن التسلط وأخذ العبرة من الماضي وجعل السلطة المنهارة درسا وطنيا لذلك لكي لا تعاد الكرة مرة ثانية وحتى لا يمارس الظلم والاضطهاد والحرمان وآلياته في العنف والتهميش والتعصب وأن يؤخذ مبدأ (لو دامت لغيرك لما وصلت إليك).
٢٠. نقترح إعادة بناء جيش وطني وبناء وزارة الداخلية بشكل وطني بعيدة عن التدخلات الأجنبية الخارجية بكل أنواعها وفي مقدمتها سلطة وقوات الاحتلال والاستفادة من عناصر الجيش والداخلية السابقين الكفوئين من أجل بناء وطن واحد قوي آمن وأن تحدد معايير أخلاقية وعلمية في

- اختيار عناصر الجيش والقوى الداخلية بأنواعها والابتعاد عن تكوين الميليشيات العسكرية لأي سبب.
٢١. نوصي بعدم المساومة على الوطن والمواطن بحقوق وامتيازات وغنائم بذرائع وهمية على أساس مخلفات السلطة المنهارة (كالاضطهاد والظلم وغيرها).
٢٢. نقترح بإقامة علاقات سياسية مبنية على سياسة حسن الجوار مع الدول المجاورة والإقليمية وباقي دول العالم وتصفية كل المتعلقات السياسية وبإشراف هيئات ولجان دولية متخصصة من ضمنها الجامعة العربية على أن لا تكون الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ضمن هذه الهيئات واللجان لعدم الثقة بهما والتعامل مع هذه الدولتان في المستقبل بحذر شديد.
٢٣. نقترح بتحديد عالمي واضح ومفهوم من المنظمات والمؤسسات الدولية ومعترف به وملزم لمصطلحات تهم المجتمعات الإنسانية بشكل عام ولها تأثيرات مباشرة عليها وأهمها (الإرهاب - المقاومة - الديمقراطية - حقوق الإنسان - الحرية).
٢٤. نوصي بإدانة المحتلين وسلطاتهم وقواتهم من قبل المنظمات الدولية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني العالمية وإحالتهم وتقديمهم للمحاكمة الجنائية الدولية باعتبارهم مجرمي حرب لاقترافهم جرائم حرب وقتل المدنيين الأبرياء وممارسة الإرهاب الدولي بانتهاكهم للقوانين والمعاهدات الدولية وفي مقدمتهم رؤساء الولايات المتحدة وبريطانيا منذ عام (١٩٩٠ إلى حد كتابة هذا البحث).
٢٥. نقترح إدانة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن من المنظمات الدولية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني العالمية باعتبارهما قد أخلا بوظائفهما السياسية والإنسانية وعدم استطاعتهما لم الشمل العالمي

وممارسة القوانين والقرارات على الدول المنظوية تحتها بشكل غير عادل وغير متساو وتعسفي وخضوعهما للتهديد والرشاوى وتواطئهما ضد دول أعضاء في هيئة الأمم المتحدة وتقديم المسؤولين المسيئين والمتواطئين معهما في العدوان العسكري على العراق غير المسنود إلى قرار دولي يخول ذلك إلى المحاكم الدولية.

٢٦. نقترح إعادة بناء منظمة دولية جديدة وإلغاء منظمة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتكون مهمة المنظمة العالمية الجديدة أن ترعى حقوق ومصالح الدول وحقوق الإنسان أينما كان على وفق القرارات والمواثيق الدولية والأديان السماوية وألا تكون هذه المنظمة على غرار (هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن) وتوسيع نطاق المشاركين فيها كأعضاء دائمين وأعضاء رئيسيين وأن لا تلجأ إلى نظام حق النقض (الفيتو) وأن لا يكون مكانها الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا فضلا عن انبثاق منظمة رديفة لها مهمتها مراقبة عمل هذه المنظمة الجديدة للحد من الانحرافات والتواطؤ كما ظهر في منظمة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

٢٧. نقترح التزام ما جاء من توصيات في البيان الصادر عن المؤتمر القومي العربي الخامس عشر المنعقد في بيروت (١٩-٢٢ نيسان / أبريل ٢٠٠٤) بخصوص القضية العراقية، ومن بين ما جاء من توصيات في هذا البيان ما يأتي:

(المطالبة بإنهاء الاحتلال الأمريكي البريطاني باعتباره عملا غير مشروع ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإجلاء قواته العسكرية من أراضيه على الفور وبدون شروط ودعوة الدول التي تشارك في قوات التحالف مع القوات الأمريكية والبريطانية إلى سحب قواتها من العراق).

- ٧ دعوة كافة أطراف المقاومة العراقية الباسلة إلى توحيد صفوفها والاتفاق على برنامج سياسي موحد يمثل طموح وآمال الشعب العراقي وتطلعاته إلى الاستقلال والتحرر والديمقراطية.
- ٧ رفض جميع دعاوى التجزئة والتقسيم للعراق على أي أساس وتحت أية صيغة كانت بما فيها (الفدرالية) التي تعد مقدمة لتقسيم العراق تمهيدا لحرب أهلية فيه بهدف القضاء على عروبتة وانتمائه العربي.
- ٧ الدعوة إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الجامعة العربية وبمساعدة (الأمم المتحدة) على أن تتم بعد جلاء قوات الاحتلال من كامل التراب الوطني العراقي.
- ٧ الاستمرار في فضح الحصار وآثاره على الشعب العراقي وكذلك فضح آثار استخدام اليورانيوم المنضب وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتوثيق كل ما من شأنه أن يدعم المطالبة بتعويضات مالية عن جميع الخسائر المادية والبشرية التي تعرض لها الشعب العراقي من جراء هذه الجريمة^(١).

(١) مجلة المستقبل العربي، بيان إلى الأمة صادر عن، المؤتمر القومي العربي الخامس عشر بيروت،

١٩-٢٢ نيسان /أبريل ٢٠٠٤، العدد (٣٠٤)، ٢٠٠٤، ص ١٦٤-١٦٦.

ABSTRACT

The aim of the research is to get knowledge about the collapsing of Iraqi state and to clarify the social effects left after this collapsing. The authority and occupied forces has played main and vital, intended role against the Iraqi people ignoring and disparaging all laws, decisions and international treaties, some of them are Geneva and Lahai Treaties, belittling Iraqi feelings, values and their social conventions in addition to practicing terror against them. The findings of the research show that the nature of the authority is dictatorship depending on force where we find that the relationship between the authority and society is distinguished by separation between them.

The results of field and theoretical research shows the following:- The forces came from outside Iraq in its military aggression against Iraq under the leadership of USA and UK is the direct factor in collapsing the State in Iraq besides internal and external factors.

The research shows that the aggression against Iraq is a proof of the Crusade War through revenge and malicious acts against the Iraqi people and its identity whether in the 13 years blockade or the way of aggression and its destructive weapons that dropped on Iraqi people without knowing the civil or military people and also the group graves that had done by occupied forces in addition to breaking in to different civil places, arresting people, bombing Islamic mosques, chasing Moslems, prayers, religious clergies and jurists ,liquidating the Iraqi people and making Iraq empty of its moral and material contents effacing its identity through stealing and firing its cultural and civilized properties for example museums , public

libraries , etc. – through dropping their excuses that used as a pressure paper for their aggression against Iraq by gathering alliance against it , a thing that shows that Iraq and the Iraqi people are a planned game by USA and its allies and even by international organizations and establishments , letting these excuses pass either by the USA threat for these establishments by force or bribe or tricks that began with Iraqi people to reach the international establishments and also USA society and the international public opinion.

– Among social effects that began to appear in the Iraqi society is what is hit the social structure directly where you find that most negative effects are on the family that deprived of social settlement for a quarter of a century besides the influence of formal and informal social discipline means as one factor of social structure in the Iraqi society.

-As it shows that the absence of social deterrent and punishment after the collapsing of the regime, the campaign of stealing began besides social anarchy especially after dissolving Internal and Defence Ministries . It shows that the occupied Forces had betted to create social sedition but the Iraqi realization for these aims led to its failure.– It shows that religious establishment is the most active center in creating these positive circumstances.– It shows that increasing diseases as social effects resulting from collapsing the State and occupation where Iraq is bombed by destructive weapons such as depleted uranium , nuclear radiation , etc. These effects left behind different diseases that were not familiar in the Iraqi society before such as cancer besides psychological and nervous diseases in addition to polluting of environment It shows that the occupied forces acts towards Iraqi people are barbaric and also shows that these forces led by USA and UK are war criminals by violating Geneva and Lahai treaties. – The recent study shows that absence of security especially

recurring explosions by mortars or random bomb or car bomb that kill civil people are planned by different sides behind the scenes like the occupied forces or organized gangs or external sides. – The recent study shows the reaction of Iraqi people towards the occupied forces from hatred and malicious to resistance and the savagery of occupied forces to lead these reactions to be Iraqi religious, national resistance from inside Iraq and the followers of the former regime- The statements of the research show that the Iraqi people don't get only horror, terror, absence of security, increasing the rate of crime, losing their freedom, bad economic conditions, spreading unemployment with the exception of economic recovery , the good afford of purchasing for some merchants in addition to increasing the salaries of the State personnel. It shows through research stopping of developed and social projects for it's connected of the bad security conditions

ثانيا: الاستمارة الاستبائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي

جامعة بغداد/ كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا – مرحلة الدكتوراه

استمارة استبائية بعنوان:

الآثار الاجتماعية لانهايار سلطة الدولة في العراق
دراسة ميدانية

إشراف: الأستاذة الدكتورة ناهدة عبد الكريم حافظ

إعداد طالب الدكتوراه: رباح مجيد محمد الهيتي

الأستاذ الفاضل – الأستاذة الفاضلة:

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية عن الآثار الاجتماعية لانهايار سلطة الدولة في العراق للفترة (٢٠٠٣/٤/٩ - ٢٠٠٤/١٢/٣١)، دراسة ميدانية، ولإنجاز هذه الدراسة علميا لابد من متطلبات لإكمال هذه الدراسة، ومنها إعداد الاستمارة الاستبائية لمعرفة أبعاد الآثار الاجتماعية لانهايار السلطة، ومن أجل التوصل إلى ذلك يرجو الباحث تعاونكم معه في ملئ الاستمارة والإجابة بكل صراحة ووضوح عن الأسئلة المعدة في الاستمارة الاستبائية.

مع العلم أنه لا توجد حاجة إلى ذكر الاسم والعنوان، حفاظا على سرية البيانات التي لم تطلع عليها أية جهة سوى الباحث ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

- تسلسل الاستمارة.
- مكان إجراء المقابلة.
- تاريخ إجراء المقابلة.

مع فائق الشكر والتقدير

أولاً: البيانات الأولية:

ملاحظة: أرجو وضع علامة (✓) أمام الاختيار الذي يناسبك:

الجنس	ذكر <input type="checkbox"/>	أنثى <input type="checkbox"/>
العمر	محدد بالسنوات () سنة.	
الحالة الاجتماعية	أعزب <input type="checkbox"/>	متزوج <input type="checkbox"/>
محل الإقامة الحالي	أخرى تذكر <input type="checkbox"/>	
محل الإقامة الأصلي للأسرة		
الكلية		
الموقع الأكاديمي	مدرس مساعد <input type="checkbox"/>	مدرس <input type="checkbox"/>
	أستاذ <input type="checkbox"/>	أستاذ مساعد <input type="checkbox"/>
	أخرى تذكر <input type="checkbox"/>	

ثانياً: البيانات الأساسية:

المحور الأول: بيانات عن السلطة:

٨. ما هو برأيك المبرر الأساسي للشرعية التي كانت تستند إليها السلطة السابقة في العراق؟ هل تستند إلى: (المطلوب تأشير اختيار واحد)

أ	الدستور <input type="checkbox"/>	ث	الأعراف الاجتماعية <input type="checkbox"/>
ب	القوة <input type="checkbox"/>	ج	جاذبية وقوة شخصية الرئيس <input type="checkbox"/>
ت	الدين <input type="checkbox"/>	د	أخرى تذكر: <input type="checkbox"/>

٩. ما هي برأيك الأسباب التي أدت إلى انهيار السلطة العراقية السابقة؟ هل هي: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

أ	سياسة ودكتاتورية الحزب الواحد <input type="checkbox"/>
ب	الظروف التي أفرزتها الحرب العراقية - الإيرانية <input type="checkbox"/>
ت	عدم العدالة في التعامل مع المواطنين <input type="checkbox"/>
ث	حرب الكويت (*) <input type="checkbox"/>

(*) نقصد بها غزو الكويت وما أعقبه من أحداث، مثل أحداث ١٩٩١، ثم الحصار الاقتصادي، والعدوان العسكري عام ٢٠٠٣.

ج	أخرى تذكر:
---	------------

١٠. ما هو برأيك الدافع إلى الاحتلال؟ هل هو: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	النفط
<input type="checkbox"/>	ب	الخلاص من نظام صدام حسين
<input type="checkbox"/>	ت	مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة
<input type="checkbox"/>	ث	أمن إسرائيل
<input type="checkbox"/>	ج	أسباب تاريخية (عقيدية صليبية)
<input type="checkbox"/>	د	التخلص من أسلحة الدمار الشامل
	هـ	أخرى تذكر:

١١. لماذا برأيك قام الاحتلال بتعيين السلطات المؤقتة(*)؟ هل من أجل: (المطلوب تأشير اختيار واحد)

<input type="checkbox"/>	أ	توفير ودعم الاستقرار السياسي
<input type="checkbox"/>	ب	صنع حكومة وسلطة موالية للاحتلال
<input type="checkbox"/>	ت	مكافأة الشخصيات التي ساعدت المحتل على سقوط السلطة السابقة واحتلال العراق
<input type="checkbox"/>	ث	إثارة الفتن الطائفية
	ج	أخرى تذكر:

١٢. لماذا برأيك حلت وزارة الدفاع والداخلية؟ هل لأنها: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	موالية للسلطة السابقة مما أفقدها الثقة
<input type="checkbox"/>	ب	خدمة لمصالح المحتل بإفشاء الفوضى
<input type="checkbox"/>	ت	تحقيق مصالح بعيدة للمحتل

(*) نعني بالسلطات المؤقتة مجلس الحكم والسلطة المؤقتة المعينين.

<input type="checkbox"/>	خدمة للسلطات المعينة من قبل المحتل	ث
<input type="checkbox"/>	المحافظة على أمن إسرائيل	ج
	أخرى تذكر:	د

المحور الثاني: الآثار الاجتماعية:

١٣. ما هي برأيك الأسباب التي ساهمت في الانفلات الأمني، وحدثت حالات السلب والنهب (الفرهود) والفوضى؟ هل هي: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	الحقد والكراهية للسلطة السابقة	أ
<input type="checkbox"/>	الاندفاعات الجماعية مثل (العشيرة والتقليد للغير) كانت أكبر من الحرص على ممتلكات الدولة.	ب
<input type="checkbox"/>	وجود عصابات إجرامية	ت
<input type="checkbox"/>	تشجيع ومساهمة قوات الاحتلال بذلك	ث
<input type="checkbox"/>	مساهمة قوى خارجية أخرى (أشر إليها):	ج
<input type="checkbox"/>	بعض المعوزين والفقراء	ح
<input type="checkbox"/>	مسيرة من قبل الإعلام وخاصة القنوات الفضائية	خ
<input type="checkbox"/>	عناصر من النظام السابق لبث الرعب بين صفوف المواطنين	د
<input type="checkbox"/>	إطلاق سراح السجناء من سجن أبو غريب قبل انهيار السلطة	ذ
<input type="checkbox"/>	تحقيق مكاسب مادية	ر
	أخرى تذكر:	ز

١٤. برأيك هل سادت المجتمع تبريرات اجتماعية أباحت سلب أموال وممتلكات الدولة؟

<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
--------------------------	----	--------------------------	-----

١٥. إذا كان الجواب بـ(نعم)، ما هي هذه التبريرات: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	استرداد المظالم واسترجاع حقوق مغتصبة	أ
<input type="checkbox"/>	وراثة الدولة	ب
<input type="checkbox"/>	المال أولى بأصحابه	ت
<input type="checkbox"/>	غنائم للشعب	ث
<input type="checkbox"/>	الجميع يعمل هكذا	ج
<input type="checkbox"/>	حقوق طبيعية للمواطن	ح
	أخرى تذكر:	خ

١٦. هل ترى أن حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود) حصلت فيها تصرفات كانت تستند إلى: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	شيوع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة	أ
<input type="checkbox"/>	انحلال الضبط الرسمي (قانون - جيش - شرطة - أمن)	ب
<input type="checkbox"/>	انحلال الضبط غير الرسمي (أعراف اجتماعية - دين - عادات وتقاليد)	ت
<input type="checkbox"/>	الاستهانة في الحصول على المطالب بالشكل الصحيح والشرعي	ث
<input type="checkbox"/>	ردود فعل عاطفية	ج
<input type="checkbox"/>	تقليد	ح
	أخرى تذكر:	خ

١٧. من يتحمل برأيك مسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى؟ هل هي: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	ضعف الضوابط الدينية	ث	<input type="checkbox"/>	السلطة السابقة	أ
<input type="checkbox"/>	ضعف الأعراف الاجتماعية	ج	<input type="checkbox"/>	السلطات المؤقتة	ب
<input type="checkbox"/>	الأسرة	ح	<input type="checkbox"/>	قوات الاحتلال	ت

١٨. هل ترى بأن علماء الدين (في المساجد ودور العبادة الأخرى) كانت لهم أدوار إيجابية في خلق وعي وطني اجتماعي ساهم في حفظ الأمن؟

<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
--------------------------	----	--------------------------	-----

١٩. إذا كان الجواب بـ(نعم) ما هي هذه الأدوار؟ (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	جعل دور العبادة مكانا لحفظ الأمانات التي سرقت وسلبت من الدولة أثناء الفوضى وتم استرجاعها	أ
<input type="checkbox"/>	جعل دور العبادة مكانا لتنظيم المقاومة والجهاد	ب
<input type="checkbox"/>	تجميع مواد إنسانية للمتضررين من العدوان	ت
<input type="checkbox"/>	العمل على تضييق الفتن والطائفية	ث
<input type="checkbox"/>	بروز ثقافة التسامح الاجتماعي	ج
	أخرى تذكر:	ح

٢٠. برأيك هل أصاب المؤسسة الدينية ورموزها ضرر من قبل قوات الاحتلال بعد انهيار السلطة مثل: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	اغتيال علماء ومرجعيات دينية	أ
<input type="checkbox"/>	اغتيال واعتقال المصلين	ب
<input type="checkbox"/>	قصف ومداومة دور العبادة	ت
<input type="checkbox"/>	إثارة الفتن الطائفية	ث
	أخرى تذكر:	ج

٢١. برأيك هل ساهمت بعض الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين في حفظ الأمن والنظام؟

<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
--------------------------	----	--------------------------	-----

٢٢. إذا كان الجواب بـ(نعم) كيف ساهمت هذه الجماعات؟ (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	بروز جماعات ساهمت في حراسة المدن والأزقة والبيوت ليلاً
<input type="checkbox"/>	ب	ظهور متطوعين لمساعدة أهل المدن وخاصة المنكوبة
<input type="checkbox"/>	ت	تنظيم المرور في الشوارع
	ث	أخرى تذكر:

٢٣. برأيك من وراء التفجيرات المتكررة بالسيارات المفخخة والهاونات واستهداف الشرطة وقتل الناس المدنيين؟ (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	قوات الاحتلال
<input type="checkbox"/>	ب	عصابات منظمة
<input type="checkbox"/>	ت	قوات المقاومة
<input type="checkbox"/>	ث	أطراف خارجية (أشر إليها):
	ج	أخرى تذكر:

٢٤. برأيك هل أن المقابر الجماعية هي من صنع: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	مقابر نتيجة الحرب العراقية - الإيرانية
<input type="checkbox"/>	ب	مقابر قامت بها السلطة السابقة
<input type="checkbox"/>	ت	مقابر قديمة وقد نبشت
<input type="checkbox"/>	ث	مقابر قامت بها قوات الاحتلال أثناء ضرب العراق عام ١٩٩١
<input type="checkbox"/>	ج	مقابر قامت بها قوات الاحتلال أثناء الاحتلال العسكري واحتلال العراق عام ٢٠٠٣
<input type="checkbox"/>	ح	مقابر قامت بها قوات الاحتلال بقصف المدن والإبادة الجماعية
	خ	أخرى تذكر:

٢٥. هل ترى أن التصرفات التي مر ذكرها والتي قامت بها قوات الاحتلال ضد العراقيين قد ولدت ردود فعل مضادة مثل: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	الحقد والكراهية
<input type="checkbox"/>	ب	المقاومة
	ت	أخرى تذكر:

٢٦. برأيك هل حدثت ظواهر في العراق ساعدت على احتلاله والسيطرة عليه مثل: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	التجسس لحساب المحتل ضد العراقيين
<input type="checkbox"/>	ب	التعاون في ضرب البنية التحتية العراقية
<input type="checkbox"/>	ت	نهب وسلب وحرق وتهريب ممتلكات الدولة
<input type="checkbox"/>	ث	تصفية الكفاءات العراقية
<input type="checkbox"/>	ج	زرع الفتن بين المواطنين
	ح	أخرى تذكر:

٢٧. ما هي برأيك الدوافع لهذه الظواهر هل هي: (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أ	دوافع مادية
<input type="checkbox"/>	ب	دوافع سياسية
<input type="checkbox"/>	ت	دوافع من أطراف خارجية (أشر إليها):
<input type="checkbox"/>	ث	دوافع من قبل الاحتلال
<input type="checkbox"/>	ج	ضعف الرقابة الرسمية وفتح الحدود
<input type="checkbox"/>	ح	الجهل وعدم الوعي الوطني
	خ	أخرى تذكر:

٢٨. برأيك أي الاتجاهات التالية تساندها والتي سادت وتعتبرها صحيحة وعلى حق: (المطلوب تأشير اختيار واحد)

<input type="checkbox"/>	التعاون مع المحتل بأي شكل من الأشكال	أ
<input type="checkbox"/>	التعاون مع المحتل ببعض الأمور التي تساهم في بناء وخدمة الوطن	ب
<input type="checkbox"/>	ضد الاحتلال مع عدم الرغبة بالمقاومة لعدم جدواها وعدم التعاون معه	ت
<input type="checkbox"/>	مقاومة المحتل لأنها شرعية وقانونية	ث

٢٩. ما هي برأيك إدارة ومصادر المقاومة العراقية؟ (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	دينية من داخل العراق	أ
<input type="checkbox"/>	وطنية شعبية	ب
<input type="checkbox"/>	اتباع السلطة السابقة	ت
<input type="checkbox"/>	قوى خارجية بمساعدة القوى الداخلية ضد السلطات المؤقتة والاحتلال	ث
	أخرى تذكر:	ج

٣٠. برأيك ما الذي حصل عليه العراقيون بعد انهيار السلطة ووجود الاحتلال؟ (بإمكانك تأشير أكثر من اختيار)

<input type="checkbox"/>	أعطى العراقيون الاستقرار والأمان	أ
<input type="checkbox"/>	سلب الاستقرار والأمان وزاد من الجريمة	ب
<input type="checkbox"/>	انخفاض المستوى الاقتصادي وشيوع البطالة	ت
<input type="checkbox"/>	زيادة القوة الشرائية للمواطن	ث
<input type="checkbox"/>	فقدان الأسرة لبعض أعضائها من الرجال	ج
<input type="checkbox"/>	تحمل المرأة أكثر من طاقتها داخل وخارج الأسرة	ح
<input type="checkbox"/>	تحسن الوضع الصحي	خ

<input type="checkbox"/>	تدهور الوضع الصحي	د
<input type="checkbox"/>	توقف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ذ
<input type="checkbox"/>	إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة	ر
<input type="checkbox"/>	أعطى الديمقراطية وصان حقوق الإنسان	ز
	أخرى تذكر:	س

رابعاً: علاقات الترابط للذكور والإناث

الترابط (الذكور)

	9	10	12	13	16	17	20	23	24	30
9	1									
10	-0.08785	1								
12	-0.42482	-0.47262	1							
13	0.622278	-0.14534	-0.59417	1						
16	-0.92788	0.397723	-0.24692	-0.19692	1					
17	0.830808	0.183087	-0.40583	0.83026	-0.22231	1				
20	0.793246	-0.56515	-0.02064	-0.06529	-0.40422	-0.37815	1			
23	-0.50401	-0.55448	0.006108	-0.21436	-0.25137	-0.58276	0.96807	1		
24	-0.87796	0.607361	-0.35569	-0.39284	0.744206	-0.42562	-0.42101	-0.19398	1	
30	-0.93845	0.128097	-0.38879	-0.14317	0.887665	-0.35133	-0.08489	0.110208	0.709255	1

الترايط (الإنات)

	9	10	12	13	16	17	20	23	24	30
9	1									
10	-0.37006	1								
12	-0.60777	-0.35754	1							
13	-0.70885	0.538133	-0.2463	1						
16	-0.93786	0.604386	-0.14148	0.915377	1					
17	0.730442	-0.11457	-0.15399	0.212485	-0.17822	1				
20	0.773946	-0.31324	-0.75806	-0.94935	-0.94487	0.174694	1			
23	-0.63469	0.255379	0.072949	-0.05562	0.327102	-0.95577	-0.00321	1		
24	-0.46701	0.423598	-0.37853	0.323906	0.421765	-0.48215	0.190703	0.959908	1	
30	0.493196	0.786142	-0.67327	-0.29039	0.150755	0.12515	0.676132	0.087386	0.482337	1

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٧٦	يوضح أنواع التكيف الاجتماعي عند الأشخاص حسب تحليل روبرت ميرتون	١
١٩٣	مواد رفضت لجنة العقوبات أن ترسل إلى العراق	٢
٢٢٧	يبين أوجه الشبه للتصرفات التي تقوم بها القوات المحتلة بالعراق وتصرفات الإسرائيليين ضد الفلسطينيين وما عمله هولاءكو عند دخوله بغداد وبصورة همجية	٣
٢٥٩	يوضح عدد التدريسيين في الكليات ونسب تمثيلهم في العينة	٤
٢٧٩	يوضح جنس المبحوثين	٥
٢٧٩	يوضح عمر المبحوثين محدد بالسنوات	٦
٢٨١	يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين	٧
٢٨١	يوضح محل الإقامة الحالي للمبحوثين	٨
٢٨٢	يوضح محل الإقامة الأصلي لأسر المبحوثين	٩
٢٨٦	يوضح الكلية التي ينضم إليها المبحوثون	١٠
٢٨٧	يوضح اللقب العلمي بالنسبة للمبحوثين	١١
٢٨٧	يوضح المبرر الأساسي لشرعية السلطة السابقة في العراق حسب رأي المبحوثين	١٢
٢٩٠	يوضح الأسباب التي أدت إلى انهيار السلطة السابقة حسب رأي المبحوثين	١٣
٢٩٣	يوضح دوافع الاحتلال حسب رأي المبحوثين	١٤

٣٠٤	يوضح سبب قيام الاحتلال بتعيين السلطات المؤقتة حسب رأي المبحوثين	١٥
٣٠٦	يوضح سبب حل وزارتي الدفاع والداخلية حسب رأي المبحوثين	١٦
٣١٠	يوضح الأسباب التي ساهمت في الانفلات الأمني وحدثت حالات السلب والنهب (الفرهود) والفوضى حسب رأي المبحوثين	١٧
٣٢٢	يوضح وجود التبريرات الاجتماعية التي سادت في المجتمع وأباحت سلب أموال وممتلكات الدولة، حسب رأي المبحوثين	١٨
٣٢٣	يوضح إجابات المبحوثين عن التبريرات الاجتماعية التي سادت في المجتمع حسب رأي (١١٧) مبحوثا، أشاروا بوجود تبريرات اجتماعية أباحت سلب أموال وممتلكات الدولة	١٩
٣٢٧	يوضح إسناد التصرفات التي حصلت في حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود) حسب رأي المبحوثين	٢٠
٣٣٢	يوضح تحمل مسؤولية انهيار الضوابط الاجتماعية وحصول الفوضى حسب رأي المبحوثين	٢١
٣٣٦	يوضح الأدوار الإيجابية لعلماء الدين في المساجد ودور العبادة الأخرى بخلق الوعي الوطني والاجتماعي في حفظ الأمن حسب رأي المبحوثين	٢٢
٣٣٧	يوضح إجابات المبحوثين عن أدوار علماء الدين الإيجابية حسب رأي (١٣٧) مبحوث، والذين أجابوا ب(نعم)	٢٣

٣٤١	يوضح الأضرار التي أصابت المؤسسة الدينية ورموزها من قبل قوات الاحتلال بعد انهيار السلطة في العراق حسب رأي المبحوثين.	٢٤
٣٤٩	يوضح مساهمة بعض الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين في حفظ الأمن والنظام حسب رأي المبحوثين	٢٥
٣٥٠	يوضح نوعية مساهمة الجماعات المدنية الأهلية من المتطوعين في حفظ الأمن والنظام حسب رأي (١٥٥) مبحوث ممن أجابوا بنعم	٢٦
٣٥٢	يوضح رأي المبحوثين في استهداف الشرطة والتفجيرات المتكررة بالسيارات المفخخة والهاونات وقتل الناس المدنيين	٢٧
٣٦٠	يوضح كيف حصلت المقابر الجماعية للعراقيين حسب رأي المبحوثين	٢٨
٣٦٦	يوضح ردود الفعل العراقية تجاه التصرفات التي قامت بها قوات الاحتلال ضد العراقيين حسب رأي المبحوثين	٢٩
٣٦٨	يوضح الظواهر التي حدثت في العراق وساعدت على احتلاله والسيطرة عليه حسب رأي المبحوثين	٣٠
٣٧٢	يوضح الدوافع التي ساعدت على احتلال العراق والسيطرة عليه حسب رأي المبحوثين	٣١
٣٧٦	يوضح الاتجاهات التي يعدها المبحوثون صحيحة ويساندونها والتي سادت في العراق	٣٢
٣٧٧	يوضح إدارة ومصادر المقاومة العراقية حسب رأي المبحوثين	٣٣
٣٨٦	يوضح ما حصل عليه العراقيون بعد انهيار السلطة ووجود الاحتلال حسب رأي المبحوثين	٣٤

فهرس الأشكال

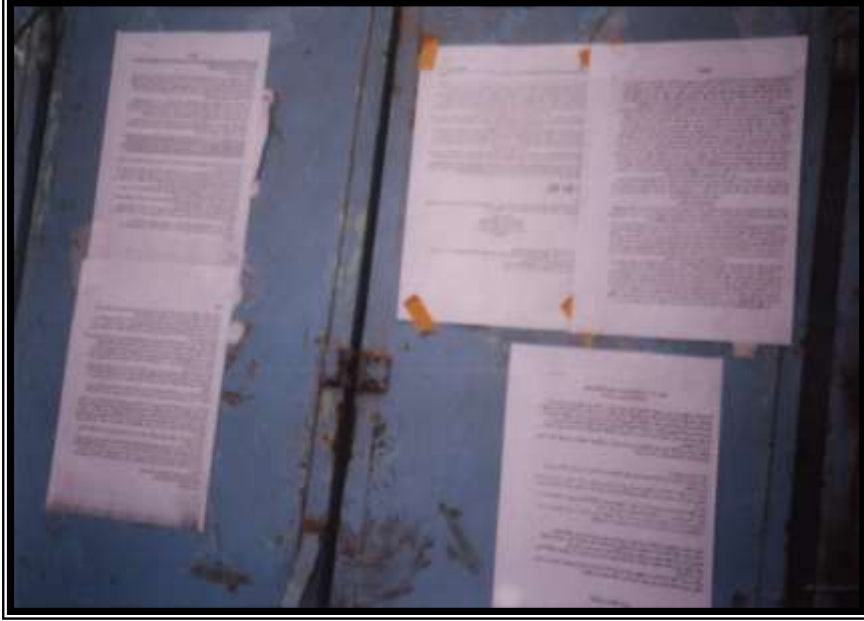
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٩١	يوضح عملية الكسر الاجتماعي وغياب الضوابط الاجتماعية في حالة من حالات السلوك الجمعي	١
٩١	يوضح مراحل نظرية سملزر للقيمة المضافة	٢
٢٨٠	يوضح مدرج تكراري للفئات العمرية للذكور والإناث	٣
٢٨٣	يوضح محل الإقامة الأصلي لأسر المبحوثين	٤
٢٩٢	يوضح الأسباب التي أدت إلى انهيار السلطة السابقة حسب رأي المبحوثين	٥
٢٩٣	يوضح دوافع الاحتلال حسب رأي المبحوثين	٦
٣٢١	يوضح الأسباب التي ساهمت في الانفلات الأمني وحدثت حالات السلب والنهب (الفرهود) والفوضى حسب رأي المبحوثين	٧
٣٢٧	يوضح إسناد التصرفات التي حصلت في حالات الفوضى والسلب والنهب (الفرهود) حسب رأي المبحوثين	٨
٣٦١	يوضح كيف حصلت المقابر الجماعية للعراقيين حسب رأي المبحوثين	٩
٣٨٧	يوضح ما حصل عليه العراقيون بعد انهيار السلطة ووجود الاحتلال حسب رأي المبحوثين	١٠

ثالثا: الصور

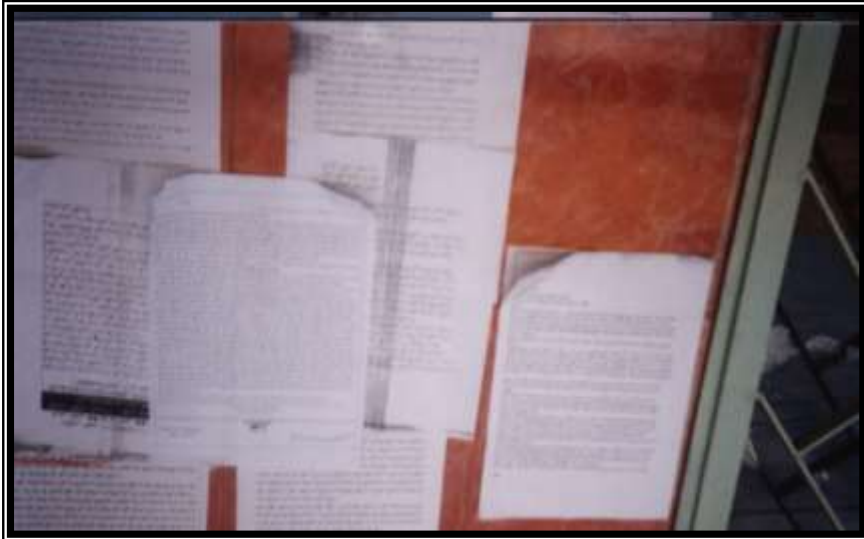


بعض المنشورات التي تلتصق على
الجدران في الشوارع والطرقات





بعض المنشورات التي تلصق على
الجدران في الشوارع والطرق





بعض المنشورات التي تلتصق على
الجدران في الشوارع والطرق





صور توضح قصف مؤسسات الدولة ودوائرها





قصف أحد المستشفيات بالطائرات



قصف محلات تجارية
تعود لمواطنين مدنيين



قصف محلات تجارية تعود لمواطنين مدنيين



انفجار سيارة للشرطة العراقية



سيارة مفخخة تم تفجيرها



انفجار سيارة مفخخة قرب

مسجد

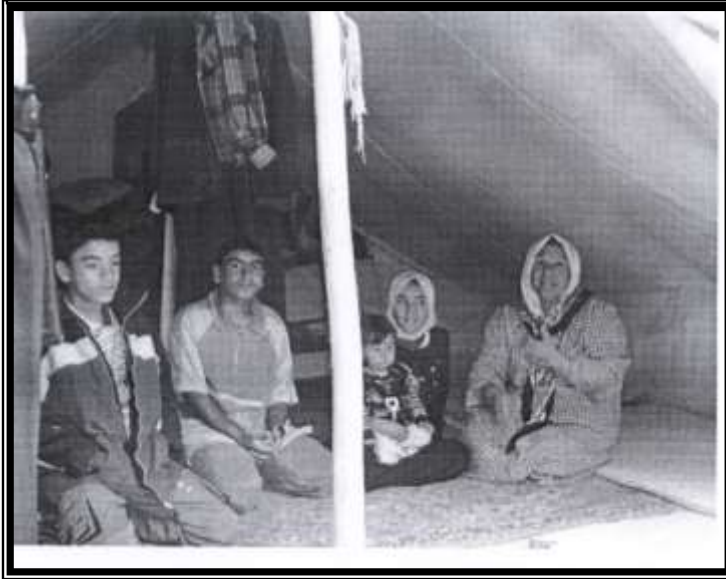


سكن الأسر النازحة من مدنهم والإقامة في مؤسسات
ودوائر الدولة
أسرة تسكن في روضة للأطفال



سكن الأسر النازحة من مدنهم والإقامة في مؤسسات
ودوائر الدولة
أسرة تسكن في نادي الموظفين

أسرة نازحة من
مدينتها وتقيم في
أحد مؤسسات
المجتمع المدني
(مركز ثقافي)



مخيمات تسكنها
العوائل النازحة من
مدنها بعد أن تم
تدمير بيوتها جراء
القصف الجوي



عدد من الأسر النازحة من مدنها، وتقيم في أحد
مؤسسات المجتمع المدني (المركز الثقافي)



تفجير أبواب
البيوت بالقنابل
الصوتية قبل
الشروع
بالمداهمات
والاعتقالات
العشوائية



تفجير أبواب البيوت بالقنابل الصوتية قبل الشروع
بالمداهمات والاعتقالات العشوائية



الرمي العشوائي لقوات الاحتلال على بيوت المواطنين



العبث وتحطيم
ممتلكات المواطنين
من قبل قوات



الاحتلال
الصور خاصة
بالمكتب الذي طبع
الباحث فيه أطروحته،
بعد مدهامة قوات
الاحتلال له وتحطيم
موجوداته وأثاثه



وأجهزته



(الفرهود)
السلب والنهب



(الفرهود)
السلب والنهب من مؤسسات الدولة وبحضور قوات
الاحتلال وتشجيعها



قصف قوات الاحتلال لأحد السيارات المدنية
(سيارة تنقل الفواكه والخضير على أحد الطرق الخارجية)





قصف قوات الاحتلال لأحد السيارات المدنية
(سيارة نقل كبيرة - لوري)



قصف قوات الاحتلال للسيارات المدنية



قصف المساجد والجوامع ودور العبادة





قصف المساجد والجوامع ودور العبادة



المصحف الشريف
وقد أصابته شظية جراء
القصف الجوي لأحد
المساجد



قصف المساجد والجموع ودور العبادة





قصف جوي من قبل قوات الاحتلال
لبيوت المواطنين



القصف العشوائي للبيوت
الآمنة من قبل قوات
الاحتلال
البيت قصف بالهاونات
والقنابل



هدم البيوت على ساكنيها
من قبل قوات الاحتلال



هدم البيوت على ساكنيها
من قبل قوات الاحتلال



قصف وتدمير البيوت
من قبل قوات الاحتلال



قصف وتدمير البيوت
من قبل قوات الاحتلال



قصف وتدمير البيوت
من قبل قوات الاحتلال



قصف وتدمير البيوت
من قبل قوات الاحتلال



قصف وتدمير البيوت
من قبل قوات الاحتلال



قصف جوي من قبل قوات الاحتلال
لبيوت المواطنين



قصف جوي من قبل قوات الاحتلال
لبیوت المواطنين





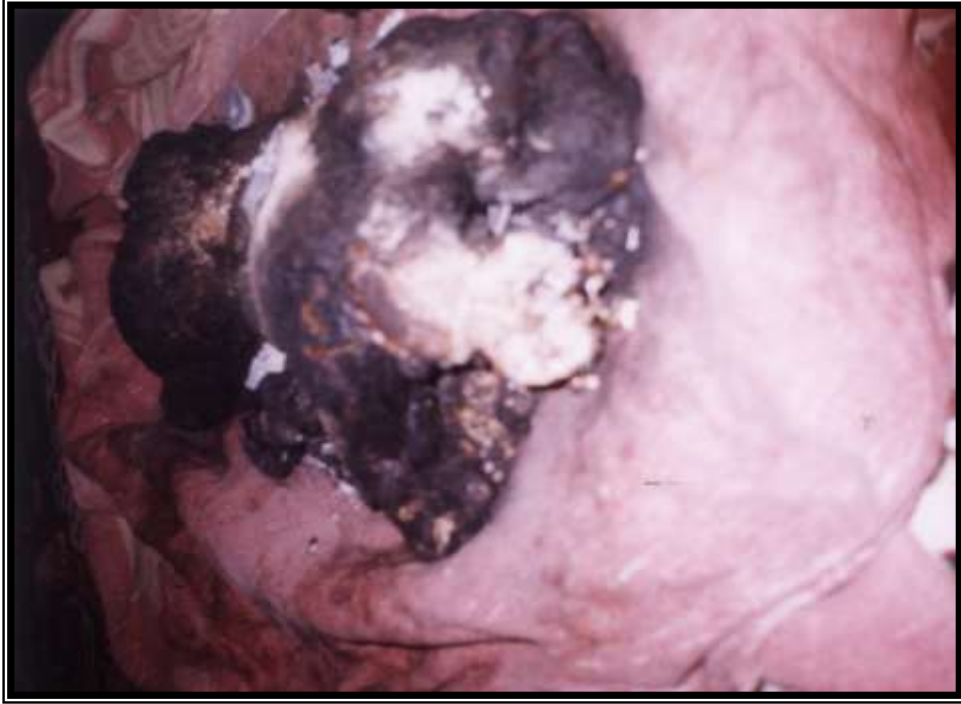
قصف جوي من قبل قوات الاحتلال
لبیوت المواطنين





صواريخ قصفت بها بيوت المواطنين ولم تنفجر
ملقاة على أحد الطرقات





جث متفحمة لمواطنين مدنيين قصفت سياراتهم على
أحد الطرق الخارجية - سيارة أجرة صغيرة (تاكسي)





مولدات الكهرباء المنتشرة في الشوارع والطرق
بديلا عن التيار الكهربائي الرئيسي





مولدات الكهرباء المنتشرة في الشوارع والطرق
بديلا عن التيار الكهربائي الرئيسي



المصادر

- القرآن الكريم
□ المصادر العربية:
أولاً: الكتب:

١. إبراهيم، د. سعد الدين وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ط٢.
٢. أبو الغار، إبراهيم، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤.
٣. أبو زيد، د. أحمد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني الأنساق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٧.
٤. أحمد، أحمد يوسف وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تعقيب جواد الخالصي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ط١.
٥. أحمد، حسين عبد الحميد، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٦.
٦. إسماعيل، د. فاروق مصطفى، التغيير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٧. الأسود، د. صادق، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٦.
٨. إمام، د. إمام عبد الفتاح، الطاغية، الناشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧، ط٣.
٩. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون، مطبعة مصطفى محمد، مصر، بدون سنة طبع.

١٠. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي أبو الفداء، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، بدون سنة طبع.
١١. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، المجلد الثاني، المجلد الثالث، إعداد نصيف يوسف خياط، دار لسان العرب، لبنان.
١٢. اسعيد، د. محمد فايز عبد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
١٣. اسكندر، د. نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
١٤. باريلسكي، روبرت، انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيره في أمن الخليج، أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.
١٥. بالاندييه، جورج، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٦.
١٦. بدوي، د. محمد طه، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٦.
١٧. البستاني، فؤاد أفرام، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، ١٩٥٦، ط ٣.
١٨. بلقزيز، عبد الإله، حرب الخليج والنظام الدولي الجديد-الوطن العربي إلى أين؟، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
١٩. بوتول، جاستون، الحرب والمجتمع تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة عباس الشربيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.
٢٠. بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ط ٦.

٢١. بودريار، جان، ذهنية الإرهاب لماذا يقاتلون بموتهم، ترجمة بسام حجار، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٣.
٢٢. البياتي، د. علاء الدين جاسم، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الأعلمي، دار التربية، بيروت-بغداد، ١٩٧٥، ط١.
٢٣. توينبي، آرنولد، ج.، بحث في التاريخ، نقله إلى العربية وعلق عليه طه باقر، مطبعة التفيض الأهلية، ج١، بغداد.
٢٤. التير، د. مصطفى عمر، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس - ليبيا، ١٩٩٥، ط٣.
٢٥. ثروت، د. جلال ود. محمد زكي أبو عامر، علم الإجرام والعقاب، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٣.
٢٦. جابر، د. سامية محمد، الانحراف والمجتمع-محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.
٢٧. جابر، د. سامية محمد، الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياها، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ط١.
٢٨. الجابري، د. محمد عابد، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ط٣.
٢٩. جبارة، د. جبارة عطية، المشكلات الاجتماعية والتربوية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦.
٣٠. جعفر، د. علي محمد، الأحداث المنحرفون (عوامل الانحراف-المسؤولية الجزائئية-التدابير) دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٤.
٣١. الجوهري، د. محمد وآخرون، دراسة علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥، ط٢.

٣٢. حافظ ، د. ناهدة عبد الكريم وزيد عبد الكريم جابر، الخدمة الاجتماعية الطبية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠.
٣٣. حافظ ، د. ناهدة عبد الكريم، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، المعارف، بغداد، ١٩٨١.
٣٤. حجازي، محمد عزت وآخرون، نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ط ٢.
٣٥. الحسن، د. إحسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٨٢.
٣٦. الحسن، د. إحسان محمد، العائلة والقرابة والزواج، دراسة تحليلية في تفسير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨١.
٣٧. الحسن، د. إحسان محمد، القلق الاجتماعي في تركيا، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٤.
٣٨. الحسن، د. إحسان محمد، رواد الفكر الاجتماعي، دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الاجتماعي، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.
٣٩. الحسن، د. إحسان محمد، علم الإجرام دراسة تحليلية في التفسير الاجتماعي للجريمة، مطبعة الحضارة، بغداد، ٢٠٠١.
٤٠. الحسن، د. إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٤.
٤١. الحسن، د. إحسان محمد، علم الاجتماع، دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.

٤٢. الحسن، د. إحسان محمد، واقع العلاقة الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، مطبعة الفنون، بغداد، ١٩٨٧.
٤٣. الحسن، د. إحسان محمد، ود. عبد المنعم علي نجرس، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢.
٤٤. حسن، د. عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، ١٩٧٧، ط٦.
٤٥. حسيب، د. خير الدين وآخرون، مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
٤٦. حسيب، د. خير الدين، مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ط١.
٤٧. الحسيني، د. السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.
٤٨. حمزة، د. كريم محمد و د. دهام محمود علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٤٩. الحوات، د. علي الهادي وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، مطابع الثورة العربية، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٥.
٥٠. الخريجي، د. عبد الله، الضبط الاجتماعي، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٢، ط٢.
٥١. الخشاب، د. أحمد، التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة طبع.
٥٢. الدمشقي، عبد الحي بن أحمد العكبري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٣، بدون سنة طبع.

٥٣. ديفرجيه، موريس، النظم السياسية، ترجمة أحمد حسيب عباس، الناشر مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة طبع.
٥٤. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٢.
٥٥. رايت، ف. ج.، مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ط ١.
٥٦. رباح، غسان، ظاهرة الإجرام في حرب السنتين، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩.
٥٧. روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع.
٥٨. سنكلتر، جوزيف، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.
٥٩. سذرلاند، أدوين ه. ودونالد كريسبي، مبادئ علم الإجرام، ترجمة محمود السباعي ود. محمد صادق المرصفاوي، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون سنة طبع.
٦٠. سعد، د. إسماعيل علي، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.
٦١. سلمان، د. محمود محمد، الماوردي والاجتماع السياسي دراسة سوسيولوجية، سياسية تحليلية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
٦٢. سليم، د. سلوى علي، الإسلام والضبط الاجتماعي، مكتبة وهبة، ١٩٨٥.
٦٣. سليم، د. محمد السيد، التحليل السياسي الناصري، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ط ٢.
٦٤. سيمونز، جيف، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٤.

٦٥. سيمونز، جيف، التنكيل بالعراق العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ط٢.
٦٦. سيمونز، جيف، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٤.
٦٧. الشمراني، د. علي، صراع الأضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣.
٦٨. الطاهر، د. عبد الجليل، المشكلات الاجتماعية في حضارة متبادلة، دار المعرفة، بغداد، ج٢، ١٩٥٣.
٦٩. الطعان، د. عبد الرضا حسين، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٧٠. الطعان، د. عبد الرضا ود. صادق الأسود، مدخل إلى علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٦.
٧١. عبد الله، د. ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ط١.
٧٢. عبد، كريم، الدولة المأزومة والعنف الثقافي، عراق ما بعد الحقبة الثورية وأسئلة المستقبل، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢.
٧٣. العشماوي، السيد متولي، الجوانب الاجتماعية لظاهرة الإدمان، ج١، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٣.
٧٤. عمر، د. معن خليل، البناء الاجتماعي - أنساقه ونظمه، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٩٢.
٧٥. عمر، د. معن خليل، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.

٧٦. عمر، د. معن خليل، انشطار المصطلح الاجتماعي، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٠.
٧٧. عمر، د. معن خليل، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٩٦.
٧٨. عمر، د. معن خليل، نحو علم اجتماع عربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤.
٧٩. عمر، د. معن خليل، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع، مطابع البيان التجارية، دبي، ١٩٨٩، ط ١.
٨٠. غيث، د. محمد عاطف، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية الإسكندرية، ١٩٧٢.
٨١. فوكوياما، فرانس، التصدع العظيم، الفطرة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي، ترجمة عزة حسين كبة، الناشر بيت الحكمة، بغداد، ط ١، ٢٠٠٤.
٨٢. قاسم، د. قاسم عبدة، ماهية الحروب الصليبية، عالم المعرفة، العدد ١٤٩، مطابع السياسة، الكويت، ١٩٩٠.
٨٣. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، مطبوعات جريدة النهضة، ٢٠٠٤، قدم له د. عدنان الباجه جي.
٨٤. كريب، أيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة د. محمد حسين غلوم، مطابع الوطن، الكويت، ١٩٩٩.
٨٥. الكعبي، د. حاتم، السلوك الجمعي، ج ١، مطبعة الديوانية، الديوانية، ١٩٧١.
٨٦. كوثراني، د. وجيه، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

٨٧. لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، أنقله إلى العربية جعفر خياط، بغداد، مطبعة البرهان، ١٩٦٢.
٨٨. مارتينان، جاك، الفرد والدولة، ترجمة عبد الله أمين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢.
٨٩. ماكيفر، روبرت م.، تكوين الدولة، ترجمة د. حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦.
٩٠. مجموعة من علماء الاجتماع، اللامساواة العالمية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ط ١.
٩١. محجوب، د. محمد عبدة، مقدمة في الاتجاه السوسيوانثروبولوجي، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
٩٢. محجوب، د. وجيه، طرائق البحث العلمي ومناهجه، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣.
٩٣. محمد، د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
٩٤. محمد، د. محمد علي، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ط ٣.
٩٥. مخلوف، حسنين محمد، كلمات القرآن، تفسير وبيان، القاهرة، ١٩٥٦، ط ٢.
٩٦. مدبولي، د. جلال، دراسات في الثقافة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٨٤.
٩٧. مدكور، إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.
٩٨. المسافر، د. محمود خالد، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ط ١.

٩٩. مصطفى، د. عدنان ياسين، العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤.
١٠٠. معتوق، د. فردريك، تطور علم اجتماع المعرفة من خلال تسعة مؤلفات أساسية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٢.
١٠١. معتوق، فردريك، معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا، بيروت، ١٩٩٣.
١٠٢. المغربي، سعد، انحراف الصغار، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠.
١٠٣. منصور، عبد المجيد سيد أحمد، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، دار النشر في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧.
١٠٤. منهايم، كارل، علم الاجتماع النظري، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣.
١٠٥. ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.
١٠٦. نوبينايون، أدريا، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٠٧. النوري، د. قيس، آفاق التغيير الاجتماعي النظرية والتنمية، مطابع التعليم العالي، ١٩٩٠.
١٠٨. النوري، د. قيس، الأسرة مشروعا تنمويا، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٤.
١٠٩. هادي، د. رياض عزيز، المشكلات السياسية في الدول النامية، مطبعة التوجيه المعنوي، ١٩٩٠.
١١٠. هلال، على الدين و د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

١١١. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج٧، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
١١٢. الوردى، د. علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بغداد، دار الحوراء، ٢٠٠٥.
١١٣. ولهاوزن، يوليوس، الدولة العربية وسقوطها، نقله إلى العربية د. يوسف العث، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٦.
١١٤. تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢، ط٢.
١١٥. ينسبت، روبرت وروبرت بيران، علم الاجتماع، ترجمة جريس خوري، منشورات دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ط١.

ثانياً: البحوث:

١١٦. إبراهيم، د. سعد الدين، الأسرة والمجتمع والإبداع في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان، مطابع مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
١١٧. بيومي، د. أشرف، الآثار المترابطة للحصار والعدوان خلاصة ورقة، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، مصدر سابق.
١١٨. جمعة، نعمة، انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق - أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة بغداد، ٨-٩ أيار (مايو) ٢٠٠١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١١٩. الجميلي، فتحية، إعلام الأطفال والناشئة إزاء القانون والجريمة وتقدير الدور المعاصر لرجل الشرطة، حلقة دراسية تنظمها مديرية الشرطة العامة، ١٩٧٩.
١٢٠. صالح، د. قاسم حسين، إشكالية العلاقة بين السلطة والفرد في المجتمع العربي، المؤتمر العربي (دور علم النفس في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل العربي)، حزيران، ٢٠٠٢.
١٢١. صالح، د. قاسم حسين، ظاهرة النهب والسلب والفرهود في مدينة بغداد، ٢٠٠٣.
١٢٢. الطيب، سمية البشير، أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة السودان، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، (٧-٩) تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.
١٢٣. العلي، أنوار، أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة الكويت، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، (٧-٩) تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.
١٢٤. العنكي، د. نزار، مشروعية تدابير الحضر الشامل المطبقة على العراق في ضوء أحكام الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة، مصدر سابق.
١٢٥. فياض، د. منى، أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة لبنان، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.
١٢٦. مصطفى، د. عدنان ياسين ود. كريم محمد حمزة، أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية، دراسة حالة العراق، بحث مقدم لمنظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٣.
١٢٧. يوكالين، ليفي، التأثيرات السياسية للعولمة على الدول النامية، بحوث ومناقشات ندوة بغداد العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، الجزء الثاني، ١٤-١٦ نيسان، ٢٠٠٢.

ثالثاً: المجالات:

١٢٨. إبراهيم، د. حسنين توفيق، العولمة؛ الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسية)، مجلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر-ديسمبر، ١٩٩٩، الكويت.
١٢٩. بولك، وليام، الواقع والخيارات في حرب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١١، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥.
١٣٠. بينيس، فيليس ومجموعة العمل الخاصة بالعراق في (معهد الدراسات السياسية) ومركز (السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام)، (انتقال فاشل للسلطة النفقات المتصاعدة لحرب العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٤.
١٣١. حافظ، د. ناهدة عبد الكريم، سملزر ونظرية السلوك الجمعي، مجلة العلوم الاجتماعية، العددان ٣٤-٣٥، ٢٠٠٤، بغداد.
١٣٢. حسيب، د. خير الدين، حوار حول الملف العراقي، المستقبل العربي، العدد ٣٠٣، ٢٠٠٤.
١٣٣. حسيب، د. خير الدين، حوار حول مستقبل العراق، المستقبل العربي، العدد ٣٠٤، ٢٠٠٤.
١٣٤. حمروشي، د. علاء، قضية الدولة عند ابن خلدون، مجلة المنار، العدد الرابع والثلاثون، تشرين الأول، ١٩٨٧.
١٣٥. حنفي، د. حسن، مجلة العربي، العدد (٥٣٩)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣.
١٣٦. الرمضاني، د. مازن إسماعيل، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد ٢، ١٩٩٤.

١٣٧. سيمونز، جيف، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، تحرير - نيفين عبد المنعم مسعد، أحمد منيسي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣.
١٣٨. شعبان، عبد الحسين، الإسلام والإرهاب الدولي، ثلاثية الثلاثاء الدامي - الدين - القانون - السياسة، تقديم عبد الله التركماني، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠١، ٢٠٠٤.
١٣٩. الصحاف، محمد سعيد، الغطاء التبريري لمغالطة (الحرب العادلة)!!، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ١٥، ٢٠٠٢.
١٤٠. الصديقي، سعيد، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٣، تموز، ٢٠٠٣.
١٤١. عارودي، نصير، حروب دبليو بوش (الوقائية) بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣.
١٤٢. العاني، د. نوري عبد الحميد، (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع، مجلة الحكمة، العدد ٣٤، ٢٠٠٣.
١٤٣. غالي، د. بطرس بطرس، الحرب بين مصر وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠، ١٩٦٧.
١٤٤. فرجاني، نادر، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٣)، ٢٠٠٣.
١٤٥. فرحات، محمد نور، بحث في شرعية السلطة السياسية في المجتمع العربي الحديث، مجلة المنار، السنة السادسة، العدد ٦٦ حزيران، ١٩٩٠.
١٤٦. فيرجسون، بيل هـ. وريتشاردو مانسيخ، مجلة المنار، العدد (٣٤)، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٧.
١٤٧. القصاب، عبد الوهاب، الجيش، المستقبل العربي، العدد ٣٠٥، ٢٠٠٤.

١٤٨. كلارك، رامزي، جرائم الحرب الأمريكية في العراق، رسالة إلى كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠١) آذار/ مارس، ٢٠٠٤.
١٤٩. كلاين، نعومي، بغداد، السنة الصفر، نهب العراق سعياً إلى (بيوتوبيا) المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٨) تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
١٥٠. كوردسمان، أنتوني، تحليل الانتخابات في العراق الجانب الآخر من الحكاية، المستقبل العربي، العدد ٣٠١، ٢٠٠٤.
١٥١. كوردسمان، أنتوني، نحو استراتيجية أمريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٣)، آذار/ مارس، ٢٠٠٥.
١٥٢. مجلة الأمن والحياة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، العدد ٣٦، ١٩٨٥.
١٥٣. مجلة المستقبل العربي، بيان إلى الأمة صادر عن، المؤتمر القومي العربي الخامس عشر بيروت، ١٩-٢٢ نيسان/ أبريل، العدد (٣٠٤)، ٢٠٠٤.
١٥٤. محمد، د. ثامر كامل، مجلة الحكمة، العدد (٢٣)، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠٢.
١٥٥. الهيتي، د. هادي نعمان، مجلة العربي، العدد (٥٣٩)، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣.
١٥٦. ورثنتون، آمي، كيف تقصف أمريكا أبناءها بالسلح النووي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧، ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٥٧. وناس، المنصف، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩١، سنة ١٩٩٥.

رابعاً: المحاضرات:

١٥٨. الحسن، د. إحسان محمد، محاضرات في مادة الإحصاء الاجتماعي، أقيمت على طلبة الماجستير للعام الدراسي ١٩٩٢-١٩٩٣، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد.
١٥٩. حمزة، د. كريم محمد، محاضرات في المجتمع العربي المعاصر، أقيمت على طلبة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (غير منشورة).
١٦٠. السامرائي، د. متعب مناف، محاضرات في السلوك الجمعي، العام الدراسي ١٩٨٩-١٩٩٠، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، (غير منشورة).
١٦١. شكاره، د. عادل عبد الحسين، محاضرات في التنظيم الاجتماعي، أقيمت على طلبة الدراسات العليا، الدكتوراه، العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (غير منشورة).
١٦٢. النوري، د. قيس، محاضرات في الحضارة والشخصية، أقيمت على طلبة الماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ (غير منشورة).

□ المصادر الأجنبية

1. CLIFFORD R, SAW and wdan areas, The university of Chicago press Chicago and London, 1972.

2. David F. Roth and Frank L. Wilson, the comparative study of politics, second edition, prentice-Hall Inc, Englewood cliffs, New Jersey, 1980.
3. Earl Bell, H, social Foundation of Human Behavior, New York, Har Per, 1961.
4. Edwin H.Sutnerland and Donald R. Gressy, Criminology, T.B-lippincot Tcompand phladelpia, Toronto, 1970.
5. Fichter, J.H. Sociology; Chicago, The Univ. of Chicago press, 1969.
6. G. Bush National security strategy of the united states, 20 sept. 2002. - (موقع البيت الأبيض - الإنترنت).
7. Garyf, Jensen, sociology of delinquency, sageple, cations Beverly Hills London, 1981.
8. Gebriel Almond and James Coleman, The Politics of the Developing Areas prinecatan university press, New Jersey, 1960.
9. International encyclopedia of the social sciences david L. sills editor, volumes -9 and 10- complete and underidgedt then Mac Melillan company & the free press, New York collier-Macmillan publishers, London, 1968.
10. Jack P. Gibbs, Norms, Deviance, and social control, Elsevir, New York, Oxford, 1981.
11. Jenny Cook, Gumperz, social control and socialization Routledg, kegan Paul, London and Boston, 1973.
12. Julius Gould and kolb, williamm,j, A dictionary of the social sciences, London, 1956.

13. Kenneth J. Gergen and David Morlowe, Personality and Social Behavior, Addison-Wesley Publishing, Co (INC). Philippine, 1970.
14. Monte Palmer, the Dilemmas of political Development, F. E. peacoo publisher, Inc. girasce Illinois.
15. P.H. Gulliver, social control in African society, printed in great Britain by Charles Birchall, sonsltd liver pool, London, 1963.
16. Ralph Dahyendor F. Class and Class Confication Industrial Society, Stanford, Stanford Univ. Press, 1959.
17. Reichard Claward and liboydohlin, Deleningnency and oportarity; a theory of Delen Qnent Gang, 1960.
18. Richard L. Park, Political Modernization in the Developing world, The Annal, November 1976.
19. Richard T. Lopiere, Atheary of social control, Mcgraw Hill Book company-New York, Toronto, London, 1954.
20. S.Miler, Povity.Ine quality and conflict, the Annals September 1967.
21. Talcot Parsons, on the concept of political power, Rein hard. Bendix and say mony m.Lipset (eds), class status and power. Second Edition, Rontledge and kegan (LTD), London, 1967.
22. Talcott Parsons, Politics and Social Structural the Free, N.Y, 1969.

-
23. Travels Hirchi, causes of Delinquency,
university of California, Press Berkeley and
Los Angeles, 1969.



**Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Baghdad University
College Of Arts
Sociology Department**

**SOCIAL EFFECTS OF
COLLAPSING THE IRAQI STATE
“Field Study”**

A thesis written by
Rabah Majeed Mohammed Al-Heeti

To College of Arts Council & the
Higher Studies Board in Baghdad
University it is a part to get Ph.D. in
Sociology

**Supervised by
Dr. Nahedah Abidalkareem Hafiz**

1426 A.H.

2005 A.D.